



3989


SÜLEYMANIYE
UMUMİ KÜTÜPHANESİ
SEREZ 1931

من فن المنطق

(نفايس صرايس للانظار ولطائف فوائد الافكار)

هذه تعليقات عجيبة وتحقيقات غريبة على شرح الفنارى والحواشى الاحدية
وهما شهيران بين الطلاب بالافادة والاستفادة على متن ايساغوجى لاثير الدين
الابهرى

بين الطلاب (فنارى حاشيده كاتبرى) ناصيله شهر شعاع اولان حاشية مقبولة
ومرغوبة نسخ مطبوعه سنك كال ندرى وقيمتك غالى جهته تسهلا للمعلمين
بودفعه مصنف خطيله ايله بالمقابلة معارف نظارت جليله سنك (١٢١) نورولى
و (٢٨) ذى القعدة (١٣١٢) و (١١) مايس (١٣١١) تاريخلى رخصتنامه سيله
(مطبعة عامرة) ده طبع اولمشدر

Süleymaniye H. Küt. Seren
Bisiri Seren
Y. 4006
Eski. 4006



218

3989

4006



بسم الله الرحمن الرحيم

جدالك اللهم على ما نعمت علينا من اجناس الجود والكرم * وفضلنا على كثير من خلقك بأنواع اللطف وفصول الحكم * وشكرنا لك على ما خصصتنا بآداب خواص الانام * وامرنا من عامة اغراض العوام * وصلوة وسلاما على سيدنا محمد الذي بين ما هيأت الاشياء حدنا ورسمنا * وقطع مواد الاشكال عن الموارد قطعوا حسمنا * وعلى آله واصحابه الذين صدقوه في اخباره تصديقا جزما * وجادلوا لخصمائه بالحكم النبوية جدا اجا * فدفعوا به التخييلات والافاليط دفعا عظيما * وبعد * فيقول الفقير الى الله الملك الباري الشيخ عبدالله ابن الشيخ حسن الكاظمي الانصاري اسكنهما الله تعالى في دار السلام القارري * هذه تعليقات بحجية وتحقيقات غريبة ملقها على شرح الفناي والحواشي الاحدية افاض الله على صاحبهما وارادته الصمدية الاحدية عند الاستغال بالذاكرة لجمع كثير من المستفيدين وجمع غفير من المستعدين لما انا وجدناهم ايتاما حائلين والى العلم والتعليم محتاجين متكئين على حواش اكثرها غواش قلنا اللهم يا اهل الكتاب تنفخون بلاضرام وتستنون ذا اورام فهل ندلكم على تجارة رابحة وطريقة رابحة * فقالوا ان هذا شيء عجاب وامر مستطاب فأتنا بما يوصل المقصود ويحصل الموعود حتى نكون في ظل بمدود ومقام مشهود فتمرنا عن مساق الجدو بذلنا كل الجهد فبعثت بحمد الله تعالى توفيقات بديعة وتقيقات منيرة ينفع منها الصغار والكبار وقبلهما المهرة الاخبار وان ردها الجاهل والجاهل الكبار فلنقاتنا من الناس الشاغل الجليل فحسبنا ما ارجو من الثواب الجزيل والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسي ونم الوكيل (قوله جدالك الخ) اقتفى اثر الشارح في الشاء على الله تعالى بما هو اهله بطريق الخطابة

(ايماء)

اي بطريق الخطاب والتعبير عن الخطاب بالخطابة لا يخفى وجهه على ذوي الفطنة منه ٩ فان قلت من مشاهير نكتة الخطاب ههنا هو التنبه على ٣ - القرب اي المعنوي مع التلميح الى قوله تعالى ونحن اقرب

٧ ايماء الى انه مشارك له في اداء الحمد كما ينبغي لان الايق ٩ بحال الحامد ان يلاحظ المحمود ولا حاضرا ومشاهدا ثم يحمد له لا يقال فعلى هذا كان الايق ان يقال لك الحمد كما صدر عن بعض الاكابر فاذا كررته انما يصلح وجه الثاني دون ما ذكره الشارح والحشي ههنا لا نقول الظاهر ان الحمد ههنا انما هو مجموع جدالك فسواء قدم لفظ الحمد على قوله لك او اخر يجري نكتة الخطابة نعم في تقديم مادة الحمد على قوله لك ايماء الى ان الاهتمام بالحمد لكون المقام مقام الحمد اولى لكن ذلك لا يمنع المشاهدة السابقة والملاحظة اللاحقة هذا ثم ان في السلوك المذكور اشارة ايضا الى انه مشارك للشارح فيما انعم الله تعالى عليه من التحقيقات والتدقيقات في هذا المقام لان حده مثل جدال الشارح يقتضي وجود نعمة مثل نعمته وذلك ظاهر فقيه ترغيب الطلبة الى انهم كما اتخذوا الشرح مسارح انظارهم ومطارح افكارهم لزم عليهم ان يتخذوا هذه الحواشي ايضا مراقب ابصارهم ومراعي بصائرهم والامر كذلك فان هذه الحواشي مع وجازتها حاوية لحقايق كثيرة وكافلة لمهمات وفيرة فعلى الطالب الراغب ان يستحفظ بما فيه من المباحث الثواب وسنزيد الكلام لهذا المقام حين جئنا الى شرح كلام الشارح (قوله اللهم) اصله عند البصريين يا لله حذف حرف النداء وحذف حرف التثنية في آخره وعند الكوفيين اصله يا الله انما بالخير اي اقصدنا به حذف حرف النداء واوصل الجلالة الى الفعل وحذف المفعول فصار ماصار والمختار هو الاول كرر الخطاب لئلا يذلل بالخطابة و اشار الى انه مشاهد له تعالى في ذاته مع وصفاته اذ الجلالة تدل على الصفات ولو التزامية فقيه اشارة الى ان الحشي كما اشار متصف بالمشاهدين ٥ ولان ان تقول انما اورد الجلالة بعد الخطاب اشارة الى انه تعالى انما يشاهد باعتبار صفاته المستفادة من الجلالة لا باعتبار ذاته وهذا هو الموافق لما ورد في الاثر من سيد البشر صلى الله عليه وسلم الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه الحديث واذا وقعت على هذه الدقيقة وفقت على رجحان قولهما ٣ جدالك اللهم على قول العلامة عضد الملة والدين لك الحمد والحمد لله المفضل المنعم (قوله على ما نهت به الخ) اقتفى فيه ايضا اثر الشارح حيث قال لخصت لي من منح الحرف فقيه تعريض له حيث خصص الشارح ذلك التخصيص لنفسه بقوله لي وان الاولى للشارح ان يجعل المحمود عليه نفس المنح لا تخصيصه ٤ والمعنى اعطى وانعم فعلى هذا كان الظاهر ان يقول على ما نهت به اذ هو متعمد بنفسه وقد قال في القساموس منجته النافعة جعل له درها ولبنها ولعل اتيان الباء ههنا للدلالة على التكرير والدوام كما في قولهم أخذت الخطام واخذت بالخطام فقيه اشارة الى ان منح الله تعالى عليه دائمة غير منقطعة وقد اشار الى مثل هذه الزيادة صاحب المفتاح في تحقيق تعلق قوله تعالى باسم ربك باقرا الثاني فاندفع حيرة الناظرين ٦ ههنا (قوله من معارف الافاضل) الظاهر ان كلمة من بيانية ويحتمل ان تكون تبعية والمراد بالمعارف مطلق العلوم تصورية او تصديقية نظرية او ضرورية اذ الكل من منح الله تعالى بفيضه

المشورة كما لا يخفى منه
٥ تبصر بالعين منه
٣ لان المحفوظ في الخطاب انما هو الذات البحت على ما حقق في مبحث وضع المضمرات لمعانيها وهذا غير مناسب ههنا ثم انه غير مطابق للاثر المذكور اذ الوجود فيه انما هو لزوم مشاهدة الذات باعتبار اتصافه بالصفات على مقتضى ايقاع الرؤية على الضمير الرجوع الى الجلالة المحفوظ في مفهومها الاتصاف بالا وصفاف ولو التزاما والعجب من ناظري رسالة الاداب العسدي انهم اتفقوا على ان في التعبير

بالخطاب تلميح الى الاثر المذكور المستطاب وقد عرفت ما فيه الان يرتكب مثل تلك المسامحة في التلميح فانهم منه
٤ اذ الظاهر ان المنح عين المنح فانهم المولى قره خليل وغيره منه

على النفوس القابلة للكمالات العلية والافاضل جمع افضل وهو الزائد على غيره في الكمالات
 وهم الاكابر الذين حازوا اقصيات السبق في مضمار المعارف والمعنى من امثال معارف
 الافاضل اذ معارف الافاضل قائمة بنفوسهم لا تعدى الى غيرهم لانها عرض لا تنقل
 ولا تبقى زمانين فالوجود في غيرهم انما هو امثالها هذا ومنهم ٦ من قدر الجلس
 لتوجيهه ولا يخفى ان العلوم امثال لاجناس فان اراد بالاجناس الامثال فليقدر من اول
 الامر على ان هذا ليس بتقدير بل بيان ماهو المعروف ههنا ٧ وفي امثاله فليهم ثم ان لنا
 في هذا البيان كلاما ذكرناه في تعليقاتنا على الحواشي الفقهية التهذيبية (قوله وشكرالك)
 اي اللهم على ما يقتضيه السوق فالكلام السابق يجري ههنا فذكر زاد الشكر استجلابا
 لمزيد النعم واسارة الى ان الحمد والشكر كما في اخوان فاللحاق ان يذكر احدهما عقب
 الآخر ولما قدم الحمد لدواعي ذكرت ٩ عقبه بالشكر فضاء لحق الاخوة وطلب الكمال
 المروءة هذا ثم ان الشكر اما لغوى وهو فعل يني عن تعظيم النعم بسبب كونه منها
 واما عرفي وهو صرف العبد جميع ما نعم الله تعالى عليه من السمع والبصر وغيرهما
 الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مصنوعات يستدل به على وجود الصانع
 ووجدانيته واتصافه بسائر الكمالات وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة
 وللحمد ايضا معنيان لغوي وهو الوصف بالجميل الاختياري على الجليل الاختياري
 على جهة التعظيم والتجليل وعرفي وهو فعل يني عن تعظيم النعم بسبب كونه
 منها كالشكر اللغوي الا انه تردد في ان وصول النعمة الى الشاكر لازم في الشكر اللغوي
 دون الحمد العرفي او غير لازم في الشكر اللغوي ايضا وعلى الثاني يكونان متحدين
 وعلى الاول يكون الحمد العرفي اعم منه مطلقا والشكر العرفي اخص مطلقا من الشكر اللغوي
 والحمدين اللغوي والعرفي وكل منهما اعم مطلقا منه وبين الحمدين عموم وخصوص
 من وجه وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي وبالجملة ههنا معان اربعة والنسبة بينها
 على ستة اوجه اثنان بالعموم والخصوص من وجه وثلاثة بالعموم والخصوص
 مطلقا وواحد اما بالاتحاد واما بالعموم والخصوص على الاطلاق فعليك بالمواد
 ولا تكن من اهل البطالة والعناد (قوله على ما منتبه على) اي بقوله على للتخصيص
 على وقوع الامتنان عليه ولانه هو الموافق لما ورد في اللغة حيث يقال من عليه اي انعم
 واما قوله به فهو اشارة الى مفعوله الصريح اذ المن يعمد بنفسه وعلى ايضا ويجمع
 التمدينان في مادة واحدة قال الله تعالى يعاون عليك ان اسوا فلانواعا على اسلامكم
 ودخول الباء في المفعول الصريح للدلالة على التكرير والدوام كاحقائه آتفا فيه
 اشارة الى ان من الله تعالى عليه ونعمه دائمة غير منقطعة وهو المطلوب ههنا فاقبل ٤
 من ان كلمة المن انما تستعمل بعلى فالوجه ان يقال منت على ايس بشئ والمعجب منه
 انه سها عن لزوم الضمير في الصلة الموصولة فبالله يطلع على التكنة الدقيقة

٦ قره خليل منه

٧ وذلك لانه قد

تقرر في الخصوان

كلمة من تكون لتبين

الجنس وستعرف قريبا

ان الظ ان كلمة من

ههنا بيانية وهو

المنشأ لابراد لزوم

كونه المنح من المنح

ههنا فائدة الجنسية

مقتضى كلمة من الباء

نية فلا وجه لتقدير

الجنس بعدها ولو

لم يكن بد من التقدير

فتقدير المنسل بل

الامثال اولى كما

لا يخفى منه

٩ اي في محله منه

٣ اي مواد الاجتماع

والافتراق منه

٤ قاله قره خليل

منه

(التي)

التي اشرنا اليه في المقامين فان قدر الوصول ضميرا لتصحيح الصلة فيرد عليه على ما زعمه
 انه يخالف لما في اللغة فاهو جوابه فهو جوابا لله تعالى (قوله من زوارف الفواضل)
 كلمة من بيانية او تبعيضية والزوارف جمع زارفة اي السبالة من زرف اي سال والفواضل
 جمع فاضلة وهي المزايا المتعدية الى الغير كما ان الفضائل هي المزايا القائمة باصحابها
 والاضافة من قبيل اضافة جرد قطبة والمعنى من الفواضل السبالة الفائضة عن جنابه
 تعالى الا قدس على الممكنات القابلة لتلك الفواضل علو ما كانت او غير هاهنا فاضلة المذكورة
 من قبيل المؤكدة اذ التعدية مأخوذة في مفهوم الفواضل والظاهر انها عبارة عن السيلان
 ثم ان في هذه الفقرة الشاملة للعلوم وغيرها على ما اشرنا اليه تعريضا لشرح حيث اكتفى
 باعطاء الله تعالى اياه للعلوم والمعارف مع ان من المعلوم ان تلك المعارف والعلوم انما
 تكسب بالآلات واسباب كلها فائضة من الله تعالى واللائق للحمد ان يشكره تعالى ايضا
 على تلك النعم والاسباب التي لا تحصل تلك العلوم الا بها فله در الحمدي ما عجب
 فطنته والطف جودته (قوله وصلوة وسلاما) اي اصلي صلوة واسلم سلاما فاعلان
 محذوفان لكنهما ليسا بواجبي الحذف كما في جدا للشكر لك والمشهور ان الصلوة
 من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء والتحقيق انه موضوع
 للتعظيم وان كان ذلك التعظيم مشتركا بين افراد الثلاثة فالصلوة مشترك بمعنى بينها
 لا مشترك لفظي فحق ذلك في اصول الفقه ويدل عليه قوله تعالى ان الله وملائكته
 يصلون على النبي الاية فلو كانت الصلوة مشتركا لفظيا لزم الجمع بين معني المشترك
 في ارادة واحدة وذا غير جائز والتقدير بان يقال ان الله يصلي وملائكته يصلون تكلف
 لا داعي له ثم وجه ايراد الصلوة عقب ايراد الحمد هو ان المعارف السابقة والفواضل
 اللاحقة انما تنفيض علينا من جناب الحق تعالى وتقديس بواسطة حبيبه وآله فلهم علينا
 من ايضا لا يمكن استقصاؤها بحسب الشاء عليهم بها فلذا التزموا ايراد الصلوة عقب
 ايراد الحمد والثناء وتحتفي بهذا المقام ان النفوس الناطقة الانسانية منغمسة في العلائق
 البدنية مكدرة بالكدورات البشرية والذات الحق عز شأنه في غاية التزهد عنهما
 وقد تقرر في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ القياض يتوقف على مناسبة
 بينهما فلا جرم وجب الاستعانة في استفادة الكمالات اللائقة عن الذات الحق جل جلاله
 بتوسط يكون ذا جهتين التجرد والعلق بالجهة الاولى يستفيض ذلك التوسط
 من ذلك الجناب الحق تعالى وبالجهة الثانية يفيض ذلك التوسط لاصحاب العلائق
 والكدورات وما ذل الا الانبياء عليهم السلام اكملهم سيدنا محمد صلى الله عليه
 وعليهم وسلم فلذلك لزمنا التوسل في استحضار الكمالات العلية والعملية اليهم لاسيما الى
 محمد عليه السلام وباقضل الوسائل اعني الصلوة والسلام عليه وعليهم وبهذا السبب
 يتوسل ايضا فيه بالآله واصحابه لانهم هم الوسائط فينا وهم الآباء الروحانية لنا

ولما كانوا اتباعا له عليه السلام في ذلك كله جعل الصلوة عليهم تبعا للصلوة عليه عليه السلام هذا وانما اتى بالسلام بعد الصلوة اشارة الى ان الاول هو الجمع بينهما وان كان الاختصار على الصلوة جائزا ايضا فاتفقوا عليه من ان الاختصار على الصلوة بدون السلام مكروه لا بدله من بيان بل الحق ان الامرين واقعان في القرآن قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما الاول هو الجمع بينهما لكن لا يلزم من ذلك كراهة الاختصار فان ارادوا بالكرهية خلاف الاول فلا ينبغي ان يثار في مثله (قوله على نبيك) من النبأ بمعنى الخبر او من النبوة بفتح النون وسكون الباء وقح الواو وبمعنى الارتقاء فعلى الاول هو مهموز اللام وعلى الثاني ناقص واوى وعلى التقديرين فعلى معنى فاعل ثم نقل في اصطلاح اهل الكلام الى انسان بعينه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والمناسبة بين معناه اللغوي على كل من التقديرين وبين معناه الاصطلاحي ظاهرة فهو لفظ متقول اصطلاحى كلامى واما الفرق بينه وبين لفظ الرسول فله محل آخر والاضافة الى الضمير للمهد الخارجى على ما هو الاصل في الاضافة فتفيد التشريف فوصفه بقوله (النبية) اى الشريف من نبه نباهة اى شرف شرافة فهو نابه ونبه من قبيل امس الدابر كان يوما عظيما اعنى كانه صفة مؤكدة وان لم يكن منها حقيقة لان النباهة انما تؤكد ما يستفاد من الاول بطريق ٧ الاستتباع وقوله محمد عطف بيان لصفة اذ قد اشتهر ان العلم لا يكون صفة وان كان موصوفا لا يقال كيف يكون عطف بيان وهو تابع غير صفة بوضع متبوعه ولم يبق ههنا في متبوعه خفا حتى يزيله عطف البيان لانا نقول لانسلم عدم بقاء الخفاء في متبوعه ههنا اصلنا على انه يحتمل ان تكون الاضافة للاستفراق وعلى تقدير كونها للمهد فلا يتعين المقصود منه كنهينه من محمد صلى الله عليه وسلم (قوله امثل الافاضل) جمع افضل بمعنى امثل وقس عليه (افضل الامائل) ففي هذا عكس بدعي كافى قولهم عادات السادات عادات العادات ولهذا لم يلتفت الى تكراره على انه لا بأس بالتكرار في مقام المدايح والظاهر ان المراد بالافاضل ٦ افضل الانس وكذا المراد بالامائل امائله فيفيد انه عليه السلام افضل الانس ولما كان الانس افضل جميع الخلائق لم يزم ان يكون عليه السلام افضلهم ويحتمل ان يكون المراد بالافاضل والامائل افضل الخلق جميعا وامائلهم فيفيد حينئذ صراحة انه عليه السلام افضل الخلق جميعا لكن الاول اولى كالايتنى ٩ (قوله وذويه) اى اصحابه قبل كنه ذولا لتضاف الى ضمير الابرى انهم حكموا بشذوذية قول القائل انما يعرف ذا الفضل من الناس ذويه وغاية ما يمكن ان يقال اشار بهذه الاضافة الشادة الى ان احوال اصحاب رسول الله عليه السلام شاذة مخالفة لاحوال سائر الخلائق كيف وكاهم بذلوا للدين مهجتهن وللشريعة كانوا خيرا عوان فقد اشار بشذوذية الدال الى شذوذية المدلول ولا يخفى

٧ فيه اشارة الى الرد
ما قرره المولى قره
خليل منه

٦ وهم الانبياء عليهم
السلام منه

٩ اشارة الى رد
ما قرره (قره خليل)
منه

ان مثل هذا تصرف ذوقى خارج عما يتعلق بالايقاظ وامل المحشى ٧ لا يسلم شذوذية اضافته الى الضمير وله ان يقول ايضا انما ذلك في كلام الفصحاء واشعار البلغاء والفصاحة غير ملتزمة في امثال هذا المقام كالايتنى (قوله المتنوعين) اى الموصوفين بحسن الشرائع وكرم الخصال اى الشرائع الحسنة والخصال الكريمة فالاضافة فيهما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ففي هذا التوصيف اشارة الى انهم اصحابه عليه السلام حقيقة لانهم تخلقوا باخلاقه عليه السلام كما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله المتنوعين بأعلى الشرائع ولما كان درجة الاتباع ادون من درجة المتبوع قطعوا وصفهم المحشى رحمه الله ٦ بحسن الشرائع (قوله اما بعد ٩) اى بعد الحمد والصلوة قطعت عن الاضافة ويثبت على الضم على ما قرر في النحو واصل اما بعد فلما لم يمكن من شئ فاقول بعد الحمد والصلوة لما كانت الخ حذف الشرط واقيم كلمة امام مقامه فزعم اجتماع ادانى الشرط ولكراهته فصلوا بينهما بكلمة بعد الواقعة في حيز الفاء بعد قطعها عن الاضافة فصار اما بعد فاقول لما كانت فحذف اقول ايضا فصار ما صار هذا هو المختار عند الحقين ٧ من النجاة وعند بعضهم ٤ اصله مما يمكن من شئ بعد الحمد والصلوة فلما كانت الخ فحذف ما حذف فصار اما بعد فلما كانت فهو لاء لم يجوزوا تقديم ما في حيز الفاء عليها وجعلوا الفاصل بين كلمة اما وبين الفاء من معمول الشرط المحذوف واختاره التفتازانى في شرح التلخيص نظرا الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد والصلوة فالتناسب له جعل الفاصل جزءا من الشرط لامن الجزء والظاهر ما اختاره المحققون من النجاة لان المقصود ههنا ان التأنيب المصدر بالحمد والصلوة الموصوف بالوصاف التي اشار اليها بقوله فلما كانت الفوائد لازم لوقوع شئ ما مطلقا لانه لازم لوقوع شئ ما بعد الحمد والصلوة وذلك القرض انما يحصل بحمل كلمة بعد جزءا من الجزء لامن الشرط على ان ما ذكره لو تم فانما يتم في هذا الموضع لافى غيره من موارد استعماله فالوجه ما اختاره المحققون واختاره ابن الحاجب ومن تبعه واما تقدير اقول الذى اشيرنا اليه فانه هو في مثل هذا الموضع اذ لا بد للظرف من عامل ولا عامل فيه غيره واذا وجدنا عامل مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فلا يحتاج الى التقدير بل يخلل الكلام حينئذ هذا وباقي مباحث هذا المقام يطلب من محله (قوله فلما كانت الخ) كلمة للماظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط بابه فعل ماضى لفظا او معنى هذا اذا دخل على الماضى كما ههنا واذا دخل على المضارع يكون حرف جازم واذا دخل على الاسم يكون بمعنى الا كافى قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ صرح به في شرح ديباجة المصباح وعلى الاول لا بد له من جزء وهو ماضى فالبايدون الفاء كما ههنا وبالفاء قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرة باذا ومضارعا مأولا بالماضى وجميع الاستعمال واقع في التنزيل ههنا ان المقصود من هذا الكلام بيان سبب التأليف وجمع هذه الحاشية لكنه انما يتم بالمرين الاول بيان سبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون والثاني بيان

٧ ويقرب من هذا
ما يقال كان المحشى
وجد كلمة ذو معنى
صاحب الرجل
ومصطلحه فهان
عليه اضافته الى
الضمير انتهى منه
٦ فيه لطافة فافهم منه
٩ هذا التفسير يعنى
على كون اليمامة
ليس جزءا من الكتاب
وهو المختار منه
٧ وهم سببوه ومن
تبعه منه
٤ وهو الفراء ومن
تبعه منه

سبب تحشية هذا الترح من بين كتب المنطق والثاني هو الذي اعتنى بشأنه ههنا
واما الاول فله مقام بين فيه ان تحصل هذا الفن واجب باتفاق العلماء العقلية والعظماء
التقليدية لكن اختلفوا في انه واجب عيناً وتوقف معرفة الله تعالى الواجبة عليه مال اليه كثير
من المحققين او واجب على الكفاية لتوقف شعائر الدين عليه مال اليه جم غفير واختاره
صاحب الطريقة (قوله الفوائد) جمع فائدة وهي في اللغة ما حصلته من علم او مال
مشتق من الفيد بمعنى استحداث المال او الخير وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل
من حيث هي ثمرة وتنتجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية له
ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضاً ومن حيث انها باعثة للفاعل
على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى ملة غائية فالغاية والغاية متحدان
بالذات ومختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لكن الاولين اعم
من الاخيرين مطلقاً وربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله والظاهر
ان المراد بها المعاني التي افادها الشارح المحقق منها ما هو غامض دقيق لا يطلع عليه الا
الاذكياء ومنها ما ليس بهذه المثابة وان خفي عن اوساط الناس والى هذين الامرين
اشار بقوله (مشتملة على ما لا يخلو من الغموض والاغلاق) ٩ فعمل الاول على ما يتعلق
بمشكلات الفاظه والثاني بمشكلات مدلولاته مما لا يستدعيه وان صدر ذلك عن بعض من يعتد به
(قوله ومع هذا اخوان الزمان) الاضافة فيه لادنى ملازمة كافي قولهم ابناء الزمان
(راغبون فيها) اي يحبون على ما اشتهر من ان الرغبة اذا استعملت بفي تكون بمعنى المحبة
واذا استعملت بغير تكون بمعنى العدول والظاهر ان ههنا محذوف اي مشتاقون اليها بقية
قوله واشتياق اذ لا معنى لكون غاية اشتياق على ما يقتضيه العطف مفعولاً مطلقاً لقوله
راغبون ٧ والقول بان مشتاقون مضمين ٣ لقوله راغبون فمن ههنا في قوله واشتياق ليس
بشيء اذ الرغبة تستعمل بفي فلا حاجة الى التضمن والاشتياق انما يستعمل بالي والمضمن لا بد
ان يكون مستعملاً بحرف الجر الواقع في مقام التضمن نعم لو قال غاية اشتياق واكتفى به لكان
في كلامه صنعة احتياك كالا يخفى (قوله علقته عليها الخ) الظاهر ان صيغة الماضي ههنا على
حققتها بناء على ان الديباجة وقعت بعد التحشية ويدل عليه عطف قوله ولم آل جهدا
عليه لانه متبادر في معناه الحقيقي ايضا ويحتمل ان تكون بمعنى المضارع وكذا قوله
لم آل جهدا بناء على ان التحشية متأخرة عن الديباجة وبؤيده قوله والله ولي الاتمام
وميسر الاختتام لان المتبادر منها طلب الاتمام وتيسر الاختتام من الملك العلام وذلك
يقضي عدم تمامه واختتامه اذ لا معنى لطلب الحاصل لكن يحتمل ان يكون المراد منهما
بيان الواقع شكر المائتم الله تعالى من تينك النعمتين الجليلتين (قوله حتى تيسر لهم)
ملة للامانة وغاية لها (بتحصيلها النهوض) اي النهوض بتحصيلها النهوض
قاله متعلق بالنهوض المقدور المذكور مفسره على محاذاة ما ذكره الفتازاني في قول

٩ الحامل هو الطر
سومي منه

٧ القائل هو الطر
سومي منه
٣ بفتح الميم منه

(صاحب)

صاحب التحصيل واكثرها الاصول جمعاً بناء على ان المصدر عند العمل مأول بان مع الفعل
ومعموله لا يتقدم عليه فكذا المأول به ثم قال بعد القول بعدم تمامية القياس المذكور والظاهر
انه جائز اذا كان لمعمول ظرفاً وشبهه كافي قوله تعالى فابلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما
رافة لان الظرف بكيفية رابحة من الفعل وهذا انصح في الظروف ما لا ينسج في غيرها
وعلى هذا فالقديم لرباطة الجمع ومعنى النهوض القيام اي قيامهم من حضوض
النقص الى ذروة الكمال فهو نهوض معنوي مجازي وضيم تحصيلها اماراجع
الى الفوائد وما الى مفعول علقته اعني كلمة ما ياتى من كونها عبارة عن الحواشي وعلى
كلا التقديرين ٧ الباء للابدية وجعل الباء متعلقاً بيبسّر غير مناسب من جهة المعنى كما
لا يخفى (قوله ولم آل) من الاول وهو التقصير (جهدا) بالضم والفتح اي الاجتهاد وعن البعض
الجهد بالضم الطاقه والافتح المشقة والظاهر ان الاول ههنا بضم له معنى المنع فيكون
متعدياً الى مفعولين كما في قولهم لا اوك جهدا ولا اوك فصحا نص عليه صاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى لا يا لوتكم خيالاً فاعني ههنا لم امنهم اجتهدا وحذف
ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود هذا هو التوجيه الذي اختاره الفتازاني في شرح
التحصيل ولا شك في جزالة معناه حيث ان النظر الى هذا المقام ٩ والقول بأنه لازم بمعنى التقصير
وجهداً تمييز اي من جهة الجهد او منصوب بترفع الخافض اي في الجهد او حال
اي مجتهدا فاسد ٨ وجعله بمعنى التزم متعدياً الى مفعول واحد على ما في القاموس
ما لوت الشيء ما تركته واختاره الشريف ٦ في خطبة شرح المواقف غير جيد
اذ المستفاد منه انه لم يترك الجهد في بيان الواقع ولقصد انه بذل كل الاجتهاد
(قال الشارح المحقق رحمه الله جدا لك اللهم) قد صرفت ما يتعلق بذلك فلا يبيده
وقد اشتهر فيما بينهم ان في مثله التفاتاً على مذهب الجمهور اذا كان البسملة جزءاً
من الكتاب حيث عبر عن الله تعالى في البسملة بالغيبة وههنا بالخطاب قد وقع تعبيران
مقاربان عن ذات واحدة في كلامين لكن التحقيق عدم الالتفات عندهم ايضا في مثله
حق ذلك في محله ١٠ ولما كان الحمد ههنا في مقابلة النعمة وكان مجامعاً للشكر حيث اذ هو
مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد اكتفى بالحمد لانه شامل للشكر حيث اذ هو
وقد عرفت وجه ايراد الشكر في الحاشية عقيب الحمد لكل وجهة لكن الاولى للشارح
ان يقدم الفقرة الثانية على الاولى لان الثانية متعلقة بالتحلية بالحاء المعجمة والاولى
متعلقة بالتحلية بالحاء المهملة ومن اين ان التحلية بالمعجمة مقدم على التحلية بالمهملة
الا ان يقال ان الاول وجودي والثاني عدمي والوجودي مقدم على العدمي او يقال
الاول اشرف من الثاني او يقال الاول مطمح نظر الكل ومطمعهم فلماذا قدمه
على الثاني (قال الشارح المحقق وصلوة) قد عرفت انه لا كراهة في الاقتصار عليها ههنا
ثم انه صلى اولاً على جمع الانبياء حيث قال على عامة من لحقهم اول الفواضل وترقى

٧ فيه رد لامداد
حيث خصص
الصيغة ههنا على
التقدير الثاني
ولا يخفى انه تفرقة
من غير فارق (منه)
٩ القائل هو المولى
حسن جلي (منه)
٨ اذ لا بهام في نسبة
التقصير الى الفاعل
ولا يصح جعله
تيمراً الاعلى اعتبار
الاسناد المجازي
والنصب بترفع
الخافض معاً وكذا
وقوع المصدر حالا
ليس بقياس الافعال
يكون المصدر نوعاً
من العامل نحو اناني
سرعة وبطوانص
عليه الرضى وابن
مالك وتأويله باسم
الفاعل اي جاهد
تكلف لاداعي له (منه)
٦ وتبعه الطر سومي
ههنا (منه)

(٢)

فيها الى الصلوة على محمد حيث قال لاسما على محمد صلى الله عليه وسلم فأفاد المبالغة في الحكم المذكور على ما ينضبه كلمة لاسما بناء على ما حقق في محله من ان هذه الكلمة للاستثناء عن الحكم المتقدم بحكم عليه على وجه انه يحكم من جنس الحكم السابق وكلمة اولى في قوله اولى الفواضل بفتح الهزلة وضمها وعلى التقديرين بفتح اللام وقد اختاره المحشي وسترى منه تحقيقه ويحتمل ان يكون بضم الهزلة واللام وان لم يساعد الخط والمعنى على عامة من لحقهم اصحاب الفواضل وهم ائمة بل جميع الانس والملائكة والجن فيفيد افضليتهم من الكل فيكون حينئذ في الكلام اشارة الى الصلوة على اتباعهم بالتبع على ما يدل عليه لفظ الحقوق وعلى هذا يتدفع ما قيل ٧ من ان المستثنى بقوله لاسما على محمد الخ محمد وآله مع انه لم يذكر آل من لحقهم فيحتاج الى تقدير المعطوف فكانه قال وعلى آله لاسما على محمد وعلى آله وما قيل في دفعه ايضا من انه يلاحظ عطف وآله بعد الاستثناء فلا حاجة الى التقدير هذا (قوله جدا لك من جملة المصادر) قوله ٩ بمعنى المقول مبتدأ لا بمعنى المصدر اذ لا يصح حينئذ حمل قوله من جملة المصادر رعاية وهو ظاهر وحدها لا تبدل منه او عطف ببيان او مفعول اعني المقدر او خبر مبتدأ محذوف نص عليه في الكتب الاحرارية * وقوله من جملة المصادر خبر للمبتدأ المذكور فقيه مسامحة من حيث ان ما هو من جملة المصادر لفظ جدا فقط لا بمجموع جدا لك هذا واعلم ان هذا الكلام بظاهره لا ينطبق على مذهب احد من النحاة لان ابن الحاجب ومن تبعه عدوا جدا وامثاله بدون اللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا سمايا على ما يظهر من بعض تصانيفه والشيخ الرضوي ومن تبعه عدوا جدا وامثاله باللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا قياها لاسما حيث قال والذي ارى ان هذه المصادر وامثاله ان لم يأت بعدها ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف الجر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعلها واما ما بين فاعله او مفعول بالاضافة او بحرف الجر نحو كتاب الله ٢ وضرب الرقاب ٣ وبؤسالك ٧ وحدها ٤ ويجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا انتهى ملخصا وذلك اضطرار الناظرين في توجيه هذا الكلام والظاهر ان كلام ابن الحاجب وان دل بظاهره على ان هذه المصادر وامثاله بدون اللام مما يجب حذف فعلها وجوبا سمايا لكن مراده المصادر المستعملة مع اللام اذ هو الواقع في كلام الصحاح عند الحذف واما ما لم يذكر مع اللام فلا يحذف عامله على ما يشهد به التبع وصرح به بعض شارحيه وانما لم يذكر ابن الحاجب حين تعداد المصادر المذكورة ما بين الفاعل والمفعول باللام لانه في صدد بيان المصادر المذكورة لا في بيان فاعلها او مفعولها هذا والذي في لب البيضاوي ان هذه المصادر المقررة باللام مما يجب حذف فعلها وجوبا سمايا وان امكن تطبيق كلام اللب على ما ذهب اليه الرضوي على ما اشار اليه في الامتحان وبالجملة فقد اشار البيضاوي الى ما خفي من كلام

٧ الايراد والدفع
كلاهما للولى قره
خليل (منه)
٩ اى لفظة قوله (منه)

٢ اى كتب الله كتابا
٣ اى اضربوا الرقاب
ضربا (منه)
٧ اى بؤس باسا (منه)
٤ اى جدتك جدا
(منه)

(ابن الحاجب)

ابن الحاجب فالحق ان كلام المحشي ههنا ينطبق على مذهب ابن الحاجب لاسما على مسلك البيضاوي فاندفع حيرة الناظرين ههنا وانما اختار المحشي مذهب ابن الحاجب ومن تبعه لان التثنية الآتية في اختار الفعلية انما تظهر بالنظر الى مذهبهم كما ستطلع عليه ثم اعلم ان اللام في قوله لك لا تتعلق بالمصدر لانه قائم مقام الفعل المحذوف والفعل منعدي نفسه فكذا القائم مقامه فالجار والجرور ح ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف او صفة له هذا (قوله المحذوفة فعلها) اورد ٣ على هذه العبارة انه ان قيل الوصف بحال متعلق الموصوف وفي هذا تتبع الصفة الموصوف في الاعراب والتعريف والتكثير وفي البواقي اعني الافراد ومقابله والتذكير والتأنيث كالفعل بنظر الى فاعله والفاعل ههنا مفرد مذكر فلا بد من تذكير العامل ايضا وجع الفعل ايضا وان يقال المحذوف فعلها او المحذوفة افعالها ٩ واجيب بحمل الاضافة على الاستغراق وحينئذ يكون المراد افعالها وبأن المضاف يكتسب من المضاف اليه اشياء من جعلتها التأنيث فالفعل ههنا مؤنث بالاكتساب ويندفع الاضطراب ولا يخفى ما في الكل اما في الاول فلان الاضافة الاستغرافية لا تجعل لفظ الفعل افعالا بل تجعل التأنيث بل تفيد الاحاطة في الافراد الا يرى انهم فسروا الجمع المحلى بلام الاستغراق بما يفيد الشمول في مفردة فلا استغراق بحمل الجمع مفردا ولم يقل احد بعكسه واما في الثاني فلان شرط الاكتساب المذكور صلاحية المضاف المحذوف على مانص عليه ابن مالك في الفية حيث قال * وربما اكتسبت ان او لا تأنيثا ان كان لحذف موهلا * ولا يصلح المضاف ههنا المحذوف قطعا وعندى ان اسناد الحذف الى الفعل ههنا او هم صلاحية المضاف المحذوف وان لم يكن في نفسه صالحا المحذوف فهذا القدر من الوجه كاف في اكتساب المضاف من التأنيث على ان الشرط المذكور غير تام في جميع الموارد الا يرى الى قوله تعالى لو نهاتنر الناظرين حيث ان ضمير تنر راجع الى اللون باعتبار اكتسابه التأنيث من المضاف اليه مع انه لا يصلح المحذوف قطعاصرح به في بعض شروح المفصل (قوله وهو) اى الفعل المحذوف (حدث او احد) فقيه مسامحة من حيث ان المحذوف هو الجزء الاول من الجملة نعم اذا حذف الفعل حذف الفاعل ايضا لكن الكلام في الاول (قوله اختيرت الجملة الفعلية) اى ناسب اختيارها اذ الوجود الآتية انما تقوم على المناسبة لاعلى الاختيار لانه يبدى وقس عليه نظائره والمراد من الجملة الفعلية مجموع الفعل والفاعل وان كان الكلام في الاول اذ لا ينفك الفعل عن الفاعل وما قيل ٧ من انه على هذا وان صح التعليل الثالث لكونه بالنظر الى مجموع الفعل والفاعل لكن لا يصح التعليل الاول لان لانهما بالنظر الى مجرد الفعل مع قطع النظر عن الفاعل فليس بشئ لان التعليل الثاني اعني الاعتراف بالجزء انما يكون بالمجموع وهو ظاهر وكذا الاول اعني الاصلة بل اصلة الفاعل ارجح من اصلة الفعل فلا وجه للاختصاص (قوله لكونه اصلا) اى راجعا بالنظر الى اسناده لاصالة طرفها اما الفعل فظاهرا لانه يتضمن النسبة الى الفاعل واما الفاعل فلانه اصل

٣ المورد جمهور
الناظرين (منه)

٩ الجواب الاول
للولى قره خليل
والجواب الثاني
للطرسوسى (منه)

٧ للطرسوسى (منه)

الرفوات على ما هو التحقيق اوجما في هذا المقام والاسمية معدولة عنها وقد حقق صاحب الكشف ان اصل الحمد لله حدث الله حدا واحده جدا حذف الفعل وعدل من النصب لقصد الدوام والثبات ولما كانت الاسمية ههنا معدولة لم تعد من المؤكدات ههنا وان عدوها في غير هذا الموضع فاقبل ان ان اصله يحتل ان يكون لكون هذا المقام مقام الحمد للاحظ فيه التردد والانكار فيكفي فيمن الكلام الجملة الفعلية لمرائها عن اننا كبد بخلاف الاسمية انتهى فاعلم اصح في الاسمية الصرفة لا في المعدولة والوجود ههنا هو الثاني كما اثبتنا اليه (قوله والاعتراف بالهجز عن استدامة الحمد) بناء على ان هذا المقام لكونه مقام الحمد والشكر على نعمه تعالى الدائمة الغير المنقطعة يقتضي ان يؤدي ذلك الحمد بمبادل على الدوام والثبات كما في الجملة الاسمية فاعلم بذلك طريقة الاسمية وسلك طريقة الفعلية المفيدة للجدد باستفاد منه ذوقاته لو كان الحمد الدائم في قدرته لاورد الاسمية المفيدة للدوام فباراده الفعلية المفيدة للجدد بظاهر الاعتراف بالهجز ذوقا قطعاً بقوله لان الفعل يدل على التجدد دالة الاعتراف ومعناه ان الفعل لما دل على حدث مترن باحدا لازمة الثلاثة وكان مقارنا في دلالة على معناه الحدوث التضمني بأحد الازمنة وكان الزمان من الامراض السبالة المتجددة اعتبر في مجموع معناه الدلالة على التجدد فالدلالة على التجدد في الفعل دالة وضعية بخلاف الدلالة على الدوام والثبات في الاسمية لاسيما في الاسمية المعدولة عن الفعلية كما ههنا فانها بحسب ما يستفاد بمعونة المقام والقارئ فالدلالة المذكورة في الاسمية من قبيل استتبعات التراكيب صرح به اهل المعاني وهو استفاد من كلام المحشى في هذا المقام وان خفي ذلك على اكثر الانام هذا واما ما قبل ٧ ههنا من ان قولنا الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر طائل الظرف اسم فاعل كانت مفيدة للدوام الثبوتى وان قدر فعلا كانت مفيدة للتجدد قطعاً فلا مخالفة بين الطريقتين بل طريقة الاسمية طريقة القرآن فما ذكره المحشى منظور فيه واما اول فلان ماذكره لا يقتضى العدول عن الاسمية الى الفعلية اذ الطريقتان مساويتان واما ثانيا فلان نجم الاعتدال جعل الحذف في جداول لقصد الدوام والازوم بحذف ما هو موضوع الحدوث والتجدد واما ثالثا فلان العجز في الحمد مشترك بين الطريقتين لان الحمد من النعم فيتمسك كما اشار اليه السيد في حواشي المطالع واما رابعا فلان الاسمية لاتدل على صدور الحمد من نفسه كما يقتضيه قوله ولتنصب اذ المستفاد منه ان الدلالة على صدور الحمد من نفسه مشتركة بين الطريقتين مع ان هذا ممنوع في الاسمية وقد قال صاحب العناية الحمد لله يدل على كونه تعالى محمودا سواء صدر الحمد من حامد او لا انتهى فقيه ما فيه واما اول فلان الظاهر ان يقدّر الظرف في الاسمية باسم الفاعل واو لم فالتقدير المذكور من ضروريات تصحيح العبارة والامر في جداولك ليس كذلك ثم ان عامل الظرف اذا كان فعلا يكون ماضيا لا مضارفا فلا يفيد الاسمية الاستقرار التجددي

٩ طرسوسى منه

٧ القائل هو المولى
قره خليل منه

(المطلوب)

المطلوب ههنا ولم يقل احدياً بل زبد في الدار اذا كان الظرف فيها مأولا بالفعل يفيد التجدد واما ثانيا فلان لا شك ان الاسمية طريقة القرآن لكن المقصود ههنا تصحيح ما صدر عن الشارح وحيث نوبان نكاته ولا شك ان الوجوه المذكورة قائمة على ما ادعاه ومبينة له ولا يلزم من ذلك كون طريقة الفعلية ارجح من طريقة الاسمية من كل الوجوه اذ لكل وجهة هو موليها واما ثالثا فلان لا نعلم ان ماذكره المحشى لا يقتضى العدول عن الاسمية كيف والوجوه المذكورة مقتضية للعدول المذكور وان كان هناك وجوه مقتضية لاراد الاسمية اذ لا يلزم على المتكلم قصد جميع المزايا والنكات وما قصد ههنا كاف فيما رجع واما رابعا فلان قد صرحت ان الحذف المذكور عند نجم الاعتدال قياسي فيصير حينئذ ان يكون الحذف المذكور لقصد الدوام والازوم لاسمعى كما اختاره المحشى ههنا وقصد الدوام والازوم لا يجري في اسمعى على ان ماذكره الرضى انما هو بالنظر الى ظاهر الحال وذا لا ينافي افادة التجدد بحسب الحقيقة وهو المقصود واما خامسا فلان ماذكره الشريف من الهجز عن اداء الحمد وازوم التسلسل انما هو بالنظر الى قول صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من آلائك من حيث ان صاحب المطالع لما جعل الحمد من الآلا و اشار بذلك الى الاعتراف بالهجز عن اداء الحمد على ما ينبغي بينه الشريف بلزوم التسلسل فغاية ماذكره الشريف بيان وجه الاعتراف بالهجز وليس في الجملة الاسمية ذلك الاعتراف حتى يحتاج الى البيان والعجب من هذا القائل انه هدم بهذا الكلام ماله من ترجيح الاسمية على الفعلية اذ الاسمية على هذا تكون فاسدة مستلزمة للنس المحال دون الفعلية لعدم استلزامها التسلسل المحال فان قلت فكيف يصح الاسمية المقيدة للدوام والحال انها مستلزمة للنس المحال مع انها طريقة القرآن قلت يجوز ان يتعلق جدوا واحدا بنفسه وغيره من النعم فلا يلزم النس وبهذا يصح الاسمية ايضا لكن الاعتراف بالهجز لا يحتاج الى هذا التوجيه فلذا رجعه الشارح والمحشى واما سادسا فلان لا نعلم ان الحمد لا يدل على صدور الحمد من نفسه وقد صرحت ان هذه الاسمية معدولة والاصل حدث الله جدا على ما اختاره صاحب الكشف وكلام صاحب العناية لا يكون دليلا على العلامة بل نقول ان قائل الحمد لله يسمى حامدا بالاتفاق ولو لم يدل هذا الكلام على صدور الحمد على نفسه لماسمى بذلك فالحق ان اصل الدلالة مشتركة بين الجملتين والتنصب على الصدور على نفسه انما يوجد في العملية فاعلم هذا المقام فقد غفل عنه الكرام (قوله والتنصب على صدور الحمد عن نفسه) لانه انما يحصل بالفعلية والاسمية وان دلت على الصدور المذكور لكن لا يوجد فيه التنصب عليه وهو المطلوب في هذا المقام وما قال من ان جدوى ثابت له تعالى جملة اسمية دالة على التنصب على صدور الحمد عن نفسه فلا يكون هذه التسمية مرجعة لفعلية فدفوع بأن التنصب فيه مستفاد من الاضافة والكلام في افادة نفس الجملة التنصب المذكور وذا انما يوجد في الفعلية كذا في الحاشية ولقائل

ان يقول كان الفعل لا بدله من فاعل كذلك المضاف لا بدله من مضاف اليه فاعتبار دخول الفاعل في الفعل فيما نحن فيه واعتبار خروج المضاف اليه في المادة المذكورة لا بدله من فارق وجوابه ان الكلام ههنا في الجملة ولا شك ان الفاعل داخل في الفعلية واما المضاف اليه في المادة فخارج عن الاسمية قطعا وهذا معنى كلامه في الحاشية المذكورة (قوله واما اختبار الحذف) اي صورة حذف الفعل ولو كان ذلك الحذف واجبا دون صورة ذكره مثل احد الله تعالى او نحمد الله على ما اختار المصنف واما تفسيره فبذلك لان المقصود ههنا بيان مرجحات الطريقة التي اختارها اشرح واما كون نفس الحذف واجبا او جائزا فاما يتعلق بالنحو وقد اشار اليه ولا فبعد الفراغ عما يتعلق بالنحو لانه في الاشارة اليه ثانيا لا سيما بعد الشروع في بيان النكات فاقبل ٩ من ان ههنا في قوله وجوب ليس بشئ وكذا القول بان هذا التفسير تأويل بقرينة المحذور فبذلك لا يتدفع سؤال المناقاة عن الظاهر ليس بشئ بل هذا تفسير بقرينة السياق وكون المحشى في بيان الخصوصيات كالانحى على من له ادنى خاصة ومنهم من تكلم ٨ في توجيه المقام بما لا يلتفت اليه العوام (قوله ليقع الحمد على وتيرة التسمية) اي طريقتهما في وجود الحذف في كل منهما وان كان الموجود في الحمد الحذف الواجب وفي التسمية الحذف الجائز وهذا كاف في وقوع احدهما على طريقة الآخر مع الاشارة الى الجمع بين الجواز والوجوب (قوله من المذهبين الممكنين) على ما نص عليه في بحث الاجاز من علم المعاني فالساواة بينهما مما لم يشترطه احدوا ان يحذف بعض الناظرين ٤ (قوله يدل على الاستمرار التجديدي الخ) هذه الدلالة دلالة ذوقية تستفاد من الصيغة بعنوان المقام فهي خارجة عن الدلالة الثلاثة المطابقة والاشتمال والالتزام لانها انما هي بالنظر الى اللفظ الدال بالوضع ولا مدخل للوضع في الدلالة المذكورة بل هي من قبيل مستتبعات التراكيب على ما هو شأن الخصوصيات واما دلالة الفعل على التجدد فانما هي بالنظر الى الوضع فبذلك يتدفع المناقاة بين هذا الكلام وبين قوله سابقا لان الفعل يدل على التجدد والقرينة على ما قررناه ان المحشى ههنا في بيان الخصوصيات ولذا جعل ما يتعلق بالوضع في السابق لتعليل التعليل حيث قال والاعتراف بالتميز عن استدامة الحمد لان الفعل يدل على التجدد ثم انه قد مر هذا المعنى بقوله احدك مدة عمرى ساعة فساد فبذلك مفسد الاستمرار التجديدي مقابلا للصيغة فبعد هذا كيف تصور توهم كون الدلالة المذكورة وضعية فظهر فساد ما قبل ٩ ان اراد دلالة عليه بطريق الحقيقة فباطل وان اراد بطريق التجوز فيجوز ذلك ايضا في الماضي اذ لا يشترط السماع في آحاد الجواز انتهى لان تلك الدلالة ليست بحقيقة ولا مجاز كما حققناه مع انها لو كانت مجازا لكان علم المعاني الباحث عن المزايال فباحتا عن المجاز وفساده ظاهر ثم زاد في الفساد وقال ان من المعلوم ان جملة الحمد تغلبت من الاخبار الى الانشاء على الصحيح المختار والمتعارف في مثله هو لفظ الماضي كما في صيغ

٩ القول الاول لاكثر
الناظرين ههنا
والقول الثاني
لطر سوسى (منه)
٨ قره خليل (منه)

٤ قره خليل (منه)

٩ طر سوسى (منه)

(العقود)

العقود مثل بعث واشترت فتقدير الماضي هو الاول بل هو المتعين انتهى وذلك لان الالفاظ العقودية الفقهية انما اعتبرها الشرع من الالفاظ الانشائية تصحيا للمصادر من العاقل يقدر الامكان اذ لا وجود للنسبة فيها قبل الايجاب والقبول على ان بعض المحققين ٧ اخرجها عن سائر الانشائيات بكون النسبة موجودة قبل الايجاب والقبول بطريق الاقتضاء بخلاف سائر الانشائيات ولا كذلك ما نحن فيه ولو سلم فالقياس قياس مع الفارق بل المضارع انسب بالانشاء من الماضي وهو ظاهر وان خفي عليه ولو سلم فالاستمرار التجديدي المقصود ههنا انما يستفاد من صيغة المضارع ولم يقل احد بكونه مستفادا من صيغة الماضي ٨ ومما يدل على ما قررنا ان من اورد الحمد ههنا بالجملة الفعلية المذكورة اورد ههنا بصيغة المضارع حيث قال المصنف ههنا نحمد الله تعالى الخ وقال صاحب المطالع اللهم اننا نحمدك والحمد من آلائك وغير ذلك على ان صيغة الماضي ههنا لا تخلو عن شائبة الامتنان على الملك المنان وبهذا يظهر ايضا فساد ترجيح برهان الدين تقدير الماضي على تقدير المضارع بان الماضي يدل على الحمد السابق في مقابلة النعمة السابقة وهو يجلب النعمة اللاحقة بحكم قوله تعالى لنن شكرتم لا يزيدنكم فيفيد شمول النعمة للارزمنة كلها بخلاف المضارع فانه يدل على الحمد اللاحق المقيد شمول النعمة للارزمنة اللاحقة فقط فليزم خلوا لازمنة السابقة من النعمة انتهى وذلك لان اللازم على العبد ان يحمده تعالى على نعمته في كل وقت فترك الحمد في الزمان الماضي ثم الاخبار بوقوعه على ما هو مدلول الماضي لا يخلو من كفران النعمة والامتنان على مولى النعمة جل جلاله فان صدر الحمد عنه ايضا في الزمان الماضي فذلك حمد استقبالي لاحد ماضوى ثم ان الآية المذكورة لا تدل على ما ادعاه لانها وان كانت في صورة الماضي لكنها بمعنى المضارع على ما يقتضيه كلمة ان الاستقبال مع ان في هذا البيان تخطئة للائمة الذين صدروا اوائل كتبهم في مقام الحمد بصيغة المضارع فالحق ان تقدير المضارع هو الاول بل هو المتعين والتوفيق المبين من الله تعالى العلام المعين ثم اقول في بيان المحشى بحث وهو ان صاحب المفتاح ومن تبعه فرقوا بين الزاهد يشرب وبين يشرب الزاهد بان الاول يدل على صدور الفعل منه حالة فحالة على سبيل الاستمرار والثاني يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال فعلى هذا لا يدل الفعل المقدر ههنا على الاستمرار التجديدي لانه من قبيل الثاني لان المقدر فعل مقدم على الفاعل والجملة فعلية وجوابه ان الفرق المذكور مبنى على تقديم المضارع وتأخيرها وتقديم المبتدأ على الفعل المضارع لا مدخل له في الدلالة على الاستمرار بل الدال عليه انما هو المضارع سواء قدم او اخر سيما اذا انضم عليه معونة المقام كما لا يخفى على اولى الافهام (قوله الموجب لاستغراق الحمد الخ) الظان هذا الاستغراق حقيقى اذ ليس المقصود منه بيان ما يصدر عنه من الحمد حتى يرد عليه ان الاستغراق الحقيقى غير مقدور لبشر على ما نص عليه بقوله تعالى وكلاما يقتضى ما مره وبغيره من الآيات الدالة

٧ من الاصوليين
وهو المولى صدر
الشرعية في توضيحه
(منه)

على عجز العباد بل المقصود منه بيان استحسانه تعالى لذلك وذاتاً في جميع مدة عمر العباد
 لنوالى نعم الله تعالى عليهم كل لحظة ويدل على ما قلنا ان صاحب الكشف قال ان الله تعالى
 استحقاقاً ذاتياً واستحقاقاً فعلياً ولا تنبيه على كمال الاستحقاقين قال الحمد لله رب العالمين (قوله مع
 انه لا يدل الخ) رقى من دلالة على الانقطاع الى عدم الاستغراق وكلاهما غير مناسب لمقام الحمد
 قطعاً اذ المناسب له الدوام والاستغراق فعلى هذا كان المناسب لتفسير معنى ايضا ان يقال
 يدل على الانقطاع وان كان بينهما مخالفة في النفي والاثبات ولك ان تقول في معناه كما لا يدل
 على استغراق الحمد في جميع الازمنة المستقبلية وهذا وان كان مناسباً من حيث الربط
 لكن فيه خزانة من حيث ان النفي يدل على امكان النفي ولا امكان لذلك في الماضي
 وجعله بمعنى المضارع حينئذ مفسد للتشبيه المستفاد من كلمة ايضا اذ الكلام في الماضي لا في
 المضارع فالوجه هو الاول ثم ان هذه الكلمة من المصادر المحذوف فعلها
 وجوبا مما على ما في الرضى والاب او اصله آض ايضا اي رجع وما شير اليه
 في معناه من التشبيه فيان لحاصل المعنى فلهذا في المحشى حيث ختم هذا القول
 ببعض المصادر المذكورة المشار اليها في اوله فدار الخاتمة على الفاتحة فاعجب عباراته
 الرشيدة وبياناته الدقيقة (قوله وهو الرواية) اي المروى عن المؤلف فارواية مصدر
 بمعنى المفعول وكونه ٧ اسم المصدر بعيد من جعل من قبل رجل مدل لم يكن بعيدا كل
 البعد (قوله وهى العطية) اسم لما يطى فتاؤه لثقل من الوصفية الى الاسمية
 (قوله وهى الاحسان) اشار به الى ان العارفة مصدر كالعاقبة والعاقبة على ما في الشافية
 لكن المراد به المحسنات حتى يكون النعم والعوارف واحدا ويكون تكراراً فيحتاج
 الى البيان الا ان لا يقال فالخاتمة حينئذ الى جعل عارفة مصدرا ولم يبق على الفساح
 المتبادر منه لانا نقول المعنى المتبادر منه كونه اسم فاعل بمعنى المحسن بكسر السين
 وعوارف الافاضل محسنات بفتح السين لا محسنات بكسر السين ومن هنا نشأ توجيه
 بعضهم ٨ هذه العبارة لدفع التكرار كما ستقف عليه من المحشى قبل ٩ الاول وهو الاحسان
 وفيه ان هذا الضمير وقع بين المصدرين والاول منه هذا ايضا ظاهرا بعلامة التانيث
 فالوجه ما قاله المحشى ٦ (قوله وما يجوز ان يكون موصولة الخ) قدمه على احتمال المصدرية
 لان الحمد على الاول يكون في مقابلة النعمة الواصلة الى الخادم فيكون ح مجاهدا لا شكر على
 ما شرنا اليه في تحشية كلام الشارح رحمه الله فذكر ذلك اكتفى الشارح بالحمد ولو كان
 كلمة ما مصدرية لكان الحمد على الانعام الذي هو من صفات الله تعالى فيرد عليه حينئذ
 ان الحمد عليه يجب ان يكون اختيارا بصفات الله تعالى صادرة عنه بالايجاب على ما
 اتفق عليه اولو الالباب ويحتاج في دفعه الى تكلفات كثيرة ذكرت في محله منها ان الحمد
 على الانعام ليس باعتبار ذاته بل باعتبار آثاره وهى النعم الصادرة عنه بالايجاب فيقول
 بالآخرة الى كون الحمد عليه هو النعم فلا شك ان جعلها محمودة اعليه ولا وصراحة اولى

(لا يقال)

٧ على ما اشار اليه
الطرسوسى (منه)

٨ وهو المولى برهان
الدين حيث جعل
العوارف عطية
ولا يخفى انه نص في
انه جعل العوارف
جمع عارفة بمعنى
المحسن بكسر السين
حينئذ يكون عارفة
اسم فاعل لا مصدرا
(منه)

٩ هو الاولى قره
خليل منه

٦ لان المصدرية كبره
وتأنيته سواء ومع
ذلك وقع في آخر
الاول علامة تانيث
(منه)

على ان ما انعم الله عليه ليس من المنح القائمة بهم بل امثالها فلا شك في كونها نعمة محضه من الله تعالى وان كان تلك النعم ايضا
 يكسبهم هذا (منه) ٧ لا يقال صرح العلامة - ١٧ - التفازانى في شرحه بالتحديد بان الحمد على الانعام امكن من الحمد على

لا يقال تلك النعم قائمة بالافاضل فهم نعم لهم فيلزم حينئذ الحمد على النعم القائمة به من الله تعالى
 وذاتاً غير جائز لانا نقول تلك النعم قائمة بهم بطريق الكسب لا بطريق الاتحاد على ما حققه
 اهل السنة والوداد فتلك النعم كلها صادرة منه تعالى حقيقة وقد تقرر ان مدح النعم
 راجع الى مدح النفس فلا كلام اصلا في كون عوارف الافاضل محمودة عليه وقد ورد
 في الاثر عن سيد البشر عليه السلام ان من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى هذا ٤
 فاقيل من ان كون كلمة ما حرفية اولى لفظا ومعنى اما لفظا فلان احتياج الاسمية الى تقدير العائد
 وهو تكلف وامامعنى فلان الحمد على الانعام اولى من وجوه ليس بشئ اما الاول فلانه
 شائع واقع بلا تكلف كيف والحذف شجاعة العربية واما الثاني فلا لانا نسلم ان الحمد
 على الانعام اولى بل الاول ٧ هو الحمد على النعم على ما حققناه نعم عطف خلصتني على
 خلصتني يقتضى كون كلمة ما مصدرية لكن ذاك كلام يذكره المحشى والكلام ههنا
 في الفقرة الاولى مع قطع النظر عن الثانية (قوله وحذف العائد المنصوب) ٨ اي المتصل
 المنصوب بفعل او وصف غير صلة الالف واللام على ما نص عليه ابن مالك في الفيتة
 حيث قال ١٠ والحذف عندهم كثير منجلى ٥ في عائد متصل ان انصب ٥ بفعل او وصف من
 ترجو به ١١ والمراد بالوصف ما هو غير صلة الالف واللام نص عليه شارحو كلامه
 لكن ترك المحشى هذه القيود لوضوح امرها كما قال ابن الحاجب والعائد المقول يجوز
 حذفه وكان للمحشى فيداسوة حسنة ٦ (قوله مقتصر) من الفقرتين ثم الفاء المعجمتين
 بمعنى الكثرة والشيوع ويلزمه الجواز والوقوع اما الجواز فلقرينة كون الصلة فعلا
 متعديا ولا بد له من مفعول واما وقوعه فكما في قوله اهذ الذي بعث الله رسولاى بعثه
 حذف المقول للاختصار او لتخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
 وغير ذلك من النكات الممكنة واما شيوعه فيظهر من تتبع تراكيب البشاء (قوله
 فحينئذ يكون من بيانية) قدمه لكونه بالنظر الى كون ما موصولة وقد عرفت آتفاه ارجع
 وعلى هذا يكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا مرفوعا خبرا مبتدأ محذوف اعنى هو
 فيه ايجازان من جهة حذف المبتدأ ومن جهة حذف المفعول واظناب من وجهه
 وهو الايضاح بعد الابهام لتكمل لذة العلم بتلك النعم المحمود عليها وليس فيه ايجاز
 من جهة حذف عامل الظرف لان ذلك اعتبار لغوى نحوى لا تعلق له بالخصوصيات
 فلا يمد مثل هذا ايجازا اصطلاحيا نص عليه التفازانى في شرح التلخيص فليس
 في الكلام وجوه من ايجاز وان ادعاها بعض الاخيار (قوله وان تكون مصدرية) قيل
 هذا الاحتمال اولى اذ الحمد حينئذ يكون على الانعام ولسلامته عن الحذف ايضا وقد عرفت
 اضمحلاله مما حققناه في تحشية قوله وما يجوز ان يكون الخ فذكر (قوله او متعلقة بالخص)
 فتح يكون من لا ابتداء الماية والظرف لغو في الكلام ايجاز من وجه من جهة حذف المقول
 وابهام الموصول حينئذ للتخمين اشارة الى انه لا يمكن تعدد تلك النعم المختصة من بين المنح

اذ لا اعتقاد في حذف العائد المرفوع والمجرور (٣) نعم هذا سلم في المرفوع لكن المجرور قد عرفت حاله (منه) ٦ فيه تعريض
 للفاضل الطرسوسى حيث جزم بان التانيث المذکور لازم على المحشى وليس بذلك (منه) ٩ نعم يمكن ان يقال يجوز ٣

نفس النعمة ولذا قيل
 الشاكر في الحقيقة
 من ينظر في النعمة الى
 النعم لا الى النعمة لانا
 نقول هذا كلام حق
 لكن الكلام ههنا
 في ترجيع المحشى ما
 الموصولة على
 ما المصدرية وما ذاك
 الا بما حققناه والحق
 ان جعل ما مصدرية
 يؤدي الى ارتكاب
 تكلفات هنا بخلاف
 جعل كلمة ما موصولة
 فانهم (منه)
 ٨ وتقييده الفساد
 بالمنصوب فيدوانى
 اذهو الواقع ههنا
 لا احترازا اذ يجوز
 حذف العائد المجرور
 ايضا اذا وجد شروط
 الحذف كما اشار اليه
 ابن مالك حيث قال
 كذلك حذف
 ما موصوف خفضا
 كانت قاض بهدا
 من قضاء كذا الذى
 جرم الموصول جرم
 كرم بالذى مررت فهو
 بره نهي والعجب من
 الفاضل الطرسوسى
 اغفل عنه قال التقييد
 المذکور احترازا

[illegible]

في كمال عقله وبالجمله فخل هذا نحدث لانم وترغب للطلبة الى المائدة التي مهرها لهم (لاعلى)
في هذا العلم فاشال هذه المدايح زوج من الداعين المرغبين (منه) ٤ وهم جهود الناضرين (منه)

[illegible]

۳ و هان الدين (ممد)

٣ وجهان اسما للمفعول الى مفعول واحد واقع كثير ولا خفاء فيها ايضا واما اضافته الى فاعله فميد خفا لان اسم المفعول لا يعمل في الفاعل ولا يوجد له ذلك ولان الظاهر ان المحسن هو - ٢٠ - الله تعالى وان كانوا محسنين ايضا كما هو ذلك وان لم يمنع

اسناد الاحسان اليهم حقيقة ذلك لا يخفى انه غير مناسب لهذا المقام قالوجه ان الاضافة الثانية ايضا من اضافة اسم المفعول الى مفعوله والكلام يحول على حرف ولا يصل وان يؤخر فيه يندفع عن معنى الاحسانات منهم اي المحسنات منهم فيكون المحسن ٧ هو الله تعالى (منه) ٧ وبهذا بيان معرفت ضعف ما قبل من ان التفسيرين اشارة الى ان الاضافة يجوز ان يكون الى المفعول اي العطايا النازلة اليهم والى الفاعل اي الاحسانات المصادرة منهم انتهى وجه الضعف غير خفي على من له ادنى مسكة لان هذا القول لم يطلع على كون المصدر ههنا بمعنى المفعول وحل المصدر على معناه الخفي فن ابن يفهم المقام واجب ان يقال يحتمل ان يكون التفسير ان اشارة الى ان الاحسانات

اي المحسنات اليهم بفتح السين او محسناتهم بفتح السين ايضا على ما عرفت من ان الاحسان الذي هو معنى العارفة بمعنى المحسن بفتح السين فعلى الاول من اضافة اسم المفعول الى مفعوله اعني الافاضل والفاعل المحسن هو الله تعالى وعلى الثاني من اضافة اسم المفعول الى فاعله اعني الافاضل فليتهم ٣ قوله لكن مضاف خلاصتي عليه بدل الخ اي دلالة ظاهرة بل قوية بناء على ان الظاهر كون من في قوله من محن الخ بيانية كما هو الاولى في المعطوف عليه ايضا فتح يكون تقدير الكلام ما خلاصتي عنه من محن عواصف الفضائل فيلزم كون المحن محمدا عليها وذا غير صحيح في نفسه نعم او كان كلمة من حبتة متعلقة بخلاصتي فتح يكون تقدير الكلام ما خلاصتي بسببه من محن عواصف لصح من حيث المعنى اعدم لزوم المحذور المذكور لكن لا يصح من حيث العربية اعدم شرط جواز حذف الضمير للجرور العائد الى الموصول ههنا وهو كون الضمير للجرور مجرورا بما جاز الموصول على ما نص عليه ابن مالك ومن البين ان الضمير ههنا للجرور بالياء والموصول به على وهذا وارد ايضا على الاول اعني كون من بيانية وكاثر المحشى اعني ههنا الى المعنى فاشار الى امكان توجيه المصدرية بكون من في هذه الفقرة متعلقة لكن اعتنوه سابقا بقوله وحذف العائد المنصوب الخ الى شان الضمير باي عنه فاستغاد من قوله لا يصح عطفه عليه من حيث المعنى انه يصح عطفه عليه من حيث العربية غير سديد هذا ويمكن ان يقال تختار ههنا كون من بيانية والمحن المذكور عبارة عن ذلك العائد المحذوف اعني عند فكائه من وضع الظاهر موضع الضمير فلا حاجة للموصول الى الضمير واما كون المحن محمدا عليه فاما بنى على ما قبل ان المحنة عند ارباب الذوق نعمة لكنه تصرف صوفي خارج من هذا المقام واما بنى على ان المحن ههنا ايست مطلق المحن ولا محن الدنيا حتى لا تكون محمدا عليها بل محن عواصف الفضائل وهي الشكوك التي مرضت في اثناء المطالعة والتهبات التي حصلت في خلالها ولا شك ان السبب للموصول الى المعارف البقية والعلوم الحقيقية اذ لا لها لما حصل المنع الموهودة وما يتوقف عليه المنع فهو منقح حقيقة وان كان بخنا صورة فعلى هذا يكون في كلام الشارح رحمه الله ترغيب للمعلمين وتنشيط المستعبدين وتحريك لاذهانهم القاصرة الى الرضى عن الله تعالى في حالهم وما آثم (قوله وحبتة يكون المعنى من اعطاء عوارف الخ) الظاهر ان الاعطاء مصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو الله تعالى ويجوز ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل وعلى كلا تقديرين المراد بالعوارف اما المسائل او الادراكات او الملكات وغيرها من الاحتمالات واطافة المنع الى العوارف في كل من التقديرين لامية لا بيانية (قوله وعلى جميع التقادير الخ) لما كان هذا ابتداء كلام متعلق بدفع التكرار المتوهم ههنا انى بالواو دون الفاء والتقدير الممكنة ثمانية اذ المنع اما جمع او مصدر وهى كلا التقديرين كلمة ماموصولة او مصدرية وعلى التقادير الاربعة كلمة من بيانية او متعلقة بهذه ثمانية

ان يكون لازما ومتعديا وهذا على نسق الاول فسادا بل اشد منه اذ لا يرضى اهل الاحسان بكون الاحسان لازما بل طبعه يقتضى التعدى الى غيره فكان احسان هذا القائل قاصرا على نفسه ولم يشاهد مثل هذا الاحسان ولا مشاهده (منه) (اربعة)

اربعة منها سقيمة ٧ واربعة منها سقيمة ٦ واحدها لا يوهى التكرار وثلاثة منها يوهى فبحمل الاضافة على البيانية يندفع التكرار في الصور الثلاثة ثم اقول هذه الاحتمالات مندرجة تحت تقديرين كون المنع مصدرا وكون الاضافة بيانية اذ كل منهما شامل للصور الاربعة اما الاول فظ واما الثاني فلان كون الاضافة المنع الى العوارف بيانية انما يكون اذا كان المنع جمعا باختلاف الاربعة فعلى هذا كان الانسب ان يقول (وعلى التقديرين) اي كون المنع جمعا مع كون اضافته بيانية وكون المنع مصدرا (لا تكرر فيه) لانه اورد جمعا توسعا وترويحاً ويحاول على ما قررناه ان المحشى قال في النقل الا ترى على تقدير عدم كون الاضافة بيانية ودفع التكرار مع ان كلامها شامل للاحتتمالات من كون المنع مصدرا وكون الاضافة بيانية ودفع التكرار مع ان كلامها شامل للاحتتمالات الاربعة كما بيناه فالوجه في وجه التثنية التي هي انسب ما ذكرناه واما ما قيل ٩ ان ما يوهى التكرار من الاحتمالات المستقيمة اثنان لا يزيد كما اشير اليه في بعض الحواشي اولذا قال الشيخ الوالد الانسب وعلى كلا التقديرين انتهى فقد غفل هو ووالده ايضا عن المرام لان المستقيمة اربعة واحدة منها كون المنع مصدرا مع كون كلمة ماموصولة وكلمة من بيانية ولا تكرر فيه قطعا وثلاثة منها كون المنع جمعا مع كون كلمة ماموصولة وكون من بيانية او متعلقة ومع كون كلمة ماموصولة وكون من متعلقة وفي كل من هذه الثلاثة يوهى التكرار ما لم يحمل الاضافة على البيانية فالوجه ما حققناه والمجيب منه انه طعن بعضهم ههنا بانه ابدى تلك الاحتمالات ولم يعرف سقيمها من مستقيمها وقال ما قال واعصمة من الحفيظ المتعال (قوله على تقدير عدم كون الاضافة بيانية وعدم كون المنع الخ) يفهم منه ان بيانية الاضافة مصدرية المنع دافع للتكرار وقد عرفت انه كذلك مع شمول كل منهما للتقدير الاربعة (قوله او المأخوذ الخ) كلمة او لمنع الخلو بدل عليه قوله الا ترى المستنبط منهما او من احدهما في كل من المنع والعوارف احتمالات فيكون المنع على هذا القول من قبيل القوائد لكونها مترتبة على عوارفهم بمنزلة النتائج ولما كان النتائج لا تحصل من المقدمات الا باعتبار الهيئة الاجتماعية فيها والوحدة الداخلية فيها اشار اليه بقوله فكان عوارفهم اعطيا حيث اورد الخبر مفردا مذكرا وان كان الظاهر ان يقال اعطتها او اعطيتها اشارة الى ان عوارفهم ما لم يجعل امرا واحدا لا يحصل منها منحة وهذا أولى مما تفقوا عليه من انه جعل العوارف بمنزلة الشخص اذ لا حاجة لارتكاب المجاز في الطرف مع ان المجاز في النسبة اعني النسبة الاضافية أولى لانه ابلغ فاضافة المنع الى العوارف حقيقة لامية على كل تقدير لا يقال الاولى ان يقال فكان العوارف بعطائها بصيغة المضارع بناء على ما قرر في تقدير فعل الحمد بصيغة المضارع من النكتة الجلية لاننا نقول ان اعطاء العوارف مقدم على هذا التصنيف فلذلك اتى بصيغة الماضي واما الحمد فالتقصود منه الشاء على الله تعالى وقد عرفت ان المتأمله ههنا صيغة المضارع

٧ وهى كون المنع مصدرا مع كون ماموصولة مع الاحتمالين في كلمة من ومع كون مامصدرية وكون من متعلقة وكون المنع جمعا مع كون مامصدرية وكلمة من بيانية والحاصل ان المنع ان كان جمعا فالثلاثة مستقيمة وواحدة سقيمة وان كان مصدرا فواحدة مستقيمة وثلاثة سقيمة على عكس الاول كما شرنا اليه (منه) ٦ وهى كون المنع جمعا مع كون ماموصولة وكون من بيانية او متعلقة بلخصت ومع كون مامصدرية وكون من متعلقة وكون المنع مصدرا مع كون مامصدرية وكون من بيانية (منه) ٩ القائل هو الطرسوسى (منه)

والمحمولة من جهة الشارح لله تعالى فيجوز لكل لحظة في مقابلة كل لحظة ولو كان
 ذلك في سنة واحدة على زمان انشاء الحمد فقبل ٧ من انه عدل عن المضارع ههنا الى الماضي
 شارة الى تعبد عليه او للاشارة الى تحقق وقوع تلك النعم بما لا ينفك اليه اهل الكرم (قوله
 اني قد خسرتك اي من محن الخ) شاربهذا الى ما قدم من ان كلمة ما بالنظر الى هذه الفقرة
 لا تكون الا مصدرية فان قلت له رجع سابقا كون ما موصولة فياوجه ترجيح المصدرية
 ههنا فستكون رجع في الفقرة الاولى كون ما موصولة لا كلمة التي قد علمنا ذلك ههنا رجع
 كون ما مصدرية ليكون الحمد على الانعام كما كان في الفقرة الاولى على النعم ومن الذين
 ان الحمد على الثاني جده صرفي وعلى الاول جده لغوي لعدم كون الانعام واصلا
 الى الحمد لكونه صفة لله تعالى بخلاف النعم فكان الشارح المحقق جمع بين الحمدين تبصر
 بالعينين (قوله الاشياء المهلكة للفضائل) من الاسقام والعلل وغير ذلك مما يوجب
 الملل والكسل ككساد اسواق المعارف والعلوم وانقراض اشواق اولى الالياب
 والفهوم اذ الكل من مهلكات الكمالات وعواصف الدرجات فالتخلص المذكور ههنا
 شامل للتخلص من الكل وقد خلاص الله تعالى الشارح المحقق عن الكل فجمع له بين
 جهات الشرف والله الموفق (قوله ثم عبر بالعواصف التي هي الرياح الشديدة) اشار
 بهذا التوضيف الى بيان معنى العواصف فتوله التي الخ ووصف مابين العواصف كاشف
 عن معناه كما في قوامهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ فقبل ٨ يستفاد
 من كذب اللغة ان المصنف ينبغي عن معنى الشدة والسرعة والهلاك بوصف بالريح
 وغيره بحسب مقتضى المقام فلا مساغ ههنا لهذا التشبيه والاستعارة ليس يجب بل تقول
 ان ادعى الاستعارة التام فمنوع وان ادعى الناقص فغير مفيد بل الظ ما اشار اليه
 المحشى وقد اتفق ائمة التفسير في قوله تعالى كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف على ان وصف
 اليوم بالعاصف وصف مجازي بناء على ان العاصف اشتداد الريح وصف به زمانه للبالغة
 كقولهم نهاره صائم وليله قائم فلو كان الامر كما ذكره القائل لكان الوصف على حقيقة
 فالظ ما ذكره المحشى (قوله ثم عبر عن تلك الاشياء بها) اي بكلمة العواصف حال كون
 تلك الكلمة (استعارة) وهي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع
 قرينة مانعة عن ارادته (مصرحة) وهي ما يكون المذكور هو المشبه به بخلاف الاستعارة
 بالكناية فان المذكور فيها المشبه (تحقيقية) وهي ما يكون المستعار له اى المشبه متحققا
 حسا وعقلا (كاستعارتها) اي الاستعارة في الحقيقة المتعلقة بقوله امرئ الدرسالة الاثيرة
 (قوله او شبه الفضائل الخ) عطف على قوله سابقا شبه الخ وكلمة اول التخيير وللإشارة
 الى ان كلام التشبيهين كاف في توجيه الكلام وعلم ان في الاستعارة بالكناية ثلاثة مذاهب
 ارجحها وهو ما ذهب اليه السلف ان الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه
 في النقص المرموز اليه بذكر لازمه وثانيها ما ذهب اليه السكاكي وهو ان الاستعارة

٧ قره خليل (منه)

لان كلام من
 التكتين انما يكون
 فيما عدل عن الظاهر
 الى خلافه والامر
 ههنا ليس كذلك
 كما ينبغي (منه)

٩ تعريض للمولى قره
 خليل حيث قصر
 في المقامين على كون
 ما مصدرية وكون
 الحمد فيهما جدا لغويا
 وغفل عما قصده
 المحشى ههنا (منه)

٨ القائل طر سوسى (منه)

(بالكناية)

بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعائه عينه وثالثها ما ذهب اليه صاحب
 التلخيص وهو ان الاستعارة بالكناية التشبيه المضمر في النفس وعلى هذا لا وجه
 تسميتها استعارة بالكناية وما ذهب اليه السكاكي محتويات كثيرة ذكرت في البيان
 المختار هو الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان ظاهر قوله في النفس بقيدانه اختيار مذهب
 صاحب التلخيص لانه قد عرفت ان الاستعارة بالكناية عنده عبارة عن التشبيه المضمر
 في النفس وقوله فعبر عن التشبيه بلفظ المشبه يستعمل في المشبه به ولذا قبل ٧ عليه
 الاستعارة بالكناية عنده كما عرفت لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ولذا قبل ٧ عليه
 انه خلط بين المذهبين اذ بنى اول كلامه على مذهب وآخره على مذهب آخر فاللزام
 ان يبنى كلامه على احد المذهبين ولعلنا نقول لا ينبغي مثل المحشى ان يقرر المقام
 على ما لم يختره الاثمة الاعلام فالظ ان معنى قوله فعبر عن التشبيه بالخ انه اشار الى المشبه
 المرموز بلفظ المشبه وهذا حق بالنظر الى مذهب السلف اذ لفظ المشبه يشير الى المشبه به
 بذكر لازمه لان معناه انه ذكر المشبه واراد به المشبه به على ما يستفاد من ظاهره
 حتى يكون كلامه ههنا مبنيا على مذهب السكاكي ويرد عليه ما يرد وانما سلك هذا البيان
 طلبا للكمال المقابلة بالنظر الى الظاهر بين المصراحة والمكنية اذ في الاول عبر
 عن المشبه بلفظ المشبه وفي الثانية بالعكس والافكل منهما على ما هو المختار عبارة
 عن لفظ المشبه المستعمل في المشبه وان كان لفظ المشبه مرموزا اليه في الكناية وصريحها
 في المصراحة (قوله استعارة تخيلية) وهي الامر الذي اثبت للمشبه من خواص
 المشبه به وهل هو مستعمل في معناه الحقيقي والمجازي في اثباته للمشبه واليه ذهب السلف
 وتبعهم صاحب التلخيص او يجوز استعارته في بعض المواد لما لا يلائم التشبيه به واليه
 ذهب صاحب الكشف في قوله تعالى الذين يتقضون عهد الله حيث استعير الجبل
 للهدى على سبيل الاستعارة بالكناية والنقص لا يطاله على سبيل الاستعارة
 المصراحة او هو مستعمل في امر شبيه بمعناه الحقيقي واليه ذهب السكاكي والتفضل
 في محله فان قلت المختار في الاستعارة التخيلية المذهب الاول وهي في هذا المذهب
 ان يضاف الى المشبه لازم المشبه به وخاصة بما به قوام وجه الشبه او كاله كافي اظفار المنيعة
 والعواصف ههنا ليست بلازم النباتات الخضرة وخاصتها ولا بما به قوام وجه الشبه
 اعنى الرضوية ومفيدة الفرح والانبساط قلت العواصف في نفسها وانما تكن
 من لوازم النباتات لكن العواصف المضافة الى الفضائل كاههنا من لوازم النباتات
 التي شأنها الهلاك والقناء وتلخيصه ان النباتات وان كانت في اول حالها ناضرة خضرة
 لكنها متعبة للهلاك والفساد والزوال لا دوام لها قطعان هلاكها وزوالها يكون بالرياح
 كما قال الله تعالى واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء فخلط بته نبات الارض
 فاصبح هشيا تذروه الرياح على ان لزوم العادي كاف في امثال هذا المقام فضلا

٧ قره خليل (منه)
 ٤ فعلى هذا يدفع
 ما قيل عليه الصواب
 ان يقال من اول
 الامر او غير من
 التشبيه ج و ترك
 قوله في نفس حتى
 ومن سلكه نصا
 في مذهب السكاكي
 على ان التعبير عن
 التشبيه في بعض
 التجاوز عن الاول
 الى الثاني وظاهر
 ان ذلك ليس بنص
 في مذهب السكاكي
 بل يحمل مذهب
 السلف ايضا وقوله
 في النفس في اول
 كلامه يرجع الثاني
 على الاول فن ابن
 يفهم الخلط الذي
 فهمه النساطرون
 ههنا (منه)

قوله من القوام بكسر
 اة في وهو الدخول
 في ما هي الشيء وهو
 في المشبه به كما دما
 المسائل (منه)
 قره خليل (مه)
 لا وقد صرح لمولى
 العاصم في شرح
 الرسالة الفريدة في
 قول المصنف فرأيت
 عوائد بانه من قبل
 اضافة الصفة الى
 الموصوف ثم قال اي
 عوائد كافر اندفتر
 بهذا الى انه من قبل
 اضافة المشبه الى
 المشبه ايضا (منه)
 قوله لا اضطراب
 المذكر اي لا اضطراب
 ذهن المذكر لاداعي
 لا اضطراب ذات
 المذكر وان كان له
 وجه امكان ايضا
 فالاصافة في اضطراب
 ب المذكر لاداعي
 ملازمة فاندفع عنه
 ما قبل المناسب على
 هذا القائل ان يقول
 وجه المشبه بينهما
 انه كان الرياح تحرك
 الاشياء وتضطرب
 بها كذلك ادراك
 المسائل المشككة يحرك
 الالذهان وتضطرب
 بالاي وذاك لان

ماد ذكره القائل ابلغ كما شرفنا اليه (منه) قره خليل (مه) طرسوسي (منه) (عن)

عن الادراك ونحوها هي الشدائد في تحصيلها والتخلص من محها هو تيسرها وجعلها
 مطوعة بحث تمحضر بأدنى النفقات فاعلمنا يصح لو كان الموصوف موضوعه
 لمطلق الشدة وليس كذلك لعرفت آتفا واقول لعل الاولى ان يجعل الموصوف مجازا
 مرصلا عن الشدائد والاهوال والاعلاكات سواء كان اضافته الى القضايا لامية او اضافة
 الصفة الى الموصوف ومعنى الكلام ظهري عن البيان وهذا في قوله ذكره المصنف
 والظن من وعلى الله التكاليف (قوله نسب) اي موصوف الخ قول المصنف ٩ مه
 وبين ما يتعاقب قوله جداول من الكليات المتماثلة والمراد بفصل مسمى به بعض
 التفصيل واحال الباقي على المفسر (قوله لا يفسر) كالمذهب اليه الرضى ومن تبعه في مثل
 جدالك (ولامعا) كالمذهب اليه ابن الحارث ومن تبعه في قوله لا يفسر وادعى
 مقصورة عليه لا تعداه وصلوة على محمد ليس منها واما لاول لان القاعدة التي وضعوها
 لبيان هي ما بين فاعل ذلك المصدر او مفعوله باللام او الاضافة وقوله وصلوة على
 محمد غير مندرج في شيء من الاحتمالات الاربع ان كان المراد صلوة او صلوات
 القاعدة هو المفعول بدون واسطة حرف الجر والمفعول هو ما ليس اليك واوسر
 كونه اعم فلا بد ان يكون ذلك اليك باللام او الاضافة دون ما هو بها وبيان
 وقع تكلمة على في قول ان عامل المصدر هو ما واجب الحدف على ما عود قول الرضى
 لبيان مفعول المصدر بحرف الجر ليس شيء (قوله لا يفسر الخ) اي لا يفسر من لزم
 منقحة مشبهة على لطيفة مؤثرة في النفس نوعا من تأثيره صاكال او سطر في الانوار
 وقبل هي الدقة التي تستخرج بدقة انظر في رتبها اما انما من سطر سطر
 او نحوها اصغت عليها ادخلها صاحبها عا من است في لزم سطر لاصم
 او لخصوها بالحلل المذكر المشبهة بالمتك (قوله كهي في جدالك) اي لا يفسر
 التي هي في جدالك لحدف ما حذف فيه حرف اوصول والله صمد وقيل مستمرة
 للمعجور وكما في قوامها ما كانت وردت في الجمل على الاستمرار فنصرف به الى بعض
 والمراء لتوجيه ما جاء من العرب وحي كهي هم غير معروفين في مشبه غير جاز
 ثم او حل ذلك على الاغلاط الشبهة في عبارات المصنفين كجمع لانع ووالاستثناء
 في انقصر لم يكن بعيدا جدا قول التصريف المذكور شار اليه ان شتم في معنى
 وخص ذلك بضمير الخطاب كافي قولهم ما كانت ان قلبي ملك في اسنيد ومارووا
 من نحو ربه فتي ذكر كذا كها ونحوه اتي انتهى فهذا صريح في ان مثل كهي جاء من العرب
 وان كان نادر او استشهد بعض شارحيه بقول الشاعر ولا ترى بعلا ولا حائله كهي ولا
 كهن الا حائله ثم قال وهو مختص بالضرورة لكن كلام ابن مالك على اطلاقه هو الظاهر
 بناء على ان بعضهم ٣ صرح بأن الكوفيين والفراء لا يخصصون ذلك بالضرورة فعلى هذا يندفع
 تخير القائل السابق ولا حاجة لتوجيه الى جعل العبارة المذكورة من اغلاط الشبهة

كافرى (٤)

٩ في ردله قله قره
 حليل حيث دل
 الاخصر ان يقول
 وما في جدالك
 جار في صاوة الان
 الحدف بها جاز
 (منه)
 ٤ قاته الطرسوسي
 (مه)

٦ زراد الطرسوسي
 (مه)

٢ وهو القاضل
 الاشتموني في اوضح
 المسائل (منه)
 ٣ خالد الازهرى
 (منه)

(قوله اولي) اي اطول صرح به اشارة الى ان تحشية هذا انما هي المضاف وقط
ولانه اوفى ٧ يجوز فتح الهمزة وضمها فلا بد لبيان من التفضل اذ البيان الواحد
لا يكفي فيه فتح يقع في الكلام اشارة لاداعي له هذا (قوله وهو الظاهر) اي في هذا المقام
بناء على ان المقصود ههنا هو اشارة الى سبب لزوم الصلوة والسلام على الانبياء
عليهم السلام فلا بد ان يكون ذلك اشارة الى سبب باعنا وداعيا مستغلا للزوم
ايراد الصلوة والسلام عليهم وداعيتهم اذ كل كلمة اولي مفتوح الهمزة ويكون المراد به
حينئذ الايمان والسلام وخواص النبوة والرسالة ولا شك ان الكل من حيث هو كل بل
كل واحد سبب للزوم الصلوة والسلام عليهم لان الانبياء عليهم السلام تلك الاوصاف
الجليلة استفاضوا من الله الملك العلام ففاضوا علينا ما سفاضوا من الله تعالى فكان
لهم علينا من لا يمكن استغاضاها فوجب علينا الصلوة والسلام عليهم اداء لبعض
الحقوق بقدر الامكان ولو كان اولي مضموم الهمزة يكون المراد به النعم الاوابية والمتبادر
منه الاوابية بحسب الزمان وماداك الانعمة الوجود ومن بين ان نعمة الوجود ليس
سببا وداعيا لزم ان يكون الصلاة والسلام ههنا على جميع الموجودين وفساده ظاهر
فلا بد حينئذ ان يؤول تلك لاوابية بحسب الشرف والرتبة حتى يصح كونه وحدها وسببا
لايراد الصلوة ههنا ولما كان صورة فتح الهمزة خالبا عن هذا التكلف كان راجعا على
الصورة الثانية هذا هو بيان الرجحان المعنوي لصورة فتح الهمزة ولها رجحان لفظي
ايضا وهي هو الانسية بقرائنه الثلاثة اعني اعلى واشرف واوضح ولكون الرعاية للاثنا
اللفظي امرا مهما في امثال هذا المقام صرح به ثانيا والا فلا حاجة الى التصريح وكأنه
اشار به الى ان هذه السكتة هي السكتة الظاهرة في مثل هذا المقام والظاهر ان اسم
التفضيل في قوله ولا نسب بمعنى اصل العمل اذ لا مناسبة له في صورته ضم الهمزة بقرائه
من حيث اللفظ قطعا وما قيل من ان صيغة التفضيل فيه على حقيقتها وان فيه ايدانا
بمناسبتها به على الاحتمال الثاني وذلك من جهة المعنى فقط فخلط بين الرجحان المعنوي
واللفظي والكلام ههنا في الثاني على انك قد عرفت ان ضم الهمزة لا يناسب ههنا
معنى الابدان الاول وذلك التأويل بخلاف المناسبة لمعنوية الظاهرة على ما حققناه والله
الموفق (قوله اي اشرف الهم) هذا ناظر الى الاحتمال الاول الظاهر ولذا قدمه وقوله او اولي
الهم الخ ناظر الى الاحتمال الثاني ففي الكلام نشر على ترتيب الالف (قوله وهو) اي شرف
الهم (الايمان والسلام وخواص النبوة والرسالة) مثل البراءة عن الكفر والشرك ومن
المسقى العائني في النبوة وبعدها وعن الكبار عمدا عند اكثر العلماء ايضا مطابقة
وعن الامور الحسنة مسلقا غير ذلك في نخل مناصبهم الرفيعة ومقاماتهم العلية واضافة
الخواص الى النبوة لامة لا يباينها اذ لا يبق ح فائدة لاخذ الخواص وايراد الرسالة بعد النبوة

٧ تعرض للولي قره
خليل (منه)

٩ وتلخصه ان المحشى
ادعى ان الهمزة راجع
من حيث المعنى على
ضم الهمزة وذلك
الرجحان انما يكون
بمناسبة الاول دون
الثاني ولو كان الامر
كما ذكره القائل
لاستعمل الالف في
اشار اليه المحشى
اولا وقد سلم انه ثل
ايضا (منه)

(اشارة)

اشارة الى ان نعمة اخرى احل من النبوة حص بها بعض الاصفياء الاكابر من بعدهم هذا
ثم لظاهر ان كلام الاربعة مد كورة اشرف الهم ما لا يحيران طهروا اما الاول فلا
المراد به ليس مطلق الايمان والسلام بل ايمانهم واسلامهم وذلك اقوى واعلى
من كل وجه من ايمان آحاد الامة واسلامهم على ما ورد في بعض الآثار وقد اعترف به
المحققون من المتكلمين ايضا فكل من الامور الاربعة اشرف الهم واعلاها قبل من ان
كون الايمان والسلام اشرف الهم يستلزم التسوية بين الانبياء واهل بيوتهم في هذه الصلوة
فلا صوب ان يكتفى بالخيرين ليس بشئ ولا حاجة في دفعه ان يقال ٧ المراد هذا النوع
من انواع الهم بأن يكون الاشرفية بالنظر الى مجموع الاربعة لا الى كل واحد واما
استغناءهم للصلوة عليهم بنفس منصب النبوة والرسالة فهو وان كان ثابتا في نفسه لكن
لزوم الصلوة عليهم ههنا علينا انما هو لكونهم وسطا بين الله تعالى وبين المؤمنين
الكمالات علينا ومن الدين ان ذلك الفيضان انما يتم بخواصهم ولوارثهم فذلك
جعل تلك الخواص اشرف الهم ههنا فافهم ٤ المقام ولا تعد الى ما يحير الهم (قوله
او اولي الهم بحسب الشرف والرتبة) جمع بين الشرف والرتبة اشارة الى ان كلامنا ههنا
الاربعة في الانبياء مقدم على غيرها من الهم شرفا ورتبة اما خواص النبوة والرسالة
فظاهر واما ايمانهم واسلامهم فلاحقا آتيا من ان ايمانهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان
آحاد الامة واسلامهم فكل من الاربعة مقدم على سائر الهم سواء كان تلك الهم نعم الانبياء
او نعم غيرهم من دخول ايمانهم واسلامهم فيها هذا طالع قول بأن الظاهر ان الشرف والرتبة
ههنا بمعنى واحد مع ان التقدم الشرفي غير التقدم الرتبي فالاولى الانحصار على رتبة
كلام خال عن الرتبة وكذا انقول بأن الاوابية ههنا اصفية لان منصب النبوة اقدم الهم
في الرتبة والشرف فالاولى ان يحمل الاول على اولي الهم الموحدة لسعادة الدارين
وهو النبوة اذ لا منصب فوق ذلك المنصب ولذلك استقرت عادة اقران العظيم بتعظيم
الانبياء عليهم السلام وذلك لسادته في ان السبب الموجب للصلوة عليهم انما هو
خواصهم وآثارهم على ما هو اللازم ههنا لا يرى ان اصحاب المنصب انما يدحون بخواصهم
وآثارهم لا بأنفس مناصبهم وان كان مناصبهم في حدد آثارهم فيكون على الخواص اشئ
مالاتفك عنه وواثق تلك الخواص لا تفي ذلك الشيء بناء على ان الله اللام يستلزم
اتقاء المزوم فالحق ان اولي الهم الموحدة للصلوة عليهم انما هو خواص النبوة والرسالة
وايمانهم واسلامهم واما منصب النبوة والرسالة فلا شك انها ارفع المنصب لكن الكلام
ههنا في السبب الموجب للصلوة عليهم فلو قيل ايمانهم واسلامهم وان كان ارفع المنصب
في نفسها لكنهما لا يكونان من الاسباب الموحدة للصلوة عليهم فالاولى تركهما كما ترك
منصب النبوة لم يعد كل البعد ويمكن ان يقال ان تلك الخواص الجليلة انما ترتب
على ذلك الايمان الارفع بل هو منبع معارفهم البقية وعلومهم الحقيقية وهاكوا

٧ تعرض للولي قره
خليل (منه)

٤ تعرض للولي قره
خليل (منه)

وان مقابلة الجمع بالجمع في قوله من هجرتهم من ملة الاحاد الشخصية بالاحاد الشخصية
ايضا فانهم ٤ هذا المقام ملك لا تجده في صدور الكرام (قال شارح الحقيق امام بعد)
اي بعد الحمد والثناء على الله والصلوة على رسوله وعلى جميع الانبياء قدم ما يتعلق بذلك
من جهة ما يتعلق ببحر الكلام ومن جهة اراد هذا المقال في هذا المقام قد ذكر
(فدلم ينفعني العمل بلعل وعسى) اي الاشتغال بقولي اعلى اكتب في زمان كذا وعسى
ان اكتب في زمان كذا بناء على ما في القاموس من انه يقال تعمل بالامر تشاغل له
وفي المختار ايضا امثلة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كان
تلك الملة صار شغلا ثانيا منعه عن شغله الاول وعمله بالثاني تعليل اي لهاء
به ويقال فلان يعمل نفسه بعمله وتعمل به اي تلهي به انتهى والظاهر ان العمل
من قبيل نجاهل والباء متعلق به على تضمن معنى الاشتغال اذ العمل في العرف
ان يستعمل في مقام الاعتذار والمعنى لم ينفعني العمل والاعتذار مشغلا بهذين القولين
فالمعنى وعسى كتابة من هذين القولين واسم لهما واذا دخل الباء عليهما كدخول اللام
على ما هو في صورة الفعل كالتعليل والقال وكلمة عمل وان كان مستعملا في التوقع وعسى
مستعملا في المطموع فيه والاول اقوى من الثاني على ما قيل لكن الثاني ههنا اقوى بناء على
انه يدل في الاصل على الرنوا والقرب فكأنه اشتغل ولا يقول اعلى اكتب ثم لم ينفعه ذلك
اشتمل بعسى ان اكتب في الترتيب المستفاد من ظاهر العبارة اشارة الى هذه الدقة (من
اقتراح اخي) اي الخاضع محب صادق لي على ما يستفاد من نسبة الاخ الى نفسه فيكون الاخ
دينا وهو ظاهر ويظهر منه ايضا ان الردالين المذكور ليس لاجل امتياز الطلب الصادق
من غير الصادق وان صدر عن بعضهم لاسيما اذا كان اقتراح ذلك الاخ (في كل صباح
ومساء) اذ لصادق اجل من هذا فكلمة في متعلق باقتراح وكونها متعلقة بالاخ لا يتخلو
عن الركاكة والمراد من الصباح والمساء الوقتان الخصوصان اذ الاقتراح لمثل هذا الامر
انما يكون في هذين الوقتين المباركين اللذين هما وقتا القبوضات وزمان اجابة الحاجات
وجعلهما كتابة ٩ عن جميع الاوقات كما في قوله تعالى النار يرضون عليها غدوا وعشيا
من قبيل ٣ قوله تعالى النار يرضون عليها غدوا وعشيا ولما كان الاقتراح لا بد له من مقترح
اشار اليه بقوله (ان اكتب فوائده) فهو مفعول به يقال اقترح شيئا فاكتب اماما وكلمة ان
حينئذ مفسرة كما في قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم بناء على ان في الاقتراح معنى القول
وامام مضارع متكلم وكلمة ان حينئذ مصدرية ولما كان الاقتراح مقتضيا لكون المقترح لاشقا
بحال المقترح وصف تلك الفوائد باللباقة بحالهم وعبر عنهم (بالاخوان) المشركين مساواتهم له
ترحالهم منه وترفع الهمم وعلى الثاني يكون ترغيب الهم الى الترشح بأنه مشتمل على حقابق
كثيرة ومهمات وفيرة وانه لا يصل اليها الا الاذ كياء المبالغون في تحصيله والاطلاع بما فيه
لانها اشارة (لفرائد الرسالة) ولا يكون الفرائد مشروحة الا بكون الآلات مجردة

٤ واما ما قيل من ان
المراد بالثناء شتم
من لحقهم مثلا ولو كان
المراد بالدلائل دلائل
التبوة عليه السلام
لا يتم المقصود انتهى
وكأنه عرض به المحشى
حيث فسر الدلائل
بالجرات وحملها على
دلائل النبوة عليه
السلام فلم يفهم
المقصود وبعد عن
المقام من وجوه (منه)

٩ الجاهل هو العاقل
الطرسومي (منه)
٣ فيه لطيفة لا تخفى
على اهلها (منه)

(فهم)

فهم احقاه بأن يكونوا مرحومين كيف وتلك الفراد (في الميراث) بخبرها لاذهان
وتعرف به الافكار الصحيحة من الفاسدة (شرعت فيه) اي في كتب المقترح جواب لما
والظاهر ان الماضي ههنا على حقيقته ولا وجه لحمله على معنى المضارع او على معنى
اردت ان اشرع لان كل ذلك يذو عنه قوله وختمت مع اذان مغر به ادلا معنى لجل هذا
الفعل على الارادة او على معنى المضارع وكلمة (غدوة) نصب على الظرفية لشرعت
علم الوقت ولا يخفى ما به قوله شرعت الخ وقوله سابقا في كل صباح ومساء من التناسب
واقول لا يبعد ان يكون في الشروع في العدو والختم مع اذان المغرب اشارة الى
ان هذا الترخ ٧ وان كان كتب في يوم من اقصى الايام لكنه حاصل وقت طلوع
شمس روحه في عام بدنه ووقت غروبها منه وهو مدة جميع عمره ففيه اشارة
الى انه ثمره علومه التي حصلت له مدة عمره وتيجته وانه يليق ان يعتنى به غاية لاعتناءه
ولا يلزم من ذلك ان يكون هو حاصل عمره فقط بل المقصود انه من علومه المتفرقة
وقتبعد وقت تدبر وبالله التوفيق (قوله اي كنت لانهره) تفسير باللازم لان عدم
النهر لازم للعمل على يداني معناه والضمير للسائل المعالوم في المقام المستفاد من العمل
لانه يقتضى سقى سؤل ووجود سائل فلا ينفك عنه الاضمار قبل الذكر وقوله بامتثال
متعلق بالثاني مصدر مضاف الى المفعول ولا احتمال لغيره وقوله بكلام متعلق بالاستقبال
والجموع تفسير لانهر لان النهر في اللغة الزجر وذلك في العاقل يكون بالاستقبال
بالكلام الزجر كما ههنا (قوله يريد السائل على الباب) على ما يقتضيه سبب النزول
فلى هذا يكون الآية المذكورة دليلا لما نحن فيه اعني كون نهر طاب العلم منها عاقل
بدلائله لا ينطوقه لانه اذا كان زجر سائل الامور الفانية اعني الاموال منها عاقل
ان يكون سائل الامور الباقية اعني العلوم منها مع ان الاموال تنقص بالاعطاء
والعلوم تتراديه ومن العلوم ان المعطى ينفع بالثاني دون الاول في الظاهر فيكون
دلالة الآية على ما نحن فيه كدلالة قوله تعالى ولا تقل لهما اف على حرمة الضرب والشم
ولتكون هذا الوجه قويا من هذه الجهة قدمه لكن لاحتمال ان يتغافل عن هذه الدلالة
سيما في مقام يعني بشأن البدي في حكم بالنسبة الوجه الثاني (قوله يقول) اي الله تعالى
بيان لحاصل المعنى (لانهره) فيه اشارة الى ان الضمير اراجع الى المفعول محذوف (ولا تزرجه)
عطف تفسير لما قبله (اذا سألته) كلمة اذا ظرفية لاشريطية لانه مضمون المفعول في الآية
ولا مجال لكونه شرطيا او سلبا يصح ان يكون قوله قائلان تعطيه الخ جزاء له كما هو المتبادر
بل جزاؤه امام قدر او مقدم فانهم وقوله قائلان تعطيه خبر مبتدأ محذوف اي فذلك
امان تعطيه اي امانا لا يلبس بالاعطاء ٩ ولا وجه لجل كلمة في قوله على الرائدة
كما جوزه الاخفش (قوله بل كنت اعلم) اي العمل على ما هو المطلق لا شرح وقد عرفت
ان كلاهما واقعا في اللغة بمعنى وان اختصار الخنى الاول والكلام اضراب عن قوله

٧ وعلى هذا يكون
اليوم كناية عن جمع
العمر (منه)

٩ اشارة الى رد ما
قيل ههنا من توجيه
العبارة بوجه آخر
غير هذا الوجه (منه)

٧ على ان يكون
هو ولا يعطى خبره
(منه)

٩ على ان يكون
الجار مقدر في قوله
ان تعطيه (منه)

كنت لانهم وعطف عليه فكلمة بل هذه عند الجمهور تفي بشروط الحكم للتابع مع الثبوت
عن ثبوته وانقائه في المتبوع وذا غير مناسب ههنا فلا بد ان يحمل على مذهب بعضهم
من تبيين الحكم عن المتبوع قطعاً بمعنى ان عدم انهم كالتامل في كل موضع به وهذا
يشعر كلام اهل المعاني في بحث لقصور لو حمل الكلام على مذهب الجمهور لم يحتمل
ارتكاب الشارح المنهى عنه وذا غير مناسب لنصبه هذا (قوله واقول له لي) بيان لما اجله
الشارح بقوله بل لم وعسى وقد عرفت الفرق بينهما ووجه دخول الباء عليها ووجه
ايرادها عقب التعلل والظاهر ان يكون خبر له لي بدون ان المصدرية كافي قوله تعالى
له لي ابلغ الاسباب لكنه اورد بكلمة ان مشاكلة لطبر كلمة عسى اذ الغالب ان يكون
خبره المضارع المصدر بأن على ان ابن هشام صرح في معنى اللبيب بان دخول ان على
خبر اهل كثير لجلها على معنى مع ان المصدرية تدل على الظان المناسب ههنا كما لا يخفى
(قوله ولم يفتن ذلك السائل الخ) من قبيل عطف العلة على المعلوم ولك ان يجعله حالا
(بهذا الرد الابن) انما كان هذارد اعدم حصول مقصود السائل وهو ظاهر (واينما)
لعدم انكسار قلبه عن ذلك الرد بل هو من قبيل القول المعروف وقد قال تعالى قول معروف
ومفطرة خير من صدقة يتبعها اذى وقال عليه السلام كلمة طيبة خير من صدقة يتبعها اذى
ولاشك ان التعلل الذي كور لا يقطع طبع السائل ويرجانه بل هو يهوى نشاطه ويحرك
عزيمته لانه بمنزلة ان يقول اقل كذا ان شاء الله على ما يقتضيه العرف والعادة ومن الابن
ان مثل هذا ليس ينص في الفعل وتركه ايضا فاذا انضم اليه كمال كرم الشارح في اجابة مثل
السؤال الذي كور يتقوى عزيمته السائل الى جانب الفعل قطعاً فالقول بان مثل هذا
وعد بناء على ان كلمة لم للترجي وهو للتوقع ليس بشئ وكذا القول بان عدلكن
لا يؤدي خلفه الى الكذب لان مثل هذا الكلام خرج من ان يكون عزيمته لكونه بمنزلة
الاستثناء كما قال عليه السلام في حق بني قريظة لعنا امرناهم بذلك ولم يكن امرهم بذلك
مع عدم كون ذلك كذبا لكون كلامه الشريف مفيداً انتهى وذلك لان الترجي من قبيل
الانشاء على مانص عليه اهل المعقول والمقول والوعد من قبيل الاخبار فكيف يكون
مثله وهذا ثم انه لا يجوز الخلف في الوعد وان لم ينقل ان الخلف في الوعد لا يؤدي الى
الانكسار وقوله عليه السلام ليس من قبيل الوعد ولا يلزم الخلف في وعده عليه السلام وهو
باطل وان حوزوا الخلف في الوعد مع ان كلامه ههنا قد يحتلظ لكون آخر كلامه مشعرا
بانه ليس من قبيل الوعد كما هو الحق فالصواب ان يترك امثال هذا الكلام من الابن
ويحتمل الى انه من قبيل ردائل (قوله واقترح على) به الحكم (الكتابة)
مفعول اقترح مفعول شجرة الى ان انا كتب في شرح مفعول اقترح وقد عرفت
ان لا اخر له من هذا كذا كذا (قوله ولا زنى لاجلها) اشار بها الى ان قوله
في كل صباح معاواة اقترح باعتبار لازم معناه ٦ اعني الملازمة لان الاقتراح في كل صباح

٩ قره خليل (مه)
٣ قره خليل (مه)

٦ رد ذلك لا تعرف
ان لا اقترح هو
السؤال من غير روية
وفكر ويلزمه
في العادة الاخاح
وهو بمعنى الاخاف
وهو ان يلزم
السؤال عنه حتى
يعطيه ما يستلزمه (مه)

(ومساء)

ومساء مما يؤدي الى ترك الادب فتسابة ما يكون منهم هي الملازمة لاجل الكتابة وان
كان لسان الحال انطق من المقال ولك ان تقول اشار به الى ان اقتراحه في كل
صباح ومساء ليس من قبيل التبع لمصلحة اخرى بل دوامه انما هو لاجل
الكتابة فلولم يلاحظ الملازمة المذكورة بل يحتمل ان يكون الاقتراح تاماً لا مراً
آخر وهو خلاف المقصود فاقبل ٩ في تفسير قوله بل اقترح على الكتابة اي بل لم يترك
اقتراحه بل دام عليه مبنى على الغفول عن الملازمة وعن الدقة التي اشترطنا اليه (قوله
كما هو رسم الملازمة) اي الملازمة في كل صباح ومساء بلا ملازمة ان الملازمة في جمع
الاقوات خارج عن المعتاد والعادات بل يؤدي الى عدم اجابة الحاجات فالمراد بالصباح
والمساء هما الوقتان المخصوصان وحدهما على جميع الاوقات يذو عنه مادات السادات
فتظهر ايضا فساد ما قيل يحتمل ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة فينبذ لا يلزمه ان يحتمل
اليه في كل يوم انتهى لانه ان اراد بمجرد الملازمة بمجرد الملازمة في كل صباح الخ فذلك ليس
وجهامقاراً لما ذكرنا وان اراد به مجرد الملازمة في جميع الاوقات فبعد التسليم قد عرفت
فساده وان اراد به مجرد الملازمة ولو في بعض الاوقات على ما يقتضيه تفرقه بقوله فينبذ
لا يلزمه الخ فدامناف لمعوم قوله في كل صباح ومساء (قوله شرعت فيه) جواب لما
قد عرفت ان جواب لما كثيرا ما يكون فعلا ماضياً بدون الفاء بالفاء قليلاً وقد يكون
جمله اسمية باذا ومضارعاً مأولاً بالماضى فاقبل من ان الاولى قد شرعت ليس بشئ
(قوله وقيل المراد بالسائل الخ) فعلى هذا يكون الاية دليلاً لما نحن فيه بعبارة وهو اقوى
من الدال بالدلالة على ما حقق في اصول الفقه والذا حكم بانسببته لكن المختار عند الجمهور
هو الاول ولذا قدمه (قوله وههنا قد وجد) بناء على ان مطلوب السائل انما هو افادة
المعاني بعبارات رابطة والمعاني من قبيل العلوم التي هي من قبيل الكيفيات النفسانية
الموجودة في الخارج وتلك العلوم قد انصفت بها الشارح وقت السؤال فهي
موجودة في الخارج والعبارات والالفاظ آلات لافادتها مع قدرة الشارح عليها فكأنها
موجودة ايضا فالقول بان السؤال هو ان يكون موجوداً كالمسؤول عن شئ فيكون
اعني كتب الفوائد موجودة مختلفة على كل وجه فكأنه موجوداً بل ليس بشئ
اذ المدعى هنا هو كون السؤال عنه موجوداً خارجياً لا كونه محسوساً وكذا القول
بان السؤال وان لم يكن موجوداً حين السؤال لكنه لما كان قادراً عليه فكأنه
قد وجد انتهى والحق ان السؤال انما هو افادة المعاني بالالفاظ مكتوبة والاول موجود
والثاني مقدوره فكأنه موجود (قوله قد عده عد مالا يستحقاره) اي لعدة شئياً
حقير او امراً قليلاً ومثل هذا ورد في الاثر عن سيد البشر حيث قال عليه السلام
اللهم اجعلني في عيني صغيراً وفي اذن الناس كبيراً والشارع غواً في غيرة غفائيل ٩
في عين الشارح صغيراً وان كان في عين الناس كبيراً والشارع غواً في غيرة غفائيل ٩

٩ قره خليل (مه)

٩ طر موسى (مه)

(٥)

(كانعري)

من ان غاية الرعة يساقى عده حقيرا فالوجه في استداره الرد للذين مع انه قادر في الحال على الاجابة هو الامتناع لطالب الصادق عن غير الصادق صاقت على ان كون ذلك الاخ صادقا يستفاد من نسبتة الى نفسه حيث قال اخ لي وما ذلك الا لكونه صادقا فلا حاجة الى تمييزه عن غيره مع انه لا حاجة الى الامتناع في مثل هذا المقام وكثير من الفضلاء شكوا عن زمانهم وطلبته ومع ذلك صدر منهم مصنفات كثيرة لان الله تعالى يخلق الصادقين ولو بعد حين وكذا ما قيل ٧ من ان استحقاق مطلوب السائل ورده ردا لينا لا يكون امرا مقبولا شرعا وعقلا مع القدرة على قضاء الحاجة وهل هذا الا كمن ملك نصبا وحال عليه الحول ولا يعطى زكوته لاستحقاقه على ان كتبه في اقصر الايام لا يلايه فالوجه ان يقال انما رده ردا لينا لاستغفاله بما هو اهم منه كالتصنيف في العلوم الدينية والتدريس فيها وغير ذلك من الموانع والا فالابن لمثل الشارح قضاء المسئول عنه قل اولاته هي اما لافلانا لاننا لانستحقاق المذكور لا يكون مقبولا في الشرع والسند ظاهر بما مر واما ثانيا فلان القياس المذكور قياس مع الفارق وهو ظاهر واما ثالثا فلاننا لانسلم عدم الملازمة بينهما وبين الكتب المذكور كيف ولو كان شيئا عظيما لاحتاج تحريره الى ايام كثيرة واما رابعا فلان ما ذكره المحشى من وجه الرد الابن لا يساقى ما ذكره القائل ايضا اذ الاستحقاق يحتمل ان يكون لكونه مستغفلا بما هو اهم من ذلك على ان ما قررناه في توجيه الاستحقاق اولى بما ذكره القائل من الوجه المشعر بالاستحباب فالحق ان ما اعتبره المحشى في وجه الرد للذين ادق والطف اذ هو المطابق بظاهره لكتبه في يوم من اقصر الايام مع الاشارة الى كمال التواضع والطف منه انه استدلل على الجواب بقوله عليه السلام اغنواهم عن المسئلة الخ وجعل كتابه كشق عمرة كما كتبه الشارح في نصف دورة وهو اليوم الذي هو نصف دورة واحدة بل اشار بوصف اليوم بالقصر الى انه اقل من شق التمر وهو الاقل للعبد الفالح والرجل الصالح هذا ولعمري انهم غفلوا عن دقائق الحواشي وقالوا ما قالوا (قوله فلما اتوا بالاحاح الخ) كلمة تواضع صر الهزة من الاتيان وقوله بالاحاح مفعول بواسطة حرف الجر والمفعول بلا واسطة محذوف والمعنى لما جاؤا الشارح بالاحاح ولو قال قد ابوا الا الاحاح لكان اولى لاشتهار هذه العبارة في امثال هذا المقام وابراد الجمع مع ان الاخ مفرد الاشارة الى ان تنويهه لتكثير اى اخ كثير كما في قوله ان له لابلا وان له لغما والقرينة عليه قوله الاتي بمطالعة الاخوان فلا حاجة في توجيهه الى القول بأن مثل هذا السؤال مسئلة كل طالب تحقيق فالاخ يستل من نفسه اصاله وعن غيرهم تيسابه فلا ينحصر السؤال في الاخ بل ههنا قوم الضمير راجع اليهم هذا على ان النيابة غير مقبولة ههنا لعدم تحريكها نشاط الشارح الباعث على الكتابة كما لا يخفى على من له فطانة (قوله اجابهم بحكم قوله) يعني انه وان عده اولامدوما الكمال تواضعه لكن لما لحوا عليه وعدوه امر اعظيما لكمال رغبته فيه وكان اجابة

٧ قره خليل (هـ)

(السؤال)

السؤال في مثله لازم اجابهم بحكم قوله عليه السلام اى بحكمه الثابت بدلالة عبارة في الامر بالاغناء باعتبار سؤال المال كابدل عليه قوله ولو بشق تمرة لانه اذا كان قضاء حاجة سائل المال امرا مهما فاولى ان يكون قضاء حاجة سائل العلم امرا مهما فيكون الحديث المذكور مثل الآية المذكورة في اول الحاشية فدار الخاتمة على الفتحة فما عجب دقته (قوله اغنواهم عن مسائلهم ولو بشق تمرة) كلمة اغنوا يقع الهزة وسكون العين المعجمة وضم النون من الاغناء ومسئلهم مصدر ميمي بمعنى السؤال وقوله ولو بشق متعلق بالاغناء والمعنى ولو كان اغناؤكم اياهم بشق تمرة لا بالمسئلة اذ يكون المعنى حينئذ ولو كان ذلك السؤال بشق تمرة لا يخفى انه ركبك وكلمة ولو وصليته والواو الحال على ما اختاره صاحب الكشاف اوله عطف على مقدر على ما اختاره الجزري واعتراضية على ما اختاره الرضى (قوله الحاجة) في مختار الصحاح الاحاح الخاف يقال الخ عليه بالمسئلة وفي تفسير البيضاوى الاحاف ان يلزم المسئول عنه حتى يعطيه من قولهم لحفى من فضل لحانه اعطاني من فضل ما عنده في تفسير الشارح ههنا بالاقتران اياه الى ان السائل انما يسأل الشارح من فضله وفيه ايماء ايضا الى ان الاحاح والاحاف وان كان غير مقبول في امر الدنيا كما يشير اليه في قوله تعالى لا يسألون الناس الحدة سكتة مقبول وممدوح في امر الآخرة وفي المختار ايضا يقال اقترح عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية واقترح الكلام ارتجاله وفيه ايضا ارتجال الخطبة والشعر ابتداء من غير تهمة له وفيه ايضا حكمه في ماله تحكما اذا جعل اليه الحكم فيه فاحتكم فيه فقوله على سبيل التحكم من قبيل التفسير باللازم لان السؤال من غير روية ربما لا يخلو عن التحكم والاحتكام ٧ واما الارتجال فن معناه الحقيقي وقوله وروية عطف تفسير للفكر ومثل هذا السؤال كالا يخلو عن التحكم كما شربنا اليه لا يخلو ايضا عن التكرار عادة فلذا فصره بالاحاح المقضى للتكرار والملازمة فقوله لان الاقتراح متعلق بالتفسير المستفاد من كلمة اى والداعى اليه ان الاجابة انما يكون عند الاحاح لا عند الاقتراح وان استلزم الثاني للاول هذا (قوله والاخ يحتمل الدين والطبي) والتون للتفخيم كما قيل ٩ وللتكثير ايضا كما قلناه والظاهر ان يكتفى بالاخ الدينى اذا لاخ الطبي الشامل للمؤمن والكافر ينبوعه نسبتة الى نفسه ثم مثل هذا الشرح نافع لكل لكن الكلام في كون ذلك الاخ منتسبا الى الشارح (قوله هضم النفس) بتخييل ان كتابه هذا شئ قليل يليق بالمبتدئين وان نفسه منزل منزلتهم ومعدود من جللتهم فهذا نهاية التواضع وفيه من جلب قلوب الطلبة ما لا يخفى سواء كان لفظ الاخوان من كلام المقترح او لا اذ الكلام في التعبير الصادر عن الشارح الا يرى ان المقترح اوقال اكتب لخواصك ما يليق بهم وحكى الشارح هذا الكلام بعينه لكان النكتة قائمة بعينه اذ لو لم يرتض الشارح بالاخوة المذكورة لغبر الحكاية قطعاً هـ ثم لو قال المقترح اكتب لخواصى ما يليق بهم لا يمكن

٧ وفي هذا التقرير
اشارة الى ان الاول
للمحشى ان يقول
على سبيل التحكم
او الاحتكام لكن
امر هـ (هـ)
٩ طر - ومى (هـ)

٩ قره خليل (منه)

انتهى بالقول ٩ بان فيما ذكره نوع قصور لكونه اعم منه ليس بشئ (قوله في النقطة)
اي المرغوبة اشارة الى وجه الشبه بينهما وما ينبغي ان يعلم ان مجرد وجود علاقة المشابهة
كاهما لا يكفي في الاستعارة بل لابد من ان يقصد المتكلم ان اطلاقه على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بهما الحقيقي مثلا اذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اراد
تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ فهو استعارة وان اراد ان اطلاق المقيد على المطلق
كاطلاق المرسل على الانثى من غير قصد الى التشبيه فجز مرسل فاللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا باعتبار ما صرح به
التفتازاني في شرح التلخيص (قوله استعارة مصرحة) لا مكنية قيدها بالمصرحة
لكون الاستعارة التي قررناها مصرحة فالقول ٣ بان التقييد ليس بمشهور عند الجمهور
ليس بشئ وانما ذلك في مطلق الاستعارة وليس الكلام فيه ولما كانت المصراحة قد تكون
تحقيقية وقد تكون تخيلية وكان الوجود المقرر ههنا هو الاول قبله بالتحقيقية
فالمصرحة مقابل المكنية والتحقيقية مقابل التخيلية هكذا وقع الاصطلاح والتعبير
من اهل البيان فالقول بان الاولى ان يقال تصریح بمعية وتحقيقية او مصرحة ومحققة خارج
عن الاصطلاح وارتيكاف طرف ٧ زائد من غير ضرورة (قوله في غير ما وضعت له) اي
من حيث انه غير ما وضعت له اذ قيد الحقيقة بمعبر في تعريفات الامور الاعتبارية ذكرت ام لا
فلا حاجة الى قيد في اصطلاح به الخطاب لادخال لفظ الصلوة المستعمل بحسب
اللفظ في الاركان المخصوصة بناء على انه مجاز ومع ذلك لم يستعمل في غير ما وضعت له
في حرف الشرع ولا خارج لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللفظ في الدعاء بناء على انه
مستعمل في غير ما وضع له في حرف الشرع مع عدم كونه مجازا ٤ لان قيد الحقيقة المذكورة
يفنى عنه في ادخال الاول واخراج الثاني والتحقيق ٧ المقام مقام آخر فليكتف بهما القدر
وتحقيق باقي القبول يطلب من محله (قوله لعلاقة) بكمس العين في المحسوسات
وبفتحها في العقولات وهو المراد ههنا (وهي المشابهة) خرج بها المجاز المرسل لان الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة ان كانت علاقته غير المشابهة فمجاز
مرسل والافاستعارة (قوله مع قرينة مانعة الخ) قيل ٦ عليه الاولى لعلاقة وقرينة
لان كلامهما مما يتوقف عليه المجاز والاستعارة ولا وجه لجعل احدهما تابعا
والاخر متبوعا ولعل ذلك منهم اشارة الى ان احتياج الاستعارة القرينة اشد
من احتياجها الى العلاقة وقيل ٤ وصف القرينة بالمانعة هو الدائر على المستعمل وانه وان كفي
ذلك في المحاورات لكنه لا يكفي ذلك في التعاريف بل لابد معها من القرينة المعينة للمراد
كما اشار اليه التفتازاني في شرح التسمية واما الشارح فقد حقق في فصول البدائع
ان القرينة امامعية وهي ما لا يشترك واما محصلة وهي ما لا يحجز والفرق ان الفهم لوسوى
نسبة المعنيين الى الارادة لولا القرينة فهي معينة وان رجح الحقيقة فهي محصلة

(فقرينة)

فقرينة المجاز محصلة للمعنى المجازي فلا قائمة في الوصف بالمانعية الا التصريح بما علم
المراد لان تلك القرينة المحصلة يلزمها كونها مانعة انتهى وفيه اما اولافلانه لا نزاع
بين القوم ههنا اصلا وما صرح به التفتازاني ملازم عند الكل لان التعاريف يجب جعلها
على معانيها المتبادرة منها فلا بد ههنا من القرينة المعينة للمراد للتأنيث خلاف المقصود
ولذلك لم يستحسنوا وقوع الالفاظ المجازية بدون تلك القرينة المعينة واما ثانيا فلان
معنى المحصلة ليس الا المانعة وان كان في التعبير تعابير وامثالا فلان قبول التعاريف
لا يلزم ان يكون كلها مخرجة بل ربما يكون البعض منها موضحة فيحوز ان يكون هذا
من هذا القبيل على انهم قالوا برمتهم ان هذا القيد يخرج الكناية لانها وان كانت مع
قرينة لكنها ليست مانعة عن ارادة الموضوع له فلي ماذ كره يلزم ان يكون قرينة
الكتابة كقرينة المشترك من كل وجه وقد نصوا على الفرق بينهما (قوله اضافتها
الى الرسالة) اذ لا يمكن الرسالة وجود الفرائد حقيقة فالمراد بها المسائل قيل ٤ ويمكن
ان يقال انه شبه الفاظ الرسالة بالاصداف المشتملة على الفرائد واذ اضاف الفرائد اليها
استعارة تخيلية ولا يخفى ما فيه اذ الفرائد ليس من لوازم الاصداف بل ولان ملاقاتها
ايضا اذ الفريدة انما تكون فريدة بعد الخروج منها والعمل الكثير فيها يشهد به تتبع
بل الاولى ان يقال حيث شذبه الرسالة بأجل خزائن الملوك في الاشتمال على التقايس
واضاف الفرائد اليها استعارة تخيلية (قوله والتحقيقية الخ) اذ لم يبين معنى المصراحة
لانه اصرح من ان يصرح به على انه يستفاد من تعريف وصف التحقيقية بالتعريف
الذكر وان المصراحة ما يصرح فيه باسم المشبه والمستعار منه لانه جعل فيها المستعار له
المسائل ملازمة كمال الموصوف لا يغير حال الوصف (قوله وهي) ههنا (محققة عقلا)
اي لاحساو ذلك لان مسائل المنطق سواء كانت باحثة عن احوال العقولات الثانية كما هو
التحقيق او عن احوال المعلومات كما هو المشهور من قبيل العلوم التي هي امور معقولة قطعا
بناء على ما هو التحقيق من ان العلوم متحدة بالذات مع المعلومات فاقيل ٧ من ان المسائل
معلومة وهي موجودة في الخارج فيتحقق حسا لا عقلا مبنى على مذهب من اثبت التغير
الذاتي بين العلوم والمعلومات وهو بعيد عن التحقيق على انها يلزم من كونها موجودة
في الخارج كونها محسوسة فيه وهو ظاهر فالحق ان الاراد المذكور فاسد مدفع بما اشترنا
اليه اولا وثانيا لا حاجة في دفعه الى القول بان تلك القضايا لكونها مشتملة على النسب
المعقولة الغير الموجودة في الخارج ليست موجودة في الخارج اذ المحذور ههنا انما هو
المحسوسة في الخارج لا الموجودة فيها اي في كتب القوائد في كتب نقوشها النثار المحشى
بالنفسير الى ان ضمير فيه راجع الى مصدر اكتب كما في قوله تعالى اعدوا هو اقرب للقوى
(قوله اي في مقرب ذلك اليوم) هذا صريح في ان لغة المحشى في مقربه بدون لفظ الاذان
ومقصوده من التفسير بان مرجع ضمير مقربه وقوله ثانيا (اي وقت غروب شمس) اشارة

٤ قره خليل (منه)

٣ قره خليل (منه)

٧ وهي كلمة الواو
(منه)٤ متعلق بقوله فلا
حاجة (منه)٧ اشارة الى ان بعضهم
في هذا البيان يحسبوا ان
كان ذلك متدفعنا ايضا
(منه)٦ هو المولى العصام
في شرح الفريدة
(منه)

٤ طرسوسى (منه)

٧ هذا القول نقله
المولى العباد (منه)٤ القائل هو العباد
وتبعه قره خليل
(منه)

الى ان المغرب اسم زمان لغروب وان المضاف الى الضمير ارجع الى اليوم مقدرها
اعني الشمس اذ لا مغرب لليوم ويحتمل ان يكون المغرب مصدرا ميميا والمضاف اعني
الوقت مقدرا هناك كالمضاف الى الضمير لكن ارتكاب حذف واحد اولى من ارتكاب
حذفين وفي بعض نسخ الشرح مع اذان وقربه والظاهر ان المراد بالمغرب حينئذ هو الصلوة
المعروفة بعد الغروب اذ الاذان حقيقة انما هو اعلان لا يصح حينئذ التفسير الثاني الا ان يحمل
اضافة الاذان الى المغرب لادنى ملازمة فيصح التفسير الثاني ايضا لان الاذان الصلوة
المعروفة اذان لوقتها لكون وقت تلك الصلوة وقت غروب الشمس والمعنى ان الختم
المذكور مقارن للاذان ولا يلزم من مقارنته للاذان وقوعه في آخر الاذان او في وسطه
حتى يوهى عدم الاجابة للاذان ويحتاج ٨ لدفعه الى التقييد بأول الاذان على ان الاجابة
له معناه عدم التكلم بكلام الدنيا مع السكوت او التكلم بما يقوله المؤذن وكل ذلك يمكن
لشارح في وقت الكتابة فلا يتوهم عدم الاجابة المذكورة وعندى ان النسخة الثانية
ارجح من الاولى لان الغروب يطلق على غروب الشفق ايضا ولذلك وسع الامام الاعظم
وابو يوسف رحمه الله وقت صلوة المغرب الى غروب الشفق والظاهر ان زمان الشفق
معدود من اجزاء اليوم اذ لا فرق بينه وبين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فكما ان الثاني
معدود من اليوم كذلك الاول وان جعله الله تعالى من الليل في حق الصائمين رحمة بهم
فعلى هذا لو قيل ختمت مع مغربه لاحتمل ان يكون الختم مع غروب الشفق وهذا
غير ملائم لقصود الشارح فلذا قدر المحقق فيما عنده من النسخة مضافا مقدرا اعني الشمس
ليندفع ذلك الابهام بخلاف نسخة الاذان اذ ليس فيه ابهام خلاف المقصود فانه ان يكون
الاضافة فيه لادنى ملازمة ولا بأس فيه بل هو من اللطائف على ان في المقارنة المذكورة
لطيفة اخرى هي ان الاذان كما يؤذن الصلوة يؤذن الختم ايضا فقدر وبالله التوفيق
(قال الشارح المحقق اعلم ان من حق كل طالب الخ) اعلم ان القوم قد اوردوا في اوائل
كتبهم بخطوط بلا وذكروا فيه امورا يتوقف عليها الشروع في العلم على وجه البصيرة
وبين تلك الامور في تحصيل المقصود وسموه بالمقدمة والمصنف تركها راسا لكون رسالته
على غاية الايجاز مقصورا على بيان ما هو الموافق لحال المبتدي الذي لا يتفهم تلك الامور
الطويلة فغاية امره حفظ المقاصد وان كان اجمال تلك الامور نافعا لهم ايضا فلذا
اراد الشارح ان يلصق الى تلك المباحث فارد ههنا ملخصها امانة للمبتدئين وتزويدهم
من حضيض النقص الى ذروة الكمال وصدره بكلمة اعلم اهتماما بشأنه والا فالعلم بكل
ما فيه مطلوب وقال اعلم ايها الطالب للارتفاع والارتفاع ان من حق كل طالب (كثرة)
اي امور كثيرة علوما او غيرها (تضبطها جهة واحدة) اي جهة صارت سببا لوجدة
تلك الامور الكثيرة بحيث تعد تلك الامور الكثيرة بسببها شيئا واحدا وتفرّد بالتدوين
ان كانت من العلوم فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب الى المسبب

٨ المحتاج الى التقييد
هو المولى قره خليل
(منه)

(بقوله)

بقوله تضبطها جهة واحدة احترز عن الامور المتكررة التي لا تضبطها مثل تلك الجهة
كالمسائل المتكررة المجموعة من عدة امور متخالفة لانه وان كانت متشابهة في انها احكام
بأمر على الاخرى لكنها لم تضبطها مثل تلك الجهة هذا من اجل جهة واحدة على الاعم
ما ذكره وحل الضبط على الضبط المعتبر واخرج مثل تلك الامور المتكررة عنه ايضا
اذ الضبط فيها ليس بضبط معتبر عندهم فلا مضايقة فيه وان كان خلاف الظاهر
وبن لم يفهم ٩ المقال قال ما قال هذا هو الوجوب المستفاد من لفظ الحق ههنا على
او استقصائي والظاهر ههنا هو الاول لقصره على الامرين وتركه بيان حال الموضوع
وقد صرح به في فصول البدائع ايضا حيث قال ان كل طالب كثرة كذلك حقه عقلا
ان يعرفها تلك الجهة ليأمن من فوات ما يعنى وضباع وقته في الايعنى انتهى ومنهم من حله
على الثاني وهو الظاهر من قوله ثانيا وان يعرف غايتها الخ اذ لا ضرورة لافي التصور
بوجه ما والتصديق بقاؤه ما لذا قصر الامة الفتازاني في شرح التحصيل على الامر
الاول ههنا وبالجملة فنحن حق كل طالب تلك الكثرة (ان يعرفها) اي تلك الكثرة (تلك الجهة)
اي المساوية ليس المراد معرفة تلك الكثرة بتفاصيلها اذ لا يبقى حينئذ لقوله تلك الجهة فائدة
اصلا ولا نه خلاف الواقع ايضا ويلزم ايضا حصول الشيء قبل تحصيله بل المراد المعرفة
الاجالية لها الحاصلة من تلك الجهة المساوية بأن يتصورها بتعريف مأخوذ من تلك
الجهة فان كان حقيقة مسمى اسمه كان ذلك التعريف حذوا اسمياله ٧ والا كان رسما اسمياله
والى هذا اشار بقوله (ويحصل الشعور) اي العلم الاجالى (به) اي تلك الكثرة تلك الجهة
كما هو الظاهر الملايم للسياق ويحتمل ان يكون ضمير بهار ارجع الى تلك الجهة وحينئذ يكون
صلة الشعور اعني تلك الكثرة محدودة على عكس الاول (قبل الشروع فيها) اي في تلك
الكثرة وانما كان ذلك من حق كل طالب الكثرة المذكورة اذ لو لم يعرفها تلك الجهة فلما
ان لا يعرفها اصلا وهو محال لامتناع توجه النفس نحو الجهول المطلق وطلبها بآية
والكلام في حق الطالب او يعرفها لا من تلك الجهة بل من حيث الكثرة فيحتمل لا بد من معرفة
كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله لما عرفت من امتناع
توجه النفس نحو الجهول فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تلك الكثرة
المطلوبة له او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فيحتمل ان حصل بها الاندفاع
الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فيحتمل بضيع وقته
فيما لا يعنيه وهو الفرد الاخر ويفوت عنه بعض ما يعنيه وهو الاخص او يعرفه ايجبه اخص
فيفوت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الاخر من الاخر من الاعم الذي لا يوجد فيه جهة الاخص
ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه وعلى التقادير الثلاثة يطبق
قوله (حتى يأمن من فوات شيء ما يعنيه) وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة (وصرف
الهمة الى ما لا يعنيه) وهو ما لا يكون منها بان اضاع وقته في تحصيله فليس هذا فائدة

من مقدمات الشروع فيه فاذا ذكرناه من التفصيل بالنظر الى المفهوم الشامل (منه) (كانت) (٦)

ارادته ههنا مع انه
لا فرق بينهما في المالك
بل غاية امره ان
الحامل المذكور وان
عم جهة واحدة
خصصها بغير
المراد من الضبط
وهذا القائل عم
الضبط وخصص
جهة الوجه
فررناه (منه)
لا يقال على ما ذكرته
يلزم ان يكون
التعريف المذكور
ههنا حذوا مع انهم
صرحوا بانه رسمه
لانقول صرح شارح
المواقف في حواشيه
بان اسم كل علم
موضوع بآية فهو
اجالى شامل له فان
عرف ذلك العلم بذلك
المفهوم نفسه كان
بحسب اسمه وان بين
لازمه كان رسمه
بحسبه وعلى التقديرين
فهو رسم لذلك العلم
بميزله عن غيره واما
الحد الحقيقي فاما هو
يتصور مسأله بتصور
التصديقات المتعلقة
بها وليس ذلك

الامر الذي هو كبره بعض المتصلين ٧ بن هو فائدة لا موز ٧ لا تجميعا على ما حققناه
هذه ولما كان هذا غير كاف في حق الطالب المذكور بل كان ذلك محتاجا الى امر آخر
مغايرا لما سبق اشار اليه بقوله (وان يعرف غايتها) اي الكثرة المذكورة واورد المعرفة
ثانيا اشار الى مغايرته لما سبق من حيث ان الاول معرفة تصورية والثاني معرفة تصديقية
لكن ذكر فيه ما هو النافع له لا ما هو الواجب عليه اذ الواجب عليه انما هو التصديق
بفائدة ما على ما تقرر في محله لا التصديق بالفائدة المهمة المترتبة عليه في الواقع على ما هو المراد
هنا كما دل عليه قوله (ليرد اجدادنا نشاطا) اي جده ونشاطه فهما تمييزان الا ان يقال ٩
ذلك الواجب انما هو على الشارع في العلم والكلام ههنا في الطالب فكلاهما واجب
عقلا على الطالب المذكور ولذا ترك الاشارة الى معرفة الموضوع مع ان اللازم عليه
ان يقول وان يعرف موضوعها لتمييز المطلوب عنه تميزا تاما كما اشاروا اليه ههنا
الا ان يقال ٤ اكتفى فيه بما استفاد من قوله ان يعرفها تلك الجهة لان لزوم معرفة الكثرة
بتلك الجهة يستلزم لزوم معرفة تلك الجهة ايضا وهو ظاهر ولذا صرح فيما بعد
تلك الامور الثلاثة وحصل بهذا البيان الاتيان بين كلاميه هذا غاية تصحيح الوجوب
العقلي الذي ادعاه الشارع في فصول البدايع ويرد عليه ان اللازم من هذا ان يكون
معرفة تلك الامور الثلاثة واجبة عقلا على الطالب المذكور وواجبة استحسانا
على الشارع وهذا مستبعد جدا بل الظاهر ان يكونا متساويين في الوجوب الاستحساني
كما تفقوا عليه في الثاني فالظاهر ان يكون المراد من الوجوب العقلي الذي نص عليه
في فصول البدايع هو اوجوب العقلي الاستحساني لا العقلي الضروري الذي يمنع الطالب
بدونه وما قيل ٧ من ان جوهر الحق لا ينفك عن الدلالة على لزوم الوجوب فهو غير خال
عن الوجوب يعرفه علام الغيوب ٥ واعلم ان الشارع اشار ههنا الى مقدمتين كلتيهما الاولى
اعم من الثانية والاولى قدمها على الثانية فن اجتماعهما يحصل مقدمة اخرى كلية
وترتيب القياس هكذا ان كل علم كثر اى مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة وكل كثر
تضبطها جهة واحدة فن حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة يتبع ان كل علم من حق
طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة فهذه قضية يندرج في موضوعها المنطق وغيره من العلوم
فناخذ منه صفري سهولة الحصول بان نجعل المنطق مثلا موضوعا ونجعل عنوان الموضوع
نحو لا فيحصل المنطق علم ونضم اليها تلك المقدمة الكلية ونقول هكذا المنطق علم
وكل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة يتبع ان المنطق من حق طالبيه ان يعرفه
بتلك الجهة وهذا هو المطلوب ههنا الى هذا الفرع اشار الشارع بقوله فتقول الخ هذا
ولا تلتفت الى من ٧ لم يميز القس من الب وانما اطنبنا الكلام ليؤدى حق المقام (قوله
اي مطلقا) اي كثره مطلقا فالقصر في الحقيقة بخلاف لقياس القرينة وللاحتراز
من شائبة التكرار ومطلقا قبله قائم مقامه وانما اورد مذكرا اذ اورد مذكرا

٧ وهو محمد بن
في رسالته (منه)

٩ استثناء من قوله
لما هو الواجب عليه
(منه)

٤ استثناء من قوله مع
ان اللازم عليه
ان يقول (منه)

٧ طرسوسي (منه)

٧ تعريض للمولى قره
خليل حيث قرر
المقام بما يخلط فيه
الا وهام كما يظهر
بالرجوع الى كلامه
(مد)

(لا محتمل)

لا محتمل ان يكون صفة الكثرة لمساعدة اللفظ عليه حيث لا يوجبهم خلاف المقصود
بل الواقع لا يهمله ان يكون تلك المعرفة من حق طالبي الكثرة المطلقة لان حق طالبي
الكثرة المقيدة وفي صورة التذكير لا يلزم هذا المحذور واما رجوع ضمير المذكر الكائن
في مطلقا الى الكثرة فيجاء قطعا لان تاء لازمه له يكون التذكير والتأنيث فيه سواء
هنا ومن باب ٤ هذا الكلام فقد اتى بما يصحك عنه الانام (قوله سواء كانت الخ) بيان
لكون الكثرة مطلقا بمعنى ان تلك الكثرة اعم من ان تكون من غير العلوم كالاموال فان
على طالبيها ان يعرفها بجهة واحدة وهي كونها موجهة بحصول الامال والمقاصد
(او تكون علوما مدونة) تلك العلوم كالصرف والنحو والمنطق وغيرها (او غير مدونة)
كعلم الخطابة وغيره من العلوم المتعلقة بأكثر الحرف والصناعات بما هو المتداول بين
اربابه وقدم النبي اعني من غير العلوم على المتيث اعني او علوما الخ لبطاطته ولعدم كونه
مقصودا ههنا اصلا بخلاف الثاني واورد كلمة من في الاول اعم من ان يكون من غير العلوم على
الكثرة ظاهرا بخلاف العلوم فليس في عبارته عبارات وان ادعاه بعض الاغياره (قوله والا)
اي وان لم يكن المراد ان من حق كل طالب كل كثره ذلك (لم يفسد ذلك) الكلام (ان من حق
كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة) لما عرفت ان تلك المقدمة بعد الصرف
الى قولنا وكل كثره تضبطها جهة واحدة من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة وقعت
كبرى القياس من الشكل الاول النتيج لقولنا كل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة
المندرج تحته المنطق وغيره فلو لم يكن المراد من تلك الكثرة كل كثره لم يوجد فيه شرط
الاتحاد اعني كلية الكبرى واحتمل ان يكون تلك الكثرة ماعدا المنطق فلم يحصل ح ان المنطق
من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة مع ان المتى ههنا ذلك كما اشارنا اليه (قوله فيوجه الخ)
اي اذا كان العبارة المذكورة بظاهرها غير مفيدة للمقصود فلا بد من صرفها عن ظاهرها
وتوجيهها (اما بان التنوين) حيث لا يثبت فديكون سور الكلية) وان كان في الاكثر مفيدا
للتخصيص على ما اشار اليه التفارقي في شرح التخصيص نقلا عن اشارات الشيخ
من انه ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا
فلا مبهمة في لغة العرب انتهى وذلك لان كونه مفيدا للتخصيص في الاكثر وعند الخلو من
القرائن لا ينافي افادة الكلية في بعض المادة وعند وجود القرائن والقرينة ههنا هو سوق
هذا الكلام لبيان حال المنطق فلو لم يحمل الكثرة على الكلية لم يحصل المقصود ويكون
السوق المذكور عبثا لو ان تقول القرينة على كون التنوين ههنا سور الكلية
ما بعده من قوله تضبطها جهة واحدة لانها صفة عامة شاملة بجميع الكثرات ولو ان
ان تقول القرينة عليه عموم العلة اعني الطلب لانه شامل لكل كثره وقد تقرر
في اصول الفقه ان الحكم على المشتق او الموصولة او الموصوف به يفيد عليه ما أخذ
الاشتقاق لذلك الحكم فيفيد هذا الكلام ان لزوم معرفة الكثرة بتلك الجهة لاجل
طلب الطالب اياه ومن البين ان هذا يجري في كل كثره فبهذه القرائن يحمل التنوين

٤ قره خليل حيث
قال الجوهري على ان اي
حرف تفسير ما بعده
عطف بيان لما قبله
وصاحب المفتاح
على انها حرف
عطف فلا يجوز
نصب مطلقا على
القولين مع انه يجب
تأنيثه ايضا لكون
مرجعه وموصوفه
مؤنثا ههنا كلامه
وقد عرفت انداءه
بما اشرنا وان
الواجب ما قال
الحشي لا ما توهمه
(منه)
٩ قره خليل (منه)

لا يرد عليه ان الشيخ قد مر في الشرح ان مهملات العاوم كليات فكيف يصح المخالفة منهم لسخنهم ورتبهم واجوب بان كلام
الشيخ بالنظر الى العوم كلياتهم بالنظر ٤٤ الى غيرهما بان كلام الشيخ بالنظر الى المسائل وكلامهم بالنظر

الى دلالاته ولا يظهر ان
مراد شيخنا من مهملات
العلوم كتابات
بالنظر الى وجود
القرينة هناك لما حقق
في محله من ان مسائل
العموم كليات لا منافاة
بين كون المهمة جزئية
كما هو مراد اهل المعقول
وبين كونها كلية بالنظر
الى القرائن المقضية
للكلية كما هو مراد
الشيخ وبهذا البيان
يندفع حيرة الناظرين
ههنا ايضا (منه)
٩ وانما قل بين نكتتي
المحتى ولم يقل بين
توجيهه اشارة الى
دفعه اليه (منه)
٦ ولم نقل كلام
الناظرين ههنا اذ كلناهم
ههنا متخالفين جدا يظهر
من سياقها اضطرابهم
في المقام (منه)
هم بالصاد المهمة كناية
عن الكلمات المتخالفة
والاقوال المتنافرة
وهاتان الكلمتان مثل
كيت وكيت في لاهراب
والعنى كما شرح الكافية
لارضى (منه)
ههنا بالكتات

ههنا على صور الكلى الابرى الى قولهم عمرة خير من حرادة وقوله يا اهل ذا المغنى وقبتم
ثم ارجعنا فاد التوئين فيهما العموم لالذاته بل القرينة هي في لاول شمول الخبر اعني الخبرية
لكل الثمرات وهو ظاهر وفي الثاني كون الكلام في مقام الدعاء وذلك انما يكون بالدعاء
عن الوقاية من جميع الشرور وهذا ظاهر وان خفي على الناظرين هذا (قوله او بان المهمة الخ)
عطف على قوله بان التوئين الخ يعني بوجه ذلك اما بما سبق واما بان المهمة بالنظر الى ذاتها
مع قطع النظر عن اقراء من عددها البلاغة احترزا عند اهل المعقول فان المهمة
٧ عندهم في حد ذاتها مع قطع النظر عن القرائن والمواد المخصوصة في قوة الجزئية
كما يظهر من كتبهم (قديكون في قوة الكلية) وذلك اذا كان المقام خطايا يكتفي فيه
بالظن كما ههنا لاستدلالنا بطلب فيه اليقين وذلك العموم لدفع ترجيح احداث تساويين
على الآخر لكون كل الافراد متساوية في جواز الارادة فلو حل على بعضها دون بعض
يلزم الترجيح بلا مرجح وقد اشار اليه صاحب الفتح في بحث افادة اللام الاستغراق
حيث قال اذا كان المقام خطايا لاستدلالنا بكفوله عليه السلام المؤمن فركريم والمنافق
خبث لم يحل المعروف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعله ايها ان القصد
الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر وهكذا
ذكر ايضا في بحث احوال متعلقات الفعل فكلام صاحب المفتاح صريح في ان كون
المهمة في قوة الكلية في بعض الاوقات اعني المقام الخطابي انما هو بالنظر الى نفس المهمة
مع قطع النظر عن القرائن ولا يقول بمثله اهل المعقول وان قالوا بكية المهمة بحسب
خصوص المادة كما صرح به شارح القسطاس وغيره فظهر من هذا البيان الفرق
بين نكتتي المحتى ٩ بان الاولى بالنظر الى وجود القرائن هنا كما قررنا ههنا وان الثانية انما هي
بالنظر الى نفس المهمة مع قطع النظر عن القرائن وظاهر ايضا وجه تخصيص الثانية بعلماء
البلاغة وان دفع ٦ ما وقعوا ههنا في حبس ويص * ثم انهم لما بقفوا على ما اراده المحتى
ههنا ذكرناه ههنا توجيهات آخر * منها ان النكرة في الاثبات قد تنعم بصفة عامة على ما نقرر
في اصول الفقه ولا شك ان ضبط تلك الجهة تلك الكثرة شامل لجميع الكثرات
* ومنها ان تعليق الحكم بالحكم بالوصف المشتق سواء ذكر الموصوف او لا يشعر بان مأخذ
الاشتقاق حلة لذلك الحكم فيكون الحكم عاما بعموم حلقه اعني الطلب ههنا * ومنها
ان النكرة قد تنعم في الاثبات باقتضاء المقام نحو عمرة خير من حرادة ونحو قوله تعالى
علت نفس ما قدمت الآبة وقد عرفت منا آتفا دخول هذه النكات الثلاث في النكتة
الاولى للمحتى * ومنها حذف المضاف وهو شايع اى كل طالب كل كثره كما في قوله تعالى
كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار اى كل قلب كل متكبر اذ ليس المتكبر واحد
القلب واحدا لقلوب ولا ينبغي تخالفه ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الحذف ههنا
مع استفادة المعنى المقصود من التوئين استفادة واضحة * ومنها ٧ ان كلمة كل باعتبار دخولها
والصحابها على المضاف والمضاف اليه جميعا فكأنه اعتبار دخول كلمة كل على طالب

مشاكلة وليس فيه اداة بالنظر الى ما ذكره المحتى (منه) ٧ وهذا لاولي محمد امين وزعم ان هذا توجيه لم يضل اليه احد
من الناظرين ههنا ومثل هذا يجمع بما هو غلط فاحش منه كما رأيت من تقريرنا (منه) (بعد)

بعد الاضافة الى الكثرة فيبدو عموم كلياتها جميعها وهذا فاسد في نفسه اذ لا ينصور ان صاحب
احاطة الكل الافرادى الى شيئين متعارفين ولو صح مثل ذلك لصح الانسحاب في الموجبات
الكلية ايضا فيلزم ان يكون المراد من المحمولات فيها الافراد وهو بما يتفق اهل المعقول
ولا فرق بين تركيب اضافي واستنادي في ذلك اذ الهيئة الاجتماعية موجودة في الكل على انه
مخالف لما نص عليه الاثمة في قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر الاية اذ اذو صح
مثل هذا لم يكن لهم حاجة الى تقدير المضاف في الاية الكريمة وقد حكموا بوجوبه بل
جوز بعضهم بالقلب في الاية الكريمة كما في قول الشاعر فكل حشف امرى يمرى بمقدار
مع ان هذا تكلف لا داعي له اصلا مع ظهور الوجه الصحيح الذى اشار اليه المحتى (قوله
تأمل وتدبر) لعله اشارة الى تضاعف ما حققناه والى التدبر فيها ويحتمل ان يكون الاول
اشارة الى الاسئلة ههنا والثاني الى الاجوبة عنها اما الاول فيقال اما اول فلان
كون التوئين صور الكلى غير مرضى للشارح وغيرهم فحينئذ لا يحصل المقى واما ثانيا فلانه
يلزم على التوجيه الثاني ان يكون كبرى الشكل الاول مهمة وان كانت في قوة الكلية وقد نصوا
على لزوم كليتها واما ثالثا فلان كلامنا ذلك لا يدفع ما هو الوارد على ظاهره وقد نقرر
ان المراد لا يدفع الايراد واما رابعا فلان اصطلاح اهل البلاغة لا يصح ما هو الوارد
على اصطلاح اهل المعقول واما الثاني فيقال اما اول فلان ذلك وان لم يكن صور الكلى
في القضايا الكلية والمسائل العلمية لكنه لا مانع من ان يكون صور الكلى في امثال
هذا المقام واما ثانيا فلانه انما نصوا على لزوم كلية كبرى الشكل الاول في المباحث المعقولة
والمقولة لاف امثال هذا المقام من المبادئ على ان النص صريح المذكور منهم غير مسلم وقد نصوا
على ان الشخصية قد تقوم مقام الكلية فضلا عن المهمة واما ثالثا فلان التحريرات
المبينة على القرائن بمنزلة الدلالات الظاهرة سيما والتحرير الثاني مبنى على امر يقتضى
العموم القطعى في مثل هذا المقام واما رابعا فلان الكلام ههنا في بيان المقدمات
لا في بيان اصطلاحات اهل المعقول على انه لو اورد مثل هذا البيان خللا لاصطلاحاتهم
لانساباب الافادة والاستفادة اذ لا شك ان افادة المصطفى واستفادتها تتعلق باللفاظ
وما يتعلق بها هذا وامثاله لا يخفى على الاذهان السليمة وان جاؤا ههنا بشيئا فريضة (قوله
يعنى ان كل طالب كثره الخ) هكذا في النسخة التى عندنا وهو الموافق لما سبق وفي بعض النسخ
طالب كل كثره بتأخير لفظ كل عن طالب ولعل هذا تغيير عن الناصح ثم ان المحتى
اشار بهذا التفسير الى ان ما قبل حتى سبب لما بعدها بمعنى كى على ما فى النحو وان ما بعدها
غاية مترتبة على ما قبلها وصور تلك السبب بمرتبين اذ حاصله ان ذلك الشعور الاجالى
بتلك الكثرة بسبب الجهة المذكورة يستلزم الوقوف الاجالى عليها وذلك الوقوف
الاجالى يستلزم التمييز بين مامنها وبين ما ليس منها وذلك يستلزم الامن المذكور اما الاول
والثالث فظاهر واما الثاني فقد اشار اليه بكلمة حتى ايضا المفيدة لسبب ما قبلها لما بعدها

٧ من القرامة اى
الشناعة (منه)

وبما ان ذلك الوقوف الاجالى انما يكون بمفهوم مأخوذ من تلك الجهة شامل لجميع تلك الكثرة فاذا اورد عليه شئ من ذلك ينظر الى ذلك المفهوم فان كان ذلك المفهوم شاملا علم انه منها وان لم يكن شاملا له علم انه ليس منها ثم ان المراد بالوقوف الاجالى كذلك المراد من العلم بما هو منها والعلم باليس منها هو العلم الاجالى الذى به القدرة الثابتة على التمييز اذ هو اللازم لذلك الوقوف الاجالى لا العلم بالفعل اعنى به الاطلاع على تلك الكثرات اذ مع كونه غير لازم سابقه خلاف الواقع ايضا مثلاً من تصور النور بأنه علم باصول يعرف بها احوال او اخر الكلام من حيث الاحراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهى ان كل مسألة من مسائل النور لها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة منها تمكن من ان يعلم انها من مسائل النور بأن يقول ان هذه مسألة لها مدخل في معرفة احوال لبنائها وكل مسألة كذلك فهى من النور فهذه من النور واذا اورد عليه مسألة معينة من مسائل الصرف تمكن من ان يعلم انها ليست من مسائل كسالة الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبا الفا بأن يقول ان هذه مسألة ليس لها مدخل في معرفة احوال الكلام وبنائها وكل مسألة كذلك فهى ليست من النور فهذه المسألة ليست منه وكذا اذا تصور المير ان بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية هى ان كل مسألة من مسائل المنطق لها مدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من ان يعلم مسألة وتعيها عن غيرها تميزا تاما بالتصوير المذكور ايضا والحاصل اذا تصور علم برأيه قد عرف خاصيته وعلم ان كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورد عليه مسألة ان يعلم انها منه وانها ليس منه قدرة تامة فكانه قد علم ذلك ولم يرد انه مجرد الوقوف المذكور والتصوير المزبور قد حصل له العلم بالفعل بتمييز مسألة عن غيرها حتى يرد عليه انه بعد عدم كونه لازما لما قبله خلاف الواقع ايضا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام (قوله اى غايتها) المهمة لذلك الطالب بأن تكون معتداتها بالنظر الى المشقة التى تكون للطالب في تحصيل تلك الكثرة اذ لو لم تكن معتداتها بالنظر الى المشقة المذكورة لاتكون مهمة له فقيده المهمة اشارة الى قيد المعتدة ههنا لا يقال لا يلزم من كونها مهمة للطالب كونها معتداتها بالنظر الى المشقة اذ كثير ما يكون الشئ مهما للطالب مع كونه غير معتد به بالنظر الى المشقة التى تكون في تحصيله لانا نقول المهمة ان كانت بالنظر الى نفس الامر ويكون الاعداد المذكور ايضا بالنظر الى نفس الامر وان كانت بالنظر الى الطالب فلا عتداد ايضا كذلك وهم لم يأخذوا الاعداد ههنا بالنظر الى نفس الامر وعلى كل تقدير فالمهمة مستلزمة للاعتدافية قطعا فقبل ٩ بقى عليه التقييد بالمعتد بها بالنظر الى مشقة تحصيل تلك الكثرة ليس بشئ ثم اقول وانما كان معرفة تلك الغاية المهمة

٧ تعريض للمولى قره
خليل حيث حرر
ههنا الوقوف الا
جالى بالقدرة الثابتة
مع انه ظاهر فيها
لا حاجة الى تحريره
به واللازم عليه ان
يحرر العلم اللازم له
المتبادر في العلم بالفعل
حتى يندفع ما يورد
ههنا فقد فات ما يعنيه
وصرف ههنا الى
مالا يعنيه (منه)
٩ طرسوسى ونجده
قره خليل (منه)

(من)

من حق كل طالب الكثرة اذ لو لاها لكان شروعه في تحصيلها وطلبه له بعد عبثا صرفا واما اذا علم تلك الغاية المهمة يقوى جده فيه قطعا ولا بد ان تكون تلك الغاية هى الغاية التى تقرب على تلك الكثرة كما اشار اليه المحشى بقوله (المترتبة عليها في الواقع) اذ لو لم يكن اياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير عبثا اليه في تحصيلها عبثا وفي نظره ضلالا واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يستكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة تلك الكثرة لتلك الغاية كذا اشار اليه الشريف العلامة فكلامه نص في ان اللازم ههنا شيان الاعداد والترتب عليه في الواقع فاشار المحشى الى هذين الامرين غايته انه اخذ المهمة بدل المعتد بها وما ذلك الا لكون الاول مستلزما للثاني كما اشارنا اليه ثم هنا امر آخر مقدم على ذينك الامرين وهو التصديق بفائدة ما اتلك الكثرة بناء على ان الطالب فعل اختياري لا يصدر عن فاعله الا بعد التصديق بفائدة ما والا لا يمنع صدور ذلك الفعل منه كما بين في موضعه وتركه المحشى لان التكلفة الآتية اعنى قوله ليزداد الخ انما تقوم على ذينك الامرين لا على التصديق بفائدة ما وهو ظاهر وتركه الشارح لمحقق لانه امر ضرورى لا بد منه لكل فعل اختياري فلا حاجة الى الاشارة اليه والقول ٦ بأن ذلك على قاعدة الفلافة واما على قاعدة المتكلمين من تجوز ترجيح احد المتساويين على الاخر من غير مرجح فالاختيار كاف في صدور الفعل الاختياري من الفاعل فلا حاجة الى التصديق بفائدة ما بعد تسليمه لا يكون وجه الترتيب ذلك الامر ههنا بل الوجه ما اشارنا اليه وهو المستفاد ايضا من تقرير السيد الشريف في هذا المقام (قوله ولا يفتر عن السعى الخ) من الفتور اقول اهل قول الشارح ايراد جدي بالنظر الى كون تلك الغاية مهمة لذلك الطالب وقوله ونشطا بالنظر الى كون تلك الغاية مترتبة عليها في الواقع وذلك لان النشاط زائد على الجد كما ان الترتيب المذكور زائد على المهمة وقول المحشى اى سرورا وتلذا تفسير للنشاط وهو ظاهر واما عدم الفتور فهو لازم لكل من الجد والنشاط لان من ازداد جده ونشاطه لا يفتر عن السعى في تحصيلها فهو عطف على ما سبق قاله ٤ بأن عدم الفتور من لوازم السرور ناش من القصور (قال الشارح المحقق رحمه الله ولا نكل علم) تخصيص بعد التعميم متعلق بقوله جرى الآتى علة قدمت للاهتمام اول كونه الاصل او للاشارة من اول الامر الى انه حكم معلل (كثره) اى مسائل كثيرة بناء على ما تقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم (تضبطها) اى تلك المسائل الكثيرة (جهة واحدة) وتجمعها واحدا بعد ما كانت متكررة في ذواتها وتلك الجهة (اما ذاتية) اى منسوبة الى الذات على ما هو قاعدة النسبة اى الحقيقة او الامر القائم بذاته فلا تغفل ٩ (باعتبارها) اى باعتبار تلك الجهة الذاتية متعلق بقوله (تعد) قدم عليه الاهتمام (مسأله) اى مسائل ذلك العلم فالضمير راجع الى العلم وقد عرفت

٦ قره خليل

٤ قره خليل (منه)

٩ اشارة الى التوجيه
الآتى في دفع المسامحة
الآتية (منه)

انه عبارة عن المسائل الكثيرة وفيه اضافة الشيء الى نفسه فبمعنى اما يحتمل الاضافة على اليبانية او بان يرتكب الاستخدام بأن يكون الضمير راجعا الى العلم بمعنى الملكية كما اختاره كثير من المحققين في تعريفات العلم وعلى كلا التقديرين صرح بالمسائل ليكون نصبا فيما هو المقصود لان عمده (علما واحدا) انما هو باعتبار المسائل وانما عدد تلك المسائل باعتبار تلك الجهة علما واحدا لانها امتازت بهما عن المسائل الاخر المتعلقة بالجهة الاخرى فاستحسن جعلها علما واحدا متميذا عن العلوم والمسائل المتعلقة بالجهة الاخرى وانما خص ذلك العدد بتلك الجهة الذاتية لانك قد صرقت ان معنى قوله جهة وحدة ذاتية جهة وحدة منسوبة الى الذات والمراد بالذات موضوع العلم فلهذا الذات رجحان على غيره من الجهات العرضية والغايات ولذا قبل تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فظهر من هذا ان جهة الوحدة الذاتية ليست عين الموضوع وانما تسامحوا في ذلك بل (وهي كونها) اي تلك الكثرة (باحثة عن الامراض الذاتية لشيء واحد) على معنى حل تلك الامراض الذاتية على ذلك الشيء الواحد لا على ما هو المتبادر من كون تلك الكثرة محمولة على تلك الامراض اذ الكثرة المذكورة عبارة عن مجموع الامراض والشيء الواحد فإزاء الناظرين ههنا من ان كلامه محمول على التسامح من قبل وصف الشيء بحال متعلقه اذ الجهة الذاتية انما هو الموضوع لا كون تلك الكثرة باحثة عن الامراض الذاتية له اي للموضوع ليس بشيء اذ الموضوع ذات من الذوات فيلزم على ما ذكره كون الشيء منسوبا الى نفسه وبأيامه ايضا قوله وحدة حقيقية او اعتبارية اذ جهة الوحدة الذاتية التي هي عين الموضوع كيف يكون واحدا وحدة اعتبارية فالخلق ان كلام الشارح خال عن المساعدة وان جهة الوحدة الذاتية هو ما اشار اليه وان معنى جهة الوحدة الذاتية طريق وسبب جعل تلك الكثرة شيئا واحدا منسوب ذلك الطريق ٩ او اجعل المذكور الى الذات اي الموضوع وهذا ليس الا كون ٧ تلك الكثرة باعثة عن الامراض الذاتية لشيء واحد اي الموضوع ووحدة اما (وحدة حقيقية) كالجسم الطبيعي موضوع للحكمة الطبيعية وكالعدد موضوع علم الحساب (او اعتبارية) بأن يكون الموضوع اشياء متناسبة مشاركة اما في امر ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي موضوع علم الهندسة المشاركة في المقدار الداخلة تحته وان صرح الشيخ ابن سينا بأن موضوع علم الهندسة المقدار لكنهم اقاموا انواعه اي الخط والسطح والجسم التعليمي مقام المقدار تسهلا للامر على المتعلمين وكالكتاب والسنة والاجماع والقياس المشاركة في الدليل الذي هو جنس الاربعة واما في امر عرضي كوضوحات مسائل الطب المشاركة في الانسحاب الى الصحة وكالعلومات التصورية والتصديقية المشاركة في الاتصال الى الجهولات عند من يقول بأن موضوع النطاق المعلومات

٥ منهم محمد الامين
في رسالته (منه)
٩ اشار بهذا التعريف
الى ان قوله ذاتية محتمل
ان يكون صفة لكل
من الجهة والوحدة
وان كان الظاهر هو
الاول ولا تنافي هذا
اشبه للتعريف الا في
من اشار (٥)
لا اقول ايضا لما كان
هذا الكون امرا
اعتباريا وان كان
متسبا الى الذات كان
وحدة العلم اعتبارية
قطعا وان كان العلم
في الحقيقة عبارة عن
المسائل الكثيرة وكان
التعريف المأخوذ من
هذا الاعتبار تعريفيا
اعتباريا ورسميا واما
ما شرفنا اليه سابقا
من انه ان كان التعريف
حقيقة بمعنى اسمه كان
حدنا وان كان رسميا
فبني على اعتبار غير
هذا الاعتبار كما
اشرنا اليه هنا
في الحاشية (منه)

(التصورية)

التصور بقوله تصديقي واما عند من يقول بان موضوعه المقولات الذاتية فهو واحد واحد وحدة حقيقية كما استقف عليه وكما ان تلك الكثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية على ما حققناه تضبطها ايضا (جهة وحدة عرضية) اي الجهة المنسوبة الى العرض القائم بالغير المتعلقة به فكما ان العرض تابعة للذات كذلك الجهة المتعلقة به (تتبع الجهة الاولى) الذاتية في انه تعدد المسائل الكثيرة باعتبارها علما واحدا والنوع فضرر رجحان على التابع ولذا يعني بالجهة الاولى في كثير من الاحيان ٩ وتلك الجهة العرضية اي المنسوبة الى العرض (ككونها) اي تلك الكثرة (آلة) في العلوم الآلية كالصرف والنحو والمنطق وغيرها والآلة هي الواصلة بين الفاعل ومفعله في وصول اثره اليه كالمشار للنجار فلعل اطلاق الآلة على العلوم محمول على التمثيل او حقيقة عرفية (واستبعاها) بالجر عطفًا على الكون والضمير اماراجع الى الآلة على ما يقتضيه القرب اذ لا بد لكل آلة من غاية وهي ههنا العصمة عن الخطاء في الفكر واذا اخذنا معا في تعريفه ٩ وقيل آلة قانونية نعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر واما راجع الى تلك الكثرة والمعنى كما سنزوم تلك الكثرة (غاية) اي كونها مشاركة في الغاية الواحدة ولا تسامح فيه ايضا على ما حققناه آنفا لان معنى الجهة الوحدة العرضية جهة لوحدة المنسوبة الى العرض وذاعين استلزام تلك الكثرة الغاية التي هي عرض من عوارضها ثم ان تلك الغاية في العلوم الآلية ظاهرة جدا واما في العلوم الغير الآلية كعلم الفقه والحديث والتفسير بل الكلام والحكمة ايضا فكذا ايضا اذ لا بد لكل علم مطلوب بل لكل كثرة مطلوبة من غاية على ما نص عليه الشارح سابقا ٩ واما ما قيل ٦ من ان غاية العلوم الغير الآلية حصول انفسها وغاية العلوم الآلية حصول غيرها فهو بالنظر الى التحصيل كما هو المنصوص من لفظ الحصول والكلام ههنا في غاية العلوم انفسها ولا بد لكل علم من غاية على ما نص عليه المحققون من ائمة الكلام وغيرهم ولت ان تقول معنى قواهم غاية العلوم الغير الآلية حصول انفسها ان تلك العلوم لا تكون وسائل وآلات الى علوم اخرى ولا يلزم منه ان لا يكون لها غايات اصلا بحيث تعد مسائلها باعتبارها علومًا متفرقة وهو المطلوب فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم ٧ ههنا من الكلمات العارية عن الغاية (قال الشارح العلامة جري عادة العلماء) وهي الفعل الاختياري الذي كان وقوعه دائما او اكثر (اي تقديم الشعور) اي تقديم ما يفيد اذ لا معنى لتقديم نفس الشعور اي المعرفة الاجالية بمسائل العلم (تعريف العلوم) اي سبب تعريفها ورسمها في اول تصانيفهم (باحدى الجهتين) المذكورتين ليكون الشارح على بصيرة في شروعه فانه اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجالا وقد سبق تفصيله في الحاشية فقوله بتعريف العلوم متعلق بالشعور اما ظرف افواظ في مستقر وقوله (وغايتها موضوعها) كلاهما مطلقان على الشعور المضاف اليه فيكون المعنى على تقديم غايتها وموضوعها ولا معنى له الا لتقديم

٩ كما عني به الشارح
وخص العدد
المذكور به (منه)

٦ قاله الشريف العلامة
وعبره وقد نقله المولى
محمد امين ههنا (منه)

٧ محمد امين صاحب
رسالة جهة الوحدة
(منه)

(٧) (كانفري)

الشعور بغايتها وموضوعها على ما نص عليه الشارح سابقا بقوله وان يعرف غايتها
 وتسمع هذه زيادة بيان وعطفها على الشعور بتقدير المضاف على ان يكون المعنى
 على تقديم بيان غايتها وموضوعها او عطفها على تعريف العلوم ليكون في حيز الباء
 بتقدير ذلك المضاف ايضا على ان يكون المعنى على تقديم الشعور بتلك المسائل بيان
 غايتها وموضوعها تكاف مع الاول قول الى ما ذكرنا ذلك المعنى لتقديم بيان الغاية لتقديم
 الشعور بان غايتها وكذا الموضوع ايضا فلا وجه لارتكاب حذف المضاف على ان
 العادة تقديم الشعورات الثلاثة ولا يفهم ذلك الا بما ذكرنا وارا في ايضا مخالفا لهذه
 العادة وقد عطف عليه في الحاشية وبالجملة انهم اعتادوا على تقديم الامور الثلاثة على الشروع
 في مسائل العلم ليكون العلم على زيادة بصيرة في شروعه ولتخير العلم المطلوب عنده
 تميرا تاما ومن ملل اعتبار تقديم الامور الثلاثة ههنا بقوله فلا يكون كمن ركب متن
 عجا وخط خط عشواء انتهى فقد ركب متن عجا وخط خط عشواء لان ذلك التعليل
 انما هو في تقديم التعريف لا في تقديم الامور الثلاثة فانهم الفرق بين المقامين قال العلامة
 الكبرى ٢ في الحاشية الصفري ما حاصله ٣ قد يذكر ههنا ايضا بيان مرتبة العلم فيما
 بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى جميع
 مسائله اجالا فهذه امور ثمانية متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لزيد تمير عند الطالب
 ولزيادة بصيرة في طلبه والاحسن في النظم ان يذكر كما هو اوله وقد يتقرب بعضها ولا جبر
 في شيء من ذلك اذا لضرورة هناك الا في التصور بوجه ما او تصديق بصفة ما انتهى (قوله
 اي ايا من الطالب الخ) اشار به الى ان قوله على تقديم الشعور بتعريف العلوم نظيره قوله
 سابقا ان يعرفها بتلك الجهة فاهو نكتة له نكتة لهذا ايضا واشار به ايضا الى ان حتى في
 السابق صيغة لا يقال لا بد في حتى السببية ان يكون ما قبلها اسما لا بعدا كما بين هناك فكيف
 يصح التفسير المذكور لا نقول هذا من قبل البرهان الا في ذلك حيث ان نجعل اللام لام
 الغاية والام المقابلة كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله اي
 (الشعور بغايتها الخ) المتبادر منه انه عطف قوله وغايتها على تعريف العلوم ولا يخفى ما فيه
 من الرككة اذ الشعور بتعريف العلوم شعور ضروري والشعور بغايتها شعور تصديقي
 فكيف يدرجان معا تحت شعور واحد ولان الباء في المعطوف عليه للسببية وفي
 المعطوف لاصلة لمعلمه ٦ اراد به ان قوله وغايتها معطوف على الشعور بتقدير المضاف
 ههنا ايضا المحذوف بقرينة السابق لان الشعور السابق متعجب عليه ايضا
 وفيه بعد كونه خلاف الظاهر جدا حذف حرف الجر وهو سماعى مع انه ليس من قبيل
 حذف المضاف وقيل انه معطوف على صلة الشعور المحذوفة اي على تقديم الشعور
 بها وبغايتها وموضوعها وفيه حذف المعطوف عليه مع بقاء العاطف والمعطوف
 بل فيه اعتبار جار المعطوف عليه المحذوف في المعطوف والكل بعيد جدا مع ان

٢ في هذا التعليل تأيد
 لما قلنا من ان حديث
 الخطب انما يكون
 تعليل لتقديم تعريف
 لا لتقديم الامور
 الثلاثة اذ تقديم
 الامور الثلاثة يفيد
 زيادة البصيرة بعد كون
 اصل البصيرة حاصل
 بتقديم التعريف
 وحديث الخطب انما
 يكون عند انتفاء اصل
 البصيرة وما قرناه
 صريح في كونه
 السابقة على هذا
 المقول مع كونه مصر
 حابه في شرحه على
 المواقف ايضا (منه)
 ٣ انما قال ما حاصله لان
 هذا خلاصة كلامه
 اللازمة ههنا (منه)
 ٦ هذا الوجه مع
 التوجيه الا في الاولى
 قره خليل
 (منه)

فيه جعل الشعور الواحد مشتركا بين الامور الثلاثة ولا يخفى ما فيه وقيل ٣ انه
 اشارة الى حذف المضاف وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان يكون
 الباء داخلة على الغاية ايضا اي على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
 وبشعور الغاية والموضوع وفيه ان الظاهر من سياق كلام الشارح ان العادة
 جرت على تقديم الشعورات الثلاثة لا على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
 وبالشعورين على ما هو اللازم لهذا التوجيه مع انه ليس من قبيل حذف المضاف وهو
 ظاهر جدا على ان التعريف من قبيل المعلوم والشعوران من قبيل العلم ويمكن ان يقال انه
 ارادته معطوف على الشعور السابق وان ما ذكره بان لحاصل المعنى اذ لا معنى لتقديم
 نفس الغاية فاهو العادة انما هو تقديم الشعور بها وانما يصرح به الشارح لوضوحه
 بما ذكره وهذا ما اشرنا اليه في الشرح وانما ترك الشارح ذكر الشعور ههنا لكونه متبادرا
 في التصور والمطلوب ههنا التصديق بالغاية والموضوع والوجه ان يقال ان الشعور
 اعم من التصور والتصديق وقوله وغايتها وموضوعها معطوفان على تعريف العلوم
 والباء في المعطوف عليه للسببية وصلته اعنى المسائل المحذوف وفي المعطوف لاصلة
 بقرينة ان الجور مشعوره اوله سببية ايضا بقرينة ان كلا منهما كما يكون مشعورا به
 يكون مسببا ٩ لشعور ايضا في المعطوف عليه بحمل الشعور على التصور لوجود
 قرينة التعلق وفي المعطوف بحمل على التصديق لقرينة التعلق ايضا اذ
 معرفة الغاية والموضوع من المبادئ التصديقية فعلى هذا يلزم المحذورات السابقة
 (قوله اي التصديق بها) اشار به الى ان الشعور المحذوف ههنا شعور تصديقي اذ ما هو
 من مقدمات الشعور انما هو التصديق بأن غايته وكذا وقوله ليرداد جدا
 ونشاط الخ صريح ليكون نصا في الفائدة السابقة هذه المعرفة فلا يحدى المناقشة ٧
 في مثله بأنه مستدرك هذا (قوله ولا يكون سببيه عبثا وضلالا) هذا الكلام
 على محاذاة قوله سابقا ولا يفر عن السببية في تحصيله فضاء حيث انه لو لم يصدق بالفائدة
 المهمة المترتبة عليه في الواقع لكان سببه اليه في تحصيله عبثا فلو في نظره ضلالا وبقر
 عن السببية في تحصيله وهذا حق وقد نص عليه الشريف في الحاشية الصفري
 فقبل ٤ من ان كثيرا من المحصلين يحصلون بدون التصديق بتلك الفائدة ولا يكون
 سببه اليه ضلالا ليس بشيء اذ لا شك ان السببية المذكور عبثا وضلالا في نظره
 على ما هو المراد منه وان لم يكن عبثا وضلالا في نفس الامر لحصول المقصود على التقدير
 المذكور فلا حاجة الى تأويله بعدم الامن من العبث والضلال بأن يكون معناه لا يأس
 من ان يكون سببه عبثا في نظره بل لا وجه لهذا التأويل (قوله اي التصديق بموضوعها)
 كانه اشار الى انه معطوف على الشعور السابق ومثله المحذوف ههنا بقرينة السابق وباقي
 التوجيهات سبق والظاهر ان المراد منه التصديق بموضوعية الموضوع كما يصرح به

٣ قوله الامداد (...)

٩ ولا معنى لكون
 كل منهما مسببا للشعور
 بالكثرة لا بتقديمهما
 والشعور بهما حتى
 يحصل الشعور
 بالمسائل يسببهما
 (منه)
 ٧ المناقش قره خليل
 (منه)
 ٤ قره خليل ولعله
 قاس ما ذكره ههنا على
 تحصيل السببين الذين
 لا يعرفون الموضوع
 ولا الغاية ومن الذين
 ان تحصيلهم كسر اب
 بقرينة تحصيل الظمان
 ما حتى اذا جاء
 لم يجد شيئا (منه)

ومقصوده ههنا انما هو ربط العبارة وانما قلنا المراد ذلك لان ما هو من مقدمات الشروع انما هو التصديق بموضوعة الموضوع بأن يقال ههنا مثلا وموضوعه المقولات الثانية او المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال الى المجهولات واما التصديق بالموضوع اى وجوده فهو من المبادئ التصديقية وقد قالوا موضوع العلم لا بد وان يكون مسلما الثبوت ولا يكون اثبات الوجود فيه من مسائله واما تصور الموضوع فهو من المبادئ التصورية ههنا ثم ان المحشى اشار لهذا التصديق قائدين الاول تميز العلم المطلوب عند الطالب عن غيره تميزا ذاتيا وانما كان التميز الحاصل به تميزا ذاتيا لان التميز المذكور لما كان بالموضوعات وكانت تلك الموضوعات عبارة عن الذوات والمحمولات احوالا يطلب في العلم نسبتها اليها كان التميز الحاصل به تميزا ذاتيا ولذا قالوا تميز العلوم بحسب تمايز الموضوعات اعتدادا منهم بالتمييز الذاتي وحطا للتمييز العرضي عن درجة الاعتبار مع ان التميز يحصل بالمحمولات ايضا واما ما قيل ٧ من ان العلم هو المحمولات المتسبة فذلك للاشارة الى ان المقصود في العلوم نسبة المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها والثاني ازدياد بصيرته في طلبه وان كان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وذلك ظاهر ايضا فانه اذا حصل التصديق بموضوعة الموضوع فاذا اورد عليه مسألة من مسائل العلم ولا حظ موضوعها علم انها من ذلك العلم الذي حصل له التصديق بموضوعة موضوعه علما اكمل من العلم الحاصل من التصور بالرسم لان ذلك انما هو بمعرفة القضية الكلية المستفادة من التصور بالرسم ولا يحتاج ههنا الى مثله فن قال ان الامتياز بالتصديق بموضوعة الموضوع لاجل انه يتوصل به الى قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث فيه عن كذا فهي من هذا العلم اوانه يتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه فالتصديق المذكور وسيلة الى ما به التميز فيحصل له بصيرة فضلا عن ازديادها ٩ اذ لا حاجة ههنا الى التوصل بالقاعدة وان كانت حاصلة له ايضا ثم انه لو كان التصديق المذكور وسيلة الى ما به التميز وكان التميز المطلوب بالتصديق بموضوعة الموضوع هذا التميز كان التميز الحاصل بالتعريف اقوى من التميز بالموضوع وهذا مع كونه خلاف الواقع يهدم قول المحشى وايراد بصيرته فالوجه ما اثبتنا به (قوله وليرداد الخ) انما قل ذلك لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وهذا انما يكون على تقدير تقدم التميز الحاصل بالتعريف على ماحقة ما وقد اعتادوا على ذلك في المقدمة فينبوا اول تعريف العلم ثم غايته ثم موضوعه (قوله وخلاصة الكلام الخ) اشار فيه اول الى ترتيب الشارح حيث قدم الكبرى لهو وما على الصغرى لخصوصها ثم اشار بقوله فيكون من حق الخ الى ان الترتيب منعكس لان حاصله ان كل علم من العلوم المدونة كثرة كذلك وكل كثرة فيكون من حق طالبيه ان يعرفها بتلك الجهة الخ وهذا عين الترتيب الذي اثبتنا اليه سابقا فتم خلاصة الجامعة بين الترتيبين وان خفي هذا على بعض الناظرين ٦ (قوله ايضا) اى عاد المعرفة عودا او عاد الحكم بالباقة عودا ووجهه

٧ قره خليل (منه)

٩ فيه لطيفة تظهر من قولنا لا تقي نمائه لو كان الخ (منه)

٦ قره خليل (منه)

(على)

على معنى عاد الباقية عودا وعلى معنى عاد معرفة الغاية عودا بعد بل فاسد اذ لم يسبق معرفة الغاية هذا على معناه القوى واما على ما هو المعروف من انه يستعمل للتشبيه فمعناه ان معرفة الغاية من حق الطالب كما كان معرفة الكثرة بالتعريف من حقه فلا كدر فيه اصلا (قوله كذلك) ظرف مستقر مقبول مطلق مجازى صفة لمصدر محذوف اى من حقه ان يعرف غايته معرفة مثل معرفة الكثرة بالتعريف في كونها قبل الشروع فيها اشار به الى ان المراد بمعرفة الغاية معرفة تصديقية لان ما هو من مقدمات الشروع ذلك ليس الا (قوله فلهذا جرى) اشار به الى ان قوله ولان كل متعلق بقوله جرى والى دفع المسامحة الواقعة في كلامه حيث يستفاد من ظاهره ان علة الجريان المذكور انما هي الصغرى فقط فاشار بهذا البيان الى ان علمه ما هو نتيجة البيان السابق فكأنه قال لما كان كل علم من حق طالبيه ان يعرفها بتلك الجهة وان يعرف غايته ايضا جرى عادة العلماء الخ (قوله اى التصديق بموضوعة الموضوع الخ) اشار به الى ما قدمناه من ان ما هو من مقدمات الشروع التصديق بموضوعة الموضوع فتذكر (قوله لم يلزم مما تقدم) يعنى ان التعليل المذكور فاصراذ الدليل المذكور انما ثبت تقديم الامر بن لا تقديم لامور الثلاثة كما هو المدعى قبل ٣ انما يرد ما ذكره او كان قوله وموضوعها من قبيل عطف المفرد كما هو الظاهر لكن يحتمل ان يكون من قبيل عطف الجملة بتقدير وجرى حادثهم ايضا بتقديم الشعور بموضوعها عطفه على جرى العمل المذكور قبله فلا يرد ما اورده واهذا امر بالتأمل وفيه انه او التفت الى مثل هذا التوجيه لا يمكن توجيه كل ما هو ظاهر في الفساد ولا يخفى ما فيه على انه يقال له ما وجه جريان حادثهم على ذلك فان قيل ليس له وجه يلزم ان يكون عينا خاليا عن القاعدة وهذا فاسد مع ان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة او اكثرية على ما تقرر في محله وان قيل له وجه وسبب يقال له ما وجهه فان كان وجهه ما اشار اليه الشارح فبرده عليه ما اورده المحشى وان كان امرا آخر فبعد تسليمه لا بد من بيانه هذا (قوله تأمل) لعله اشارة الى منع لزوم المذكور وبيانه انه لما كان من حق كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة ان يعرف تلك الكثرة بتلك الجهة الدباب ان يعرف اول جهة واحدة تلك الكثرة حتى يعرف تلك الكثرة بتلك الجهة وتلك الجهة وان كانت اعم من ان تكون موضوعا وغيره لكن لمعوم الكلية بدرجة لزوم معرفة الموضوع فيه فعلى هذا لو اكتفى به لم الامر ايضا لان تلك الجهة شاملة للغاية ايضا لكنه صرح بلزوم معرفتها ثانيا اشارة الى الاهتمام بشانها وانحطاط رتبة معرفة الموضوع عن رتبة الاعتبار لان التميز بالموضوعات امر استحقاقى على ما صرح حوايه فاقبل من ان الاعمال لا يدل على الاخص اصلا ليس بشئ لان ذلك ليس بطريق دلالة الاعمال على الاخص بل بطريق الدراج الكل تحت عموم الكلية كما اثبتنا اليه هذا ما يمكن ان يقال فيه وفيه ٧ نالزم لمعرفة تلك الكثرة تلك الجهة معرفة تلك الجهة اما بنصورها

٣ طرسوسى (١٠)

٧ هذا البحث انما هو بالنظر الى ظاهر الوجه المدعى نور والا فهو من دفع كاستقف عليه عن قريب (منه)

او تصديق وجودها والمقصود ههنا التصديق بموضوعية الموضوع ومن البين ان ذلك ليس بلازم في معرفة تلك الكثرة لتلك الجهة وهو ظاهر واوكان الامر كما ذكر لهم عليهم تقديم التصديق بموضوعية الموضوع على التعريف مع انهم فعلوا الامر على العكس وما قبل ٩ من ان قوله ان يعرفها بتلك الجهة اشارة الى التصور بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويحصل الشعور بها اشارة الى التصديق بموضوعية الموضوع بحدف المضاف غايته انه يحتاج الى الاستخدام او على التقدير في نظام الكلام اي ان كان من العلوم المدونة حذف لظهوره تكلف جدا مع انه ياباه تخصيص الشارح الشعور في قوله جرى مادة العلماء الى التصور بالتعريف المأخوذ منها بل ياباه عاداتهم ايضا حيث يقدمون بيان الغاية على بيان الموضوع ولو كان الامر كما ذكرهم ان يكون الامر على العكس وكذا ما قبل ٤ يمكن ان يكون ضمير بها في قوله ويحصل الشعور بها ارجما الى الجهة مراد بها الجهة الواحدة الذاتية على الاستخدام او الى الكثرة على ان يكون المراد بالشعور بالكثرة التصديق بالموضوع بناء على انه لازم للتصديق بموضوعية الموضوع فيكون من قبيل ذكر اللازم واردة المزموم انتهى اذ لا شك ان مثل هذا مما لا يدل عليه سوق الكلام بل ياباه بيان القوم وعاداتهم وصياني كلام الشارح ايضا كما في التوجيه السابق مع انه لا يكون مجاز الكون الانتقال فيه من اللازم الى المزموم وانما يكون كناية على مذهب البعض من اهل البيان وكلامه ظاهر في كونه مجازا على انه يحتاج الى قيد ان كانت من العلوم المدونة على ما ستقف عليه فاذا كرناه اولا في توجيه الكلام ان صح احدهما وصديق وجه الصحة بحيث يقبله اصحاب الفطنة (قوله ان كانت) اي تلك الكثرة (علما مدونا) وفي بعض النسخ ان كان علما الخ اي ان كان ما ذكر من الكثرة المطلوبة علما الخ والنسخة الاولى لكونها اعاريه عن التكاليف المذكور اولى وما قبل ٧ من ان امره كان في الاصل مبتدأ والمبتدأ عين الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للرجع كما في قولهم من كانت امك فلا حاجة الى التأويل بل المطابقة للخبر لكونه محط الفائدة اولى فالنسختان متساويتان بل الثانية اولى فقيه ان مطابقة المبتدأ للخبر كعكسه انما هو في صورة كون الخبر من المشتقات ولا كذلك ههنا فالمطابقة للرجع في مثله اولى من المطابقة للخبر وقولهم من كانت امك ليس تأنيث الاسم فيه لاجل المطابقة للخبر بل للاشارة الى ان المرجع فيه وان كان مذكرا لفظا لكنه مؤنث معنى ومن البين ان التذكير والتأنيث في مثله سواء واذا رجح احد الجانبين من جهة اخرى كما في المثال المذكور يكون ذلك الجانب اولى واما ههنا فنجنب التأنيث راجح والحب من القائل انه كيف يشبه عليه امثال هذا المقال وانما قيد المحشى به لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع يبحث عن اعراضه الذاتية فقيه اشارة الى الرد على من ادرك معرفة الموضوع فيما تقدم اذ لو قصد ادراجه لتقيد هذا القيد اذ الكلام ههنا في موضوع العلم ولا يذوقه من هذا القيد والظاهر ان هذا التقيد بيان ما هو الواقع اذ الموضوع المعهود ههنا انما يحتاج اليه في العلوم المدونة

٩ قره خليل (منه)

٦ اي بموضوعية الموضوع (منه)

٤ هو المولى العماد (منه)

٧ قره خليل (منه)

٩ لا يرى ان الشارح ترك هذا القيد في قوله جرى عادة العلماء الخ لظهوره لان الموضوع المعهود انما يكون في العلوم المدونة هذا (منه)

(قوله)

٩ اشارة الى ركا كذا التوجيهات التي اشار اليها الناظرون ههنا منها ما سبق ومنها ما قبل ان نحصل البصيرة قبل الشروع في تحصيل تلك الكثرة مما سبق وتلك البصيرة لا تنحصر في امرين ولا في ثلاثة بل في ثمانية على ما اشار اليه الشريف واوذكر الشعور بالموضوع في تلك الكلية لا يتقاسم القياس كور لا يحتاج الموضوع — ٥٥ — الى التقيد بقوله ان كانت من العلوم المدونة فاخذ ما يجري كليا

١ قوله لكان اولى وانما الخ (اشار بهذا الى ان الالتيام بوجوده في تقرير الشارح وان لم يوجد الالتيام التام فيه اما عدم الالتيام التام فيه مظهر من تقريره واما وجود اصل الالتيام فلانه ظهر من المقدمة السابقة الكلية لكل كثره تضبطها جهة واحدة سواء كان تلك الكثرة من غير العلوم او من العلوم مدونة وغير مدونة من حق طاليها ان يعرفها بتلك الجهة اشارة لذاتية والعرضية فيستفاد منه قطعا ان كل طالب علم من حقه ان يعرف بالجهة المذكورة الشاملة والالارتفع الامان والوثوق من الكلية فلا يصح ان تقع كبرى الشكل الاول وقد عرفت ان المعرفة المذكورة تكون بالتعريف بالرسم المأخوذ من احدى الجهتين وعرفت ايضا ان تلك المعرفة يحصل بمصطلح مقدمة كلية ههنا هي ان كل مسألة باحثة من كذا فهي من علم كذا وان كل مسألة لها مدخل في كذا فهي من علم كذا ومن البين ان من حصل عنده المقدمتان المذكورتان يحصل عنده التصديق بموضوعية الموضوع والتصديق بالغاية ايضا اذ لو لم يكن ذلك المبحوث عنه مثلا موضوعا له لم يبحث عنه في ذلك العلم فالتصديق بموضوعية الموضوع مترتب على التصور بالرسم اللازم لكل طالب كثره تضبطها جهة واحدة فلذا اكتفى به في تلك الكلية وانما لم يكتف بتلك الاشارة في معرفة الغاية اشارة الى الاهتمام بشانها وان الاهتمام بها فوق الاهتمام بمعرفة موضوعية الموضوع الا يرى ان في كل من الصور والتصديق بالغاية ما هو واجب عقلا على الطالب المذكور وهو التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وايس في التصديق بالموضوع ما هو واجب عقلا بل هو امر استحسانى قطعا على ما اثرنا اليه فلذا اكتفى الشارح في تلك الكلية بالامرين واما في بيان عاداتهم فقد ذكر الامور الثلاثة لكون العادة واقفة عليه فبهذا البيان حصل الالتيام بين الكلامين وارتفع الفين من البين لكن الاولى ان يذكر معرفة الموضوع في تلك الكلية ليحصل الالتيام التام عند الخواص والعوام هذا هو التحقيق في المقال فدعك ما قبل او يقال ٩ (قول الشارح المحقق فتقول الخ) اذا عرفت ان من حق كل طالب علم تضبطه جهة واحدة ان يعرفه بتلك الجهة الخ ولك ان تقول اذا عرفت ان عادة العلماء جرت على تقديم الشعورات الثلاثة على الشروع في المسائل (فتقول) مقتنيا على اثرهم مشيرا الى تلك الامور الثلاثة معرفة المنطق (باعتبار الجهة الاولى) الذاتية (المنطق) وهو في اللغة مصدر كالنطق ظاهريا وهو ظاهر وباطن بمعنى التعقل ولكون ظهور القوة النطقية بهذا الفن سمي به فكأنه منبع النطق ومعنه والظاهر ان المراد به ههنا المسائل المخصوصة لقوله علم اي اصول وقوانين * وما قبل * من ان علماء العلوم كالنطق والنحو وغيرهما يطلق على المسائل المخصوصة وعلى التصديقات تلك المسائل وعلى الملكية الحاصلة من مزاوله تلك التصديقات وعلى المفهوم الكلى الاجالى الشامل لجميع تلك المسائل والثلاثة الاولى لا تقبل التعريف بالطريق المعتاد وانما يعرف المنطق مثلا باعتبار المعنى

الشارح و اما رابعا فلان القائل المذكور ذكر اولا و آخر حديث الاستغناء بالاكتفاء بالذكر الضمنى ولم يسير له تحقيق ذلك الاستغناء والاكتفاء وهل هذا الادعوى بلا دليل فلى ما ذكرناه التعويل (منه)
٤ هو المولى محمد امين في رسالته (منه)

هو القاضل للارضي في حواشي الهداية (منه) ٤ وكانه بنى ما ذكره على ان المنطق اذا كان عبارة عن المسائل
المخصوصة يكون جرياً وقد تقرر ان الجري لا يحد - ٥٦ - ولا يحد به وغفل عما حققه التفات في الناموس

من ان تحديد الجري
بما يفيد امتيازاً عما عداه
بحسب الوجود
يمكن نحو الكشف
كتاب صفة جار
الله في تفسير القرآن
ومن الين ان المقصود
ههنا امتياز المنطق
عما عدا العلوم بحسب
الوجود ولا شك انه
قابل للحد الجامع المنع
على الوجه الذي
ذكروه ههنا (منه)
٧ يرد عليه ان ما
قاله القائل وان نفاه
الشريف في الحاشية
الصغرى لكنه قرر
في الحاشية الكبرى
وصرح بان العرض
الاولى لا ينسب في
الواسطة في الثبوت
فيلزم المناقاة بين كلامي
الشريف والحق ما
قاله في الحاشية
الصغرى ولذا اخترناه
ههنا ووقفنا بين
كلامي الشريف
بوجوه في حواشينا
على الحواشي التمهيدية
التي هي فليراجع اليها
(منه)

٨ اي في الحاشية

الصغرى لافي الحاشية الكبرى اعني حواشي المطالع (منه)

(بالبحث)

٩ وهذا نادر جداً
(منه)

بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية رجوع البحث فيه اليها ما بان يحمل موضوع العلم ٩
موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له وما بان يحمل نوعه موضوع المسئلة
ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او ما يعرضه لامرأه لكن بشرط ان لا يتجاوز
عمره موضوع العلم كقول الفقه كل مسكر حرام وما بان يعمل مرضه الذي
او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له او ما يعرضه لامرأه
لكن بالشرط المذكور ايضاً والالكان في كلتا الصورتين من الاعراض الغريبة فعلى هذا
يدفع ما يمكن ان يتوهم من ان الاعراض الذاتية بمجولات لمسائل العلم وما من علم الا
ونحولات اكثر مسائله اخص من موضوعه فيلزم حل الاخص على الاعم وهو باطل وان كثيراً
من مسائل العلم موضوعه ليس موضوع العلم ويلزم ان لا يكون التعريف المذكور
جامعاً وذلك لانهم وان اجعلوا البيان في تعريفات العلوم كما ذكره الشارح لكن فصلوها
بما ذكرنا كما نوص عليه الفاضل الدواني وغيره (للتصورات والتصديقات) اي للتصورات
والمصدقات اي المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالاولى ما حصل صورها
عند العقل مجرداً عن الاذعان وبالثانية ما حصل صورها عند العقل على وجه الاذعان
والقبول (من حيث نفعها) اي تلك المعلومات (في الايصال الى) تحصيل (المجهولات)
التصورية والتصديقية فقله من حيث الخ امامة ملق ببحث او الاعراض على ما يفهم
منها معنى الواحق او ظرف مستقر حال عن التصورات والتصديقات او صفة لها
وعلى التقدير فضمير نفعها راجع الى التصورات والتصديقات لا الى الاعراض الذاتية
اذ الحاشية ههنا قيد الموضوع لا يبين للاعراض الذاتية اذ الاعراض الذاتية ههنا
عبارة عن الايصال وما يتوقف عليه الايصال كما ستقف عليه ولا معنى ليكون تلك الاعراض
الذاتية نافعة في الايصال الى المجهولات وما قيل ٧ من ان تلك الاعراض الذاتية وان كانت
او صافاً للتصورات والتصديقات الموصلة ولم يكن انفسها موصلة لكن تلك التصورات
والتصديقات انما تكون موصلة الى المجهولات بعد تمير الموصل عن غيره والتميز انما هو
بالاوصاف والاعراض الذاتية فانك ما لم تعلم ان الحيوان جنس والناطق فصل والمجموع
حد لا تعلم انه موصل الى معرفة الانسان وكذا الحال في التصديقات ايضاً فيكون لهذه
الاوصاف والاعراض الذاتية دخل تام في الايصال فقله من حيث نفعها في الايصال
قيد للاعراض وضمير نفعها راجع اليها انتهى فردود اما اولاً فلانهم اتفقوا على ان
الحاشية ههنا قيد للموضوع لا يبين للعرض الذاتي واما ثانياً فلما اشرنا اليه من ان الاعراض
الذاتية ههنا عبارة عن الايصال وما يتوقف عليه توقفاً قريباً او بعيداً واما ثالثاً
فلان الموصل الى المجهول انما هو التصورات والتصديقات ولا يلزم في كونها موصلة
ان تكون او صافاً متميزة لصاحب الفكر او سلم فلا دلالة في التعريف عليه ولو سلم
فانما يصح ما ذكره او كان تلك الاوصاف والاعراض مغايرة للايصال وقد حققنا ان مرجع

كانغري

(٨)

٧ قاله برهان الدين
اي في دفع ما يرد على
جعل الحاشية بياناً
للاعراض الذاتية
من ان الموصل هو
التصورات والتصدي
قات والاعراض
الذاتية او صاف
لها لا مدخل لها
في الايصال (منه)

تتبع لأعراض و لا وصف هو الاتصال بالامنى لكونها نافعة في الاتصال قطعاً فالحق
 ان هذا التوجيه فاسد من وجوه وان عائد بعضهم ثم اقول وانما قيد الموضوع اعنى
 المعلومات التصورية والتصديقية بهذا القيد اعنى حبيبة النفع في الاتصال اذ لو لم يقيد به
 لزم ان يكون المنطوق باحثاً عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية وهو
 خلاف الواقع لان المنطوق انما يبحث عن احوالها باعتبار نفعها في الاتصال الى المجهولات
 واما احوال المعلومات لامن هذه الحبيبة اعنى صحة الاتصال ككونها موجودة في الذهن
 او غير موجودة وكونها مطابقة لمسايات الاشياء او غير مطابقة الى غير ذلك من احوالها
 فلا يبحث المنطوق باسم كون غرضه متعلتها بها فالقيد المذكور ههنا قيد واقعى
 كتعبير لدرجة في تعريف بناء على ان يبحث المنطوق عن احوال المعلومات انما هي
 من هذه الحبيبة وتدير والله التوفيق اقول والعرض الذاتى الخ لم يكن تف بالضمير بأن يقال
 وهى او وهى العرض الذاتى الدال عليه الاعراض الذاتية لان الثانى تكلف والاول
 يخالف لما قبل ان التعريف للماهية لا لافراد ثم اقول لما كان العرض الذاتى مذكورا
 فى تعريف المنطق المسأخوذ من الجبهة الاولى وكان التعريف الاول على مذاق
 المتأخرين مرسى الحشى ٧ الاعراض الذاتية الواقعة فيه على مذهب المتأخرين فيها ايضا
 وهو كون اللاحق اعم من ان يكون لذاته او لجزئه او مساويه واما القدماء من اصحاب التعريف
 الثانى فقد حققوا بأن العرض الذاتى الذى يبحث عنه فى العلم ما يلحق الشئ لذاته
 او لمساويه جزأ او خارجا كالتعجب للانسان لذاته والضحك والتكلم له لنتقه فهم لم يعتبروا
 اللاحق للشئ بواسطة الجزء اعم مثل الحركة بالارادة للانسان بواسطة انه حيوان
 وبين الفريقين مباحث كثيرة تطلب من محله وهل هو نزاع لفظى يرجع الى تفسير اللفظ
 او نزاع معنوى قال بعض الافاضل هو نزاع معنوى ماله هل يبحث عنه فى العلوم المدونة
 فى الواقع او انه هل ينبغى ان يبحث عنه فيها وظاهر ان مثل هذا نزاع معنوى يلى
 ان يقع معركة الآراء وقيل ان نزاعهم فى ان ذلك الجزء اذا بحث عنه فى الفن
 هل يكون قيدا بأمر مسا وموضوع الفن اذا لم يكن ذلك القيد مذكورا قال القدماء
 بالتقيد وقال المتأخرون بعدمه فلا نزاع بينهم فى وقوع البحث عن مثل هذا الجزء
 وانما النزاع فى اعتبار القيد وعدمه وفيما ان مثل هذا التوجيه لا يساعده ما حققه القدماء
 من ان المطلوب فى العلم هو الآثار المختصة بالموضوع واللاحق للشئ بواسطة الجزء اعم
 ليس من الآثار المختصة به فلا يكون مطلوبا فى العلم بالبرهان لانه اذا قيد ذلك الجزء بما يجعله
 مساويا لموضوع الفن يكون ح من الآثار المختصة به فلا يبقى لامتدلالهم المذكور فائدة اصلا بل
 يكون فى غير موقعه على انه اذا قيد ذلك الجزء بما يساويه الموضوع فان كان ذلك القيد دخلا فى
 حبيبة العروى من احوال الحقوق لذاته لجزئه وان كان خارجا كان الحقوق للمخرج المساوى

٩ قره خليل
 ١٣ إشارة الى الدقة في
 كون لقيد المذكور
 واقعا ولا معنى
 لقيد واقعى ماضو
 وارفتة ح شئ
 هو ولي ان قيدت
 ان تم كونه واقعا
 هذا ايضا (منه)

٧ وبهذا البيان اندفع
 ما قيل يتبادر من صنيع
 المشئ ههنا حيث
 فسر العرض الذاتى
 بالتفسير المذكور ولم
 يفهمه فيما بعد ان هذا
 متفق عليه بين القدماء
 والمتأخرين وذلك
 لان بينه ههنا دليل
 على انه مذهب المتأخر
 ين واما عدم بيانه فيما
 بعد فلا حائل الى محل
 آخر ويحتمل انه اشار
 به الى انه ترجح
 مذهب المتأخرين
 (٥٠)

لالبجره الاعم والكلام فيه مع على ماد لربكون النزاع بينهم انما هو ما يلحق ما شار اليه
 بعض الافاضل (قوله ما يلحق الشئ الخ) يحتمل ان يكون المراد بالحقوق احوال العروى
 فالتشمل بمبادئ الممولات فى موقعه بل هو الاولى واليه اشار الشارح فى رسول البدايع
 وقرر بان المراد بالواسطة فى تعريف الاعراض الذاتية والغريبة هى او حصة فى شئ
 ويحتمل ان يراد بالحقوق الجمل فى التمثيل بالمبادئ مساحمة مشهورة بالشارح واليه شار
 الشريف العلامة فى حواشى شرح المطالع وقرر بان المراد بالواسطة المذكورة هو الواسطة
 فى العروى كما اشارنا اليه فى شرح الشرح ثم اقول لعل وجه ما اشار اليه الشارح
 من كون المراد بالواسطة حيثئذ الواسطة فى الثبوت هو انه اذا اريد بالحقوق لقيام كما اشار اليه
 فلو كان الواسطة المذكورة حيثئذ الواسطة فى العروى لزم قيام العرض اى العرض اللاحق
 بالعرض اى الواسطة المذكورة وذلك القيام باطل عند العلامة وهذا المحذور لا يلزم
 عند كون تلك الواسطة واسطة فى الثبوت هذا ولما يلزم قيام العرض بالعرض على ما
 ذكره الشريف اذ الجمل انما يكون فيما يشتمل على الذات لم يبق له حاجة الى جعل
 تلك الواسطة فى الثبوت بل قررهما على ما هو الظاهر منها لكن المساحمة التى
 اشار اليه الشريف انما تكون اذا جعل الجمل المشار اليه على ما هو المتبادر منه وهو الجمل
 مواطاة اذ المبادئ لا تحتمل مواطاة على معروضاتها واما اذا كان الجمل اعم من الجمل
 مواطاة ومن الجمل اشتقاقا على ما اشار اليه المسعود الشروانى فى حواشى المطالع فيندفع
 المساحمة المشار اليها (قوله لذاته) الام اجلية تقيد التعليل لاصلة مفيدة للتقوى
 كما هو المتبادر وكذا الكلام فى الاخيرين (قوله كالتعجب والحركة بالارادة والضحك)
 نشر على ترتيب الف فى الكل مساحمة فى التمثيل حيث ذكر المأخذ وارىد المشتق لكن
 على تقدير ان يراد بالحقوق الجمل ولو اريد بالحقوق القيام والعروى على ما ذهب اليه
 الشارح فليس فى التمثيل مساحمة قطعاً بل وقع التمثيل بما هو اللازم وقد عرفت آنفا
 تحقيقه والتعجب يطلق على ادراك الامور الغريبة وعلى الهيئة الاتعمالية التابعة
 لذلك الادراك اما بطريق الاشتراك او بطريق الحقيقة والجواز فهو اى التعجب
 بالمعنى الاول مثال اللاحق لذاته وبالمعنى الثانى مثال اللاحق لامر خارج فالمراد ههنا
 هو المعنى الاول والمراد بمعرضه اعنى الانسان حقيقته اعنى الحيوان الناطق لاهيكاه
 المحسوس اذ العارض له بكل الانسان انما هو التعجب بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول الذى
 كلامه فاقول ٧ بان فى التمثيل المذكور مساحمة من حيث ان الانسان مركب فى الخارج
 من النفس الناطقة ومن البدن الان يبنى على مذهب بعض الحكماء من ان الحواس مدركة
 كالنفس دون مذهب الاخرين منهم من ان مدرك الكل هو النفس الناطقة حقيقة
 ليس بشئ لان الظاهر ان المراد بالانسان العروى هو حقيقته اذ اللاحق للهيكلي
 انما هو التعجب بالمعنى الثانى ثم ان كون الحواس مدركة مذهب ضعيف فلامعنى

٧ قره خليل (منه)

لبناء التمثيل عليه ولو سلم قوته فلا يندفع المسامحة بالبناء عليه ايضا لان هيكلا الانسان ليس منحصرا في الحواس فالحق ان مثل هذا صادر عن اسطورة الاولى ثم المراد بالحركة بالارادة هو الانتقال من مكان الى مكان آخر ويسمى حركة ايضية ونقلية وهو لاحق للانسان بواسطة انه حيوان فيصح التمثيل وما وقع في تعريف الحيوان بأنه جسم حساس متحرك بالارادة فالمراد به مبدأ الحركة فلا يراد ان الحركة جزء من الحيوان وهو جزء من الانسان فالحركة جزء من الانسان فلا يصح التمثيل به للعرض الخارج وقوله كانه يحك الخ هكذا في اكثر النسخ وهو الموافق لقريبه وفي بعض النسخ والضاحك للانسان وهو صحيح ايضا والمراد بالضحك ما عوب بالقوة لان ما عوب بالفعل وان كان من الاعراض اللاحقة للانسان بواسطة التعجب لكنه لكونه بالفعل اخص من المعروض فلم يعد من الاعراض الذاتية نعم قد قيل في مثله ان العرض الذاتي هو المفهوم المردد بين الضحك بالفعل وبين عدمه فليطلب من محله وههنا مباحث شريفة اوردنا بعضها في شرح كلام الشارح فتذكر (قوله يبحث عنها) اي عن الاعراض الذاتية على ما هو الظاهر من السوق وارجاع الضمير ٩ الى احوال التصورات والتصديقات وان كان مناسب الرجوع ضمير نفقها الى التصورات والتصديقات لكنه ارجاع من غير مرجع فان اراد بالاحوال الاعراض الذاتية فيعود الى الاول مع ان ذلك ليس بسالم ٧ عن تشكيل الضميرين واعيان كلمة من حيث قد تكون الاطلاق كافي قولهم الانسان من حيث هو هو كذا وقد تكون للتقييد كما قلنا الانسان من حيث انه اسود زنجي وقد تكون للتعليل فاشار المحشي بقوله بسبب نفقها الى انها للتعليل هنا اي لتعليل البحث فكانه قال البحث عن الاعراض الذاتية لتصورات والتصديقات لكونها نافعة في الاتصال الى الجهولات فيكون كلمة من للتعليل كافي قوله بما خطبتهم اغرقوا فيكون قوله من حيث نفقها ظرفا لغوا متعلقا ببحث او بالاعراض باعتبار معنى الواحق وحاصل المعنى ان البحث عن الاعراض الذاتية او ان حقوق تلك الاعراض لها انما هو لاجل النفع في الاتصال على معنى انه لو لان لها مدخلا في الاتصال لم يبحث عن الاعراض الذاتية لها ولم يلحق تلك الاعراض لها هذا ما قيل ٦ فيه ويرد عليه ان المحشي صيصرح بأن الحيثية قيد للموضوع فكيف تكون لتعليل البحث او العرض اي الحقوق واجيب بأن تعليل البحث او العروض بذلك يشعر بأن البحث المذكور ليس من مطلق الاعراض الذاتية لها بل عن الاعراض الذاتية التي لتلك الحيثية مدخل في عروضها والالم تكن باعثة على البحث عنها وكذا الحال في تعليل العروض والحقوق فيعلم على كل تقدير ان تلك التصورات والتصديقات ليست موضوع النطق مطلقا بل مقيدة بالحيثية المذكورة ولا يخفى ما في الكل ٤ ونحن نقول كلمة من حيث وان كان محتملا للامور الثلاثة ٧ اي الاطلاق والتقييد والتعليل لكنها في تعريفات العلوم اما بيان الاعراض الذاتية كافي قولهم موضوع علم الحساب العدد

٩ صدر ذلك الارجاع
عن المولى قره خليل
(منه)
٧ كما ادعاء القائل
(منه)
٦ القائل قره خليل
(منه)
٤ اما ما في الجواب
فظاهروا ما في بيان
القائل السابق فن
حيث عدم اطلاعه
على المناقاة المذكورة
و تقريره التعليل
مقابلا لتقييد ههنا
(منه)
٧ اي في سائر
المواضع (منه)

من حيث الجمع والتفريق والتقسيم واما تقييد الموضوع كما ههنا ثم قيد الموضوع بحتمل ان يكون بمعنى ان البحث عن العوارض بملاحظة تلك الحيثية وبمعنى ان حقوقها الموضوع بواسطةها وبحتمل ان يكون جزأ من الموضوع فالحيثية في مثل هذا الموضوع تحتمل اربعة معان ثلاثة مندرجة كونها قيد للموضوع اذا عرفت هذا فكون الحيثية ههنا قيد للموضوع لا ينافي كونها تعليلا للبحث او العروض وغرض المحشي من هذا انما هو بيان عدم كون الحيثية ههنا جزءا من الموضوع فاقالوا ١ من ان قوله من حيث نفقها يجوز ان يكون ظرفا مستقرا على ان يكون حالا من التصورات والتصديقات او صفة بأن يكون متعلقا بالثبوت اي يبحث عن الاعراض الذاتية الثابتة لتصورات والتصديقات من حيث الخ وكلاهما اصريح في المقصود اعني كون الحيثية للتقييد مما اشار اليه المحشي من كونها للتعليل ففعل عن كون التقييد في مثل هذا الموضوع شاملا للتعليل فترجيح المحشي لكون الظرف لغوا وكون الحيثية تعليلا انما هو لاجل ان لا يراد بالقيد المذكور امر آخر وراه التعليل والذين غفلوا قالوا ما قالوا (قوله باعتبار المعنى) يعني ان الاعراض اسم جامد لا يصح تعلق الظرف به الا باعتبار المعنى اي معنى الفعل المنفهم من الاعراض ولا يخرج الظرف بذلك عن اللغوية لان متعلقه مذكور معنى وان كان غير مذكور لفظا اي اللواحق بناء على ان العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته الخ (قوله والضمير ارجع الى التصورات والتصديقات) سواء كان كلمة من متعلقة ببحث او بالاعراض لا الى الاعراض الذاتية اذ ارجع الضمير اليها لزم ان يكون الحيثية بيانا للاعراض الذاتية وهو مخالف لما حققوا من ان قيد الحيثية ههنا قيد للموضوع بل لا يصح ههنا كون الحيثية قيد للاعراض على ما حققه فسا قبل ٣ تقييد ٧ كل من الاعراض والموضوع يستلزم تقييد الاخر الا ان الاقرب ما ذكره المحشي كلام بخيل ٩ (قوله اذ الحيثية اي الحيثية المذكورة) في اكثر تعاريف العلوم ومن جعلتها هذه الحيثية في هذا التعريف لما عرفت ان بعض الحيثية بيان للاعراض الذاتية كافي قولهم موضوع علم الطب بدن الانسان من حيث يصح ويمرض الخ وذلك ان نقول في البيان اذ الحيثية المذكورة في هذا التعريف واعلم ان المحشي ساق هذا الكلام لرد المولى برهان الدين حيث جعل الحيثية قيد للاعراض وارجع ضمير نفقها الى الاعراض فورد عليه ان هذه الاعراض او صاف للتصورات والتصديقات ولا دخل لها في الاتصال الى الجهولات وانما الموصل وجزؤه نفس التصورات والتصديقات فلو كان الحيثية قيد للاعراض وكان ضمير نفقها ارجعا اليها لزم ان يكون لتلك الاوصاف والاعراض مدخل ونفع في الاتصال الى الجهولات وهو خلاف الواقع واجاب عنه المولى المذكور بما حاصله انه وان لم يكن لنفس تلك الاوصاف والاعراض مدخل في الاتصال لكن لما عرفها مدخل في الاتصال المذكور مثلا لم تعلم ان الحيوان جنس والناطق

١ اي الناظرون (منه)
٣ قره خليل (منه)
٧ هذا نقل بالمعنى
وهو اولى من قوله
من ان كلاما تقييد
الاعراض ومن
تقييد الموضوع
يستلزم الاخر فافهم
(منه)
٩ وذلك لانه ان اراد
الاستلزام على تقدير
رجوع ضمير نفقها
الى الاعراض فمع
قطع النظر عن فساد
غير مسلم في دعو او
سلم الاستلزام فلا وجه
للعُدول عن التصريح
الى الدلالة
الالزامية المعجورة
في التعاريف فيما هو
انقصود ههنا وان
اراد الاستلزام على
تقدير رجوع الضمير
الى التصورات
والتصديقات
فلا يشكره المحشي لكن
لا يضره (منه)

فصل وان المركب منهما حد تام لانهم لا يصل الى الكثرة وكذا الحال في القياس فلا إشارة الى هذا قيدوا الاعراض ههنا بالحيثية المذكورة ولا يخفى ما في هذا الجواب اما اول فلان التوجيه المذكور مما لا يدل عليه لفظ التعريف واما ثانيا فلان لا نسلم ان الاتصال موقوف على معرفة تلك الاوصاف والاعراض وكثير من المحصلين يحصلون مقاصدهم التصورية والتصديقية من غير اطلاع منهم على تلك الاوصاف والاعراض نعم تمييز الفكر الصحيح عن الفكر الفاسد يحتاج الى معرفة تلك الاوصاف والاعراض لكن الكلام ههنا في التعريف بالجهة الاولى والذاتية لا في التعريف بالجهة الثانية المرضية على ان ذلك ليس بلازم في التعريف الثاني لان الكلام ههنا قبل الشروع واما ثالثا فلان الاعراض ههنا عبارة عن الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال كما ستقف عليه فعلى ما ذكره في الجواب يلزم ان يكون لمعرفة تلك الاوصاف مدخل ونفع في انتفها ولا يخفى ما فيه من الفساد فلذا لم يلتفت المحتش الى جواب اراده اصلا وشار بقوله اذ الحيثية قيد الموضوع الخ الى سقوط اراده المبني على ما زعمه فاقبل ٣ من ان قيد الحيثية قد يكون جهة البحث بأن يكون بيان النوع الاعراض الذاتية فلوراجع المولى المذكور ضمير تفهنا الى التصورات والتصديقات وقال ان قيد الحيثية بيان جهة البحث والاعراض الذاتية لكان صوابا فالمحتش مخطئ في الحصر على كون الحيثية قيد الموضوع اذ يحتمل ان يكون بيانا لجهة البحث والبرهان مخطئ في القول بتوقف الاتصال الى الجهولات على تلك الاوصاف على زعم المحتش مع ان نفس الاتصال الى المجهول وان لم يتوقف على معرفة تلك الاوصاف بناء على ان من لم يعرف المنطق يقدر على اكتساب الجهولات فعلى هذا يكون الحق مع المحتش لكن تمييز الفكر الصحيح عن الفاسد يحتاج الى تلك المعرفة والايلازم ان لا يكون المنطق محتاجا اليه فعلى هذا يكون الحق مع برهان الدين انتهى ملخصا فقيه بحث ايضا اما اول فلان كون الحيثية بيانا للاعراض الذاتية يقتضي ان يكون تلك الحيثية محمولات مسائل المنطق وليس في المنطق مسألة محمولها النفع في الاتصال لاحقيقة ولاننا وبلا نم محمولات مسائل المنطق الاتصال وما يتوقف عليه تأويلا كما سيجي لكن الكلام ليس فيه واما ثانيا فلان جعل الحيثية بيانا للاعراض الذاتية وجعل ضمير تفهنا راجعا الى التصورات والتصديقات فاحد يقتضي ان يكون نفع التصورات والتصديقات محمولات مسائل المنطق واما ثالثا فلانه على تقدير الارجاع المذكور لا معنى لكون الحيثية بيان الاعراض الذاتية واما رابعا فلان الكلام ههنا تمامه في تعريف المعلومات لا في تعريف المعرفة وتمييز الفكر الصحيح عن الفاسد واما ما اشار اليه الشارح في فصول البدائع من ان قيد الحيثية ههنا محتمل للامر بن فليس مراده انه محتمل لكونه قيد الموضوع ولكونه بيانا للاعراض الذاتية على ما توهم ٨ بل مراده انه محتمل للتعليق بالبحث وبالاعراض على ما اشار اليه المحتش مع كونه قيد الموضوع على كل تقدير ولو سلم

(فلا)

٣ قره خليل (منه)
 ٤ واما خامسا فلانه ان اراد بالبيان لجهة البحث البيان لجهة الاعراض الذاتية فهذا عين معنى كونه بيانا للاعراض الذاتية وان اراد به بيان سبب البحث ووجهه فهو عين ما اشار اليه المحتش سابقا وقد بينا انه داخل تحت كونه قيد الموضوع وان اراد معنى آخر فليبين حتى تتكلم عليه ولا يمكن دخول هذا البحث في البحث الثالث المذكور تركناه فيه (منه)
 ٩ وهذا هو مدار ما قرره القائل ههنا بل مدار ما ذهب اليه البرهان على ما اشار اليه في حواشيه (منه)

٨ التوهم هو المولى قره خليل (منه)

فلا يكون كلامه دليلا على ما ذكره المحتش ومنشأ غلطهما ههنا لفظ النفع الواقع في القيد المذكور بناء على انه متبادر في العلم والمعرفة لكن لا نفع لهم فيه لانه بمعنى صحة الاتصال على ما نقل ٤ عن المحتش ههنا فلا وجه لما توهمه ذلك المولى ومن تبعه ٧ فالخلق مع المحتش ونحوه بق هذا المقال من عناية الملك المتعال (قوله ولا دخل لها في الاتصال الخ) اذ المكاسب هو المعلوم نفسه فوصفه ووصفا جزء ذلك الوصف وشرطه ليس بمكاسب وهو وصل والظاهر ان المراد بالمدخلية المنفية المدخلية في التأثير والامر كذلك فان الموصل في الحيوان الناطق مثلا انما هو نفسه مع قطع النظر عن كلية الحيوان والناطق وجنسية احدهما وفصلية الاخر وذاتيته وان لم يمكن انفكاك هذه الاوصاف عنهما فذلك الاوصاف مصاحبات لا مؤثرات هذا (قوله والمقصود) اي مقصود صاحب التعريف من هذا التقيدان المنطقي الخ فائدة قيد الحيثية هو الاحتراز عن بعض احوال المعلومات اللاحقة لها لكن لا من تلك الحيثية بل من حيثية اخرى ان كون تلك المعلومات موجودة في الذهن او غير موجودة او بوجود مطابق للاشياء الخارجية في الماهية او غير مطابق فيها وكونها ممكنة وحادثة وقديمة وغير ذلك والسرفه انه لو بحث في المنطق عن جميع احوالها لكان جميع العلوم علما واحدا وهو باطل فعلى هذا يكون القيد المذكور احترازا هذا بحسب النظر الظاهر والذي تقول ان هذا القيد بيان الواقع اذ الواقع في المنطق انما هو البحث من احوال المعلومات من حيث تقع تلك المعلومات في الاتصال وانما قيد به لئلا يحتمل ما هو خلاف الواقع على تقدير الاطلاق والعجب من بعضهم ٤ انه جعل قيد الذاتية في التعريف قيدا واقعا لمثل ما ذكرنا من الوجه وجعل هذا القيد احترازا ومن البين الوجه القائم على كون قيد الذاتية قيدا واقعا قائم على كون هذا القيد واقعا ايضا فالظاهر فيه ما ذكرناه (قوله باعتبار تفهنا) اي التصورات والتصديقات الظاهر انه متعلق ببحث ويحتمل ان يكون متعلقا باللاحقة على محاذاة ما اشار اليه المحتش فالقول بانه لا يتعلق باللاحقة على مذاق المحتش غفول عن التفصيل السابق للمحتش ثم لا يتعلق هذا باللاحقة على ان يكون ضمير تفهنا راجعا الى الاعراض لكن لا نقول به (قوله هي الاتصال) قد صرفت منا انه ان كان المراد بالحقوق القيام والعروض فالتشيل بالمبداي صحيح بل هو الاولى وعلى هذا لا حاجة الى تأويل الاتصال بالموصل وان كان المراد به الحمل والمتبادر منه الحمل مواطاة فقيه مسامحة حيث ذكر المأخذ واريد المشتق والظاهر ان هذا المقام مقام بيان محمولات مسائل المنطق ولما كان المتبادر من الحمل هو الحمل مواطاة فلا بد من التأويل (قوله كافي الحدود والرسوم) ارادها بالجمع باعتبار افرادها الشخصية او اراد بالجمع ما فوق الواحد وعمله انما لم يقل كافي الاقوال الشارحية والاقيسة ليكون الكلام في الموصل الى التصور والموصل الى التصديق على نسق واحد اشارة

٤ وهو الذي صرح بقوله فوضوح المنطق مقيد بصحة الاتصال وهو الواقع في الحاشية الصغرى ايضا (منه)
 ٧ قره خليل (منه)

٤ هو المولى محمد امين في رسالته وتبعه المولى قره خليل (منه)

الى ان اطلاق القول الشارح على الناقص لاسيما على الرسم الناقص تحتل اذ لا يوجد فيه شرح وابطاح ولذا جوزوا بالاعم والاخص في الرسم النقص وبلاعم فقط في الحد الناقص ويمكن ان يقال الاقوال متبادر في اللفظ والكلام ههنا في المعاني الموصلة هذا واراد بالاقية الحجة ليكون الاستقراء والتمثيل داخلها كذا قبل لكن جعلهما من الواحق يقتضي خروجهما عنها (قوله وما يتوقف عليه الاتصال الخ) معطوف على قوله الاتصال فيلزم ان يكون هذا ايضا من الاحوال مع انه خلاف الواقع على انه مناف لما سبق من ان الاحوال لا تدخل لها في الاتصال فالمراد احوال ما يتوقف عليه الاتصال على تقدير مضاف والمعنى ان تلك الاحوال هي الاتصال واحوال ما يتوقف عليه الاتصال مثلا الحيوان الناطق حدثام موصل الى الكنه واحوال الحيوان والناطق مثل جنسية الاول وفصلية الثاني فقولنا الحيوان جنس في قوة ان يقال موصل ابصالا بعيدا وكذا الكلام في البواق وما قبل من ان هذا على تقدير ان يراد بما يتوقف عليه الاتصال ما صدق واما اذا اريد به المفهوم لا يحتاج الى التوجيه فان هذا المفهوم مرجع للمحمولات المذكورة في المنطق فليس بشئ لانه ان اراد بالمفهوم مفهومات الاشياء الخارجية فليس ذلك بمرجع لمحمولات مسائل المنطق وان اراد بالمفهوم الاحوال التي قدرناها فبقع فيما هرب من لزوم كون تلك الاحوال لها مدخل في الاتصال والحق ان هذا خبط من قائله وبدل على ما قررناه قوله ككون التصورات كلية الخ فان كون التصورات كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة احوال لها لا تدخل لها في الاتصال وانما المدخل فيه لتصورات الكلية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية فاقبل ايضا من ان فيه مسامحة فالمراد كالكلية والذاتية والعرضية وهكذا مبنى على الخطب السابق نعم لو لم يقدر في قوله وما يتوقف عليه الخ مضاف محذوف لا يمكن ذلك التوجيه لكن قد عرفت انه محتاج الى التقدير وترك النوعية والعرضية العامة لان النوع تمام الماهية وذكره في باب الكليات لتكميل الصفاة اول توضيح الاخوة او لكونه معرفا والعرض العام لا مدخل له في الاتصال ويمكن ٧ ان يقال انه في صدد التمثيل (قوله فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال) يستفاد من ظاهره ان ما يتوقف عليه الاتصال عبارة عن هذه الاحوال وقد عرفت ما فيه فالمراد ان الموصل الى التصورات يتوقف على معروضات تلك الاحوال توقف الكل على اجزائه لا على انفسها اذ لا تدخل لنفس الاحوال في الاتصال (قوله بلا واسطة) احتراز عن الاقسية فانها تتوقف على الكليات الخمس بواسطة القضايا المتوقفة على اطرافها من الموضوعات والمحمولات قال الشريفي في الحاشية الصغرى احوال المعلومات التصورية المجوثة عنها في المنطق ثلاثة احدها الاتصال الى مجهول تصوري وذلك في الحدود والرسوم وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا ككونها كلية

٨ لا ينسأخ في ذلك
فيكون الاقسية شاملة
لها (منه)

٧ صدره بالامكان
لاسترام هذا توجيه
الترجيح بلا مرجح
لكفاية مثل واحد
اثنين في التمثيل
(منه)

(ذاتية)

واعلم ان بعض النظرين قرر ما لا قوله وما يتوقف عليه الاتصال بتقدير مضاف ثم وجه ثانيا بقاءه على ظاهره بان يراد بما يتوقف عليه الاتصال المفهوم لا ما صدق وقد عرفت ما في توجيهه هذا من المحذور ثم بنى على هذا توجيه المسامحة في قوله ككون التصورات كلية الخ وان ٦٥ - المراد بها الكلية والجري وحملها عبارة عما صدق ولما

وذاتية الخ وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا اي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات واجتث عنها في ضمن باب القضايا وكذا احوال المعلومات التصديقية ثلاثة اقسام احدها الاتصال الى المجهول التصديقي وذلك في مباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي هي انواع الحجة وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك في مباحث القضايا وثانيها ما يتوقف عليه الاتصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي انتهى فاقسام الموصل الى التصور والتصديقي المجوثة عنها في المنطق خمسة الموصل القريب الى التصور وهو المعرفة والموصل القريب الى التصديقي وهو الحجة والموصل البعيد الى التصور وهو بعض الكليات الخمس والموصل البعيد الى التصديقي وهو القضايا والموصل الابعد اليه وهو الموضوعات والمحمولات والمقدمات وتوالي فليهم ٩ (قوله وككون التصديقات قضية) عطف على قوله ككون التصورات كلية وقد عرفت انه لا مسامحة فيه فكذلك لا مسامحة ٤ فيه نعم لو كان كل منهما تمثيلا لنفس ما يتوقف عليه الاتصال لكان في كل منهما مسامحة لكن قد عرفت ان هذا القول محتاج الى التأويل فعد تأويله لاحاجة الى تأويل كل منهما (قوله فموضوع المنطق) فذلك ما جال ما فصله قبل (قوله مقيد بصحة الاتصال) وهو المراد بنوعها في الاتصال في قول الشارح من حيث نوعها في الاتصال على ما نقل عنه وهذا النفع بهذا المعنى متحقق في الاقسام الخمسة الموصل لاقبال المتبادر من النفع في الاتصال انها اسباب بعيدة للاتصال وليست بموصلة فيكون متبادرا في الاقسام الثلاثة اعني الاتصال البعيد في التصور والبعد في التصديقي قالوا في ان يقال من يقال من حيث انها توصل لاننا نقول هذا مشترك الورود لان قوله من حيث انها توصل متبادر في الاتصال القريب في التصور والتصديقي بل هو كالصريح فيه والظاهر انه بعد تحريه ان المراد من النفع في الاتصال هو صحة الاتصال لا وجه لهذا الاراد لان صحة الاتصال متحقق في الاقسام الخمسة (قوله لانفس الاتصال) حتى يرد عليه ان الاتصال محمول اريد اثباته في العلم فكيف يكون قيدا للموضوع وانه وقيد لابد وان يكون مسلما اشجوت في العلم وهو ما قبل ان الاتصال مطلقا قيد الموضوع وانواعه اعراض ذاتية ولا منافاة بين كون الاتصال قيدا وبين كونه اعراضا ذاتية اذ القيد هو المطلق والمحمول خصوصياته فقيه انه ان اريد بالاطلاق ماهو بشرط الاطلاق فيتمتع بتقييد الموضوع به اذ المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن الموضوع وكل مخصوص من تمة المحمول واما ما قبل من انه لا شك ان المدرك الواصل الى المجهولات هي النفس الناطقة فهي اذا سلكت في طرق افكارها الواقعة في مهامه المعلومات

(٩) المقام (منه) ٩ اشارة الى المناقاة الظاهرية بين ما نقل عن الشريفي وبين ما اشرنا اليه والى دفعها ايضا بان غاية ما ذكرناه كون القسم الخامس موصلا لابعاد الى التصديقي سواء كان تصورا وتصديقا وهذا حاصل ما ذكره الشريفي ايضا لا يقال فعلى هذا يلزم ا كتاب التصديقي عن التصور وقد قالوا باستناعه لاننا نقول ذلك الامتناع في الموصل القريب لافي الموصل الابعد (منه) ٤ تعريض للمولى قره خليل (منه)

لم يوجد في زعمه
مسامحة في قوله
ما يتوقف عليه الا
بصال بل انما هي في
قوله ككون
التصورات كلية
ينجح بما عده من
توجيه المقام وقال في
حاشيته خير الامور
اوسطها زاعما ان
التأويل في هذا الولي
دون سابقه ثم حير
في قوله فيتوقف على
هذه الاحوال تأويله
بما يتوقف على
ضمانها على ما زعمه كان
الثاني واثبات
محتاجين الى التأويل
لم يقله ووسط حتى
يكون فيه خبر وكل
هذا ناش من فئة
اتأمل وسوء الفكر بل
الاول والثالث محتا
جان الى التأويل كما
اشرنا اليه والثاني
ائق على انه هره وخبره
غايدها مبنى على ما قبل
من ان خير الامور
اوسطها لا ما اشار
اليه من التوجيه
المخلوط فليس في بيانه
خيرا في الاول ولا في
الاوسط قد عرف في هذا

بقوتها اعانة وصلاتها لا محالة بهذا يتما الى مجهولات فادركتها فلا يصلح صفة العقل ولا ينسب الى المعلومات التي هي مجازي الافكارى لا يتصرف بمجازي فأول بالاخيرة الى كون تلك المعلومات نافعة في الاتصال فلا يظهر معنى جعل الاتصال مرضا ذاتيا للوضوع وصحة الاتصال قيدا له فيه ان غاية ما ذكر كون النفس الناطقة موصلة للقوة العاقلة الى مجهولاتها لا كون القوة العاقلة موصلة فليس للقوة العاقلة الا الوصول وكما ان النفس الناطقة موصلة اياها الى مطالبها وكذلك المعلومات موصلة اياها الى مطالبها فكل ٧ من النفس الناطقة والمعلومات كاسبها ولا يلزم من كون الشيء كاسبها الفعل ان يكون اسناد ذلك الفعل اليه مجازيا والالكان اسناد الافعال الصادرة عنا لينا اسنادا مجازيا وهو باطل باتفاق اهل الكلام ولئن سلم ما ذكره فانتهيد المذكور انما هو تخصيص الاعراض الذاتية بالاتصال وما يتوقف عليه لان لطلاق المعلومات امراضا ذاتية غير الاتصال وما يتوقف عليه كما اشترنا اليه فن هنا ايضا ظهر فساد كون الحية بيانا للاعراض الذاتية كما ظهر فائد التقييد (قوله بل الاتصال وما يتوقف عليه امراض ذاتية) اقول قد اشترنا الى ان قوله فوضع المنطق الى هنا فذلك لما سبق من او القول الى ههنا وهو مأخوذ من الحاشية الصغرى ولما كانت الكمالات السابقة منتشرة لخصها بهذا الكلام وليس هذا الكلام ملخص قوله سابقا وتلك الاحوال الخ فقط حتى يرد عليه انه مستدرك مع ان قوله فيبحث عنها في هذا العلم قاطع لشبهة الاستدراك هذا (قوله فيبحث عنها في هذا العلم) هذا يقتضى ان يكون المسائل كلها نظرية اذ يجب عنها يقتضى نظريتها خصوصا اذا انضم اليه معونة المقام هي ان الفرض يحتاج الى التعليم والتدوين مع ان بعض مسائل المنطق مثلا كنتاج الشكل الاول وكذا اتناح القياس الاستثنائي بدیهى وقس عليه ما يوجد في سائر العلوم ولعل هذا امامنى على الغالب بناء على ان المسائل قد تكون بدیهية على ما ذهب اليه كثير من المحققين منهم الشريف العلامة واما مبنى على ان المسائل لا تكون الانظرية قال في شرح المقاصد لم يقع خلاف في ان البدیهى لا يكون من المسائل والمطالب العلمية بل لا معنى للمسئلة الامايسال عنه ويطلب بالدليل نعم قد يورد في المسائل الحكم البدیهى ليعين ليته وهو من هذه الحية كسبي لا بدیهى وقد يجعل الصناعة عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات واحكام بيئية تفقر الى تبينه مسائلها وعلى هذا ينبغي ان يحمل ما وقع في تجريد المنطق من ان المسائل ما يبرهن هايتها في العلم ان ام تكن بيئية انتهى فهذا صريح في ان المسائل لا تكون الانظرية والى هذا ذهب جماعة من الفضلاء هذا (قوله ليس في المنطق مسألة محو لها الاتصال) اى الاتصال القريب (او ما يتوقف عليه الاتصال) اى احوال ما يتوقف عليه الاتصال من الكليات الخمس والقضايا واطرافها من الموضوعات والمجملات والمقدمات والى والمراد احوال ما يتوقف عليه الاتصال من الاتصالات البعيدة في التصورات او البعيدة

٧ هذا مبنى على ما هو
الحقيق عند الفلاسفة
من ان موجد جميع
الاشياء هو الله تعالى
واما على ما هو
المشهور فيما بينهم فلا
يعد في كون النفس
الناطقة موصلة (منه)

والبعدي في التصديقات فحاصل السؤال ليس في المنطق مسألة محو لها الاتصال القريب او البعيد والابعد وحاصل الجواب انه ليس المراد انها اى الاتصالات مطلقا بمجملات بل المراد بالبحث من هذه الاحوال هو رجوع البحث عن الاعراض الذاتية الى البحث عن تلك الاتصالات بأن يكون الاتصال مطلقا قريبا او بعيدا مرجع بمجملات المسائل هذا قيل لانسلم السلب الكلى المشار اليه بقوله ليس في المنطق مسألة الخ الا ترى الى قولهم المعروف يوجب تصور المعروف وقواهم الحد التام يوصل الى كنه الشيء والرسم يوصل الى بعض وجوهه وقواهم الشكل الاول ينتج المطالب الرابع والضرب الاول ينتج الموجبة الكلية والاستقراء الناقص يفيد الظن فان هذه مسائل المنطق محو لانها الاتصالات صرح به الشريف في حواشي المطالع واقول ٩ قد عرفت ما نقلنا من شرح المقاصد ان المسائل لا تكون الانظرية وما ذكر من الامور البدیهية فليس بمسئلة ولولم قال الكلام انما هو في المسائل المجعوت عنها في العلم وما ذكر ليس من المسائل المجعوت عنها وان كانت من المسائل هذا (قوله اذا حكم على معلوم نصوري بأنه حد او رسم) اى اذا حكم بأن ذلك المعلوم النصوري المركب من الجنس والفصل القريين مثلا حد تام او المركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة مثلا رسم تام كان معناه ان ذلك المركب من حيث انه مركب من ذلك المذكور موصول الى المجهول التصوري ولا شك ان المنطق يبحث عن احوال مثل هذا المركب فاقيل من ان التصديق بالحدية والرسومية للاشياء ليس من المنطق في شيء على ماوضحه شارح المطالع ان اراد بالنظر الى ذوات الاشياء فلم يكن غير مفيد وان اراد بالنظر الى تركيباته العقلية فمنوع على ان الفرض كون محولات المسائل راجعة الى الاتصال قريبا او بعيدا وان كان المذكور في تصور بعض افراد موضوعات المسائل فافهم (قوله بلا واسطة) اى موصول ابصلا حاصلا بلا واسطة ضمنية وهو الاتصال القريب كما في الحدود والرسوم واما ما يتوقف عليه هذا الاتصال من الكليات الخمس من الجنس والفصل والخاصة فهو موصول ابصلا بلا واسطة ضمنية فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه امر آخر يحصل منهما الحد والرسم الا ان يكون تعريفيا بالمفرد على مذهب من يجوز (قوله وقس على هذا) اى قس على المعلوم التصوري المعلوم التصديق فانه اذا حكم على معلوم تصديق بأنه شكل اول او ضرب اول منه او قياس اقتراني او استثنائي او استقرائي كان معناه انه موصول الى كذا ابصلا بلا واسطة واذا حكم عليه بأنه قضية او عكس قضية او نقض قضية اخرى كان معناه انه موصول الى كذا ابصلا بلا واسطة فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى المطلوب التصديق مالم ينضم اليه امر آخر والحاصل انه لما كان مرجع جميع الاعراض الذاتية المجعوت عنها في المنطق الاتصال مطلقا قريبا او بعيدا في كل من التصور والتصديق او ابعد في التصديق خاصة كما اشترنا اليه في بيان اقسام الموصول عبر عن تلك

٩ ثم اقول هذا
السؤال انما يرد
ويحتاج الى الجواب
كما اشترنا اليه اذ افسر
الاتصال في قوله
محو لها الاتصال
بالاتصال القريب
كما اقتضاه جواب
التسائل الذي نقله
الحشى واما على
ما وقع في شرح
المطالع من قوله فان
قيل ليس في المنطق
مسئلة محو لها
الاتصال البعيد الخ
ولذا بين الشريف
هناك فائدة القيد
المذكور بوجود
هذه المسائل
في المنطق كما نقلها
المانع المذكور فلا يرد
ههنا شئ لكن جواب
الحشى آب عن ذلك
(منه)

الاعراض الذاتية بالابصال وما يتوقف عليه الاتصال قطعاً بالتطويل اللازم من التفصيل
 وكل محولات مسائله راجع الى احد الامرين اى الاتصال بلا واسطة او الاتصال
 بواسطة كما اشار اليه الفائل هذا هو الكلام على التعريف المأخوذ من الجهة الذاتية
 على مذهب المتأخرين وستطلع على ماهو التحقيق وبالله التوفيق (قال الشارح العلامة
 او عن الاعراض الذاتية) كلمة والتخفيف في التعبير والاشارة الى ان ما قبله مبني على مذهب ٤
 وما بعده على مذهب آخر ٩ ولما كانت الاعراض الذاتية عند القدماء ٧ غير هاء عند المتأخرين
 صرح بها ثانياً والاسباب ٣ الاخصر ان يقول (او للمعقولات الثانية) وهي ما لا تعقل
 الاعراض المعقولة آخر ولم يكن في الاعيان ما يطابقه وقبل هي العوارض الخصوصية
 بالوجود الذهني والظاهر ان التعريفان متساويان وانما لم يكتف بقوله ما لا تعقل
 الاعراض المعقولة آخر لما رواه ان لوازم الماهيات كالزوجية للاربعة لم تعقل الاعراض
 المعقولة آخر مع انها مازنة بحسب الوجود الخارجي ايضا فزادوا قيد عدم المطابقة
 للاحتراز عنها فاختص بعوارض الوجود الذهني كالتعريف الثاني فعلى كل تقدير
 هي من عوارض الوجود الذهني ومن احواله ولما كان قيد لم يوجد في الاعيان ما يطابقه
 مأخوذاً في تعريف المعقولات الثانية كما عرفت فلو حمل المعقولات الثانية ههنا على المعنى
 الاصطلاحي لكان قوله (التي لا يحاذي بها امر في الخارج) اى امر كائن في الخارج
 على ان يكون النفي راجعاً الى القيد مستدركاً فلا بد ان يحمل المعقولات الثانية ههنا
 على المعنى اللغوي اى الامور المتعقلة في غير الدرجة الاولى سواء كانت متعقلة في الدرجة
 الثانية او فيما بعدها من الدرجات وهو المناسب لوقوعها في التعريف ويكون المجموع
 من القيد والمقيد عبارة عن المعقولات الثانية وبهذا يدفع ما قبل ٦ من ان هذا صفة كاشفة
 عن حقيقة ما انتهى اذ الفرض ههنا تعريف العلم لا تعريف الموضوع على انه لو كان
 صفة كاشفة عن حقيقة ما لكان هو تعريفاً مستقلاً للمعقولات الثانية على ماهو مقتضى
 الكاشفية وقد عرفت انه جزءان من تعريف المعقولات الثانية مع انه منتقض حينئذ بالمعدوم
 المتعلق في الدرجة الاولى مثل الكليات الفرضية اذ يصدق عليه انه لا يحاذي بها امر
 في الخارج مع انه ليس من المعقولات الثانية لعدم كونه من الاحوال بل ذاتي لافرادها
 الفرضية واما ما قبل ٨ من ان المراد به الاحوال التي لا يحاذي بها امر في الخارج فتل المعدوم
 المتعلق في الدرجة الاولى خارج عنه كما هو خارج عن المعقولات الثانية فهذا القول
 ليس الا صفة كاشفة لما قبله فليس بشئ وان ادعاه صاحبه بأنه يليق ان يعد من الحواشي
 لان معنى كونه صفة كاشفة انه لو وضع الصفة بدل الموصوف لزم الامر ومن البين انه
 لو وضع هذا القول بدل المعقولات الثانية وقبل علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
 لا يحاذي بها امر في الخارج لانتقض بالمعدوم قطعاً ومثل هذا ظاهر وان خفي عليه فان اراد ان
 هذا صفة للاحوال فلا يكون الاعبارة عن الاحوال فيرد عليه انه على تقدير كونه صفة

٤ وهو مذهب
 القدماء حيث ذهبوا
 الى ان موضوع
 المنطق المعقولات
 الذاتية التي لا يحاذي
 بها امر في الخارج
 من حيث تنطبق على
 المعقولات الاولى
 التي يحاذي بها امر
 في الخارج (منه)
 ٩ وهو مذهب
 المتأخرين حيث
 ذهبوا الى ان موضوع
 المنطق المعلومات
 التصورية والتصديقية
 من حيث الاتصال
 الى المعقولات (منه)
 ٧ حيث عرفوها بما
 يلحق الشيء لذاته
 او ما يساويه جزاً
 او خارجاً (منه)
 ٣ فيه تعريض للولى
 قرم خليل حيث قال
 الاخصر او للمعقولات
 الثانية (منه)
 ٦ قائمه كنسب من
 الناظرين منهم المولى
 برهان الدين وعمد
 امين صاحب الرسالة
 (منه)
 ٨ محمد امين (منه)

(كاشفة)

كاشفة يكون تخصيصاً للتعريف بقربة المعرفة وفساده ظاهر وان اراد انه عبارة
 عن الاحوال بالنظر الى ذاته فلا دليل عليه قطعاً مع ان هذا البيان مخالف لما اتفق
 عليه الارواح حيث لم يعرفوا المعقولات الثانية ٧ لا يحاذي بها امر في الخارج والحق ان هذا
 تبجح بما هو غلط فاحش منه فظاهرنا ان المعقولات الثانية عبارة عن العوارض
 الذهنية المتعقلة فيما بعد الدرجة الاولى من العقل وهي الامور والاحوال التصورية
 الشاملة للمعلومات التصورية والتصديقية كفهوم الكلى الشامل لمفومات الكليات
 وكفهوم القضية والقياس الشامل لمفومات القضايا والاقيسة فعلى هذا يكون موضوع
 المنطق واحداً حقيقياً واحداً اعتبارياً كالمعلومات التصورية والتصديقية ولما كان
 بحث المنطق عن المعقولات الثانية لا من حيث ماهي في نفسها ولا من حيث انها موجودة
 في الذهن ولا من حيث انها من الكيفيات النفسانية الى غير ذلك فان ذلك وظيفة فلسفية اشار
 بقوله (من حيث تنطبق الخ) الى ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل
 يبحث فيه عن احوال تلك المعقولات من حيث تنطبق تلك المعقولات (على المعقولات الاولى)
 وبمرى احكام تلك المعقولات الى المعقولات الاولى بسبب اندراجها تحت تلك المعقولات
 مثلاً اذا اردنا ان نعرف ان الحيوان الناطق موصل الى الكنه نرجع في ذلك الى ان الحد
 التام موصل الى الكنه بأن نقول الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل ينتج ان
 الحيوان الناطق موصل وكذا الحال في الكليات التي هي المبادئ واذا اردنا ان نعرف قولنا
 العالم مؤلف وكل مؤلف حادث موصل الى قولنا العالم حادث نرجع في ذلك الى ان الضرب
 الاول من الشكل الاول منتج للموجبة الكلية بأن نقول هذا القياس من الضرب الاول من
 الشكل الاول وكل ماهو كذلك فهو منتج للموجبة الكلية ينتج ان الضرب المذكور منتج
 المطلوب وكذا الحال في سائر الاقيسة والضروب والقضايا التي هي المبادئ فالكبرى
 المذكورة في الموضوعين من مسائل المنطق يبحث فيها عن احوال المعقولات الثانية من حيث
 الانطباق على المعقولات الاولى كما قررناه فالفرق بين مذهبي المتأخرين والقدماء ظاهر
 وان خفي على بعض الناظرين وسنعرف حقيقة الحال عند ختام البحث ومن هذا البيان يظهر
 فساد ما قبل من ان الحليفة قيد للاعراض الذاتية وضمير تنطبق راجع اليها لا قيد
 للمعقولات الثانية اذ الانطباق بالمعنى الذي صورناه انما يوجد في المعقولات الثانية
 لاف اعراضها الذاتية على انه يرد عليه ان يكون المنطق باحثاً عن جميع الاعراض الذاتية
 للمعقولات الثانية سواء كانت مجعولة عنها في المنطق او في الفلسفة لان الكل منطبق
 على المعقولات الاولى على ما اعترف به القائل فالحق انه قيد للوضع هذا ثم لما كان
 المعقولات الثانية ههنا بالمعنى اللغوي على ما حققناه كان المناسب ان يكون المعقولات
 الاولى ايضا بهذا المعنى اى الامور المتعقلة في الدرجة الاولى فعلى هذا يكون قوله التي
 يحاذي بها امر في الخارج مع سابقه تعريفاً للمعقولات الاولى بل هو الظاهر في مقام

٧ وان عرفوها
 بعوارض لا يحاذي
 بها امر في الخارج
 على ما في شرح
 المطالع وغيره وكم
 من فرق بين التعبيرين
 (منه)

٩ وفي شرح المطالع ان قانون لفظ سرياني روي انه اسم المسطر بلغتهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة ثم قال انما قبل قانون مع ان المنطق قوانين لانها لما اشتركت في مفهوم ٧٠ - القانون وكان المقصود تعريف المنطق

من حيث انه علم واحد
عبر عنها به (منه)
٤ هكذا في بعض
الرسائل وفي مختار
الصالح القوانين الا
صول والواحد قانون
وايس بعربي (منه)
٧ مثلا فلو ان كان
المتدا مشغلا على
ماله صدر الكلام
وجب تقديمه بأول
بقوله مثل بدأ مشغل
على ماله صدر الكلام
وجب تقديمه وقوله
ولا يزوج المنفصل
بأول بقوله وانما المنفصل
لا يزوج على ان يكون
معدولة المحمول
وعلى هذا (منه)
٤ او تقول صحة
الصورة مستلزمة
لصحة المادة لان فساد
المادة انما يفسد
فساد الصورة على
المطالع اذ لابد في
اثبات النظرى من
الانتهاء الى المقدمات
البدئية ولو لم يكن
هنا خطأ في الصورة
لم يوجد المادة الفاسدة

تعريف العلم ثم يمكن ان يكون الصفة ههنا كاشفة لكن الاولى ما ذكرناه اولادنا فعل
من الكلام الاتي المتعلق به عذاهو الكلام في تعريف المنطق باعتبار الجهة الاولى (واما
باعتبار الجهة الثانية) فهو ان (المطلق) من المسائل (قانون) او الطاهر ان يقال ٩ قوانين الا انه
وحدها باعتبار جهة وحدتها الموحدة اياها والقانون في اللغة اسم للمسطر نقل الى الامر
الكلى المنطبق على جميع جزئياته لتعرف احكامها منه لما في كل منهما من التوصل
الى تحصيل الامور الكثيرة على الاستقامة مثلا اذا قلنا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كلى
وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها مواطاة وهذه القضية ايضا امر كلى اى قضية
كافية وقد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة
على خصوصيات تلك الجزئيات كزيد وعمر وفي ضرب زيد وضرب عمرو الى غير ذلك
وهذا الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل
والقانون والاصل والقاعدة والضابط اسماء لهذه الكلية بالقياس الى تلك الفروع
المندرجة فيها واستخراجها منها الفعل يسمى تقريرا وذلك بأن يحمل موضوعها
اعني الفاعل على زيد مثلا فتحصل قضية وتعمل صغرى وتلك القضية الكلية كبرى
هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع ينتج ان زيدا مرفوع وقد خرج هذا الفرع بهذا العمل
من القوة الى الفعل وقس على هذا جميع مسائل العلوم ومن هنا ظهر وجه قولهم مسائل
العلوم جلبات موجبات كليات والشرطيات والسوالب والجزئيات ليست بمسائل
وان كانت مأولة لانه كانت قابلة له وذلك لان الشرطيات لا موضوع لها والسوالب
والجزئيات لا تقع كبرى الشكل الاول حتى يصح الاستخراج المذكور ولان السوالب لا تقتضى
وجود الموضوع وقد عرفت ان الاستخراج المذكور يقتضى وجود الموضوع (يعرف به)
اى بذلك القانون (صحيح الفكر) اى الفكر الصحيح وهو الذى وجد فيه شرائط الصورة
الصحيحة تصورا او تصديقا على ما فصل في المنطق ولا يلزم فيه الصحة من حيث المادة
والاي لم يكن المنطق نافعا للفلسفة الا ان يكون الصحة ٤ من حيث المادة اعني
من ان يكون في الزعم او في الواقع (وفاسده) وهو الذى لا يوجد فيه شرائط الصورة
والفكر على ما ذهب اليه القدماء عبارة عن مجموع الحركتين من المطلوب المشعوبه
الى المبادئ المناسبة له ومنها الى المطلوب وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة الثانية
ويرادفه النظر على القولين في المشهور وربما يفرق بينهما بأن الفاسد هو مجموع
الحركتين او الترتيب اللازم للحركة الثانية والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن
الحركتين او الترتيب ولذا قال فانما يحصل انهما كالمرادفين وله مقام تفصيل ولما كان
العادة ههنا هو الاشارة الى الامور الثلاثة كما صرح به الشارح وكان قد اشار الى ما هو العمدة
منها اراد ان يشير الى الباقيين فقال (فاندرج في التعريف الاول معرفة الموضوع)
اى التصديق بموضوعه موضوع المنطق لا التصديق بوجود الموضوع لانه من المبادئ

قطعا على هذا اشتراط صحة الصورة مستغنية عن اشتراط صحة المادة الا اننا نكتفي
في الاصل على ما هو المشهور فيما بينهم (منه) (التصديقية)

التصديقية ولا التصورية لانه من المبادئ التصورية والمقصود ههنا هو الاشارة الى ما هو
من مقدمات الشروع وذلك هو الاول ايس الامر ذلك لان من حصل عنده تصور المنطق
بالرسم المذكور حصل عنده ان مسائل المنطق باخنة عن المعلومات عند قوم
او المعقولات عند قوم آخرين فيحصل حينئذ عنده انه لو لم يكن المعلومات او المعقولات
موضوعه لما كان مسأله باخنة عنها فيحصل له التصديق بموضوعها وكذا الحال
في قوله (وفي الثاني معرفة الغاية) اى اندرج في التعريف الثاني التصديق بمعرفة الغاية
اى غاية الغاية وذلك لان من حصل الرسم المذكور حصل عنده ان معرفة صحة الفكر
وفسادته مترتب على تلك القوانين فيحصل عنده انه لو لم يكن تلك المعرفة غاية المنطق
لما ترتبت على تلك القوانين وانما اطبقنا الكلام ليؤدى حق المقام (قوله اى لا يوصف بها
شي حال وجوده في الخارج) اشار بهذا الى ان قوله امر بمعنى شئ وان قوله في الخارج
ظرف مستقر حال منه وقول النسخة ان صاحب الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال
عليه مقيد بما اذا لم يكن تلك النكرة مخصصة بوجه من الوجوه وههنا خصصت بوقوعها
في خبر النفي ٧ كما هو الحال في كون المتدا نكرة وانما اختار كونه حالا على كونه صفة
لان الغرض رجوع النفي المذكور الى هذا اقتدوه هذا اظهر عند كونه حالا فلا يلتفت الى
من قال القول بأن مقصوده تقرير المعنى لا توجيه الاعراب لان تفسيره قابل لكل منهما كما
لا يخفى ثم اذا كان النفي المذكور راجعا الى القيد يكون المعنى بوصف ٩ ذلك الشئ
بالمعقولات الثانية واذا لم يكن ذلك الانصاف في الخارج ثبت انه في الذهن فيكون
الوجود الذهني منشأ للانصاف المذكور لا الوجود الخارجى وهو ظاهر ولا
الوجود المطلق ايضا لشموله الوجود الخارجى فلو كان الوجود المطلق منشأ
للانصاف المذكور يلزم ان يكون الوجود الخارجى منشأه والكلام على تقدير سلب
منشأته وكونه منشأه باعتبار شموله الوجود الذهني ليس مغايرا لكون الوجود
الذهني منشأه ثم لما كان كلام الشارح ظاهرا في التفسير المذكور لكون المعقولات الثانية
من قبيل الاوصاف والعوارض وكان منشأ ذلك العروض هو الوجود الذهني دون
الوجود الخارجى بخصوصه دون الوجود المطلق كان كلام الشارح ظاهرا في افادة
هذا المعنى وان خفى على البعض هنا للاشارة الى ما حققنا قال بل هي من العوارض
الذهنية يعنى ان المعقولات الثانية من العوارض اللاحقة للمعقولات الاولى في الذهن
وهذا لازم لتفسير المحشى بل داخل فيه لما حققنا في شرح الشرح انهم انما اخذوا
في تعريف المعقولات الثانية قولهم ولم يكن في الاعيان ما يطابقه الذى هو معنى قوله
لا يحدى بها امر في الخارج ليجز لوازم الماهية ههنا لانها وان كانت لا تنقل الامارضة
لمعقول آخر لكنها امارضة لها بحسب الوجود الخارجى ايضا فكون المعقولات الثانية
مخصوصة بالوجود الذهني انما يظهر بالقيد المذكور فقبل من ان قوله بل هي
من العوارض الخ ايسر داخل في تفسير كلام الشارح بل هو تنبيه ٩ على المراد في المقام

٧ فيه اطاعة تأمل
(منه)
٩ اى بوصف ذلك
الشيء بوقوعه
في الدرجة الثانية
من العقل (منه)
٩ ثم ليت شعري
ما معنى قوله بل هو
تنبيه على المراد في
المقام فان كان ذلك
مرادا في قوله
لا يحدى الخ فقد
وقع فيما هرب وان
كان ذلك مرادا في
قوله المعقولات
الثانية فسادها واضح
اذ الكلام في تفسير
الصفة ولا معنى
للامر الثالث قطعا
والعجب منه انه
لم يفتن التفسير
المحشى بقوله
لا يوصف الخ اذ
الوصف المذكور
من عوارض الوجود
الذهني قطعا والكل
نشأ من عدم تجوز
المحشى كون الصفة
كاشفة والعلة عن
وحده عدم التجوز
المذكور (منه)

والايمان فوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج صفة كاشفة بلا نزاع ليس بشئ
لان التفسير المذكور انما هو على تقدير عدم كونه صفة كاشفة على ماسبقه ولو كان
صفة كاشفة لا يكون مفسرا بالتفسير المذكور اذ لا دليل على اعتبار الوصف فيه
بل هو شامل للوصف وغيره مثل المعلوم المتعلق في الدرجة الاولى على ماسبقه
من المحشى قد برهان معنى الصفة الكاشفة ههنا قد خفي عليه كما خفي على بعض
من يدعى الكشف (قوله والجريئة الخ) لاشك ان الجريئة مازفة لفهوم الجريئة
وذلك المفهوم انما يكون موجودا في ذهن الجريئة مازفة له باعتبار وجوده في الذهن
وما اشهر من ان كل ما وجد في الخارج فهو جزئى فليس على حقيقة بل من قبيل اسناد
حال المفهوم الى ذى المفهوم فالاسناد المذكور مجاز عقلى فظهر ان الجريئة كالكلية
من المعقولات الثانية فصح التمثيل بها قطعا نعم لا مدخل لها في الاصل الى المجهولات
لكن الفرض تمثيل المعقولات الثانية فذكرها ههنا ليس باستطراذى كاتوهم وان كان
ذكرها في ايضاح التعريف السابق على مذهب المتأخرين استطراديا (قوله اى تشغل
تلك المعقولات الخ) اشار بهذا الى ان ضمير تنطبق راجع الى المعقولات الثانية لا الى
اعراضها الذاتية وان الكلية قيد الموضوع لبيان الاعراض الذاتية وان نازع فيه المولى
برهان الدين وزعم ان الكلية بيان الاعراض الذاتية والضمير راجع الى الاعراض الذاتية
بناء على زعمه في التعريف السابق وقد عرفت ما يتعلق بذلك مما قررناه في شرح
كلام الشارح فتذكر (قوله شمال الكلى على جزئياته) دفع لاحتمال ان يكون لاشتمال
من اشتمال الكل على اجزائه بناء على ان الانطباق اذا لم يكن بمعنى المساواة كما ههنا
يكون بمعنى حل الكلمات على الجزئيات ولذا قال اى يجرى الخ يينا للاشتمال المذكور
يعنى ان معنى الانطباق المذكور ان يجرى على المعقولات الثانية احكام ٩ اى
محكوم بها كلية بحيث تنهى تلك الاحكام الكلية وتنادى سارية الى المعقولات
الاولى الموصلة الى المجهولات بناء على ان الفرض معرفة احوال تلك المعقولات
الاولى التي هي طبائع تلك المعقولات الثانية ومعرضاتها ليتوصل بها الى
المجهولات فاذا اريد ان يعلم حال كل من تلك الطبائع والمعرضات
يرجع في علم حال كل منهما الى احكام تلك المعقولات الثانية فقوله يرجع على صيغة
المجهول جواب لقوله اذا اريد الخ وكونه على صيغة المنكلم وان كان متناحبا لقوله الا تى
اذا اردنا لكن لا يحصل الانطباق بين الشرط والجواب (قوله مثلا اذا اردنا) تصوير
لرجوع المذكور يعنى اننا نرجع في معرفة احوال تلك الطبائع والقواعد الكلية والمسائل
المنطقية التي موضوعاتها معقولات تالية مندرجة تحتها تلك الطبائع ومحمولاتها احوال
وامراض تلك الموضوعات فتحصل ههنا صغرى سهلة الحصول يحمل عنوان بعض

٩ وانما قصر الاحكام
بالمحكوم بها اذا احكام
بمعنى النسب لا يراد بها
القضايا فلا تصور
فيها الاجراء المذكور
نعم الكلية انما هو
وصف القضية لا
المحكوم بها لكنه
وصفها ههنا مجازا
لمصلحة الاجزاء
المذكور (منه)

تلك الموضوعات على بعض تلك الطبائع ونجعل بعض تلك القواعد الكلية كبرى
فيحصل ههنا نتيجة موضوعها ذلك البعض من تلك الطبائع ومحمولاتها شمول
ذلك البعض من تلك القواعد ويبنى مثل هذا تقريبا واستقراجا فادنا ان نعم
ان الحيوان الناطق موصل الى الكنية نرجع الى ان الحد التام موصل الى الكنية ونقول
الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل الى الكنية ينتج ان الحيوان الناطق موصل
الى الكنية واذا اردنا ان نعلم ان الحيوان يتوقف عليه الاصل وموصل ابصلا بعيدا
نرجع في ذلك الى ان الجنس يتوقف عليه الاصل وموصل ابصلا بعيدا ونقول الحيوان
جنس وكل جنس يتوقف عليه الاصل وموصل ابصلا بعيدا ينتج ان الحيوان
يتوقف عليه الاصل وموصل ابصلا بعيدا وعلى هذا القياس الكلام في الاقيسة
ومباديها فاذا اردنا ان نعرف مثلاً ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج ان العالم
حادث نرجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل الاول ينتج موجبة كلية ونقول
هذا قياس مركب من موجبتين وكل ما هو كذلك ينتج موجبة كلية ينتج ان هذا ينتج
موجبة كلية وعلى هذا القياس حال المبادئ فقوله وعلى هذا القياس
خبر مقدم لمبتدأ محذوف كما اشترنا اليه وفصلناه وقوله القياس صفة لاسم الاشارة
والقياس بمعنى الطريق وجعله كلاما مركبا من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر وان كان
لا يخالو عن لطافة لكن مع كونه تكلفا ينبوعه سوق الكلام لعدم شموله لحال المبادئ
وتقدير المضاف بأن يكون المعنى وعلى هذا باب القياس تكلف مع عدم تناوله
لحال المبادئ ايضا بناء على ما هو المتبادر من باب القياس المباحث المتعلقة بنفس الاقيسة
(قوله هي طبائع المفهومات) اى الطبائع التي هي المفهومات فاضافة الطبائع الى المفهومات
عهدية على ما هو اصل وضع الاضافة فيجتمعان حينئذ ويكون كالاضافة البيانية
الاصطلاحية في الاجتماع كما حققناه في اضافة المنع الى العوارف في قول الشارح من منع
عوارف الافاضل فتكون لامية بالنظر الى ذات الاضافة والبيانية الاصطلاحية بالنظر
الى ما هو المراد منها ههنا فاقيل ٩ اضافة الطبائع الى المفهومات لامية اصطلاحية وبيانية
بالمعنى اللغوي بمعنى تبين المضاف كما صرح به ابو الفتح مبنى على القول عماد كونه
وحل الاضافة على الاضافة اللامية على ان يكون المراد بالمفهومات المعقولات
الثانية بعيد جدا ويأتى عنه التقييد بقوله المتصورة من حيث هي اى اذ الظاهر هذا
القول صفة للمفهومات لا للطبائع ثم ان المحشى ههنا في صدد بيان المعقولات الاولى
والمعقولات الثانية وعلى الاول اشار بهذا القول وعلى الثانى اشار بقوله وما يعرض له الخ فقل
هذا التوجيه من قبيل نزاع الخف قبل الوصول الى الماء على انه يخالف لبيانه الا تى اذ
المعقولات الثانية ليست عبارة عن المفهومات المتصورة من حيث هي فقط بل هي

٩ فانه خليل (انه)

الضمير المستتر في قوله ولا يوجد في الخارج (قوله من حيث هي) ظرف لغو متعلق
بـ موجودة او مفقودة صفة نائية لمفهومات والمعنى المتصورة والمعتبرة من حيث هي هي
مع قطع النظر عن العوارض اللاحقة لها فانها او اعتبرت مع عوارضها لا تكون
من المعقولات الاولى بل من الثانية لانه كان مفهوم الكلي والكلية من المعقولات الثانية
كذلك الحيوان المتصف بالكلية مثلا منها ايضا الذئبة حيث انما هي بالنصف من حيث
لانصف في الذات المتصف من حيث هي هي فالحقيقة المذكورة ابيان الاطلاق
والنفي (ولقد عارض الخ) بتأخير قوله الاخر يسمى معقولات الخ وقوله ولا يوجد
في الخارج الخ . ثم اخذه اشارة الى ان العروض في لذهن غير كاف في المعقولات الثانية
بل لا بد مع ذلك من عدم وجود ما يطابقه ٤ امر في الخارج وقد بينا وجهه في توضيح
الشرح والمراد بالخارج ما هو الخارج عن المشاعر من اذهانتنا والمبادئ العالية
(قوله بالكلية) وهي مكان فرض صدقه على كثيرين كان الجزئية عدمه وقد عرفت
بمدق مسائل ذكر الجزئية ليس باستمرار ادى (قوله ونظائرهما) من الجنسية والفصلية
وكونه قضية وعكس قضية مثلا وكونه قياسا افتراضيا او استنباطيا الى غير ذلك
(قوله وكما مفهوم كلى) وهو ما يمكن فرض صدقه على كثيرين والجزئي وهو
ملائم فرض المذكور وعلى هذا اقياس ونبه باطالة الكلف الى ان تمثيل
العوارض بالمبادئ على حقيقته وليس من ذكر المبادئ واردة
المحمولات وقد سبق اشارة اليه ولت ان تقول اشارة بهذه الامادة الى ان المعقولات
الثانية قد تكون شمولية وقد تكون غير شمولية فان قلت ان المعقولات الثانية التي
هي موضوع من من لعارض الذاتية لمحمولة على المعقولات الاولى كالمثل عليه
لانص في المأثورة قلت بعد تسليم ٧ لزوم الحمل مواطاة في مطلق الاعراض الذاتية
للكلام فهذه في بيان تمثيل المعقولات الثانية من المعقولات الاولى ولا كلام لنا هنا
في الانط. في المنص. لهما عليها واما ما ذكرنا في ان يقرر (قوله في الدرجة الثانية
من تعقل) اراد به ما عدا الاولى من الثانية والثالثة والرابعة وغيرها على ما نقل عن المحشى
ان لا يصلح على تسمية ما عدا المعقول الاول معقولا ثانيا انتهى قيل هذا الاصطلاح
انما هو عند بعض وامامنا الآخر فواقع في المرتبة الثانية فهو معقول ثان وما وقع
في الثالثة فهو معقول ثالث على ما فاده السيد في حاشية التجريد وقد قال في حاشية المطالع
من جملة الاصطلاح الثاني ومن الناس من سمي ما عدا المرتبة الاولى معقولا ثانيا انتهى
وتنقلوا ان اثبت المطلق متفاوتة بعضها متعلق ٩ بالمعقولات الثالثة وبعضها متعلق
بالمعقولات الرابعة وهذا القضية مثلا معقول ثان يبحث فيه عن انقسامها وتفاضلها
وانعكاسها فالانقسام والتناقض والانعكاس معقولات واقعة في الدرجة الثالثة
واذا حكم على احد الاقسام او احد المتناقضين مثلا في المباحث المنطقية بشئ كان

اصوب راجع الى
الوجه ووجه
وما عارض الخ
محمول عليه مشهور
الامر والظاهر
ان الضمير المستتر
راجع الى الوصول
و ضمير المستتر
في الامر لموسوف
لان المتصديق بكسر
الباء هو ذلك
العارض والمطابق
بفتح الباء هو ذلك
الامر لا يرى ان
قياسا لا يزيد ان
مطلق في
هو لمحمول ومطلق
بفتح الباء هو
اوصوع وهذا
لا يصلح ولام
يعقل له
المتن في موضع
هو فلا تزال قد
بعد ان يثبت
٧ شارة الى
لزم الحمل المذكور
ووجه
في تعريب الاصطلاح
التي ان اراد
بمعقولات الواقع
في تعريها
المذكور انما هو في
اشاق في الاول

(منه) ٩ هذا بالنظر الى محمولات المسائل الواقعة فيها كما يظهر من التقرير الاتي (منه) (ذلك)

٩ فان قيل اشرح المطالع ان يقول تلك الموضوعات من

ذلك في الدرجة الرابعة وهذا ستر لمراتب وعلى كل تقدير لا يمتنع
عن المعقولات الاولى اذا عرفت هذا فاعلم ان من قال بالمعقولات الثالثة او الرابعة
اراد اشارة الى تفاوتها ومن قال بالمعقولات الثانية اراد بها ما عدا الاولى شر
الى ان الكل مشترك في البحث عن المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق فليس
بين القريتين نزاع في ذلك حتى يكون احدهما راجحا على الاخر ومنشأ ما ذكره
القتل ما في شرح المطالع حيث قال بالمعقولات الثانية موضوع المنطق ونحوه عن
المعقولات الثالثة وما عداها وقال الشريف هذا كلام من الناس من سمي ما عدا الاولى
معقولا ثانيا ومن الذين فرض شرح المطالع انما هو اشارة الى تفاوتها بحث المنطق
وسائلها كما صورناه ومع ذلك لا ينكر كون المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق
بمعنى ما عدا المعقولات الاولى الا يرى انه لو كان محمول مسألة من المسائل في الدرجة
الرابعة من العقل فهل يقول ٩ بأن موضوعها من المعقولات الثانية فان قال به يلزم المخالفة
لما صرح به اولامن ان موضوع المنطق المعقولات الثانية وان قل ان موضوعها
من المعقولات الثانية فلزم عليه ان يقول بأن المراد من الثانية ما عدا الاولى بناء
على ان موضوع تلك المسئلة متقرر في الدرجة الثالثة واما القول المذكور فانما
هو اشارة الى ان البعض من اهل المعقول لا يلتفت الى هذا التفصيل بل يعبر عن الكل
بالمعقولات الثانية ولكون التفصيل المذكور مناسباً لمقام الاستفادة رجع كلام شرح
المطالع عليه وهذا مراده ايضا في حاشية التجريد والافلاقي وقع على تسمية
ما عدا المعقولات الاولى معقولات ثانية في تقدير والله استوفى قوله ادلائم تعقل
الكلية لا بعد تعقل (امر يعرض له الكلية ضرورة ان تعقل العارض اعني الكلية يتوقف
على تعقل المعارض اعني المفهوم من حيث هو وهو وكذا الكلام في الجزئية على ما سبق
(قوله وليس في الخارج امر يطابقه) اي ذلك الامر (الكلية) على ان يحمل الكلية
على ذلك الامر ويتصف هو به لان ذلك الامر من المعقولات فيكون الاتصاف المذكور
عقليا ايضا فيكون القضية التي موضوعها الكلية وامثاله قضية ذهنية ومن ههنا تسميهم
يقولون ان مسائل المنطق كلها قضايا ذهنية لكون موضوعاتها من عوارض
الوجود الذهني وهل القضايا التي موضوعاتها المعقولات الاولى مثل الحيوان كلى
والحيوان الناطق حد تام الخ قضايا ذهنية والحق ان مثل الاولى قضية طبيعية ومثل الثانية
قضية شخصية او طبيعية ومن ههنا اطاعت ايضا ضعف مسائل المتأخرين في موضوع
المنطق (قوله كان السواد المعقول متعلق بالمتن) وهو ظاهر (ما يطابقه في الخارج) اي
شئ يحتمل ذلك السواد المعقول على ذلك الشئ بأمره قال هذا سواد الضمير المستتر
في بيطاقه راجع الى السواد والضمير المنصوب راجع الى الوصول وفي بعض النسخ كما
ان السواد بالنصب اسم ان وهو مستلزم لعدم صحة قوله ما يطابقه من حيث امر

المعقولات الثانية
او الرابعة ولا يلزم من
ذلك ان يكون
موضوع المنطق
المعقولات الثانية لان
موضوعات المسائل
منها موضوع العلم
كما قرر في موضعه
فلما الكلام في صحة
اطلاق المعقولات
الثانية على ذلك
الموضوعات فان صح
بتم التي والايتم
لا يكون موضوع
المطلق المعقولات
الثانية فليتهم (منه)
٩ وتخصيص ههنا
البحث في الاختلاف
المذكور انما هو
بالمراد الى محمولات
المسائل واما بالمراد
الى موضوعاتها
لا اختلاف في
الاصطلاح لانه فهم
على ان موضوع
المطلق هو المعقولات
الثانية مع
باعتبارها في مراتب
العقل وان لم
ههنا في
اوصوع (منه)

ثم انما هو نسبة خارجة لكونه موجودا خارجا فقولنا
وجوده خارجا عن التصاقه بالاول خارجا عن نسبة عدليا لكونه موجودا
من الامور العقبية والاعتبار في كون القضية خارجا عن وجوده او ضويع ولا فرق
بين اثنين في ذلك ومن قبل ان الثانية قضية دعوية بعد ركاب شرطها وتاثيره
قوله في الخارج قيد الطبقة وقيل مقابلة وقد عرفت انه قيد الامر في قول الخارج
يخرج به مر في الخارج فكذلك (قوله ان لكونه مقولة في الدرجة
اولى) سواء نسب مقومة في الدرجة الثانية او شئية وهكذا قد اشار بهذا الى
ان مرسومة الثانية هي ما بدأه الاولى سواء كانت ثانية وثالثة الخ وهو الذي
عليه الاصطلاح كحققه آتية في ذلك (قوله ان يجب ان تعقل بارضه لمقول آخر)
يعني ان تعقل تعقلات خارجة لمقول حرا كونها من عوارض المعقولات ولا تعقل
اعراض لانها تعقل المعروضات وليس معنى هذا الكلام ان تعقل المعقولات الاولى
لربها تعقل تلك المعقولات ثانيا لزم ما بينه والمعنى الاخص كانوا هم حتى ينقش فيه
انه لم لا يجوز ان يملك تعقلها عن تعقل معروضتها او يحتاج الى الجواب بدعوى الاستقرار
ويستقيم في ذلك الجواب من حيث اني ومساائل المزمع كلها او اكثرها نظرية
شمولية او لم غير يذبح تحتها الى الاثبات نعم كان ماد كره من معنى بين المعقولات الاولى
وبين المعقولات الواقعة في الدرجة الثانية لكن الكلام هو ان ليس منحصرا في ذلك
(قوله ان ما لم يعقل الاطرسا الخ) قل هذه الصورة تعدد مقولا اول في الاصطلاح
وان كان تعقلها بمرسومة تعقل غير مرسومة لمقول الاول بالمعنى الاصطلاحي اعني من المعقول
الاول بمعنى دعوى اي المتعقل في الدرجة الاولى (قوله كالاضافات) جمع اضافته هي
نفسه حتى يكون معها مقولا بمرسومة الى الغير واقساما سبعة بالاستقراء (قوله
ان قيل تعقلها) وجوده (في الخارج) كما ذهب اليه الحكماء حيث حصروا الموجودات
الحكمية في عشرة واحدها جوهر وناقيا امراض منها ما هو غير نسي وهو الكم
والكين ومنها ما هو نسي وهو سبعة الاين والتميز والوضع والمالك والاصافة والفاعل
والاشغال والاضافة المحدودة عن السبعة عبارة عن حالة نسبية متكررة كالابوة
والابوة من الامهات متعقل بالمرسومة الى الآخر فلاضافة هذا اخص من الاضافة
في الام الشئية والمتكلمون انزلوا ما عدا الاين منها عذائم انه ليس معنى كلامه انه اذا قيل
تعقلها في الخارج كما عند الحكماء تكون الاضافات من المعقولات الاولى واذا لم يعقل
تعقلها كما عند المتكلمين تكون من المعقولات الثانية حتى يرد عليه ان منشأ لاتصافها
هو الوجود الخارج عن المعروضات وان لم تكن الاضافة موجودة في الخارج على رأي
المتكلمين فلاضافة بمعنى النسبة مطلقة على القولين من المعقولات الاولى بالاتفاق
انهم بالمرسومة ان تكون الاضافات مثلا المعقولات الاولى بالمعنى المذكور مقيدة بمقول

(१५३३)

فمقتضاها وجوده في الخارج لا يجب اليها الحيلولة بما مر من وجود المعقولات الاولى
ياحق للاعم من معناه اللغوي عندهم لانها المتكلمين في حق ٧ في الشرط المذكور
لا فهوم له كقوله تعالى ولا تذكرها في انهم على افاء ان اردت تحذف باحق ٩ ذلك
في شرح التلخيص (قوله ثا) اي من اول القول الى ها (في حواشي شرح التجريد)
بشراف العلامة قدس سره (قوله و اذا عرفت هذا) اي ان المعقولات الثانية يعتبر
فيها امران لا محالة عالم ان الشارح اشار الى الامر الاول منها بقوله الثانية والى الثاني
بقوله التي لا يحدى بها امر في الخارج فتح يكون المراد بالمعقولات اشياءها اللغوي
لا معناها الاصطلاحي المعتبر به الامران المذكوران لا اكان قوله التي لا يحدى بها امر
في الخارج مستداركا في البيان بكون المجموع من القيد والمقيد عبارة عن المعقولات
الثانية الاصطلاحية فان اورد عليه انه يجوز ان يكون ذلك القيد صفة كاشفة عن
حقيقتها فتح يبقى المعقولات الثانية على معناها الاصطلاحي كما هو الظاهر فلهذا ذلك
الاستدلال اذ حينئذ يلزم ان لا يكون التعريف مانعا لا غبار لشعوله المعلوم المتعقل
في الدرجة الاولى مع انه من المعقولات الاولى كما في من الكلام لم قول من حواشي
التجريد وبالجملة او حل المعقولات الثانية هي على المعنى الاصطلاحي يلزم احدا الامرين
اما الاستدراك ان فلما بعدم كون قوله التي لا يحدى الخ صفة كاشفة واما عدم مانعة
التعريف ان فلما بكونه صفة كاشفة فلا بد ان يحمل على معناه اللغوي حتى لا يلزم شيء
من المحذورين نعم حملها على معناه اللغوي خلاف الظاهر ان ربه يرتكبه مثله لداع
كاهنا مع ان في الخلل المذكور تصريحا بل من الامرين المعتبرين في المعقولات الثانية
ومثل هذا مما يعني شانه هذا خلاصة كلام الحاشي الى قوله وهذا الكلام لا كلام على
هذا البيان في موافقته للسابق واللاحق ان بعض من كان موافقا في التكلم بما يليق
بشان المحشى فهم قصوره في تقريره بقوله اذ عرفت هذا فنقول الخ حيث ان الاستدراك
من تفريع هذا الكلام على ما سبق معرفة عدم صلاحية الوصف لكونه صفة كاشفة
المستلزمة لحمل المعقولات الثانية على معناها اللغوي حذرا عن الاستدراك وان المستند
من لاحق كلامه حل المعقولات الثانية على معناها اللغوي حذرا عن الاستدراك فقال في
تقرير كلامه قوله اذا عرفت هذا الخ اعني اذا علمت ان المعقولات الثانية لا تتحقق الا اذا تحقق
الامر ان المذكور ان علمت ان قوله التي لا يحدى بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة
كما هو المتبادر لانه لا يفيد الامر الاول فاذا لم يكن صفة كاشفة فحمل المعقولات الثانية
على معناها اللغوي ولا يكون القيد مستداركا انتهى ولما كان سياق كلام المحشى آتيا عن
هذا البيان قال مصرا على فهمه فالاولى ان يقال فاذا عرفت هذا عرفت ان قوله التي
لا يحدى بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة لعدم اطاعة الامر الاول فيجب
حمل المعقولات الثانية على معناها اللغوي لا لا يكون قوله التي لا يحدى بها امر في الخارج

٧ وأهل مراد المورد
الذكور في الجواب
الوجه انه ثبت
على التمثيل ما ذكرناه
على ما وضعه في
حاشيته وان لم يكن
بمثابة ما ذكرناه
في التلخيص والتقرير
(م.)

٩ اى حقق العلامة
التفتازانى فى شرح
التلخيص بأثر التمرط
المذكور فى الاية
لا يفهم له الدليل
قاطع على ذلك فكذا
فيبحث فيه (منه)

٤٨٨
 زید موجود قسمة
 ذهنية لكون او حو
 من العقول لثنية
 فلا يكون اتصاف
 زید بالاعند حصوله
 في العقل لكن فرق
 بين قوا زید وجود
 وبين قولنا زید
 موجود في الخارج
 والکلام فی الشی
 (منه)

٩ من ان مثل قولنا
زيد موجود في
الارجضية ذهنية
فلانني ذلك على اشته
الاضحية مراعية ايا
يكون جميع افضايا
بالاشته اما على انب
قضية ذهنية في هو
جوابه هو جوابه
(٤٤)

(42)

(42)

مستدركا ليكون الحق واخصر انتهى وحاله كما ترى اما اولاً ولا بد من لزوم العلم
الثاني من العلم الاول لان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج شامل لما يتعقل
في الدرجة الاولى وفيما بعدها كما اعترف به سيما اذا كان الموصول عبارة
عن الاوصاف والعوارض وقد امضى القائل عليه ههنا * واما ثانياً فلان الباعث
على الحمل على المعنى اللغوي هو لزوم الاستدراك على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحي
فكيف يكون عدم كونه صفة كاشفة باعنا على الحمل المذكور ايضاً وهل هذا الانعزال
شيء واحد بعينين مستقلتين وليس هذا من قبيل التكات حتى يقال انه لا تراحم في التكات
والحق ان غرض المحشى ههنا انما هو بيان سبب لزوم الحمل على المعنى اللغوي رداعلى
من زعم انه محمول على معناه الاصطلاحي وان الصفة كاشفة عن الحقيقة على ما يظهر
من سوجه وانما فرعه على ما سبق ليكون الكلام السابق المنقول مداراً لازوماً للاستدراك
ايضاً على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحي كما اشار اليه بقوله الامعناها الاصطلاح
المعتبر فيه الخ كما هو غرض المحشى ههنا ان يعلم عدم كونه صفة كاشفة لكن لا بالبيان السابق
فقط بل من مجموع السابق واللاحق وكمن عائب قولاً صحيحاً هذا * ثم ان القائل المذكور
تبع هوى بعض الناظرين ٩ وقال نافلاً عن الغير ان التعريف الموروث من القدماء هو
ان المعقولات الثانية هي العوارض التي لا يحاذي بها امر في الخارج وما ذكره
الشارح مختصر هذا التعريف على ان يكون الموصول عبارة عن العوارض وقد قال
الشريف في حاشية المطالع ان العوارض ثلاثة اقسام ١ اول ما لا وجود الخارجى
بخصوصه مدخل فيه كالسواد والثاني ٨ ما لا وجود الذهنى بخصوصه مدخل فيه
كالكتابة فلا يوصف به شيء حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يحاذي بها
امر في الخارج فهذه هي المعقولات الثانية ٢ والثالث ٣ ما لا وجود المطلق مدخل
فيه انتهى ويستفاد من ان عدم محاذاه امر بها في الخارج من خواص العوارض الذهنية
التي لا وجود الذهنى بخصوصه مدخل فيها فيصلح لان يكون تعريفاً بالخاصة فيكون
صفة كاشفة فعلى هذا البيان لا يشمل تعريف المذكور المعدوم المتعقل
في الدرجة الاولى لان الموصول على ما ذكرنا عبارة عن العوارض الذهنية
العارضة الاشياء في الازمان والمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى ذاتى لافراجه
من مثل الكتابات افرضية انتهى فليخصا وحاصله انه لا وجه للعمل على المعنى اللغوي
حذراً عن الاستدراك بل المعقولات الثانية ههنا محمولة على المعنى الاصطلاحي
والاستدراك مدفوع بحمل قوله التي لا يحاذي بها الخ على كونه صفة كاشفة وانما يرد حينئذ
النقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى اذا كان الموصول عبارة عن الذات وهو ممنوع
بل الموصول عبارة عن العوارض الذهنية على ما هو صريح في حاشية المطالع وغيره
فلا وجود لمجرد ورود النقص على ظاهره الى صرف الكلام عن ظاهره وحاله على المعقولات

٩ وهو محمد امين
صاحب الرسالة زعم
ان كون الموصول
عبارة عن العوارض
تحقق مؤيداً بما نقل عن
الشريف وغيره
ونادى بأنه يلحق ان
يكتب من حواشى
الشرح (منه)
٤ ويسمى لازم
الوجود واللازم
الخارجى (منه)
٨ ويسمى لازم
الذهنية (منه)
٣ ويسمى اللازم
الذهنى (منه)

الثانية على معانيها اللغوي هذا ونحن نقول امثال هذا من اساءة الظن للحشوى فهل
يزعم عاقل انه انكر ما ذكره في حواشى المطالع وغيره وكعبه عال عن الغفلة عن امثله بل
مقصوده ان قوله التي لا يحاذي الخ صفة للمعقولات الثانية فلو كان المراد بها معانيها
الاصطلاحى لكان مستدركاً قطعاً ولو كان صفة كاشفة عن حقيقة ههنا لكان شاملاً
للعوارض وغيرها اذ لا وجه لتخصيص الموصول حينئذ بالعوارض ضرورة ان الفاظ
التعريف يحمل على ما يتبادر منها والمتبادر من الموصول هو الشمول فان زعم ان المعرف
قربة على ذلك التخصيص فذا فاسد بل مستلزم للدور وان زعم ان ههنا قربة غير فليبينها
حتى تسلم عليه ثم ٢ على تقدير التصريح بالعوارض كما في التعريف الموروث من القدماء
وفي شرح المطالع وحاشيته يكون عدم المحاذاة وصفاً للعوارض لكن اين هذا من
تعبير الشارح المحقق على تقدير كون هذا القول صفة كاشفة فالحق ان المعقولات الثانية
ههنا اوجلت على المعنى الاصطلاحى يلزم اما الاستدراك على تقدير عدم كونه صفة
كاشفة واما الانتقال على تقدير كونه صفة كاشفة فهي محمولة على معانيها اللغوي
حذراً عن لزوم احد الفسادين فذر الذين لا يعلمون في خوضهم يلعبون (قوله اى الامور
المتعلقة في المرتبة الثانية) اى فيما عدا المرتبة الاولى فيشمل جميع المراتب بعد الاولى
وقد سبق ان الاصطلاح وقع على ذلك في المعقولات الثانية فاعلم ان المراد بها
ذلك ايضاً على تقدير الحمل على المعنى اللغوي والا لا يشمل كثيراً من المراتب ولا بأس
في ارتكاب مثله لاجل المصلحة الا يرى انه انما عدل عن الحمل على المعنى الاصطلاحى
لاجل الاحتراز عن لزوم احد الفسادين وكذا عند حله على المعنى اللغوي بترك مثله
لاجل حصول المعنى الاصطلاحى من مجموع القيد والمقيد فلا بد من التعميم المذكور
بحصل الغرض ولا يتوهم ان الامور المتعلقة عبارة عن العوارض الذهنية ويكون
القيد المذكور مستدركاً كاجداً فلا فائدة في دفع لزوم الاستدراك للحمل على المعنى اللغوي
لان الامور المتعلقة اعم من ان تكون من العوارض الذهنية وغيرها وهو ظاهر لاسترة
فلا بد عند الحمل على المعنى اللغوي من القيد المذكور ليخرج لوازم المنعيات والاضافات
ايضاً على القول بتعقيها في الخارج (قوله المعتبر فيه القيد ان المذكور ان) الاول
قوله الامور المتعلقة في المرتبة الثانية والثاني قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج وهذه
التوصيف حينئذ كما شمرنا ليه انفاً اخراج بعض الاغيار عن التعريف مثل لوازم لهيات
والاضافات وحينئذ لا يكون صفة كاشفة قطعاً ولا انتقض بهاتين المادتين فيلزم ان لا تكونا
من الامور المتعلقة في الدرجة الثانية فتدبر فانه قد خفي على بعضهم واشتغل بما يأتى
عن وهمهم لتدريج (قوله والاشكال قوله الخ) لا كلام في هذه للازمة سوى ما حشدنا من قبل ٩ من
انه يجوز صفة كاشفة باعتبار ان الاول اى المتعقل في الدرجة الثانية بشعره
لفظ المعقولات الثانية فيجوز ان يكون القيد المذكور صفة كاشفة بهذا الاعتبار

٢ بيان للشأ غلط
الناظرين السابقين
(منه)

٩ هذا الكلام نقله
المولى قره خيل
لكونه على مره
وانزده بعض زرد
(منه)

فليس ينبغي أن يقال ما ذكره المحقق لأنه في صدر لزوم الاستدراك على تقدير الحمل
على المعنى الاصطلاحي لا في عدم جواز كونه صفة كاشفة نعم من السد المذكور هاد
اذ لو كان صفة كاشفة قائما يكون صفة كاشفة بالاعتبار الثاني لا باعتبار الأول
على ما هو صريح كلامه على أن من جعله صفة كاشفة عن الحقيقة انما جعله كذلك
عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا على المعنى اللغوي وقد استرنا آتفاعدم جواز كونه
صفة كاشفة على تقدير الحمل على المعنى اللغوي فتذكر * واما ما قيل من أن لازم لزوم
الاستدراك المذكور عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا محتمل أن يكون محمولا
على التجريد مدفوع بأنه اذا حل على المعنى الاصطلاحي يراد به مجموع معناه
قطعا ولو حل على التجريد حيث لم يكن فرق بين الحمل على المعنى الاصطلاحي والحمل
على المعنى اللغوي وكلامه انما هو عند الحمل على المعنى الاصطلاحي (قوله فيكون المجموع
من المقيد والقيد الخ) أي فيكون المعنى المستفاد من مجموع الصفة والموصوف عين المعنى
الاصطلاحي وهذا وان كان خلاف الظاهر والتبادر لكن الشارح لما اخذ
ذلك القيد لاجل كمال الايضاح لم يحل المعقولات الثانية حيث تدعى المعنى اللغوي حذرا
من لزوم احد الفسادين عند الحمل على المعنى الاصطلاحي مع أن له مؤيدا آخر وهو ان
عادتهم في مثل تعريف العلم ههنا اخذ الموضوع لاخذه مع تعريفه ايضا اذ المظهر ههنا
هو تعريف العلم لا تعريف الموضوع (قوله ولا يجوز أن يحمل الخ) جواب عن سؤال قد
وهو أن لازم لزوم الاستدراك عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لم لا يجوز أن يحمل
على المعنى الاصطلاحي ويحمل المجموع من الصلة والموصول صفة كاشفة
عن حقيقتها وحاصل الجواب انه لو حل على ذلك لانتقص التعريف بالمعنى المنعقل
في الدرجة الأولى هذا قوله ويجعل صلة والموصول الخ إشارة الى أن الكشف
في الحقيقة انما هو للصلة والموصول مبهم لا يعين الابن فاقبل الأولى ان يقال ويجعل
الصفة كاشفة او الموصول صفة كاشفة لان الصلة ليس لها حظ من الاعراب كلام
لاحظه من الاعراب ٧ عند اول الابواب وقوله عن حقيقته وقع في كلام المولى برهان الدين
حيث زعم انه صفة كاشفة عن حقيقتها دفعا للاستدراك بدل عليه قوله كما فعله بعضهم
وليس مقصوده ان الصفة الكاشفة لابد ان تكون تعريفا كاشفا عن الحقيقة جامعها
واما ما احتج برده عليه ان الكشف عن الحقيقة غير لازم في الصفة الكاشفة على ما صرح به
المولى العصام في الاطول كيف والكشف المذكور غير لازم في مطلق التعريف فضلا
عن الصفة الكاشفة على انه لو كان القيد المذكور صفة كاشفة لكان كاشفا عن حقيقتها
اذ لا معنى لتعريف المعقولات الثانية بما هو اعم منها لاستلزامه اختلال تعريف العلم ايضا
مع ان المقصود ههنا تعريف العلم بجهة وحدته المساوية فالحق ان الصفة الكاشفة ههنا
لو امكنت لكانت كاشفة عن الحقيقة وان جاز ان يكون الصفة الكاشفة اعم من الموصوف

٤ قولنا في القول
السابق حيث تدعى
لا يكون صفة كاشفة
(منه)

٧ الاعراب الثاني
بمعنى الايضاح فعبه
لطافة جدا (منه)
٩ المورد هو المولى
قره خليل وقد ذكره
ههنا في مواضع
عديدة (منه)

في موضع آخر هذا ولا تلتفت الى غيره (قوله لانه ينتقض بالعلم الخ) منه قوله لا يجوز
الخ معنى انه اوجاز ان يكون صفة كاشفة عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا انتقض
التعريف بالمعنى المنعقل في الدرجة الأولى كالتكليات الفرضية مثل الاشياء والاعمال
والعلم وغير ذلك اذ يصدق عليها انه لا يحاذي بها امر في الخارج مع انه من المعقولات
الأولى قطعا او ما قيل ٧ من ان الموصول عبارة عن العوارض والوصاف وقد سبق
عن الشريف العلامة وغيره ما يؤيد ذلك فلا يرد النقض بالوارد المذكور لان التكليات
الفرضية انواع لا افرادها الفرضية وليست بعوارض ووصاف فقد عرفت اضمحلاله
على حقيقته اذ لا دليل على تخصيص الموصول بالعوارض قطعا واما التصريح
بالعوارض بأن يقال عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج كما وقع في كلام الشريف
وغيره فلا كلام لنا ولا معنى في ذلك فتدبر والله الموفق (قوله وكذا الكلام في قوله المعقولات
الأولى الخ) يعني الكلام ههنا كاللزام في السابق بأن يكون المراد بالمعقولات الأولى معناها
اللغوي أي الامور المتعلقة في الدرجة الأولى لامعناها الاصطلاحية المبرزة القيدان
والا لكان قوله التي يحاذي بها الخ مستدركا فيكون المجموع عين المعنى الاصطلاحي
للمعقولات الأولى ولا يجوز أن يكون هذا القيد صفة كاشفة عن حقيقةها كما زعم بعضهم
٨ ايضا لانه ينتقض بالمعنى المنعقل في الدرجة الأولى اذ لا يصدق عليه انه يحاذي بها
امر في الخارج مع انه من افراد المعقولات الأولى فلا انتقاض ههنا بعدم الجمع وفي السابق
بعدم المنع هذا المورد عليه انه لو كان المجموع معنى اصطلاحيا للمعقولات لا لوليها رايه
لانتقض التعريف الحاصل للمعقولات الأولى ايضا بالمعنى المنعقل في الدرجة الأولى
اذ لا يصدق عليه المجموع وهو ظاهر فلا فائدة في الحمل على المعنى اللغوي للاجترار عنه
ولانتقض ايضا بالاضافات على القول بتحقيقها في الخارج اذ لا يصدق عليه التعريف حيث تدعى
لانها متعلقة في الدرجة الثانية لا في الأولى مع انها من افراد المعرف بل على القول ٤ بعدم
تحقيقها في الخارج ايضا لانها متعلقة في الدرجة الثانية ولا يحاذي بها امر في الخارج
واقول اما النقض الثالث فمدفع بأن منشأ الانتصاف في الاضافات هو معروضاتها
الخارجية فكانها متعلقة في الدرجة الأولى فلا انتقض بها على هذا المذهب وقد سبق ما يتعلق
به واما الثاني فلان الاضافات لما كانت موجودة في الخارج عند القائلين بها كانت معقولة
في الدرجة الأولى بالنظر الى وجودها الخارجي وان كانت معقولة في الدرجة الثانية
بالنسبة الى معروضاتها المعقولة فغاية ما زعم صدق كل من تعريف المعقولات الثانية
والأولى عليها بالاعتبارين ولا بأس في ذلك على انه اذا قطع النظر ههنا الى وجوداتها
الخارجية كانت معقولة في الدرجة الأولى نعم لو حل المعقولات الأولى على المعنى
الاصطلاحي وحل الصفة على الصفة الكاشفة لم يرد هذا النقض جزما واما النقض
الأول فمشارك الورود بين الحملين فتد ذلك نقول مراد المحقق في هذا المقام انه لو حل

٧ قره خليل وقد اخذه
من صاحب الرسالة
(منه)

٨ وهو المولى برهان
الدين (منه)
٩ الايراد للجمهور
الباطرين منهم المولى
عماد وقره خليل
(منه)
٤ هذا المولى قره خليل
خاصة (منه)

معمولات ثابتة على معنى الاصطلاح وحل الصفة على الصفة الكاشفة
 لورود لانه من المعلوم المتعل في الدرجة الاولى قطعا ولو حلت على المعنى الغوى
 لم يرد هذا النقض قطعا كما فصلناه ولما حل المعقولات الثانية على المعنى الغوى لذلك
 يدعى هذه المعقولات الاولى ايضا على المعنى الغوى اذا خلاص
 ههنا من النقض بالمعوم المتعل في الدرجة الاولى كما بيناه واذ لم يكن الخلاص
 من النقض المذكور فلا اقل من ان لا يفوت التسايب بين المعقولات الثانية وبين
 المعقولات الاولى ههنا سيما اذا انضم اليه ان التسايب ههنا تعريف العلم لا تعريف
 موضوعه وغير موضوعه هذا هو تحقيق المقام فدع عنك خرافة الاوهام وكذا
 القول بان الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها فيحوز ان يحمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحى ويجعل الصفة كاشفة فقد عرفت اختلاله على انه اذا كانت الصفة
 ههنا كاشفة تكون اخص من الموصوف لعدم شمولها للمعوم المتعل في الدرجة
 الاولى مع شمول المعقولات الاولى ايها ولم يقل احد بخصوص الصفة الكاشفة
 على الموصوف وان قال البعض بموهمة الموصوف وانما اطبقنا الكلام صونا للاذهان
 الاخوان من الوقوع في اللام (قوله لكن بقية) اى في التعريف الثانى المأخوذ
 من الجهة الواحدة الذاتية بحث وهو ان الشبهة اى يكون الثنى المطلق شيئا والوجود
 اى وجود الثنى المطلق ووجوبه وامكانه معقولات ثوان لان هذه كلها امور اعتبارية
 لا وجود لها في الخارج على ما قرر في الكتب الكلامية والحكمة وانما كانت هذه
 من المعقولات الثانية لان الماهيات اذا حصلت في الاذهان وقبضت الى الوجود الخارجى
 عرضت لها هذه العوارض هناك ولا يحاذى بها امر في الخارج فهى من المعقولات
 الثانية مع ان هذه ليست من موضوع المنطق وان اعتبر انطباقها على المعقولات
 الاولى لانه اذا حكم عليها بان يقال الواجب كذا والامكان كذا كانت تلك الاحكام
 سارية منها الى تلك الماهيات التى هى المعقولات الاولى فعلى هذا يكون التعريف المذكور
 خلاف الواقع وغير مانع او يلزم فيه ان يكون المنطق علما باحتمال عن احوال امثال
 تلك المعقولات الثانية فلا بد في التعريف المذكور من قيد حيثية النفع في الاتصال
 الى المجهولات كما في التعريف الاول حتى لا يشمل التعريف الثانى امثال تلك المعقولات
 لانها وان اعتبر انطباقها على المعقولات الاولى في الاحكام المذكورة لكن ليس لتلك
 الاحكام مدخل في الاتصال الى المجهولات وما قيل ٧ من ان مادة النقض ليست بمحققة
 اذ لم يبحث عنها في المنطق فقيد البحث يخرجها عن التعريف ليس بشئ اذ المنطق
 المعرف ليس بماخوذ في التعريف والالزام الدور الباطل فلا حاجة في دفعه الى ما قيل ٨
 ان امثال المعلوم ليست بمحصورة في المجهوت عنها بالفعل لكونها مترابطة بتلاحق
 الامكان فان نقض واحد لا ينافى دفعه كما ذكره لاوله لانه هذه المعقولات الثانية

٧ قره خليل (منه)

٨ قره خليل (منه)

(ليس)

٤ واولا ذلك
 البحث بحسب القوة
 (منه)

ليس من شأنها البحث عنها في علم المنطق ايضا فينتدفع عن التعريف بملاحضة
 كون البحث فيه بحثا في المنطق على ما زعمه فينتدفع النقض المذكور عن التعريف
 مع انه زعم وروده كما ذكره المحشى فالوجه فيه ما اشترنا اليه ونحن نقول نصرة لشارح
 ان من المعقولات الثانية ما لا مدخل له في الاتصال الى المجهولات كالوجود والوجوب
 والامكان كما ذكره المحشى وفصلناه ومنها ماله تعلق بالاتصال وهى مقسمة
 الى قسمين احدهما معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا تسمى
 احكامها اليها كعرفات الوجوب والامكان فانها معقولات ثانية موصولة لكن
 احكامها لا تنمى منها الى المعقولات الاولى كما لا يخفى وثانيهما معقولات ثانية
 تنطبق على المعقولات الاولى وتسمى احكامها اليها كالتي يبحث عن احوالها في المنطق
 فانما اذا علم ان الكلى منحصرة في خمسة عرفان الحيوان لا بد ان يكون احدهما واحكامها
 على الجنس والفصل باحكام كان الحيوان الناطق مندرجا في تلك الاحكام وكذا اذا
 علمنا ان السالبة الدائمة تنعكس كنفسها عرفنا ان قولنا لاشئ من الانسان يحجر
 دائما ينعكس الى قولنا لاشئ من الجحر بانسان دائما وعلى هذا القياس سائر مسائل
 المنطق فانها احكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى هذا
 واذا عرفت ما تلوناه عليك عرفت اندفاع اعتراض المحشى لان هذا انما يرد لو لم يذكر
 حديث الانطباق في التعريف وحيث لا بد من قيد حيثية النفع في الاتصال الى المجهوت
 كما فعله في شرح المطالع حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه هى المعقولات
 الثانية لا من حيث ماهى في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة
 فلسفية بل من حيث انها توصل الى مجهول او يكون لها نفع في ذلك الاتصال هذا
 كلامه فقد اخذ حيثية الاتصال او حيثية النفع في الاتصال بدل حيثية الانطباق واما
 اذا ذكر حيثية الانطباق كما وقع في تعريف الشارح فلا يرد الاعتراض المذكور لان
 حيثية الانطباق يفيد حيثية الاتصال او نفعه فيه كما حققناه وقد اعترف به شارح
 المطالع ايضا حيث قال في ختام بحث الموضوع ان البحث في المنطق عن احوال المعقولات
 الثانية من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى ثم قال وكان القانون المذكور في تعريف
 المنطق يعرفك هذا القيد اى قيد الانطباق فالحق ان المراد بالانطباق ليس الانطباق
 المطلق بل الانطباق المعبر عنه اصحاب الفن وهذا لا يشمل امثال تلك المعقولات
 الثانية نعم لو اخذ حيثية النفع في الاتصال بدل حيثية الانطباق لكان اوضح
 واخصر كما فعله شارح المطالع لكنه نقض كما لا يخفى على المتفكر المتقن (قوله كما فعله
 في شرح المطالع) فيه انه ليس في شرح المطالع الجمع بين القيد بل اخذ قيد حيثية
 الاتصال بدل قيد الانطباق كما حققناه فاذا ذكره مستلزم للتطويل (قوله الهم الا
 ان يقال الخ) اشار بهذا التعبير الى ضعفه لان هذه الكلمة انما تستعمل في قصد استبعاد امر

نادر مستبعد كأنه يستعان بالله تعالى في تحصيله وانما كان ضميها لان كنهها المذكور من قبل الدلالة الالتزامية ومن البين انها معجورة في التعريف لاسيما اذا كانت تلك الدلالة بمعونة تعريف آخر كما هي في قول ٧ من ان الاعتماد على القرينة امر شائع سيما في مقام الاختصار ليس بشئ لان الاعتماد على مثل هذه القرينة التي هي من التعريف السابق سيما في مقام التعريف والنوحيص امر مستبعد جدا وامام قيل ٨ في دفع الاراد من ان اشتراط اشتغالها على المعقولات الاولى التي لها تقع في الاتصال الى الجهولات بدل على ان البحث عن احوالها باعتبار ان لها تقع في الاتصال فيه مافيه اذ لا دليل ٩ على نفيد المعقولات الاولى الواقعة في التعريف بذلك القيد حتى يتم ما ذكره فان اراد ان ذلك القيد مراد بمعونة قيد الانطباع فلا بد من ان يصار الى ما حققناه آنفا واعلم ان هذا المقام من مزالق الافدام ومعارك الافهام فلا بد ان تبين قول القرين وما هو التحقيق منهما فنقول ذهب اهل التحقيق من الاول والاولى الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية لان المنطق يبحث عن احوال الذاتي والعرض والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والجمعية والتمرية والقياس والاستقراء والتشليل من حيث الاتصال او من حيث تقع في الاتصال الى الجهولات ولا شك ان هذه معقولات ثانية عارضة لطبايع الاشياء المتمثلة في العقل وان البحث عنها ليس من حيث ذواتها بل من حيث انه كيف يمكن التأدي بواسطتها من المعلومات الى الجهولات كما ٤ ان يبحث النخاع من الكلمة والكلام ليس من حيث ذواتها من كونها من الاعراض السالفة من الامور الموجودة الى غير ذلك من المباحث المتعلقة بحقائق الكلمة والكلام المذكورة في كتب الكلام بل من حيث امرها وما ياتى بها فاذا هي الى المعقولات الثانية موضوع المنطق ويبحث عنها من احوالها من حيثية المذكورة سواء كانت تلك الاحوال واقعة في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعدهما من المراتب على ما يظهر من مباحث المنطق وقال اكثر المتأخرين كان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك يبحث عن انفس المعقولات الثانية ايضا كالجمعية والجمعية والذاتية والعرضية ونظائرهما فلا تكون هي موضوع المنطق واللازم ان يكون العلم باحدا عن نفس موضوعه وقد قالوا موضوع العلم لا بد وان يكون مسلما ثبت فاذ موضوعه ما هو اعم من المعقولات الثانية وهو المعلومات التصورية والتصديقية الشاملة للمعقولات الثانية والاولى والبحث المنطقي عن اعراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى مجهول تصوري ابصلا قريبا بلا واسطة ضمنية كما في الحد والرسم وايضا لا بعيدا ككونها كلية وذاتية وعرضية وجمعا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور مالم ينضم اليه امر آخر يحصل منهما الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من حيث انها توصل الى مجهول تصديقي ابصلا قريبا كما في القياس او بعيدا ككونها

(فضية)

٧ قره خليل (منه)
٨ قره خليل (منه)
٩ الا يرى ان ما ذكره
فمنه من مواد
القوانين من
المعقولات الشاملة
المنطقية المعقولات
الاولى فلا بد في دفع
الاعتراض من ان
يجرد الانطباع
المذكور في التعريف
وقد عرفت حقيقة
الحال فيه (منه)
٤ وكان بحث الباني
من الاعددة والخشب
والاجار ليس من
حيث انها بسيطة او
مركبة وغير ذلك مما
هو مذكور في علم
الحكمة بل من حيث
يتأدى منها البناء
المطلوب فيبحث
من الاستقامة والا
هو جاج والصغر
والكبر والصلابة
والرخاوة من
الاحوال التي تكون
مدارا للحصول البناء
المذكور من تلك
الاعددة والخشب
والاجار وهذا
ظاهر (منه)

٧ وتخصيص هذا الجواب ان لنا قضايا وتصديقات يدخل فيها الاتصال اما اوقوعه فيها محمولا واما الاشتغال محمولا على معنى الاتصال على ما قررناه ٨٥ — في معنى الاتصال القريب والبعيد ولنا قضايا اخرى

فضية وعكس فضية فان كلامنا لا يوصل الى التصديق مالم ينضم اليه امر آخر ويبحث من التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ابصلا لا بعيدا ككونها موضوعات ومحولات ومقدمات وتوالي كما فصلناه سابقا ولا شك في ان اتصال التصورات والتصديقات الى المطالب ابصلا قريبا او بعيدا من العوارض الذاتية فتكون هي موضوع المنطق فان قيل كل ما يبحث عنه المنطق اما تصورا وتصديق من حيثية المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لانه عوارضه اجيب ٧ بأن الجمعية المذكورة داخلة في المسائل خارجة عن الموضوع على انه ان اعتبرت الجمعية المذكورة على انها خارجة عن التصديقات لم تكن مجعولة عنها وان اعتبرت على انها داخلة يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع خروجا عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعات هذا خلاصة كلام المتأخرين ههنا واعتراض عليهم الفريق الاول بانكم ان اردتم ان المنطق يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من المسائل وذلك ظاهر وان اردتم التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق في شئ بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى الباحثة عن احوال الوجود مطلقا فتل هذه المباحث في المنطق لا ينافي ما حققناه من ان موضوعه المعقولات الثانية ويبحث عن احوالها واستدل المتأخرون على مدعاهم بأنه كان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية يبحث عن احوال المعقولات الاولى فانه يبحث عن ان الكلى الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة والجنس ماهية مبهمه والفصل علة للجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج الى غير ذلك ولا شك ان الوجود الخارجى وكون الماهية النوعية معينة متصلة وكون الجنس ماهية مبهمه وكون الفصل علة للجنس احوال لطبايع هذه الاشياء التي هي معقولات اولى لافهم وماتها التي هي من المعقولات الثانية فوجب ان يكون موضوعه ما يتناول المعقولات الاولى والثانية وهي المعلومات التصورية والتصديقية واجاب عنه الفريق الاول باننا لا نعلم انها من مسائل المنطق فان بحثه اعم من الموصلات الى الجهولات او ما يقع في ذلك الاتصال ومن البين ان لا يدخل لها في الاتصال بل انما يبحث عنها اعم على سبيل المبادئ او على جهة تبيين الصناعة بما ليس منها او لا يوضح ما يكاد يخفى بصورة على اذهان المتعلمين ثم ان الفريق الاول بعد تعريف دليلهم بما ذكرناه قالوا في ابطال مذهبهم ان ضميم بالمعلومات التصورية والتصديقية ما صدقتا عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعارف والحجج في سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الاتصال موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها ابصلا وان عتبه بغيره وبما يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات مسائله لا يلحقها من حيث هما بل لا مراخص فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض للمعلوم التصوري الا

اعتبارين في اعتبار دخول الاتصال فيها كانت مسائل وانما اعتبار عرض اتصال آخر لها كانت من الموضوع فلا يلزم شئ من المذكور هكذا قرر الشريف ونخصه وانما قلنا في الجواب على انه ان اعتبرت الخ (منه)

من حيث انه ذاتي والابصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه الالاه حدودا كما لا انعكاس الى السالبة الضرورية لا يعرض للعلوم التصديقي الالاه سالبة ضرورية وانتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الالاه مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك ومن البين ان الواحدة في ككل منها اخص من المعلوم التصوري او التصديقي فيلزم ان يكون المنطق باحثا عن الاعراض القريبة لهما وليس لكم ان تقولوا ان اريد بالمعقولات الثانية ماصدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصية المعقولات الثانية التي لها مدخل في الابصال الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذ لا بحث فيه عن احوال تلك الخصوصيات قطعا وان اريد بها مفهومها كان بحثه عن الاعراض القريبة التي تلحقه لامرأى خاص كاذ كرموه في المعلومات التصورية والتصديقية لاننا نختار الاول من الترتيد ونقول المراد من المعقولات الثانية ماصدقت هي عليه من الافراد قولكم يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق قلنا ممنوع اذ ليس موضوعه جميع المعقولات الثانية مطلقا بل المعقولات الثانية التي لها مدخل في الابصال مأخوذة على وجه كلي بحيث تنطبق على المعقولات الاولى وتعدى احكامها اليها كما دل عليه لفظ القانون في تعريف المنطق لان محصل هذا العلم انهم اخذوا لطابع الاشياء واعتبروا عوارضها العقلية التي لها مدخل في الابصال وحكموا على تلك العوارض باحكام كلية يندرج فيها احكام تلك الطبايع بحيث يمكن ان تعرف احوال خصوصيات الطبايع في باب الابصال اذ ارجعنا الى احوال العوارض على ما فصل سابقا فان قلتم ايها المتأخرون نحن نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد تخصصهما بموضوع المنطق فنقول لا بحث فيه الا عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الاولى فان لم ينته تخصصكم اليها لا يحدكم تقعا وان انتهى فلا حاجة للعدول عن الطريقة البيضاء الى اعتبار الاعم وهل هذا الاعتراف بخطاية العدول هذا خلاصة ما في شرح المطالع وحواشيه الشريفة ويمكن ان يقال نصرة للتأخرين ليس مرادنا بالمعلومات التصورية والتصديقية ما هو الاعم من المعقولات الثانية والاولى بل ما هو الخاص بالمعقولات الثانية وقد الحيتية قرينة عليه ضرورة ان المعقولات الاولى موصلة قريبا او بعيدا فلا معنى لتقيدها بحيتية الابصال اربحية الدفع فيه فالمعلومات المقيدة بالبعد المذكورة لا تكون الامعقولات ثمانية وانما عدنا عن التصريح بالمعقولات الثانية اشارة الى ان بعض المباحث فيه مثل البحث عن الكلية والجريئة والذاتية والعرضية وغير ذلك انما وقع فيه على سبيل المبادئ ٧ اذ ليس امثال المباحث المذكورة بحثا عن احوال المعلومات من حيث الابصال او الدفع في الابصال وان كان البحث من امثالها بحثا عن نفس المعقولات الثانية نعم يمكن الجواب عنه للمحققين ايضا بأن البحث المذكور على سبيل المبادئ كما قد سبق الاشارة اليه وهذا القدر كاف في العدول عما ذكره اهل التحقيق وانما اطنبنا الكلام

(لكن)

٩ قوله لزم ان يكون خصوصيات الخ اى لزم ان يكون ذات المعقولات الثانية موضوع المنطق والقرينة عليه ما ذكره في الجواب بقوله قولكم يلزم ان يكون الخ فالاولى ان يقال في تقرير الترتيد ان اريد بالمعقولات الثانية ماصدقت هي عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية سواء كانت بماله مدخل في الابصال اولا كما سبق تصوير اقسامها الثلاثة منها وهو الموافق للجواب ولترديد الخصم في المعلومات لكن لما وقع هكذا في حواشي المطالع ما غيرناه (منه)

٧ اى المبادئ التصورية (منه)

لكون المقام معارك الانام تحقيق بالاهتمام وعلى الله التوكل في تحقيق المرام (قال الشارح العلامة ثم نقول الخ) اى بعد ما عرفت ما هو الواجب على كل طالب كثرة ما هو عادة العلماء قبل بيان الكثرة من العلوم المدونة من تقديمهم الشعورات الثلاثة وان تلك الامور اللازمة الشعور لكل طالب علم المنطق قبل الشروع في مسائله ما هي نقول في بيان اجزاء العلم المقصود وابوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ويحصل له زيادة ضبطه اذ يضبط الابواب يضبط موضوعات المسائل ومحولاتها في كل باب فيحصل للطالب كمال تميز يتميز اجزاء الفن بعضها عن بعض كما يتميز من غيره وهذا هو الذي يسميه القدماء القسمة من الرؤس الثمانية التي يذكرونها ههنا (لما كان الغرض من تدوين (المنطق معرفة) لناظر (صحة الفكر) الجزئي في مبادئ معينة ومواد مخصوصة (وفساده) اى الفكر الجزئي ليحتز عنه او يطلع بذلك على اختلال استدلال الخصم (و) ذلك (الفكر) الجزئي (اما تحصيل المجهولات التصورية او التصديقية) اى المجهولات المنتسبة الى التصور او الى التصديق من جهة التعلق باحدهما اذ الكلام في المعلومات لا في العلوم وانما كان الغرض من المنطق معرفة الافكار الجزئية المتعلقة بالتصور او التصديق لان المنطق عبارة عن القوانين الكلية ومن البين ان الغرض من تلك القوانين معرفة احكام جزئياتها المدرجة تحت موضوعاتها ولما كانت الافكار الجزئية لا تنكاد تنحصر في عدد احتاجوا في معرفتها الى تلك القوانين الكلية المنحصرة في النوعين بسبب انحصار تلك الافكار الجزئية اليهما كما اشار اليه بقوله (كان للمنطق طرفان) بحث في احدهما عن الافكار الموصلة الى التصور وفي الآخر عن الافكار الموصلة الى التصديق فالمنطق منقسم اليهما اتقسام الكل الى الاجزاء (تصورات) اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية (وتصديقات) اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية فالتصورات والتصديقات بمعنى التصورات والتصديقات مرادها بهما المباحث المتعلقة بهما (ولكل واحد منهما) اى من المباحث المتعلقة باحدهما (مبادئ) وهى ههنا المسائل الموقوفة عليها لمسائل آخر من علم المنطق هي بالنسبة اليها ومقاصد كما اشار الى مثله صاحب المواقف حيث قال ليس لعلم الكلام مبادئ في عم آخر بل مبادئ اما يبدى بنفسها او مبنية فيه فذلك المبادئ المبنية فيه مسائله من هذه الحيتية ومبادئ مسائل آخر لا يتوقف تلك المبادئ عليها لتلازم الدور انتهى ههنا كذلك فان المسائل المذكورة في باب الكليات الخمس وفي باب القضايا مبادئ للمسائل المذكورة في باب القول الشارح وفي باب الاقيسة نعم ٩ نفس الكليات الخمس والقضايا ايضا مبادئ اجزاء لنفس القول الشارح والقياس لكن الكلام ههنا في المباحث المتعلقة بالتصور لا بالمواد فافهم هذا فان الاشتباه بين المبادئ والمقاصدين قد اوقع بعض ٧ الناظرين ههنا فصار وقع فخرج عن سواء سبيل المقصدين وكما ان لكل واحد منهما مبادى بالمعنى الذي قررناه كذلك لكل منهما (مقاصد) وهى المباحث المتعلقة بالقول الشارح والقياس

٩ اشارة الى بيان منشأ غلط المولى محمد امين ههنا (منه)

٧ وهو المولى محمد امين صاحب الرسالة حيث حير ههنا في مواضع منها التعبير عن الكليات الخمس والقضايا بالمبادئ ومنها التعبير عن القول الشارح والقياس بالمقاصد مع وضوح المراد من كل منهما على ماوضحنا والعجب منه انه بعد بيان ان احدا قسمه المباحث المتعلقة بالقول الشارح مثلا قال المقاصد نفسه لا مباحث ولا ينفي ما فيه من الدافع والخروج عن المقدم والعجب منه انه لم يزل هذا البيان القاصد ادعى ان العدول عن بيانه انحرف عن السداد وعرض بذلك المحشى الدقيق قبل هذا الضحوة للناظرين فلا تقع اعوانه بعد ما جئت من العلم (منه)

والايات مقسدة ترتيبا عرضا على معرفة الافكار الجزئية عليها بلا واسطة بخلاف
المباحث المتعلقة بالكليات الخمس والقضايا فان الغرض يقترب عليها بواسطة ضمنية والجملة
(فكان اقسامه) اي اقسام الفن (اربعة) اثنان للبادئ واثنان للقاصد (فقدى التصورات)
اي المباحث المتعلقة بالتصور الموقوف عليها لمساائل اخر منها هي بالنسبة اليها مقاصد
(الكليات الخمس) اي المباحث المتعلقة بها لانفسها اذ لا كلام فيها ههنا (ومقاصدها) اي
المساائل المتعلقة بالتصور التي هي مقصودة بالنسبة الى المسائل السابقة (القول الشارح) اي
المباحث المتعلقة به جدا او رسما على هذا المعنى قوله (ومبادئ التصديقات القضايا واحكامها)
اي المسائل المتعلقة بهما (ومقاصدها القياس) اي المباحث المتعلقة به وليس هذه الارادة في
قوله اقول الشارح والقياس بتقدير المضاف كما توهم اذ المنطق لما كان باحثا عن الصور
الاعين المواد كان المراد بالقول الشارح والقياس ههنا والمباحث المتعلقة بالصور قطعاً
وانما عبر عن المقاصد بالفرد اشارة الى ان لكل مقصد مباد او نقول اقتفى في ذلك
اثر المصنف حيث اورد ههنا بالفردين (ثم) اي بعد ما عرفت ان ههنا امور اربعة رابعها
القياس اعلم ان ذلك القياس انما هو بحسب الصورة وهو المطلب الاعلى من فن المنطق
الباحث عن الصورة واما القياس بحسب المادة وهو الذي جعلوه خاتمة لعلمهم
كما يشهد به التبع (فانقسم خمسة قسمين) الصناعات الخمس وانما اورد تلك الامور
الخمسة ههنا مع كونها متعلقة بالمواد لكونها متعلقة بجميع المواد المنطبقة على المواد
الجزئية لكنها لما كانت متعلقة بالمواد لا بالصور الحقوها وجعلوها من الخاتمة فظهر
من هذا ان القياس الثاني مغاير للقياس الاول وللإشارة الى المغايرة اورد مظهراً ٩ واما
قاعدة ان المعاد المعروف عين الاول فقد يعدل عنها والظاهر ان الامادة المذكورة
تقتضى كون المراد بالقياس الاول القياس بحسب الصورة اذ المباحث المتعلقة به اما
متعلقة به بحسب الصورة او بحسب المادة وحيث كان المراد بالقياس الثاني القياس
بحسب المادة يكون المراد بالاول القياس بحسب الصورة والالكان ايراد الاسم المظهر
خارجاً عن القياس ٧ وههنا ظاهر وان خفي على بعضهم ٨ واستمد في تلك الارادة بكون
تلك الصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق على ما سيحى من الشارح
فتدبر وبالله التوفيق (قوله لما نه الخ) يعني انه انما كان للمنطق قسمان لما نه قد تقرر عندهم
اي عند جمهورهم لان بعضهم كالامام الرازي ذهب الى ان التصورات كلها بدئية
لا تحتاج الى الفكر المحصل ان الفكر المحصل الكاسب للمجهولات التصورية
تصورات اي امور تصورية والفكر المحصل للمجهولات التصديقية تصديقات
اي امور تصديقية بناء على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وان لم يقم
برهان على ذلك الامتناع وقد فصل ذلك في محله فللمنطق طرفان طرف يبين فيه طرق
اكتساب النظريات التصورية وطرف يبين فيه طرق اكتساب النظريات التصديقية

٩ والاقسام يقتضى
ان يقال ثم ان اقسامه
خمس (منه)

٧ فيه لطيفة (منه)
٨ طر موسى (منه)

فظهر من البيان ان المراد بالفكر المحصل هو الامور المرتبة تصورا او تصديقا لا ما
هو المتبادر منه في الاصطلاح من ترتيب امور معلومة اذ لو كان المراد منه الثاني
لم يصح حل قوله تصورات وتصديقات عليه ولا وصفه بالتصديق ايضا اذ التصديق
وصف الامور المعلومة لا وصف الترتيب الذي هو وصف الناظر المرتب و ايراد قوله ٧
للمجهولات الخ بالجمع ليحصل التناوب لقول الشارح تصورات وتصديقات فلا يرد
عليه ان الاولى المجهول التصوري والمجهول التصديقي ولك ان تقول لو اورد مفردا
في جانب التصور لتوهم ان التعريف لا يكون الامر كذا فأورده جمعا اشارة الى جواز
التعريف بالمفرد ثم اورد جمعا في جانب التصديقات ايضا ليحصل التناوب بينهما
فافهم والمراد بالجهل الجهل البسيط وهو عدم العلم بما من شأنه لا الجهل المركب اعني
عدم العلم به مع الاعتقاد بمعلوميته لان صاحبه لا يلتفت الى الفكر المحصل له ولذا عموا
العلم المنقسم الى التصور والتصديق بالجهليات المركبة ولكون العلم من الامور الوجودية
جعلوه مقسما للتصور والتصديق دون الجهل وان كان هو متصفا ايضا بالتصورية
والتصديقية على ما هو صريح كلام المحشى بناء على ما تقرر عندهم من ان الاعداد
انما تعرف بملكاتها ولا تنقسم الا بانقسامها فالتقسيم المشار اليه للجهل في كلام المحشى
هو التقسيم الحاصل له ببقية تقسيم العلم الى التصور والتصديق (قوله اي مباحث
القول الشارح وكذا الحال الخ) ليس المراد انه على تقدير المضاف في الموضعين بل في الموضع
الاربعة اي ايضا لان الكلام ههنا في بيان اقسام المنطق الذي هو عبارة عن المسائل
بل غاية انه تعبير عن الكل باسم افراد اشرف اجزائه اعني موضوعات تلك المسائل
كما وضحه في شرح كلام الشارح وانما فسر الموضوعين بالمباحث دون الكليات الخمس
والقضايا ايضا لوضوح المراد من كل منهما بخلاف القول الشارح والقياس فان المتبادر
منهما ذاتهما بسبب ايرادهما مفردين فلذا فسرهما هو المراد منهما فافهم والمباحث جمع
مبحث وهو المسئلة سميت به لوقوع البحث فيها وحاصل كلامه ان المنطق الذي هو
عبارة عن المسائل المخصوصة قسمان لكل منهما مباد ومقاصد فحصل له اربعة اقسام
اثنان مباد احدهما مبادئ التصورات وثانيهما مبادئ التصديقات فأورد ههنا على
فن واحد وقال هما الكليات الخمس والقضايا واحكامها واثنان مقاصد احدهما
مقاصد التصورات وثانيهما مقاصد التصديقات فأورد ههنا على فن آخر وقال هما
القول الشارح والقياس اشارة الى ان لكل مقصد مباد وان المقصود واحد وان كان المبدأ
متعددا فالمراد بالمبادئ والمقاصد المسائل المخصوصة ولا مانع في كون بعض مسائل العلوم
مبادئ لمسائل آخر منها هي بالنسبة اليها مقاصد على ما وضحه في الشرح فان قلت
اذا كان المنطق عبارة عن المسائل المخصوصة يلزم ان لا يصح تعريفه بشئ بناء على
ما حقق في محله من ان الشخص لا يحد ولا يحد به مع انه قد عرفه سابقا قلت ذلك التحق

٧ قوله خليل (منه)

٣ وهو قوله القول
الشارح والقياس
(منه)
٤ وهو قوله الكليات
الخمس والقول
الشارح والقضايا
واحكامها والقياس
(منه)

انما هو في التحديد الحقة في وما اشار اليه الشارح هنا انما هو تصويره برسمه وقد حقق ايضا تعريف الجرتي بما يفيد امتيازه عما عداه بحسب الوجود ممكن نحو الكشف كتاب صنفه جار الله في تفسير القرآن وقد اشرفنا الى هذا الامر فتذكر (قوله لكن تفنن) اي قصد التفنن ليقرب عليه قوله فاورد المبادئ على فن وهو الايراد بلفظ الجمع والمقاصدين على فن آخر وهو الايراد بلفظ المفرد ولم يعكس الامر لما اشرفنا اليه آتفا (قوله اي بحسب المادة) بناء على ان الامادة في مقام الاضمار تقتضي نكتة وهي الاشارة الى تغاير القياس والقياس لا يخلو عن المادة والصورة ولما كان القياس الثاني قياسا بحسب المادة بناء على اشتها ان الصناعات الخمس متعلقة بالمواد لزم ان يكون القياس الاول قياسا بحسب الصورة ولهذا فرغ المحشى على التفسير المذكور (قوله فالقسم الرابع هو القياس بحسب الصورة) فلا حاجة في بيان التفرع المذكور الى القول بان الاقسام الاربعة السابقة مع الصناعات الخمس الآتية تسعة كما ذكره الشارح ولا يكون ذلك الا بان يكون القياس الاول بحسب الصورة بل لا وجه له كما اشرفنا اليه واما ما قيل من ان المواد مقدمة على الصور فحينئذ يرد ان الاولى تقديم الابواب الخمسة الحاصلة باعتبار المواد على الباب الحاصل باعتبار الصورة فليس بشئ لان غرض المنطقي انما هو المباحث المتعلقة بالصورة ولذا جعل كثير منهم المباحث المتعلقة بالمواد اعني الصناعات الخمس من خاتمة مباحث القياس لكن لما تعلق بكل من تلك الصناعات فرض مستقل جعل كل واحد منها بابا على حدة بخلاف مباحث القياس من اقسامه واشكاله فان الفرض من الكل تنظيم صورة الدليل ولذا اورد الجميع في اب واحد فلا يتوهم ان جعل جميع الاشكال الاربعة والاقسام بابا واحدا وجعل كل من الصناعات الخمس بابا على حدة ترجيح بلا مرجح (قوله اي من اقسام المنطق) اشار به الى مرجع الضمير وقوله ثانيا اي عدوها قسما آخر من اقسامه اشارة الى دفع ما توهم من عبارة الشارح من ان تكون جزءا من قسم واحد وتكون مذكورة في ضمنه لا قسما برأسه فلا يصح قوله فصارت عشرة وذلك الدفع ظاهر فان عدوها قسما آخر يجعل التسعة عشرة والمصحح لهذا التفسير جعل قوله جزءا على الجزء المغاير المستقل كالأجزاء السابقة فعلى هذا يصح التفسير ويندفع التوهم فالقول بان ذلك التوهم باق بعد لا يزول الا ان يجعل منها القوا متعلقا بعد لا مستقرا صفة لجزءه فالمناسب في التفسير ان يقال اي ضموها اليه ساقت * واعلم ان الجمهور لم يجعلوا مباحث الافاض من ابواب المنطق لانه باحث عن احوال المعاني من حيث تقعها في الايصال الى المجهولات وهو الظاهر لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها عليها جعلوها مقدمة لمباحثه ولما كان مباحث ايساغوجي مقدمة على الكل لما ذكر في محله مناسب جعل مباحث الافاض مقدمة لمباحث ايساغوجي كما فعله المصنف وبعض المتأخرين عدوها بابا مستقلة لاشدة ارتباط جميع المباحث بها ولا يتوهم ان يكون

٤ اشار اليه المولى
برهان الدين وتبعه
المولى الطرسوسى
وقره خليل (منه)

٦ طرسوسى (منه)

المنطق باحثا عن احوال المعاني من حيث تقعها في الايصال الى المجهول يقتضى فساد مسالك ذلك البعض من المتأخرين لان ذلك البعض لا يقول بكون جميع مباحثه باحثا عن احوال المعاني من حيثية المذكورة على ان له ان يقول لتلك المباحث تقع في الايصال لان الموصل وان كان هو المعاني لكن الافاض مدخل في ذلك كالابحني الابري ان بعضهم زعم ان موضوع المنطق هو الافاض من حيث انها تدل على المعاني وان كان هذا القول بعيدا عن التحقيق فلا يستبعد كون مباحث الافاض بابا مستقلا هذا * ثم ان بحث المنطق عن الافاض غير مختص بلغة دون لغة كالعلوم العربية بل هو شامل لجميع اللغات على ما هو شأن جميع مباحثه فليكن هذا على ذكر منك (قوله اشارة الى انه الخ) يقال لمخ الى كذا والمخ اخذ من النظر اليه والظاهر ان المعنى الاصطلاحي للتلميح ٧ غير مراده هنا ولعله هنا مستعار من معناه القوي المذكور (قوله اي ٩ اراد ترتيبها) فهو مجاز مرسل بعلاقة السببية والمسببية او المزومية واللازمة وقد تقرر انه كثير اما يذكر الافعال الاختيارية ويراد بها مبادئها بهذه العلاقة كما في قوله تعالى اذ اقم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وكقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اذا اردت قراءة القرآن فاستعذ بالله وانما جعل قوله رتب الابواب على ارادة الترتيب بطريق المجاز المرسل ليصح قوله فصارت تقديم مباحث الخ لان كون تقديم مباحث ايساغوجي واجبا ليس عقيب الترتيب على ما يفتضيه فاما التعقيب بل انما هو عقيب ارادة الترتيب لان تحمل على عطف المفصل على الجملة او على القلب كما اشير الى هذه الوجوه الثلاثة في مثل قوله تعالى وكن من قرية اهلكناها ففجأها بأسمائها وما قيل من انه يمكن ان يحمل الترتيب على الذهني لا الخارجي وان يكون المراد بالتقديم ما كان سابقا على الترتيب المذكور وعلى كلا التقديرين لا حاجة الى حل الترتيب على ارادته فليس بشئ اما الاول فلان الكلام هنا في الترتيب الخارجي قطعيا واما الثاني فلانه خلاف الواقع اذ التقديم لا يقدم على الترتيب على ان الكلام في تصحيح التعقيب الذي يقيد بكلمة الفاء ولا يصح ذلك الا بما اشار اليه المحشى ولعل لما ذكرنا من الوجوه قال تأمل (قوله تعبرا الخ) اما حال اي معبر او اما مفعول مطلق اي عبر تعبرا واما خبر كان المقدر اي فكان هذا تعبرا وجعله ٤ مفعولا له بعيد جدا (قوله فلا يكون على وفق ما اشار اليه) لخالفه ترتيب الشارح ترتيب المصنف فلا يصح قول الشارح رتب الابواب على وفق ما اشرفنا اليه واجيب عنه بأنه مبنى على التغليب وبأنه كانت فمحة المصنف كما ذكره الشارح ثم غير هالناسخون وبأن فمحة المتن في الاصل مختلفة فيجوز ان يكون فمحة الشارح موافقا لما اختاره من الترتيب وبان المعنى على وفق ما اشرفنا اليه من حيث الابتداء او بالنظر الى الاربعة منها او الاثنين منها والكل مبنى على الذهول من سياق كلام الشارح لانه قال بعد الترتيب المذكور فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق ففرض الشارح من قوله

٧ وهو ان يشار الى قصة او مثل او شعر من غير ذكره على ما فصل في علم البديع (منه)
٩ ولا حاجة الى تقدير قدر في قوله رتب الابواب على معنى اراد ترتيبها اذ التحق الذي افاده صيغة الماضي كاف ههنا وما قيل من انه كانه قال قد اراد ترتيبها لان فمحة درة في جواب لما عملا يدل عليه عقل ولا نقل وقد فصلنا ما يكون في جواب لما (منه)
٤ الجاعل هو المولى العمد لكنه جعله مفعولا له لا اراد ولا وجه له جدا بل يمكن ان يكون مفعولا له لعامل مقدر اي انما قال رتب الابواب على معنى اراد ترتيب الابواب تعبرا الخ فهو مفعول له لمقدر اعني لم يقبل لكنه بعيد جدا (منه)

رتب الابواب على وفق ما شرنا اليه انما هو ترتيب المصنف الابواب التسعة وبيانها بحيث
يكون مباحث الالفاظ مقدمة لبعض مباحث المراد من قوله على وفق ما شرنا اليه هو
الابواب التسعة بحيث يخرج عنها مباحث الالفاظ ومن البين انه لا يلزم في ذلك ان يكون
هذا الترتيب من ترتيب المصنف في هذا البيان اشارة الى انه اختار مذهب الاكثرين
فلا قوة لهذا السؤال كانوا فان قلت اي الترتيبين اولي ٧ اجيب بأن ترتيب الشارح اولي
لما قال الامام في شرح الاشارات من ان البرهان اشرف الاقيسة وان القوم اختلفوا
في ان الجدل اشرف ام الخطابة فالشيخ قدم الخطابة لان الجدل لا يفيد اليقين الخاصة
وهو ضعيف بالقياس الى ظن العامة فان الجدل اذا ازمهم شيئاً ظنوا ان ذلك مغالطة
اضلهم ولم يأت لهم الجواب وان ذلك لقوة القائل لالصواب القول فهم لا يعلمون
ان الحق يوجب مجزهم فلا جرم لا يفيد ذلك القياس اعتقاداً فالصناعتان المفيدتان
لناس تصديقاً هما البرهان والخطابة ويمكن ان يقال الازام الحاصل في الجدل
انما يكون باعتراف فساد المدعى وبعد الاعتراف المذكور لو لم يقبل ما ادعاه
الخصم والزمه به لزم ارتفاع التقيضين بالنظر الى اعتقاده فلا جرم يحصل له الجزم
الاقوى من الجزم الحاصل بالخطابة فلماذا قدم المصنف الجدل على الخطابة ثم اذا
لم يكن الخصم منعنا تكون الخطابة بالنسبة اليه ارجح من الجدل واليه اشارة ٧ بقوله تعالى
ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فليست بر (قوله
اي قدومه فقال) اشارة الى ان الفاء فصيحة كما في قوله تعالى فانفجرت اي فضربه بها
فانفجرت ويجوز ان يقدر فاذا قدمه فقد قال كما جاز ذلك في الآية المذكورة على ان يكون
التقدير فان ضربت بها فقد انفجرت ثم هذا التقدير ركب ههنا من حيث المعنى كما لا يخفى
لما قيل من ان الفاء لا تدخل على الماضي المتصرف الامع لفظة قد وادعها ضعيف
لان كلام الوجهين شائع في امثاله بل تسمية الفاء في مثله فصيحة انما هي على التقدير
الثاني على ما يقتضيه ظاهر كلام الكشاف وان ذهب صاحب المفتاح الى ان التسمية
المذكورة انما هي على التقدير الاول هذا ثم ان مراده بالتقديم المقدر ارادة التقديم لانه
الترتيب على ما سبق فهو مجاز مرسل عن الارادة كما اشار اليه في قوله رتب الابواب (قال
الشارح المحقق ولما كان المقسم الخ) جواب عن سؤال مقدر كانه قيل اذا كان الجواب تقديم
مباحث الكليات فلم لم يشرع فيها اجاب بأن الكليات الخمس اقسام للذاتي
والعرضي وهما قسمان من الكلي وهو قسم الفرد وهو قسم من اللفظ ومعرفة
الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فوجب التعرض لمباحث اللفظ الذي هو مقسم
الكليات الخمس فالمراد حينئذ بالكليات الخمس معانيها المجازية اعني الفاظها
لامفهوماتها الاصطلاحية وانما اعتبر ذلك التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدى

٧ من ترتيب المصنف
والشارح حيث قدم
المصنف الجدل على
الخطابة والشارح قدم
الخطابة على الجدل
(منه)

٧ وانما قلنا ان الآية
الكريمة خطاب الى
الخصم الغير المتعنت
لما يقتضيه وصف
المجادلة بالتي هي
احسن اذ الخصم
المتعنت لا يلزم ان
يكون جداله بالتي هي
احسن بل لا يليق
جده اذ ايضا لا تعالى
ولا يجادلوا اهل
الكتاب الا بالتي هي
احسن (منه)

(على)

على ما يصرح به الشارح في بحث المفرد والمركب فليس في بيان الشارح تصورا صلا
وان توهمه بعضهم ٤ وقوله (ولما كان فهم الخ) جواب عن سؤال مقدر على هذا الجواب كانه
قيل اذا كان التعرض لمباحث اللفظ واجبا عليه فلم لم يتعرض لها واشتغل بتقسيم
الدلالة اجاب بأن البحث عن اللفظ انما هو لاجل فهم المعنى منه ولو ضوح هذه المقدمة
تركها وقال فهم المعنى من اللفظ الذي كان البحث عن اللفظ لاجله بسبب دلالة
على ذلك المعنى اذ لو لم يوجد الدلالة لم يفهم المعنى منه فلا جرم يكون البحث عن اللفظ
بسبب الدلالة على المعنى فوجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فان قلت
فلم لم يشتغل حينئذ بتعريف الدلالة كما اشتغل بتقسيمها قلت المقصود ههنا تحصيل
الكليات الخمس وذلك انما يترتب على التقسيم فلذا اعتنى بالتقسيمات وامام تعريف
الدلالة لمعلوم من موضعه كتعريف اللفظ ٩ فلا وجه ههنا لما قيل او يقال فظهر
من التقرير ان الباء في قوله باعتبار دلالة سببية وان كلمة الاعتبار مقسم او اضافته
للبيان وانما اتى به جريا على ما هو المعروف في امثاله فلا يرد ما توهم ٦ من ان فهم المعنى
موقوف على الدلالة التي هي صفة اللفظ لا على الاعتبار الذي هو صفة المتكلم او السامع
فالصحح ان يقال بسبب دلالة عليه وستسمع لهذا زيادة توضيح فلا مساححة في قوله
ولما كان فهم المعنى الخ من وجه فضلا عن الوجهين فتبصر بالعينين ثم لما لم من بيان
الشارح المذكور ان يكون مباحث الالفاظ موقوفة عليها لمباحث ايساغوجي لما بيناه
وكان يمكن ان يفهم عنه صرح بالمراد ايضا لطريق السداد فقال (ومنه) اي
ومن كون مباحث الالفاظ موقوفة عليها لمباحث ايساغوجي وابراد المصنف اياها
انما هو لذلك يعلم ان المصنف لم يعد مباحث الالفاظ بابا من الفن بل ذكرها في باب
ايساغوجي مقدمة لمباحثه فما قيل من ان هذا القول مستدرك ليس فيه زيادة شيء
على ما افاده بقوله ولما كان التقسيم الخ خروج عن الانصاف لان الاستدراك في حد
ذاته غير مسلم ولو سلم فهذا من قبيل افادة العلم على ما هو صريح قوله يعلم الخ فان قلت
البحث عن الالفاظ ههنا انما هو لتوقف الافادة والاستفادة عليها وظاهر انه مشترك
بين جميع المباحث المنطقية فاما جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي خاصة قلت
لعل الوجه ٧ في ذلك ان مباحث ايساغوجي موقوفة عليها لسائر المباحث المنطقية
وذلك ظاهر عند التأمل فما كان مقدمة لمباحث ايساغوجي مقدمة لسائر المباحث
ايضا فبعد جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي لما ذكره من الوجه لاحاجة الى جعلها
مقدمة لسائر المباحث (قوله اي انما اورد مباحث الالفاظ الخ) اشارة الى ان قوله ولما كان
المقسم جوابا عن سؤال مقدر كما قررناه في الشرح وحاصله انه انما اورد مباحث الالفاظ
ههنا ولم يورد مباحث ايساغوجي مع انه اللازم لعقد الباب المذكور لان الكليات

(منه) ٦ النوع
قره خليل (منه)
واعلم ان بعض
الناظرين ادعى ان
في قول الشارح ولما
كان فهم المعنى من
اللفظ باعتبار دلالة
الخ مساححة من وجهين
الاول الموقوف فهم
المعنى والثاني جعل
الموقوف عليه
الاعتبار مع ان
الموقوف هو بحث
اللفظ وان الموقوف
عليه هو الدلالة نفسها
وكل ذلك ممدفع بما
بما قررنا اذ غاية الاول
ترك مقدمة واضحة
والثاني به على ما هو
المعروف في امثاله
ومثل ذلك لا يعد
مساححة اذ المساححة
استعمال اللفظ في غير
معناه المتبادر المعروف
وذلك غير موجود
ههنا (منه)
٨ اقول ومن هذا
ظهر وجه التعرض
لمباحث الالفاظ في باب
ايساغوجي واندفع
ما قيل من انه انما
وجب التعرض
لمباحث الالفاظ قبل
الكليات الخمس واما وجوب التعرض في باب ايساغوجي فلم يلزم ذلك منه انتهى ووجه الاندفاع ظاهر (منه)

الجنس اقسام لفظ بالواسطه بناء على انه اعتبر التقسيم المجازى تقريبا لفهم المبتدى ولو ضوحه تركه وسيصرح به ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فلذا صدر البحث بمباحث الالفاظ مقصوده انما هو ابضاح كلام الشارح لان في تعليمه قصورا كما توهم ثم قال انه قاصر بعد وانظروا ان يقال ولما اعتبر المصنف اللفظ مقسما للكليات اثارا للتقسيم المجازى تقريبا الى فهم المبتدى الخ وذلك لان مقصوده انما هو ابضاح مراده للاذهان القاصرة ثم ان الاعتبار المذكور امر واضح لان كون اللفظ مقسما للكليات انما هو بالنظر الى التقسيم المجازى ولو ضوحه تركه الشارح فالعهدة في ذلك على تقدير وجودها على الشارح لاعلى المحشى وامام قبل من ان معرفة الاقسام انما تكون موقوفة على معرفة المقسم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل فدفع بانه اذا كان المراد ههنا التقسيم المجازى تقريبا الى فهم المبتدى كان المقسم ههنا اللفظ ذاتيا للاقسام اى الكليات الخمس التى هى عبارة عن الالفاظ حيث ذنم لو كان المراد بالكليات الخمس ههنا المعانى لانتم تلك المقدمة قطعا فلا حاجة في دفعه الى ما يقال بأن مفهوم المقسم جزء من مفهوم القسم ضرورة ان التقسيم ضم القيود الى المقسم ومعرفة مفهومات الاقسام موقوفة على معرفة المقسم توقفت بالكل على الجرح انتهى بل لا وجه له لان ذلك ايضا انما يتم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل ههنا فلا بد من ان يشار الى ما ذكرنا (قوله لان اللفظ مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس الخ) اراد بالمقسم الاول اللفظ الدال وبالثاني اللفظ المفرد وبالثالث اللفظ الكلى وبالرابع اللفظين الذاتى والعرضى وهذه المقدمة صحيحة بناء على ان المقسم معتبر في الاقسام فمقسم مقسم مقسم لشيء مقسم لشيء مقسم لذات الشيء قطعا فلا يلتفت الى ما نقل عنه ههنا (قوله يعنى ان البحث عن اللفظ الخ) يعنى ان في كلامه مطويا ذالك الكلام في توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ لافى توجيه تقديم بحثها على فهم المعنى منه فالاولى ان يقال ان البحث عن اللفظ لاجل فهم المعنى منه وفهم المعنى منه بسبب الدلالة عليه ينتج ان البحث عن اللفظ بسبب الدلالة عليه فلذا قدم بحث الدلالة على بحث الالفاظ وقد عرفت ان الكلام المذكور من الشارح جواب عن سؤال مقدركا ثم قيل اذا كان مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ابضاغوجى فلم يشتغل بها وحاصل الجواب الذى افاده الشارح وقرره المحشى ان البحث عن اللفظ اى عن احواله من الافراد والتركيب والكليات والجزئية والذاتية والعرضية وغيرها لاجل كونه دالا على المعنى اذ لو لم يكن دالا على المعنى لم يكن مجعونا عن احواله المذكورة فلذا لم يباحث موقوفة على الدلالة فلا بد من تعرضها وتقسيمها ولكون مبنى الرسالة على الانجاز ترك المصنف تعرض بها

٩ من ان هذه المقدمة على املاقتها غير صحيحة لان الجنس مقسم الحيوان وغيره والحيوان مقسم الانسان وغيره مع ان الجنس ليس مقسم الانسان وغيره انتهى وذلك لان التقسيم وان كان لاهية لكن المراجعة الى الافراد مقصودة فيه فقوانا الجنس اما حيوان او غيره قضية طبيعية وقولنا الحيوان اما انسان او غيره قضية حكم فيما على الافراد فلم يكرر الوسط في التقسيم فافهم (منه)

(وبعض)

وبعض تفسيرها الشارح المحقق بمنزلة المصنف حاشية الموقوف عليه بنسائه كما اشار اليه بقوله فتقول الخ (قوله فالاولى الخ) يعنى انه لما كان المقى ههنا بيان ان البحث عن اللفظ لاجل الدلالة عليه ولم يكن عبارة الشارح وافي بذلك فالاولى ان يقال لما كان البحث عن اللفظ من حيث دلالة عليه بل العبارة الصحيحة ان يترك الاعتبار ويقال بسبب دلالة الخ وذلك لما عرفت ان الكلام ههنا فى توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ ولا يتم ذلك التوجيه الا بما ذكره وكون فهم المعنى لاجل الدلالة انما يقتضى تقديم بحث الدلالة على فهم المعنى ولا كلام لنساقه ثم ان الاعتبار صفة المتكلم وليس فهم المعنى من اللفظ لاجل اعتباره بل المعنى متفهم منه سواء اعتبره اولا فالبيان الصحيح الوافى بالمقصود ان يقال لما كان البحث عن اللفظ بسبب دلالة عليه وجب التعرض لمباحث الدلالة ايضا هذا خلاصة كلام المحشى وقد عرفت ان دفعه بما قررناه لان الشارح قصر المسافة اوضع ان الكلام في توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ ولذا قال لما كان فهم المعنى الخ فانه ما خفى واعرض عما ظهر ثم ان الاعتبار مقسم لا اعتبار له ويحتمل ان يكون الاضافة فيه بانية في قول كلامه الى ما اشار اليه المحشى ولذا قل على ان اللفظ الصحيح الخ ولم يقل فالصواب ان يقال فلا مسافة في كلام الشارح في تقرير المقام وان ادماه البعض ههنا فان قيل لعل الشارح اشار بقوله باعتبار دلالة دون ان يقول بسبب دلالة الى اختيار ما ذهب اليه البعض من ان فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق بمجرد الدلالة بل يتوقف بعد تحققها على اعتبارها ايضا فالجواب يعتبر تلك الدلالة لم يفهم المعنى فعلى هذا لا غبار على لفظ الشارح قلت هذا بالنظر الى لفظ الاعتبار توجيهه غير بعيد ٩ لكن الكلام ههنا ليس في مجرد الاعتبار المذكور بل في كون فهم المعنى لاجل الاعتبار المذكور ومن البين ان العالم بالوضع يفهم المعنى من اللفظ عند سماعه سواء اعتبر المتكلم دلالة عليه وارادها اولا فالخلق ان التوجيه المذكور غير صحيح ههنا بل الوجه فيه ما شرنا اليه آتقا ولعل قوله يعرف بان تأمل اشارة الى ما فصلناه في توجيه العبارة وعدم صحة حملها على ظاهرها (قوله اى من اراد المصباح الالفاظ الخ) فيه اشارة الى ان قوله ومنه يعلم مربوط بقوله سابقا ولما كان المقسم اليه هو الذاتى الخ لا بقوله ولما كان فهم المعنى من اللفظ الخ وانما لم يفسر بما فسر به المولى برهان الدين حيث قال اى من وجوب التعرض لمباحث الالفاظ باعتبار كون اللفظ مقسما الى المفرد والمقسم الى الكلى اذ لا يستفاد من ذلك كون مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ابضاغوجى بخلاف ما قرره المحشى لا يقال كون مباحث الالفاظ مقدمة لاستيفاد في بيانه السابق فهذا مستدرك في البيان لاننا نقول هذا من قبيل التصريح بما علم التزاما لاحتمال الغفلة وبهذا اندفع ما قبل من انه بعد تصحيح مرجع الضمير بما ذكره يلزم اتحاد الدليل مع المدلول اذ يصير الحاصل هكذا ومن اراد المصنف مباحث اللفظى في باب ابضاغوجى لكونه مقدمة

٩ فيه اشارة الى رد ما قبل من ان هذا التوجه فيه خطأ لان الارادة غير اعتبار الدلالة لان متعلق الارادة هو المعنى ومتعلق الاعتبار هو الدلالة التى هى صفة اللفظ فيهما بون بعيد انتهى وذلك لانا لاهم ان متعلق الارادة هو المعنى فقط بل هو دلالة اللفظ على المعنى كما ان متعلق الاعتبار ههنا كذلك وهذا واضح وان خفى عليه (منه)

منشأ السؤال قوله والثى الاول يسمى دليلا برهانيا حيث استعمل منه انه جمل
قوله كون الثى بحيث يلزم من العلم بالخ تعريف البرهان وللدلالة معا من غير تفاوت
بينهما ومورده التعريف وحاصله انه ان اريد بالعلم في التعريف المذكور
مطلق الادراك تصورا كان او تصديقا يقينيا او غيره ينتقض التعريف المذكور بالنظر
الى كونه البرهان منعا بأنه يصدق على ما يفيد العلم التصورى مثل المعارف بالنسبة
الى معرفاتها والمزومات بالنسبة الى اوازها البينة وعلى ما يتركب من المقدمات
التقليدية مثل قولنا هذا امر قال به الامام الاعظم وما هو كذلك فهو حق فهذا حق
وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني لانهما تدل على المعاني بالنسبة الى العالم بالوضع
فيعلم المعاني ويجهلها عند سماع الالفاظ مع ان شيئا منها ليس ببرهان لكن
لا ينتقض التعريف حيث تدل بالنظر الى كونه للدلالة اذ الدلالة موجودة في هذه الصور
قطعا وان اريد بالعلم فيه الادراك البقنى ينتقض التعريف المذكور بالنظر الى كونه
للدلالة جمعا بالامور الثلاثة المذكورة وان لم ينتقض حيث تدل بالنظر الى كونه البرهان
وهو ظاهر هذا وان اريد بالعلم طاق التصديق يقينيا او غيره ينتقض ايضا بالنظر الى كونه
تعريفا للدلالة جمعا بماعدا دلالة الدليل المركب من التقليديات وبالنظر الى كونه تعريفا
لبرهان ينتقض منعا بصدقه على الدليل المركب من التقليديات ففي صورة الحمل
على التصديق المطابق يوجد الانتقاض جمعا ومنعا معا بخلاف ما اذا حل على مطلق
الادراك او الادراك اليقنى اذ الانتقاض على الاول منعا وعلى الثانى جمعا
كما قررناه وبالجمله الانتقاض في هذه الصورة داخل في الشكيب معا فلذا تركه اجاب
عنه بعض من لم يتفطن بما حررناه بأن المراد الشك الثانى لان المقابلة لا ترفع الحمل
على مطلق الادراك ولان اطلاق العلم على اليقين شائع والشك قريب على هذه الارادة
ولان كون التعريف لبرهان قرينة على ذلك ايضا لانه المركب من المقدمات اليقينية
على ما سبق في التمرح فتريد المحشى انما هو لسعة دائرة الاعتراض فبعد التحري
المذكور لا وجه للانتقاض ولا يخفى ما فيه من سوء الفهم اذ الكلام ليس في تعريف
البرهان فقط بل في كون التعريف المذكور تعريفا لبرهان وللدلالة معا فلا شبهة
في ورود التزديد المذكور قطعا وكذا ما قبل ٧ ايضا في الجواب بأن قول الشارح والثى الاول
يسمى دليلا مهمل اى قد يسمى دليلا لظهور ان الدليل معلوم تصديق والثى الاول
اعم منه ومن المعلوم التصورى ولذا قال في فصول البدايع فالثى الاول الدال لا يرى
ان الخبى الى قال في تعريف الدليل ل ما يلزم من العلم به العلم بشى آخر المراد به العلم
التصديق بقرينة ان التعريف للدليل فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والمزوم بالنسبة
الى اللازم ويلزم العلم من آخر كونه ناشئا وحاصل منه كما يقتضيه كلمة من فاته فرق
بين اللازم لثى واللازم من فخر القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى وان ورد

٧ قره خليل وقد
اخذه من غيره (منه)

(ماعد)

ماعد الشكل الاول من الاشكال الثلاثة انتهى فعلى هذا تختار ان المراد بالعلم المذكور
في تعريف البرهان هو اليقين لشبوع كون البرهان من اليقنيات وشبوع اطلاق العلم
عليه سيما اذا انضم اليه مقابلته لاظن فلا ينتقض تعريف البرهان بشى من الامور
الثلاثة ولا يرد ايضا قوله ويطل تعريف الدلالة لان ذلك انما يرد او كان قوله والثى
الاول الخ محمولا على الكلية وقد عرفت ان المراد به قد يسمى دليلا وذا انما هو في صورة
افادة اليقين وماعداه باق على عموم بحيث يشمل التعريف جميع الصور الثلاثة
للدلالة انتهى وذلك لان ما ذكره اول الى قوله ولا يرد الخ انما يتم بعد تسليمه
اذا كان التعريف المذكور تعريفا لبرهان فقط وليس كذلك وما ذكره ثانيا
من كون القول المذكور مهمل بلوح عليه اثر الالهال وهل الكلام الا فيه
نعم يمكن ان يقال ان كونه تعريفا لبرهان مغاير لكونه تعريفا للدلالة فختار
عند كونه تعريفا لبرهان ان المراد بالعلم اليقين بالقرائن المذكورة في دفع المواد الثلاثة
ونختار عند كونه تعريفا للدلالة ان المراد به مطلق الادراك على ما هو المتبادر منه
فيشمل الامور الثلاثة فلا انتقاض ههنا هذا (قوله فالصواب ان يقال الخ) يعنى انه لما كان
التعريف المذكور مشتركا بين الدليل البرهانى ومطلق الدلالة وكان منتقضا بالمواد
المذكورة بالنظر الى كل منهما على ما عرفت كان الصواب ان يمتاز كل منهما عن الآخر
لثلايرد الانتقاضات المذكورة وقد عرفت آتفا المختص من ذلك فذكر وما قبل ٨
من ان تسمية الاول بالبرهان وبالإمارة لم يكن ذكرها معتادة في هذا المقام كاعتباد
التسمية بالدال فاعلم ما خفى واعرض عما ظهر فكان تسميته بالدال امر مفروغ عنه ولذا
قال الشارح وتسميها ان الدال ان كان لفظا الخ فالقصد ههنا انما هو تسميته
بالبرهان وتعريفه فيحمل العلم الواقع فيه على اليقين ويندفع المواد الثلاثة انتهى لا يدفع
ما صور به المحشى بالنظر الى ظاهر تقرير الشارح على ما حررناه فالوجه في دفعه
ما اشترنا اليه وان كان مراده هذا القائل ما ذكرناه فرجا بالوقاف وامام قبل ٩ من ان
ابراد المحشى ههنا وتصويبه بما صوبه مبنى على اشتراط المساواة بين التعريف والمعرف
كما هو مذهب المتأخرين ولوبنى على مذهب القدماء من تجويزهم التعريف بالاعم
او الاخص وهو المختار عند التعريف على ما في الحاشية الصغرى فلا يرد ذلك انتهى
فما لا يلتفت اليه لان ابراده انما هو على مذاق المتأخرين وقد اختاره الشارح على
ان التجويز المذكور انما هو في الحدود والرسوم الناقصة والظاهر ان التعريف المذكور
حدا تام يسمى او رسم تام كذلك وقد اتفقوا على اشتراط المساواة فيهما (قوله والدليل
ان كان مفيدا الخ) اى الدليل المعقول المركب من المقدمات العقلية على ما هو المتبادر منه
ومن التقسيم ايضا فعلى هذا فالمتبادر من الافادة افادة المقدمات العقلية فلا يرد
القبض بالقضية اللفظية التى يفيد مدلولها يقينا مثل الكل اعظم من اجزئه وامثاله

٨ طرموسى (منه)

٩ عاد وقره خليل
(منه)

ويكن ان يقال انفس من الامادة ما هو بطريق النظر والكسب لشيوخ كون الدليل طريق الكسب والنظر فيندفع النقض بالقضية اللفظية المذكورة ايضا وكذا الكلام في قوله وان كان مفيدا لظن فلما ان يخص الامادة المذكورة فيه باقادة المقدمات العقلية واما بكونها بطريق النظر والكسب فيندفع النقض عنه بالقضايا اللفظية التي تفيد مدلولاتها ظاهرا قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق (قال الشارح العلامة وتقسيمها ان الدال الخ) تقسيم الدلالة الى اللفظية وغيرها تقسيم عقلي لكونه مرددا بين النفي والاثبات مع عدم تجويز العقل فيما آخر والتقسيم العقلي هو ما يجزم العقل بالانحصار بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة والاقسام وتقسيم الدلالة اللفظية الى الوضعية والطبيعية والعقلية تقسيم استقرائي لتجويز العقل هنا قسما آخر مع عدم وجوده في الواقع والتقسيم الاستقرائي هو ما يكون الاقسام بحسب وجودها في الواقع وان جاوز العقل فيه قسما آخر غير وجوده في الواقع والظاهر ان الامر كذلك في تقسيم الدلالة الغير اللفظية الى الوضعية والعقلية والى الوضعية والطبيعية والعقلية على الاختلاف فيه كما ستطلع عليه واما تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة والتضمن والالتزام فتقسيم عقلي فان لزوم شرط للدلالة الالتزامية وليس بمعتبر في تحققة ما حتى يجوز العقل هنا قسما آخر وهما مباحث نفيسة لا يليق ايرادها ههنا (قوله اي ان كان الوضع واسطة في تلك الدلالة) اي في ثبوتها لا في عروضها ولا في اثباتها فافهم اشارتها هذا التفسير الى ان معنى توسط الوضع هو كون الوضع سببا ووسيلة تلك الدلالة وهو الظاهر من قواهم ههنا دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة ومن الحيثية التي اعتبروها في تعريف الدلالة اذ الحيثية المذكورة انما هي لتعليل على ما يصرح به الشارح وقيل اشار به الى دفع توهم لزوم كون الوضع مفادا على قياس ما سبق من قوله ان لم يتخلل الظن بناء على ان التخلل والتوسط من الالفاظ المترادفة انتهى وهذا كما ترى والمراد من الوضع هنا هو مطلق الوضع وهو تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني سواء كان وضع غير اللفظ او وضع اللفظ وهو تعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه بنفسه او تعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه ولو بقرينة وعلى الاول لا يوجد في المجاز وضع لاشخصيا ولانوعيا وهو الذي حققه الشريف العلامة في نصائفه وعلى الثاني يوجد فيه الوضع ولانوعيا وهو الذي حقق في اصول الفقه والمراد بالوضع ههنا اعم من الشخصى وهو وضع جوهر اللفظ للمعنى ومن النوعى وهو ما يكون بقاعدة كلية كوضع المشتقات والمركبات والامور الاصطلاحية وكل منهما اما وضع خاص او وضع له خاص واما وضع عام لموضوع له عام واما وضع عام لموضوع له خاص وعكسه غير موجود وان كان من الاحتمالات العقلية وتقصيل الاحتمالات المذكورة في علم الوضع فاندفع ما قبل ٩ من انه ان كان المراد الاول يلزم خروج دلالة المركبات والمجازات على معانيها

٧ وذلك لان المتبر في الدلالة العقلية هو الملافة الذاتية ومن الجائز ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شئ من الملافة الذاتية والوضعية والطبيعية لكنها لم توجد صرح به ابو الفتح في حاشية التهذيب وكون حصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة حصرا عقليا مما صرح به المولى الدواني وغيره فيه كلام طويل فليطلب من محله (منه)

٩ عماد (منه)

(التركيبية)

التركيبية والمجازية عن تعريف الدلالة وان كان المراد الثاني يلزم خروج دلالة المفردات عنه انتهى على ان وجود الوضع ولانوعيا في المجازات غير مسلم كما عرفت المسالك الشريفى ثم ان توسط الوضع في الدلالة اللفظية الوضعية ان حمل على التوسط بالذات او بالواسطة يوجد ذلك في كل من الدلالة المطابقة والتضمنية والالتزامية بناء على ان الوضع واسطة في المطابقة بالذات بواسطة في التضمن والالتزام بالواسطة لان اللفظ لو لم يكن موضوعا للمعاني لم يكن جزؤه ولا لازمه ايضا مستفادا منه وهو الظاهر من كلام المصنف ههنا وبه صرح صاحب المحاكات حيث قال دلالة المطابقة بمجرد الوضع ودلالة التضمن والالتزام بمشاركة من العقل والوضع وان حمل على توسط الوضع بالذات ينحصر ذلك في الدلالة المطابقة وهو الذى مال اليه الامام في شرح اشارات حيث قال دلالة اللفظية دلالة المطابقة واما دلالة التضمن والالتزام فعقلية وهما موافق لما اختاره اهل البيان من ان الدلالة المطابقة وضعية والدلالة التضمنية والالتزامية عقلية لكن على ما حررنا ٩ يكون النزاع بين الفريقين قليل الجدوى (قوله على ما قبل) قاله شارح المطالع لان ما قرره الشارح ههنا من التقسيمات الثلاثة عين ما قرره شارح المطالع هناك والشريف العلامة قرر كلامه ٧ على مذاقه وليس يحصر الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية مذهبنا ههنا ا كنى ايضا ببيان هذين القسمين في الحاشية الصغرى لكن الحصر فيهما ليس مقصودا له ايضا على ما يظهر بالرجوع الى كلامه وبالجملة الحصر المذكور ليس مذهبنا للشريف وان خفي ذلك على بعضهم ٤ (قوله لكن الحق انها) اي الدلالة الغير اللفظية (ثلاثة اقسام اما الثالثة فلان دلالة السعال الذى ليس بلفظ) وان كان صوتا في الجملة ٣ (ودلالة حجرة الحجل وصفرة الوجع على مدلولاتها) من قصاد المزاج والحجالة والخوف طبيعية وكذا دلالة حركة النبض على المزاج المخصوص ودلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه المألوم وحاجبه على شدة الموه وغير ذلك فان الكل دلالات غير لفظية وغير عقلية فتكون دلالات طبيعية فيكون مجموع اقسام الدلالات ستة لاختص قبل ٦ لعله اراد ان تحققة اللفظى فان لفظ اح لا يصدر عن الوجع وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها بعضا لا تصدر من الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبعها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منبعثة من الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون آثار الانفس الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعية مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذين الفرق بين العقلية والطبيعية فان العلاقة في الاولى التأثير وفي الثانية الايجاب والتأثير اقوى من الايجاب انتهى

٧ عطف على قوله سابقا ان حمل الخ (منه)

٩ من التردد في توسط الوضع بأن يكون المراد منه اما بالذات او ما هو اعم من ذلك فافهم (منه) ٧ حيث قال في كلام الشارح تنبيه على ان دلالة ما ليس بلفظ قسمان وضعية كدلالة الخطوط وعقلية كدلالة الاثر على المؤثر انتهى فهذا صرح في انه بين ما يفيه الشارح عليه (منه)

٤ وهو الفاضل ابو الفتح في حواشى التهذيب ونحوه اكثر الناظرين ههنا منهم المولى قره خليل (منه)

٣ قديده اذ الظاهر ان المراد به ههنا ذات السعال وان كان لا يتخلو ذلك عن صوت في الجملة (منه)

٦ سبيل كوني (منه)

وفيه انه لو سلم كون تلك العوارض آثار الانفس الكيفية والمزاج المخصوص لكن لان سلم انه حيث لا يكون الطبيعة مدخل في تلك الدلالة لان تلك الكيفيات الفسائية والمزاج المخصوص صادر عن الطبيعة ايضا على ان المزاج المخصوص من الطبيعة المخصوصة فيكون الصادر منه صادرا عن الطبيعة فالظاهر ما اشار اليه المحشى هذا (قوله كدلالة) بفتح الهزة وضمها والهاء المهملة (على السعال) اى على وجع الصدر واذا بهت الى الرجل احا اذا سعل فهذا السعال مدلول هذا اللفظ كما انه نفسه في الصورة السابقة دال على فساد المزاج بالطبع واما الخ بضم الهزة وسكون الخاء المعجمة فدل على الوجع مطلقا واذا قمت الهزة تدل على الحزن والتحسر كذا في حاشية المطالع وقيل بفتح الهزة والحاء المعجمة تدل على مطاق الوجع وبالضم والحاء المعجمة تدل على التلذذ والسرور (قوله فان طبيعة اللفظ الخ) اختاره لظهوره قال في حاشية المطالع ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه يقتضى التلفظ به وان يراد طبع السامع فان طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع الا ان هذا الاخير مشترك بين لطبيعة والعقلية اذ ليس الفهم فيهما مستندا الى العلم بالوضع فلا يصلح فرقا فالتعويل في الفرق على احد الطرفين الاولين انتهى وتفصيل الاحتمالات الثلاثة ان الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان في القاموس وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ سواء كان بشعور اول او على الحقيقة فان اراد به طبع اللفظ فالمراد به المعنى الاول الاصطلاحي فان صورته النوعية او نفسه الناطقة يقتضى التلفظ به عند عروض المعنى وان اراد به طبع اللفظ اى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثانى الاصطلاحي وان اراد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اى النفس الناطقة او العقل وهو من مشمولات المعنى الاول ايضا فاختيار الاحتمال الاول انما هو لكون الكلام في التلفظ وطبع اللفظ يقتضيه عند عروض ذلك المعنى ولا كذلك الاحتمال الثالث بل الاحتمال الثانى ايضا فليتهم (قوله فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعة) لكونها منشأ لتلفظ بذلك اللفظ الدال والمنسوبة الى الطبيعة طبيعة والظاهر ان يقال في النسبة الى الطبيعة طبيعة بفتح الطاء والباء الموحدة كما قالوا في النسبة الى مثل حنيفة حتى لكنهم تسامحوا في ذلك والله الموفق لما هنالك (قال الشارح العلامة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ) انما اعتبر هذا ليعرل يظهر دلالة اللفظ على وجود اللفظ مقلدا لالمسموع من المشاهد ٧ يعلم وجود اللفظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود اللفظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا كذا في الحاشية الصغرى وقوله فلا يعلم وجود اللفظ لا بدلالة اللفظ عليه عقلا يشعر بأن مراده من قوله سابقا لا بدلالة اللفظ الخ لا بدلالة اللفظ عليه فقط بل بهما معا حيث

٩ هذا على ما في كثير من النسخ من قوله طبيعة على وزن فبيلية واما على ما في بعض النسخ من قوله طبع على وزن فبيلية فليس فيه مسامحة فم قد اشهر فيما بينهم سكون الباء الموحدة وقاعدة النسبة حيث لا تكون بفتح الباء الموحدة والمذكور في الحاشية الصغرى هو هذا فيكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع ايضا فعلى هذا لا تسامح في النسبة المذكورة فانهم (منه) ٧ اى من شهوده واحس بالبصر (منه)

(اعتبر)

اعتبر الحصر في قوله واما المسموع الخ وتركه في سابقه وهذا معنى على ان العلم بالمشاهدة يجمع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين حيث لا يحتمل ان يكون مراده لا بدلالة اللفظ اصلا ان قبل بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل قوله ليعرل دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى الوضوح وعلى الثانى من الظهور بمعنى الحصول وهذا معنى ما قبل ٧ على الاول من الظهور بمعنى آشكار شذن وعلى الثانى من الظهور بمعنى يبدأ شذن فلا يلتفت الى ما قبل ٩ ههنا من ان التوجيه الاول يخالف لما في حاشية المطالع من ان تعييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر لا بدلالة اللفظ انتهى لان قوله لا بدلالة اللفظ يحتمل معنيين اى فقط او اصلا كما حققنا آنفا (قوله لانها الطريق المعتاد في تفهيم) المعلم ٤ (المعاني) الى المعلم (وتفهيم) اى تفهيم المعلم (من المعلم) او تفهيم المعلم (في نفسه) فكان المعلم يتأذى نفسه بألفاظ مجزلة واواراد تجريد هاعنها اشكل عليه الامر هذا هو المستفاد من شرح المطالع وقد اوضحه الشريف حيث قال تعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالاقادة والاستدانة المتوقفتين عليهما وبعد تعلمه ان اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص فلا بد له من الالفاظ وان اراد تحصيله لنفسه احتاج بيانه اليها ليسهل عليه انتهى فقوله او في نفسه معطوف على المعلم والضمير راجع اليه على ان يكون ذلك المعلم فاعل التفهيم لا ما هو المذكور حتى يرد عليه انه غير مسبوق الذكر غايته ان التفهيم بالنظر الى قوله من المعلم صفة المعلم وبما ظهر الى قوله في نفسه صفة المعلم ولان ان تقول ضمير في نفسه راجع الى التفهيم المستفاد من تفهيم وهو عين المعلم لكونه بصدد التفهيم فتم البيان بيانه وان خفي على الناظرين ٣ مقاله (قوله ولان الدلالة الطبيعية والعقلية) اى اللفظيتين اذ الكلام ههنا في الدلالة اللفظية غير منضبطة اى كل منهما ٦ لاختلاف الطباع والافهام اى العقول على ما هو المعروف من استعمال الفهم في العقل ولان تقول اختلاف الافهام يستلزم اختلاف القول فلا يخبر عليه ٧ وعدم انضباط الدلالة الطبيعية والعقلية الغير اللفظيتين يعلم ٩ من ذلك بالمقابلة ثم ضم اليه (قوله ومع ذلك لا تشمل الخ) يعنى ان تلك الدلاتين مع عدم الانضباط فيهما لا تشملان الاعلى معان قليلة بقله المعظم او المراد بالمعاني القليلة مدلولاتها المطابقة اذ المداولات التضمنية والالترامية انما تجري في الالفاظ الوضعية فالمراد بالمعاني القليلة على الاول افراد القليلة بالنظر الى قلة دوالها وعلى الثانى الافراد القليلة بالنظر الى ذواتها فانهم بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها جامعة بين وصفي الانضباط والشمول للمعاني الكثيرة بالظر الى القاطعها الكثيرة والذواتها ايضا من المطابقة والضمن والالترام وحاصل ما اشار اليه ههنا في بيان الاعتناء بالدلالة اللفظية الوضعية امور ثلاثة كونها طريقا معتادا او كونها منضبطة وكونها شاملة لمعان كثيرة فالمراد الاول بصريحه والثانى والثالث بلزومهما وهو

الى التفهيم وتفهمها اى تفهيم التفهيم من المعلم او في نفسه اى نفس ذلك لكان صوابا ايضا لكن رجحنا ما هو المذكور في الاصل لاجل قوله من المعلم فانهم (منه) ٣ منهم المولى العماد (منه) ٦ في هذا التفسير اشارة الى دفع ما يمكن ان يتوهم ان يقال الظ ان يقال غير منضبطتين ووجه الاندفاع ظاهر (منه) ٧ تعرض المولى العماد حيث قال الاول ان يقول والعقول بدل والافهام (منه) ٩ فيد تعرض المولى عبد الرحمن حيث حل قوله ولان الدلالة الخ على عومه وزعم ان تقريب الدليل غير تام ولا يخفى اندفاعه بما ذكرناه (منه)

(قوله ولان الدلالة الطبيعية الخ) لان كونها غير منضبطة وغير ملزمة بل هي كون الدلالة للفظية الوضعية منضبطة وشاملة اذ لا بد في الالفاظ الدالة من المنضبطة الشاملة وحيث لم تكن الدلالة الطبيعية والعقلية كذلك يكون الدلالة الوضعية منضبطة شاملة ففي هذا البيان سلك طريقة البرهان وانما فعل ذلك لان الطريق المتباد لا يتصور في غير الدلالة الوضعية بخلاف لالفاظ الشمول اذ يحتمل ان يوجد في غيرها ايضا فلا شارة الى دفعه اورد قوله ولان الدلالة الطبيعية الخ دليلا مستقلا فيحصل من المجموع ان الدلالة اللفظية الوضعية طريق معتاد منضبطة شاملة لمعان كثيرة بخلاف الداليتين الاخيرتين فليق ان يعنى بشئها ويبحث عنها ومن لم يفهم دقة تقرير المحشى ههنا وزعم ان في تقريره قصورا حيث اورد قوله ولان الدلالة اللفظية دليلا مستقلا وليس كذلك بل الامور الثلاثة دليل واحد فلو قال لانها لطريقة المعتادة المنضبطة الشاملة بخلاف السابق من الدلالات لكان اولي فقد غفل عن حقيقة الحال وقال ما قال وكذا ما قيل ذكر المحشى ههنا وجهين الاول لمحاسن اللفظة الوضعية والثاني لمفاسد الاخيرين مع تضمن محاسن اخرى للاولى اذ ورد عليه انه ما باله تعرض اولا بالمحاسن وثانيا بالمفاسد فبالله لم يتعرض المحاسن دفعة كما قال القائل الاول فقد قنع بما هو اللابح عن عبارته ولم يصرف الذهن الى لطافة مصارته ومن الله التوفيق (قال الشارح العلامة كون اللفظ بحيث متى اطلق الخ) اورد كلمة متى وهو سور الكلى اشارة الى ان المعنى في الدلالة الاتزامية عند اهل المعقول لزوم الذهني الكلى فهم لم يجعلوا المجازات والكنائيات دالة على معانيها بل الدال عليها عندهم هو المجموع المركب منها ومن فرائض الحاليل المقلية واما اهل العربية فلم يشترطوا لزوم الكلى فيها وجعلوا المجازات والكنائيات دالة على معانيها بمعونة فرائضهم وفسروا الدلالة بكون اللفظ بحيث اذا اطلق الخ واخذوا كلمة اذا المفيدة للاهمال الذي يلزمه البعضية فهم جعلوا الاقران خارجة عن الدال واهل المعقول جعلوها داخلية فكان تفسير الدلالة عند اهل المعقول مفاريا لما عند اهل العربية هذا كلام شريف اشار اليه الشريف في حاشية المطول وان خفي على بعضهم هنا (قرله مشهورا) اشارة الى الاعتذار عن ايرادها بانتماء مشهور وان فلا بد من انتبيه عليهما لتلايد عليه انه اغفل عن المشهورات فضلا عن غيرها واشارة الى ان جوابه مشهور خلا من التحقيق فلا بد من تحقيقه كما اشار اليه بقوله وتحقيقه الخ (قوله تقرير السؤال ان العلم بالوضع لكون الوضع نسبة) بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له اذ الوضع ههنا تعين اللفظ للمعنى الخ فهو نسبة بينهما (توقف) ذلك العلم (على فهم المعنى) كما يتوقف على فهم اللفظ اذ فهم النسبة يتوقف على فهم المنتهين (فلو توقف فهم المعنى ايضا على العلم بالوضع) كما يقتضيه التعريف المذكور حيث جعل فيه فهم المعنى لاجل العلم بالوضع (لزم الدور) اي توقف الشئ على نفسه حيث توقف العلم

(بالوضع)

بالوضع على فهم المعنى المتوقف على العلم بالوضع فيلزم توقف العلم بالوضع على نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشئ متوقف على ذلك الشئ ولان ان تقول في تقرير لزوم الدور المذكور ان فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع على ما هو مقتضى التعريف ومن البين ان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى فيلزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى لان المتوقف اعنى فهم المعنى على المتوقف اعنى العلم بالوضع على الشئ اعنى فهم المعنى متوقف على ذلك الشئ وهو ظاهر وحاصل السؤال ابطال التعريف باستلزامه خصوص الفساد اعنى الدور الباطل وتقريره ان هذا التعريف مستلزم للدور الباطل وكل تعريف شانه كذا فهو فاسد فهذا هو الجادة الادبية فلا حاجة الى جعله معارضة للدليل المطوى القائم على صحة كلام الشارح (قوله وتقرير الجواب الخ) اقول هذا في الحقيقة جواب واحد متضمن لتقريرات ثلاثة اشار الى الاثنين منها فيما قبل التحقيق والى واحد منها فيما بعده وتقرير الاول ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا من اللفظ وفهم المعنى من اللفظ لا مطلقا يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه مطلق والوقوف مقيد فلا يلزم توقف الشئ على نفسه وتقرير الثاني ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى سابقا لاحين الاطلاق وفهم المعنى حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه اعنى فهم المعنى مقيد بالزمان السابق والوقوف اعنى فهم المعنى ايضا مقيد بالزمان الحالى فتغاير زماننا فلا يلزم توقف الشئ على نفسه ولان ان تقول في تقريريهما ان فهم المعنى من اللفظ او حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع وانما يتوقف على فهم المعنى مطلقا او سابقا فلا يلزم توقف الشئ على نفسه وثالثها ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى وحصوله في ذهنه ابتداء قبل الالفاظ والمتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من اللفظ وخطوره في القلب من اللفظ بعد حصوله فالوقوف عليه هو الحصول والوقوف هو الخطور فلا يلزم الدور المذكور ولان تقرير بطريق آخر كما شرنا اليه في الاولين هذا واعلم ان شارح المطالع قرر عن الاعتراض المذكور جوابين متغايرين وهما اللذان اشارنا اليهما اولاً وبني الجواب الثاني على التحقيق الذي اشار اليه المحشى ونقله عن الشافعية ادعى ان الجواب الاول غير مبني عليه والمحشى جمع بين ذينك الجوابين لان فهم المعنى مطلقا كما في الجواب الاول وسابقا كما في الجواب الثاني يؤل الى واحد مبنيهما على الحصول المعنى في النفس ابتداء كما في التحقيق وكذا فهم المعنى من اللفظ كما في الجواب الاول وحين الاطلاق كما في الجواب الثاني يؤل الى واحد مبنيهما على الخطور من اللفظ كما في التحقيق فكان المحشى يقول لا وجه لجعل الاولين جوابين متغايرين وبناء الثاني مبنيهما على التحقيق دون الاول فالحق انهما جواب واحد في الحقيقة مبني على التحقيق المذكور الذين غفلوا عن هذا

(١٤)

كانفري

٢ هذا هو التقرير
الموافق لتقرير لزوم
الدور في امثاله وان
كان مآل التقريرين
واحدا (منه)

٦ واعلم ان المحشى قرر
السؤال على ان
يكون فهم المعنى
موقوفا عليه وموقوفا
معا ومن البين انه
لا يحصل بهذا القدر
استلزام التعريف
للدور ما لم يكن المو
قف عليه والوقوف
على فهم المعنى ايضا
شئنا واحدا وهو

العلم بالوضع لكن
لما كان وحدته في
الصورتين واضحا
اعتنى في تقرير لزوم
الدور بفهم المعنى
ووحده في الصور
تين واعتنى ايضا
بتغايرته اطلاقا وتقييدا
وزمانا فتقرر
الدور ههنا ما شرنا
اليه ثانيا (منه)

٦ الجاعل هو المولى
قره خليل (منه)

البيان قالوا ما قالوا (قوله ونحوه) أي تحقيق ما ذكر في الجواب وبيان مبناه لان تحقيق الجواب هو هذا دون ما ذكر قبله كانوا هم (قوله انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء) أي ارتسام ذلك المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها وفي آلتها كافي حال ذهول النفس عنه وبهذا يتدفع ما يمكن ان يورده على قوله والمتوقف على العلم بالوضع انما هو خطوط المعنى في القلب من اللفظ من ان صورة المعنى لما كانت مرتسمة في النفس محفوظة لها لمسا تصور فهم المعنى من اللفظ لا عند التخيّل ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم ووجه الاندفاع ان الارتسام المذكور لما كان اعم كما اثرنا اليه فاذا اطلق اللفظ ارتسم في ذات النفس بعد زوال ارتسامه منها فيكون ادراكا ثانيا بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم اجتماع الفهمين لشيء واحد لكن ان يقال اذا كان المعنى حاصل في ذات النفس مشاهدا لها واطلق اللفظ فلا محالة يكون له حينئذ دلالة مع انه يتشعب فهم المعنى في هذه الحالة وهذا القدر كاف في نقض التعريف المذكور فالصواب ان يقال على محاذاة ما في الشفاء الدلالة هي كون الشيء بحيث متى اطلق اللفظ التفت النفس الى معناه العلم بوضعه فانه شامل لكل الاخرى انه اذا اطلق اللفظ مراد متعاقبة فان النفس في كل مرة تنقل من اللفظ الى التفات المعنى كذا في حواشي المطالع السيد الشريف ويمكن ان يقال ان العلم بالحاصل من سماع اللفظ غير المشاهدة الحاصلة بغيره وان كان ذلك التفسير اعتباريا على انه انما يرد ذلك اذا كان المراد من فهم المعنى الخ هو فهمه ابتداء واما اذا كان اعم من ذلك فلا كما لا يخفى (قوله تعليل للتسمية بالمطابقة المفهومة) صفة للتسمية فكأنه جواب عما قيل من ان تلك التسمية حتى يعمله بغيره فدفعه بما ترى وقدم هذا الاحتمال لكونه المتبادر اذ الشايع في التقسيم بيان اسماء الاقسام وكونه الموافق لما اعتادوا به من بيان الاقسام الثلاثة بهذه الاسماء مع انه على هذا يكون تعليل الشارح في المواضع الثلاثة على ما هو اللاحق الظاهر (قوله لان معناه) أي معنى قول المصنف المذكور يدل عليه بالدلالة المطابقة فقد ادعى المصنف ان تلك الدلالة دلالة مطابقة ومسماة بها فيكون قول الشارح لوافقته اياه تعليله وكذا الحال في الاخيرين فظهر من هذا ان الموصوف في قوله بالمطابقة محذوف أي الدلالة المطابقة والاسم انما هو الصفة لكن قدر الموصوف لكون الكلام هنا في الدلالة ونظير هذا ما صرحوا من ان لفظ العلم ليس جزأ من اسامي العلوم ومع ذلك يقولون مثلا علم النحو وعلم المنطق فكما لو قيل هذا النحو والمنطق لا يلزم تغيير الاعلام كذلك لا يلزم ذلك على المحشى ايضا وقوله بالمطابقة متعلق بقوله يدل الخ والباء فيه ليست بزامدة بل هي متعلقة بديل على ان يكون التسمية مستفادة من سوي الكلام والمقام او ظرف مستقر فعول مطلق مجازا أي بديل دلالة كائنة بالدلالة المطابقة او مسماة بها وقد قرر في محله ان تقدير متعلق الظرف فعلا خاصا لا يخرج عن كونه طرفا مستقرا هذا فاقبل الباء في قوله بالمطابقة زائدة أي بديل الدلالة المسماة بالمطابقة فيكون المفعول

٩ ومنهم من قال ان الجواب المذكور في الحقيقة جوابان على ما في شرح المطالع والمحشى خلط بينهما وما زاد بتحقيقه الا وجه آخر من الخلط حيث اخذ الموقوف عليه من الجواب الثاني والموقوف من الجواب الاول انتهى ومنهم من قال ان الجواب المذكور بثلاثة اجوبة لا جواب واحد كما هو بهد سبق كلام المحشى وان ما زعم تحقيق امر حال من التحقيق بل التحقيق فيه ما اثرنا اليه من الاجوبة الثلاثة انتهى وانت بعد ما احطت ما قررناه في توجيه كلامه اطلعت على ان امثال هذا لا يليق ان تصدر عن هو بصدد تمحيص كلام المحشى المدق (منه)

المطلق لنوع ويجوز ان يكون قوله بالمطابقة صفة لمصدر محذوف أي بديل دلالة مسماة بالمطابقة فاذا ذكر المحشى تصوير المعنى لا توجيه الاصراب كلام ضعيف عجيب وعجب منه انه جعل الباء زائدة ثم اعتبر معناها فيذكره من التوجيهين فالوجه فيه ما ذكرناه وجعل الباء للابسة على معنى يدل دلالة ملازمة بالمطابقة او بمعنى في على ان يكون المعنى بديل دلالة حاصلة في ضمن المطابقة فامدجدا بالنظر الى ما ذكره الشارح ثم ان الظاهر ان التسمية المذكورة في الاقسام الثلاثة من قبيل تسمية المسبب باسم السبب وهو الظاهر من البيان الآتي من المحشى فان قلت السبب الوضع على ما يفهمه تقييد اللفظ بالدال بالوضع قلت السبب لطلق الدلالة الوضع لكن السبب للدلالة على تمام ما وضع له هو المطابقة غايته ان الوضع مدخل في ذلك وكذا الحال في الاخيرين ويجوز ان يكون التسمية من قبيل تسمية احد المجاورين باسم المجاور الاخر بناء على ان الدلالة والمطابقة صفتان للفظ الدال فسمى الدلالة باسم الوصف المجاور له بملازمة المجاورة هذا في التسمية بالمطابقة واما في التسمية بالتضمن والالتزام فلان كلاهما امامين للمفعول أي المتضمنية بفتح الميم فهو وصف للمعنى الجزئي والملزومية فهو وصف للمعنى المطابق وامامين للفاعل أي المتضمنية بكسر الميم فهو وصف للمعنى المطابق او اللازمة فهو وصف للمعنى اللازم وعلى كلا التقديرين يكون التسمية من قبيل التسمية باسم وصف للمعنى بمجاور له ولما كانت التسمية بالوجه الاول اعني التسمية باسم السبب على نسق واحد في الاقسام الثلاثة كان ذلك اولى من التسمية بالوجه الثاني لكون التسمية بالمطابقة فيه مغايرة للتسمية بالتضمن والالتزام كما لا يخفى على ذوي الافهام (قوله ويمكن ان يقال الخ) صدره بالامكان اشارة الى ضعفه اما لو افلانه خلاف المتبادر وابقاء الاقسام حينئذ بلان تسمية بالاسماء مع انه خلاف ما هو الشايع ههنا واما ثانيا فلان قول الشارح لوافقته اياه يستلزم المصادرة حينئذ اذ المطابقة هي الموافقة يقال طابق النعل بالنعل اذا توافقا ولا يلزم ذلك على تقدير كونه علة للتسمية فافهم ٩ الفرق * واما ثالثا فلانه على هذا لا يصح التعليل في قوله لدلالته على ما في ضمن الموضوع له وفي قوله لانه لا يدل على كل امر الخ لان الظاهر ان كلام التعليلين تعليل للسببية ومن البين ان كلام التضمن والالتزام صفة المعنى والتعليل انما هو بصفة اللفظ التي هي الدلالة ولوسلم ان المدعى هو ان الدلالة بسبب التضمن والدلالة بسبب الالتزام فهو مستلزم للمصادرة ولعل لهذه الوجوه قال تأمل لا يقال * واما رابعا فلان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فلو توقفت دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على المطابقة كما هو مقتضى الباء السببية يلزم الدور وقس على هذا لا نقول لانسلم ان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل موقوفة على ان يكون المعنى المراد تمام الموضوع له ولا يلزم فيه محذور سوى ما ذكرنا آنفا (قال المصنف رحمه الله بديل على تمام ما وضع له الخ) لم يقل على جميع ما وضع لاشعاره

٧ وتلخيصه ان الدلالة صفة اللفظ والمطابقة صفة اللفظ ايضا والتضمن والالتزام صفة المعنى فالتسمية في الثلاثة من قبيل تسمية احد المجاورين باسم الاخر لكن المجاورين في القسم الاول صفنا اللفظ وفي الاخيرين احدهما صفة اللفظ والاخر صفة المعنى (منه) ٩ اشارة الى دقة الفرق بينهما (منه)

بأنه لا يربط ولا على عين ما وضع له مع أنه اخصر تنبيهها على أن التمام لا يشعر بالتركيب لأن مقابله
القص بخلاف الجميع فإن مقابله البعض كذا قال الدواني وايضا لم يكتب بقوله
ما وضع له مع أن ما وضع له لا يصدق الا على تمام ما وضع له قصدا الى التأكيد او رعاية
لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وضع له بحسب العرف كذا في شرح القسطاس (قال
المصنف رحمه الله وعلى جزئه) بأن ينقل الذهن من الكل اليه فان قيل ينبغي أن يكون الامر
بالعكس لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل فالفهم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان
ثم لانسان اجيب بأن الامر كذلك لكنهم لما صرحوا بأن التضمن تابع المطابقة بناء على
أن المعنى التضمني انما ينقل الذهن اليه من الموضوع له بنوا هذا على أن التضمن هو فهم الجزء
وملاحظته بعدهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الاجزاء كما ذكر الشيخ
في الشفاء أن الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراعى النسبة بينهما
في هذه الحال امكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن
الى الجنس وكذا في شرح التلخيص ومحصله أن الانتقال فيه من الاجال الى التفصيل
وهنا مباحث شريفة فليطلب من حواشي المطول لتعريف العلامة (قال الشارح
العلامة اما اذا لم يكن له جزء كما في البسائط الخ) بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء
يعني اذا لم يكن ههنا جزء يوجد فيه المطابقة دون التضمن واما وجود المطابقة في صورة
وجود التضمن فواضح ومسلم ولذا قال الشارح ومنه أي ومن أن البسائط لا يتصور فيها
التضمن يعلم أن المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس ففرع على أن البسائط
لا يتصور فيها التضمن هذين الامرين عدم استلزام المطابقة التضمن وهذا ظاهر
واستلزام التضمن للمطابقة على ما يشير اليه قوله بخلاف العكس اما الاول فظاهر واما الثاني
فلوضوحه لأن التضمن هو الدلالة على جزء الموضوع له ومن البين أنه يستلزم وجود
الموضوع له قطعاً على أن قوله بخلاف العكس خارج عن التفريع وانما عدم الفرع
عليه ٩ هو عدم استلزام المطابقة التضمن وقوله بخلاف العكس مأخوذ ههنا مسلماً
فاندفع بهذا ما ورد ٨ على تفسير المحشى حيث قال ومنه أي من أن البسائط
لا يتصور فيها التضمن يعلم الخ من أنه لا يلازم قوله بخلاف العكس وهو ظاهر والاولى
أن يقول أي يعلم بتمام من جواز كون الموضوع له بسيطاً ومن كون التضمن مشروطاً
بالمطابقة هذان الامران ٤ الاول من الاول والثاني انتهى بل ذلك صرف الكلام
الى ما لا يرتضيه الشارح لانه بصدد بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء ثم الاولى للمحشى
أن يقول من أن البسيط لا يتصور فيه التضمن او أن البسائط لا يتصور فيها التضمن لكنه
اقتنى الشارح في الاثبات بلفظ الجمع ووحد الضمير للإشارة الى التوحيد في البسائط
ولأنه ان تقول معنى قوله ان البسائط الخ أن كل بسيط لا يتصور فيه التضمن على ما هو

٩ أي على السابق
(منه)
٨ المورد هو المولى
قره خليل (منه)
٤ أي عدم استلزام
المطابقة التضمن
واستلزام التضمن
المطابقة (منه)

القاعدة في الجمع المعروف بلام الاستفراق هذا (قال الشارح العلامة وكذا الالتزام
الى قوله واما استلزام الالتزام الخ) اقول ترك بيان حال التضمن مع الالتزام لظهوره
بما ذكره بقوله واما استلزامها الخ لأن حال استلزام التضمن للالتزام كحال استلزام
المطابقة والحاصل ان ههنا ثلاث نسب ٩ نسبة المطابقة الى التضمن ونسبتها الى الالتزام
ونسبة التضمن الى الالتزام فالتضمن يستلزم المطابقة وهي لا تستلزمه والالتزام
يستلزم المطابقة واما العكس أي استلزام المطابقة الالتزام فالامام حكم بذلك
الالتزام وليس بمحقق والالتزام لا يستلزم التضمن كما اشار اليه الشارح واما العكس
فالامام حكم به ايضاً وليس بمحقق ايضاً (قوله يعني ان الداليتين) أي المطابقة والتضمن
(ليستا بمنعكستين في حكم الالتزام) يعني ان المراد بالعكس في قوله بخلاف العكس
معناه القوي وهو النعكس فمعناه انهما غير منعكستين في ذلك الحكم بل الالتزام
من جانب التضمن وعدمه من جانب المطابقة ولما كان هذا الالتزام بحسب التحقق
لا بحسب الصدق فسر بقوله أي ليس كلما تحققت المطابقة تحقق التضمن لكن كلما
تحقق التضمن تحقق المطابقة اما الاول فظاهر من تقرير الشارح واما الثاني فلأن التضمن
فرع وجود الموضوع له المستلزم لتحقيق المطابقة والاولى ان يقدم قوله كلما تحقق التضمن
الخ على قوله ليس كلما تحققت المطابقة الخ لكنه راعى ترتيب الشارح فافهم (قوله
وكذلك المعنى في قوله والالتزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة) أي ليس كلما
تحقق الالتزام تحقق التضمن اذ ربما يكون المزوم من البسائط لكن كلما تحقق الالتزام
تحقق المطابقة ضرورة ان الالتزام فرع وجود الموضوع له فالالتزام يستلزم المطابقة
قطعاً فالاستلزام ههنا بين الامور الثلاثة الالتزام والتضمن والمطابقة كما قررناه
لا بين الالتزام والتضمن فقط كما توهم ٤ حتى يرد عليه ان الالتزام من جانب التضمن غير
مقطوع به الا عند الامام فلا يصح الموجبة التاكيد وذلك لان بيان استلزام التضمن
للالتزام متروك في الشرح سيصرح به المحشى فكيف يندرج هذا في قول الشارح (قوله
فلا يرد ما قبل) يعني اذا كان المراد بالعكس في كلام الشارح معناه القوي وكان معناه
ان الداليتين ليستا بمنعكستين في حكم الالتزام لا يرد ما قبل الخ اقول القائل هو المولى
برهان الدين حيث فسر اولا قوله بخلاف العكس بقوله يعني ان قولنا المطابقة
لا تستلزم التضمن لا ينعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة بناء على أنه يستلزمها
ثم اعترض عليه وقال ان قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن سالية وهي تنعكس كنعكسها
فتنعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة واجاب عنه بأن القاعدة المذكورة
في الجمليات وهذه القضية في قوة الشرطية بناء على ان المطابقة لازم عام للتضمن والتضمن
ملزوم خاص للمطابقة وقد تقررت ان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص وان كان
وجود الخاص مستلزماً لوجود الخاص هذا فحاصل كلام المحشى انه اذا كان المراد

٩ اقول هذا بالنظر
الى نفس النسبة بين
الامور الثلاثة واما
بالنظر الى نسبة كل
واحد منهما الى
الآخرى فستة ثلاث
أخرى من جانب آخر
من كل منها فافهم
(منه)
٤ المتوهم المولى
العماد حيث قال
في تفسير قوله وكذلك
المعنى الخ أي ليس كلما
تحقق الالتزام تحقق
التضمن ثم قال وفيه نظر
لأن استلزام التضمن
للالتزام ليس بمحقق
عند الجمهور الا ان
يبني على مذهب الامام
هذا كلامه وكل هذا
غفول عن إيراد
الشارح ههنا الالتزام
والتضمن والمطابقة
(منه)

بالعكس في كلام الشارح معناه الأقوى يدفع ذلك الاعتراض المذكور فلا حاجة إلى جوابه المذكور ولو سلم أن المراد بالعكس معناه الاصطلاحي فما ذكره من الاعتراض مدفوع بوجهين آخرين قلخص من هذا أن المردود ههنا تقريره للمقام لا مقصوده منه (قوله على أن قولنا المطابقة الخ) يعني سلمنا أن المراد بالعكس ههنا معناه الاصطلاحي لكن لا نسلم أن هذا القول سالب كلية وانما تكون سالبة كلية إذا كان اللام في قوله المطابقة للاستفراق على معنى كل مطابقة لا تستلزم التضمن وكان تلك القضية على تقدير الاستفراق سالبة كلية لا سالبة جزئية على أن يكون رفع الإيجاب الكلي وكل منهما ممنوع فلا يجوز أن يكون اللام في قوله المطابقة لهههذه ذهني وعلى هذا يكون سالبة كلية في قوة الجزئية وعلى تقدير كون اللام للاستفراق يجوز أن يكون رفع الإيجاب الكلي وعلى هذا يكون سالبة جزئية وعلى كالاتقديرين لا ينعكس قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن لأنه إما سالبة كلية ومعناه بعض المطابقة لا تستلزم التضمن وأما رفع الإيجاب الكلي ومعناه ليس كل مطابقة تستلزم التضمن وكل منهما سالبة جزئية وهي لا عكسها لزوماً على ما سيجي من المصنف وبهذا البيان ظهر أن طبع البحث يقتضي تقديم احتمال عدم الاستفراق على احتمال الاستفراق إلا أنه قد مر لظهوره ولكونه وجودياً والقول بأن اللام في قوله المطابقة للجنس فالعنى في استلزام التضمن عن جنس المطابقة وفي الشيء عن الجنس ففيه عن جميع أفرادها قطعاً مدفوع بأنه إن أراد أن اللام للجنس قطعاً فلا دليل على ذلك وإن أراد أنها يجوز أن تكون للجنس فلا يقابل هذا بكلام المحشى لأنه بصدد المنع وهذا واضح وإن خفي عليه وكذا ما يمكن ٧ أن يقال من أنهم فرقوا بين كل إنسان لم يقم كل إنسان بأن جعلوا الأول سالبة كلية والثاني رفع الإيجاب الكلي وظاهر أن ما نحن فيه من قبيل الأول لأن قبيل الثاني فيكون سالبة كلية لأن هذا لا يدفع المنع المذكور كما لا يخفى وأما ما قيل من أن الشيخ أباعلى صرح في الإشارات بأنه لا معلقة في لغة العرب فليس بشيء لأن ذلك أكثرى ومع ذلك مقيد بما إذا كان اللام للاستفراق وهل الكلام الأفي (قوله والسالبة الجزئية لا عكس لزوماً) لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه وهو بعض الإنسان ليس بحيوان والأولى أن يقال السالبة الجزئية لا تنعكس إذ العكس الاصطلاحي لا يكون إلا لازماً كلياً إلا أنه أورد عبارة المصنف بعينها وسجى تحقيقها أن شاء الله تعالى (قوله مع أن عكس قولنا) رد لبيان القائل بوجه آخر يعني سلمنا أن المراد بالعكس ههنا معناه الاصطلاحي وأن هذا القول سالب كلية لتبادر أن لام المطابقة للاستفراق وإنه سالب كلي لا رفع الإيجاب الكلي لكن لا نسلم أن هذا القول ينعكس إلى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة لأن العكس جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً وههنا جعل متعلق المحمول موضوعاً والموضوع متعلق المحمول ومن البين

(أن هذا)

٧ وهذا ما خطر بال
في توجيه كلام القائل
ودع مع المحشى
بقوله على أن قولنا
ح (منه)

أن هذا ليس بعكس اصطلاحى وأما ما قيل من أنه يرد على القائل أن لا نسلم أن قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن سالبة كلية إذا كان هذا سالبة كلية لكان في قوة قولنا لا شيء من المطابقة يستلزم التضمن وهو كاذب وقد خفي هذا السؤال على الفاضل المحشى فليس بشيء لأن ذلك داخل في العلوة السابقة غاية أنه تنزل عن هذا وسلم كونه سالبة كلية ثم رد ما قرره بوجه آخر سداً لجميع طرق توجيهه هذا (قوله أما استلزام التضمن الخ) جواب عن سؤال كانه قبل فإحال التضمن مع الالتزام وقد تركه الشارح أجاب بأن حال التضمن مع الالتزام كحال المطابقة مع الالتزام فكما استلزام المطابقة الالتزام غير متحقق عند الجمهور ومتحقق عند الإمام على ما أشار إليه الشارح كذلك استلزام التضمن له غير متحقق عندهم ومتحقق عنده وذلك لأن مدار استلزام المطابقة للالتزام عند الإمام وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصور صورته تصور مدار عدم تحقق الاستلزام المذكور عدم التيقن بوجود ذلك اللازم عندهم وهذا بعينه جار في التضمن مع الالتزام فلذا ترك الشارح بيانه وإحاله إلى ما ذكره في قوله ٩ أيضاً على ما حرره أنه أن ذلك الاستلزام ليس بمتحقق لعدم تحقق استلزام المطابقة للالتزام وما قيل أن أيضاً مفعول مطلق للفعل المقدر أى أى عاد عدم تحقق الاستلزام المذكور هو ذا مع لم يذكر بعد بل يذكره الشارح فساقت لأن عدم تحقق الاستلزام المذكور يؤخذ ههنا مسلماً بقرينة البيان الآتي من الشارح وأما كون أيضاً متعلقاً بعد استلزام الالتزام التضمن على معنى أن ذلك الاستلزام ليس بمتحقق كما أن استلزام الالتزام التضمن غير متحقق فليس بصحيح لأن عدم استلزام الالتزام التضمن قطعي لا احتمال كون المزموم من البسائط ولا كذلك عدم استلزام التضمن الالتزام فانه بمعنى عدم المعلومية الآن يبنى الكلام على ما أشار إليه شارح المطالع من أن عدم استلزام المطابقة للالتزام مقطوع به وسيشير إليه المحشى بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به لكن فيه ٧ ما فيه (قوله يعرف بالتدبر) أى يعرف حال استلزام التضمن للالتزام بالتدبر في حال استلزام المطابقة للالتزام كما بيناه بأن يقال التضمن مستلزم للمطابقة والمطابقة استلزامها الالتزام غير معلوم عند الجمهور ومعلوم عند الإمام ينتج أن التضمن استلزامه للالتزام غير معلوم عندهم ومعلوم عند الإمام ومن قصر في التقرير بأن يقال أن التضمن استلزامه للالتزام غير معلوم موقوف على وجود لازم ذهني لكل ماهية وذاتاً بت عند الإمام لا عندهم فالتضمن يستلزم الالتزام عنده لا عندهم فلا مشاحة في ذلك (قوله أى حكم الخ) أشار به إلى أن القول بمعنى الحكم وقد أشهر أن القول المعنى بالباء يكون بمعنى الحكم (قوله بناء على زعم أن تصور الخ) يعني أن الإمام زعم أن كل مطابقة تستلزم الالتزام لأن من تصور كل ماهية يلزمه تصور لازم من لوازمها وأقله أن تلك الماهية ليست غير ما أورد ٤ على هذا البناء أنه يقتضي أن لا خلاف بينهم في أن شرط الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الخاص وهو

٩ وقلخص هذا البيان
أنه إما أن يراد بعدم
التحقق الاحتمال
وعدم الجزم بالاستلزام
وهو الموافق لما نص
عليه الشارح في
فصول البدائع وأما
أن يريد القطع والجزم
بعدم الاستلزام وهو
الموافق لما دعى شارح
المطالع فصرف
أيضاً لاحق على
الأول وسابق على
الثاني والخبر هو
الأول (منه)
٧ أما أولاً فلأن كلمة
أيضاً ليس بالنظر إلى
قوله فليس بمتحقق
فقط بل بالنظر إلى
قوله فليس بمتحقق
على رأى الجمهور
ومتحقق على رأى
الإمام وأما ثانياً فلأن
سوق قوله أما استلزام
التضمن للالتزام
يقتضى أن يكون معنى
أيضاً ما كررنا أولاً
لا يخفى على ذي فهم سليم
(منه)
٤ المورد هو المولى
الطرسوسى وتبعه
قره خليل (منه)

ما يلزم من تصور المزوم تصور اللازم وانما الخلاف في انه هل هو متحقق في نفي الغيرية بالنسبة الى كل ماهية كما قال به الامام ولا كما قال به الجمهور مع ان المحشى سيعترف بان المعبر عند الامام في الالتزام هو المزوم البين بالمعنى الاعم موافقا لما قاله الشارح في فصول البدائع مرجع الخلاف بينهم الى ان المعبر في دلالة الالتزام المزوم البين بالمعنى الاخص كما هو الحق الذي ذهب اليه الجمهور وهو لزوم تصور مزوم من تصور المزوم او بالمعنى الاعم وهو لزوم المجزوم من تصور اللازم والمزوم مجيما وهو الذي ذهب اليه الامام وجوابه ان هذا امر استدلى به الامام على مدعاه كما هو المذكور في المطالع والشمسية وشروحهما فافية ما ذكر عدم موافقة دليله ظاهرا لما ادعاه من حيث ان مدعاه كون المعبر في الدلالة الالتزامية هو المزوم البين بالمعنى الاعم ودليله على تقدير نفيه يفيد كون المعبر في الالتزام المزوم البين بالمعنى الاخص على ان عدم الموافقة غير مسلم ايضا لان ما يفيد اشتراط الاخص يفيد اشتراط الاعم الذي هو مدعى الامام والحاصل ان صح هذا الدليل افاد مدعى الامام ايضا وان كان يشعر بحسب الظاهر عدم وجود الخلاف بينهم في معنى المزوم فالعهدة في ذلك على الامام وعلى ناقله ٧ استدلاله لاعلى المحشى (قوله وليس يتحقق لان الالتزام الخ) معنى انا لاننا اذا تصورنا ماهية من الماهيات يلزمنا تصور ان تلك الماهية ليست غيرها بل لا يلزمنا تصور شيء لانا تصور كثيرا من الماهيات ولا يخطر ببالنا غيرها فضلا عن نفي الغيرية عنها وهذا الرد ايضا على ظاهر ما استدلى به الامام على مدعاه ونقلوه على ما اشرنا اليه آنفا فلا يرد عليه ما قيل من ان هذا يشعر ايضا بان النزاع في الالتزام بعد الاتفاق في معنى المزوم وليس كذلك بل المعبر عند الامام للمزوم البين بالمعنى الاعم وعندهم المزوم البين بالمعنى الاخص فلا خلاف في الحقيقة الا في المعتبر فان كان المعبر بالمعنى الاعم فلا يشك في الالتزام وان كان المعنى الاخص فلا يشك في عدم الالتزام ايضا انتهى وذلك لان الامام استدلى بهذا الدليل على مدعاه ومن البين انه لو تم لدل على ما ادعاه من اشتراط المعنى الاعم اذا اشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم والقوم منعه بعدم مجزومية الالتزام في الصورة المذكورة بل بمقطوعية عدم الالتزام ايضا فن ان يلزم من هذا الكلام ان النزاع انما هو في الالتزام بعد الاتفاق في معنى المزوم المعبر ثم ان الجمهور انما لم يجزمو بعدم الالتزام ههنا مع ان المعبر عندهم للمزوم البين بالمعنى الاخص وهو غير موجود في الصورة المذكورة ليكون كلامهم مقابلا لاستدلال الامام حيث ادعى الالتزام وهم منعه واكتفوا بما يكون كافيا في الرد ولذا رقى ٧ شارح المطالع ههنا من المنع الى الاستدلال وادعى عدم وجود الالتزام ههنا كما اشار اليه المحشى بقوله بل عدم الالتزام مجزومه وبهذا البيان يدفع ما قيل ايضا من ان ما ذكره من جرم

٧ كصاحب المطالع واشتمية وغيره (هـ)
٧ حيث قال ان دليلهم هـ او هو انه يجوز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه من فهم المسمى اى البين بالمعنى الاخص هو انما يفيد عدم العلم بالالتزام لا العلم بعدم الالتزام كما هو مدعى المص والاولى ان يقال لو تحقق الالتزام لكان كذا قلنا شيئا تعقلنا معه شيئا آخر لكننا علم بالضرورة ان تعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول عن سائر اعياره هذا كلامه ويستفاد منه ان صاحب المطالع ايضا جازم بعدم الالتزام وان لم يفد دليله (مه)

عدم المزوم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام المطابقة للالتزام مع ان المصريح به في المطولات عدم الثبوت به وقد اشار اليه بقوله وليس يتحقق فالترقى ليس في محله مع ان كون عدم الالتزام مجزوما ههنا هو على تقدير كون المزوم بالمعنى الاخص فلا شك حينئذ في عدم الالتزام ولا يجوز ان ينازعه الامام انتهى لان ما ذكره من عدم جزم المزوم ههنا انما هو لاجل المقابلة لاستدلال الامام وان كان عدم الالتزام مجزوما ههنا على ما هو المعبر عندهم ونزاع الامام قد وقع معهم كما يشهد به الكتب وفساد مسلكه لا يقتضى فساد تقريره والحق ان القوم انما ادعوا ههنا عدم الجزم بالالتزام لانه الطريق الاسلم لان الادعاء بعدم الالتزام يحتاج الى اثبات ان الماهية ليس لها لازم لها ذهني اصلا يلزم من تصورها تصور ههنا والاثبات مشكل كما اشكل الامر على الامام فلذا اكتفوا بما اكتفوا به نعم ادعى بعضهم كشارح المطالع عدم الالتزام لكن لا مطلقا بل في مادة الامام فليحفظ هذا المقام فانه لا يجده في صدور الكرام (قوله ولا يخطر ببالنا غيرها) اى غير تلك الماهية فضلا عن نفي الغيرية عنها اذ يخطر ببالنا غيرها لكونه تصديقا يتوقف على خطور الغير واذا لا يخطر ببالنا غيرها فليحفظ نفي الغيرية عنها وما قيل يجوز الخطور مع الغفول عنه اذ العلم بالعلم ليس بلازم فليس بشيء اذ الكلام في استلزام الماهية بسلب الغيرية عنها ومن البين انه اذا وقع الغفلة ههنا لا يوجد الالتزام فلا فائدة للكلام المذكور قطعا على ان العلم بالعلم بعد التوجه والا لتفاسد قطعي الحصول على ما قالوا وظاهر انه لا علم بالغير ههنا فضلا عن العلم بالعلم والحق ان الموجود في تصور ماهية من الماهيات انما هو غير ههنا عن غيرها في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علما بالغير ولا بامتيازها عن ذلك الغير والالزام من كل تصور تصديق واما كذلك (قوله مستدرك لا حاجة الى ذكره ههنا) لان الغرض من قوله لانه لا يدل الى قوله فالدلالات الخ انما هو بيان وجه التسمية بالالتزام كما هو الغرض من التعليق السابقين فحينئذ لا حاجة في التعليق المذكور الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لدلالته على الالزام ههنا فسميت بالالتزام كما قال سابقا لما وافقته اياه ولدلالته على ما في ضمن الموضوع له وما قيل ان المصنف ذكر ههنا امرين الملازمة كما اشار اليه بقوله على ما يلزمه وكونه في الذهن كما اشار اليه بقوله في الذهن فقوله لانه لا يدل الخ تعليل للقيدين المذكورين لا تعليل للتسمية ووجه التسمية ظاهر منه في دفع الاستدراك فليس بشيء اذ كلام المحشى من حكمه بالاستدراك انما هو بالنظر الى سياق كلامه والامر كذلك كما قررناه ثم انه لا معنى لكون وجه التسمية ظاهرا منه لانه اذا كان تعليل القيد المذكورين بخلو قوله بالا لزام من بيان وجه التسمية به نعم لو قيل كان الشارح ههنا في مقام التحقيق لمقام الاشتراط بالمزوم الذهني على ما هو المتبادر من القيد المذكورين لكان كلاما جيدا فاعلى هذا

يكون معنى كلامه ان هذا مستدرك في بيان وجه التسمية كما هو المتبادر وان كان محتاجا اليه في تحقيق اشتراط الالتزام بالزوم الذهني (قوله بل الاولى ان يقال الخ) وذلك لان الغرض ههنا لما كان بيان وجه التسمية بالالتزام كما هو المتبادر المناسب لسابق وكان المعبر في الالتزام عندهم الزوم البين بالمعنى الاخص لا بالمعنى الاعم كما عند الامام كان الاولى في ذلك بيان ان بصرح بما هو المعبر عندهم فيفيد ايضا اختيار الالتزام على الزوم اذ لا كفاية بقوله لدلالته على اللازم ذهنا كما سبق آنفا لا يحصل فائدة اختيار الالتزام على الزوم مع ان التسمية انما هو بلفظ الالتزام لا بلفظ الزوم ولو اكتفى بما سبق لا يظهر منه وجه اختيار الالتزام في التسمية على الزوم هذا وما قيل من ان الامام كالجمهور يسمى تلك الدلالة بالالتزام مع ان الوجه الاول غير قائم عليه فالاولى ان يكتب في عماد كرمه ولا من قوله لدلالته على اللازم ذهنا فذوق بان المصنف والشارح ههنا بصدد بيان الدلالة الالتزامية على مذهب الجمهور لا على مذهب الامام وكلام المحشى انما هو على مذوق الشارح هذا (قوله وهو البين) احتراز عن اللازم الغير البين وهو ما يحتاج الجزم بالزوم بينهما الى وسط (بالمعنى الاخص) احتراز عن البين بالمعنى الاعم وهو ما يكون تصور المزوم مع تصور اللازم كافيا في الجزم بالزوم بينهما واما المعنى الاخص فهو ما يكون تصور المزوم مستلزما لتصور اللازم ولا يحتاج فيه الى تصور اللازم مستقلا عن تصور المزوم فكما كفى تصور واحد كفى فيه تصوران بدون العكس (قوله حتى يفيد جهة اختيار الالتزام على الزوم) وذلك لان التسمية انما هي بالالتزام لا بلفظ الزوم فلا بد ان يذكر في وجه التسمية ما يفيد والالورد عليه كالتواكتفي في بيان التعليل بقوله لدلالته على اللازم ذهنا ان هذا لا يفيد الا التسمية بالزوم لا بالالتزام كما هو المدعى واما على ما هو الاول فلا يرد عليه شيء بل يفيد التسمية بالالتزام لانه كان الزوم البين بالمعنى الاخص اقوى مراتب الزوم كذلك الالتزام اقوى من الزوم لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى فكان في لفظ الالتزام دلالة على ان ذلك الزوم ملتزم لا ينكح من المزوم بحال وهو الزوم البين بالمعنى الاخص وما قيل من ان هذا انما يتم اذا تحققت الفرق بحسب الاصطلاح بين الالتزام وبين الاستلزام والزوم والملازمة فذوق بان تسمية الدلالة المذكورة بالالتزام دون ما عداها دليل على ان اصطلاحهم واقع على ذلك والله الموفق لما ههناك (قوله وهو خلاف الواقع) اي كون كل شيء دالا على كل شيء خلاف الواقع اشارة الى بطلان التالى المذكور واما الملازمة في قوله والالكان كل شيء دالا على كل شيء فلان اللفظ لو دل على امر خارج فعلة الدلالة لا تكون الا خروج ذلك الامر من مداوله ومن البين ان كل شيء خارج عن كل شيء فلو دل اللفظ على امر خارج لزم دلالة كل شيء ولو ضوح هذه الملازمة بمثل هذا البيان الواضح اكتفى ببيان بطلان التالى (قوله بضابط يوجب الفهم) بحيث لزم من تصوره تصور ذلك ليس الا لزمه الذهني البين بالمعنى الاخص فانه

٩ اشارة الى بيان
الاخصية والاعمية
(منه)

بين بالنسبة الى الكل لا يختلف عنه فهم دون فهم في قول ٧ من انه يجوز ان يكون بينا بالنسبة الى شخص دون شخص فلا يكون ضابطا يوجب الفهم ساقط بما قرناه واما كون دلالة الالتزام مبهورة في العلوم فانما هو بالنظر الى مطلق الزوم وهو غير متناه او بالنظر الى مطلق البين وهو غير منضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص والكلام ههنا فيما هو بين بالنسبة الى الكل على ان قولهم دلالة الالتزام مبهورة معناه ان استعمالها مبهورة لان نفس الدلالة مبهورة والكلام في التالى فقوله بضابط الخ قيد للتقي لالتقى اورد ههنا ايضا حال عدم المضبوطية اذا لعدام انما تعرف بملكانها فاقيل من ان هذا الكلام ليس في محله ومحله انما هو القول الاكفى عقيدة ساقط (قوله لازم له ذهنا) وقد عرفت آنفا انه بعض مضبوط بضابط يوجب الفهم بالنسبة الى كل من تصور المزوم (قوله فيكون هذه الدلالة بسبب الزوم) اي الزوم الذهني الكلي فسميت التزاما في هذا الشارع بان قول الشارح لانه لا يدل على كل امر خارج الخ علة للتسمية بالالتزام فيكون التسمية من قبيل تسمية المسبب باسم السبب كما بينه سابقا في نظيره من المطابقة والتضمن ومن هذا ادعى المحشى سابقا استدراك كلام الشارح وقد عرفت من انانه يجوز ان يكون غرض الشارح تحقيق مقام اشتراط الالتزام بالزوم الذهني وان يكون غرض المحشى حيثئذ كونه مستدركا بالنظر الى كونه علة التسمية بالنظر الى كونه تحققة للاشتراط فتذكر (قوله الظاهر ان يقال وعلى كل واحد منهما تأمل) اي في وجه رجحان ما قلنا وهو ان المستفاد من عبارة المصنف ان الدلالة التضمنية هي الدلالة على احد المعنيين فقط وليس كذلك بل هي الدلالة على كل واحد من المعنيين وان امكن دفعه بأن اضافة الاحد الى الضمير الاستغراق فيؤول الى ما ذكره المحشى وحل الاضافة على العهد الذهني على ما هو المتبادر من تفسير الشارح لا يدفعه اذ غايته كون الدلالة على كل واحد منهما لا على التعيين وظاهر انها ليست بدلالة تضمنية ايضا فالظاهر ما ذكره المحشى والقول بأن ما ذكره ايضا يوم اشتراط كون الدلالة على احدهما تضمنا بالدلالة على الآخر او كون الدلالة على كون كل واحد منهما تضمنا واحدا مدفوع بأن الحكم بشيء على المشتمل على الكل الافرادى يتضمن احكاما متعددة منفردا كل واحد منها عن الآخر كما يشهد به تتبع الموارد فكذا الامر ههنا فنحن اين يلزم الوهمان المذكوران ان نعم برد على الشارح وعلى ما ذكره المحشى ان الدلالة التضمنية انما هي الدلالة على احدهما او على كل واحد منهما في ضمن الدلالة على المجموع لا مطلقا كما يتبادر من العبارتين ولعل هذا هو وجه التأمل ايضا (قوله اي يتفحص منع كل واحد الخ) اشارة الى ان المراد بالانتقاص هنا هو الانتقاص بالمنع لا بالجمع يعني انه لا يكون تعريف المطابقة مانعا عن دخول التضمن والالتزام فيه ولا يكون تعريف التضمن ايضا مانعا عن دخول المطابقة والالتزام فيه ولا يكون تعريف الالتزام ايضا مانعا عن دخول المطابقة والتضمن فيكون كل من التعاريف الثلاثة فاسدا لكونه

تعريف بالاعم وليس مراده ان في الكلام مساححة او مضافا محذوفا (قوله بنفس الداليتين
الاخيرتين) اشارة الى ان قول الشارح بالاخيرين على ما في بعض النسخ مساححة ادلا معنى
لانتقاض الحد بنفس الحدين الاخيرين واما على ما في البعض الاخر من النسخ من قوله
بالاخيرين وان لم يكن هذه غير ملائمة في لقوله ان حدود الدلالات الخ فلا مساححة فيه فافهم
(قوله قيد ان مادة) لانه من الخ (هذا مني على ما هو المشهور من ان مادة الانتقاض
في التعريفات و تقسيمات الاستقرائية لا بد وان تكون من الحقائق لان الغرض من التعريف
تحصيل صورة مساوية تعرف بآلية لا فردا الحقيقة او الاعتبارية ومن التقسيم الاستقرائي
بيان اقسامه الواقعة في الخارج فبعبارة ما كان مادة النقض لا يتخلل مقصود المعرفة والقاسم
منهما واما على ما هو التحقيق من ان الغرض من التعريف بيان حقيقة المعرفة مع قطع
النظر عن امكانه وامتناعه ووجوده وعدمه فيرد عليه النقض بالمادة الممكنة قطعاً ثم انك
قد عرفت سابقاً ان التقسيم الى المطابقة والتضمن والالتزام تقسيم عقلي لا استقرائي فان كان
المقصود ههنا هو التقسيم لا التعريف فذا انتقض ايضا بالمادة المذكورة فاندفع ههنا ما قيل
او يقال (قوله واما ما كان) ي سوا كانت مطابقة ونضمنا او التزاما بصدق عاين احدا الاخيرين
اي حد الداليتين الاخيرين فينتقض حد كل منهما بالداليتين الاخيرين فلا يكون شئ
من الحدود الثلاثة مانعا لدخول الاخير فيه هذا حل عبارته ولا تلتفت الى غير فدلالة لفظ
الشمس على الضوء مطابقة باعتبار انه تمام الموضوع له وتضمن باعتبار انه جزء الموضوع له
اعني مجموع الجرم والضوء والتزام باعتبار انه لازم الموضوع له اعني الجرم ولما اجتمع فيه
الاعتبارات الثلاثة اجتمع فيه الدلالات الثلاثة فانتقض تعريف كل منه بالداليتين الاخيرين
قطعا فحاصل الانتقاض هو ابطال التعريف باستلزامه خصوص الفساد من عدم المنفعة
والجواب بالمنع بتحرير المراد وهو ظاهر فلا حاجة الى جعل مثله معارضة للدليل المطوى
المقائم على صحة كل من التعاريف (قوله اي من قيد بتوسط الوضع) لما وضع له في كل
من الحدود الثلاثة بناء على ما هو المتبادر من اكتفاء السائل بقيد بتوسط الوضع وان كان
ما وضع له في الدلالة المطابقة عبارة عن تمام الموضوع له وفي التضمنية عبارة عن الكل
وفي الالتزام عبارة عن المزوم فعلى هذا المتبادر ساق البيان وقال بأن يقال الدال بالوضع
يدل الخ فأورد قيد بتوسط الوضع على نسق واحد في التعريفات الثلاثة هذا وما قيل
من ان قول الشارح كما فعلوا قرينة على ان قيد بتوسط الوضع معتبر عند السائل كما اعتبروه
حيث قالوا دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى مطابقة وتوسط الوضع
لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول تضمن وتوسط الوضع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى
المدلول التزام انتهى فعلى هذا يندفع الانتقاض المذكور قطعاً واما اعتبار القيد
المذكور على ما اعتبره فقير وافق لمذاق السائل مع انه لا يفيد امرا زائدا على قوله

٤ اذ يفوت حيث
حسن المقابلة لان
موضوع القضية الحد
وبحوله الدلالة هذا
(منه)

٦ تعريف للطر سوسى
وغيره (منه)

(بالوضع)

بالوضع لانه يفيد ايضا كون الوضع سببا للدلالة الثلاث على ان ما اعتبره المحشى بخالف
ما سيجئ من قوله وثانيهما ان ترتب الحكم الخ اذ يدل ذلك على ان قيد بتوسط الوضع
معتبر منها كما اعتبروه لا كما اعتبره المحشى انتهى فقيه ما فيه * اما اول فلان قيد بتوسط الوضع
في كلام السائل مطلق فالتبادر منه ما ذكره وقوله كما فعلوا متعلق بالقيد لا بالمقيد
والقيد الذى اعتبروه * واما ثانيا فلان ما ذكره القائل امر اشار اليه المحشى بقوله لا فى
فان قيل الخ وستعرف منه ان الاعتبار المذكور انما يدفع انتقاض حدى التضمن والالتزام
لانتقاض حد المطابقة بالاخيرين * واما ثالثا فلانا لانسلم ان ما اعتبره المحشى لا يفيد
امرا زائدا على قوله بالوضع اذ السببية وان كانت مستفادة من قوله بالوضع لكن
فرق بين صريح السببية والسببية المستفادة * واما رابعا فلانه اودل قوله وثانيهما
ان ترتب الحكم الخ على ان القيد المعتبر في التعاريف الثلاثة مختلفة لكان اعتبارهم لقيد
المذكور بما اعتبروه مستدركا وان كان يمكن دفعه بأنه من قبيل التصريح بماعلم التزاما
فلا نضاف * ان تحرير المحشى هو مقتضى السوق (قوله بأن يقال الدال بالوضع يدل
على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة) اقول فهذا يصدق على دلالة
لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضمننا او التزاما ما الاول فظاهر
واما لثنى والثالث فلان تلك الدلالة ايضا دلالة على معناه بتوسط الوضع لما وضع له
وكذا يصدق قوله الدال بالوضع يدل على جزئه بتوسط الوضع لما وضع له تضمنا على
دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة ونضمنا والتزاما اما لثنى
فظاهر واما الاول والثالث فلان كلاهما دلالة على جزء المعنى بتوسط الوضع لما وضع له
وان كان كل منهما دلالة ايضا على تمام المعنى او على لازمه بتوسط الوضع لما وضع له وكذا
يصدق قوله الدال بالوضع يدل على ما يلزمه ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع
لما وضع له التزاما على دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة او تضمنا
او التزاما اما لثالث فظاهر واما الاول والثاني فلان كلاهما دلالة على لازم المعنى
بتوسط الوضع لما وضع له وان كان كل منهما ايضا دلالة على جزء المعنى او على تمامه
بتوسط الوضع لما وضع له وما قيل من ان لفظ ما في الموضوعين موصولة معرفة عبارة
عن معنى واحد كما هو مقتضى إعادة الشئ معرفة فدفع الانتقاض ظاهر حيث نذا لا يصدق
على دلالة لفظ الشمس على الضوء تضمنا والتزاما انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
بتوسط الوضع لما وضع له ضرورة تحقق التضمن والالتزام هناك وان فرض عدم وضعه
له وكذا قوله وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له لا يصدق ايضا على دلالة
الشمس على الضوء مطابقة والتزاما ضرورة تحققهما عند فرض عدم الوضع لما اعتبر
الضوء جزء له وكذا قوله وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له الخ
لا يصدق ايضا على الدلالة على الضوء مطابقة وتضمنا ضرورة تحققهما عند فرض

٤ واما خامسا فلانك
ستعرف من المحشى
في بيان الوجه اثنى
ان الاعتبار المذكور
من الشارح مساححة
بل التحقيق في ان
المذكور فيه صلات
الدلالة لاصلات
الوضع وان ساهل فيه
الشارح وسنطلع
منا عليه (منه)

عدم الوضع لما اعتبر الضوء لازما هنيئا وكل ذلك ظاهر وان خفي على المحشى انتهى
ففيه ما فيه لانا لان عدم صدق التعريف الاول حيث نذ على دلالة لفظ الشمس على الضوء
تضمنا والتزاما لان كون الوضع لما وضع له واسطة وسببا للدلالة على تمام ما وضع له
لا ينافي كونه واسطة وسببا للدلالة على الجزء او اللزوم على ما هو مقتضى التقييد
بذلك القيد فذلك الواسطة واسطة في كل من الدلالات الثلاث وجل ما وضع له في قوله
بتوسط الوضع لما وضع له في التعريف الاول على تمام المعنى المطابق وفي الثاني على المجموع
وفي الثالث على اللزوم مما لا دليل عليه ولو سلم في قول هذا الى ما يشار اليه المحشى بقوله
فان قيل يمكن ان يقدر القيد الخ واستعرف انه لا يندفع به انتقاض حد المطابقة بالآخرين
فانظر (قوله يجوز ان يكون مفعولا له للقيد باعتبار لزومه) فمعنى الكلام انه لا بد من التقييد
بالقيد المذكور احراز الخ وتلك ان تقول لفظ القيد ههنا بالمعنى المصدرى الى التقييد واصله
الى قوله بتوسط الوضع من اضافته الى مفعوله وان كان المتبادر من القيد كونه جامدا
والاضافة بيانية فلا حاجة الى تقدير المضاف على معنى من ذكر القيد وعلى كل تقدير
يندفع ما يمكن ان يتوهم من ان لفظ القيد جامد لا يميل في المفعول له (قوله ويجوز
ان يكون الخ) ولعل هذا هو الظاهر لعدم احتياجه الى التأويل كما احتاج الى التأويل عند
كونه مفعولا له للقيد لكنه رجع الاول لجزئه من حيث المعنى اذا اخترنا من شأن القيد كما
هو المعروف فيما بينهم ايضا ولك ان تقول احتار فيه مذهب الكوفيين بناء على ان العمل
عندهم عند التنازع للتقدم (قوله وفيه نظر) لانه على تقدير التقييد بذلك القيد (ايضا) اي كما
على تقدير عدم التقييد بذلك القيد لا يندفع الانتقاض بالمادة المذكورة بناء على ان المتبادر
من القيد المذكور حيث نذ هو الامر الواحد هو توسط الوضع لما وضع له كما سبق من المحشى
آفنا وصرح به وهذا موجود في دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتزاما
فينتقض حد كل منهما بالدالين الآخرين كما فصلناهم وللإشارة الى ابضاح هذا المعنى
اورد قوله اذ يصدق على دلالة الخ (قوله تضمنا والتزاما) اي دلالة تضمينية او التزامية
او دلالة تضمن والتزام او حال كونها تضمنا والتزاما او سواء كانت تضمنا والتزاما (قوله
فان قيل الخ) منشأ هذا السؤال قول الشارح ههنا كما فعلوا اذ المتبادر منه ان مدعى
السائل انما هو التقييد بالقيود المختلفة في صلة الوضع في المواضع الثلاثة لكن لكونه
خلاف المتبادر مرضه (قوله بتوسط الوضع له) اي تمام ما وضع له وقد عرفت انه عين
تعريف المطابقة الذي اورد عليه النقض فقامت هذا السؤال والجواب انما هو
دفع الفساد عن تعريف التضمن والالتزام وما قيل ان التقدير الصحيح في المطابقة
ايضا كون صلة الوضع عين المعنى المطابق فيندفع حيث نذ ذلك الانتقاض
عن تعريف المطابقة ايضا فكلام لا دليل عليه ومن عرف حقيقة الحال ايضا
(قوله مع انه) اي هذا التقدير في التضمن والتزام (غير متبادر من السوق) اي سوق

(التعريفات)

٤ و مستطلع منا ان صلة
الوضع واحدة في
الحدود الثلاثة
وصلات الدلالة
مختلفة فلا يليق ان
يتميز الاختلاف في
صلة الوضع بناء على
ان المتبادر من الوضع
هو الوضع باذات
ولا يكون ذلك لا
للمعنى الموضوع له
(منه)
٧ وما ذكره ايضا
من الامور المختلفة
في صلة الوضع
حيث قالوا دلالة
اللفظ على المعنى بتوسط
الوضع لما وضع له
مطابقة وتوسط
الوضع لمعنى دخل
فيه المعنى المدلول
تضمن وتوسط
الوضع لما خرج منه
المدلول التزام يؤيد
ذلك السؤال ايضا
فانهم (منه)

التعريفات للدلالات اذ لما كان صلة الوضع في تعريف المطابقة هو تمام ما وضع له
فالمناسب له ان يكون صلة الوضع في تعريف التضمن والالتزام هو تمام ما وضع له
وتخصيصه بالكل والمزوم بقريئة الجزء واللازم لا يخلو عن شوب مصادرة والحق
ان المحفوظ في الوضع انما هو تمام المعنى بل نفس المعنى ولا يلاحظ فيه كليته ولا ملزوميته
وانما ذلك امر خارجي يترتب عليه في الواقع والقول بأن هذا وان كان خلاف السوق
لكن مراد السائل هو التقييد بمثل ما فعلوه في التعاريف الثلاثة بدل عليه قوله كما فعلوه
فعلى هذا يندفع انتقاض حد المطابقة بالآخرين ايضا والحاصل ان ذلك التقييد
دافع للانتقاض ولا كلام فيه بل الكلام في انه هل يجب ذلك التقييد لذلك الدفع
ام له طريق آخر فالسائل حصر طريق الدفع الى الاول والشارح يقول بأن له طريقا
آخر غير المذكور وهو اعتبار قيد الحبيثة في تلك التعاريف كما في تعريفات الكليات
الحس منظور فيه لانا لاننا لان مراد السائل ذلك بل مراده مطلق التقييد بقيد بتوسط
الوضع ولو سلم فافعلوه انما هو التقييد بما اشار اليه المحشى بقوله فان قيل الخ يشهد به التبع
والحق ان سوق كلام الشارح وان اقتضى التسوية بين التقييد بالقيد المذكور وبين اعتبار
قيد الحبيثة في التعاريف الثلاثة وان رد الشارح انما هو بالنظر الى ادعاء السائل وجوب التقييد
بالقيد المذكور لكن من البين ان اعتبار القيد المحذوف في التعاريف انما هو لاجل
الضرورة فلا وجه للعدول عن القيد المذكور الدافع للانتقاض الى اعتبار قيد
الحبيثة لاجل دفع الانتقاض فعُدول المصنف عن اعتبار القيد الذي فعلوه الى اعتبار
الحبيثة انما هو ٧ لاجل ان ذلك القيد غير دافع للاعتراض بالكليّة كما اشار المحشى
ههنا ولعل هذا هو مراد الشارح وان لم يفتن له الناظرون (قوله لا يندفع به انتقاض
حد المطابقة بالآخرين) لان حاصل تعريف المطابقة حيث نذ ان اللفظ الدال بالوضع
يدل على تمام المعنى بسبب ان اللفظ موضوع لمعناه ومن البين ان هذا صادق على دلالة
لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتزاما لان كلاهما بسبب وضع لفظ
الشمس لمعناه والقول بأنه يمكن ان يكون المعنى ان اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام المعنى
بتوسط الوضع لذلك المعنى المطابق مما لا دليل عليه وجعل المطابقة قريئة عليه
لا يخلو عن شوب المصادرة هذا واما اندفاع انتقاض الحدين الآخرين عندهما هذا التحرير
فظاهر اذ لا يصدق على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة والتزاما انها دلالة اللفظ
على جزء ما وضع له بتوسط الوضع للكل ضرورة تحقق تلك الدلالة على تقدير عدم
وضعه للكل ولا يصدق ايضا على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا
انها دلالة اللفظ على ما يلزمه في الذهن بتوسط الوضع للمزوم ضرورة تحقق تلك
الدلالة على تقدير عدم وضعه للمزوم هذا ولان تنفذ الى غيره وان نسب الى المحشى
(قال الشارح لعلنا فلما اكتفوا الكلام بارادتها من غير الذكر في تعريفات الكليات
الى قوله اكتفى المصنف ههنا) يعني كان الشيء الواحد يمكن ان يكون جنسا ونوعا وفصلا

٧ بل لان ما ذكره
ايضا غير حقيق
بالقول اذ لا يلاحظ
في الوضع امر غير
الموضوع له والكليّة
والمزومية وغيرهما
انما هي بالنظر الى
الدلالة ليس الا
(منه)

وحاصة وعرضه، أما كذلك يمكن أن يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنها والزاما
وكأنه إذا ورد على الأول أنه كيف يكون الشيء الواحد جنسا ونوعا وفصلا الخ إذا حيز يلزم
تداخل الأقسام وعدم تمايزها وانتقاض حدود بعضها ببعض يحجب عنه بأن قبود
الحيثيات مرادة في مفهوماتها فيميز بعضها عن بعض كذلك إذا ورد على الثاني بأنه
كيف يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنها والزاما إذا حيز يلزم التداخل وعدم التمايز
وانتقاض حدود بعضها ببعض يحجب عنه أيضا بأن قبود الحيثيات مرادة في تعاريفها
فيميز بعضها عن بعض (قال الشارح العلامة كالملون) فانه يكون جنسا ونوعا وفصلا
وحاصة وعرضا ما أما لأول فلانه جنس للأسود والابيض مثلا وهو تمام الجزء
المشترك بينهما * وأما الثاني فلانه (نوع للمكيف) لانه جنس تحت أنواع كالمشعوم المكيف
بكيفية الشم من الروائح الطيبة والكراهية والمطعم المكيف بكيفية الطعم من الحلاوة
والمرارة وغيرهما والملوس المكيف بكيفية اللمس من الخشونة واللامسة وغيرهما
والملون المكيف بكيفية اللون من السواد والبياض وغيرهما قيل كيف هو الذي
لا يتأق منه النور وكونه ملونا خارج عنه لكن المناقشة في المثال ليست من العادة فيه
انهم جعلوا حجرة الخجل وصفرة الوجه بل جميع الألوان من الكيفيات المحسوسة فاذا ذكره
في بيان الكيف غير صحيح ثم ان كونه ملونا وان كان خارجا عن الكيف لكنه غير خارج
عن المكيف والكلام فيه * وأما الثالث فلانه (فصل للكشف) بناء على ان الكشف هو الجسم
الملون والاطيف هو الجسم الغير الملون كالهواء * وأما الرابع فلانه (خاصة للجسم)
لان الجردات كالعقول والنفوس لالون لها والظاهر انه خاصة غير شاملة لجميع افراد الجسم
لعدم وجود اللون في مثل الهواء من اجسام الطبقة * وأما الخامس فلانه (عرض عام
للحيوان) لوجوده في غيره وخروجه عن الحقيقة والظاهر ان ما هو خاصة او عرض عام
انما هو اللون لا الملون بل نقول ما هو جنس ونوع وفصل هو اللون على ما يستفاد
من كلام شارح المطالع ويدل عليه ان الذاتيات عبارة عن المفهومات والملون عبارة
عن الموجود الخارجى في التمثيل المذكور بالنظر الى الجميع تسامح تدبر (قوله من غير
ذكرها) وانما جاز حذفها لشهرتها ووضوحها كما حذفوها في تعريفات الكليات
ولا بأس في ترك بعض القبول واعتمادا على الشهرة والوضوح (قوله من حيث انه دال)
على تمام ما وضع له وقوله من حيث انه دال على جزئه وقوله من حيث انه دال على ما يلزمه
في الذهن خالف في اعتبار الحيثية ههنا لما هو المشهور بينهم حيث قالوا من حيث
انه تمام ما وضع له ومن حيث انه جزء ما وضع له ومن حيث انه لازم ما وضع له كافي في شرح
المطالع وغيره فاعتبروا الحيثية بالنظر الى الدوال بناء على ان الكلام في الدلالة لا في المدلول
فاعتبار الحيثية المحوطة ههنا بالنظر الى الدوال اولى من اعتبارها بالنظر الى الدلولات
وانما يفتن له بعضهم وزعم ان تقريره مخالف لما هو التحقيق المذكور في شرح المطالع
وغيره (قوله فنيه اى المصنف) على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتقاض

قوله فنيه بصيغة
الماضى من التنبيه هذا
هو الظاهر على ما في
بعض النسخ وفي اكثر
تمح لفظه فيه على
ان تكون مركبة من
كلمة في والضمير فعلى
هذا يكون فيه متعلقا
بقوله لا انتقاض الخ
ويكون قوله على ان
ذكر الخ متعلقا بما سبق
من قوله اكتفى
المصنف ههنا ولا ينفق
ما فيه من البعد فالوجه
ما في بعض النسخ وهو
الذي اخترناه (منه)

واودعه فانما يدفع عن تعريف المطابقة لاعتبار تعريفي التضمن والالزام وقد عرفت
من ان هذا التنبيه حق لان صلة الوضع لا تكون الا ما وضع له ولا يلاحظ فيه الكلية
والملزومية بل لا يلاحظ المطابقة ايضا لان كل ذلك مترتب على الدلالة في الاكتفاء
بقيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتقاض نعم لو صرح في التعريف صلات الوضع
مختلفة لا يدفع النقض المذكور لكنه خلاف السوق ايضا اذ الوضع لا يكون الا للمعنى
غير ملحوظ فيه امر آخر فالحق ان اعتبار الحيثية في التعاريف الثلاثة ههنا اولى من
ذكر قيد بتوسط الوضع وهو الذي قصده المصنف ههنا وهو مسلك القدماء المحققين
فأقول من ان ما ذكره المحشى ههنا نشأ من الغفلة عن التقييد بقوله كما فعلوه وان خلاصة
الكلام ان صلة الوضع غير مذكورة فيحوز ان يكون المعنى بتوسط الوضع للمعنى المدلول
اولما هو اى المدلول جزأ منه او لما خرج عنه المدلول بقريضة قوله كما فعلوه ناش عن الغفلة
عن حقيقة الحال وسوء الظن بالمحشى الفاضل في تقرير المقال (قال الشارح العلامة
ان ترتب الحكم على المشتق اعم من ترتبه ابتداء ومن ترتبه بواسطة الموصوف) وههنا كذلك
لان بالحكم مترتب على الصفة مشتقة اعنى قوله الدال بواسطة ترتبه على الموصوف اعنى
اللفظ والمراد بالحكم الاثر المترتب على الشيء كما هو مصطلح الاصوليين والمسئلة اصولية (قوله
يدل على علية المأخذ لدلالة صرفية) لا عقلية ولا وضعية اما الثاني فظاهر واما الاول فلانه يحتمل
ان يكون علة ذلك الحكم امرا آخر غير المأخذ لكن لا شك ان مثل ذلك يدل على علية المأخذ
دلالة ظنية فافهم (قوله فان ترتب القطع) اى الواجب بناء على ان الامر المطلق للوجوب
ولا حاجة الى ان يقال المراد وجوب القطع المشتق باعتبار ضرورة اللفظين فلا يرد ان الثاني
لكونه مشتملا على تاه التأنيث لا يشتق من السرقة ولا حاجة في دفعه الى اعتبار التغليب
(قوله والمراد بالحكم ههنا) اى في تعريفات الدلالات يدل بالمطابقة الخ اى مضمون
هذه الجمل الثلاثة اى الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالالزام اذ هي
الآثار المترتبة على ما هو المراد بالحكم ههنا فهذه الدلالات مترتبة على الدال بالوضع
وصلة هذا الوضع تمام ما وضع له في المواضع الثلاثة على ما حققنا سابقا ان الاعتبار
في الوضع انما هو الموضوع له غير ملحوظ فيه امر آخر وصلة الدلالات مختلفة لانها
اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما يلزمه في الذهن واما ما دل عليه كلام
الشارح من ان صلة هذا الوضع مختلفة ففيه مسامحة كما ستعرفه (قوله وبالمشتق)
اى المراد بالمشتق الدال بالوضع على ان يكون صلات الوضع في المواضع الثلاثة امرا
واحدا وصلات الدلالة مختلفة على ما اشترنا اليه آتقا وهو الظاهر وان لم يساعد ظاهر
بيان الشارح حيث جعل صلات الوضع مختلفة وترك صلات الدلالة فعلى هذا يحصل
الكلام ظاهر كالاندفاع (قوله فترتب الحكم بانه يدل) كلمة الباء طريقية وتفسير للحكم
واسم ان وخبرها في تأويل المصدر وحاصل المعنى فترتب الدلالة بالمطابقة والدلالة

بالتضمن الخ في ٩ من انه حل الحكم ههنا على صفة الحاكم وقد عرفت ان المراد بالحكم في هذه القاعدة هو الاثر المترتب وهم ا قوله بسبب الدلالة بالوضع كوهو مأخذ المشتق اعني الدال المقيد بالوضع على ان يكون صلات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة (قوله ولا خفا في حصول اعتبار قيد الحلية الخ) قول لما حرر التعريفات المذكورة بما حرره بالبناء على القاعدة المذكورة واشارته الى دفع الانتقاضات المذكورة على ما فصله بنى ذلك على ما هو المسمي فيهم وهو اعتبار قيد الحلية فيهم اودفع الانتقاضات بها لان ذلك الاعتبار والدفع مسلم عند الكل فقصوده انما تقوية لوجه الثاني بالوجه الاول بأنه دافع الانتقاض كان الاول دافع للانتقاض ايضا والفرق بينهما ان قيود الحليات مما لا يدل عليها الفاظ التعريفات بخلاف الوجه الثاني فانه مما يدل عليه الفاظ التعريفات واوبطريق الدلالة وان الاول مشهور ومعروف في جميع التعاريف الاعتبارية بخلاف الثاني فانه انما يتبرر اذا وجد شرط اعتباره كما ههنا ومن البين ان كون الشيتين مفيدين لشيء واحد كدفع الانتقاض ههنا لا يقتضي كون احدهما عن الآخر فالحق ان مقتضوه انما هو تقوية الوجه الثاني بأنه مفيد ما يفيد الوجه الاول المسلم عند الكل فقيه ايضا اشارة الى مرجوحية اخذ قيد توسط الوضع في التعاريف دفعا للانتقاض اذا الحاجة الى اخذ ذلك القيد حينئذ بل هو مستدرك عند نظر الاصوليين ومنهم من قال في تقرير هذا الوجه الثاني الدلالات الثلاثة مرتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع للمعنى المدلول وما هو جز منه وما هو خارج عنه على ما دل عليه كلام الشارح كما ان صلة الدلالات مختلفة بذلك الاختلاف فهذه الدلالات الثلاث مرتبة على تلك الدلالات المختلفة فتميز كل منها عن الآخر بعلة فالمقصود اعني دفع الانتقاض بقاعدة الترتيب انما يحصل اذا اخذ الوضع ثلاث صلوات متعاطفة والدال ايضا ثلاث صلوات متعاطفة فاشار اليه من ان صلوات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة ليس بصواب فالصواب ما اشرنا اليه ثم قال اعتبار قيد الحلية في هذا التوجيه مما لا حاجة اليه على ما اشرنا اليه بل هو خلط بين التوجيهين لان ذلك الاعتبار وحده كاف في دفع النقض فلا دخل لاعتبار قاعدة ترتيب الحكم على المشتق فيه اصلا بل لادلالة لما اخذ الاشتقاق على اعتبار قيد الحلية وبالجمل فالظاهر من كلام الشارح كفاية قاعدة ترتيب الحكم على المشتق في دفع الانتقاض من غير ملاحظة قيد الحلية فتوجيه كلام الشارح بما ذكره توجيه بالابرئضيه بل بالابرئضيه صلة الوضع وطبع الكلام انتهى ملخصا ولا يخفى ما فيه اما ولا فلان جعل صلوات الوضع مختلفة كصلوات الدلالة يورث الاشتباه بين الوضع والدلالة والحق ان الاختلاف انما يلاحظ في صلوات الدلالة لافي صلوات الوضع وهو الظاهر من كلام المصنف فالحق ما اشار اليه المحشى * واما اننا قلنا قد اشرنا ان مقتضوه المحشى انما هو تقوية الوجه الثاني المبني على القاعدة المذكورة الاصولية بالوجه الاول المسلم عند الكل فن ان يلزم من كلامه خلط

التوجيه الثاني بالتوجيه الاول وادعاء عدم كفايته مع قطع النظر عن اعتبار قيد الحلية والحب من هذا لعل ان يقرر كلمات يزعم انه تحقيق للمقام ولا ينظر الى سوق كلمات المحشى وكيف يسوغ لثمة الاقدام عليه والحال انه سوى بين صلوات الوضع وبين صلوات الدلالة مع وضوح الفرق بينهما واشتبه عليه الفرق بين التأييد والخلط مع وضوح الفرق بينهما ايضا فانهم المقام (قوله فيكون معنى التعريفات الثلاثة ان الدال بالوضع الخ) على ان يكون صلوات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة على ما حققناه (قوله هذا) اي كون المراد بالحكم الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالانتماء وكون صلوات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة على ما قررناه هو التقرير الموافق بهذا المقام اذ الكلام في الدلالات الثلاثة لافي التسمية بها فالتناسب له ان يكون المراد بالحكم تلك الدلالات وان الكلام ههنا في تفاوت الدلالات وتمايز بعضها عن بعض فالتناسب له ان يعتبر صلواتها لاصلوات الوضع كما هو المتبادر من كلام الشارح ثم ان مأخذ الاشتقاق ههنا انما هو الدلالة فالتناسب له ان يعتبر صلواتها في البيان (قوله ولا يخفى ما في تقرير الشارح من المسامحة والمساهلة) عطف تفسير المسامحة اذ هي استعمال اللفظ في غير معناه امتداد ولا يكون ذلك الا بالمساهلة وقد ظهر مما بيناه وجه المسامحة في كلامه حيث جعل الحكم المرتب التسمية بالمطابقة والتضمن والانتماء والظاهر ان الحكم المرتب هو الدلالات الثلاثة كما فصله المحشى وانه جعل ما هو صلة الدلالة صلة الوضع حيث قال تمامه او جزئه للزوم والحال انه في صدد بيان المأخذ وصلاته فالظاهر ان يجعل تلك الامور الثلاثة صلوات الدلالة ويورد كلمة على بدل اللام ويورد ايضا صلوات الوضع متحدة في المواضع الثلاثة كما بينه المحشى والمقصود من هذا الكلام هو التعريض على الناظرين ههنا حيث جعلوا الحكم المرتب التسمية بالمطابقة بالتضمن وبالانتماء على ما هو ظاهر كلامه من غير مسامحة فيه ثم منهم ٧ من حل المشتق على صيغة الماضي المجهول وبني ذلك على ظاهر قول الشارح لتمامه او جزئه للزوم ولا يخفى ما فيه من الحرازة والركاكة والمخالفة للتحقيق ومنهم من حل المشتق على صيغة المضارع المعلوم اعني قول بدل وهذا هو من السابق لكن بذلك لا يتخلص كلام الشارح عن المسامحة اذ لا بد حينئذ ان يورد صلوات الدلالة لاصلوات الوضع ثم انه لا معنى لاعتبار الحكم بالتسمية وترك الحكم بالذات كما هو الظاهر من المتن فلا بد ان يصرف كلام الشارح الى ما هو الظاهر من المتن وما ذلك الا بما حققه المحشى (قوله فيه ان الظاهر ان مرجع الخ) اشارته الى بيان المسامحة التي ادعاها في كلام الشارح بل نقول فيه اشارة الى بيان فساد غير ما اشار اليه سابقا كما لا يخفى على ذوي فهم وقدم هذا الاحتمال لان الكلام في الدلالة لافي الوضع وان كان الاول لا يتخلو عن الثاني وكل من الاحتمالين فاسد لاستلزامه الفساد كما اشار اليه المحشى (قوله المعنى المدلول) سواء كان ذلك المدلول مطابقا او تضمنيا

او التزاميا ولا وجه للتخصيص باحدهما وهو ظاهر فلا يلتفت الى ترديد ذكر بعضهم فيه اى في المعنى المدلول (قوله فيلزم ان يكون المعنى التضمني) الكل بناء على ان الجزء اذا كان موضوعا له كما هو صريح العبارة وكان المدلول مقابرا لذلك الجزء على ما يقتضيه اضافة الجزء اليه يلزم ان يكون الجزء متبوعا والكل تابعه ويلزمه قطعان يكون الكل المعنى التضمني ويلزم ايضا ان يكون الجزء موضوعا له لكن تركه لكونه مشتركا بين الشقين (قوله وان كان المرجع ما وضع له) يلزم ان يكون ما وضع له في الالتزام اللازم كما يلزم ان يكون ما وضع له فيه الملزوم ايضا وان لم يلزم في هذه الصورة ان يكون اسكل المعنى التضمني نعم يلزم ايضا ان يكون الجزء موضوعا له كما اشترنا اليه (قوله والظاهر ان قوله او جزئه من قبل هو القلم) اى على اكثر التقديرين المذكورين ادلاؤه لجزءه قطعا وتعميم الوضع ههنا من الوضع بالذات ومن الوضع التضمني لا يدفع السهو بالظر الى ظاهره والمتبادر من الوضع وكذا اجل اضافة الجزء على البيانية وجعل المضاف اليه عبارة عن المدلول كما في القى الاول لا يدفعه ايضا وكذا جعل اضافة الملزوم على البيانية وجعل المضاف اليه عبارة عن الموضوع له كما في الشق الثاني لا يدفع المحذور في الشق الثاني لان كلامهما خلاف الظاهر وكلام المحشى على ما هو الظاهر نعم لو كان كلمة اللام بمعنى على في المواضع الثلاثة وبديل الملزوم باللازم في قوله او الملزوم وجعل كل من الامور الثلاثة صلة للدلالة لاصلة للوضع لا تدفع الفسادات كما هو وهذا هو الذى حققه المحشى سابقا قبل رأيت في بعض نسخ الشرح بالوضع التامه اولكمله بدل او جزئه فعلى هذا لا غبار عليه اقول بل يبنى الغبار في قوله او الملزوم ان كان المراد بالمرجع ما وضع له وهو ظاهر بل نقول هذا ايضا مما لا يستحسنه المحشى اذ يلاحظ في الوضع سوى ان يكون المعنى موضوعا له والكلية والضرورة بل التسمية خارجة عن الوضع فالوجه ان يكون هذه الامور صلة للدلالة كما حققه سابقا (قال الشارح العلامة الثاني ان تقييد الدلالة الخ) يعنى ان قوله في الذهن ههنا مستدرك اذ الغرض من اشتراط لزوم في الدلالة الالتزامية تصحيح الانتقال وضبط الدلالة وكلاهما حاصلان باى لزوم كان سواء كان ذهنيا او خارجيا واللازم ان لا يكون ما فرضناه لزوما لزوماهف فالتقييد المذكور مستدرك بل مضر لانه يوهم عدم كفاية مطلق اللزوم وقد صرفت انه لو كان كذلك لم خلاف المفروض وبهذا اندفع ما قيل ٩ من ان قوله والا لم يكن اللزوم لزوما اول المسئلة لكونه عين دعوى كفاية مطلق اللزوم وانه لا حاجة الى هذا التطويل بل الاخصر ان يقال ان قيد في الذهن مستدرك لان مطلق اللزوم كاف في الضبط والانتقال واللام يمكن اللزوم لزوما انتهى * اما الاول فلان المغايرة بين قوله واللام يمكن اللزوم لزوما وبين مدعى الشارح ظاهرة جدا فدعوى المصادرة في مثله مكابرة ومصادرة * واما الثاني فلانه من قبيل تعيين الطريق اذ لا غبار في بيان الشارح

٩ قره خليل (منه)

(وكم)

وكم من مائب قولاصحيا * ثم ان فرض الشارح من السؤال الثاني وجوابه انما هو بيان فائدة التقييد بقوله في الذهن كما هو المشهور في كتب الفن في هذا المقام ومن البين ان لهذا البحث نفعا للبتدين وغيرهم والشرح انما هو لا تنفع الكل فلهذا اورد هذا البحث واما البحث بأن دلالة الالتزام * مجورة في العلوم دون المحاورات فهو بحث عظيم وتزاع بين الأئمة بحيث صار معركة للآراء لا تنفع فيه للبتي بل هو نزاع قليل الجدوى على ما صرح به شارح المطالع فالقول بان الاراد بكفاية مطلق اللزوم مما لا ينبغي فانه ظاهر الفساد بل اللابق الاراد بأن دلالة الالتزام مجورة لعدم كفاية اللزوم الذهني لاختلاف الاشخاص ثم الجواب بأن الاعتبار فيه اللزوم البين بالمعنى الاخص بالنسبة الى الكل لان هذا البحث افيد وانفع للطالب ليس بشئ اذا دفع للطالب انما هو في البحث الاول لافي الثاني على ان الشارح ههنا يحكى البحث المعروف فيما بينهم فلا يناقش عليه هذا (قوله بل يكفي مطلق لزوم ذهني او خارجيا) فلا حاجة الى تقييده بالذهني بعد حصول المق من مطلق اللزوم بل التقييد مضر لاشعاره عدم حصول المقصود من مطلق اللزوم او من اللزوم الخارجى هذا وما قيل ٩ من انه لو كفى المطلق لكان لفظ واحد مدلولات غير متناهية لعدم تناهى الوازم اذ كل شئ لا يتخلو عن مطلق اللازم وذلك اللازم ايضا لا يتخلو عن لازم آخر وهكذا بل لا يكفي البين بالمعنى الاخص لعدم انضباطه بناء على انه ربما يكون بينا بالنسبة الى شخص دون شخص ولذا قال صاحب الكشف ان الاعتبار هو البين بالنسبة الى الكل فالاراد المذكور من الشارح مما لا ينبغي لظهور فساد فقه ما فيه لان هذا كلام متعلق بكون الدلالة الالتزامية مجورة في العلوم على ما هو المشهور فيما بينهم والكلام ههنا في بيان فائدة التقييد بقوله في الذهن فاشتبه احد الزاعمين بالآخر مما لا ينبغي والحق ان بحث الشارح ههنا مبني على كفاية اصل اللزوم في الدلالة الالتزامية وعدم كفايته بحث آخر لا يتعلق به غرض الشارح على ان شارح المطالع قال الانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الالتزامى فان لم يكن هنا قرينة صارفة عن المدلول المطابق على المراد لم يصح اذ السابق الى الفهم من اللفظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان الوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة لمراد فلا خفا في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوز في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى متجاوزون اذ مرادهم ليس انتفاء الدلالة بل عدم الاستعمال فلا يكون الدلالة مجورة بل الاستعمال مجور فاطلقوا الدلالة وارادوا الاستعمال ثم قال هذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامى بل هو جار في سائر الوازم والمعاني التضمنية وغيرها انتهى فظهر من هذا ان ما قاله القائل السابق من انه لو كفى مطلق اللزوم لكان لفظ واحد مدلولات غير متناهية مبني على تقدير عدم كفاية اصل اللزوم وكلام السائل ههنا على تقدير كفايته فغايب ما ذكره ايضا اللزوم التقييد المذكور وهل الكلام الا فيه ومن البين انه لا يلزم من ذلك ترك هذا البحث واثبات

٩ قره خليل (منه)

بحث آخر يدل على ما زعمه سابقا على ان المفول منهم مستبعد جدا واد اوله شارح المسالمة
 بأن مرادهم استعمل الدلالة معجورة لا اصل الدلالة لانصاف ان ماد كرماته من خلط
 بين المقامين مع عدم تحرير مرادهم في المقام الثاني ايضا وقد صفت آنفا حقيقة الحال فيه (قال
 الشارح العلامة انا لانسلم حصولهما اي الانتقال والضبط بالزوم الخارجي) يعني انا لانسلم
 حصولهما بمطلق الزوم على ما هو مدعى السائل ولما كان مطلق الزوم شاملا للزوم الذهني
 والخارجي وكان حصول الانتقال والضبط بالزوم الذهني مستلزمين السائل والمجبوب صرح
 بما برده عليه المنع فكأنه قال لانسلم حصولهما بمطلق الزوم اذ لو حصل بمطلق الزوم حصل
 بكل من الزوم الذهني والخارجي لكن حصولهما بالزوم الخارجي ممنوع وان كان حصولهما
 بالزوم الذهني مستلزمين شرعا في بيان حصولهما بالزوم الذهني حيث قال (ان الزوم الذهني كونه
 بحيث الخ) وبين ثانيا عدم حصولهما بالزوم الخارجي حيث قال والزوم الخارجي الى قوله ولا
 يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه وبهذا البيان الدفع اعتراض المحشي ههنا بالاستدراك
 وان ادعى بعضهم ظهور وروده تدبر (قوله مستدرك) فلا دخل له في السندية المنع المذكور
 قد اشرنا الى اندفاعه الا ان يقال مراده انه مستدرك بالنظر الى ما هو مذكور في اللفظ وان
 امكن ربطه بما لم يكن مذكورا في اللفظ كما اشرنا اليه لكن انت خير بانه لا يلتفت
 الى الاستدراك في اللفظ في امثال هذه المباحث كيف واللازم على المانع تحقيق منعه ليم
 مقصوده ولا يحصل تحقيقه الا بما فصله الشارح وقد اشرنا الى ان الغرض من هذا البحث
 بيان فائدة التقييد بقوله في الذهن فلا بد من الشك في شأن الزوم الذهني فتم البيان ببيان
 الشارح (قوله اي لا يلزم من استلزام تحقق المسمى في الخارج تحقق اللازم فيه) اي في الخارج
 انتقال الذهن من المسمى الى ذلك اللازم الخارجي فلا يتم قول السائل وهما حاصلان بأي
 زوم كان فلا يتم اشتراط مطلق الزوم اي الزوم الخارجي اما الثاني فظاهر واما الاول فلان
 اشتراط مطلق الزوم يقتضي ان يكون كل من الزوم الذهني والخارجي شرطا واشتراط
 في الثاني لا يتم فكذا في لفظ ضرورة ان نزاع السائل مع المجيب انما وقع في هذا الفرد
 من المطلق فانتفاؤه يستلزم انتفاء المطلق وهذا هو الوجه في تخصيص الشارح الجواب
 بنفي اشتراط الزوم الخارجي وبهذا سقط الاعتراض الآتي على الشارح بعدم مقابلة
 كلامه لكلام السائل فتبصر وتحقيق الجواب ان الزوم الذهني يقتضي صحة الانتقال
 من الزوم الى اللازم على ما يقتضيه مفهومه بخلاف الزوم الخارجي اذ فائته
 عدم الانفكاك بينهما ما لا يلزم من ذلك عدم الانفكاك بينهما في الذهن ضرورة ان الوجود
 الذهني مغاير للوجود الخارجي ولكل منهما حكم مغاير لحكم الآخر فمطلق الزوم
 اما جنس تحت نوعان او عرض عام تحت حقيقته وعلى كل تقدير لا يلزم اشتراك
 الرومين في لآثر والاحكام والالزام تعدد والمفروض خلافه (قوله وقوله والا
 لم يكن الخ) في النسخ الصحيحة بالواو اشارة الى ارجاع ذلك المنع الى دليل السائل اعني قوله

والا لم يكن الزوم لزوما لا يقرر في فن المسطرة من مع الدان راجع الى دليله وكان اشرح
 الحق حكمت عنه لظهوره والكفاية ما ذكره في جواب السائل ولثان تقول هذا
 منع آخر بعد منع الشارح على ما جوزه بعض الاكابر حيث قال وراية من بعض العظماء
 منع المدعى المدلل بسند اولائهم منع مقدمة من مقدمات دليله ولعل ما في بعض النسخ
 بدون الواو يؤيد هذا فافهم (قوله قلنا) اي في جوابه او في رده وبهذا يظهر ربط قوله
 قلنا بقوله وقوله الخ وحاصله ان اراد السائل بقوله والام لم يكن الزوم لزوما للزوم الذهني
 على ان يكون معنى قوله والا لم يكن الخ وان لم يحصل الانتقال والضبط بمطلق الزوم
 لم يكن الزوم الذهني لزوما فاللازمة مسلمة واضحة لكنها غير مفيدة اذ ليس النزاع
 في الزوم الذهني بل في مطلق الزوم او في الزوم الخارجي على ما عرفت من ان حصول
 الانتقال والضبط بالزوم الذهني مسلم عند الكل لا ينكره احد وان اراد بقوله المذكور
 مطلق الزوم او الزوم الخارجي على ان يكون معنى قوله والام لم يكن الخ وان لم يحصل
 الانتقال والضبط بمطلق الزوم لم يكن الزوم المطلق او الزوم الخارجي لزوما فاللازمة
 ممنوعة اذ الانتقال والضبط من شأن الزوم الذهني لا من شأن مطلق الزوم او الزوم
 الخارجي ولا يضر في كون مطلق الزوم او الزوم الخارجي لزوما عدم حصول الانتقال
 والضبط فيه وبالجمله فمطلق الزوم او الزوم الخارجي لزوم سواء حصل هناك الانتقال
 والضبط او لم يحصل هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام (قال الشارح العلامة كيف
 ولو كان الزوم الخ) اي كيف يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه اذ لو لم يكن ذلك
 انتقال الذهن منه اليه لكان ذلك الزوم الخارجي شرطا للدلالة الاتزامية لان مدارها
 على الانتقال في أي زوم يوجد ذلك يكون شرطه لكن التالي باطل اذ لو كان الزوم
 الخارجي شرطا يلزم ان لا يتحقق الاتزام بدون ذلك الزوم لامتناع تحقق المشروط
 بدون الشرط لكن التالي باطل ايضا لتحقيق الدلالة الاتزامية بدون الزوم الخارجي
 كما في دلالة العمى على البصر هذا هو حل عبارة الشارح وبه يظهر وجه تخصيص
 الشارح الزوم الخارجي بالذكر هذا (قوله فيه ان السؤال بكفاية مطلق الزوم) حيث
 قال وهما حاصلان بأي زوم كان (لا في شرطية الزوم الخارجي فلا يكون كلام الشارح
 في مقابلة السائل) وقد اشرنا الى اندفاعه لان كلام السائل وان كان بحسب الظاهر
 في مطلق الزوم لكن غرضه طلب وجه للتقييد بقوله في الذهن فكأنه يقول ان كلا
 من الانتقال والضبط مسلم في الزوم الذهني لكن لا وجه لتخصيصها بالزوم الذهني
 بل هما حاصلان بمطلق الزوم ذهني او خارجي فدار السؤال انما هو على ترك الاشتراط
 بالزوم الخارجي ولذلك خصص الشارح الزوم الخارجي بالذكر وقال لا يصح كونه
 شرطا واللازم انفساد كما فصله فلا كلام على موافقة هذا الجواب للسؤال بل فيه بيان
 مراد السائل وبيان الواقع هذا هو الوجه في دفع الايراد المذكور ٩ واما ما قيل ان المحشي

اعتمد على ظاهر السؤال وجعل حاصله كفاية مطلق لزوم وقال ما قال ولو جعل حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارجى دون الذهني لكان اول كلام الشارح ملائما لآخره وهو الاول اذ السائل والمجيب واحد انتهى فليس بشئ اذ لا يصح جعل حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارجى دون الذهني اذ لا يتصور مثل هذا السؤال عن ما قل بل الحق ان النزاع انما هو في كون اللزوم الخارجى شرطا بعد كون اللزوم الذهني شرطا ايضا فالوجه ما نشرنا له (قال الشارح لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا) -- واه كان من شأن شخصه فقط كما في العدم والملكة المشهورين او من شأن شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد كما في العدم والملكة الخفيين والتفصيل في الحكمة ولما كان ظاهر هذا الكلام مقتضيا لكون البصر جزءا من مفهوم العمى وكان ذلك منافيا للقصد اذ الكلام في الدلالة الالتزامية اشار الشارح الى دفعه بقوله وعدم البصر يكون البصر لازما له في الذهن يعنى ان مفهوم العمى انما هو العدم المقيد بالبصر على ان يكون التقيد داخلا والتقيد خارجا لا يجمع العدم والبصر فلا يلزم ان يكون البصر جزءا مفهوم العمى حتى يكون دلالة العمى عليه تضمنية ويكون منافيا لما قصده الشارح (قوله اى العدم المضاف الى البصر) اشار به الى دفع ما برده عليه من ان العمى اذا كان معناه عدم البصر كان البصر جزءا من مفهومه فيكون دلالة عليه تضمنية لالتزامية وحاصل ما اشار اليه انه انما يلزم ذلك اذا كان معناه مجموع العدم والبصر ولان تقول العدم والبصر او العدم مع البصر وليس كذلك بل المراد العدم المضاف الى البصر على ان يكون المضاف اليه خارجا والاضافة اى نسبة العدم اليه داخلة فيكون دلالة العمى على البصر دلالة على ما هو خارج عن معناه فتكون التزامية فان قلت اذا كان الاضافة اى نسبة العدم الى البصر داخلة في مفهومه يلزم ان يكون المنسوب اليه ايضا داخلا في المفهوم فتكون الدلالة المذكورة تضمنية قلت لا يلزم من دخول النسبة في الشيء دخول المنسوب اليه فيه الا يرى ان النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين على اختلاف بينهم جزء من مفهوم الفعل مع انه لم يقل احدهم النحاة بأن الفاعل المعين او فاعل ما جزء من مفهوم الفعل كيف ولو كان الفاعل داخلا في مفهوم الفعل لزم التكرار في جمع صور الافعال المستندة الى فواعلها وهكذا شأن جميع الامور النسبية من جهة ان دلالة الالفاظ الدالة عليها على المنسوب اليها التزامية كدلالة الضرب على الضارب والمضروب وغير ذلك وبهذا يظهر فساد ما قيل من ان البصر وان لم يكن جزءا ما صدق عليه العمى لكنه جزء من مفهومه فدلالته عليه تضمنية لا التزامية انتهى وذلك لان كونه جزءا ما صدق عليه العمى لا يمكن ان يتصوره بصيرا او كونه جزءا من مفهومه لا يليق ايضا ان يصدر من البصير وكيف يكون البصر جزءا من مفهوم العمى واو كان كذلك لزم اجتماع المتقابلين وقد قال الله تعالى فانها

٩ القائل السيد صدر
لا فاضل الشهير
بمير صد الدين (هـ)

لا تعنى الابصار فقد اسند العمى الى البصر ولو كان البصر جزءا من مفهومه لما صح هذا الاسناد وان كان الابصار في الآية الكريمة يعنى الحواس هذا الامر فيه واضح وان خفى على بعضهم فتردد في هذا الكلام واطال في المرام ونعم ما قال الله تعالى فانها لا تعنى الابصار ولكن تعنى القلوب التى في الصدور (قوله اى ينتقل الذهن منه) اى من العمى الى البصر اذ العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا فحين تصور العدم المقيد بالبصر يلزم تصور البصر لان من تصور النسبة يلزم تصور المنتسبين وان كان ذات المنسوب مقدما على ذات النسبة ولو سلم ان فهم المنسوب مقدم على فهم النسبة كان ذاته مقدم عليها لكن بعد تصور النسبة يلزم تصور المنسوب ايضا ولا يعنى بكون دلالة العمى على البصر التزامية الا هذا وبهذا اندفع ما ورد عليه من ان اللزوم الذهني هو كونه بحيث يلزم من تصور اللزوم تصويره ومقتضى هذا ان يكون تصور اللزوم متأخرا عن تصور اللزوم لان الثاني منشأ الاول مع ان السيد الشريف صرح في حاشية المطالع بأن فهم الملزمة مقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها فالطابقة في هذه الصورة تابعة للالتزام انتهى وذلك لان ما ذكره الشريف انما هو لدق قولهم الالتزام تابع للطابقة ومن البين ان عدم كونه تابعا للطابقة في هذه الصور لا ينافي ان يكون دلالة العمى على البصر التزامية فغايته ان يكون البصر منصورا مرتين مرة في ذاته ومرة من تصور العدم المقيد بالبصر وبين التصورين تمايز اعتبارى كاف في الدلالة الالتزامية ههنا فتدبر وبالله التوفيق قوله فيتحقق الالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج وذلك لان المدار في الالتزام على انتقال الذهن من المسمى الى اللازم وذلك متحقق في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها ولا بضره وجود المعاندة الخارجية بينهما فحاصل الكلام ان شرط الالتزام انما هو اللزوم الذهني اى انتقال الذهن منه اليه لا المطلق ولا اللزوم الخارجى اذ لو كان هذا شرطا يلزم ان لا يوجد الالتزام في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها لعدم تحقق المشروط عند انتفاء الشرط والتالى باطل اذ الدلالة الالتزامية ثابتة في امثالها قطعا وما قيل من ان اللزوم الذهني عبارة عن كون اللازم بحيث يلزم من تصور المسمى تصويره وهذا هو معنى الدلالة الالتزامية فلو كان اللزوم الذهني شرطا لهما لزم عدم التمايز بين الشرط والمشروط وهو فاسد فوهم اذ الدلالة الالتزامية صفة اللفظ لصفة المعنى كاللزوم الذهني فالدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن الموضوع له مشروط تلك الدلالة بحيث يلزم من تصور الموضوع له تصور ذلك المعنى الخارج حتى يحصل الدلالة المذكورة هذا وامثاله واضحة على من له ادنى تأمل فلا يليق للتأمل ان يتكلم فيه وفي اشباهه (قال الشارح العلامة ان قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح الخ) في التخصيص المذكور اشارة الى ان تمثيل المطابقة والتضمن صحيح وهو كذلك لان الانسان

٩ اشارة الى ان فيه
ما فيه وهو انه على
هذا يكون المراد
من العلم في تعريف
الدلالة اعنى ما يلزم
من العلم به العلم بشئ
آخرا عم من الحصول
ابتداء ومن الاتفات
ايه ولا شك انه خلاف
الظاهر لكن الحق ان
كون الشيء متقدما
لا ينافي كونه لازما وقد
قرر في اصول الفقه
ان ما ثبت بطريق
الافتضاء متقدم على
ذات ما يفهم من الكلام
مع انهم صرحوا
بكونه لازما له فالظاهر
ان الملكات بالنسبة الى
اعدامها من هذا القبيل
ولا ينافي تقدمها كونها
لازمة لاعدادها
ومتصورة تابعا لتصور
اعدامها المضاف اليها
كما صورناه (منه)

موضوع الحيوان الناطق كما يشهد به كتب اللغة كما كان في نفس الامر كذلك وقد قرر في موضعه انه اتحاد الاسمي والحقيقي ههنا فاقبل ٤ من ان تمثيلها انما يتم اذا لم يكن لفظ الانسان موضوعا بارزا امر مجمل وهو متنوع لان كثيرا ممن يعلم مفهوم الانسان لا يخطر بباله مفهوم الحيوان الناطق والالكان كل من هو عالم بمعنى الانسان كان عالما بالجنس والفصل وليس كذلك انتهى ايسر شيء ثم ان الكلام انما هو في ذات المفهوم لا في اوصافه فمن اين يلزم ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالما بالجنس والفصل وان ارادته يلزم حينئذ ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالما بذات الجنس والفصل واوجبا لا فلا شك في ذلك وفي حصول الدلائل المذكورين به ايضا وتلخيصه انه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى واجزائه دلالة على اجزاء اجزائه والتمثيل بالمطابقة والبعض انما هو بالنظر الى دلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق لا بالنظر الى دلالة على اجزاء مفهوم الحيوان ومفهوم الناطق ولا بالنظر الى دلالة لفظ الحيوان والناطق على مفهومه واجزائه ههنا واما ما قبل ٦ في تصحيح التمثيل بقابل العلم من ان القابلية المذكورة يلزم الناطق اى العالم لزوما يينا بالمعنى الاخص اذ لا يكون الشخص عالما الا بعد كونه قابلا للعلم فيلزم من تصور مفهوم الانسان اعنى الحيوان الناطق تصور قابليته للعلم بناء على ان القابلية للعلم من لوازم جزء الانسان بالزوم البين بالمعنى الاخص وان لم يوجد ذلك للزوم بين الانسان وقابل صنعة الكتابة التى هى عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة الصادرة عن الحيوان المستندة الى الروية والفكر بناء على ان كون الزوم يينا بالمعنى الاخص مبنى على تقرير الزوم بسرعة الانتقال لا على تكرار الزوم وتعددده ومن البين ان الانتقال من الناطق الذى هو العالم الى قابل العلم اصغر من الانتقال من الحساس الى المتحرك بالارادة ومنه الى العالم المدرك ومنه الى قابل صنعة الكتابة التى هى عبارة عن الحركة المخصوصة المبنية على الروية والفكر فيصح التمثيل الاول دون الثانى انتهى فخطور فيه لان غاية وجود الواسطة بين الملزوم وبين اللازم فى المثال الثانى دون الاول * ومن البين ان عدم الواسطة بين شئ وشئ لا يقتضى لزوم الثانى للاول بحيث يلزم من تصور صورته فعلى تقدير تمامه يكون بينهما لزوم واقعى وليس الكلام فيه فان تصور الحيوان الناطق ولم يخطر ببالنا القابلية فضلا عن كونه قابلا للعلم وكذا لا يخطر ببالنا الحركة المخصوصة الصادرة عن الحيوان المستندة الى الروية فضلا عن كونه متحركا بهذه الحركة وهذا الكلام وان وصفه القائل بالدقة لكنه اشتغال بما لا يعنيه (قوله لان الفرض كاف في التمثيل) اذ الفرض منه ابضاح الامر النكلى لاستنباس المتعلم به ومن البين انه لا يلزم ان يكون ما اورد للايضاح من افراده بل يكفي في الايضاح فرضه من افراده لكن لو كان من افراده لكان اولى اذ حينئذ يندفع حيرة المتعلم ويحصل الوضوح له قطعاً (قوله الا ان فيه ما فيه) اى في التمثيل بزوجية الاثنين ما فيه من عدم مطابقتها للمثل ايضا لان تصور الاثنين

٤ قره خليل (منه)

٦ برهان الدين (منه)

ولم يخطر ببالنا زوجيته وان كان لازماله في نفس الامر لا يقال قولنا الاثنين زوج قضية قياسها معها كما تقرر في محله فعلى هذا يلزم من تصور الاثنين التصديق بالزوجية فضلا عن لزوم تصور الزوجية له لاننا نقول غاية ان يحصل الحد الاوسط عند تصور الطرفين وهذا لا يكفي في حصول النتيجة اعنى الحكم بزوجية الاثنين بل لا بد من وضع ذلك الحد الاوسط بينهما فيقتضى ان يلزم من تصور الاثنين الزوجية ولا التصديق بها بل احتياج الى وضع الحد الاوسط بينهما وذلك مانع كون الزوم بينهما لزوما يينا بالمعنى الاخص (قوله بل الاولى التمثيل بدلالة العمى على البصر) فيه ان فهم البصر متقدم على فهم العمى فكيف يكون دلالة العمى على البصر التزامية مع ان الواجب تأخر المدلول الالتزامى عن المدلول المطابق وما قبل من ان السيد صرح في حاشية المطالع بأن فهم المدلول الالتزامى قد يكون متقدما على فهم المسمى كالملكات بالقياس الى عدماتها فلا يدفع هذا السؤال بل الوجه في دفعه ان يقال ان كون فهم البصر متقدما على فهم العمى لا ينافى كونه لازما لتصور العمى ايضا غاية انه متصور مرتين مرة متصورا ولا يكونه وجوديا ومرة متصورا ثانيا بطريق التبعية والمدلول الالتزامى انما هو المتصور بطريق التبعية لا يقال يلزم تصور المتصور لاننا نقول التغير الاعتبارى كاف هناك وبالجمله ان البصر المحفوظ في ذاته غير البصر المحفوظ المقيد بكونه مضافا اليه لعدم هذا (قوله يطلق على معنيين) ينباد منه ان هذين المعنيين متغيران فكيف يصح ان يكون احدهما اعم من الآخر والظاهر ان الاطلاق المذكور من قبيل اطلاق الشئ على ما يندرج تحته وكلا المعنيين يندرجان تحت البين وان كان احدهما اعم من الآخر (قوله احدهما كون اللازم الخ) جعل الزوم الذهني عبارة عن الكون القائم باللازم وان كان يمكن ان يجعل عبارة عن الكون القائم بالزوم لظهور الاول ورجحانه اذ الكلام في الدلالة على اللازم فلا بد ان يكون الزوم الذهني عبارة عن الوصف القائم باللازم فافى الحاشية الكبرى من انه بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور الملزوم تصور هو تعريف اللازم البين بالمعنى الاخص لا لزوم الذهني وكذا ما في الحاشية الصغرى من انه عبارة عن كون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم محمول على المسامحة بناء على تقدم تصور الملزوم على تصور اللازم والافلا شك في ظهور كون الزوم الذهني عبارة عن الوصف القائم باللازم كما اختاره المحشى (قوله وهذا المعنى اعم من الاول لانه علم من كونه) اى المعنى المذكور (بين ان التصورين) اى تصور الملزوم وتصور اللازم (كافيان في الجزم بالزوم بينهما في المعنى الاول ايضا) اى كما كفى ذلك في المعنى الثانى وذلك لان معنى البين هو كفاية التصورين في الجزم بالزوم بينهما وان كان بين البين وغير البين اى المحتاج في الجزم بالزوم بينهما الى الوسط حينئذ واسطة من حيث ان المحتاج في الجزم بالزوم بينهما الى الحدس او التجربة او غير ذلك يكون واسطة بين البين

١ ونحقيق هذا المقام انهم بعدما عرفوا البين بما يكون تصور اللازم مع تصور المزوم كافيا في جزم ذهن
المراد بهما طوره على ما يكون تصور مزومه مستلزما - ١٢٢ - لتصور لازمه والظاهر منه ان يكون

ذلك التصور ايضا
كافيا في الجزم بالزوم
بينهما واما الابرار
بوجود الواسطة
فوارد على تقسيم
اللازم الى البين والمعنى
المذكور والى غير
البين بمعنى المحتاج الى
الوسط وبهذا اندفع
مقالة الشريف ايضا
لان التفسير المذكور
للين بالمعنى الاخص
وان لم يثبت في كلامهم
لكنه لازم على انه
يمكن ان يكون المراد
بالوسط هو الواسطة
مطلقا سواء كان دليلا
او غيره وعلى هذا
يندرج الواسطة
في اللازم الغير البين
كما يلوح هذا التوجيه
من كلام بعض
المحققين مع انه يمكن
ان يدعى ايضا بأن
ما يكون تصوره
مستلزما لتصور
اللازم لا يحتاج
في الجزم بالزوم بينها
الى امر آخر سوى
تصور المزوم وهو
المناسب لما حققه

وعبر لئلا يكثر كلام اخر لا بضر عموم البين بالمعنى المذكور لمعنيين ولما كان البين بهذا
المعنى معتبرا في كل منهما (مع اعتبار امر زائد في المعنى الاول وهو استمرار تصور المزوم
تصور اللازم) دون المعنى الثاني (بل المنع فيه مجرد كون التصورين كافرين في الجزم
بالزوم بينهما) كان المعنى الاول لا اعتبار امر زائد فيه اخص من الثاني على ما هو
شان الخاص ولعل هذا هو ما ك ما قال ٩ الشارح العلامة في فصول البدائع في بيان
العموم والخصوص من انه اذا كفى تصور المزوم في فهم اللازم كفى التصوران
ولا ينعكس انتهى بمعنى لا يلزم من كفاية التصورين كفاية التصور الواحد اذ لا بد
في كفاية التصور الواحد من استلزام تصور المزوم تصور اللازم وذا غير موجود
في المعنى الثاني على ما اشار اليه المحشى فازعم بعضهم من ان تقريره مقياس لتقرير الشارح
وهم واما ما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى من ان المعبر في الاول كون تصور
المزوم كافيا في تصور اللازم وبهذا المقام لم يثبت كونه اخص من الثاني اذ ربما كان
تصور المزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون التصوران كافرين في الجزم بالزوم
بينهما بل يحتاج الى الحدس او التجربة او غير ذلك نعم لو فسر البين بالمعنى الاول بما يكون
تصور المزوم كافيا في تصور اللازم مع الجزم بالزوم بينهما كان هذا المعنى اخص
من الثاني بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم انتهى فغير وارد على المحشى
هنا اذ البين لما كان مفهوما بما يكفي التصوران في الجزم بالزوم بينهما وكان معنى الاول
بيننا ايضا مع اعتبار امر زائد فيه يلزم ان يكون اخص من الاول والذي يستفاد مما ذكره
الشريف ان اطلاق البين على المعنى الاول مقياس لاطلاقه على المعنى الثاني وهو
وان كان مستفادا من ظاهر قول المحشى سابقا يطلق على معنيين لكن الظاهر من كون
احدهما اعم من الآخر اندراج المعنيين المذكورين تحت مطلق البين نعم حينئذ يبقى
الواسطة بين البين وغير البين كما اشارنا اليه لكنه كلام آخر ولعل هذه الوجوه قال
تأمل ٧ ثم ان المراد بالزوم في تعريف الزوم البين بالمعنى الاعم وبالمعنى الاخص مطلق
الزوم اذ لو كان المراد به الزوم الذهني البين بالمعنى الاخص لزم في الاول كون الاخص
معتبرا في مفهوم الاعم وفي الثاني تعريف الشيء بنفسه ولو كان المراد به الزوم الذهني
البين بالمعنى الاعم لزم في الاول تعريف الشيء بنفسه وفي الثاني كون المعنى الاعم
معتبرا في مفهوم الاخص فلا يكون مانعا ولو كان المراد به الزوم الخارجى لزم ان يكون
الزوم الخارجى شرطا للدلالة الاتزامية لان الزوم الذهني بالمعنيين المذكورين
شرط للدلالة الاتزامية وما يكون معتبرا في مفهومها يكون شرطا لها ايضا والوازم
المذكورة باسمها باطلة فلا بد ان يكون المراد بالزوم في تعريفهما مطلق الزوم هذا
وامثاله واضح لكننا خفنا على القاصرين من ان يتخذوا امثال هذه المباحث شريفة
كانوا ببعضهم (قال الشارح العلامة والتمثيل له لا للاخص وبهذا القدر) اى بهذه المناسبة

الشارح في فصول البدائع وبالجملة فكلام المحشى هنا لا يخلو عن متانة وان لم يفتن له الناظرون (منه)
٨ ثم بدرد ما اورده بعضهم هنا وسماه بحثا شريفا (منه)
(يصح)

يصح التمثيل بمعنى ان المثال المذكور ليس باجنبي للمثل المذكور جدا حتى يحتاج
الى الفرض بل له مناسبة له وهذه المناسبة يصح التمثيل لان الفرض من التمثيل هو
ايضاح الامر الكلى ومن البين انه يصح بدون المناسبة بينه وبين المثل فاذا وجد هذا
القدر من المناسبة فالاولى ان يصح التمثيل به ولما ورد عليه انه هل يكون هذا المثال من افراد
المثل ويكون التمثيل به صحيحا من كل وجه ام لا اشار الى الجواب منه بقوله واما كفاية الخ
يعنى ان كونه مثالا صحيحا من كل وجه وكونه من افراد المثل فبنى على كفاية المعنى
الاعم لكون الالتزام مقبولا فان كان ذلك كافيا فيه كان المثال من افراد المثل لكن
كفايته في المقولية وعدم كفايته بحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور كما عرف
في موضعه والكلام هنا في تقرير مذهب الجمهور فلا يكون المعنى الاعم كافيا لكون
الالتزام مقبولا عندهم فالتمثال المذكور على مذهبهم ليس من افراد المثل لكنه
مناسب له مناسبة يصح بها التمثيل ولا حاجة الى الفرض والتقدير وبهذا البيان
اندفع حيرة الناظرين ٤ في توجيه عبارة الشرح (قوله فيه ان احتساب اشتراط
الاخص اشتراط الاعم الخ) لم يلتفت الى المناقشة في قوله واشتراط الاخص يوجب
اشتراط الاعم بأنه انما يتم اذا كان الاعم ذاتيا للاخص وهو منوع اما لان الاعم
ههنا ذاتي للاخص واما لان اشتراط الاخص من حيث هو اخص بوجوب
اشتراط الاعم من حيث هو اعم ولو كان الاعم مرصا عاما للاخص وعلى كلا التقديرين
فالتنع المذكور مندفع هذا (قوله وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص) فلا يتحقق
الدلالة المشروطة بالاخص والاعم معا لان تحقق جزه الشرط لا يستلزم تحقق
كله فلا يتحقق الدلالة المشروطة بمجموع الاعم والاخص اقول لعل السائل المذكور
في الشرح ظن التباين بين المثال والمثل والشارح صحح التمثيل بأن المثال غير مبين له
من كل وجه بل له مناسبة له على ما قررناه فأورد عليه المحشى بأن المقصود ههنا تمثيل
الدلالة الاتزامية المشروطة بالزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وظاهر ان المثال المذكور
مباين له بالنظر اليه فلا يصح التمثيل بالنظر اليه وان كان له مناسبة من بعض الوجوه
(فالصواب في الجواب ان يقال ٣ بكفاية لفرض في التمثيل او يجعل التمثيل على مذهب
الامام) وبهذا اندفع ما ورد عليه ان كلام المحشى ههنا في الحقيقة اعادة للسؤال
والجواب المذكورين في الشرح على انه لو سلم انه من قبيل الاعادة لكنه لا يخلو عن الفائدة
حيث حل قوله وبهذا القدر يصح التمثيل على جواب وحل قوله واما كفاية الخ على
جواب آخر فم التخصيص لتخصيصه لكن الظاهر من بيانه ما اشارنا اليه او لا واما ما قيل في دفعه
من انه يمكن ان يكون مراد الشارح على ما يذهب عليه آخر كلامه ان اشتراط الاخص لكون
الالتزام مقبولا يوجب اشتراط الاعم لكونه متحققا ابتداء لعدم تحقق الاخص بدون الاعم
وعدم تحقق المقولية بدون اصل التحقق فلا بد في كون الاعم شرطا للتحقق حين كون

٤ حيث زعم بعضهم
ان كلام الشارح هنا
بالمعنى له (منه)
٣ في هذا التقرير
اشارة الى ان قوله
بكفاية متعلق بالمقدر
وعلى هذا قوله او
يجعل الخ بصيغة
المضارع عطف على
ذلك المقدر ويحتمل
ان يكون قوله او
يجعل مصدرا على ان
يكون مجرورا بالباء
وعلى هذا يكون
معطوفا على قوله
بكفاية الخ من غير
حاجة هنا الى تقدير
ولا تأويل (منه)

الاخص شرطه قبول ودلالة الالتزام بتحقيق وتحقيق الاعم فقط وان لم تكن مقبولة
وبهذا القدر يصح التمثيل فيه ما فيه لانه اذا كان اشتراط الاخص موجبا لاشتراط
الاعم كما اشار اليه الشارح فان كان اشتراط الاخص للقبول كان اشتراط الاعم للقبول ايضا
اذ لا معنى لكون اشتراط الاخص للقبول موجبا لاشتراط الاعم للتحقق وهل هذا الاقول
بان اشتراط الاخص لا يوجب اشتراط الاعم ومن يقول بذلك واما ما اشار اليه آخر
كلامه فليس معناه ان المعنى الاعم غير كاف للقبول عند الجمهور وان كفى في اصل التحقيق
بل معناه ان المعنى الاعم مقبول عند الامام دون الجمهور ومن البين ان المفهوم منه
ان المعنى الاعم غير مقبول عند الجمهور في الدلالة الالتزامية ولا يفهم منه ان شرط الدلالة
الالتزامية متحقق حيث عندنا وان لم يوجد ما هو شرط القبول اذ كون المعنى الاعم
شرطا عندهم اول الكلام بل الشرط هو المعنى الاخص المستلزم للمعنى الاعم والحق
ان فرض الشارح من الجواب انما هو بيان ٩ المناسبة في الجملة بين المثال والمثلي بحيث يصح
التمثيل من غير حاجة الى الفرض والتقدير وغرض المحشى بيان ان هذا القدر من المناسبة
لا يصح التمثيل والابد ان بين التمثيل على الفرض والتقدير او يحتمل التمثيل على مذهب
الامام وقد اشرنا ايضا ان غرضه يجوز ان يكون تحقيق جواب الشارح ايضا فانهم
هذا المقام ولا تلتفت الى ما طوله بعض الانام اذ لا يفيد شيئا سوى الملافة في الافهام نعم
بعد في الزوايا خبايا يطالع عليه التأمل الصادق عند الركون على المطايا ارجيا من الله
العليم حل الرموز واخفايا والله ذو الفضل العظيم وبه اعنة التحقيق القويم (قال المصنف
رحمه الله ثم اللفظ اما مفرد الخ) قد سبق ان نظر المنطقي في الالفاظ من جهة انها دلائل
طرق الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
اما القول الشارح او الجفوه هي معان مركبة من مفردات اراد بعد البحث عن الدلالات
ان يبحث عن الالفاظ فاخذ في تقسيم اللفظ المفرد والمركب فكلمة ثم ههنا مجرد
الانتقال من بحث الى بحث فهي اشارة الى تغاير البحثين ولها معان ٤ آخر في مثل
هذا المقام وعنى باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنى وترك هذا القيد
لما سبق من ان نظر المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اراد مطلق اللفظ
لانقض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى وبالالفاظ الدالة على معنى بالطبع او
بالعقل فانها ليست الالفاظ مفردة وقد عرفت بعض ما يتعلق بالوضع فتذكر
(قال الشارح العلامة وبسيط) فيه اشارة الى ان البسيط يطلق بمعنى المفرد مقابل المركب
وكانه اصطلاح من اهل العقول في لفظ البسيط والافال بسيط عند اهل الحكمة ما لم يتركب
من اجسام مختلفة الطبايع وله عندهم معان اخذت في محله ويحتمل ان يكون اطلاق
البسيط على المفرد مجازا ما خوذ من المعنى المذكور فلا سفة بعلاقة التشبيه فافهم ثم ان المفرد
ثلاثة معان اخر اعمله النحاة ما ليس بمثنى ولا بمجموع وما ليس بمضاف ولا شبه مضاف وما ليس

٩ وتلك المناسبة
ظاهرة جدا فلا حاجة
الى ما قبل في تحرير
مراد الشارح من انه
تمثيل للشرط الضمني
الذي هو المعنى الاعم
للاشرط الصريح
الذي هو المعنى
الاخص ولا الى ما قبل
ايضامن ان مراده انه
تمثيل لبعض الشرط
للكل الشرط انتهى
لان كلامها بعد تسليمه
لا يصح التمثيل فلو وجه
هو ادعاء المناسبة فان
كفت في التمثيل صح
والافلا (منه)
مثل الاستبعاد كافي
قوله تعالى يعرفون نعمه
الله ثم ينكرونها وقد
يجعل تغاير البحثين
والكلامين بمنزلة
التراخي في الزمان
وقد تجبى التشبيه على
انه ينبغي ان يتبادر
السامع في تحقيق ما
تقدم وقد تجبى فصيح
وقد تجبى لمجرد الترتيب
وقد تجبى لترتيب في
الاخبار وقد تجبى لمجرد
استفتاح الكلام وقد
تنبى زائدة والتفصيل
في معنى الالباب (منه)

بجمله هذا (قال الشارح العلامة ومركب) فيه اشارة الى انه لا فرق بين المؤلف والمركب
وقد اختاره الشيخ الرئيس وربما يفرق بينهما ويثبث القسمة فيقال اللفظ اما ان
لا يدل جزؤه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على شيء فاما ان يدل على جزء معناه
وهو المؤلف او لا على جزء معناه مثل عبدالله علما وهو المركب اقول لعل هذا شبه
باصطلاح النحاة واذا قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات هذا اصطلاح
جديد لا فائدة له في هذا العلم (قال الشارح لانه اما ان لا يراد) اشار به الى وجه الحصر
على ما هو وظيفة الشارح (قال الشارح اعم من لا يكون له جزء الخ) اشار به الى
ان النفي في قوله لا يراد مسلط على كل واحد من القيود الخمسة في التعريف فبانقضاء
واحد منها يتحقق المفرد واما ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل
تعريف المفرد سلب كلي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل
تعريف المفرد سلب جزئي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب كلي وحاصل
تعريف المفرد سلب جزئي فيبحث آخر لم يتصله الشارح والمحشى فلكل محتمل وان كان
الاول اظهر واولى اشار اليه ابو القحس * واعلم ان تعريف المركب والمفرد على ما وقع من العلم
الاول ان المركب لفظ يدل جزؤه على معنى والمفرد لفظ لا يدل جزؤه على معنى واعتبر
عليه بعضهم بأن التعريفين يتناقضان طردا وعكسا بمنزلة عبدالله علما فزاد لدفع هذا
الاشكال قيدا فيه ما قال المركب ما يدل جزؤه على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد ليس
كذلك واجاب عنه الشيخ في الشفاء بأن الدلالة تابعة للقصد فلا يصدق على عبدالله علما
انه يدل جزؤه على معنى بل كل من جزئه عند قصد معناه العلم بمنزلة زائد فلا يحتاج
الى تلك الزيادة للتتميم بل للتفهم والكل منظور فيه اما الجواب فلان القول بتبعية الدلالة
للقصد ظاهر البطلان لان الدلالة على ما عرفت هي الشارح وغيره هي كون الشيء بحيث
متى التفت اليه التفت الى شيء آخر لعلاقة بينهما وهذا المعنى لا يقتضى القصد بل يكفي
ثبوت العلاقة في نفس الامر وان لم يكن شعورا بها واما زيادة قيد الجزئية فلانها
غير حاسمة لمادة الشبهة لورود الاشكال معها بمنزلة الحيوان الناطق علما لشخص انساني
واما اصل الاشكال فلانه يدفع بأن الافراد والتركيب مفهومان اضافيان وقيد الجزئية
معتبر في تعريفات المفاهيم الاعتبارية وان لم يصرح به اعتمادا على انهامه
بمؤنة المقام وعلى هذا الاشكال في تعريف العلم الاول لان معناه ان المركب ما يدل
جزؤه على معنى باعتبار وضع من الاوضاع من حيث هو كذلك والمفرد ما كان باعتبار
وضع من الاوضاع بحيث لا يدل جزؤه على معنى من حيث هو كذلك ولا شك انه يصدق
تعريف المفرد على عبدالله باعتبار وضعه الافرادى وتعريف المركب باعتبار
وضعه الاضافى وكذا الحيوان الناطق في حال العلية ولما كان جواب الشيخ مخيفا جدا
ولم يقدر المتأخرون على دفع الاشكال عن تلك التعريفات بوجه آخر زادوا في التعريفين

قصد المعنى وقصد الدلالة ليندفع الاشكال بعد افره وفيه نظر ايضا لانه ان ارد
 القصد بالفعل اى عند التلفظ بهذا اللفظ يلزم ان يخرج المركبات عند عدم قصد معانيها
 من تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد وان ارد صلاحية القصد ماد النقض
 يمثل عبد الله والحيوان الناطق هلمن الا ان يعتبر قيد الحية فيقتدلا حاجة الى زيادة القصد
 كما لا يخفى على المتقصد من هذا عصاره ما حققه بعض الاعلام ٧ وان غفل عنه بعض الانام
 (قوله اى ماصدق عليه همزة الاستفهام) اى مفهوم همزة الاستفهام وانما سر المحشى به
 لان لفظ همزة الاستفهام مركب اضافى لا يصح التمثيل به ههنا ثم ان هذا حال جميع الحروف
 الوجدانية وقد قيل ان الحروف الوجدانية تكتب اسمها وتراد سمياتها فاصدق
 عليه همزة الاستفهام مثل اى ازيد قائم ولا شك انه لفظ لا جزه له وان كان لعناء جزه
 فتمثل الشارح اشمل خافيل ولو قال نحوق اذا كان علما كافى شرح القسطاس لكان اولى
 فغافل عما ذكرناه على ان فى تمثيل الشارح فائدة اخرى ستظهر (قال الشارح العلامة
 او كان له جزه لا لعناء كالنقطة) اشار به الى انقسام المعنى الى ماله جزه والى ما ليس له جزه
 خلاف ما اشار اليه بعضهم كصاحب القسطاس حيث جعل اقسام المفرد اربعة
 فرد عليه بهذا البيان ولذا صرح بأن اقسام المفرد خمسة * فالقسم الاول ما ليس له لفظه جزه
 لكن يكون لعناء جزه والقسم الثانى بالعكس فين القسمين تعا كس واما ما ليس له لفظه
 ولعناء جزه كى اذا كان علما لمعنى بسيط فقليل الجدوى ومندرج فى هذين القسمين ايضا
 ولذا لم يلتفت اليه الشارح وان لم يتفطن له بعض الناظرين (قوله فان قلت الخ) حاصله
 ان التمثيل المذكور لا يصح لانه ان كان المراد به انتهاء الخط يكون لعناء جزه وان كان
 المراد به ماصدق عليه ذلك المعنى فهو ليس معناه وعلى كل تقدير لا يصح التمثيل ههنا
 والقول باننا نختار الاول ونقول المضاف اليه خارج فيكون معناه بسيطا ليس بشئ
 لان المضاف اليه وان كان خارجا لكن الاضافة داخله كما سبق فى تفسير الهمى اعنى
 عدم البصر فيكون المعنى مركبا قطعاً وقوله نهاية الخط النهاية بمعنى ما ينتهى اليه
 والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم التعليمى فالكل اقسام المقدار وتفصيله فى
 علم الحكمة (قوله فهو اى ماصدق عليه ذلك المعنى الكلى) ليس بمعناها اى النقطة اذا المعنى
 هو الصورة الذهنية من حيث انها وضع بازائها الالفاظ ومن البين ان ماصدق عبارة
 عن امر موجود فى الخارج فلا يصح ان يكون معنى قطعاً ثم قد يكتفى فى اطلاق المعنى
 على الصورة بمجرد صلاحية ان يقصد باللفظ سواء وضع بازائه لفظ او لا على ما اشار
 اليه الشريف فى الحاشية الصغرى لكنه لا يصح كون ماصدق معنى النقطة على معنى
 صلاحيته لوضع النقطة بازائه على ما توهمه بعضهم ٧ ههنا مدعى بذلك صحة التمثيل
 المذكور لان كلام الشريف فى الاكتفاء المذكور انما هو فى اطلاق المعنى على الصورة
 ومن البين ان ماصدق ليس بصورة ذهنية فيقال له ثبت العرش ثم نقشه فالحق ان قوله

ابو الفتح فى حواشى
 التهذيب (منه)

٦ قره خليل (منه)

(كالنقطة)

كالنقطة تمثيل لقوله لا لعناء وان كان مخالفا لسياق والساق من حيث ان كلامهما
 تمثيل للفظ وانما ارتكبه الشارح للاشارة الى ان المفرد قسما خامسا باعتبار انقسام
 معناه الى ما ليس له جزه والى ماله جزه كما سبق تحقيقه عن قريب (قوله قلت الخ) حاصله
 انه صرف للتمثيل عن الظاهر ولا بأس به لارتكابه عند وجود فائدة كما قررنا آتفا
 وما قيل من انه يجوز ان يكون الموضوع له هو ماصدق ويكون المفهوم الكلى اعنى
 نهاية الخط آله لوضع فحينئذ يكون وضعه من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص كما
 فى المصمرات فلا بد لنى هذا من دليل فخرق لاجماع اهل العربية على انهم انما ارتكبوه
 فى مثل المضمرات لاجل الضرورة اذ لا تستعمل المضمرات مثلا الا فى الافراد ولا ضرورة
 فى امثال النقطة بقى انه اذا كان قوله كالنقطة تمثيلا لقوله لا لعناء وكان المراد بالنقطة
 ماصدق عليه المفهوم الكلى كما قرر المحشى كيف يصح اطلاق المعنى عليه وقد سبق
 ان المعنى هو الصورة الذهنية وجوابه انه محل المعنى فى كلام الشارح على ما هو المعروف
 فيما بينهم وهو ما يقصد باللفظ سواء كان صورة ذهنية او لا كما ههنا فكلام الشريف
 لا يكون سنداً على مثل الشارح سيما اذا كان فيما قرره فائدة كما سبق ولو سلم ان ما يقصد
 باللفظ لا يكون الا صورة ذهنية لكن لا يكون ماصدق عليه النقطة صورة ذهنية الا
 بازاء لفظ آخر بازائه كما يشير اليه المحشى فى توجيه كلام الشارح (قوله اعنى اذا وضع لفظ الخ)
 اقول لما كان الكلام فى بيان اقسام اللفظ ومن البين ان المعنى بدون اللفظ لا يكون منها
 ولا يصح ذكره ههنا اشار بهذا ٨ الكلام الى تصحيح كلام الشارح بقدر الامكان وليس
 غرضه انه لا يصح اطلاق المعنى الا اذا وضع بازائه لفظ بالفعل حتى يرد عليه ان صلاحية
 كافية فيه على ان ماصدق عليه النقطة لا يكون صالحا لان يقصد بنقطة النقطة لكونه
 خلاف المفروض فما صدق المذكور لا يكون معنى الا باعتبار وضع لفظ آخر بازائه
 سواء كان ذلك الوضع بالفعل او بالقوة حتى يكون صالحا لان يكون معنى له فافهم (قوله
 واذا لم يكن مراد الم يكن الدلالة عليه مرادة) زاد هذا الكلام لاجل تطبيق الدليل
 على المدعى اذا ادعى كون عدم الدلالة مراده كما هو صريح قوله لكن لا يكون دلالة
 مرادة ومن البين ان قوله اذ ليس شئ من معنى الحيوان الخ لا ينطبق عليه مالم ينضم اليه
 ما ذكره المحشى هذا واما اخذ الارادة فى التعريفين فقد سبق انه مسائل المتأخرين
 وان لم يكن ذلك صافيا عن الكدر وقد حققنا ذلك بما لا مزيد عليه فى شرح كلام الشارح
 فليس هذا المقام مقام ذلك الكلام وان ذكره بعضهم ههنا بكلام قاصر مختلط (قوله
 ثم شرع فى تقرير قول المصنف) بأن يقول والثانى المؤلف كما اشار اليه بقوله واما مؤلف
 لكان انسب لحصول المعادلة التامة بين القسمين فى البيان يمكن ان يقال طول الكلام كان
 باعثا لطرحه فى المقام على ان الايجاز فى البيان مطلوب للانام (قوله اى الذى يكون
 القبول الحجة متحققة فيه) بخلاف المفرد فان انتفاء قيد واحد منها يكتفى فى تحقيقه وقد سبق

٨ واما ما قيل من انه
 او مثل بالجلالة علما
 للذات الواجب تع
 وتقدس لم ينجح الى
 مثل هذا الفرض
 وكذا ضمير القائب
 الذى ارجع اليه او
 الى اى بسيط كان كما
 لا يخفى فبئى على
 الفقول من مذاق
 الش فى ايراد النقطة
 مثلا ههنا على ان
 البساطة العقلية
 فى الذات الواجب
 نع لم يقم عليه برهان
 كما قرر فى الكتب
 الحكمية (منه)

لا احتمالات الثلاث في التعريفين فتذكر (قوله مفعول حقيقة) لا اعم من الحقيقي والحكمي
 كاهية كما توهم لانك ستعرف ان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع فيكون
 الهيئة خارجة عنه فبعد خروجها لوجه لادخالها بالتعميم فعلى هذا ينبغي ان يراد من
 المقسم اعنى اللفظ الحقيقي لتلازمه دخول ما هو خارج عن القسمين في المقسم نعم المراد
 بالموضوع المراد في قوله واللفظ اعم من الموضوع حقيقة او حكما ليشمل مثل قولنا
 جسيق مهمل فافهم (قوله او مقدر كق) اى كضمير ق فعلى هذا يكون قوله كق مثال المقدر
 ويحتمل ان يكون المراد كق المأخوذ مع فاعله فعلى هذا يكون هذا مثال المركب
 من المفعول والمقدر والاطلاق المقدر على الفاعل المستتر وقع في كلامهم كشارح المطالع
 فلما رادى النوى لا المحذوف لا لا يجوز حذف الفاعل هذا ما ذكره الناظرين وعندى انه
 لا وجه لتخصيص المقدر بالجزء النوى بل هو شامل للحرف المحذوف كالواو والالف والياء
 ههنا والفاعل المستتر ايضا فضاية اجتماع القسمين في لفظ ق مع قطع النظر عن الفاعل المستتر
 (قوله ايضا) اى كما يكون للفظ اجزاء (قوله ويكون ذلك المعنى مضاعفا لمقصود الخ) هذا
 القسم مأخوذ من اضافة المعنى الى الضمير الراجع الى اللفظ اذ المتبادر منه ان يكون ذلك
 المعنى معنى مقصودا منه (قوله والمراد بالقصد الخ) لا يقال هذا تحريز من غير رضى صاحبه
 اذ الموجود في التعريف هو الارادة لا نأقول اشارة بذلك الى اتحاد القصد والارادة على
 ان هذا البيان شامل لما وقع القصد فيه كتعريف الشمسية وغيره (قوله القصد الجارى على
 قانون الوضع) اى وضع اللفظ الموافق له فلا يفتقض تعريف المركب منعا ولا تعريف
 المفرد جعلا زيدا اذا اريد بحجزه منه مثل الزاى الدلالة على شئ من اجزائه مثل رأسه او ظهره
 او رجله وكذا اذا اريد بالياء او الدال الدلالة المذكورة لان تلك الارادة ليست على قانون
 الوضع وهو ظاهر ولك ان تقول المعنى اذا اريد بحجزه منه مثل الزاى او الياء او الدال
 العدد ٩ لان تلك الارادة ليست على قانون الوضع بل على قانون الحساب وما قيل من انه
 حينئذ داخل في تعريف المركب لصدقه عليه فلا وجه للتحريز المذكور فليس بشئ لاننا سلم
 انه حينئذ مركب على الاصطلاح المراد ههنا وان كان مركبا على الاصطلاح الآخر
 فلا بد من التحريز المذكور (قوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع) بأن يسمع بعض الاجزاء
 او لا وبعضها ثانيا وثالثا لا يقال ارادة الجزء المقيد من المطلق ارادة مجازية فتحتاج الى قرينة
 ولا قرينة ههنا لا نأقول الكلام في جزء اللفظ لا في جزء الدال والاول اخص من الثانى لكونه
 مرتبا في السمع بخلاف الثانى فانه اعم وقد حققنا ان المراد باللفظ المقسم اللفظ الحقيقي دون
 ما هو اعم من الحقيقي والحكمي وان كان يطلق اللفظ على الهيئة مجازا اذ لا شك ان المتبادر
 ما هو الحقيقي فيجب حمله عليه وكذا الفاظ التعريف ايضا فالقول باعتبار هيئته خارج
 عن القسمين وعن المقسم ايضا فافهم انما هو باعتبار مادته وان دل على زمان باعتبار
 هيئته ثم قول هذا على تقدير عدم مسوعية الهيئة واما على تقدير مسوعيتها على ما وقع
 في الحاشية الصغرى حيث قال ان المادة والهيئة مسوعتان معا فقول الاعيان

٩ بان يراد من الزاى
 السبعة ومن الياء
 العشرة ومن الدال
 الاربعة (منه)

في الدلالة وعدمها بالمادة بناء على ان الهيئة ليست بلفظ حقيقة واللام في قوله
 بالجزء جزء اللفظ الحقيقي فهى خارجة عن التعريف ايضا والحق ان مسوعية الهيئة
 تابعة لمسوعية المادة والافلا يتصور السماع في الهيئة استقلالاً ولعل هذا معنى المعية
 الواقعة في كلام الشريف فلما راد بالجزء الجزء المسوع اصالة على ما هو المتبادر منه
 فيندفع الاعتراض المذكور جدا ولو حمل كلام المحشى على هذا لم يكن بعيدا ايضا
 هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام (قوله وبصيفته) اى الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب
 الحروف وحركاتها نحو ضرب او حرقتها وسكناتها نحو يضرب اشارة بهذا العطف
 الى ان بناء الابراد المذكور على استقلال المادة في الدلالة على الحدث واستقلال الهيئة
 في الدلالة على الزمان ولو قيل ان الهيئة انما تدل على الزمان باعتبار دلالة المادة على الحدث
 فالهيئة في دلالتها تابعة لدلالة المادة على الحدث لاندفع الابراد المذكور ايضا كما حققنا
 بمثله في المسوعية ثم اقول اذا كان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع حصل للفرد
 باعتبار ذلك الجزء قسمان احدهما ما لا يكون له جزء وقد سبق ذلك في الشرح وثانيهما
 ما يكون له جزء لكن لا يكون مرتبا في السمع كضرب الدال بهيئته على الزمان ولم يذكر الشارح
 هذا القسم وقد سبق منا ان ههنا قسما آخر ما لا يكون للفظ جزء ولا لعناه جزء كق
 علما لبيسط فهذا البيان صار اقسام المفرد سبعة كما حققه بعض المحققين ٧ الاربعة كما عند
 الجمهور والاربعة كما عند الشارح ولا ستة كما عند صاحب القسطاس والظاهر ما اشار اليه
 الشارح لقلة جدوى القسمين المذكورين مع امكان ادراج القسم الثانى في بيان الشارح
 سابقا كما اشرنا اليه فتذكر (قال الشارح العلامة وبالجارية الاجسام المعينة) اى بالتعين النوعى
 اعنى الجارية بناء على ان اللام للعهد الذهني وتعين فرد ما يكون نوعيا لا شخصيا ومعنى
 التعين النوعى ان المرعى من نوع الجار لا من نوع آخر لان النوع متعين في ضمن تعين الفرد
 كما توهم ٢ اذ لا تعين للفرد ههنا حتى يكون النوع متعينا في ضمنه مع ان تعين الفرد لا يقتضى
 تعين النوع فالحق ان التعين النوعى ههنا بمعنى ان المرعى حيز لا شجر مثلا وذلك كاف ههنا
 (قال الشارح العلامة لان القصد مصدر الخ) حاصله ان مقصود المصنف ههنا تقسيم اللفظ الى
 المفرد والمركب حيث صدر الكلام باللفظ المتقسم الى قسمين وتعريف المفرد والمركب
 تبعي واستطرادى ولك ان تقول ان مقصود المصنف من قوله وهو الذى الخ في الموضوعين بيان
 وجه الانحصار وان لم يصدره بلام التعليل فالقصد انما هو التقسيم والتعريف ضمنى بحيث
 يحصل من التقسيم تعريف كل قسم على ما تقر من ان التقسيم قد يتضمن تعريفات الاقسام وعلى
 كل تقدير يندفع ما يمكن ان يورد ههنا من ان قوله والتعريف ضمنى غير صحيح لكون كلام
 المصنف صريحا في تعريف كل منهما ووجه الاندفاع بما قررناه (قوله لانه عدمى) لكونه عبارة
 عن عدم ارادة دلالة جزء على جزء معناه ومفهوم المركب وجودى لكونه عبارة عن ارادة
 دلالة جزءه على جزء معناه والاعداد لكونها مضافة الى ملكاتها انما تعرف بملكاتها لان

٧ ابو الفتح في حواشى
 التمثيل (منه)

٣ المتوهم مولانا محمد
 الدين زاده في حواشى
 التمرح الحسامية
 الكاتبة (منه)

معرفة المضاف موقوفة على معرفة المضاف اليه ثم ان حاصل مفهوم المركب تحقق القبول
الجمعة فيه وحاصل مفهوم المفرد عدم تحقق هذا المجموع سواء اتفق بعضها او جميعها
وقد سبق ما يتعلق به والملكات جمع ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية هيئة
في الشيء لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وهو اربعة اقسام كصفات محسوسة راسخة
او غير راسخة وكيفيات نفسانية حالات كالكتابة في ابتداء الخلق وملكات كالكتابة
بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك وكيفيات استعدادية وكيفيات مختصة بالكميات كالثبوتية
والمرتبعة والتفصيل في الحكمة فظهر ان الملكة كيفية راسخة في النفس هذا (قوله
بالمعاني المذكورة ههنا) اي في المتن اوصاف للفظ ولا تصدق على المفهوم وذلك لان المفرد
ملا براد بالجزء منه دلالة على جزء معناه والمركب ما يراد الخ فهم اوصاف للفظ ولو كانا
وصفين للمفهوم يلزم ان يكون الجزء المعنى دلالة على جزء المعنى وعدم دلالة عليه وهو ظاهر
البطلان وكذلك مفهوم الكل ههنا لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة
والجزء في ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الوقوع وظاهر ان هذين المفهومين وصفان
لفظ ولو كانا وصفين للمفهوم يلزم ان يكون المفهوم مفهوم وهذا واضح لزوما وفسادا
والحاصل انه على هذا التقدير يلزم ان يكون في الاولين للمعنى وفي الاخيرين يلزم ان يكون
للمفهوم مفهوم والكل فاسد (قوله قلت المقصود) اي مقصود الشارح ان المعاني الحقيقية
ايها ما هو وصف المفهومات يعني ليس مقصود الشارح ان هذه الاقسام اقسام مطلقة
للفهومات اولا وبالذات بل مقصوده ان هذه الاقسام اقسام حقيقة للمفهومات اولا
وبالذات ولفظ ثانيا وبالعرض والاعتناء بحال البتئين اعتبر التقسيم الثاني المجازي
هذا هو التقدير الموافق لكلام الشارح لكن لما كان الشارح في بيان العلاقة تسمية للدال
باسم المدلول غير موافق ظاهر القول اقسام للمفهومات اولا وبالذات ولفظ ثانيا وبالعرض
لكون الدال والمدلول عبارة عن الذات والمفهومات الحقيقية والمجازية من قبيل
الاوصاف فليس شيئا منها دالا ولا مدلول لا اشار بقوله ان المعاني الحقيقية ما هو وصف
للفهومات الخ الى دفع المسامحة في كلام الشارح وان مراده تسمية اوصاف الدال باسم وصف
المدلول ولكون غرض الشارح ههنا انما هو بيان علاقة المجاز ووضوح ان التسمية المذكورة
انما هي بالنظر الى المفهومات والاوصاف سامح فيه فلا ينبغي ان ينزع ٨ في مثله فحصل
كلام المحشى ههنا ان لفظ الكل مثلا يطلق على مفهومين احدهما لا يمنع نفس تصور
من وقوع الشركة فيه وهذا مفهوم حقيقي له وثانيهما ما يمنع نفس تصور مفهومه
عن وقوع الشركة فيه وهذا مفهوم مجازي له لان المراد حينئذ بالمعرف لفظ الكل
اذ لو كان المراد به حينئذ المفهوم يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وقس عليه لفظ الجزئي (قوله
يدل عليه) اي على كون الاطلاق المذكور اطلاقا مجازيا (قوله تسمية الدال باسم المدلول)
ولا شك في هذه الدلالة وان نوزع فيه نعم لو كان الضمير اجمالا مضمون قوله ان المعاني

المنازع فيه هو المولى
قره خليل حيث زعم
ان قول الشارح تسمية
للدال باسم المدلول
غير موافق لما قصده
اولا وان التقرير
المذكور من المحشى
غير مطابق لتقرير
الشارح وان الدلالة
في قوله يدل عليه غير
تامة والكل مندفع
بأن الشارح العلامة
سامح في قوله اوضح
المراد منه وان المحشى
اشار بتقريره المذكور
الى دفع المسامحة في
كلام الشارح فبعد
الدفاع المسامحة منه
بيان المراد منه لا يبق
شك في الدلالة
المذكورة على ان
الدلالة المذكورة
انما هي بالنظر الى
الاطلاق المجازي على
ما استقره في الاصل
(منه)

الحقيقية لها ما هو وصف للمفهومات وانما يطلق على ما هو وصف الخ لا يمكن النزاع
في الدلالة المذكورة لكن لاحاجة الى ذلك كما عرفت آنفا على اننا قد حققنا ان المحشى
قد اشار بتقريره المذكور الى ان كلام الشارح مبني على الحذف في المقامين اي تسمية لوصف
الدال باسم وصف المدلول كما اشار اليه في الحاشية وان ساءح فيه لوضوحه فبعد وضوح
الامر لا ينبغي النزاع في الدلالة المذكورة فتدبر وبالله التوفيق (قوله لكن كون المفرد
والمركب الخ) استدراك من قوله ان المعاني الحقيقية لها ما هو وصف للمفهومات الخ يعني
ان كون المفرد والمركب كسائر الاقسام في ان المعنى الحقيقي لهما ما هو وصف للمفهوم
وانما يطلق على ما هو وصف للفظ مجازا محل بحث بل الامر بالعكس فهما فان المعنى
الحقيقي لهما ما هو وصف للفظ وانما يطلق على ما هو وصف للمفهوم مجازا تسمية
للدلول باسم الدال هذا اورد ٦ عليه انه ان اراد ان الامر بالعكس فهما في حرف النحاة
فسلم ولا يفيد وان اراد في حرف المناطقة فبطلانه اوضح بعد المراجعة الى ما ذكره المحقق
في شرح المطالع واوضحه الشريف في حواشيه مؤيدا بالنقل عن الشفاء فلا مخلص
الا بأن لا يعد تلك الكتب الثلاثة من المطولات ونحن نقول ما ذكره المحقق والشريف
مؤيدا بالنقل عن الشفاء انما هو في توجيه كون مثل عبدالله علما مفردا عند المناطقة
حيث قال الشريف هناك ما حاصله ان المحققين من النحاة جعلوا مثل عبدالله علما
مركبا لكون نظرهم الاصل في الالفاظ وقد جرى على مثله احكام المركبات حيث
اعرب باعرايين واما المنطقي فنظره في الالفاظ على سبيل التبعية للمعاني فاذا كان
المعنى واحدا بأن لا يدل الجزء من اللفظ على جزء منه مفردا كما في مثل عبدالله علما
والاعد مركباتهم قال ناقلا عن الشفاء انه لا التفات في هذه الصناعة الى التركيب بحسب
المجموع اذالم يدل جزء منه على اجزائه من المعنى كعبد شمس اذا اريد به اللقب فذل هذا
لا يعد من الالفاظ المركبة هذا هو المذكور في الكتب ولا يخفى على الفطن ان حاصله
ان لا اعتبار في المركب بتركيب اللفظ بل بدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فن ان يفهم منه
ان الافراد والتركيب صفتان للمعنى اولا وبالذات بل هو صريح ايضا فيما اشار اليه المحشى
وقد قال الشريف في الحاشية الصفري ان الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة
وبوصف المعاني بهما تبعا فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب
ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء اللفظ
والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزؤه من جزء اللفظ فالحق ان كلام المحشى لا يخفى عن مثانه ثم انه
قد نقل عن الشيخ الرضى ان الافراد والتركيب صفتان لالفاظ عند المنطقيين والمعنى عند
النحاة وهذا يؤيد ايضا ما ذكره المحشى ههنا فعلى هذا لو بنى كلام الشارح العلامة في الافراد
والتركيب على ما ذهب اليه النحاة كما نقله الرضى اتم لكنه بعيد من وجوه لا تخفى (قال الشارح
العلامة اي لا يمنع مفهومه) لما كان ظاهر العبارة ان غير المانع من الشركة هو تصور

المفهوم مع ان الشارح من التصور المضاف الى المفهوم المعنى المصدري ولا يتصور كونه مانعا لشرهه بالتفسير الى ان اسند المنع الى التصور اسند مجزى وان المراد عدم منع ذلك المنع من حيث انه متصور وانما عدل الى الجزئية بها على ان مدار المنع وعدمه هو التصور هذا ولت ان تقول فسر بهذا اشارة الى ان التصور بمعنى المتصور و اضافته الى المفهوم بيانية وتعلق المنع بالتصور بشعر بالحقيقة وما قبل من ان نفس التصور لقيامه بالنس الجزئية جرت لكون جزئية المحل مستلزما لجزئية المحل لا يمتد لا يصح الانقسام الى الجزئي والكل فلابد من مافيه لانه يقتضى ان يصح بقاء تعريف الجزئي على ظاهره مع انه يحتاج الى هذا التفسير ايضا قطعاً على ان المقسم في الحقيقة عبارة عن المفهوم الذي حصل في العقل فلا يتناول الجزئي كما صرح به شارح المطالع في الابحاث التي اوردناها هنا والحق ان ما ذكره القائل لا يتعلق بما ذكره الشارح هنا فالوجه فيه ما ذكرناه وما ما ذكره شارح المطالع فدفعه محتاج الى كلام طويل لا يليق ابراده ههنا (قوله اى بمجرد انه متصور) ظن المحشى ان بيان الشارح قاصر عن تفسير لفظ النفس الواقع في عبارة المتن فقصره بذلك و اشار بالبهاء السببية الى ان كلمة حيث للتعليل لا للتقييد لكن الظاهر ان بيان الشارح يفيد ما افاده لفظ النفس لان الظاهر ان الحثية تعليلية ففقد ان المنع وعدم المنع انما هو من هذه الجهة لا من غير ها وهذا المعنى بعينه مفاد لفظ النفس فلا غبار في تفسير الشارح الا ان يقال ان مراده بيان هذا المعنى لا تعريض للشارح لكن بآي منه (قوله على ما يفيد قيد النفس) وحاصل معنى الكلام على التفسيرين ان الكلية والجزئية لا يلاحظ فيهما امر خارج عن المفهوم مثل ملاحظة البرهان والوجود الخارجى فيظهر به ان الكلية والجزئية من المعقولات الثابتة المعارضة للماهية بشرط حصولها في العقل وقيد في الذهن مما لا حاجة اليه وان كان فيه فائدة من حيث ان فيه تنصيصا على ان الكلية من ثواني المعقولات قبل لم يقل مما لا صحة له لجواز حمل التصور على المعنى اللغوي فمعنى انه متصور انه ذو صورة ولا يخفى ان المعنى اللغوي وان كان متبادرا في عبارة المتن لكن بعد تفسير الشارح لا يبقى له وجه (قوله فتأمل) اشارة الى ان حق الحدود والتامة الاسمية ان يذكر فيما جميع القيود المعبرة في معرفتها بالمطابقة والتصريح اذ الاكتفاء بالتضمن والالتزام بما يورث فيها نقصانا وقد تقرر ان القيود الواقعة في التعاريف قد تكون موضحة ويدل على ما قررنا انهم قالوا في حد العلم حصول صورة الشئ في العقل مع ان الصورة الحاصلة من الشئ لا تكون الا فيه والقول بأن الاستدراك المذكور مندفع بأن يحمل كذا في متعلقة بقوله لا يمنع الخ بعيد جدا ويرده ايضا قولهم حصول صورة الشئ في العقل (قوله اى اشتراك بين كثيرين الخ) لما كان تفسير الشارح مقتضيا لكون الشراكة من جانب الافراد لا من جانب المفهوم مع ان الظاهر ان يكون الامر بالعكس فسر بذلك والظاهر انه تفسير باللازم لان كون الافراد مشتركا في المفهوم يلزمه كون المفهوم مشتركا بين الافراد ولعل الشارح

ظن التساوى بين الامرين وسر باحد ههنا وبالاخر في تعريف الجزئي لكن الظاهر ما اشار اليه المحشى (قوله امكان فرض صدقه على كثيرين الخ) بناء على ما حقه الشريف وغيره من ان الكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استعماله فان قلت ٧ فعلى هذا يكون الجزئي داخلا في تعريف الكل لان كل جزئي يمكن فرض صدقه على كثيرين بمجرد النظر اليه لصحة وقوعه مقدما للشرطية مثل قولنا ان كان زيد صادقا على كثيرين كان كلبا فجميع الجزئيات يكون داخلا في تعريف الكل فلا يكون مانعا بل لا يكون تعريف الجزئي جامعا ايضا قلت الفرض ههنا بمعنى التجوز اى الحكم بالجواز لا بمعنى التقدير المعبر في مقدم الشرطية ولا شك ان العقل اذا جرد النظر الى المفهوم عن الخصوصيات يحكم في البعض بجواز صدقه على كثيرين فهو الكل وفي البعض لم يحكم به فهو الجزئي وقد قال شارح المطالع ٩ بأن مانع فيه فرض ممتنع بالوصف وما وقع مقدما للشرطية فرض ممتنع بالاضافة فالفرض والمفروض في الجزئي الغير الواقع مقدما للشرطية كلاهما محالان والفرض فيما وقع مقدما للشرطية ممكن وان كان المفروض ممتنا فالخاصل ان بمجرد فرض صدقه على كثيرين لا بالفعل ولا في نفس الامر بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية وفي الجزئية لا بد ان يكون ذلك الفرض ممتنا ايضا ولا كذلك ما وقع مقدما للشرطية (قوله لا اشتراك في الواقع) وان اعتبره بعضهم لكن الحق عند المحققين ومنهم الشيخ ما اشار اليه المحشى (قوله حتى يدخل الكليات الفرضية قال الشريف في الحاشية الصغرى هي) اى الكليات الفرضية التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شئ من الاشياء الخارجية والذهنية كالاشئ فان كل ما يفرض في الخارج فهو شئ في الخارج وكل ما يفرض في الذهن فهو شئ في الذهن ضرورة فلا يصدق على شئ منها انه لا شئ وكالا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن عام فيمتنع صدق تقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكالا وجود فان كل ما هو في الخارج فهو موجود فيه وكل ما هو في الذهن فهو موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقيضه على شئ اصله لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شئ لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بين كثيرين بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول تقياضها بجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقسيم الى الكل والجزئي حال المفهومات في العقل اعنى امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها بين كثيرين وعدم امتناعها عنه فعملوا امثال المفهوم واجب الوجود ونقائص المفهومات الشاملة بجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلة في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبر واحدا للمفهومات في انفسها اعنى امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه ولم يعملوا تلك المذكورات داخلة في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات

٧ هذا السؤال
والجواب مشهور ان
فيما بينهم ههنا (منه)

٩ اقول كلام شارح
المطالع وان كان في
الكليات الفرضية
لكن لا فرق بينها
وبين امثال الشرطية
المذكورة في كون
الفرض فيها فرض
ممتنع بالاضافة فلذا
ايدنا المقام بما قرره
فيه (منه)

الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فالناسب لغرضهم انما هو باعتبار
احوالها الذهنية هذا (قوله ولا ينتقضا) اي التعريفان عطف قوله يدخل اي وحتى
لا ينتقضا ونون التثنية ساقطة وفي بعض النسخ فلا ينتقضان بالنون فهو تفرع على ما
تقدم (قوله من مساحات الخ) جمع مساححة وهي استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر
لوضوح الامر فيه وانما حجة على المساححة دون المجاز لانه مشروط بالقرينة والعلاقة
مع انه يجب الاحتراز عنه في التعريفات كذا قيل وفيه تأمل (قوله من حيث القاعدة
العربية) اي من حيث مراعاتها (قوله اذ على اعتبار العربية) اي على اعتبار قاعدتها
(قوله يجب ان لا يكون الكثيرون اقل من ستة) بناء على ان الكثيرين جمع كثير وهو
لا يطلق على اقل من اثنين واقل افراد الجمع ثلاثة فيكون الاثنان ثلاث مرات ستة ولولم
يطلق الكثير على اقل من ثلاثة كما عند بعضهم يجب ان لا يطلق الكثيرون على اقل
من تسعة واو بنى الكلام على ان اقل الجمع اثنان كما ذهب اليه بعضهم يجب ان لا
يطلق الكثيرون على اقل من اربعة على الاحتمال الاول في الكثير وعلى اقل من ستة
ايضا على الاحتمال الثاني فيه (قوله وان يكون من ذوى العقول) ٧ وما جاء من غيرهم
من الجمع بالواو والياء والنون فشاذا ليقاس عليه كما بين في النحو (قوله وان يكون
الجنسية والنوعية الخ) لعل وجه التخصيص كونها اشهر الكليات وابقها مقيس عليها
فقوله باعتبار الصدق معناه باعتبار امكان فرض الصدق كما بينه آتيا فاقيل من ان
هذا المحذور يجري في كل كلى حتى الفرضيات فلا وجه لتخصيص المذكورات بالذكر
ساقط على ان النوعية يمكن ان تكون شاملة للكليات الفرضية نعم يمكن ان يقال ان هذا
يقتنض ان يوجد لفظ الكثيرين في تعريف الجنس والنوع والفصل جميعا مع انه لا يوجد
الا في تعريف الاولين الا ان يقال انهم وان لم يذكروه في تعريف الفصل لفظا لكنه
مذكور فيه معنى (قوله اذ لا يوجد صفة الكثرة الخ) فآحاد هذا الجمع كل اثنين اثنين وهذا
تعليل للاخير وترك تعليل الثاني لظهوره من النحو واما تعليل الاول فاشترنا اليه آتيا
كانقل عنه في الحاشية قبل ان علة الاول تتوقف على امرين احدهما ان اقل الجمع ثلاثة
وهو شائع والثاني ان صفة الكثرة لا توجد في اقل من اثنين وهذا مستفاد من هذا التعليل
فلذا لم تعرض لتعليل الاول وجعله علة للاول بملاحظة الشايع بعينه مع ان الاخير طالب
للعلة ايضا بل تعسف جدا (قال الشارح العلامة وهذا المنع) اي المنع من حيث النظر الى
الوجود الخارجى (قال الشارح اما بان لا يكون له وجود خارجى) وذلك بان يكون المنع مسلطا
الى قيد الوجود الخارجى فافهم (قال الشارح واما بان لا يكون له وجود خارجى غير مشترك) وذلك
بان يكون المنع مسلطا على وقوع الشركة ثم ان انتفاء الاشتراك مع امكان الغير او مع امتناعه
فقوله كالشمس الظاهر انه مثال على الاحتمال الاول كما يشهد به الكتب المنطقية ويحتمل
ان يكون مثلا على الاحتمال الثاني كما يقتضيه القواعد الحكمية كما بينا ذلك في حواشينا

٧ وما قيل من انهم
انما اختاروا جمع
الكثرة وقالوا
كثيرين اشارة الى ان
جميع الكليات
متساوية باعتبار
التصور حتى انه ما من
كلى الا وهو صادق
على ذوى عقول
متكثرة بهذا الاعتبار
وان كان مباينها
بحسب نفس الامر
واما اختيار صيغة
المذكر على المؤنث
فلكونه اشرف هذا
فلا يخفى انه تصرف
عقل خارج عما يتعلق
بالعبارة فالخفى انه
محمول على المساححة
كما اشار اليه المحشى
(منه)

على العقائد الجلالية فاقيل ههنا من انه يحتمل المذهبين مذهب امكان شمس آخر
خارجى ومذهب امتناع شمس آخر خارجى ان اراد من المذهبين مذهبى المدققين
فمخلاف الواقع وان اراد مذهبى الحكماء فكذلك خلاف الواقع ايضا وان اراد الخلط
بين المذهبين فقد وقع فيما وقع به اهل ان الكلى تنقسم الى ستة اقسام لان افراد المتوهمه
اما ان تكون متممة الوجود في الخارج كشرىك الباري او تكون ممكنة الوجود وحينئذ فاما
لا توجد في الخارج اصلا كالعتقاء او يكون بعضها موجودا فيه وحينئذ اما ان يكون الموجود
منها واحدا فقط اما مع امتناع الغير كالواجب تعالى واما مع امكانه كالشمس واما ان
يكون الموجود منها كثيرا وحينئذ فاما ان يكون متناهيا كالكواكب السبعة السيارة او غير
متناه كالنفوس الناطقة على مذهب الحكماء بناء على ان النفوس الناطقة المقارفة
عن الابدان غير متناهية بالفعل عندهم ولكونها مجتمعة غير مرتبة لا يجري فيها التطبيق
عندهم على ما قرر في الحكمة فلا يلتفت الى ما قيل ههنا هذا ولا يصح تمثيل هذا القسم
السادس بالاعداد ومعلومات الله تعالى الغير المتناهية فان اللاتناهي فيهما بمعنى
لاتقف عند حد باتفاق الحكماء والمنكبين ثم اهل ان كلى الكلى انما هى بالقياس الى افرادها
لا بالقياس الى محل القاسم هو به اذا كان من العرضيات نحو البياض فان كلىته انما هى
بالقياس الى بياض هذا الجسم وذلك الجسم وغير ذلك دون الجسم القاسم هو به وكالعلم
فان كلىته انما هى بالقياس الى علم زيد وعلم عمرو وهكذا لا بالقياس الى زيد وعمرو مثلا
ومن ههنا تسميهم بقولون ان حل الكلى على جزئياته حل المواظاة اي الحل به هو هو
ولا يعتبر فيه حل الاشتقاق ولا الاعم فلا يكون البياض مثلا كليا لا بصدقه على بياض
هذا الجسم وذلك الجسم وكذا لا يكون العلم كليا لا بصدقه على علم زيد وعلم عمرو وهكذا
واما حل البياض على هذا الجسم وذلك الجسم وحل العلم على زيد وعمرو فحمل الاشتقاق
فيقال هذا الجسم ايض وذلك الجسم ايض وزيد عالم وعمرو عالم او حل ذو فيقال
هذا الجسم ذو بياض وزيد ذو علم حقيق ذلك في محله وههنا كلام لا يتحمله المقام
(قال الشارح العلامة اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور لا يحصل هذه الفائدة) اي الاحتراز
المذكور كانه جواب عما قيل انك خصصت الفائدة المذكورة بمجموع القيدين فهلا
يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء باحدهما وحاصل الجواب انه لا يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء
باحدهما اما في الاكتفاء بالتصور فلانه اذا قيل لا يمنع تصور مفهومه كان ظاهرا في العقل
اذ التصور لا يكون الا فيه ومن البين انه لا يمنع ضمنية البرهان فينتج عن تعريف الكلى
مثل الواجب تعالى لان تصور مفهومه مع ضمنية البرهان يمنع وقوع الشركة فيه
والظاهر انه لا ينتج حينئذ عن تعريف الكليات الفرضية لان تصور مفهوماتها غير مانع
ولا يتصور فيها ضمنية البرهان واما في الاكتفاء بالنفس فلانه اذا قيل لا يمنع نفس مفهومه
كان هذا متبادرا بالظن الى الخارج فينتج عن تعريف مثل الواجب والكليات

الفرضية لان نفس مفهوم ما تمنا مانعة من الشراكة بالنظر الى الخارج كما اشار اليه الشارح آتيا والحاصل ان التصور ظاهر في العقل والنفس متبادر في الخارج فبأيهما اكتفى لا يحصل الاحتراز المذكور فلو ترك القيدان وقيل لا يمنع مفهومه فبالاولى ان لا يحصل الفائدة المذكورة وقوله كما لا يخفى للنصف كانه تعريض بشارح المطالع والشريف حيث قال ما حاصله ان زيادة النفس لازالة الوهم لا وجوبها اذ لو قيل لا يمنع تصور مفهومه يفهم من اسناد المنع الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاستقلال او بانضمام امر آخر اليه كالبرهان في الواجب فينبذ يخرج من التعريف مثل الواجب لان تصور مفهومه مع ضمنية البرهان مانع كما سبق والظاهر المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله في ذلك فيحمل عليه فلا يخرج حينئذ عن التعريف مثل الواجب فزيادة النفس انما هو لازالة الوهم المرجوح وزيادة التوضيح لا لزومه انتهى والحق مع الشارح العلامة لانا لانسلم ان المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله في ذلك المنع بل المتبادر منه كونه في العقل سواء كان مستقلا او لا على ان هذا جار في الاكتفاء بقيد النفس اذ لو قيل لا يمنع نفس مفهومه كان المتبادر منه استقلال المفهوم في ذلك المنع مع قطع النظر عن كونه متصورا في العقل بل بالنظر الى الوجود الخارجى فينبذ يخرج مثل الواجب فلا بد من زيادة قيد التصور لازالة هذا الوهم فاهو جوابه فهو جوابنا مع ان امثال هذا الوهم تكفى في انتقاض التعريف كيف لا وقد اوردوا عليه التقص بالمواد المفروضة فلا يلتفت ههنا الى قول من يؤيد جانب السيد وشارح المطالع وقوله واما ذكر المفهوم جواب عما قيل انك قد حققت لزوم قيدي النفس والتصور فهلا يكون قيد المفهوم مستدركا بل مستلزما لزوم ان يكون للمفهوم مفهوم وحاصله ان المحذورين انما يلزمان ان لو كان موردا لقسمه المفهوم وقد عرفت انه اعتبار التقسيم المجازى فموردا لقسمه اللفظ فلا يلزم الاستدراك ولا ان يكون للمفهوم مفهوم (قوله لان نفس مفهوم ما تمنا الخ) يعنى انه لو قيل ما لا يمنع نفس مفهومه عن وقوع الشراكة كان المتبادر منه ان ذلك باعتبار الوجود الخارجى فيخرج عن التعريف مثل الواجب والكليات الفرضية لان نفس مفهوم ما تمنا باعتبار الوجود الخارجى مانع عنه اما مثل الواجب فلم يعدم اشتراط كونه واما الكليات الفرضية فلم يعدم وجودها فيه كما اشار اليه الشارح والقول بان اعتبار الوجود الخارجى ينافى ضم البرهان الى مفهومه فيكون معنى التعريف لا يمنع نفس مفهومه من غير ضمنية البرهان عن وقوع الشراكة وظاهر ان المنع في الواجب انما هو باعتبار ضمنية البرهان لا بدونها فيدخل الواجب حينئذ في التعريف ليس بشئ بل هو من اشتباه اللازم بالملزوم فغايتة ان اعتبار الوجود الخارجى يلزمه عدم ضمنية البرهان فالمحفوظ في التعريف حين الاكتفاء بقيد النفس انما هو الاول لا الثانى ومن البين ان احدهما ليس عين الآخر ولا مساويا له (قوله ولو كان المراد نفس المفهوم الخ) كانه جواب عما قيل فلا يجوز ان يكون المراد نفس المفهوم

٧ واما ما وقع في بعض نسخ هذا القائل من قوله لا ينافى بلا ضمنية البرهان بلا النافية في قوله لا ينافى ففساده اظهر من ان يخفى (منه)

من غير اعتبار شئ اصل الوجود الخارجى والا لوجود الذهني فأجاب بهذا وحاصله ان المراد لو كان نفس المفهوم من حيث هو ومع قطع النظر عن الاعتبارين (لزم ان لا يكون التعريف مانعا ولا مانعا) اى لزم ان لا يتصف بأحدهما اذ الانصاف باحدهما فرع احد الوجودين ضرورة ان ثبوت الشئ لثبوت الشئ فرع ثبوت المتيقن له ان ذهنا فذهن وان خارجا فخارج ومن البين ان نفس المفهوم مع قطع النظر عن كلا الاعتبارين لا يثبت له في احد الوجودين بالنظر الى ماهو اللازم ههنا من المنع وعدمه عن وقوع الشراكة فيكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فيجوز ارتفاع المنع والا مانع عنه قطعا وما قيل من انه لا يلزم من عدم اعتبار شئ اعتبار عدمه اذ الاول اعم من الثانى فلا يكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فلا يجوز ارتفاع المنع والامتناع عنه فالصواب ان يقال من اعتبار عدم شئ ولذا فسر هذا القول بعضهم بقوله اى بشرط اعتبار لثبوت شئ فبني على الغفلة عن المقام اذ الكلام ههنا في المنع وعدمه وكل منهما ناش عن الاعتبار المذكور وحيث لا اعتبار فلا منع ولا عدم المنع نعم قد تقرر في محله ان الماهية لا بشرط شئ اعم من الماهية بشرط شئ ومن الماهية بشرط لثبوت شئ لكن الكلام ههنا ليس في ذلك فتدبر والله الموفق لما هنالك (قوله فلا يكون) اى تعريف الكلى مانعا ولا مانعا وقدينا وجهه وفي بعض النسخ فلا يكون جامعا ولا مانعا وفي بعضها فلا يكون مانعا ولا جامعا فواحد من كلنا اللمحتين اشارة الى تعريف الكلى والآخر الى تعريف الجزئى والكل غلط نشأ من عبارة الشرح وصوابه مانعا ولا مانعا وتفسيره ما بيناه (قوله ايضا) اى كما لا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب اذا اكتفى بقيد النفس وقد سبق ولعله اخبر ان هذه الفائدة لاجل تأخر قيد التصور عن قيد النفس في التعريف اولا لان الاكتفاء بقيد النفس يستلزم ايضا خروج الكليات الفرضية بخلاف الاكتفاء به في فكان الاكتفاء الاول اقوى فسادا من الثانى وما قيل من ان الاكتفاء الثانى لا يستلزم محذورا على سبيل القطع بل زيادة قيد النفس بعد قيد التصور انما هو لدفع الوهم المرجوح على ما حققه شارح المطالع ومحميد الشريف فهو وان كان وجه التأخير هذه الفائدة لكنه لا يرضى به الشارح العلامة والمحشى كما عرفت تحقيق المقام في شرح الشرح فتذكر (قوله مانع) ذكره باعتبار ان اضافة الضمنية الى البرهان ينافى او باعتبار ان التام في الضمنية لازمة للكلمة فتذكر كبره ٧ وتأنيته بيان والا فالظاهر ان يقال مانعة (قوله ايضا) اى كان اعتبار الوجود الخارجى مانعا او المعنى كما انه بدون ضمنية البرهان مانع اذ عدم ضمنية البرهان لازم لاعتبار الوجود الخارجى وقد اشرنا اليه (قوله لا خفا) في ان عدم الخفاء لا يدخل فيه للانصاف وان فهم ذلك من كلام الشارح بناء على ان تعليق عدم الخفاء بالنصف يشمر بعلمية مأخذ الاشتقاق اعنى الانصاف لعدم الخفاء وظاهر انه لا يدخل له في ذلك اذ رب شخص يكون منصفاً ويخفى عليه ذلك لعدم قطنته او لعدم

٧ فيه تعريض لهذا القائل حيث اختار مامال اليه المحققان المذكوران ثم زعم ان المحشى لو قدم هذه الفائدة لكان افيد ولم يشمر انه لو كان الامر كاملا اليه اختاره هذا القائل لكان تأخير هذه الفائدة مناسبا هذا (منه) ٧ فيه لطيفة (منه)

تأمله وتفكره ورب شخص لا يكون منصفاً ولا يكون المقام خافياً عليه لعظمته أو تأمله
وتفكره فلا بد ان يقال بما يكون علة لعدم الخفاء مثل ان يقال كالايتني على الفطن
او التأمل او المتفكر او غير ذلك ويمكن ان يقال الانصاف من آثار الفطنة او التأمل والتفكر
فعله من قبيل ذكر اللازم واردة المزوم وانما قال ما قال اشارة الى ان هذا المقام غير خفي
على منصف فطناً او غيره ومتأمل وغيره وفيه من المبالغة ما لا يتخفى وقبل الانصاف له مدخل
في الظهور اذ المتأمل يمنع ادراك المقدمات على الوجه الاثنى فيكون الانصاف سبباً للتأمل
الى ان في كلام الشارح حذفاً وهو التأمل او الفطن وفيه ان الانسليم ان المتأمل يمنع ادراك
المقدمات قال الله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون وكان الانصاف سبباً للتأمل
ليس مكلف بل جزئي وعكسه اي كون التأمل سبباً للانصاف اظهر كما شرنا له واما حال
الحذف فمحرى ان يحذف من البين (قال الشارح فان مفهومه الذات) اي الماهية الغير المانعة
عن الشركة (مع التعيين) اي ما به الامتياز يعني ان مفهومه هذا المجموع وباعتباره يمنع
الاشتراك فهو جزئي مشخص في الذهن وامل الشخص الذهني انما نشأ من حيث تطبيق
ذلك المفهوم على الموجود الخارجي فحيثية التطبيق داخلية في ذلك المفهوم كما اشار اليه بقوله
كما يمنع تصور نفس تصور الهذبة اي مفهوم هذا من حيث انه متصور في الذهن من حيث
تطبيقها على الموجود الخارجي فالمطابق مفهوم هذا والمطابق بفتح الباء ذات الوجود
الخارجي فلا يلزم ان يكون الجزئية وصفاً للموجود الخارجي وما يقال من ان كل ما في الخارج
فهو جزئي فمناه انه اذا حصل في العقل انصف بالجزئية (وهذا بخلاف تصور
مفهوم الذات فانه) اي مفهوم الذات حيث انه متصور (مع حقيقة النوع) فهو غير مانع
من الشركة فلا تعين هنا حتى يكون حيثية التطبيق على الموجود الخارجي داخلية
فيه فيلزم ان يكون الكلي جزئياً والحاصل ان اعتبار جزئية التعيين يقتضي ان يكون
حيثية التطبيق داخلية في المفهوم كافي الجزئي واعتبار عدم جزئيته يقتضي ان تكون
خارجية عنه كافي الكلي فلا يرد عليه ان الكلي ايضا منطبق على الموجود الخارجي كافي زيد
انسان فيلزم ان يكون جزئياً هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام (قال الشارح قلت الخ) حاصله انه
ان كان المراد من المحكوم عليه في النسخة هو ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي فلا بد حيثئذ
ان يكون المراد من مفهوم لفظ الجزئي في الصغرى هو الما صدق تلك الصغرى بمجموعة كيف
وانها كاذبة بل سالبة مع ان احباب الصغرى شرط في الشكل الاول وان امكن دفعه بجماعها
معدولة كما هو الظاهر فعلى هذا لم يلزم النتيجة المذكورة من القياس المذكور
ايضاً ولو وضوحه تركه الشارح لان ما لا يكون صفراً مسلماً لا يكون نتيجته مسلة ايضاً
وان كان المراد من المحكوم عليه مفهوم لفظ الجزئي كما هو واقع فقياس المذكور على
تقدير تسليم اتاجه بناء على ان صفراً حيثئذ تكون طبيعية والطبيعية وان لم تكن منتجة
اذا كانت كبرى كما صرحوا في باب المغالطة لكنها منتجة اذا كانت صغرى كما صرح به

بعضهم فحينئذ يكون نتيجته حقة قدموى الخلف فيها ممنوع جدا هذا فن لم يفهم
الكلام وزعم ان ههنا تقريرين آخرين فلم يتبصر بالعينين بل كل ما يمكن ان يقرر ههنا
فهو داخل في تقرير العلامة كالايتني على ذوى الفطنة (قوله مفهوم لفظ الجزئي)
احتراز عن المفهومات الجزئية المانعة عن الشركة من مفهوم زيد ومفهوم عمرو
وغيرهما وفيه اشارة الى ان لفظ الجزئي في الموضعين من الشرح على حذف مضاف
كما اشار اليه في اثناء التقرير (قوله ما يمنع عن وقوع الشركة) اي مفهومه ذلك لانه
شامل لجميع المفهومات الجزئية المانعة من وقوع الشركة فيها ولو كان الجزئي كلياً
كالزعم المحجب ومن شأنه المنع كما هو مقتضى تعريفه يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع
اذ الاول وصف الجزئي والثاني وصف الكلي فلو كان الجزئي كلياً يلزم المحذور
المذكور فحاصله اثبات ما في النتيجة المذكورة من الخلف بأنها لو كانت مستقيمة لزم صدق
الشيء على تقبضه وهو محال واقول لعل هذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المانع بين
المفهومات الجزئية وبين مفهوم لفظ الجزئي فيصدق على الكل انه مانع لكن من البين
ان المنع في الاول بالنظر الى ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئي وفي الثاني بالنظر الى مفهوم
لفظ الجزئي فلا يلزم ههنا صدق الشيء على تقبضه قطعاً لان احدهما ليس بتقيض
الآخر لكون المراد من أحدهما نفس المفهوم ومن الآخر ما صدق عليه ذلك المفهوم
ومن شرط التناقض الاتحاد فالمنع صفة الما صدق وعدم المنع صفة المفهوم فلا تناقض
هذا ومن هذا يظهر ان هذا قريب الى المغالطة التي اوردناها الشارح ههنا ثم ان المراد من قوله
ما يمنع عن وقوع الشركة الخ منع المفهوم من حيث انه متصور في الذهن كما سبق بيانه في تحرير
التعريفين فلا يتوهم ان التبادر من المنع المنع بحسب نفس الامر فلا بد ان يقال ما يمنع
نفس تصور مفهومه لان ذلك التبادر انما يكون اولم يسبق تحرير التعريفين وقد وضع
الامر في ذلك لذى العينين (قوله ولو كان) اي مفهومه وم افظ الجزئي المعروف
بالتعريف المذكور كلياً (يلزم ان يكون ما يمنع) وهو الواقع في مفهوم الجزئي (ما لا يمنع)
وهو الواقع في مفهوم الكلي على معنى انه يلزم ان يكون المانع ليس مانعاً على ما يشير اليه
في السؤال الآتي فيلزم صدق الشيء على تقبضه وهو محال اذ التقيض لا يتحدان
كما لا يجتمعان في امر واحد وقد عرفت آنفا ان المنع بالنظر الى المفهومات الجزئية
وعدم المنع بالنظر الى مفهوم صادق عليها فالاول منتصف بالثاني فلا مانعة بينهما كما اشار
اليه في الجواب (قوله قلت الخ) منع الملازمة على تقدير منع استحالة اللازم على تقدير آخر
وتقريره ان اريد بقوله فيلزم صدق الشيء على تقبضه صدق الشيء على ما يصدق عليه
تقبضه فالملازمة ممنوعة وان اريد صدق الشيء على نفس تقبضه فالملازمة مسلة وبطلان
التالي ممنوع اذ الشيء كما لا يمنع ههنا صادق على نفس تقبضه كما يمنع ههنا فعلى هذا يؤل
هذا الجواب الى ما شرنا اليه آنفاً (قوله فواقع في غير موضع) اي في موضع واحد

في مواضع كالثي يصدق على الاشئ وكالممكن يصدق على الامكن فان كلامنا الاشئ والامكن لكونه مفهوما من المفهومات يصدق عليه انه شئ او ممكن (قوله فان قلت يلزم من هذا) اي من كون ما يمنع ما لا يمنع (ان يكون المانع لمانع) لان كلامنا لا يمنع ولا مانع متصرف بدم المانعة وهذا بيان فساد آخربانه وان لم يلزم فيه صدق الشئ على تقبضه لكنه يلزم منه سلب الشئ عن نفسه وهو محال فعلى هذا كل من السوالين يؤل الى ابطال منع الشارح خلف النتيجة واثبات بطلان النتيجة المذكورة الذي صدر من المستدل وقد عرفت انه مفالطة منشأوها عدم الفرق بين المفهوم الكلي والمفهوم الجزئية والاول منتصف بعدم المنع لصدقه على المفهوم الجزئية المتصفة بالمانعة فغايبته صدق عدم المانع على المانع فليس ههنا سلب الشئ عن نفسه (قوله قلت المحال الخ) منع الملازمة على تقدير ومنع بطلان اللازم على تقدير آخر كما في السابق وتقريره ان اريد بسلب الشئ عن نفسه ان هذا ليس نفسه فالملازمة ممنوعة وان اريد به ان هذا ليس بصادق على نفسه وثابت له فالملازمة مسلمة وبطلانه ممنوع والحاصل ان سلب الشئ عن نفسه بالمعنى الاول ليس بلازم واللازم ههنا انما هو بالمعنى الثاني وهو ليس بمحال وهذا معنى قوله واللازم الثاني لا الاول هذا وقد عرفت ان هذا الابراد كالابراد الاول ودفعه دفعه كما اثرنا اليه فلا وجه لقوله واما معنى ان هذا ليس بصادق على نفسه لان هذا يشتر بكون قوله ان يكون المانع لمانع صالبة وقد تحققت انه موجبة معدولة اذ الموجود ههنا انصاف المانع اعنى المفهومات الصادقة على المفهومات الجزئية بعدم المانعة بمعنى ان المفهوم الصادق عليها شامل لجميعها غير مختص بها الا ان يكون معنى قوله المذكور ان هذا ليس بصادق على نفسه بل الصادق هناك عدمه عليه والامر ههنا ذلك اذ الامانع بصدق على المانع وامله قرره بما قرره لاجل الانتقال الى السوال والجواب الاتيين فانهم لما قيل من ان ههنا احتمالا ثالثا وهو ان المانع ليس بمانع على معنى لا يتصف بالمانع بل بعدم المنع فهذا هو الوجه في الجواب لا ما ذكره ليس بشئ لان هذا معنى كلامه كما قررناه والحبب منه انه قال في تفسير قوله واللازم الثاني يعنى ان المانع لا يصدق على نفسه لعدم المغايرة بل يصدق عليه الامانع فانظر ان هذا عين الاحتمال الثالث الذي ادعى مغايرته لاحتمال المحشى واعجب منه انه بنى مأل جوابي المحشى عليه في المقامين ثم زعم انه مغاير له وانه خلق بأن يحاببه ههنا فاعجب هذا المقال والعصمة من الحقيظ المتعال (قوله بل هو كذلك اي سلب الشئ عن نفسه ليس بمحال بل صدقه على نفسه محال لان ثبوت الشئ الخ) ترقى من المنع الى الاستدال على انتفاء المقدمة المتنوعة بعد منعا لعل السائل ادعى بدها بطلان تلك المقدمة كما هو الاليج من الجزم بكونه محالا فنعها الجيب اولا وبطلانها بالدليل ثانيا ترويحاً فاقيل من ان ابطال المقدمة بعد منعها غصب غير مسموع عند المحققين

وان معناه المحشى مدفوع على انه يقال لثله النقض الاجالى الشدهى بخصوص الفساد فامر سهل على من هو اهل (قوله فان قلت الخ) نقض اجالى بالجريان والتخلف وتقريره انك زعمت ان صدق الشئ على نفسه محال لان ثبوت الشئ لاشئ يستلزم المغايرة مع ان في قولهم الكلى ما لا يمنع تصور مفهومه ثبوت الشئ لنفسه الثابت من غير مغايرة بينهما اذ الثابت عين المتيث له فيلزم صدق الشئ على نفسه وهو محال على ما ذكرت مع ان مثله مقبول عند الكل حتى قالوا ان ثبوت الشئ لنفسه ضرورى ولما ان تقرره بأن الدليل المذكور مستلزم لخصوص الفساد اذ يلزمه ان يكون مثل قولهم الكلى ما لا يمنع نفس تصوره مستلزما للمحال اعنى صدق الشئ على نفسه وهو خلاف الواقع (قوله قلت مفهوم الكلى لفظ الكلى الخ) حاصله اننا لانسلم لزوم ثبوت الشئ لنفسه وصدقه عليه ههنا اذ المراد بالكلى ههنا هو مفهوم الكلى باعتبار صدقه على كثيرين والمراد بما لا يمنع نفس تصوره الخ هو المفهوم من حيث هو ومع قطع النظر عن الصدق المذكور وهذا القدر من المغايرة الاعتبارية كاف في مثله ولما ان تقول المراد من الموضوع الكلى بشرط شئ اعنى الصدق على كثيرين ومن المحمول هو ما لا يمنع لا بشرط شئ ومن الين ان الثاني اعم من الاول وهو كاف في المغايرة اللازمة وامل وجه التأمل المأموره ان هذه الشبهة جارية فيما بين كل حد ومحدد بخلاف دفعها اذ لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق اذ المراد من كل منهما هو الماهية من غير اعتبار شئ آخر اصلا فالاولى في دفعها ان يقال الموضوع بمحمل والمحمول مفصل والتفاير بالاجال والتفصيل كاف في دفع لزوم المحال او يقال لا ثبوت لاشئ على شئ في مثله حقيقة وانما الموجود هناك البيان وعلى الله التكلان وهو ما قيل من ان الكلى له معنيان احدهما ما ذكره وهو مفهوم مجازى له والثاني ما لا يمنع نفس تصوره الخ وهذا مفهوم حقيقى له والاول معنى لفظ الكلى دون مفهومه فلا كلام في صدق هذا المعنى عليه والمغايرة بينهما فلا يثوهم الاشكال المذكور على ما ذكره وانما ذلك اذا اخذ في بيان الكلى ومعناه الحقيقى اعنى الثاني فيحيث لا يتدفع بما ذكره ولهذا امر بالتأمل فقيه ما فيه لان غرضه انما هو بيان حال حمل المفهوم المذكور على مفهوم لفظه الكلى لاعلى لفظه يدل عليه سوق السوال والجواب غايته انه لم يغير عبارة المصنف في تعريفه على ان السوال والجواب المذكورين جاريان عند كونه تعريفا لمفهوم الكلى كما اعترف به القائل فلا يكون مثل هذا وجهها للتأمل (قال المصنف في حقيقة جزئياته) الحقيقة الماهية التى يحاسب بها عن السوال بما هو او هى فهى مشتقة عما هو او هى وقد يقال ان ما به الشئ هو هو باعتبار تحققة حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن تلك ماهية والجزئيات جمع جزئى لاجزئية وانما جمع على ذلك اعتبارا لتغليب غير العاقل لكثرة على العاقل لقلته والمراد منه ما فوق الواحد فدخل فيه الاثنان واكثر (قوله اي يدخل مفهومه)

إشارته إلى أن الدخول وصف المفهوم وإنما احتاج إلى ذلك لأن التقسيم لفظ لا معنى على ما سبق فالولم يفسر به لزم دخول اللفظ في حقيقة جزئياته وذلك مما لا يتصور ولا بد من التوجيه المذكور وذلك إما بأن يكون اسناد الدخول إلى الضمير الراجع إلى اللفظ اسنادا مجازيا بالنسبة بين المعنى واللفظ أو بأن يكون مجازا في الأعراب كما قيل في قوله تعالى وجاء ربك أي امر ربك لكن الظاهر هو الأول فإن اعتبار حذف المضاف في صورة الاسناد إلى الضمير تكلف وما قبله من أن هذا إذا كان الموصول في التعريف عبارة عن اللفظ ظاهر كما هو الظاهر لو قدر ما يحتل على اللفظ على أن يكون المعنى دال المفهوم الذي يدخل الخ لم يحتاج إلى التوجيه المذكور مع كونه أقل حذفًا وأبقى بالمثل لا يخفى ركا كته على الأمثال إذ لا بد من تقدير من قرينة ولا قرينة هنا بخلاف التقدير في يدخل على ما قرناه على أن مثل هذا التقدير أحق بأن يقال في حقه هذا كثر من الخلف قبل الوصول إلى الماء (قوله أيضا) أي أضأضأ معنى ما دعوا إلى كما أن نسبة يدخل إلى اللفظ محتاج إلى التقدير كذلك إضافة الجزئيات إلى ضمير الراجع إلى اللفظ محتاج إلى ذلك التقدير بالوجهين المذكورين (قوله أي الذين هم أتماما للخ) أراد أن المراد بالإنسان والفرس تمام حقيقةهما بقرينة كونهما مثلا لتمام الحقيقة على ما هو المذكور في التعريف سواء كان المراد من الجزئيات الإضافية كالإنسان الكلى والفرس الكلى أو الحقيقة كالإنسان والفرس الجزئيين مثل زيد وعمر وهذا الفرس وذاك الفرس فلا حاجة إلى التزديد الذي ذكره الشارح فعلى هذا يكون المراد بالجزئي في التعريف ما يطلق عليه لفظ الجزئي على سبيل عموم الجواز حقيقا وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركاء وإضافيا وهو المندرج تحت الأعم هذا وكان الشارح احتراز عن استعمال المجاز في التعريف من غير قرينة سوى عدم انطباق المثال على المثل على ما هو المتبادر من الجزئيات الجزئيات الحقيقية ردد يماردوا ولو أريد بها الجزئيات الحقيقية والإضافية معا يلزم استعمال المشترك في معنييه لا سيما في تعريفه وكالمحمى اختار الشق الثالث بأن يقال المراد بهما تمام حقيقة الجزئيات الحقيقية أو إضافية فتمام الحقيقة شامل لهما من احتياج إلى التزديد المذكور في تطبيق المثال لكن لا ولي ما ذكره الشارح إذا ظاهرا أن الجزئيات لتمام حقيقةهما والالكفى أن يقول كالحَيوان بالنسبة إلى الإنسان وما قبل من أنه محتمل أن يكون المراد كالحَيوان بالنسبة إلى أفراد الإنسان والفرس كزيد وعمر وهذا الفرس وذاك الفرس على أن يعتبر هنام مضاف محذوف فيرد عليه أنه بعد كونه خلاف الظاهر لا حاجة إلى إيرادهما بل يكفي الواحد من المثالين والحق أن المثال ظاهر في التمثيل بالجزئيات الإضافية ولما كان المذكور فيما سبق هو معنى الجزئي الحقيقي وكان ذلك متبادرا في التعريف عدم انطباق المثال حيث ذور الشارح ذلك التزديد وقدم ما هو الأظهر في المثال وأورد بعده ما هو المتبادر من التعريف (قوله الإضافية والحقيقية) صفة الجزئيات (قوله وكذلك المعنى الخ) يعني أن معنى قوله كالإنسان بالنسبة إلى الإنسان الذي هو تمام حقيقة جزئياته الإضافية مثل التركي والهندي والزنجي وغير ذلك لأن كلامها جزئي

٧ قره خليل (منه)

(إضافي)

إضافي للضاحك لدخوله تحتها أو الحقيقة مثل زيد وعمر وبكر وغيرهما من كلامها جزئي حقيقي له وبهذا البيان ظهر رجحان ما ذكره المحقق من التوجيه لأن التزديد المذكور من الشارح لا يجري ههنا ولو أبقى على ظاهره لا ينطبق على المثل فلا بد من تقدير المضاف بأن يقال بالنسبة إلى أفراد الإنسان من نحو زيد وعمر ولاجل تأييد ما ذكره أولا وأورد هذا البيان ثانيا وبهذا التقرير ظهر اندفاع ما قبله ههنا من أنه إن اعتبر أحد المتساويين جزئيا إضافيا للآخر كما هو المستفاد من قوله كالضاحك الخ كان الحساس جزئيا إضافيا للحَيوان وليس الإنسان والفرس تمام حقيقة الحساس وهو ظاهر وإن لم يعتبر لم يكن الإنسان جزئيا إضافيا للضاحك فلا يصح ما ذكره من المعنى في قوله كالضاحك الخ لا تختار الشق الثاني ونقول ليس المراد من الإنسان ماهيته النوعية إذ حينئذ لا ينطبق على المثال لعدم التعدد فيه بل المراد منه أصنائه من التركي والرومي والزنجي وغير ذلك هكذا يجب أن يفهم هذا المقام (قال الشارح العلامة وأعلم أن الذاتي قد يطلق بالاشتراك على معنيين) أي في كتاب إيساغوجي أي في بحث الكليات الخمس وأما في غير هذا الموضع فيطلق بالاشتراك على معان وهي على كثرتها ترجع إلى أربعة أقسام الأول ما يتعلق بالمحمول وهي أربعة الثاني ما يتعلق بالحمل وهي ثمانية الثالث ما يتعلق بالسبب الرابع ما يتعلق بالوجود وتفصيله في شرح المطالع ثم إن الذاتي المذكور ههنا خواص ثلاثة الأولى أن يمنع دفعه عن الماهية على معنى أنه إذا تصور الذاتي وتصور معه الماهية امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من أن يحكم بثبوته لها الثانية أن يجب إثباته للماهية على معنى أنه ليس يمكن تصور الماهية إلا مع تصور موصوفه أي مع التصديق بثبوته لها وهي إخص من الأولى لأن التصديق إذا لزم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصورين بدون العكس وقد قيل عليه أنه ليسا بخاصيتين مطلقتين لأن الأولى تشمل اللوازم البينة بالمعنى الأعم والثانية بالمعنى الإخص الثالثة وهي خاصة مطلقة لا توجد في غير الذاتي أن تقدم على الماهية في الوجودين بمعنى أن الذاتي والماهية إذا وجد بأحد الوجودين كان وجود الذاتي متقدما عليها بالذات أي العقل يحكم بأنه وجد الذاتي أولا فوجدت الماهية وكذا في العدمين لكن التقدم في الوجود بالنسبة إلى جميع الأجزاء وفي العدم بالقياس إلى جزء واحد لا يقال أنهم صرحوا بانحصار الجنس والفصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وإيضالا تقدم الذاتي عليه امتنع حله عليه لاستدما الحمل الاتحاد في الوجود وجوب المغايرة بين الوجود المتقدم والوجود المتأخر وإيضالا يلزم أن يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في الخارج لأن الأجزاء كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متحققة وهي مركبة عنها لا نأقول ليس المراد بذلك إلا أن الأجزاء متقدمة عليها حيث تكون أجزاء فان كانت أجزاء في الخارج فهو متقدم عليها في الخارج وإن كانت في العقل ففي العقل فاندفع الكل وتفصيل الكلام عما لا يتحمله المقام

٩ طرسوسي (منه)

(٢٠)

(كانفري)

ومن هنا ظهر ان الذاتى عندهم بمعنى ما يدخل في حقيقة جزئياته على ان يكون الدخول
مقابل الخروج واما جعله بمعنى ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فلمجرد تصحيح
الكلام في هذا المقام وادراج النوع فيه لاطلاقهم الذاتى عليه (قوله تسمية للشيء
باسم ملزوم) بياراملاقة لجوز المرسل ههنا بأنها اللازمة والمزومية بناء على ان الدخول
ملزوم وعدم الخروج لازم له فذكر المزوم واريده لازمه قيل ٩ كان اللازم عليه ان بين القرينة
المحصلة حتى يظهر استقامة استعمال المجاز واول القرينة ظهور فساد التقسيم الى الذاتى
والعرضى او لم يحمل الدخول ههنا على عدم الخروج لان التقسيم امامه على واما استقرائى
وعلى كل تقدير او لم يحمل التعريف على هذا المعنى يخرج النوع عن الذاتى ومن البين
انه ليس بعرضى فينتفىض التقسيم به انتفاضا ظاهرا لا مدفع له الا بهذا التوجيه خصوصا
اذا انضم اليه الصنيع الآتى من المصنف حيث قسم الذاتى الى اقسام ثلاثة ومن ههنا
ظهر وجه حكم المحشى فيما سبأى بأن المراد ههنا المعنى الثانى وانه لا بد من التأويل
ومن هذا البين ظهر ان تردد الشارح بل تصديره التأويل بالامكان غير لائق جدا الا
ان يقال مراد المصنف ههنا بيان الذاتى الذى هو من اجزاء الحد فهو لا يكون الا دخلا
بطريق الجزئية واما تقسيم الذاتى ثانيا الى ثلاثة اقسام وذكر النوع ههنا فلتكميل اكليات
اولى ووضح الاخوة فلهذا رجع الشارح المعنى الاول على الثانى وصدا الثانى بالامكان لكن
لما كان هذا بعيدا عن ظاهر التقسيمات حكم المحشى فيما سبأى بصوابية الثانى هذا ودع
عنك الاوهام (قوله على الاستخدام) وقع هذا القول فيما عندنا من النسخ مقدما على
تحشية قوله ولذا اعاده مظهرا قدمه لتلايق الفصل بين تحشية قوله ولذا اعاده مظهرا
وبين ما يتعلق به ولكونه متعلقا بمن آخر حقيقا بأن يخرج به والاستخدام بالخاء المعجمة
وبالدال المهملة كما هو المشهور وقد صححه السيد الشريف بالخاء والذال المعجمتين
وبالمهملين ايضا (قوله معنيين حقيقيان) فيكون ذلك اللفظ مشتركاً بين ذينك
المعنيين كما ههنا وكان المحشى لم يجد له مثالا فلم يورد المثال المنطبق لما نحن فيه او اكتفى بما
هو المشهور (قوله او مختلفان او اكثر) على ما فى الاطول فاذا ذكره من قبل الاكتفاء بالاكثر
وكذا الامر في قوله احدهم عليه وقوله او براد اشارة الى تقسيم المحدود فخالصه ان الاستخدام
لا يتخلو عن احد القسمين وهذا مبنى على الاكثر ايضا والافتقار اذ باحد اللفظ نفسه وبالضمير
معناه او باحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه فلا حاجة الى ادخاله في التعريف
بنوع تكلف ولت ان تقول ان مثله ليس باستخدام بل ملحق به كما مر صرح به العصام بل نقول
جعل القسم الاول من هذين القسمين من الاستخدام او الملحق به بعيد وان كان جعل
القسم الثانى منهما ملحقا به لا يتخلو عن الوجه * بلى انه اذا اراد باللفظ معناه الحقيقى وبالضمير
معناه الحقيقى او المجازى يلزم استعمال اللفظ المشترك من المعنيين فى الاول والجمع بين الحقيقة
والمجازى فى الثانى وجوابه ان الضمير اللفظى انما يقتضى ذكر المرجع لاستعماله فى معنى يراد

٩ طر موسى (منه)

(بالرجع)

بالرجع فلا يلزم شئ من المحذورين وكذا السؤال والجواب فى القسم الثانى فبصر
(قوله كما فى قول الشاعر) مثال لما يراد باللفظ احدهم عليه المجازيين وبالضمير الراجع اليه
معناه الاخر المجازى اذ المراد من السماء فى قوله اذا نزل السماء الخ الغيث والمطر اذ لا يتصور
نزل السماء الحقيقى ومن الضمير الراجع اليه فى قوله رعيته الثبات الحاصل من الغيث
اذ لا يتصور رعى الغيث والكل مجاز مرسل بعلاقة السببية والاول من قبيل ذكر السبب
وارادة المسبب والثانى بالعكس (قوله وان كانوا غضايا) جمع غضايا كغطاش
جمع عطشان وصف الشاعر قومه بالغلبة على من عاداهم بأنهم برعون كلالهم من غير
رضاهم (قال الشارح العلامة ولذا اعاده مظهرا) اى لكون المراد بالذاتى فى مخرج
التقسيم المعنى الثانى اعاده مظهرا اذ لو اكتفى بالضمير مع كون الغالب فيه العينية لكان
ظاهرا فى المعنى الاول للذاتى وان امكن حله على المعنى الثانى بطريق الاستخدام ومثله
يكفى للاعادة مظهرا فى المقام الخطابى لا فائدة المفارقة كما ههنا وحديث عينة المعاد المعرف
الاول اصل يعدل عنه كثيرا للقرائن كما ههنا فان تقسيم الذاتى الى الاقسام الثلاثة يدل قطعاً
على ان المراد من الذاتى بالمعنى الثانى والا لاختل التقسيم المذكور بعدم المنع والحاصل انه
اذا حل تعريف المصنف على ظاهره فلا بد من اعادة المظهر فى مخرج التقسيم على ان يكون
المراد بالذاتى فيه المعنى الثانى لاجل صحة التقسيم ولا يجرى ههنا القاعدة لمذكورة لاجل
القرينة المذكورة اذ لو اعاده مضمرا مع كون الغالب فيه العينية لاختل التقسيم المذكور
وبهذا اندفع ما قاله المحشى الانسب ان يقال ويؤيده اعادته مظهرا بناء على ان الموجود
ههنا التأييد لا الدلالة على ما فهمه وذلك لانه ليس المراد من العلية والدلالة المستفادتين
من كلمة لذا المفيدة لعلية ما قبله لمابعد ودليلية ما بعده لما قبله على ما هو المشهور فيما بينهم العلية
والدلالة القطعيتين بل المراد منهما العلية والدلالة الظهريتان الكافيتان فى امثال هذا المقام
وذلك موجود ههنا كما قررناه ولعل لهذا قال الانسب الخ (قوله وفيه مناقشة) اى فى قوله
ولذا اعاده مظهرا مناقشة اذ الموجود ههنا التأييد لا الدلالة وما ل هذا فى الحقيقة بيان
وجه الانسبية كما قررناه فالاولى ان يترك قوله وفيه مناقشة من البين ويقال لان اعادة
الشيء مظهرا الخ وقد هرفت آنفا اندفاعه ايضا (قوله وهذا المقام ليس كذلك) بناء على انه
يحتمل ان يعود الضمير الى العرضى الذى هو قريبه فاعادته مظهرا يحتمل ان يكون لدفع
هذا الوهم للدفع توهم ان يكون المراد به عين الذاتى السابق مع كونه خلاف الواقع وفيه
ان النظر الى سوك الكلام يدفع هذا الوهم فاعادته مظهرا لدفع توهم ان يكون المراد به
عين الاول فقط وهذا القدر كاف فى مثل هذا المقام ولعل لهذا قال فتأمل وما قبل من ان
مقام الضمير هو سبق المرجع فى الذكر حقيقة او حكما وهو ههنا متحقق قطعاً وما يوهم
رجوعه الى غيره مانع وليس ارتفاعه جزءاً من المقصود فكلام بعيد ههنا لان مثل ذلك ٣
انما يكون فى المقام الذى يطلب فيه اليقين واما فى مثل هذا المقام فيكفى هذا القدر

٩ اذ بعد مثل ذلك
البحث من الخطابات
(منه)

٣ اى عدم كون
ارتفاع المانع جزء
من المقتضى (منه)

من الوهم لاعادته مظهرا فلا بد ان يشبث في دفعه بسوق الكلام حتى لا يبقى لاحادته مظهرا
 الا الاشارة الى التعابر بين المقامين كما حققه الشارح على ان عدم المانع جزء من المقتضى
 عند الجمهور وان وجهه بعضهم بأن معنى الجزئية هو الكشف عن الامر الوجودى
 وتفصيل الكلام لا يتحمله المقام (قوله اى حديث انه اذا اعيد الشئ الخ) اشار به هذا
 الى ان الشارح اشار بكلامه الى القضية المعروفة فيما بينهم واورد خلاصة شرطها
 وترك جزاءها للاختصار والى ان اضافة الحديث للبيان فهو عبارة عن المضاف اليه
 المعهود فاندفع بهذا ما يمكن ان يتوهم من ان اضافة الحديث في مثله للبيان وما اضيف اليه
 ههنا لا يصح ان يكون بيانا لان الحديث كلام تام والمضاف اليه ليس كذلك ووجه الانتداع
 انه وان لم يكن المضاف اليه بصريحه بيانا للحديث لكنه باشارته الى القضية المعروفة
 يصح ان يكون بيانه كما اشار اليه فاقبل ٩ من ان الاولى للشارح ان يقول واما حديث
 صينية المعاد المعرف الاول ساقط (قوله فيه انه على هذا) اى على ان يكون المراد
 يدخل الجزئية وبما يخلفه عدم الجزئية سواء كان عينه او خارجا عنه ينتقض تعريف
 العرضى معنا) لدخوله فيه مع عدم كونه منه (فالصواب حل تعريف الذاتى على التأويل
 المذكور) اعنى تأويل الدخول بعدم الخروج ليكون سالما من الانتقاض ولا شك في هذا
 الكلام اذ كلام المصنف صريح في ان النوع من افراد الذاتى فلو لم يحمل التعريف
 على التأويل المذكور لزم احد الامرين اما فساد التعريفين ههنا واما فساد التقسيم
 اما لتقسيم الآتى من المصنف بعدم المنع واما تقسيم الكل الى الذاتى والعرضى بعدم الجمع
 والكل باطل فثبت الصواب الذى ادعاه المحشى فاقبل ٤ من ان السلامة عن الانتقاض
 يحصل ايضا بحمل المخالفة في تعريف العرضى على تقابل التضاد فالدخول ضد الخروج
 واما حديث انصراف المطلق الى الكمال فاصل بصار اليه في بعض الاحيان فصوابه
 ليس بصواب من دفع بما قررناه اذ يطل حيث احدى التقسيمين بعدم الجمع او بعدم المنع وما قيل ه
 ايضا من ان تقسيم الذاتى وتقسيم العرضى يدلان على ان النوع ليس بعرضى فالمراد بالمخالف
 هو الخارج عن الماهية غاية ما فى الباب لزوم الواسطة في تقسيم الكل الى الذاتى والعرضى
 وهو جائز بناء على ان قصد الحصر في التقسيم غالبي لا كللى كما صرح به العصام فاذا جاء
 من الصواب ليس بصواب مدفوع بأن عدم قصد الحصر في التقسيم انما يكون في غير
 مثل هذا المقام والتقسيمات الواقعة قبل هذا التقسيم وبعده كلها تقسيمات عقلية
 او استقرائية قطعية فن ان يستفاد عدم قصد الحصر ههنا فخله عند المحشى كصير
 باب وطنين ذباب فان قلت فانتقول في توجيه كلام الشارح حيث مال الى جواز ابقاء
 التعريف على ظاهره قلت قد اشرنا الى انهم انما اخذوا النوع ههنا لتكميل الكليات
 او لتوضيح الاخوة فلذا قسم الذاتى الى الثلاثة لتحصيل الكليات الثلاثة والمقصود من تقسيم
 الكل الى الذاتى والعرضى انما هو تحصيل اجزاء التعريف ومن البين ان النوع لا يكون جزءا

٩ طرسوسى (منه)

٤ طرسوسى (منه)

٥ قره خليل (منه)

من التعريف بل عينه فهذه القرينة يكون المراد بالكلى التقسيم الى الذاتى والعرضى
 ما هو جزء التعريف فيخرج النوع عن المقسم كما يخرج عن الاقسام وتعاريفها وعلى هذا
 يكون تعريف الذاتى على ظاهره من غير خلل فيه ولا فى التقسيم مطلقا ولا وجه في ذلك
 لالتزام عدم قصد الحصر ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام اذ قد سهاه كرام بعد كرام
 (قال الشارح فاقدمها باعتبار ذاتيا) في ادراج كلمة الاعتبار اشارة الى ان الاطلاع على
 كون الشئ ذاتيا متعذر او مستمر وانما غاية ذلك اعتبار المعتبر وكذا الاطلاع على
 كون الشئ عرضيا صعب بل غاية ما هنالك الاعتبار كما اشار اليه المحشى بقوله فيعتبر
 خارجا ولذا قيل بتميز الاجناس من الاعراض العامة وتميز الفصول من الخواص
 اللازم في غاية الصعوبة قال الشارح في فصول البدائع الاطلاع على ذاتيات الماهيات
 صعب اما الحقيقية فطلقا واما الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعتبر فلذا نظروا فى الآثار
 الفائضة عليها واشتقوا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا المستبعد لعام جنسا والخاص
 فصلا وان لم يعلم ذاتيتهما وتابعيتهما عرضا عاما وخاصا انتهى فظهر من هذا ان الاطلاع
 على الذاتيات والعرضيات امر صعب والموجود هنا اعتبارا للمعتبر ليس الا كما نص عليه
 ههنا (قال الشارح العلامة فكيف يكون ذاتيا) اذ الذاتى بمعنى المنسوب الى الذات
 ومن البين ان النوع الذى هو المنسوب عين الذات المنسوب اليها فلا يتصور هنا النسبة
 المقتضية للغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه بحسب اللفظ والالزام كون الشئ منسوبا
 الى نفسه وهو باطل بداهة وحاصل ما اشار اليه في الجواب اننا لانعلم هنا لزوم كون الشئ
 منسوبا الى نفسه وانما يلزم ان لو كان هذه النسبة مرادة ههنا وهو محال بل اطلاق الذاتى
 على النوع اصطلاحى لا لغوى يعنى اطلقوا لفظ الذاتى على النوع من غير ان يريدوا
 بذلك نسبه الى الذات بل ارادوا به ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته والى هذا السؤال
 والجواب اشار الشيخ فى الشفاء حيث قال ههنا موضع نظر فان الذاتى ماله نسبة الى
 ذات الشئ وذات الشئ لا يكون منسوبا الى ذات الشئ بل انما ينسب الى الشئ ما ليس هو
 ثم قال الذاتى وان دل على النسبة بحسب اللفظ لكن لا كلام فيه انما الكلام فيما وقع عليه
 الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة اصلا (قوله واما صحة اطلاق لفظ الذاتى الخ) جواب
 عن سؤال مقدر كأنه قيل هب ان اطلاق الذاتى على النوع اصطلاحى لكن حيثئذ يكون
 متوقفا على القول ما رضع اى لا معنى ثم نقل الى معنى آخر المناسبة بين المعنيين وظاهر ان المعنى
 الاول ما هو المنسوب الى الذات ولا مناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحى اذ النوع لا يوجد
 فيه ذلك المعنى وحاصل الجواب اننا لانعلم اتفاه تلك المناسبة لوجود ذلك المعنى في بعض
 افراده اعنى الجنس والفصل وهذا القدر من المناسبة كافية فى النقل ولا يلزم فيه وجودها
 بالنسبة الى جميع افرادها ولو سلم لزوم تلك المناسبة بالنسبة الى جميع افرادها فنقول المراد بالذات
 ما صدق عليه الماهية من الاشخاص والنوع اعنى الماهية منسوب الى الذات بهذا المعنى

انتساب المروض الى المروض المقيد بالمعارض على ما سنفقه فعلى هذا يوجد
ثلاث المناسبة بين الذاتى بحسب اللغة وبين الذاتى بالمعنى الاصطلاحي بالنسبة الى جميع
افراده والى ما قررناه اشارنا بما يقوله وباعتبار جميع افراده لكن هذا مأخوذ مما ذكره
الشارح بقوله اقول الخ كما ستقف عليه لا يقال كيف يكون النوع من افراده والحال انه خارج
عن تعريفه لانه يقول على ما صوبه المحشى يكون داخل فيه على ان الكلام ههنا
في اطلاق الذاتى على النوع ودخوله في تعريفه وعدم دخوله فيه كلام آخر (قوله
واما اطلاق العرضى الخ) جواب عن مقدركا نه قيل انك حققت ان اطلاق الذاتى على النوع
اصطلاحي واطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة اما باعتبار بعض افراده
واما باعتبار جميع افراده فاحال اطلاق العرضى على الخاصة والعرض العام واطلاقه على
ذلك المعنى الاصطلاحي هل هو باعتبار بعض الافراد او باعتبار جميع الافراد وحاصل
الجواب ان اطلاق الاول باعتبار نسبتهم الى ما أخذ الاشتقاق الذى هو العرض ومن البين
ان النسبة الى ما أخذ الاشتقاق يوجد في الخاصة والعرض العام فيكون النسبة اللغوية في هذه
الصورة صحيحة بخلافها في الصورة السابقة لكن هذا مبنى على ان الكلى العرضى عبارة
عن المشتقات كما هو ظاهر كلام المصنف لا عن مبادئها وانما فعله المصنف كذلك اشارة الى
ان المعبر في حل الكليات على الجزئيات حل المواطأة فيقال زيد ناطق وضاحك وماش
لا حل ذو وحل الاشتقاق فافهم وان اطلاق الثانى اعنى اطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحي
باعتبار جميع افراده لان جميع افراده منسوب الى العرض هذا والمراد بالمأخذ الحاصل
بالمصدر الذى هو الموجود في الخارج لا المعنى المصدري اذ لا يصور كونه من العرض الذى
هو الموجود في الخارج وما قيل ٩ من ان مثل الممكن والمنتهى والمعلوم من العرضى مع ان مأخذها
ليست بعرضى لعدم وجودها في الخارج لكونها امور اعتبارية ففيه انها وان كانت امور
اعتبارية لكنها ثابتة في نفس الامر وهذا القدر يكفي في كونها مأخذا واما المعنى المصدري
فلا يصور كونه مأخذا لكونه اعتباريا محضاجدا على اننا لا نلزم وجود الحاصل
بالمصدر في الخارج في جميع المواد بل ذلك في الاعراض الموجودة في الخارج مع ان
من العقلاء من التزم وجود مثل الامكان والامتناع والعلم في الخارج فارجع البصر
الى الكلام هل ترى من فطوره بما قررنا في قوله واما اطلاق العرضى الخ اندفع ما قيل ٤ من
ان هذا تبرع بما لا فائدة فيه كتوله واطلاقه على المفهوم الاصطلاحي لان مقصود المحشى
اولا من بيان اطلاق المناسبة بين المنقول والمنقول اليه يحتاج الى كمال ايضاح وذلك
لا يحصل الا بيراد هذين القولين وقد تقرر ان الاشياء تنكشف باضدادها نعم يمكن ان يقال
قوله وكذا اطلاق الذاتى والعرضى على مفهومات الجنس والفصل الخ تبرع وان كان
ذلك اطلاقا باعتبار افراد تلك المفهومات اذ الكلام ههنا انما هو في اطلاقها على الكليات
الجنس باعتبار المفهومين كما مر منه لا عليها باعتبار مفهوماتها الخمسة بل قد قيل ٦

٦ قره خليل (منه)

٤ طرسوسى (منه)

٩ طرسوسى (منه)

(ان)

ان هذا اطلاق الاخير مما لم يوجد في كتب القوم الا ان يقال هذا لا يطلق يتناسب
الاطلاق الاول في كون كل منهما باعتبار الافراد بل يلزمه لانه اذا كان اطلاق الذاتى
والعرضى على ذلك المعنيين الشاملين للكليات الجنس باعتبار الافراد كان اطلاقهما
على المفهومات الخمسة لا كليات باعتبار الافراد وتلخيصه ان اطلاق الذاتى والعرضى
على ذلك المفهومين لكونهما مفهوماى الكليات فهذا جار في المفهومات الخمسة
فيكون اطلاق الذاتى والعرضى على المفهومات مناسباً على ان يكون باعتبار الافراد
فعلى هذا لا يلزم ان يوجد هذا اطلاق في كتب القوم صريحاً بل يكون هذا من فوائدهم
(قال الشارح العلامة واقول الذات الخ) اشارة الى جواب آخر غير الجواب السابق على
تقدير التسليم وحاصل الجوابين اننا نسلم ان اطلاق الذاتى على النوع بالمعنى اللغوى حتى
يلزم كون الشئ منسوباً الى نفسه بل اطلاق الذاتى عليه اصطلاحى لا يلاحظ فيه
النسبة فلا يلزم فيه محذور ولئن سلمنا ان اطلاق الذاتى على الماهية بالمعنى اللغوى لكن
انما يلزم فيه المحذور المذكور ان لو كان الذات المنسوب اليه بمعنى نفس الحقيقة فقط
وهو ممنوع بل الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة اعنى
معروض الشخص من حيث هو معروض له فيراد بالذات ههنا المعنى الثانى فيمكن
نسبة نفس الحقيقة الى الذات بهذا المعنى كما يمكن نسبتها الى جزئها وانما مفسرنا ما صدق
عليه الحقيقة بمعروض الشخص من حيث هو معروض له على معنى كونه مقيداً بالمعارض
لان ما صدق عليه الحقيقة لو كان جملة مركبة من الماهية والشخص لم يكن الماهية
عين تلك الجملة بل جزء منها وحينئذ يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو ذاتي للشخص
الابان يكون للامور العرضية الشخصية بالقياس اليه مدخل فلا يكون الحيوان والانسان
وما يجري مجراها ذاتيات لشخص متشخص فقط بل يشاركها في الذاتية العوارض
الداخلية في الاشخاص من حيث هى اشخاص وذلك باطل اتفاقاً فلا يصح اطلاق الذاتى
على معنى يؤدى الى ذلك البطلان واما اذا كان المراد بما صدق ما شربنا اليه فلا يؤدى
ذلك النسبة الى البطلان المذكور اذ لا شك ان الماهية من حيث هى غاية بالاعتبار
للماهية من حيث انها مقترنة بالشخص المأخوذ معها على وجه التقيد دون التركيب
وهذا القدر من التقييد كاف لنصحح النسبة على قانون اللغة الا ان الشيخ لم يلتفت اليه لكون
المتبادر من انتساب شئ الى آخر تغيرهما بالذات فالشارح بعد ما نقل جواب الشيخ
عن ذلك الاعتراض تنزل عن ذلك واثارنا الى هذا الجواب المحرر بما حررناه وعنه
الى نفسه اشارة الى كونه مرضياله وان لم يرتض به الشيخ الى هذا الترتيب اشارة المطالع
ههنا حيث قال وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية على انه لو جعل الماهية ذاتية للماهية
من حيث انها مقترنة بالشخص لاندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وبهذا التحقيق
ظهر متانة ترتيب الشارح في الجوابين ووجهه عن الثانى الى نفسه وحقيقة مراده منه اى

من الجواب الثاني واندفع الاوهام ٧ باذن الله الملك العلام (قال الشارح العلامة قدس سره)
بيان ماهو المراد منه) اى قد علم من البحث السابق في تعريف الذاتى ان المراد بالذاتى
ههنا ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته سواء كان داخلا فيها او عينها لانه المقسم
الى الاقسام الثلاثة المذكورة ههنا وليس المراد ان المراد بالذاتى ههنا سبق لان التعريف
السابق محتمل للذاتى بكلا المعنيين ليس نصافى واحد منهما (قال الشارح وهو اقسام
ثلاثة بالاستقراء) لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس والفصل كما سيأتى في كلام المصنف
باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر الحساس مثلا جزء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس
ولا فصل لانا نقول الكلام هناك في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وبهذا يندفع
ما قيل انه اذا قيل ما زيد وقيل في الجواب حيوان ناطق فهذا مقول في جواب ماهو مع انه
ليس بجنس ولا فصل واما ما قيل ان مثل الجسم النامى جنس متوسط على ما قالوا مع انه
مركب فدفعه ان القيد فيه خارج وان كان التقييد داخلا به يندفع ما قيل ايضا من انهم
جعلوا الذاتى قسما للعرضى مع انه اجتمع في مثله الامر ان (قال الشارح او في جواب اى شئ) اى
او مقول في جواب اى شئ فهو عطف على عديله مع المحذوف حذف ذلك لاعلم به وقوله
في ذاته احتراز من الخاصة فانه مقول في جواب اى شئ هو في عرضه (قال الشارح والمقول
في جواب ماهو) المقول بمعنى المحمول والمعتبر في حل الكلى على جزئياته حل المواطاة
لا غير وقد بينا ذلك في تعريف الكلى ومعنى في جواب ماهو في جواب السؤال عن الذاتى
سواء كان ذلك السؤال عن امر واحد كما في النوع او عن اثنين واكثر كما في الجنس وافراد
النوع فقوله في جواب ماهو بظاهره ينطبق على النوع فقط فقوله ماهو ههنا كناية
عن السؤال عن الحقيقة سواء كانت حقيقة مختصة كما في النوع فيكون السؤال بما هو
بالافراد او حقيقة مشتركة كما في الجنس وافراد النوع فيكون السؤال بما هما او بما هم
كما اشار اليه بقوله اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية
معاً وهو النوع ومعنى قوله بحسب الشركة فقط انه يصح ان يكون جوابا عن الشئ مع غيره
ولا يصح ذلك الجواب حالة افراد ذلك الشئ مثلا اذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب
الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة بينهما واما اذا قيل ما الانسان فلا يصح ان يقال
في جوابه الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة لاتمام الحقيقة المختصة به والسائل بقوله
ماهو يطلب تمام الحقيقة المختصة ومعنى قوله بحسب الشركة والخصوصية معاً انه يصح
ان يكون جوابا عن الشئ وحده ومع غيره كالانسان فانه اذا قيل ما الانسان كان الجواب
الحيوان الناطق واذا قيل ما زيد وعمر وكان الجواب الحيوان الناطق ايضا لان السائل
المذكور يطلب تمام الماهية المختصة بالحيوان الناطق كما انه تمام الحقيقة المختصة
للانسان كذلك هو تمام الحقيقة المختصة لزيد وعمر فالمراد بالمعنى المعية الاصطلاحية
اى صحة وقوع الجواب في الصورتين المذكورتين لالمعنى الزمانية وان امكن ذلك ههنا

٧ اى او هام المولى
قره خليل منها انه
لم يقدر على تحرير
المرادى في الجواب
بل تكلم بما لا معنى
ومنها انه لم يشعروا به
عرو الشارح الجواب
الذى الى نفسه ومنها
انهم عرو الجواب
على العكس ولم
يشعروا مرتبة لازل
مؤخر (منه)

بان تعدد السؤال بأن يسئل عن الماهية وعن افرادها في زمان واحد وهذا تفصيل ما
يجب من الشارح فظهر من هذا حال الجنس والنوع وكيفية وقوع الجواب فيهما
والظاهر ان السؤال عن شخص واحد والجواب عنه مثل ما اذا قيل ما زيد وقيل
في جوابه الحيوان الناطق داخل في النوع لان المقول ههنا كلى حلى على الشئ
في جواب ماهو ولو كان مثل هذا خارجا لكان مثل ما قيل ما زيد وعمر وقيل في الجواب
الحيوان الناطق خارجا وفساده ظاهر فمن جعل ٩ المقسم ههنا عبارة عن المفرد الكلى
واخرج مثل هذا عنه وعن الاقسام ايضا فقد وقع في خبط عظيم نعم ان مثله خارج
من مقسم الجنس والفصل بالتحرير المذكور لكن المقسم ههنا مقسم الجنس والنوع
والفصل لا مقسم الاثنين والحق ان مثل هذا السؤال والجواب بالتحرير المذكور انما هو
بالنظر الى جزء الماهية الذى هو مقسم الجنس والفصل فقط كما اثرنا اليه في صدر البحث
(قوله قبل قوله حقيقة الخ) على ان يكون حالاً من الضمير الذى اضيف اليه لفظ الحقيقة
والمعنى بل تمام حقيقة كاشماع الفرس ولا يلتفت فيه الى ايهام نسبة الحقيقة الى الانسان
بتقيد المقارنة للفرس والحال ان المقصود نسبتها الى الانسان والفرس اذ المقصود مظهر كما
لا يلتفت الى ايهام متبوعية الفرس بناء على ان الاصل في كلمة مع ان تدخل على المتبوع (قوله
غير صحيح) اما على انه ظرف لغو فلا نصله الاشتراك الباء او بين دون مع واما على انه ظرف
مستقر فلا نه حينئذ يكون حالاً من الضمير المستقر في كلمة المشتركة الراجع الى الحقيقة فيفيد
ضم الفرس الى الحقيقة والمقصود ضمها الى الانسان ولت ان تقول يلزم ان يكون الفرس جمع
تلك الحقيقة التى هي حيوان مشتركة فبهم مساواة الفرس للحيوان (قوله فكان المراد الخ)
تفريع على عدم صحة قوله المذكور على تقدير عدم ارادة القيد المذكور وانما اتى
بكلمة كائن المفيدة للظن اشارة الى عدم جزمه في ذلك الاحتمال ان يكون تلك الارادة
مستفادة من المقابلة لقوله بحسب الشركة والخصوصية معا لكنه لقرينه رجح اسناد
تلك الارادة الى قوله وهو الجنس دون قوله الاقوى وعلى هذا يحتمل ان يكون اتيان كلمة كائن
للاشارة الى انه مختاره كما هو مادة الشيخ الرئيس حيث يعبر عن مختاراته بلعل وكان وبهذا
اضمحل ما قيل ٦ من انما يعبر بكلمة الظن للاشارة الى ضعف استدلاله لانه لو تسلّم مثله
لم يرد الاعتراض على احد حيث قال والالم يصح قوله وذلك لان هذا الاستدلال
بظهور الفساد لا بالفساد نفسه على انه من قبيل الترجيح لامن قبيل الاستدلال كما اثرنا
اليه (قوله الاولى ان يقال الخ) قد اثرنا الى دفعه آتفاً ذكر (قوله بلا تكلف) اى تكلف
الحذف على ما زعمه الشارح وما قيل ٤ يحتمل ان يكون لام الشركة للعهد الخارجى
اى الشركة المحضة الموهودة بقرينة المقابلة فيكون الكلام سالماً عن الحذف فلم يعهد
مثله ولم يسبق اذ الشئ الاقوى لا يكون قرينة على العهد نعم يمكن ان يقال المطلق
يحتمل على اطلاقه فيفيد محضية الشركة هذا (قوله اعتماداً على تلك القرينة)

٩ قره خليل (منه)

٦ قره خليل (منه)

٤ قره خليل (منه)

الظاهر منها ما شار اليه الشارح ويحتمل ان يكون المراد منها ما اشار اليه المحشى
فعلى هذه يكون ماد كره لمحشى مندرجا فيما اشار اليه الشارح وبؤول كلام الشارح
الى ترجيح القرينة لاني ذكرها اقربها على القرينة الآتية فانهم (قال الشارح شامل
لسائر الكليات) اي شامل لباقي الكليات والجميعها على الاختلاف في كلمة سائر من السور
بمعنى الجميع او بمعنى البقية وقوله شامل صفة لقوله جنس مفيدة للنسبة وعلة لها ومعنى
كلامه جنس الخمسة كما وقع في شرح الشمسية وشرح المطالع فكأنه قال ما قال ثم بدا
للسؤال الآتي ثم ان عرضه من ذلك رد شارح المطالع حيث قال لفظ الكلئ مستدرك
بغنى عنه المقول على كثيرين وصرح به ايضا في شرح الشمسية لان المقول على كثيرين
مرادف للكلئ اذا المراد بالمقوية على كثيرين الصلاحية المحمل على كثيرين لا المقولية
بالفعل على ما فصله الشريف العلامة في الحاشية الكبرى وهذا بعينه معنى الكلية
فيكون بينهما ترادف اصطلاحا فلا حاجة الى ذكره والشارح لم يلتفت اليه اذ الغرض
تحقيق معنى الجنس وهو لا يكون الا بذكر جميع القيود الواقعة في نفس الامر صراحة
فلا بد من ذكر الكلئ فبين لذكر المقول وجها آخر وقد تقرر ان القيود الواقعة
في التعريفات قد تكون موضحة ليست الا (قوله اي من نوع لانواع) وهو النوع الحقيقي
اقول النوع اما حقيقي وهو المذكور في المتن واما اضافي وهو الداخل تحت الاعمال وقابل
في تعريفه ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا اوليا وتسمى
اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه * ولانواع مطلقا مراتب اربعة لانه اما
اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان
ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي كالجسم النامي وهو النوع
المتوسط او مابين لكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فظهر
من هذا ان النوع السافل ونوع الانواع والنوع الحقيقي شيء واحد * ثم انهم اختلفوا
في النسبة بين النوع الاضافي وبين النوع الحقيقي منهم من ذهب الى ان الاول عم مطلقا
من الثاني لاجتماعهما في مثل الانسان ووجود الاول بدون الثاني في مثل الحيوان
والجسم النامي والجمهور ذهبوا الى ان بينهما عموما وخصوصا من وجه تصادفهما
في الانسان ووجود الاول بدون الثاني في الحيوان ووجود الثاني بدون الاول في مثل النقطة
والوحدة ومن المحققين ٩ من ذهب الى ان الثاني اعم مطلقا من الاول بناء على ما حقق
من ان كل كلي له افراد في نفس الامر نوع بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الافراد
وان كان بالقياس الى تلك الافراد الوجود في نفس الامر واحدا من الاقسام الباقية
مثلا الحيوان جنس - نفس بالقياس الى الافراد الانسانية والفرسية ونوع بالقياس الى حصصه
المضافة اليها فعلى هذا كل نوع اضافي نوع حقيقي ولو بالقياس الى حصصه من غير
عكس كما في المفهومات الشاملة اذ لانوع فوقها حتى يتصور كونها انواعا اضافية

٩ ابو الفتح في حواشي
التهذيب (منه)

(فهى)

فهى انواع حقيقة اذا عرفت هذا فاعلم ان المحشى فسرا ولا النوع بنوع الانواع احترازا
من النوع الاضافي لانه من افراد المعرف فلا يصح اخراجه عن التعريف ثم فسر
نوع الانواع بالنوع الحقيقي والظاهر ان مقصوده بيان الواقع لان النوع الحقيقي
منحصر في نوع الانواع حتى يرد عليه ان النوع الحقيقي على مذهب الجمهور يتحقق
في البسيط مثل النقطة والوحدة فكيف يصح الحصر ويحتاج في دفعه الى اختيار مذهب
كون النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي حتى يصير الحصر المذكور بناء على
ان التفسير المذكور في النوع الاضافي ما باقى يقال له نوع الانواع والنوع الحقيقي على انه
على مذهب بعض المحققين من كون النوع الحقيقي اعم مطلقا من النوع الاضافي يرد عليه
ايضا ان النوع الحقيقي يوجد في غير نوع الانواع كالنوع الاضافي فكيف يصح الحصر
المذكور والحاصل انه لو كان مراد المحشى ههنا حصر النوع الحقيقي على نوع الانواع
فعلى مذهب الجمهور لا يصح ذلك لوجود النوع الحقيقي في البسيط مثل النقطة وعلى
مذهب بعض المحققين لا يصح ايضا لوجوده في مثل الحيوان والجسم النامي ولا وجه
لجعله ٧ مضافا على مذهب مرجوح هو كونه اخص مطلقا من النوع الاضافي وكونه متحدا
في المال مع نوع الانواع اذ لا داعي الى ذلك فالمراد ان نوع الانواع نوع حقيقي سواء
تحقق النوع الحقيقي في موضع آخر كما في المذهبين او لم يتحقق كما في مذهب آخر هذا
ودع عنك خرافات الاوهام (قال الشارح العلامة تحكم) اي تخصيص بلا تخصيص
فان قوله مختلفين بالحقايق كما يخرج النوع يخرج الخاصة والفصل ايضا لانهما ليسا
بمقرلين على كثيرين مختلفين بالحقايق بل على كثيرين متفقين بالحقيقة لكن هذا
قبل الحاجة الى الاخبارج ولا حسن في مثله واذ قال الشريف في الحاشية الصغرى القيد
الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول مطلقا سواء كانت قريبة او بعيدة ويخرج
الخواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الاجناس او الانواع فكان اسنادا خارج الفصول
والخواص الى القيد الاخير اولى (قال الشارح وانما كان هذا التعريف الخ) قد صرح الشيخ
في اشارته بكون هذه التعاريف رسوما او وضعها الحكيم الطوسي في شرحه بما ذكره الشارح
فرجحه الشارح العلامة في هذا الكتاب على ما صرح به الشيخ في الشفاء فكأنه بنى ذلك
على ان ما في اشارته منتهى امر الشيخ في هذا المقام (قوله فان قيل الكون صالحا الخ)
كأنه جعل المقولية معهودة اعني المقولية على كثيرين اذ الكلام في ذلك لافي المقولية المطلقة
فيرد عليه ما ورد له لما عطف الشارح قوله وكونه صالحا عليها اشارة الى ان المراد بالمقولية
الواقعة في التعريف الصلاحية للمقولية لا المقولية بالفعل كما اشرنا اليه سابقا كان معنى كلامه
واما صلاحيته للمقولية فمما يعرض الخ فلذا قال الكون صالحا يعني ان الكون صالحا للمقولية
المعهودة عين معنى الكلية فلا يكون عارضا ولا لكان الكلية ايضا طارضا مع انه اعترف
بان الكلية ذاتية حيث قال الجنس لان نفسه كل ذاتي الخ وبهذا يدفع ما قبله من ان ما ذكره

٨ المورد والمجيب
هو المولى قره خليل
(منه)

٧ الجاعل هو المولى
قره خليل (منه)

٦ طر موسى (منه)

الشارح في سبقي قوله وذلك لان الجنس الحياتي يختص بالجنس وان المقولية على اختلافات الحقيقة او الكون صالحا لها عارضة له بعد التقويم اذ لا حقيقة له الا على الذي في المعاملات الحقيقة وليس فيه التزام ان المقولية على كثيرين والكون صالحا لها عارض للكميات بعد التقويم حتى يرد عليه هذا السؤال ويحتاج الى الجواب انتهى لان هذا القائل اشتبه عليه المراد من المقولية ههنا واشتبه عليه ايضا المراد من الكلية في قول المحشى من معنى الكلية واشتبه عليه تحرير مراده بعد ظهور الصباح لاحاجة الى المصباح (قوله قلنا الخ) حاصله انه ليس مراده ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين فقط عارض له بعد التقويم حتى يرد عليه ذلك بل مراده ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين في الجواب عارض له بعد التقويم بقربة ان الكلام في هذه المقولية المعهودة لا في مطلق الصلاحية للمقولية على كثيرين ومن البين ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين في الجواب عارض له بعد التقويم لان الكلية ليست الا عبارة من الصلاحية للمقولية على كثيرين واما صلاحيتها في الجواب فتخرج عنها عارض لها وانما قلنا في تقرير الجواب في الجواب ولم نقل في جواب ما هو كما هو صريح عبارة المحشى اشارة الى دفع ما يمكن ان يورد ههنا من ان جوابه بظاهره انما ينطبق على الجنس والنوع لا على ما عده مع ان كلام الشارح ههنا وهذا السؤال والجواب يجري فيما عدا الجنس والنوع وحاصل الدفع ان المراد بقوله في جواب ما هو الوقوع في مطلق الجواب سواء كان في جواب ما هو او في جواب اى شئ في ذاته او في عرضه حتى يتم الكلام في الجميع لكن بعد هذا التحرير لا يتم الجواب المذكور في العرض العام لانه وان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق لكن لا يكون مقولا في الجواب اصلا وهذا امر بالتأمل الا ان يبني الكلام على الاغلب (قال الشارح العلامة فلا يلتفت الى ما قبل الخ) القائل الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين منهم شارح الشمسية حيث قال الكميات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها اولاً ووضع اسمها بآرائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا اى اسمية وبهذا التحقق ظهر اندفاع ما قبل من انه انما كان هذه التعريفات رسوما للكميات لاحدودها لجواز ان يكون لها ماهيات ورائها تلك المفهومات ملزومات متساوية لها بحيث لم يتحقق ذلك اطلاقا عليها الرسم انتهى على ان غاية هذا عدم العلم بأنها حدود ومن البين ان ذلك لا يوجب العلم بأنها رسومات لو ذكر التعريف مكان الرسم لكان أولى واشتمل انتهى كلام شارح الشمسية ما لا يظهر من هذا ان شارح الشمسية وان كان جازما من اول الامر في انها حدود ولكنه تنزل عن ذلك ثانياً وأشار الى ان الجزم بأنها رسومات غير مناسب بل المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم فعلى هذا الجزم المذكور من الشارح غير مناسب ايضا ولعله بنى ذلك على ما في الاشارات وشرحه كما اشرنا اليه (قوله كما صرح به الشيخ في الشفاء الخ) يعني ان القول بأنها حدود لكونها امور اعتبارية حصلت

منهوماتها اولاً ووضع اسمها بآرائها فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات فيكون التعريف بها حدودا لرسوما مما صرح به الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين فعرض المحشى من هذا البيان تقرير كلام القائل لا الرد عليه وان قائله هو قائل ما اقرمه الشارح وهو الشيخ ايضا فلا يليق ترجيح احد قوليه على الآخر فان كان لما ذكره وجهه ترجيح فلا قول الاخر وجهه رجحان ايضا الا ان يكون ما ذكره الشارح اقوى بما ذكره المحشى وهو محل نظر ثم ان المحشى اشار بهذا الى انه كان القائل بأنها رسومات مصيب من وجهه كذلك القائل بأنها حدود مصيب من وجهه ولذا اشار الشيخ البهاني كتابه الشفاء والاشارات فلا وجه لجزم الشارح بواحد منهما جازم الاخر والحق ان جزم الشارح ههنا لاجل توجيه ما في المتن لا لفساد ما في الشفاء وحقيقة ما في الاشارات بل هو مضطرب كالشيخ وغيره ولذا قال في فصول البدائع قيل هذه التعاريف رسومات لاحتمال ان يكون المذكورات لوازم المفهومات وقيل حدود لانها ماهيات اعتبارية فحقيقة هذه الامور المعبرة والاحتمال يوجب عدم العلم بأنها حدود ولا العلم بأنها رسومات ورجح الاول بان المقولية مقيسة الى الغير فيقتضى الخروج وهو مردود بأن ذلك الاقتضاء في الماهيات المحققة ثم قال والحق ان الامور المذكورة ان كانت من اعتبار المعبرين فحدودها لا فرسومات وحين لم يتحقق فتعاريف انتهى واللايح من هذان كونها حدودا اظهر عند الشارح من كونها رسوما وهذا هو الذى قصده المحشى واشتفى به وان رجح الشارح ههنا كونها رسوما للاشارة الى اعانة ما في المتن بل لا يبعد ان يكون لترجيح ما في الاشارات لكونه منتهى الكمالات (قوله يعني الخ) يعني ان ههنا قياسا مكرما من قياسين وان قول الشارح جنس الجنس اخص من مطلق الجنس اشارة الى كبرى القياس الاول وصغراه مطوية وكذا قوله ولا يجوز تعريف العام بأحد خواصه اشارة الى كبرى القياس الثاني وصغراه هي النتيجة الحاصلة من الاول وتقريره ان الكلى جنس الجنس وخص الجنس اخص من مطلق الجنس لكونه فردا من افراده فالكل اخص من مطلق الجنس فجملة صغرى ونقول الكلى اخص من مطلق الجنس وما هو اخص لا يجوز تعريف العام الذى هو مطلق الجنس به ينتج ان الكلى لا يجوز تعريف مطلق الجنس به ولا خصاصا قال فلا يجوز تعريف الجنس بالكلى وقوله لانه فرد من افراده من ضمنية اشارة الى ان الخواص في كلام الشارح جمع خاص لاجمع خاصة اذ الكلام في الاخص الذى هو المندرج تحت المطلق الاعم ولذلك فسر الخواص بالافراد فذلك البيان تمهيد لهذا التفسير فاقتل من ان كبرى القياس الاول قوله جنس الجنس اخص قضية طبيعية وهي لا تنتج اذ الحكم فيها على مفهوم الجنس ليس بشئ اذ الحكم فيها بالاخصية بمعنى كونه فردا من افراد الكلى على ما نص عليه المحشى فكيف يكون الحكم فيها على المفهوم دون الافراد وما قبله من انه لو كان الحكم فيها على ما صدق الحكم كان ممنوعا اذ القول بما صدق عليه هذا المفهوم مع انه اعم ليس بشئ ايضا اذ تصادف ذات

فيه تعريف لولى
قره خليل (منه)

قره خليل (منه)

ان موضوع عنوانه معتبر فطه في الحمل فمعنى القضية ان كل فرد منصف بجنسية الجنس فهو
 اخص من مطلق الجنس ولا يشك القطن في كونه قضية محصورة ولا في صدقها ايضا (قال
 الشارح العلامة قلت ان اريد الخ) حاصله ان اريد بقوله الاخص لا يجوز تعريف العام به ان
 الاخص من حيث خصوصيته الخ فهو مسلم ولكنه مقيد اذ ان تعريف بالاخص المذكور
 ليس بالنظر الى اتحاد الاعتبارين اى مفهومه وخصوصيته وعدم انفكاك احدهما عن
 الاخر حتى يكون التعريف به تعريفا بالاخص وان اريد ان الاخص مطلقا سواء اتحد
 الاعتباران او لا لا يجوز تعريف العام به فهو ممنوع لانه اذا تغير الاعتباران وانفك احدهما
 عن الاخر ومن البين التعريف انما هو بالنظر الى الاعتبار الاول اعنى مفهومه لا بالنظر
 الى الاعتبار الثانى اعنى خصوصيته فيجوز التعريف به قطعا لانه بهذا الاعتبار اهم وان
 كان باعتبار خصوصيته اخص وهذا معنى قوله وذلك لان الكلى بمفهومه الخ غايته ان
 الشارح ترك ان يقول ان التعريف بالاخص الاول اعنى المفهوم دون اعتبار العارض اعنى
 الخصوصية لوضوح ان التعاريف انما هى بالنظر الى المفهومات لا باعتبار عوارضها
 وبهذا البيان يندفع اضطراب المحتى ههنا ولما ورد عليه انه يفهم من تقرير الشارح
 ان للاخص اعتبارين مفهومه وخصوصيته وانه بالاخص الاول اعم منه بالاخص الثانى
 فيثبت يلزم كون الشئ اعم واخص وهو غير جائز اشار الى دفعه بقوله فالامر ان الخ يعنى
 ان كون الشئ اعم واخص جائز بالاخصين المتغيرين فالكلى اعم باعتبار المفهوم واخص
 باعتبار خصوصيته هذا (قوله والظاهر في تقرير الجواب الخ) قد اشرنا الى ان هذا هو مراد
 الشارح غايته انه لم يصرح بالقول بأن التعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض اوضحه
 (قوله فلا يكون هذا تعريفا للعام بالخاص) هذا من قبيل تقييد تقييد المقدمة المهمة على السند كما
 هو العادة وامله منع لتقريب القياس الاول على تقدير ومنع تكرار الوسط والتقريب في القياس
 الثانى على تقدير آخر وتقريره ان اردت بقوله ان الكلى اخص انه اخص بحسب ذاته فذا
 لا يلزم من القياس الاول وان كان التعريف المذكور بهذا الاعتبار وان اردت انه اخص
 بحسب عارضه الذى هو جنسية الجنس فالتقريب في الاول مسلم لكن تكرار الوسط في الثانى
 ممنوع اذ المراد من الكبرى فيه ان الاخص بحسب مفهومه لا يجوز تعريف العام به واولم
 التكرار فالتقريب فيه ممنوع اذ التعريف انما هو باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض فلا يكون هذا
 تعريفا للعام بالخاص نعم اوقال في التقرير كما اشرنا اليه في الشرح ان اردت ان الكلى اخص
 باعتبار خصوصيته لا يجوز تعريف العام به فلم يكن الكلام ليس فيه وان اردت ان الكلى
 الاخص بحسب مفهومه لا يجوز التعريف به فالكبرى بمثل كان اخصروا ووضح بل اوقال
 لان لم ان الاخص لا يجوز التعريف به وانما لا يجوز اذا كان ذلك التعريف باعتبار خصوصيته
 التى هى الجنسية وهو ممنوع بل التعريف به باعتبار المفهوم الذى هو الاعم لكان اوجز (قوله فان
 قلت هذا التعريف اماحد واما رسم الخ) كانه مرض بذلك الشارح في تخصيص الاعتراض

(المذكور)

المذكور بصورة كون التعاريف رسوما مع ان هذا الايراد مشترك بين كونها حدودا
 ورسوما ويحتمل ان يكون اشارة الى اضطراب الكلمة في كونها حدودا ورسوما كما
 فصلناه سابقا وان الايراد المذكور وارد على كل تقدير فاندفع بهذا ما قيل من ان الشارح
 اختار سابقا كونها رسوما فلا يناسبه هذا التزديد ولا حاجة في دفعه الى القول بانه توسيع
 الدائرة وحاصله ان هذا التعريف اماحد واما رسم وكل منهما مركب من الجنس والمميز
 ينتج ان هذا التعريف مركب من الجنس والمميز فقد اعتبر فيه الجنسية التى هى اخص
 من مطلق الجنس فلزم ان يكون هذا التعريف باعتبار العارض الذى هو الاخص ولا يجوز
 تعريف العام باحد خواصه فقد ثبت تلك المقدمة الممنوعة هذا والظاهر ان هذا السؤال
 والجواب من قبيل الامادة للسؤال والجواب السابقين وانما فعله ازالة للوهم الحاصل
 من تخصيص الشارح بصورة الرسم كما اشرنا اليه آنفا والافكار البحتين على اعتبار كون الشئ
 جنس الجنس في السؤالين وعلى عدم اعتبار الوصفية العارضة في الجوابين نعم ان هذا
 اوضح من تقرير الشارح والاول جوابا وللإشارة الى ما قلنا جعل هذا الكلام متصلا بما قبله
 وتصدى بعده رد ما في الشرح بقوله واما في الشرح فاقبل ٤ من ان المناسب تقديم قوله واما
 ما في شرح الخ على قوله فان قلت الخ ليس بشئ معذبه (قوله واما ما في الشرح الخ) يعنى
 هذا هو الظاهر في تقرير هذا البحث واما ما في الشرح فيفهم منه اى من قوله وان اريد مطلقا
 فم ان التعريف بالخاص جائز عند عدم اتحاد الاعتبارين كما هو اللابح في النظرة الاولى و ليس
 كذلك اذ لا يجوز التعريف بالخاص هذا مع ان ما ورد في سند هذا المنع بقوله لان الكلى
 بمفهومه اعم لا يناسبه بل يناقضه اذ المفهوم من المنع التعريف بالخاص جائز والمفهوم من
 سنده انه لا يجوز التعريف بالخاص هذا وقد عرفت من ان معنى قوله وان اريد مطلقا الخ ان
 اريد ان التعريف بالكلى الذى هو الاخص لا يجوز تعريف العام به مطلقا سواء اتحد الاعتباران
 او انفك احدهما عن الاخر فمنوع لانه اذا تغير الاعتباران ومن البين ان التعريف
 انما هو بالنظر الى المفهوم لا بالخصوصية العارضة يجوز تعريف العام بالاخص المذكور
 وهذا معنى قوله لان الكلى بمفهومه معرف واعم غايته ان الشارح ترك التصريح هنا
 بالقول بأن التعريف انما هو بهذا الاعتبار لاشتهار ان التعريف انما هو بالنظر الى المفهوم
 لا بالنظر الى العارض فقوله فيفهم منه ان التعريف بالخاص الخ مبنى على فهمه وعلى ما يفهم
 من ظاهر الكلام في النظرة الاولى واما على ما قررناه فلا يفهم منه ما يوهم خلاف الواقع
 ويظهر منه امتزاج السند لعمه وامله اشر الى ما قررنا في هذا المقام بقوله كما لا يخفى
 على التأمل فلا حاجة في دفعه الى التزديد في رد قوله وليس كذلك بأنه ان اريد انه يفهم
 منه ان التعريف بالخاص عند اختلاف جهتي المعرفة والخصوصية لا يجوز مطلقا فمنوع
 نعم وان اريد ان التعريف بالاخص من حيث الخصوصية غير جائز فلم يكن هذا غير مفهوم
 من عبارة الشارح انتهى اذ كلام المحتى انما هو في المفهوم المذكور ورد به بعد تسليمه

٤ عبد الرحمن (م)

بما ذكره الشارح غير مناسب بل المناسب ان يتكلم في الفهم المذكور كما اشرنا اليه (قوله
اي كونه اعم ومعرفة الخ) الاولى ترك الاخير اذ الامر ان عبارة عن كونه اعم واخص
لكنه اوردته اشارة الى ان المعرفة انما هو بهذا الاعتبار فيهما مناسبة تامة جدا
قبل ههنا وجه مناسب يورث تشخيص الازهان ونشاط الخلال وهو ان قوله الكلى
جنس الجنس يستلزم حل النوع على الجنس وذلك لان الجنس احد الكليات فالكلى
شامل له واقربه فالجمل المذكور من قبل حل النوع على الجنس وهو باطل وجوابه ان الجمل
المذكور بالنظر الى ذاته لا اعتبارا ماضيه الذي هو كون الجنس احد الكليات فالكلى بالنظر
الى ذاته ومفهوماه جنس الجنس وبالنظر الى عارض كونه جنس الجنس نوع لكونه
بذلك الاعتبار احد الكليات ولا امتناع في كون الشيء بالنظر الى ذاته جنسا وبالنظر
الى عارضه نوعا هذا ولا يخفى ما فيه فان هذا مع كونه غير متعلق بالتعريف غير متعلق
بمفهوم القضية المذكورة ايضا بل بما يعتبر فيها من الخارج والفحوى فيلحق ان يترك
من البين مع انه يمكن ان يحرق في كثير من المواضع مثل ما اذا قلنا زيد انسان يلزم فيه
حل النوع على الشخص لان الانسان نوع ونحوه على زيد فيلزم كون زيد نوعا
والجواب مثل الجواب السابق بأن زيدا باعتبار ذاته انسان وباعتبار ماضيه الذي
هو كون الانسان نوعا نوع ولا امتناع في كون الشيء غير نوع باعتبار ذاته نوعا باعتبار ماضيه
فقل هذا من اشتباه العارض بالعروض لا يفيد شيئا سوى الاطلاء ونحن قد كررنا
ههنا وجهها مناسبة لما ذكره الشارح تشخيصا للاذهان وتذكرا للخلل وهو ان قوله
الكلى جنس للجنس فامد مستلزم لحل الخاص على العام وذلك لان الكلى عام للكليات
وجنس الجنس لكونه اخص من مطلق الجنس فرد من افراد الكلى فحمله عليه
حل الخاص على العام بل نقول لو قيل الكلى جنس لزم هذا المحذور ايضا العموم الكلى
وكون الجنس من افراده وجوابه ان الكلى اعتبارا من اعتبار ذاته ومفهوماه واعتبار
عارضه فباعتبار ذاته جنس شامل لجميع الكليات وباعتبار ماضيه الذي هو كونه
جنس الجنس في الاول او كونه جنسا في الثاني واحد من افراد الكلى خاص منه
ولا فساد في كون الشيء عاما باعتبار ذاته وخصوصا باعتبار ماضيه الذي هو الجنسية
فالجمل المذكور فيه انما هو باعتبار الاول دون الثاني فلا يلزم فيه حل الخاص على العام
كما لا يخفى على ذوي الافهام (قوله ليس المراد ههنا المعية الزمانية) كما هو المتبادر
والا يلزم ان يكون الجواب بالنوع منحصرا في صورة الاجتماع بأن يكون السائل متعددا
احدهما سائل عن فرد والاخر سائل عن فردين فيكون الجواب الواحد جوابا بالكليهما
في ازمان الواحد وانما في ذلك لكونه تكلفا وادم شموله حيث لا صورة لافتراق فالمراد
مطابق الاجتماع في الوجود بأن يكون النوع جوا بالفرد او لفردين سواء كان في زمان
او في زمانين فيكون كائنا كيدلانا كيدا حقيقة اذ قد تقرر في محله ان كلمة مع اذا استعملت

مفردة تنون وتكون حالا على ان تكون من الاحوال المؤكدة لصاحبها كلفظة جميعا
(عقولة جميعا) قال في المعنى هي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو قول ثعلب اذا قلت
جا آجبا احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جا معا فالوقت واحد
انتهى فلهذا اختار قول ثعلب والافعل قول ابن مالك يلزم ان يقول بمعنى جميعا
فانهم ٩ وتفصيل ما يتعلق بتلك الكلمة يطلب من محله قيل انما زيد هذه الكلمة ههنا
لان كون الواو بمعنى او شائع مع ان المناقاة بين الشركة والخصوصية ظاهرا ندعو اليه ايضا
مع كونه غير مراد ههنا فزيدت دفعا لهذا التوهم وفيه ان كون الواو بمعنى او زيفه
ابن هشام في المعنى ولا منافاة بين الشركة والخصوصية لافي السؤال ولا في الجواب فالظاهر
ان اتيانها ههنا لمجرد التقرير وهو مقتضى كونها من الاحوال المؤكدة كما اشرنا اليه اولا
(قوله اي وان كان فرضيا) اي وان كان العدد المذكور فرضيا اصلا كما في الكليات
الفرضية او تعددا كما في الكلى الذي انحصر في شخصه كالواجب والشمس اذا وابق
كلامه على ما هو المتبادر منه من كون العدد المذكور في نفس الامر يخرج منه مثل
الكليات الفرضية والكليات المنحصرة في شخص مع ان قواعد الفن عامة لجميعها على
ما سبق في تعريف الكلى وبهذا البيان اندفع ما قيل من ان اللازم عليه ان يقول ايضا
وحتى يدخل فيه النوع المعلوم كالنعناء او يترك ما ذكره ويذكر هذا بدله انتهى اذ المراد
بالعدد المذكور على ما ذكره اعم ان يكون جميع آحاده فرضيا او بعضها موجودا في الخارج
وبعضه فرضيا وكأني زعم ان العدد لا بد ان يكون بعض آحاده موجودا في الخارج وليس
كذلك ثم انه بعد التقييد المذكور دخول الكليات الفرضية واضح وانما الاشتباه في دخول
الكليات المنحصرة في شخص فلذا صرح بدخوله واما ما قيل من انه لم يتعرض لمثله
في تعريف الجنس متابعة من لم يجوز انحصاره في نوع لكونه امرا مبهما محتاجا الى
التحصيل فلا اقل له من نوعين موجودين في الخارج بخلاف النوع بناء على ان انحصاره
في الخارج في شخص لا يضر نوعيته خلافا لما حققه الشريف العلامة في حواشي المطالع
انتهى وزعم ان المحشى بل الشارح ايضا بنى الكلام ههنا على خلاف التحقيق فليس بشيء
لانك قد عرفت ان الشارح حكم في تعريف الجنس بكون لفظ الكلى جنسا ومن البين ان
معنى الكلية امكان فرض الصدق على كثيرين كما اشرنا اليه المحشى فحينئذ لا بد ان يكون المراد
من المقول الصالح للمقولة على كثيرين لا المقول بالفعل كائن عليه الشريف في حواشي
المطالع فحينئذ يكون الجنس عند الشارح كالنوع في التفصيل المذكور الا انه لما طال العهد
وكان المتبادر من العدد العدد الخارجي مع انه لم يذهب اليه احد في النوع اشار الى
هذا التعميم (قوله فيه انه انما يكون احترزا الخ) اذ كل من الجنس وخصته والعرض
العام والفصل البعيد يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فيقال كل
انسان حيوان وماش وحساس (ولا احتراز عنها انما يحصل اذا زيد في التعريف قيد فقط)

٩ اشارة الى ان ثعلب
جعل استعمال جميعا
مختصا بالعقد الكائن
في وقتين الا ان يقال
من خاصة الجواز
العموم (منه)

٧ متعلق بقوله ان لم
يجوز انحصاره (منه)

في الامثال كما لا يخفى (قوله مع ان الاحتراز عنها كان بمجرد الخ) كما هو
صريح كلام المحترز وان كان السؤال المذكور مبيها على الذهول عن قيد دون الحقيقة
الاصح المقتضى بينه وبين الجواب (قوله لكن ما احتراز عنها احد بمجرد قولنا
مختلفين بالعدد الخ) قد اشترنا اتفاقا معنى قوله مختلفين بالعدد متفقين بالحقيقة كما وقع
في الشمسية وقد احتراز به عن الجنس وامثاله واعترض عليه التفتازاني بما نقله الشارح غايته
ان الشارح ذكره ههنا واراد ج فيه ما راجع لبيان فائدة ازدياد قيد دون الحقيقة فالسلب
الكلي غير صحيح جدا الا ان يكون مراده انه لم يحتراز ههنا احدا بقوله مختلفين بالعدد
لكن بعد وضوح المراد لا يبقى فائدة لهذا الايراد فاقبل ٩ من ان وجود المحترز به غير لازم
فعنى كلام الشارح ان هذا الايراد انما يرد لو كان الاحتراز به هذا دون ذلك ولم يوجد ذلك
ليس بشئ (قال الشارح العلامة هذان وردا في المايرد الخ) يعني ان هذا السؤال لو ورد فاما
يرد على من اكد في التعريف بقيد مختلفين بالعدد المساوي لقيد متفقين بالحقيقة كما
في الشمسية والذات بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة فالتفتازاني مكتنف بالاول
جدا وامان زاده عليه دون الحقيقة كما ههنا فلا يرد عليه شئ كما فصله الشارح بل لا يرد
على من لم يزد هذا القيد ايضا كما بينه في الملاءة هذا واعلم ان ظاهر تقدير الشارح في الجواب
ان الجنس لا يكون جوابا الا اذا اشتمل السؤال الحقيقي المختلفة ومن البين ان هذا
القدر لا يدفع الايراد المذكور لان الجنس يكون في هذه الصورة ايضا مقولا على المختلفين
بالعدد دون الحقيقة فاذا ذكره لا يدفع الايراد سيما وقد جعل قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف
على ما هو صريح قوله فلما نفي الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة فلذا اضطرب
الناظرون في توجيه كلامه منهم الفاضل المحشي حله على ان القيد المذكور مع ملاحظة
قوله في جواب ما هو يخرج الجنس وامثاله وقد بيني ذلك على ظاهر قوله لا يصح ان يقع
جوابا وحل هذا الجواب على جواب ما هو ثم اورد عليه ايرادين ستطلع عليهما ومنهم
من جعل قول المصنف دون الحقيقة قيد الاختلاف كما هو صريح كلام المصنف والشارح لكن
على معنى كون ذلك الاختلاف مانعا من كون الكلي مقولا على اولئك الكثيرين وحل جواب
الشارح على هذا المعنى وان كان فيه بعض تفصيل مما شاة مع السائل ولا يخفى ما فيه ومنهم
من جعل هذا المقام من مزالق الاقدام وسرد كلمات طويلة حاصلة ان قوله دون الحقيقة
ليس قيد الاختلاف على ما يفهم من ظاهر قوله فلما نفي الاختلاف الخ اذ لا يدفع بذلك الايراد
المذكور بل مراده ان قولنا مختلفين بالعدد في قوة قولنا مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
وان قولنا دون الحقيقة في قوة قولنا غير مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فقوله
دون الحقيقة متعلق بمقول وقيدله ومن البين ان ما يكون مقولا على المختلفين بالعدد غير
مقول على المختلفين بالحقيقة ليس الا النوع لا غير وهذا التوجيه وان لم يكن كلام الشارح
صريح فيه لكن لا يأتى عنه بيانه الا قوله فلما نفي الاختلاف الخ حيث كان ذلك ظاهرا
في كون قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف لكن لا يلتفت الى هذا القدر من الابهاء اذ مع

٤ قره خليل (منه)

٧ قره خليل (منه)

٩ قره خليل (منه)

(وهذا)

في الامثال كما لا يخفى (قوله مع ان الاحتراز عنها كان بمجرد الخ) كما هو
صريح كلام المحترز وان كان السؤال المذكور مبيها على الذهول عن قيد دون الحقيقة
الاصح المقتضى بينه وبين الجواب (قوله لكن ما احتراز عنها احد بمجرد قولنا
مختلفين بالعدد الخ) قد اشترنا اتفاقا معنى قوله مختلفين بالعدد متفقين بالحقيقة كما وقع
في الشمسية وقد احتراز به عن الجنس وامثاله واعترض عليه التفتازاني بما نقله الشارح غايته
ان الشارح ذكره ههنا واراد ج فيه ما راجع لبيان فائدة ازدياد قيد دون الحقيقة فالسلب
الكلي غير صحيح جدا الا ان يكون مراده انه لم يحتراز ههنا احدا بقوله مختلفين بالعدد
لكن بعد وضوح المراد لا يبقى فائدة لهذا الايراد فاقبل ٩ من ان وجود المحترز به غير لازم
فعنى كلام الشارح ان هذا الايراد انما يرد لو كان الاحتراز به هذا دون ذلك ولم يوجد ذلك
ليس بشئ (قال الشارح العلامة هذان وردا في المايرد الخ) يعني ان هذا السؤال لو ورد فاما
يرد على من اكد في التعريف بقيد مختلفين بالعدد المساوي لقيد متفقين بالحقيقة كما
في الشمسية والذات بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة فالتفتازاني مكتنف بالاول
جدا وامان زاده عليه دون الحقيقة كما ههنا فلا يرد عليه شئ كما فصله الشارح بل لا يرد
على من لم يزد هذا القيد ايضا كما بينه في الملاءة هذا واعلم ان ظاهر تقدير الشارح في الجواب
ان الجنس لا يكون جوابا الا اذا اشتمل السؤال الحقيقي المختلفة ومن البين ان هذا
القدر لا يدفع الايراد المذكور لان الجنس يكون في هذه الصورة ايضا مقولا على المختلفين
بالعدد دون الحقيقة فاذا ذكره لا يدفع الايراد سيما وقد جعل قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف
على ما هو صريح قوله فلما نفي الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة فلذا اضطرب
الناظرون في توجيه كلامه منهم الفاضل المحشي حله على ان القيد المذكور مع ملاحظة
قوله في جواب ما هو يخرج الجنس وامثاله وقد بيني ذلك على ظاهر قوله لا يصح ان يقع
جوابا وحل هذا الجواب على جواب ما هو ثم اورد عليه ايرادين ستطلع عليهما ومنهم
من جعل قول المصنف دون الحقيقة قيد الاختلاف كما هو صريح كلام المصنف والشارح لكن
على معنى كون ذلك الاختلاف مانعا من كون الكلي مقولا على اولئك الكثيرين وحل جواب
الشارح على هذا المعنى وان كان فيه بعض تفصيل مما شاة مع السائل ولا يخفى ما فيه ومنهم
من جعل هذا المقام من مزالق الاقدام وسرد كلمات طويلة حاصلة ان قوله دون الحقيقة
ليس قيد الاختلاف على ما يفهم من ظاهر قوله فلما نفي الاختلاف الخ اذ لا يدفع بذلك الايراد
المذكور بل مراده ان قولنا مختلفين بالعدد في قوة قولنا مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
وان قولنا دون الحقيقة في قوة قولنا غير مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فقوله
دون الحقيقة متعلق بمقول وقيدله ومن البين ان ما يكون مقولا على المختلفين بالعدد غير
مقول على المختلفين بالحقيقة ليس الا النوع لا غير وهذا التوجيه وان لم يكن كلام الشارح
صريح فيه لكن لا يأتى عنه بيانه الا قوله فلما نفي الاختلاف الخ حيث كان ذلك ظاهرا
في كون قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف لكن لا يلتفت الى هذا القدر من الابهاء اذ مع

٩ قره خليل (منه)

وجود الحمل الصحيح لكلامه لا ينبغي ان يحمل كلامه على وجه ظاهر الفساد في دفع
للإيراد ثم ايد هذا القائل ما ذكره بحاشيته نقلا عن المحشى ههنا وهى انه لو جعل قوله
دون الحقيقة متعلقا بقوله مقولا لا تدفع السؤال المذكور لكن تقرير الشارح بعيد عنه على
انه تكلف انتهى والتزم هذا الوجه البعيد المشتمل على التكلف في كمال الكلام الشارح
بقدر ما يمكن هذا ولا يخفى ما فيه اما لا فلان كلام الشارح نص في ان قوله دون الحقيقة
متعلق بالاختلاف لا يرضى بكونه متعلقا بقول وهو بصدد توجيه كلامه واما ثانيا
فلانه لا ينفك عن كونه متعلقا بقوله معنى غير مقول على المختلفين بالحقيقة حتى يحصل له
مرامه اعنى توجيه كلام الشارح بما وجهه واما ثالثا فلان ارتكاب الوجه البعيد
انما يكون اذا لم يكن هناك توجيه غير بعيد وههنا يمكن ان يوجد توجيه لكلام الشارح على ما
ستسمه منا واما رابعا فلانه مأخوذ بما ذكره المحشى مع عدم التفاته اليه وحكمه ببعده
وبتكلفه فالابليق للعامل ان يصنع بكلام بعيد متكلف صدر عن الغير ثم يتباهى بذلك
ونحن نقول بتوفيق الله تعالى ان قوله دون الحقيقة وقع بدل قول صاحب المطالع ههنا
كما شمرنا اليه فقط حيث قال مختلفين بالعدد فقط فالمصنف اورد به فليد مغاده واما
جلناه على ذلك لان الاختلاف بالعدد يستلزم الاتفاق بالحقيقة بناء على ان المعدودات
عبارة عن الأشخاص المدرجة تحت حقيقة واحدة فسلم الاختلاف ثانيا بقوله
دون الحقيقة يقتضى انحصار اولئك الكثيرين على الاختلاف بالعدد اذ ليس معنى الحصر
الا هذا وحيد يكون هذا مفيدا لما افاده في فقط وانما عدل المصنف منه الى ما عدل تصريحه
بأن مدار كون الشيء نوعا على انفاء الحقائق المختلفة ههنا فاذا عرفت هذا فاعلم ان غرض
الشارح ههنا انما هو بيان هذا المعنى بأنه لا يوجد الا في النوع اذ الجنس لا يكون جوابا الا اذا
وجد هناك حقائق مختلفة فيخرج الجنس عن التعريف بالعدد المذكور اذ اللازم في النوع
حينئذ انما هو كونه مقولا على المختلفين بالعدد فقط فعلى هذا البيان لا يلزم شيء مما توهمه
في جواب الشارح ولا يأتى عنه شيء من كلفه مع كون تعاق قوله دون الحقيقة على ظاهره
كما هو المنصوص في تقريره واما قوله لا يصح ان يكون جوابا الخ فاما هو تصوير لحاصل
التعريف بعد اعتبار القيد المذكور وبيان خروج الجنس عنه وليس المراد منه انه
بعد اعتبار هذا القيد يخرج الجنس عن التعريف بملاحظة في جواب ما هو كما توهمه
المحشى وقال ما قال كيف والشارح بصدد بيان فائدة القيد المذكور فكيف يتصور من
فطن ان الشارح اراد به خروج الجنس بالملاحظة المذكورة فله لا يصدر عن له ادنى
فطانة فضلا عن علامة والحق ان مراد المصنف ما ذكرناه وان مراد الشارح في الجواب
انما هو تقرير هذا المعنى او نقول على مذيق الناظرين لكن لا بالتكلف الذى ارتكبه
ان المراد بالمتعلقين بالعدد هو المقول عليهم بقرينة كونه وصفا لكثيرين المتعلقين
بالمقول وقوله دون الحقيقة متعلق ايضا بالمتعلقين بالعدد فحاصل القيد

بل غايته ما يفهم انه
غير مقول على الحقيقة
وهذا تناقض مع كونه
خلاف الواقع ايضا
(منه)

(ان)

اقول وعلى هذا يخرج قول الشارح على ان وروده عليه الخ يعنى ان هذا السؤال او ورد ما نريد على من اكتب
بقيد الاتفاق بالحقيقة لا على المصنف - ١٧٣ - لما قررته بل لا يرد على من اكتب بقيد الاتفاق بالحقيقة ايضا

ان المقول عليهم هم المتعلمون بالعدد لا المختلفون بالحقيقة ومن البين ان ذلك مختص
بالنوع لا يوجد في الجنس وامثاله اذ المقول عليهم فيها لا بد ان يكونوا مختلفين بالحقايق
وان وجدنا مختلفون بالعدد ايضا وهذا شبه بتقرير الشارح من غير حاجة الى ارتكاب
التكلف فيه ولعل المحشى لم يراع سابقا ان المقولية في تصارييف الكليات ليست مطلقة
المقولية والافهوين معنى الكلية فيكون ذكر الكل في ضامها بالمقولية في الجواب
ظن ان اسناد لاخراج الى القيد المذكور من المنصب عليهما المقولية انما هو بملاحظة
في جواب ما هو مع ان الفرق بين اللزوم والاتزام مما لا يخفى والحاصل ان اسناد لاخراج
الى القيد المذكور انما يكون قوله دون الحقيقة بمعنى فقط او بملاحظة كون المختلفين
بالعدد دون الحقيقة مقولا عليهم وتقرير الشارح منطبق على الوجهين على ما حققناه
وانما اطيننا الكلام في المقام لانهم جعلوه من شرائق الاقدام وسهوا فيه اعواما بعد
اعوام فلا بد من الاطالة في الكلام والحمد لله المفضل المنعم (قوله ولا يرد) اى هذا
اليراد على المصنف (لانه في الاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف بالعدد ولا يوجد
شيء مما ذكر) من الجنس وامثاله (يقال على كثيرين) مختلفين (بالعدد دون الحقيقة
في جواب ما هو) اذ لا يقال في جواب ما يزيد وعمر ومثلا حيوان وحساس وماش بل يقال
يمثله في جواب ما يزيد وعمر وهذا الفرس وذلك الفرس هذا وقد عرفت ان هذا التقرير
لا يرضى به الشارح قطعا مع انه لا يتصور وقوع الفصل والعرض العام في جواب ما هو
ومشأ هذا التقرير قول الشارح في تقرير السؤال كالحوان في جواب ما يزيد وعمر والخ
وتبادر هذا المعنى من قول الشارح في الجواب فان الحيوان الخ وقد عرفت ان الاول
يحول على ترويج السؤال وتصويره وان الثاني لبيان خروج الجنس وامثاله عن
التعريف لان المراد منه ان الخروج انما هو بملاحظة في جواب ما هو اذ حينئذ لا ينطبق
الجواب على السؤال قطعا فالحق ان مراد الشارح احد الامرين اما كون قوله دون
الحقيقة بمعنى فقط كافي المطالع واما بملاحظة كون مختلفين بالعدد دون الحقيقة مقولا
عليهم وعلى التقديرين ينطبق جواب الشارح ويحصل الاحتراز المذكور بدون
ملاحظة في جواب ما هو كما فصلناه آنفا الا ان يكون مراد المحشى بهذا التقرير
الاشارة الى الثاني من التوجيهين اذ ملاحظة المقولية يستلزم كونه في جواب
ما هو لكن قد عرفت ما فيه ايضا من الفرق بين اللزوم والملاحظة كما ادعاها المحشى
واللازم لملاحظة المقولية انما هو الوقوع في الجواب في نفس الامر لا ملاحظة الجواب
كما لا يخفى واما ما قيل من ان جعل كلام الشارح على ما حله مكبرة فالصواب جعل
دون الحقيقة قيدا لقوله مقولا حتى يكون للكلام وجه قد عرفت ما فيه مع انه توجيه
لكلام المصنف لا لتحقيق مراد الشارح والحال انه بصدد (قوله فلانه ان كان السؤال الخ)

فلا جرم انه يتبع المحشى في تقريره بأن الاحتراز المذكور حينئذ بملاحظة في جواب ما هو كما هو صريح
تقرير ذلك الحامل للعلاوة فقد وقع عما هرب ولم يصل الى ما طلب فقال ما قال والعصمة من الحفيظ المتعال (منه)

لان كون المتعلقين با
لحقيقة مقولا عليهم
انما يكون في النوع
لا في الجنس وامثاله
اذ المقول عليهم انما
يكون في النوع لا في
الجنس وامثاله اذ
المقول عليهم فيها
حقايق مختلفة
والمتفقون بالحقيقة
في حكم الحقيقة
الواحدة ولا يوجد
اعداد مختلفة متفقة
الحقيقة تكون مقولا
عليها على ما هو
مقتضى التعريف
حتى يصدق على
الجنس وامثاله على
هذا يكون كلمة على
في كلام الشارح
سرابية ورفقة
لا تسليمة وتزلية كما
توهم والجب من
جعل الجواب المذكور
اولا على كون قوله
دون الحقيقة قيد
المقول على غير
مقول على كثيرين
الخ كيف يعقل في
تقرير العلاوة لعدم
وجود القيد في
صورة الاكتفاء
بقيد الاتفاق بالحقيقة

قد عرفت من ان المراد هو هذا الشق الاول وعرفت ايضا اندفاع الاستراض المذكور
بالجواب الذي قرره الشارح فتذكر (قوله وان كان السؤال على الاحتراز الخ) دعوت
من ان هذا الشق الثاني غير مراد لافي السؤال ولا في الجواب لكن الجواب ليس مبني
على جعل قوله دون الحقيقة متعلقا بقوله بقوله لا حتى يكون لكلام الشارح وجه كانوا هم بل
هو مبني على احد الامرين اللذين فصلناهما عن قريب (قوله متلازمان الخ) لاشك
في التلازم بين نفي الاختلاف بالحقيقة وبين الاتفاق بالحقيقة لكن لا يترتب عليه قوله
فلا تفاوت في ورود هذا الاعتراض الخ لانه كما ان نفي الاختلاف بالحقيقة والاتفاق
بالحقيقة متلازمان كذلك بين الاول وبين الاختلاف بالعدد متلازمان فبعد ذكر الثاني لا حاجة
الى ذكر الاول فهو محمول على معنى فقط فيحصل الاحتراز بالجموع قطعا على ما بيناه
ولو سلم انه من قبيل التكرار لكن بملاحظة المقولية عليهم يحصل الاحتراز كما حققناه ايضا
ولا كذلك قيد الاتفاق بالحقيقة اذ لا يتصور فيه احد التوجيهين فلا يحصل الاحتراز كما
اشار اليه المعتض وان امكن دفعه بما اشار اليه الشارح في آخر كلامه لا يقال الاتفاق
بالحقيقة يلزمه نفي الاختلاف بالحقيقة على ما قرره و اشار اليه المحشى فعلى ما ذكرته من
اندفاع الاعتراض عن المصنف يدفع عن القائل بالمتفقين بالحقيقة مع ان هذا مناف لقوله
هذا ان ورد قائما يرد على من يحتز الخ لانا نقول فرقي بين التصريح والالتزام وقد قرر
ان الثاني مهجور في التعاريف ولذا لم يلتفت اليه المصنف واتي بقيد دون الحقيقة ولعل
من اكتفى بقيد الاتفاق واخرج الجنس به عن التعريف كصاحب الشمسية بناء على
دلالة الالتزام لكن بملاحظة كون اولئك المتفقين مقولا عليهم كما بيناه سابقا وبهذا
التحقيق يندفع الاعتراض المذكور عن يكتفى بقيد الاتفاق ايضا قدبر وبالله التوفيق هذا
وذو الذين لا يعملون في خوضهم يلعبون (قوله واعلم انه لو قرر الخ) قول المازع ان جواب
الشارح مبني على ملاحظة في جواب ما هو وانه حيث لا يرد الاعتراض بالاشكال بل الاعتراض
انما هو بالجنس ودفعه انما هو بالنظر اليه وان جواب الشارح غير منطبق على الاعتراض
المذكور وهو اعتراضه واقدمه في المقام واجاب عنه بخوابين لا اول ما خوذ
بما ذكره الشارح في قوله على ان صحة الخ والثاني بتحرير المراد من المقولية بالمقولية صراحة
لا ضمنا والكل ظاهر لكن التحرير المذكور لا دليل عليه سوى الفساد ثم اعجب منه
انه لو حرر بهذا التحرير لاندفع الايراد المذكور عن اصله فما الحاجة الى تغيير الاعتراض
وتقريره بوجه آخر على انه يمكن ان يكون هذا التحرير مراد الشارح ايضا فان قوله فان
الحيوان لا يقع جوابا متفق بالحقيقة الا اذا شتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة معناه ان الجنس
يقع جوابا عن تلك الطائفتين ولما كان الطائفة المختلفة بالحقيقة مدار الوقوع عن الجواب
بالجنس عن الطائفة المتفقة بالحقيقة يلزمه ان يكون الجنس مقولا او لا على الطائفة الاولى

٩ قره خيل (منه)

٧ ولعل ما اشار اليه
الشارح في ذيل العلا
وة في الجواب عن
يكتفى بقيد الاتفاق
بالحقيقة مبني على
كون المتفقين بالحقيقة
غير مختلفين فيما هو على
ملاحظة كونهم
مقولا عليهم وهذا
انما يوجد في النوع
لا في غيره وقد اشترنا
اليه في الهامش في
تقرير كلام الشارح
فتذكر (منه)

(ومقولا)

ومقولا ثانيا على الطائفة الثانية وليس لصراحة والضمنية معنى غير هذا قد آل ما ذكره
من التحرير الى اشار اليه الشارح التحرير كما لا يخفى على العالم الخبير (قوله لكان اسم الخ)
في بيان ما قرره الشارح ايضا اسم واشد ملازمة بين السؤال والجواب (قوله ان تأمل حق
التأمل) ولقد تأملنا كلام الشارح حق التأمل فلو وجدنا فيه شيئا من العيوب غير انه مشتمل
على التحقيق الذي يلوح انواره من كوة التدقيق بقوة التوفيق وان تكلموا ههنا بما لا يرضى
العاقل الرفيق (قال المصنف واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء الخ)
كلمة بل ههنا لا تنفاه الحكم عن التبوع قطعا كما قيل في مثل ما جاء في زيد بل عمرو وانه يفيد عدم
مجيء زيد البتة كما يشعر به كلام اهل المعاني في بحث الفصرو وانما حملنا على ذلك لانها
او كانت للاضراب ومعنى الاضراب ان يجعل التبوع في حكم المسكوت عنه يلزم ان يحتمل
ان يكون الفصل مقولا في جواب ما هو بناء على ما قالوا في مثل ما جاء في زيد بل عمرو
ان معناه ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه مع ان الفصل لا يكون مقولا
في جواب ما هو قطعا فالوجه هو الاول وبيان تفصيل استعمالاته يطلب من محله فظهر
من هذا ان المصنف انما لم يكتف بقوله واما مقول في جواب اي شيء هو الخ تصريحه لكمال
المقابلة بينه وبين الجنس والنوع واعلاما بأن المقول في جواب اي شيء هو
لا يكون مقولا في جواب ما هو بل قد قيل ان معنى المقول في جواب اي شيء هو عدم المقول
في جواب ما هو على ما سنحقيقه في تعريف الفصل فان قيل قد يكون الشيء جنسا
وفصلا كالحوان والناطق فان كلا منهما جنس وفصل للآخر فان الحيوان جنس
للانسان مشترك بينهما وبين الفرس مثلا والناطق فصل بيمر عن الفرس والناطق جنس
للحيوان مشترك بينهما وبين الملك والحيوان فصل له بيمر عن الملك فقد انعكس الحل
بين الجنس والفصل في الانسان بالقياس الى نوعي الملك والفرس فالقابل الذي ذكرته
غير صحيح بل الشيء الواحد كما يكون مقولا في جواب اي شيء هو يكون مقولا في جواب
ما هو قلت اورده هذه المادة على قولهم لا يكون فصل الجنس جنسا للفصل باعتبار نوعين
والالكان منهما علة للآخر بناء على ان الفصل علة للجنس فيلزم كون شيء علة لنفسه
وهو محال لكن اجاب اصحاب هذه القاعدة عن تلك المادة بأن المراد بالناطق ان كان
هو الجوهر الذي له النطق فذا ليس متروكا بين الانسان والملك بل يختلف بالمساهية
فيهما فلا يكون جنسا لهما وان كان المراد بالناطق هو مفهوم هذا المعارض اعني مفهوم
ماله قوة ادراك المعقولات لم يكن فصلا للانسان بل هو اثر من آثار فصله فظهر من هذا
ان تلك المادة لا تكون تقضا على القاعدة المذكورة وان الشيء الواحد لا يكون جنسا
وفصلا وانه لا يكون مقولا في جواب ما هو ومقولا في جواب اي شيء هو كما جزم به المصنف
لكن قال شارح اواقف تعاكس الحال بين الجنس والفصل لا يمنع منه لجواز ان يكون
مفهوما في كل منهما ايهام من وجه فيحصل بالاخر نعم يتبع ذلك في المعانيات الحقيقة

٩ فيه تعرض للتشوي
حيث قرر ههنا كلاما
ليس هذا موضعه
(منه)

اذ لم يحز ان يكون بين اجزئها عموم من وجه فعلى هذا يمتاز كل من الجنس والفصل
المجتمعين في مادة في الماهيات الاعتبارية بقيد الحقيقة فيكون جنسا باعتبار وفصلا باعتبار
آخر فالقابل الذي اشار اليه المصنف ههنا تقابل اعتباري في الماهيات الاعتبارية وتقابل
حقيقي في الماهيات الحقيقية هذا ودع عنك خرافات الاوهام (قال الشارح العلامة
فان السؤال الخ) لعله علة لتقييد اى شئ بقوله في ذاته وحاصل كلامه انما قيد المصنف السؤال
بأى شئ هو بما قبله لان السؤال بأى شئ هو انما هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته
فمن المميز الذاتي وان قيد بقوله في عرضه فمن المميز العرضي وان لم يقيد بأحد ههنا فمن المميز
المطلق ولما كان الفصل مميزا ذاتيا قيد السؤال المذكور بقوله في ذاته فعلى هذا لا حاجة
الى تقدير قوله وهو المميز الذاتي ههنا لتصحح العلية المذكورة كما زعمه المحشي ثم ان ذكر
لفظ شئ في السؤال انما هو لجملة شاملا لجميع مواد السؤال عنه اذ السائل بأى يطلب
ما يماز به الشئ عن الاغيار ولا يكون مقولا في جواب ما هو فان كان السؤال به عن الذاتيات
فجوابه فصل وان كان عن العرضيات فجوابه خاصة ثم ان الفصول قد تكون بعدة
وقد تكون قريبة فالجواب بها تابع للسؤال بأى شئ هو وبالجملة لفظ شئ كناية عن السؤال
عنه غير مختص بمادة مخصوصة ولو كان السؤال عن الشئ ايضا اذ يحتاج هذا السؤال
ايضا الى ان يقال اى شئ هو اى الشئ ومعناه اى شئ مميز الشئ عما يشاركه في معنى الشيئية
وهذا واضح وان خفي على من قال في ذكر شئ ههنا انما هو بطريق التمثيل فان اى قد يضاف
الى غيره فاذا اضيف الى غيره فامر ظاهر وان اضيف اليه وقيل اى شئ فالطلب ما به
الامتيان في معنى الشيئية فقط فيصلح للجواب اى فصل قريبا او بعيد انتهى والعجب
انه خفي عليه ان كلمة اى تحتاج الى مسئول عنه ومسؤول به فلا بد من ذكرهما معا وهو ظاهر
وقد عني هذا القائل الكلام المذكور الى صاحب المحاكات فان صدر عنه فلا بد
من تقدير في السؤال عن شئ بأى شئ اى شئ شئ فيحتمل لا يدل هذا على ما ادعاه من ان
ذكر شئ ههنا وقع على سبيل التمثيل وان كلمة اى قد تضاف الى غيره والحق ان كلمة
اى ههنا انما تضاف الى لفظ الشئ مع شموله لجميع مواد المسئول عنه (قوله فيه ان محله الخ)
قد اشترنا الى ان هذا محله اللائق به من غير حاجة ههنا الى تقدير قوله وهو المميز الذاتي ولعل
لهذا قال متأمل وما قيل لم لا يجوز ان يكون التعليل تعليلا للمنافاة التي اشعر بها كلام المصنف
اعني بها المناقاة بين المقولية في جواب ما هو وبين المقولية في جواب اى شئ هو فبعد جدا
وان كاله رجه (قوله اللهم الا ان يقدر الخ) قد عرفت انه لا حاجة الى التقدير الا ان يكون
مراد المحشي بيان المستفاد من التقييد لانه قد امرنا غير منهم من السابق وما قيل من انه
على صورة التقدير يلزم الاستدراك في قول المصنف بعد تسليمه برده عليه انه ان اراد لزوم
الاستدراك بالنظر الى كلام المصنف فمنوع وان اراد بالنظر الى المقدر فليس بمحذور لان ذلك
انما قد رتب لتصحح التعليل الغير المذكور في كلام المصنف ولو سلم انه لم يحوظ في كلام المصنف

٩ تعرض لقنوى
(منه)

٤ قره خليل (منه)

(فالمميز)

فالمميز الذاتي غير معلوم حتى يكون قوله وهو الذي يميز الشئ الخ مستدركا (قوله اى
ولان السؤال بأى شئ انما هو عن المميز الخ) حل الاشارة الى ما حل بناء على ما تقدم
من الشارح من ان السؤال بأى شئ هو انما هو عن المميز اذ الظاهر ان الشارح جعل كلامه
المذكور علة لقول المصنف وهو الذي الخ لان غرض المصنف بيان حال المقول في جواب
اى شئ هو مطلقا سواء كان في ذاته او في عرضه وان كان الواقع ههنا هو الاول واما كونه
فصلا فامر آخر يشير اليه بعده فالضمير في قوله ههنا هو الذي الخ راجع الى المقول في جواب
اى شئ هو فقط وفيما بعده من قوله وهو الفصل راجع الى المقول في جواب اى شئ هو في
ذاته او الى قوله الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس فاقبل ٩ من ان الظاهر ان المشار اليه
كون المقول في جواب اى شئ هو في ذاته المميز الذاتي وان ضمير هو راجع الى المقول
في جواب اى شئ هو في ذاته كما مر نظيره في الجنس والنوع فليس بشئ لما عرفت ان الغرض
من هذا انما هو بيان حال المقول في جواب اى شئ هو لان ذلك المقول كلى غير الجنس
والنوع فقد اشارت به عليه الفرق بين الامرين ٤ وغفل عما يقال لكل مقام مقال (قوله
لو قال وتنبهها او قال الخ لكان اولي) اذ يلزم على ما ذكره كون الشئ الواحد اعني قال معللا
بمعتين احدهما قوله لذا والاخر قوله تنبيهها من غير عطف احدهما على الآخر وذا غير جائز
فلا بد من احدا الامرين اما الواو حتى يكون من عطف احدي العليتين على الاخرى واما
ان يقال وانما قال الخ حتى يكون قوله تنبيهها علة له هذا والظاهر ان غرض الشارح
من العلة السابقة بيان ان السؤال بأى شئ هو انما هو عن المميز وجعل كلام المصنف برهانا
انما عليه فحينئذ لو قال المصنف وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه لكفى في ذلك فالشارح اليه
في كلام الشارح انما هو علة لذلك القدر فالزائد عليه اعني قوله في الجنس يحتاج الى نكتة
اخرى فكأنه قال الشارح ولكون السؤال بأى شئ هو انما هو عن المميز قال وهو الذي
يميز الشئ عن المشارك وقيد المشارك بكونه في الجنس تنبيهها على ان كل ماهية الخ ولان
تقول فكأنه قال ولذا قال هذا القدر وزاد عليه قوله في الجنس تنبيهها الخ ولعل المحشي تبه
على هذا المعنى في القول السابق حيث جعل الاشارة مصروفة الى كون السؤال بأى شئ
هو عن المميز ولم يجعلها مصروفة الى كون السؤال بأى شئ عن المميز الذاتي اذ لو كانت
الاشارة مصروفة الى الثاني لم يتم هذا النوجيه ههنا فنزعم ان صرف الاشارة الى
الثاني اولي ثم كان ههنا بصدد توجيه قوله تنبيهها بما يقرب الى ما ذكرنا لم يفهم المقام
واما ما قيل ٦ من ان عطف قوله وتنبيهها على قوله ولذا كما استحسنه المحشي لا يخلو عن شئ
وهو ان تقديم قوله لذا على قال اذا كان المحصر فالعطف عليه بعد قال يقتض ذلك المحصر
ففيه انما يتم لو لم يكن ذلك القول مقيدا كما اشترنا اليه فيمنع ذلك يكون المعطوف عليه علة للتقيد
والمعطوف علة للتقيد من غير خلل في المحصر الحاصل من التقديم ومنهم من جعل ٧ قوله
تنبيهها حالا عن فاعل قال فالحال بذلك الاشكال وهذا وان كان مزجحا للاشكال لكنه بعيد

٩ قره خليل (منه)

٤ اى بين الضميرين
في قوله وهو الذي
يميز الخ وفي قوله
وهو الفصل مع ان
النظير للنوع والجنس
هو الثاني دون الاول
(منه)

٦ طرسوسى (منه)

٧ بعد الرحمن
وقنوى (منه)

(٢٣)

(كاتغري)

معنى واحد المثلثت اية تحت يد من ماذ كرتة آتة وول الى هذ ههم (الشارح هـ)
 فصل (ر) فصل قسم لا فصل. قومه لا يرد عليه ان الجوهر هو الجنس اعلى ليس له
 فصل بقومه عند القدماء لامتساع تركبه من امرين متساويين عندهم وان حوزة المتأخرون
 مع ان الشارح ههنا في صدر بيان مذهب القدماء ولا بد ان يكون المراد بالفصل هو المقسم
 (قوله امتساع تركبه ههنا من امرين متساويين) كراهية الجنس العالي والفصل الاخير
 (وان لم يقم عليه) اي على ذلك الامتناع (لبل) ي دليل نعم عار عن المعاد والافتقار ودوا
 عليه وان لم تكن تامه اكن تركبها منها غير واقع قطعا اذ لا فائدة في التركيب المذكور
 مع هذا المراد من جوازه عند المتأخرين الامكان الوقوع على معنى انه ليس في التركيب
 المذكور مانع وان لم يقع في ٩ من ان معنى قوله غير واقع غير مجزوم او وقوع لان عدمه
 مجزوم فالكلام حال من الوجه (قال الشارح ولم يذكره في حده) اي تعريفه لئلا يخالف
 ماسبق من اختياره كونه رسما في الجميع ولئلا يخالف ما في المتن ايضا ويمكن ان يقال
 اشار بذلك الى اختيار ما قبل ان التعاريف الخمسة حدود كما هو مختار الشفاء فذكر الحد
 ههنا يناسب نقل الكلام المذكور من الشفاء على انك قد عرفت ان الشارح وان جزم
 في هذا الكتاب بكونه رسوما لكنه مضطرب في بعض تصانيفه كسائر الكملة (قال الشارح
 فكان المصنف اختيار مذهب المتقدمين) واما الشارح نفسه فقد اختار في فصول البدائع
 مذهب المتأخرين قال وهو الحق وكأنه لهذا جعل المصنف ثانيا مترددا بين مذهب القدماء
 ومذهب المتأخرين ولم يجعله على سبيل القطع ذاهبا الى مذهب القدماء مع ان
 كلام المصنف صريح في اختيار مذهب القدماء هذا (قال الشارح العلامة في الجنس القريب
 الذي الخ) اشار بهذا الى ان الجنس كالفصل منقسم الى قريب وبعيد ففي كلامه
 تقسيمان تقسيم الفصل الى قريب وبعيد وتقسيم الجنس الى قريب وبعيد ايضا * فقال
 القريين الناطق والحيوان فالناطق يمر الانسان من جميع ما يشاركه في الحيوانية
 من الفرس والبغل وغيرهما * ومثال البعدين الحساس والنامي او الجسم النامي والجسم
 فان الحساس يمر الانسان بما يشاركه في الجسمية النامية من الاشجار والنباتات وكذا النامي
 يمر الانسان بما يشاركه في مطلق الجسمية من الاجار فعلى الاول الجسم النامي جنس
 بعيدله وعلى الثاني مطلق الجسم جنس بعيدله هذا على مذاق المحشى لكن الظاهر
 من كلام الشارح حيث اورد مثالين للفصل والجنس القريين ان يكون المراد من النامي
 الجسم النامي حتى يوجد في هذا الشق ايضا مثالان للفصل والجنس البعدين اذ لوجه
 ترك مثال الجنس البعيد في هذا الشق الثاني وايراد مثالين للفصل البعيد مع انه اورد
 في الشق الاول مثالين للفصل والجنس القريين هذا ههنا ثم انه قد قبل ان الفصل القريب
 لا يجوز تعدده والالا اجتماع على العلول الواحد بالذات علنان مستقلان وان جاز تعدد
 الفصل البعيد وكذا المطلق ويرد عليه ان الحساس فصل قريب الحيوان وان كان

٩ قوى (منه)

(فضلا)

فضلا بعيدا للانسان مع ان الحيوان فضلا قريبا آخر وهو المحرك بالارادة حيث
 قيل في تعريف الحيوان جسم تام حساس متحرك بالارادة اجاب عنه شارح المواقف
 بأن كلامهما ليس فضلا للحيوان بل هو اثر لفصله فان حقيقة الفصل اذا جهلت مبر
 عنها بقرب آثارها كالنطق لفصل الانسان ولما اشتبه تقدم كل من الحس والحركة
 الارادية على الآخر عبر بهما معان فصل الحيوان (قوله في الجنس النامي) وهو الجنس
 البعيد للانسان اوجود واسطة بينهما وهو الحيوان وما اشتهر من المناقشة فيه
 بأن الجنس من اقسام الكل المفرد فكيف يكون هذا المركب جنسا مدفوع بأن الجنس
 ههنا هو الجسم المقيد بالنامي كما قيل في العمى انه العدم المقيد بالبصر ويرد عليه ان هذا
 الاعتبار لا يجعله مفردا لكونه حينئذ مركبا من المقيد والتقيد الا ان يقال التقيد امر
 معنوي لا يدخل له في كون الشيء مركبا وانما التركيب بالافاظ (قوله وهما اي الجسم النامي
 والجسم) الجنسان البعيدان له قد اشرنا الى ان المحشى حل قول الشارح كالحساس والنامي
 على كون كل منهما فضلا بعيدا للانسان لكن لا معنى لترك مثال الجنس البعيد في هذا
 الشق مع ايراد مثال الجنس القريب في الشق الاول فالاولى ان يحمل كلام الشارح على
 تقدير الجسم ههنا حتى يحسن التقابل بين القسمين من كل وجه والحق ان هذه الصفة
 لا بدله من موصوف فهو مع موصوفه المحذوف جنس بعيد مقابل الحساس (قال الشارح
 يخرج به الجنس والنوع) لعدم مقولته كما في جواب اي شيء هو بل في جواب ما هو اورد عليه
 انه ان اعتبر في جواب اي شيء التمييز عن جميع الاغيار خرج عن التعريف الفصل
 البعيد مقيسا الى ما هو فصل بعيدله وان كان داخلا فيه بالقياس الى ما هو فصل
 قريبله وان اكتفى بالتمييز عن بعض الاغيار دخل في التعريف الجنس والنوع ايضا
 اذ كل واحد منهما مما يميز لشيء عن البعض والجواب اننا نختار الاكتفاء ونقول المراد من المقول
 في جواب اي المميز الذي لا يصلح لجواب ما هو وحينئذ يخرج الجنس والنوع عن التعريف
 الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء اذ يصلح للتمييز في الجملة عن المشاركات
 في الشبكية او في اخص منها فأحد الامرين لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف
 واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يخلص عنه الا بأن يقال العرض العام
 لا يميز الشيء عن الشيء اصلا من حيث انه عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية
 لذا في الحاشية الكبرى ٩ والعجب من بعضهم انه نقل هذا الكلام في قول المصنف واما غير
 مقول في جواب ما هو الخ ثم احال هذا المقام على ماسبق فاشانه لو اورد البحث في موضعه
 الا يقب به واحال المقام المناسب عليه وليس مثل هذه الصنعة الالتفات الامكنة ومن فيها
 من الممكنة (قال المصنف والشارح واما العرضي فمقتضى خاصة وعرض عام) قول لما فرغ
 من المحمولات الذاتية شرع في ذكر المحمولات العرضية وهي تنقسم الى ما لا يعرض
 لغير موضوعاته والى ما يعرض والاول خاصة والثاني عرض عام ويشترط فيهما ان يكون

٩ للعلامة الكبرى
قدس سره (منه)٤ بمعنى المتكبرين
كالمقابلة بمعنى المقاتلين
(منه)

الموضوع كليا فالخاصة قد تكون للجنس العالي كالوجود لافي موضوع الجوهر
والتوسط كاللون للجسم وللنوع الاخير كالكتاب للانسان وقد تكون لازمة كذى الزوايا
الثلاث للثلث ومفارقة كالمشي للحيوان وقد تكون مامة لاشخاص موضوعها كالضاحك
بالطبع للانسان وخاصة بالبعض كالكتاب له وقد تكون مفردة كالكتاب ومركبة
كتنصيب القامة مادي البشرية وقد تكون بالقياس الى شئ لا يوجد فيه وان لم تكن
خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرحلين الانسان بالقياس الى الفرس دون الطائر
ولا بالقياس الى شئ بل بالاطلاق كأمروكل خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا تنعكس
وربما تكون عرضا عاما لما تحتها وربما لا تكون وكذا العرض العام قد يكون للجنس
العالي كالواحد للجوهر وللنوع الاخير كالبيض للانسان وقد يكون لازما كالزوج
الاثنين ومفارقة كالثائم للانسان وقد يكون عاما للجزيئات كالتحرك للحيوان وغيره
كالبيض له كذا في شرح الاشارات فعلى هذا معنى قوله واشتمل على الحقائق فعرض
عام انه عرض عام من حيث اشتماله على الحقائق وان كان خاصة لجنس مثلا كالمشي فانه
عرض عام من حيث انه شامل لانواع الحيوان من الانسان وغيره وخاصة للحيوان من حيث
انه مختص بحقيقة لا يوجد في غيره على الاطلاق فباختبار الحقيقة يسلم التعريفان من
الاتقاض جمعا ومنعا فالحقيقة الواحدة في تعريف الخاصة اعم من الحقيقة النوعية
والحقيقة الجنسية والمفهوم من سوق كلام الشارح هو الاول ليس الاشم الظاهر في قوله
فعرض عام ان يقال فعرض عام بانه النسبة كما في المقسم لكنه خفف بحذف الياء المشددة
فصار اسم العرض مشتركا بينه وبين ماهو قسم للجوهر فصار مظنة الاتحاد فلذا
فرق بينهما بوجوه اما اول فلان العرض العام قد يكون جوهريا كالحيوان بالنسبة
الى الناطق بخلاف العرض المقابل للجوهر اما ثانيا فلان العرض العام قد يكون
محمولا على الجوهر حلا حقيقياى بالمواطاة كالمشي على الانسان دون العرض المقابل
للجوهر فانه لا يحمل عليه الا بالاشتقاق او بذو فلا يقال الجسم بياض بل ابيض
او ذو بياض اما ثالثا فلان العرض المقابل للجوهر قد يكون جنسا كاللون للسواد
والبياض بخلاف ما نحن فيه فانه قسم للذاتي لكن في هذا الوجه نظر لانه ان اريد جنسية
ذلك العرض القسم للجوهر بالقياس الى معروضاته فهو ظاهر البطلان وان اراد
جنسيته في الجملة فهذا العارض الذي نحن فيه ايضا قد يكون جنسا كالحيوان فانه عرض
عام للناطق وجنس للانسان وكالمشي فانه جنس للمشي على قدمين والمشي على اربع
قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارقا بينهما كذا في شرح المطالع وحواشيه الشريفة
ثم اعلم ان اشرف الخواص الشاملة اللازمة البيئة لانها هي المتقع بها في الرسوم اما الارتفاع
بالشمول فلانه لا يكون الرسوم اخص من الرسوم لما ستعرف من وجوب المساواة عند
التأخيرين وان جاز كونها اعم عند المتقدمين واما بكونها لازمة بيئة فلانها اولم تكن بيئة

(لم يلزم)

لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة له هذا ويرد عليه ان امر الزوم بالعكس
اذ اللازم ههنا ان يلزم من معرفة ذى الخاصة معرفة الخاصة على ماهو شأن اللازم البين
وعلى ما ذكرته يكون الامر بالعكس فان قلت الماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف
في جزم الذهن بالزوم بينهما لانها معرفة لهما فيكون تصورهما مستلزما لتصور
الماهية فيكفي تصورهما في الزوم فيكون الخاصة لازمة بيئة بالمعنى الاعمو وهو المراد
ههنا قلت لانسم انه اذا كان تصور الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما
كافيا في الزوم وانما يكون كذلك لو كان النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف الزوم
على امر آخر ولو سلم بقايتهم ان تصورهما يكفى في لزوم الماهية للخاصة والمطلوب
لزوم الخاصة لهما فأين احدهما من الآخر فالاولى ان يقال لما كان المطلوب من التعريف
ايضاح الماهية فاذا اريد ايضاحها بالصورة الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور
اليها اذ ليس في البعد ايضاح وكشف بعديه ولا خفا في ان اقرب الامور الخارجية الى
الماهية الا وازم البيئة فتعين التعريف بها كذا في شرح المطالع ايضا وانما اطنبنا الكلام
لدفع اختلال كلمات بعض من اطال في المقام (قال الشارح العلامة بحقيقة واحدة)
المراد بالحقيقة ههنا مطلق الماهية موجودة او اعتبارية فيشمل التعريف خواص الماهية
الاعتبارية نعم قيل مابه الشئ هو وباعتبار حقيقة وباعتبار تشخصه هوية
ومع قطع النظر عن ذلك ماهية فعلى هذا ينحصر الحقيقة بالماهية الموجودة ويخرج
خواص الماهية الاعتبارية عن التعريف لكن لا داعي الى اعتبار المعنى المنقول ههنا
(قال الشارح فباختبار هذا التقسيم الخ) عرضه دفع ما برده على المصنف من انه على بيانه
يكون اقسام العرضى اربعة وهى مع الاقسام الثلاثة للذاتي سبعة فيكون اقسام الكل سبعة
مع انه في بيان ايساغوجى الذى هو علم للكليات الخمس وحاصل ما اشار اليه ان المقصود
ههنا انما هو تقسيم العرضى الى الخاصة والعرض العام على ما يقضيه اعتناؤه
بتعريفهما فهذا الاعتبار المقصود صار الكليات خمسة واما تقسيم كل منهما الى اللازم
والمفارق فامر وقع في البين لا يورث الغين وبالجملة ان كان النظر الى ظاهر كلام المصنف
يكون الاقسام سبعة وان كان النظر الى زبده تكون خمسة والمقصود ههنا هو الثاني فعلى هذا
تعبير الاندراج من الشارح للاشارة الى عدم كونه مقصودا في المقام فرب تابع يتدرج
في التسبوع ويضمحل فيه (قال الشارح سواء امتنع انفكاكه الخ) اشار بهذا الكلام الى
انقسام اللازم الى قسمين لازم الماهية ولازم الوجود ويرد عليه ان المقسم هو ما يمنع
انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى نفسه وهو الاول والى غيره وهو الثاني اجاب عنه
الشريف في الحاشية الصغرى بأن المراد من الماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة
فاللازم ما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة وما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة
اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هى او لا فالاول لازم الماهية وهو الذى

٤ قوى (منه)

٩ قره خليل (منه)

بزمه مصلح و شرح مع وانه في لازم اوجودي زعمه لا يثبت وجوده
في الخارج بحقه ومقدرا وانه هو اشهر ايضا من كلامه شرح في ٩ من كلام
مشارح لازم الماهية مزم به من مجردة عن وجوده مذهب ويسمى ايسر
واعلم ان المطهر من كلامه اشارح انه حمل التقسيم المذكور شي حيث قسم لازم الماهية الى لازم
الماهية من حيث هي و الى لازم الماهية المتأخوذة مع بعض عوارضه مثل تقسيمه الى
بالسواد الحبشي وهو الباهر من كلام التعريف ايشه و ان هذا التقسيم ثلاثي
دعبار ان اللازم مقسم الى قسم ثلاثة لازم ماضية ولازم ذهني ولازم خارجي لانه اذا لم يكن
لاحد الوجودين اي الخارجي والذهني بخصوصه مدخل في الشيء يسمى لازم الماهية
كأنزوحية الاربعية الفردية لثلاثة وان كان للوجود الذهني مدخل فيه بخصوصه يسمى
لازم ماضيا كالكلية والجزئية وغير ذلك من المقولات الثانية وان كان للوجود الخارجي
مدخل فيه بخصوصه يسمى لازما خارجيا كالسواد الحبشي وغير ذلك من العوارض
الخارجية ومن هنا حاول المحشي تطبيق هذا الكلام على التقسيم الثلاثي فحمل القسم
الاول على لازم الماهية وعم الوجود في الثاني من الخارجي والذهني فحصل منه قسمان
لازم ذهني ولازم خارجي وان كان مثال الشارح للاخير منهما فوجه الكلام ما اثره فاليه
اولا ان المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة ومن الماهية في القسم الاول
الماهية من حيث هي ومن الوجود في القسم الثاني احد الوجودين الخارجي
والذهني بخصوصه فالقسم لازم الماهية الموجودة مطلقا والاقسام لازم الماهية
من حيث هي ولازم الماهية الموجودة في الخارج من حيث هي موجود فيه ولازم
الماهية الموجودة في الذهن من حيث هي موجودة فيه هذا ودع عنك ما وقع من خلط
بعضهم ٤ بين الشرح والحاشية مع عدم تحرير المقام (قوله اي يمنع انفكاكه عنها
في الذهن والخارج جميعا) اي لا يكون لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه كما وازم
الماهيات التي يلزمها انما وجدت كالزوحية للاربعية (قوله اي يمنع انفكاكه عن الماهية) اشار
الى تقسيم القسم الثاني الواقع في كلام الشارح الى قسمين ما يكون للوجود الذهني بخصوصه
مدخل فيه كالكلية والجزئية ويسمى لازما ماضيا وما يكون للوجود الخارجي بخصوصه
مدخل فيه كالسواد والبياض ويسمى لازما خارجيا (قال الشارح كالسواد الحبشي) فانه
لازم اوجوده الخارجي وتخصه لالماهية والالكان كل انسان اسود وليس كذلك والعجب
من بعضهم ٦ انه غلط فظن ان السواد لازم للوجود الخارجي فاوردهمنا ما ياتي ان
يطرح من بين المسودات (قال المصنف وهو العرض اللازم) ذهني او خارجي او اعم
على ما عرفت من التحقيق السابق واما اللازم في الدلالة الاتزامية فهو لزوم عقلي كلي
(قال الشارح العلامة خرج به غير النوع والفصل القريب من الجنس وخاصة والعرض
العام والفصل ١١ بعد) لانه يقول على ما تحت حقايق ويرد عليه ان خاصة الجنس من فرائد

(المعرف)

المعرف ١ كيف يخرج عن التعريف المذكور وجوابه ان هذا التعريف تعريف خاصة
النوع السابق على ما يقتضيه عطف قوله والفصل القريب عليه فلا نسلم ان خاصة الجنس
من افراد المعرفة هنا فممكن بناء كلام المصنف على ما ذهب اليه بعضهم من ان الخاصة اي
هي احدى الكليات الخمس اعم من الخاصة المطلقة والاضافية فعلى هذا يحمل قوله
فقط على الحصر الاضافي اي بالنسبة الى ما لا يوجد فيه تلك الخاصة وان كان تلك الخاصة
موجودة في حقايق مختلفة كالماشي فانه مختص بحقيقة الانسان بالنسبة الى الجماد
وان كان يوجد في غيره من انواع الحيوانات او يحمل الحقيقة الواحدة في التعريف
على ما هو اعم من الحقيقة النوعية او الجنسية وعلى كل تقدير يشمل التعريف الخاصة
الاضافية لا يقال بدخل العرض العام حيث في التعريف فينتقض التعريفان طرد او عكسا
لانقول قبود الحقيبات معتبرة في امثاله فلا انتقاض والى ما فصلناه اشار الشيخ في الشفاء
حيث قال الخاصة المعتبرة عند المنطقيين اعني احد الخمسة هي المقولة على الاشخاص
نوع واحد في جواب اي شيء هو سواء كان نوعا خيرا او لا ولا يبعد ان يعني احد بالخاصة
كل عارض خاص بأي كلي كان ولو جنسا اعلى وهذا المعنى مستحسن جدا لكون التعارف في
ابراد الخاصة على انها خاصة لنوع وتالية للفصل هذا فظهر مما قررنا ان الشارح بنى كلام
المصنف على ما هو التعارف فيما بينهم وقد عرفت انه يمكن تطبيقه على الوجه الذي استحسنه
الشيخ (قوله على تقدير ان يكون النوع ذاتيا) المناسب ان يقال على تقدير ان لا يكون عرضيا
كما يقتضيه قوله واما اذا كان عرضيا فافهم (قوله واما اذا كان عرضيا) على ما قرره الشارح
فيماسق من ان قول المصنف ما يدخل في حقيقة جزئياته ان ابقى على ظاهره يخرج النوع من
تعريف الذاتي وان اول بما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته ان ابقى على ظاهره يخرج النوع من
الاول يكون النوع عرضيا ويكون من افراده فلو خرج ههنا من التعريف يلزم ان لا يكون
تعريف الخاصة جامعة مع ان المساواة شرط عند المتأخرين وبالجملة ان كان النوع داخلا
في تعريف العرضي على ما اشار اليه الشارح فيما سبق فان لم يكن عرضيا يلزم ان
لا يكون تعريف العرضي مانعا وان كان ما ذكره ههنا صحيحا وان كان عرضيا يكون
تعريف العرضي مانعا لكونه كلامه ههنا مخالفا لما سبق لا يكون تعريف الخاصة
جامعة فاحد الامرين لازم قطعا فلا بد ان يحمل التعريف السابق للذي على ما لا يكون
خارجا عن حقيقة جزئياته حتى يندرج النوع فيه ويكون تعريف العرضي مانعا
و تعريف الخاصة ههنا جامعة او يتدفع المخالفة بين كلاميه وبهذا اندفع ما اورده بعضهم ٧
من الابحاث الثلاثة ههنا لکن انت خبير بأن الشارح لم يصرح فيما سبق بكون النوع عرضيا
بل لم يشر اليه ايضا رغبة ما ذكره هناك ان تعريف الذاتي ان ابقى على ظاهره يكون
المراد بالذاتي في مخرج تقسيمه الى الجنس والنوع والفصل غير الذاتي المعرف وان حل
على التأويل يكون المعرف عين الذاتي في مخرج التقسيم ومن البين انه ليس في هذا الكلام

٧ قره خليل حيث
تكلم بكلمات لاحاصل
لها (منه)

٤ قره خليل (منه)

٦ قره خليل (منه)

اشارة الى التزام كون النوع عرضيا فضلا عن الصراحة وهل هذا الا ان يدزوم التأويل الذي ادعاه المحشى فيما سبق بل الحق ان غرض الشارح ان تقسيم الكل الى الذاتى والعرضى ان كان بالنظر الى اجزاء التعريف المفردة كما هو الظاهر يكون تعريف الذاتى على ظاهره ويخرج النوع من تعريفه كما هو خارج عن المقسم الذى هو الكل المفرد وحينئذ يكون المراد بالذاتى في مخرج التقسيم الذاتى غير الذاتى فيما سبق اذ الغرض منه تحصيل الكليات الثلاثة الذاتية والنوع وان لم يكن من الذاتى الذى هو من اجزاء التعريف لكنه ذاتى ايضا مقابل الجنس والفصل يتضح بذلك حالهما ويكمل به الكليات وانه منتهى الاجزاء فعلى هذا لا يلزم الاختلال في كلام الشارح لاهنا ولا فيما سبق لافى التعريف ولا فى التقسيم والتكلاّن على الملك القويم (قال المصنف فوق حقيقة واحدة) لعله حافظ به انتفاض التعريف بما يقال على ماتحت حقيقين اذ المتبادر من قوله حقايق الافراد ولا اقل من ان يكون ثلاثة وان اشتر ان الجمع المذكور في التعاريف يراد به ما فوق الواحد فيقول من ان قوله فوق حقيقة واحدة تأكيده لقوله حقايق ليس بشئ بل هو تأسيس قطعا ثم ان تلك الحقايق قد تكون اجناسا مختلفة فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة جنسية وان كان خاصة لمجموعها كالاسود الشامل للحقايق المختلفة من الجمادات وغيرها والمخير الشامل لهما مع كون كل واحد منهما خاصا بالجنس الشامل للجمادات وغيرها وقد تكون انواعا فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة نوعية وان كان خاصة لمجموعها كالماشى الشامل لانواع الحيوانات مع كونه خاصا بها لا يوجد في غيرها وكذا النائم والاكل والتمسك وقد عرفت ان قيود الحيثيات معتبرة في هذه التعاريف فلا يتقضى تعريف الخاصة بالعرض العام وبالعكس هذا والمراد بالمقولية في تعريف العرض العام المحمولة على شئ آخر مطلقا لا المقولية في الجواب فلا يكون هذا متافيا لما تقرر من ان العرض العام لا يقع في الجواب اذ لا يلزم من عدم كونه واقعا في الجواب عدم كونه محمولا على شئ هذا واما ما قيل في دفعه من ان العرض العام وان لم يقع في الجواب من حيث انه عرض عام لكنه يقع فيه من حيث انه خاصة الجنس فيصح المقولية التي ادعاها المصنف ففاسد لانه اعتراف بفساد التعريف حيث لم يوجد للعرض العام افراد اصلا بل الكل خواص اضافية مع انه يصدر توجيه التعريف والحبب منه انه افسد بذلك ما سسه ههنا في مواضع من اعتبار قيد الحيثية في تعريف العرض العام في الحاجة حينئذ الى ذلك الاعتبار او كان مقولية الكل الذى هو حاصل التعريف باعتبار كونها خواص ولعمري انه لا يليق ان يصدر مثل هذا الكلام من العوام فضلا عن ان يصدر ان يكون من الخواص ثم اقول ههنا، ولابد من التنبيه عليه في الاول ان الكليات الخمس قد تصادق على شئ واحد كاللون وقد اشار اليه الشارح سابقا بان الملون جنس للأسود ونوع للكيف وفصل للكيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان والاحساس ايضا

٩ قوى (منه)

٤ قوى (منه)

(فانه)

فانه جنس للسمع والبصير ونوع لخصصه اعنى هذا الاحساس وذاك الاحساس وفصل للحيوان وخاصة للجسم وعرض عام للضاحك على ما اشار اليه الشريف في حواشى المطالع فالتفاير الذى اشار اليه المصنف بين الكليات الخمس انما هو بالحيثيات المختلفة وثانيها ان النوع يجتمع مع كل واحد من الاربعة الباقية لان كلاما من الجنس والفصل والخاصة والعرض العام نوع بالنظر الى حصصه وان كان جنسا وفصلا وخاصة وعرضا عاما بالنظر الى افراده الحقيقية فلا يميز بينهما ايضا باعتبار الحيثيات وثالثها ان الكليات الخمس المنطقية عوارض لها معروضات تسمى اجناسا طبيعية وانواعا طبيعية وفصولا طبيعية وخواصا طبيعية واعراضا عامة طبيعية والمركب من تلك العوارض والمعروضات يسمى كليا عقليا والمنطقي وكذا العقلى لا وجود له في الخارج والنظر في ذلك من المباحث الحكمية وهل لطبيعي وجود في الخارج ام لا وعلى تقدير وجوده في الخارج هل هو موجود فيه بوجود مغاير لوجود الافراد او موجود بوجود هو عين وجود الافراد وهذه ثلاثة اقوال ذهب الى كل منها طائفة والتحقيق انه غير موجود في الخارج بل هو امر اعتبارى وانتراعى ينتزعه العقل من الافراد الموجودة اذ لو كان موجودا فيه فان كان موجودا بوجود مغاير لوجود الافراد على ان يكون كل من الوجود والوجود متعدد يلزم في مثل قولنا زيد انسان حل احد المتغيرين فهو ما وذا على الآخر وهو محال وان كان موجودا بوجود هو عين وجود الافراد على ان يكون الوجود واحدا والموجود متعدد يلزم قيام المعنى الواحد بمحلين متغيرين وهو محال فالحق ما ذهب اليه الطائفة الثالثة من ان وجود الكل الطبيعى بمعنى وجود اشخاصه وتحقيق هذا المرام مما لا يتصل به المقام هكذا ينبغي ان يحقق مباحث المبادئ حتى يحسن الشروع في مقاصدها (قال الشارح العلامة الباب الثانى) اى الالفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات السبعة فيه (في بيان) مقاصد التصورات اى المباحث المتعلقة بالتصورات على ما حققناه في بحث جهة الوحدة في توجيه قوله ومقاصدها القول الشارح ولذا قال (وهو) اى الباب الثانى (باب القول الشارح) اى باب المباحث المتعلقة بالقول الشارح فن قدر المضاف وقال اى في بيان مباحث مقاصد التصورات قد عدل عن سواء السبيل واما التعبير عن مباحث القول الشارح بالمقاصد وعن مباحث الكليات بالمبادئ فقد عرفت وجهه في بحث جهة الوحدة ولا مانع من ان يكون بعض مسائل الفن مبادئ لمسائل اخر منها وقد كان الامر كذلك في مسائل كلام المتأخرين (قال الشارح ويراد به المعرفة) بكسر الراءى عند المنطقي ويكون كل منهما مقصدا للحد والرسم وكل منهما قسماته واما عند اهل العربية والاصول فيراد به الحد ايضا اذ الحد عندهم انما هو التعريف الجامع المانع فلا تغفل من تخالف الاصطلاحين (قال الشارح والمعرفة مركب كليا) اى في جميع المواد (عند قوم) اى المتقدمين (وغالبا) اى في اكثر المواد

٩ قوى (منه)

(٢٤)

كانغرى

(عند الآخرين) أي التأخرين إذ التعريف بالفرد جائز عندهم وكأنه أراد بالركب ههنا
غير ما هو المعروف سابقا بمبادل جزء لفظه على جزء معناه لأن المركب ههنا ربما يكون
مركبا من القرينة العقلية وشئ آخر من جنس اللفظ ومن الدين أن القرينة العقلية ليست
من مقولة الالفاظ (قال الشارح والصحيح هو الاول) أي كون المعرفة مركبا كلياً
(لأنه ذكر) من الدليل الذي ذكره وهو الذي أشار إليه في شرح المطالع لأنه مستلزم للدور
(بل لأن المعرفة الخ) وحاصله أن دليله باطل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول
فله دليل آخر كما فصله بقوله بل لأن المعرفة الخ (قال الشارح العلامة لأن المعرفة من أقسام
النظر) أي من الأقسام التي تتعلق بها النظر فالإضافة لادنى ملازمة فاندفع ما قبله من
أن النظر أن كان مصدراً معلوماً فهو صفة الناظر وأن كان مصدراً مجهولاً فهو صفة
الأمور المرتبة وعلى كل تقدير لا يصح أن يكون هومة بما للمعرفة حتى يكون من أقسامه
هذا وحاصل الاستدلال أن المعرفة من أقسام النظر المركب فلا بد أن يكون مركباً مثله
وقوله فإن كون النظر الخ إشارة إلى رد هذا الاستدلال وحاصله أن كون المعرفة مركباً
كلياً مبني على كون النظر ترتيب أمور معلومة كما أشار إليه المستدل وكون النظر كذلك مبني
على عدم صحة التعريف بالفرد اللازم لكون المعرفة مركباً كلياً ولكون النزاع بين
القدماء والتأخرين فيه صرح بذكره فاندفع ما أورده المحشي ٤ ههنا فافهم (فلو كان
ذلك) أي كون المعرفة مركباً كلياً (مبنياً على هذا) أي كون النظر ترتيب أمور كما ذكره
المستدل لزم الدور لأنك عرفت آنفاً أن كون النظر ترتيب أمور معلومة مبني أيضاً على
كون المعرفة مركباً كلياً الذي يلزمه عدم صحة التعريف بالفرد فيلزم على ما ذكره المستدل
توقف كون المعرفة مركباً كلياً على نفسه وهذا دور باطل فقوله ذلك إشارة إلى كون
المعرفة مركباً كلياً الذي ادعاه المستدل وقوله هذا إشارة إلى كون النظر ترتيب أمور معلومة
ولما كان الثاني قريباً بالنسبة إلى الأول أو رد الإشارة إليه بلفظة هذا إشارة إلى الأول
بلفظة ذلك فلا غبار في قوله ذلك وهذا ما قبل ٧ من أن ذلك إشارة إلى عدم صحة التعريف
بالمفرد وهذا إشارة إلى كون المعرفة مركباً كلياً فاللائق أن يقال فلو كان هذا مبنياً على ذلك
لكون الأول قريباً والثاني بعيداً ليس بشئ إذ لزوم الدور إنما هو على ما استدلل عليه القائل
فلا شارتان كما حققناه ولو سلم أن ذلك إشارة إلى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا إشارة
إلى كون النظر ترتيب أمور معلومة فذلك إنما هو بالنظر إلى وقوعه في كلام المستدل وظاهر
أنه بهذا الاعتبار بعيد فيصح إليه الإشارة بقوله ذلك (قوله فيه أن اللازم مما ذكر) أي بما
ذكره المستدل على وجوب كون المعرفة مركباً (توقف كون المعرفة مركباً كلياً على كون
النظر ترتيب أمور معلومة) حيث قال لأن المعرفة من أقسام النظر الذي الخ (ولا يثبت بما ذكره
الشارح) حيث قال في رده فإن كون النظر ترتيب أمور معلومة مبني على عدم صحة التعريف
بالمفرد (توقف كون المعرفة مركباً كلياً على نفسه بل على عدم صحة التعريف بالمفرد) من الدين

٩ قره خليل (منه)

٤ هو المولى قول
احد (منه)٧ برهان الدين وتبعه
المولى قره خليل (منه)

(أن)

أن (هذا ليس بدور لأنه توقف الشيء على ما توقف عليه بمرتبة أو بمراتب فالاولى أن يقال)
في رد الاستدلال المذكور بان التزام الدور (فإن كون النظر ترتيب أمور معلومة مبني على
كون النظر مركباً كلياً وكون النظر مركباً كلياً مبني على كون المعرفة مركباً كلياً) ينتج
أن كون النظر ترتيب أمور معلومة مبني على كون المعرفة مركباً كلياً وكان الأمر بالعكس
كما ذكره المستدل لزم الدور قطعاً لفرق بينهما وبين ما ذكره الشارح أن فيما ذكره المحشي
مقدمة زائدة وهي قوله مبني على كون النظر مركباً كلياً وأنه اخذ قوله مبني على كون المعرفة
مركباً كلياً بديل قول الشارح مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد وظاهر أن المقدمة التي
اعتبرها المحشي ههنا لا حاجة إليها وأن ما لكون المعرفة مركباً كلياً وعدم صحة التعريف
بالمفرد واحد عند التأمل بل هما متلازمان لأن كون المعرفة مركباً كلياً يلزمه عدم
صحة التعريف بالمفرد وبالعكس سيما إذا لوحظ ورود النفي في قوله عدم صحة الخ على
القييد الذي هو قوله بالمفرد ولذا فالاولى ولم يقل فالصواب (قوله إذا الواجب الخ) تعليل
للبناء المذكور يعني أن ترتيب أمور معلومة تفسير للنظر والتفسير فرع المفسر والمطابقة
إنما هو من جانب الفرع فثبت أن كون النظر ترتيب أمور معلومة مبني على كون النظر
مركباً كلياً وهذا لو كان أن تقول إنما كان الواجب تطبيق المعرفة بالكسر على المعرفة بالفتح
إذ لو كان الأمر بالعكس لا يوجد تعريف غير جامع وغير مانع بل يكون الكل جامعاً ومانعاً
وهو خلاف الواقع فالواجب أن يستدل بحال التعريف من العموم والخصوص على
حال المعرفة حتى يصح الاعتراض عليه في بعض الصور بعدم الجامعة وبعدم المانية
وما قبل ٩ من أنه إنما يتم إذا كان التعريف المذكور للنظر متفقاً عليه وهو من نوع والسند
ما ذكره الشارح من أنه يحصل أمر الخ فليس بشئ لأن الكلام ههنا مع القائلين بعدم
صحة التعريف بالمفرد مع أن الاعتراض الشارح يلزم الدور إنما هو بالنظر إليهم والكلام
ههنا في صدد لزوم مفاهيم ٧ (قال الشارح ولهذا) أي ولأن كون النظر ترتيب أمور معلومة
مبنياً على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف بالمفرد ممكنًا عند بعضهم فحينئذ يكون
التعريف المذكور قاصراً غير ذلك البعض التعريف المذكور وعرفه بتحصيل أمر أو ترتيب
أمور ليكون التعريف موافقاً للمعرفة على مذهبه (قوله ولأن كون النظر ترتيب أمور معلومة
مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد الخ) قد عرفت آنفاً أن هذا القدر لا يكفي ههنا بل المراد
ولأن كون النظر ترتيب أمور معلومة مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف
بالمفرد ممكنًا عند بعضهم مع عدم تمامية التعريف المذكور حينئذ عنده صرف ذلك البعض
النظر بتحصيل أمر أو ترتيب الخ لكن أوضح ما ذكرنا من سياق الكلام تركه المحشي فاقبل
من أن الظاهر أن الإشارة إلى عدم تمام ذلك التعريف أي ولعدم تمام التعليل المذكور
لوجوب التركيب اعتقد بعضهم أمكان الأفراد وعرف النظر بتحصيل أمر أو ترتيب أمور
منها على جواز أفرادها وعدم وجوب تركيبها كلف لا حاجة إليه على أنه مآل ما ذكرناه

٩ قنوى (منه)

٧ إشارة إلى الدقة
وهي أن لزوم الدور
إنما يتم إذا كان التعريف
المذكور للنظر مسلماً
مع أنه مسلم عند
المستدل وأما عدم
كونه مسلماً عند غيره
فلا يدفع لزوم الدور
على استدلاله (منه)

في توجيهه كلام المحتش (قوله يشمل التعريف على المذهبين) أي مذهب القدماء
والتأخرين بأن يكون ما بعد كلمة أو إشارة إلى مذهب القدماء وما قبلها أو المجموع إشارة
إلى مذهب المتأخرين على محاذة ما قرره بعض الأفاضل ٩ في تعريف الدليل الأصولي
بقولهم ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه أو في أحواله إلى مطلوب خبري لا يقال ذكر
في المواقف وشرحه أن تعريف النظر بترتيب أمور معلومة غير جامع لخروج التعريف
بالمفرد عنه والجواب عنه بأنه قادر لا يضر خروجه غير تام لأنه تعريف لمطلق النظر
فيجب أن يندرج فيه جميع أفرادها ومن هنا غير التعريف إلى أنه تحصيل أمر أو ترتيب
أمر كما هو المختار عند المتأخرين فهنا يدل قطعا على أن التعريف المذكور على
مذهب المتأخرين ليس إلا لنا نقول لاشك أن التعريف المذكور على مذهبهم لكن
لما كان مذهب القدماء مندرجا في مذهبهم لأن المتأخرين يقولون يمثل ما قاله القدماء مع
زيادة كان التعريف المبني على مذهبهم شاملا للمذهبين على أنه لا كلام في شمول التعريف
المذكور للمذهبين بالاعتبار الذي أشرنا إليه آنفا وله نظير كما عرفت أيضا فلا حاجة في توجيه
الكلام ما قبل ٧ من أن المعنى ليكون التعريف جامعا على أي مذهب أريد من مذهبي
امكان أفرادها ووجوب تركيبها ذلك أو اقتصر على ذكر الترتيب لم يكن جامعا على مذهب
امكان الأفراد ولو اقتصر على ذكر التحصيل لم يتضح جمعه على مذهب وجوب التركيب
انتهى وفي بعض النسخ يشتمل من الأفعال وهو ظاهر مبني ومعنى (قوله وهذا الترتيد
جعل على لواقعي) شمول الأول والثاني فالغايير بينهما إنما هو بالنظر إلى الجمل لا إلى الواقع كما في
قولهم في تعريف المقدمة ما جعلت جزء قياس الخ والغرض منه أنما هو بيان شموله
للتعريف بالمفرد وللتعريف بالتركيب شمولاً واضحاً وما قبل ٤ من أن الظاهر من مقابلة قوله
أو ترتيب أمور لقوله تحصيل أمر أن المراد تحصيل أمر واحد أو ترتيب أمور متعددة بناء على
ما صرح به الزمخشري من أن اسم الجنس حائل لمعنيين الجنسية والوحدة أو العدد قال
أيها ما يكون القصد يشفع بما يقويه فهنا يكون المقابلة المذكورة قرينة على أن المراد
بتحصيل أمر تحصيل أمر واحد فيكون الترتيد المذكور واقعياً لا جملياً فغير وارد على المحتش
لأنه معترف بالترديد الجعلي ومعناه أن التباين بينهما ليس إلا بالاعتبار وذلك ليس إلا باعتبار
أن الأول بالنظر إلى الأمر الواحد والثاني بالنظر إلى ما عداه وأما الترتيد الواقع في نفس الأمر
كإفناء المحتش فلا يقول به أحدهما نأذا لاشك أن تحصيل أمر في حد ذاته أهم سواء كان أمراً
واحداً أو أكثر والالفاظ الواقعة في التعريف يجب أن تحمل على ما يبادر منها والحق أن
هذا الترتيد جعل على مبني على ما ذكره الزمخشري في مثله لا واقعي وأن لم ينظرن له القائل
(قال الشارح بل لأن المعرفة لا يدفيه) أي في حصول المطاوب به من تصور ثبوت شيء
لشيء سواء كان ذلك التصور جزءاً من المعرفة كما هو الظاهر من كلمة في المفيدة للجزئية فيكون

٩ حسين الادنوي
في شرح رسالته
الادبية (منه)

٧ طرسوسي (منه)

٤ طرسوسي (منه)

(قوله)

قوله فيكون مركباً مسلماً أو شرطاً له خارجاً عنه فيكون ذلك القول ممنوعاً عنهم (قوله
أدلب في الماهية المعرفة) أي التي قصد تعريفها من وجهين الأول الوجه المعلوم به الماهية
قبل التعريف وأولاً ذلك لا يصح ولا يمكن طلبها بالوجه الغير المعلوم لكونه مجهولاً
مطلقاً وهذا الوجه المعلوم اضطراري غير داخل تحت الطلب ولا يلزم طلب المجهول
المطلق أيضاً والتساقي الوجه الغير المعلوم به الماهية وهذا هو الذي يطلب علم
الماهية به وانما علم الماهية إذا علم ثبوته للوجه الأول الثابت للماهية كي يلزم ثبوته
للماهية فعليه أن لا يلزم من العلم بوجه الشيء العلم بذلك الشيء إلا إذا علم ثبوته فأنك إذا
تصورت مثلاً الإنسان بوجه الحيوانية ثم تصورت الناطق ثم تصورت ثبوت الناطق الحيوان
يلزم منه أن تصور ثبوت الناطق للإنسان فالوجه الأول واسطة في ثبوت الوجه الغير
المعلوم به الماهية للماهية لا واسطة في الإثبات كما توهم من ظاهر العبارة ههنا وفيما سبقت
ويترض عليه بأنه يلزم منه اكتساب التصور من التصديق فعلى هذا يكون الانتقال من
ذلك المفرد البسيط إلى الماهية بواسطة ذلك الوجه المعلوم سواء كان ذلك المعرفة مركباً
من المفرد البسيط وذلك الوجه المعلوم كما هو مقتضى كلام الشارح أو كان المعرفة هو ذلك
المفرد البسيط بشرط ذلك الوجه المعلوم وعلى هذا بنى المحتش اعتراضه إلا في بقوله
وأيضاً لم لا يجوز الخ هذا ودع عنك خرافات الأوهام ٩ (قوله وقريب منه ما قبل) القائل هو
القائل إلا صفه في شرح الطوالع وحاصله أن الشيء المطلوب تصوره لا بد أن يكون
متصوراً بوجه ما ولو لا ذلك لانتفع طلبه وذلك الوجه ضروري والالزم طلب المجهول
المطلق كما أشرنا إليه ولا بد أيضاً من تصور يستفاد منه المطلوب وهذا التصور أمر اختياري
مغاير للتصور السابق الغير الاختياري فوجب تحقق التصورين في حصول المطلوب على
أن يكون كل منهما جزءاً من المعرفة فيكون التعريف بالتركيب ليس إلا فعلى هذا يكون النزاع بين
القريتين أي القدماء والمتأخرين في أن التصور الأول جزء من التعريف أو لا فاقبل ٧ من أنه
على هذا يكون النزاع بين القريتين لفظياً إذ القائلون بجواز التعريف بالمفرد لا ينكرون
وجوب تحقق التصورين في حصول المطلوب ليس بشيء والحق أن كلام هذا القائل صريح
في أن المعرفة البسيطة مركبة من مجموع التصورين بخلاف ما قرره المحتش أو لاقاه وان كان
ظاهراً فيه لكنه غير منصوص فيه فذا قال وقريب منه ما قبل الخ ثم أن في الوجه الذي قرره
المحتش بعض التفصيل وهو اعتبار الثبوت والواسطة فيه بخلاف الوجه الثاني فإنه مارعن
مثل هذا الاعتبار فاقبل ٤ أن الفرق بين الوجهين أن الأول مبني على عدم جواز الانتقال من
المعنى البسيط إلى المطاوب وأن الثاني مبني على وجوب اعتبار الوجه المعلوم به المطلوب
وأن جواز الانتقال المذكور فافتقر قاليس بشيء إذ لا يمكن الانتقال من المعنى البسيط إلى المطلوب
بدون اعتبار الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف فإن أراد أن الوجه الثاني مبني على
جواز الانتقال بدون اعتبار الوجه المعلوم فذا مع كونه تناقضاً خلاف الواقع وإن أراد أنه
مبني على جواز الانتقال مع ذلك الاعتبار وبدونه لا يجوز الانتقال فذا عين الوجه الأول

٩ تعريض للتأخرين
مثل الطرسوسي
والقنوي (منه)

٧ القائل هو القاطن
ونبه المولى قره
خليل ههنا في مو
ضعين (منه)

٤ نزه خليل (منه)

في ابن الفرق فالوجه فيه ما قدمناه (قوله فيه ان وجوب تصور ثبوت شيء الخ) شارايه الشريف العلامة في بعض تصانيفه حاصله انه لو كان مثل هذا الاعتبار مقتضيا لترتيب المعرفة من الثابت اعني الوجه الثاني والمثبت له اعني الوجه الاول المعلوم به الماهية قبل التعريف لزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق لتعريف الانسان حدا تاما له لان ذلك الوجه المعلوم اعني الشبهة مثلا امر عرضي له فيكون مركبا من الداخل والخارج فيكون رسميا لاحد مع انه حد تام قطعا وانما قافه ونقض اجالي للدليل المذكور باستزائه بخصوص الفساد ولكون التركيب ظاهرا في كلام الشارح وقوة القضا ايضا قدمه ٩ على المنع بقوله وايضا لم يجوز الخ (قوله اللهم الا ان يلتزم ذلك) اي الحدية باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات وحاصله ان لا نسلم انه يلزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على ذلك التقدير حدا تاما اذ الحد التام في الاصطلاح ما اشتمل على جميع الذاتيات وذلك الاشتمال موجوده هنا واعتبار المذكور لا يضر بذلك وهذا ما اشار اليه ابو الفتح حيث قال في الجواب عنه مدار الحد التام اصطلاحا على كون المبادئ المترتبة مطلقا لا يقدح في الحد التام كون ذلك الوجه ذاتيات صرفه لا على كون المبادئ المترتبة مطلقا لا يقدح في الحد التام كون ذلك الوجه عرضيا هذا وقد اجاب ايضا باننا لا نسلم ان الصورة المفروضة حد تام لجواز ان يكون رسميا تاما اكل من الحد التام والحد التام انما يتحقق اذا تصور المطلوب بذاتي له ثم حصل باقي ذاتياته وعرف بها هذا فكلام المحشى ههنا انما ينطبق على الجواب الاول على ان يكون منعا للملازمة المذكورة لا على الجواب الثاني على ان يكون منعا لطلان التالي اعني قوله يلزم ان لا يكون حدا تاما له نعم او اكتفى المحشى في الجواب بقوله اللهم الا ان يلتزم ذلك لا يمكن ذلك على ان يكون الاشارة بقوله ذلك الى عدم كونه حدا له لكن قوله باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات كما عندنا من الشيخ يابى عنه قطعا هذا ولا تلتفت ٩ الى غيره (قوله وايضا لم يجوز الخ) عطف على قوله فيه ان وجوب الخ حاصله ان اللازم ما ذكره الشارح توقف ثبوت الوجه الثاني للمعرفة بالفتح على الوجه الاول فلم يجوز ان يكون ذلك الوجه الاول شرط الانتقال من المعنى البسيط الى المعرفة لاجزا من التعريف فلا يلزم التركيب فيه وما قيل من انه يجعل النزاع لفظيا الا ان يكون النزاع في ان الوجه الثاني ينتقل منه وحده الى المطلوب او لا فدفوع بأن هذا المنع من طرف المجوزين بالتعريف بالفردي يكون النزاع بينهم في ان هذا الوجه المعلوم بعد لزومه هل هو جزء من التعريف او شرط له وهذا نزاع معنوي جدا فان اراد بالامتناء هذا المعنى فربما بالوافق والافلامعني له ثم اقول واولا قوله وهذا ان ارد ان الخ لملت هذا القول اعني قوله وايضا لم يجوز على جواب آخر يدل قوله اللهم الا ان يلتزم الخ قافهم (قوله وهذا ان) اي هذان الاشكالان نقضا ومنعا (ولقد ان على ما قيل) الذي كان قريبا الى ما قرره المحشى وانما احتج الى هذا التنبيه مع وحدة مال الوجهين فالوارد على احدهما على الآخر لوضوح تفاوت الوجهين في التقدير

٩ فيه ود الولي القنوي
(منه)

٩ فيه تعريض للفاضل
قره خليل حيث رجح
ههنا الاحتمال
الثاني فالوجه فيه
فيه ما حققناه (منه)

٤ وهو قوله الا ان
يكون في الخ (منه)

(وكون)

وكون ما قرره المحشى ظاهرا في شرطية احد الوجهين الاخر بخلاف ما قيل فانه ظاهر في الجريئة فلعل قوله فليتأمل اشارة الى تفاوت ورود الاعتراض عليه ما بان الاعتراض الاول ظاهر الورد على ما قيل ون الثاني بخلاف ما قرره المحشى فالظاهر فيه ورود الثاني عليه دون الاول ويحتمل ان يكون اشارة الى دفع الاعتراض الثاني عنهما بأن القائل بالتركيب انما يقول به اصطلاحا ولا يناقش عليه بمثله هذا ما عني وقد اقبل ٤ فيه بلاطون (قال الشارح العلامة) وهذا اي كون المعرفة لا بد فيه من ثبوت الخ او كون المعرفة مركبة (معنى قولهم) في دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بالتعريف بالافرد (لا بد من قرينة) عقلية صحيحة للانتقال من المعنى البسيط الى الماهية فيكون التعريف مركبا من تلك القرينة العقلية والمعنى البسيط هذا ودع عنك الاوهام ٩ (ولهذا) اي ولانه لا بد في التعريف بالفصل وحده او الخاصة وحدها مثلا من القرينة العقلية المصححة للانتقال (قالوا) في دفع الاعتراض على التعريف المذكور بالفصل وحده او الخاصة وحدها (بأن معنى الناطق شيء له النطق ومعنى الضاحك شيء له الضحك) كما جزم به اهل العربية فيكون مركبا من الذات والصفة وهذا القدر من التركيب كاف ههنا وبهذا يدفع الاعتراضان الاولان من المحشى اعني قوله يفهم منه وقوله وههنا نظر لان المعنى المذكور ليس لاجل ما ذكر بل لاجل الخ قافهم ٩ واعلم ان الشارح الحق ذكر ههنا كلاما جاء مع الاجوبة الثلاثة عن الاعتراض المذكور فاشاره الى ان مال الاجوبة الى شيء واحد وتوضيح المقام ما ذكر في المواقف وشرحه ان من يرى ان النظر اكتساب المجهول بالعلومات وهم ارباب التعاليم قالوا النظر ترتيب امور معلومة او مظنونة لتأدي الى امر آخر او ارد عليه انه غير جامع لخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما واجيب ٩ عنه اما لا فلانه كما قاله ابن سينا ندر خداج لا يضر التعريف المذكور وردبانه لا يشق عليه لان الحد انما هو لمطلق النظر فيجب ان يندرج فيه جميع افراده الثامنة والنافصة قل استعمالها او كثر ٩ واما ثانيا فلانه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية مخصصة لانهما بحسب مفهومهما اعم من المحدود فلا يتصور الانتقال منهما الا مع امر زائد يكون بينهما ترتيب ٩ واما ثالثا فلانهما مشتقان ومعنى المشتق شيء له المشتق منه فهناك تركيب قطعا وكلاهما مردودان اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل يخرج من كونه حدا لان يجوز الحد الناقص بالركب من الداخل والخارج واما الثاني فلعدم انحصار التعريف بالافرد في المشتقات والى كلا الردين اشار المحشى بقوله وايضا الى آخر قوله ثم قال الشريف والحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائز عقلا فيكون هناك حركة واحدة من المطلوب الى المبدأ الذي هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المطلوب من غير قرينة الا لم ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للصناعة والاختيار مزيد مدخل فيه فلم يلتفتوا اليه وخصوصا عند النظر بما هو المعبر عنه وهذا تحقيق ما نقل

٤ الطيل هو الولي
قره خليل (منه)

٩ اي او هام القنوي
(منه)

من ان سينا ومهم من استصعب الاشكال فغير تعريف الطر الى انه تصبيل امر
او ترتيب امور انتهى وزاد المولى جلال الدواني وجهار اربعا في الجواب عن الاعتراض
المذكور وقال فضلا عن الغير ان المعروف بالفتح لا بد ان يكون معلوما بوجه ما لتعريف
بالمركب من ذلك الوجه والمفرد هذا فالشارح المحقق سرد الاجوبة الثلاثة على نسق
وزعم ان الكل جواب واحد ثم يقول ان التعريف وان حكم بحقيقة جواز التعريف
بالمفرد لكن قال شارح الاشارات اللازم الواحد وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث
هو واحد مما وكذلك الفصل وحده لا يكون حدا ناقصا وذلك لان الواحد منه لا يدل
على الشيء المطلوب بالمطابقة والالكان رسمه بل انما يدل عليه بالانتماء وهو يشتمل
على قرينة عقلية من جهة انتقال الذهن من اللازم الى المزموم وتلك القرينة ان صرحت
بها اقتضت لفظا آخر فكان الدال بالحقيقة شيئين لاشياء واحدا ولهذا السبب
بعد الحدود والرسوم في الاقوال دون المفردات من الالفاظ وايضا انتقال الذهن
من شيء الى شيء على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصناعة فيه مدخل والاتقال
من الحدود والرسوم الى المطالب صناعى وانما يتعلق بالصناعة تأليف مفرداتها لا غير
فهى لا تكون الا وثيقة انتهى وهذا صريح في كلام الشيخ في الحديث قال الحد قول
دال على ماهية الشيء كما اشار اليه المصنف والى هذا التحقيق مال اليه الشارح وحكم
بأن الصحيح هو الاول ثم ان المراد بالتركيب ههنا هو التركيب العقلى وقد نص عليه شارح
الاشارات ايضا حيث قال في قول الشيخ وكل محدود فهو مركب فى المعنى ههنا صرح بأنه
يريد التركيب العقلى وفرض المحشى من قوله بفهم منه الخ بيان الواقع لا الاعتراض
على الشارح فن لم يفلن بما ذكرنا قال ما قال ٩ والتكلا ن على الملك المتعال (قوله بفهم منه الخ)
قد عرفت آتفان الغرض منه بيان الواقع بأن المراد من التركيب ههنا التركيب العقلى
لا الاعتراض عليه بأنه مخالف لما فى بحث الالفاظ من ان التركيب دلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى فلا حاجة الى ما قبل من انهما معنيان لغويان للمفرد والمركب ولا يجب
ان تحمل الالفاظ المذكورة فى فن على معانيها الاصطلاحية انتهى ولعل لما ذكرناه امر
بالفهم (قوله وههنا نظر الخ) وقد اشرنا الى دفعه بأنه ليس غرض الشارح من قوله وههنا
قالوا ان التعريف للزوم تركيه قالوا معنى الناطق الخ بل غرضه انهم قالوا فى دفع الاعتراض
على تعريف النظر بترتيب امورا بفصل والخاصة وحدهما انهما مركبان معنى كما صرح به
الاتمالة العربية فيندفع الاعتراض المذكور والدليل على هذا انه ليس من عادتهم بيان
معانى الاله ط فالقصود انما هو الاستدلال بنصريح الائمة العربية على وجوب تركيب
المعرف حتى يندفع به الاعتراض هذا (قوله وايضا الخ) قد اشرنا الى ان الغرض
من قوله وههنا واقعا معنى الناطق الخ دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بالفصل و
الخاصة وحدهما فكان الشارح ادعى ان التعريف بالمفرد انما يكون بالاشتقاق وهى مركبة

٩ حيث زعم ان قول
الشارح والصحيح
هو الاول ليس بصحيح
بل الصحيح هو مذهب
المتأخرين بناء على
ما حققه الشريف
وان المحشى غافل
عن ان يكون المراد
بالتركيب هو التركيب
العقلى واماماتوهم
من ان قوله تصبيل
امر او ترتيب امور
نص فى مذهب
المتأخرين فكيف
يشمل المذهبين على
ما ادنا سابقا فقد
عرفت اندفاعه (منه)

من حيث اشتمالها على الذات والصفة وهذا الحصر مستفاد من تخصيص الناطق
والضاحك بالذكر فاعتراض عليه المحشى بأن هذا الجواب قاصر اذا يلزم ان يكون الفصل
والخاصة مشتقين فينبذ لا يوجد فيها التركيب فلا يندفع به الاعتراض فلا يلتفت الى بعض
الاهام ٧ ههنا وجوابه انه بعد كونه خارجا عن قانون المناظرة لكونه منعالمع النقص
المذكور على التعريف ان فرض الشارح انما هو بيان حال الاكثر ومعنى قوله وههنا قالوا
الخ وههنا قالوا فى دفع الاعتراض بالتعريف بالمفرد ان التعريف بالمفرد فى الاكثر يكون
بالاشتقاق وهى مركبة من الذات والصفة وقد وقع لفظ الاكثر ههنا فى شرح المطالع
فى عبارته المسودة كما اعترف به الشريف هناك والحاصل ان فرض الشارح انما هو الاشارة
الى دفع الاعتراض بالفصل والخاصة المشتقين (قوله فان قلت الخ) منشأه تفسير الناطق مثلا
بشيء له النطق ومورده هو دفع الاعتراض المذكور بذلك التفسير وحاصله ان ذلك الجواب
مستلزم للفساد ثم ان هذا البحث مما اشار اليه الشريف فى حواشى المطالع حيث قال (يرد عليه)
اى على دفع الاعتراض بالمعنى المذكور ان مفهوم الشيء لا يعتبر فى معنى الناطق مثلا والالكان
العرض العام داخلا فى الفصل فيكون رسمالا حدا ولو اعتبر فى المشتق ما صدق عليه
اقلب مادة الامكان الخاص ضرورة فان الشيء الذى له الضحك هو الانسان وثبوت
الشيء نفسه ضرورى فذكر الشيء فى تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذى يذكر
فيه ثم قال فان قيل المشتق منه داخل فى مفهومه ضرورة وكذا ثبوته للوضع الذى ينسب
اليه فيكون مركبا قلنا ليس شيء منهما محمول على ما قصد تعريفه بالمشتق فلا يصلح
معرفه وان اخذ منهما محمول عليه كالثابت له المشتق منه مادالكلام الى مفهوم الثابت
والحال ان الشيء ليس داخلا فيه فان اعتبر محمول آخر لم اعتبر مفهومات متسلسلة الى
ما لا يتناهى انتهى فظهر من هذا ان الجواب الذى اجابه المحشى ههنا اختيار للمشتق الاول
مع الاشارة الى دفع فساد لزوم دخول العرض العام فى الفصل ودفع لزوم كونه رسما
فأقبل ٩ على قوله بل مقصودهم من انه زيفه الشريف بأنه جيبذ يتقلب مادة الامكان الخاص
ضرورة فان الشيء له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضرورى ليس بشيء
لان كلام الشريف انما هو على تقدير ارادة ما صدق على ما عرفته وكلام المحشى على تقدير
ارادة المفهوم هذا (قوله بل مقصودهم الخ) يعنى ان ليس المقصود ان المعتبر عنوان الشيء
فقط حتى يلزم ان يكون الحد رسمالا المقصود ان المعتبر فيه مفهوم يصدق عليه الشيء
اى مفهوم كان عرضيا او ذاتيا جنسا بعيدا او قريبا ولا يعتبر فيه مفهوم بخصوصه
فلا يلزم كون الحد ناقص رسما كما زعمه السائل ولا كونه حدا تاما كما توهم من قوله
او الحيوان ولا التكرار اذا قيل فى تعريفه الجسم الناطق لان كلامنا من ذلك انما يلزم اذا اريد
مفهوم بخصوصه وان لم يتفطن له بعض الناظرين ٩ واوردهمنا بالبحثا ثلاثة فاصدق انه
لا حاجة فى دفع الاعتراض المذكور الى التزم ارادة المفهوم الاعمال او اريد ما صدق

٧ اى او هام القنوى
(منه)

٩ طرسوسى (منه)

٩ قره خليل (منه)

عليه ذلك المفهوم يتدفع الاعتراض المذكور واما لزوم انقلاب مادة الامكان الخاص
ضرورية حيث تدفع على ما اشار اليه الشريف فمدفوع بأنه انما يلزم الانقلاب على هذا
التقدير اذا اعتبر ما صدق عليه مفهوم ذات مطلقا بدون تقييده بصفة الضحك مثلا
واما اذا اعتبره قيدا بها كما هو الظاهر فلا ضرورة انه من قبيل ثبوت المقيد للمطاق لا من
قبيل ثبوت الشيء لنفسه هذا يعني ان يفهم (فل الشارح وهو الحد) قال شارح الاشارات
امم الحد يقع على التام والناقص بالاشتراك اللفظي لان التام دل على اية بالمطابقة
كالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مؤلف والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالاتزام
ويقع على الحدود الناقصة بالتشكيك لان المشتل على اجزاء اكثر احق بهذا الاسم
من المشتل على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحمل على التام الذي هو الحد
الحقيقي وحده انتهى ورده صاحب المحاكات بأن الحد مادل على مجرد الذاتيات فان دل
على الجميع فقام والافناص فيكون مشتركا معنويا موقولا بالتشكيك وهذا اوفق بسباق كلام
الشارح بل باصطلاح القوم ايضا فاقل ٩ من ان مذكوره صاحب المحاكات لا يصلح للرد
عليه لان الكلام في اصطلاح القوم وهو محل نزاع بعد مدفوع بأن غرض المحاكم ترجيح
ما قرره عليه وما قرره اوفق بالغرض والاصطلاح بعد تسليم موافقة ما قرره شارح
الاشارات لاصطلاح القوم (قوله اي مجرد الذاتيات) اي الخالي من العرضي اذ لو اخذ
العرضي في الحد لخرج من الحدية والكلام ههنا في الحد فلي هذا يكون المراد بقوله
او بوجه يميزه عما عداه غير الكنه بمقتضى المقابلة ثم المراد من مجرد الذاتيات ما هو اعم
سواء كان جميع الذاتيات او بعضها فيشمل الحد ذاته قص ايضا في هذا التفسير اشارة
الى ان الكنه غير مختص بالحد التام كما هو المتبادر وقد اشار اليه الشريف في الحاشية
الصغرى حيث قال ان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع الاجزاء بالكنه
هذا اذا كان حدانا ما وان كان غير الحد التام في زان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه
انتهى بقى انه قد تقرر ان الرسم قديما بالكنه ايضا فعمل التفسير المذكور مبنى على الاغلب
او على مقتضى المقابلة فانهم ثم قبل ٧ ان المراد بالاجزاء ههنا الاجزاء المحمولة فيردان نحو البيت
يحد بالسقف والجدران وليس شيء منها محمول وليس شيء لان الكلام ههنا في الاجزاء
العقلية وكل من الاجزاء المذكورة اجزاء خارجية خارجة عن المبحث (قوله بناء على
ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق) كما هو المتبادر من كون الكلام في التصورات
وان كان التصور بمعنى حصول صورة الشيء في العقل شاملا للتصور والتصديق ولك
ان تقول هو المتبادر من نفس التصور لما هو المتعارف من استعماله في مقابلة التصديق
فالمتبادر المذكور قرينة على هذه الارادة فلا يرد ان التصور من الالفاظ المشتركة
ولا يجوز استعمالها في التعريف بلا قرينة لان استعمال لفظ التصور ههنا بالقرينة
كما شرنا اليه ولو اغضنا العين عن هذا التبادر لفهمنا التزديد المذكور باما واولاه

٩ قنوى (منه)

٧ قنوى (منه)

(مخصص)

مخصص له بما يقابل التصديق في بيان الواقع اقتضى الاعتناء بالمتبادر المذكور هذا (قوله
وذلك الخ) اقول ذكر لبيان وجوه ثلاثة متقاربة المأل (قوله لان الاكتساب اي اكتساب
التصور لان الكلام فيه ثم ساقى قوله بأن يوضع المطلوب التصوري على هذا المتوال من غير
تعرض لجانب التصديق لعدم الحاجة ههنا لبيان ما قيل ٩ مذكوره مأخوذ من شرح المطالع
وقد قال ههنا المراد بتصور الشيء في التعريف تصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان
التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا
لتصور الكسبي بطريق النظر بأن يوضع المطلوب التصوري المشعور به او لا ثم يعمد الى
ذاتياته او عرضياته ويؤلف بعضها ببعض تأليا يؤدي الى المطلوب كما يعمل ذلك
في التصديقات انتهى فاللا يبق له ان يورد قوله كما يعمل ذلك في التصديقات في ذيل
قوله بأن وضع المطلوب التصوري الخ ليوافق النقل المتقول عنه ايس بشي اذلا كلام
ههنا في التصديقات وان كان ذكره شارح المطالع توضيحا للمقام وقصدا الى التمييز
والعجب من ما قل كيف يتجاسر على الاعتراض بمثله باختلال نقله فهل هذا الامن باختلال
فهمه ورشده ويمكن ان يقال خصص جانب التصور بالبيان اذ لا نزاع لاحد في كون
بعض التصديقات نظريا وكسبيا بخلاف جانب التصور فان منهم من ذهب الى
ان التصورات كلها بدئية لا تحتاج الى الكسب وان توهم بعضهم ان هذا من الامام
تشكيك لا مذهب له في تخصيص جانب التصور بالبيان رد لما ذهب اليه الامام مع كفايته
في توضيح التزام بل الواجب الاكتفاء به في تحرير المرام (قوله المشعور به اولا) اي المعلوم
بوجه ما قبل التعريف اذ لو لم يكن مشعورا به او لا يلزم طلب مجهول المطلق كما سبق وهو
بحال (قوله ثم يعمد) اي بقصد اشارة الى الحركة الاولى اعني الحركة من المطالب الى المبادئ
(قوله ويؤلف بعضها مع بعض) اشارة الى الحركة الثانية اعني الحركة من المبادئ الى
المطالب فلي هذا يكون النظر عبارة عن مجموع الحركتين اعني الحركة من المطالب الى
المبادئ والحركة من المبادئ الى المطالب وهذا مذهب القدماء وعند المتأخرين النظر
عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية ولذا عرفوه بترتيب امور معلومة فاختر المحدثي ههنا
مذهب الاقدمين بما لشرح المطالع ثم ان هذا البيان مبني على وجوب تركيب التعريف كما
ذهب اليه القدماء او على الاغلب كما ذهب اليه المتأخرون بناء على جواز التعريف بالمفرد
عندهم لا عند الاول والظاهر ان النزاع بينهم معنوي وهو ان المعنى البسيط هل يصح منه
الانتقال الى المطلوب من غير ان يكون الوجه المسمو به المساهية قبل التعريف جزأ من
التعريف او لا يصح ذلك الانتقال بل لا بد ان يكون ذلك الوجه جزءا من التعريف وقد
سبق تحقيره لكن هذا انما يكون معنويا اذا كان النزاع في ان التصور المفرد هل يقع تصورا
آخر بطريق اختياري في الجملة او لا قال القدماء بالثاني وقال المتأخرون بالاول واما اذا
كان النزاع في ان التعريف بالمفرد هل يقع تصورا آخر بطريق معتبر عند ارباب الصناعة

٩ قره خليل (منه)

٧ كلام الرازي
(منه)

كان نزاعا فظيا لا يثبت على تعريف النظر فان اعتبر ذلك القليل وفسر النظر بحيث يتناولها امكن الصناعات بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسر بحيث لا يتناولها لم يمكن التعريف الصناعات بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسروا النظر بمجموع الحركتين او بترتيب امور معلومة مع جواز اعتبار ذلك القليل وتفسيره بما يتناولها كما سبق هكذا نص عليه الشريف في حواشي المطالع تعال شارحه فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم ٥٩ هـ (قوله البيضة) اي بالمعنى الاخص وهي التي يلزم من تصور الملزومات تصوراتها على ما يقتضيه قوله الحاصلة الخ (قوله ليس حصولها كذلك) اي بطريق الكسب اذ قد عرفت ان طريق الكسب ان يوضع المطلوب المشهور به او لا ثم ينتقل منه الى ما يحصله وهذا غير موجود ههنا بل الموجود انما هو تصور الملزومات بحيث يلزم منه تصور لوازمها قطعا وبحصوله ان ههنا انما هو الانتقال من تصورات الملزومات الى تصورات لوازمها مثله لا يطلق عليه الكسب اذ لا بد في الكسب من امور ثلاثة الشعور او لا بالمطلوب ومجموع الحركتين والقصد بل القصد ان وكل منهما غير موجود في الوازم البيضة (قوله فلا تدخلها) اي لتصورات الملزومات بالنسبة الى تصورات لوازمها البيضة (في التعريف) اي في دخولها في التعريف المذكور او المعنى (فلا تدخلها) اي لتلك الملزومات (في التعريف) اي في كونها تعريفا حتى تدخل في تعريف التعريف ثم اقول هذا هو الموجود فيما عندنا من النسخ وهكذا في شرح المطالع واول قيل فلا تدخل في التعريف اكان اظهر (قوله ولان الاكتساب) عطف على قوله لان الاكتساب وحاصله ان الاكتساب يحصل مالم يحصل بكونه سببا لذلك التحصيل وتصورات الملزومات ليست سببا لتحصيل تصورات الوازم لان تصوراتها يديه لا تحتاج الى شيء غير تصورات الملزومات وهذا لا يمنع كون تصوراتها يديه الا يرى ان تصورات اطراف القضايا لا تمنع بداهتها كما في قولنا الكل اعظم من الجزء واول كان احتياج تصورات الوازم الى تصورات ملزوماتها مقتضيا لنظريتها لكان امثال القضايا المذكورة نظرية وهو باطل فتصورات الملزومات انما تكون سببا لخطور تصورات لوازمها في القلب لا لتحصيلها ولذا قال حتى لو فرض تصور الخ يعني لو فرض تصور الوازم غير يديه لم يحصل ذلك التصور بمجرد تصور الملزوم بل يحتاج حصوله الى امر آخر غير تصور الملزوم فلما لم يخرج تصور الى امر آخر غيره علم ان تصوره يديه وقد عرفت ان ذلك القدر من الاحتياج لا يمنع البداهة فايته ان تصور الملزوم يكون سببا لخطوره في القلب لا حصوله كسب البداهة وما قيل ٧ من ان البداهة لا تستلزم العلم اذ التوجه شرط فيجوز ان يكون تصور الملزوم سببا لحصول تصور الوازم البديهي فليس بشيء اذ غاية التوجه لخطور لا حصول كسب لانه انما يتوجه الى ما يوجد في الحافظة ولو كان الموجود ههنا الحصول كسب يلزم ان لا يكون يديه وهو خلاف ما فرضه القائل والعجب انه لم يقع بما تكلمه من الكلام المناقض لما قرره او لا وزعم ان قوله حتى لو فرض الخ حق الا انه لا يفيد

٩ المولى قره خليل
(منه)

٧ قره خليل (منه)

٦ وهو قوله من ان
البداهة الى آخر
ما نقلناه (منه)

(في المقام)

في المقام وقد عرفت انه افاد في المقام ما افاد كما لا يخفى على اهل الوداد (قوله بل بعض الوازم البيضة الخ) ارق في البيان من الظاهر الى الاظهر اذ اللازم المتقدم كالبصر له ومسمى ادخل في عدم الحصول عن ملزومه اعني عدم البصر من اللازم المتأخر كالضارب اللازم للضرب وذلك كيف يكون المتقدم حاصلا من المتأخر بخلاف اللازم المتأخر (قوله فلا يكون تصور الملزوم مبينا) تصور اللازم لفرضه يينا (ولا كاسبا) لفرضه متقدما (ولا كاشفا) لفرضه موقوفا عليه فعلى هذا يكون هذا القول تقريرا على قوله بل بعض الوازم البيضة والظاهر انه تبرع على الوجه الثاني يدل عليه قوله بل سببا لحصوله في الذهن الخ والمعنى فاذا كان تصور اللازم البين يديه (فلا يكون تصور الملزوم مبينا) لتصور اللازم لفرضه يينا (ولا كاسبا) لفرضه يديه (ولا كاشفا) لفرضه مكشوقا يينا يديه ههنا هذا واما ما قيل ٩ من ان الظاهر ان يؤخر ههنا من الوجوه الثلاثة اذ لا اختصاص له بالاولين فقد وقع في غلطين ٨ وقدينا الامر فيه لذى العتين فافهم (قوله ولان الحصول بالاكتساب يكون بالقصد والاختيار) اي قصد كسب ذلك المطلوب واختياره وان كان المطلوب مترتبا على ذلك الكسب من غير كسب واختيار بناء على ان المطلوب يحصل عقبيه توليدا او اعدادا او زوما او بخلق الله تعالى اياه عقبيه مادة على اختلاف في ذلك لكن هذا لا يمنع كون الحصول بالقصد والاختيار لان مباشرة اسبابه مباشرة على ماحق في علم الكلام بخلاف تصورات الوازم البيضة فانها لما كانت يديه غير محتاجة الى التحصيل كالفصله في الوجه الثاني كانت حاصلة في نفسها من غير ان تصور للقصد والاختيار مدخل فيها فايته ان تصوراتها خطرت بالبال تصورات الملزومات واول كانت تصورات الملزومات اختيارية فظهر من هذا ان هذا الوجه قريب الى الوجه الثاني بل الوجه الثالث متقاربة مالا كما اشرنا اليه واول بهذا التقرير اندفع ما قيل ٦ ان اراد ان النظر اختياري يلزم ان يكون حصول تصور اللازم من تصور الملزوم اختياريا كذلك وان اراد ان الحصول بعد النظر وعقبيه اختياري فيرد عليه انه ليس كذلك والحاصل انه لا فرق بين الحصولين في الكون اختياري على تقديره وغير اختياري على تقدير آخر انتهى لان اختيار الشق الاول ونعم الملازمة والسند ما اشرنا اليه من الفرق بين المقامين (قوله يعني الخ) اشارة الى دفع سؤال مقدر كانه قيل او اكنفي بقوله ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء وجعل التصورا عم من الكنه والوجه لكان شلا للحد والرسم ايضا كما فعله في شرح المطالع فسوق كلام الشارح انه لو اكنفي به لم يكن شاملا لهما وهذا خلاف الواقع اجاب بما ذكره وحاصله انه لو اكنفي به لم يكن شاملا لهما بناء على ما هو المتبادر من التصور بالكنه والالفاظ الواقعة في التعريف ينبغي ان تحمل على ما يتبادر منها وان امكن شموله مع قطع النظر عن التبادر فأورد قوله اما بكنهه او بوجه الخ ليشمل كليهما شمول لا ظاهرا

٩ عبد الرحمن (منه)
٨ حيث جملة مربوطا
بالاول والثالث ايضا
(منه)

٦ طرسوسي (منه)

من غير ترك ما هو اللازم في التعريف وتلخيصه ان اشمول عند ترك التردد يحتاج الى ترك ما هو المتبادر ولما كان الترك المذكور غير ظاهر في التعريف كان الشمول المذكور غير ظاهر ايضا اما الشمول عند التردد فظاهر جدا من غير ارتكاب خلاف ما هو الظاهر في التعريف اعني الجمل على التبادر فاندفع ما قبل ٩ من انه لو اعتبر التبادر لم يكن هناك شمول اصلا ولو لم يعتبر لكان هناك شمول ظاهر فالتردد المذكور يجعل الشمول المذكور منصوبا لا ظاهرا انتهى على ان الفرق ٦ بين الظاهر والنص مما عني به الاصوليون ولا يلتفت في مثل هذا المقام اليه بل الظاهر بمعنى المنصوص عند غيرهم كما هو المتبادر ايضا من وصف الشمول بالظهور هذا فنخلص من هذا ان في هذا البيان تعريفنا لما في شرح المطالع من الاكتفاء بالشق الاول لم يذكر في شرح المطالع قيد الاكتساب ايضا لكنه مراد كما نص عليه شارح المطالع فسواء ذكر هذا القيد كما هي هنا او تركه كما في شرح الطالع يخرج المزمومات بالنسبة الى لوازمها البينة فاقبل من ان تخصيص التردد ببيان فائدته تحكم ليس بشيء (قوله لما كان طريق التقسيم) وفي بعض النسخ صورة التقسيم وفي كل اشارة الى انه ليس ههنا تقسيم حقيقة وهو ظاهر وحاصل كلامه انه لما كان صورة التقسيم الواقعة في التعاريف اما لتقسيم المحدود واما لتقسيم الحد لا للشك او التشكيك لعدم مناسبة كل منهما لمقام الحد والمحدود بين الشارح بهذا الكلام ان صورة التقسيم ههنا لتقسيم المحدود للعلامة المنقولة عن الاصفهاني لا للحد فقوله لكن لاعلى طريق الخ مربوط بقوله قد يكون للمحدود وقد يكون للحد واستدراك من المجموع لان الاخير كما توهم من قال يشعر كلامه ان كلا القسمين صحيح لكن القسم الثاني مشروط بشرط ثم قال هو فائد لان صاحب التحقيق صرح بأن تقسيم الحد باطل انتهى ولا يخفى ما فيه اما ما لا فلان الاستدراك من المجموع لان الاخير وهو ظاهر وان خفي عليه واما ما لا فلانه في صدد توجيه كلام الشارح الذي يجوز تقسيم الحد على انه صرح نقلا عن شرح البردوي بأن كلامهما واقع في الكلام واما القول بأن الاستدراك المذكور يجعل السؤال الثاني مع جوابه مستد كما ليس بشيء لانه ههنا في صدد بيان الواقع ولا ينافيه تقرير السؤال الوارد على ظاهر الكلام والجواب عنه (قوله لكن لاعلى طريق الشك) من المنكلم (او التشكيك) اي تشكيك المنكلم المخاطب والمعنى لكن لاعلى طريق ان المنكلم قد شك فاورد كلمة او واما ما لا على طريق انه لم يشك فيه ولكن قد اراد ان يوقع الشك على المخاطب فاورد اما او (قوله صورة التردد) فائدة ايراد لفظ صورة قد سبقتنا في القول في توجيهه بان التقسيم قد يكون جمليا كما مر في تعريف النظر ليس بشيء لان معنى الجملي في السابق تناول القسم الاول للثاني في الواقع كما حققناه وان لم يكن بالنظر الى الجمل وههنا ليس كذلك (قوله في التعاريف) فيه اشارة الى ان المراد بالمحدود والحد ههنا هو مطلق المعرف والتعريف ويؤيده ان الكلام المذكور مما عني به اهل الاصول

٩ طرسوسى (منه)

٦ قول لما كان الجواب السابق مبني على عدم الفرق بين الظاهر وبين ظاهر مع الفرق بينهما تنزل عن هذا وقيل على ان فافهم (منه)

(والحد)

والحد عندهم بمعنى التعريف الجامع المانع اي تعريف كان ولذا صرح المحشى بما سياتى يكون هذا التعريف رسما (قوله سؤال من وجهين) والظاهر ان هذا سؤال واحد يقرر بعبارتين مختلفتين وكذلك الجواب واحد يقرر بعبارتين مختلفتين وذلك لان اصل السؤال منافاة اوله لتعريف يقرر تارة بأنه تعديد للاقسام وتارة بأنه للترديد والابهام وكل منهما في ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان واصل الجواب منع منافاة او اما هو المقصود من التعريف فيقرر تارة بأنه من تعديد الاقسام يحصل خاصة للمعرف بميزة عما عداه وتارة بان كلمة او في امثاله للتقسيم لا للاقسام وعلى كلا التقديرين لا ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان وبذلك على ما قررناه ان صاحب المواقف بعد ما قرر السؤال الاول مع جوابه في تعريف النظر اعني به الفكر الذي يطلب به علم او غلبة ظن قال وقد يقرر هذا السؤال في هذا الموضع وغيره من الحدود المشتملة على التردد بعبارة اخرى فيقال لفظه او الى آخر ما ذكره المحشى ههنا في السؤال الثاني مع جوابه وامضى عليه شارحه الشريف فهذا نص في ان الوجهين المذكورين سؤالان وجوابا من قبيل العبارتين المختلفتين فاقبل ٩ من ان الجواب الاول من الجوابين المذكورين مبنى على تسليم كون المقصود تعريف مطلق المعرف مستندا بان المعرف في الحقيقة ما هو المستفاد من المذكور في مقام التعريف على ما اوضحه والجواب الثاني مبنى على منع كون المقصود تعريف مطلق المعرف بل المعرف في الحقيقة تعريف القسمين فعلى هذا ينبغي ان يقدم الجواب الثاني على الاول لان حق المنهى ان يقدم على التسليم على ما قرر في الآداب ايسر بشي مبني على القول عما قررناه على ان ما ذكره انما يكون في الجوابين المنهى والتسليم عن السؤال الواحد وههنا ايسر كذلك لان لكل سؤال جوابا كما قررناه ثم زاد هذا القائل نعمة اخرى وقال مقصود صاحب التعريف اما تعريف القول الشارح واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني يقتضى كون المقصود الثاني والجواب الاول يقتضى كون المقصود الاول فيبينهما تنافى انتهى فهذا مبنى على زعمه السابق وليس هذا الامن قيل اعادة السؤال المورد على ظاهر التردد فيرد عليه ان التردد بين المقصودين ينافي مقصود صاحب التعريف الذي هو البيان فالحق ان التقسيم لا ينافي في التعريف كما اشار اليه في الجواب الاول (قوله للماهية من حيث هي) اي مع قطع النظر عن الافراد وتعديد الاقسام وهذا التعريف اي التعريف المعرف لاقسام التعريف وتعديده بأن له قسمين الحد ٦ والرسم ٧ داخلين تحت المعرف ودخول تعريف كل من الحد والرسم تحت المعرف عين دخول كل منهما تحت فلا يرد ما قبل الاول ان يقول تعريفان في الحقيقة لقسمين داخلين تحت مطلق المعرف (قوله والانقسام اليهما) اي كونه منقسمين اليهما او كونه على احدهما وصفيين على ما ينقله عن شرح المقاصد فاقبل ان مأل التعريف حينئذ ان المعرف ما ينقسم الى هذين القسمين على ما صرح به بعض المحققين وهذا وائس بصادق على شيء من افراد المعرف ساقط نعم هذا المعنى لازم للكلام المذكور في مقام التعريف لكن

٩ قنوى (منه)

٦ وهو ما يكون تصويره سببلا لاكتساب تصور الشيء بكنهه (منه)

٧ وهو ما لا يكون تصويره سببلا لاكتساب تصور الشيء بوجه بميزة عما عداه (منه)

بعمونة المقام براد هذا لازم فاقبل ٩ من ان دلالة الالتزام بمجورة في التعريف ساقط
ايضا على ان كونها مجورة في الرسوم سيما في الناقصة نوع (قوله ولم يرد) على صيغة المجهول
او المعلوم فافهم (قوله كذا) اي من قوله الاول الى هنا المذكور في شرح المواقف ومذكور
في المواقف ايضا كما اشرنا اليه والظاهر ان الاشارة الى حاصل الجواب الثاني على
تفصيله فانه الذي اعتنى به شارح المواقف في هذا المقام (قوله وفي شرح المقاصد)
الظاهر انه تأييد للجواب الثاني مع انه مآل الجواب الاول ففيه اشارة الى ما حققناه من
ان مآل الجوابين واحد وان كانا بعبارة مختلفة في اشارة الى انه يجوز ذكر الامراض
المفارقة في التعريف اذا كان المراد به تحصيل مرض لازم مساو للمعرف والامر كذلك ههنا
فان كلاهما مرض مفارق يحصل من المجموع مرض لازم يشمل جميع افراد
وان وقع ذكر تلك الامراض المفارقة فيه بكلمة او اشارة الى التقسيم (قوله الابعض
اقسامه) مثلا قوله ما يكون تصويره سبيلا لا كتاب تصوير الشيء (بكنهه) يشمل الحدود
دون الرسوم وقوله ما يكون تصويره سبيلا لا كتاب تصوير الشيء بوجه غير عما عدا
يشمل الرسوم دون الحدود فطلق التعريف لا يخلو عن احدهما وقس على هذا
(قوله ليس بوجه وجهه) اذ لم يتحقق هنا انفصال حتى يكون المنع الخلو بل المتحقق
هو التقسيم وبيان الخاصة الشاملة الا ان يكون مراده بالانفصال صورة الانفصال
وبمنع الخلو استيفاء الاقسام وان لم يبق شيء منها لم يذكر بقرينة قوله والتقسيم للمحدود
وجعله علامة اياه هذا ولان نقول في بيان عدم الوجاهة الانفصال هنا كما يكون
لمنع الخلو يكون لمنع الجمع ايضا اذ لا يجوز الجمع بين القسمين المذكورين ايضا وفي الجواب
عنه بان جعل الانفصال لمنع الخلو علامة له لا ينافي كونه لمنع الجمع ايضا غايته انه لما كان
المقصود ههنا استقصاء جميع الافراد صرح بذكر منع الخلو وبأن المراد بمنع الخلو ههنا
معناه الاعم اعني ما لا يخلو عنهما سواء اجتمع القسمان او لا كما ههنا والظاهر ما قررناه
اولا هذا (قوله قبل) القائل هو المولى برهان الدين (قوله لانه لو كان التقسيم الخ) دليل
لعدم كون التقسيم للحد على سبيل الانفصال لمنع الخلو على ما هو صريح كلام القائل
حيث قال فان قلت يجوز تقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلو ودون تقسيم الحد
على هذا الوجه قلت لان التقسيم الخ وحاصل استدلاله ان التقسيم لو كان للحد على
هذا الوجه لم يلزم احد الامرين اما وجوب تساوي القسمين واما عدم صدق منع الخلو
والاول خلاف الواقع لكون القسم الثاني اعم من الاول ههنا والثاني ايضا باطل لكونه
مستلزما لعدم شمول التعريف بجميع افراد المعرف مع استلزامه خلاف الواقع ايضا
وهو كون الانفصال المذكور على سبيل منع الخلو ولذا حكم به الشارح وبطلان اللازم
يتضح بطلان المزوم فكون التقسيم للحد على هذا الوجه باطل مثبت ان التقسيم للمحدود
على هذا الوجه المذكور هذا ثم ان هذا التقرير انما هو بالنظر الى الحد مقابل الرسم

٩ قنوى (منه)

على ما هو المناسب لاصطلاح الفن وان كانت البحث المذكور بما اعتنى به اهل الاصول
على ان يكون الحد والمحدود بمعنى مطلق المعرف والتعريف الجامع للمانع وامل القائل
احال بيان الرسوم عليه وان لم يشر اليه اذ الدليل المذكور بخلاصته جار فيها بان يقال
او كان التقسيم للرسم فسواء كان تاما او ناقصا يجوز تعدد الخواص قطعا اذ لا كلام فيه
وانما الكلام في جواز تعدد الجنس البعيد على ما يشير اليه فلا يصدق منع الخلو هذا فن قال ٩
بان هذا وان كان احتمالا لكنه بعيد من كلام القائل والاقوال وقس عليه الرسوم ولذلك
لم يصرح بالاعتراض يجوز كون الخواص اكثر من اثنين ساقط (قوله وليس كذلك)
فيه ان العام اذا قوبل بالخاص براد به ماعدا الخاص فالمراد بالوجه ماعدا الكنه ولعله
اكتفى بما سيذكره في رد كلام القائل الثاني حيث قال ولان المراد بالوجه المميز غير
الكنه فافهم (قوله وفيه انما يتم الخ) منع للضرورة في قوله فلا يصدق الخ وهذا على تقدير
كونهما احدين ناقصين ظاهر واما على تقدير كون احدهما حدا تاما والاخر حدا ناقصا
فلا حاجة الى كون الجنس البعيد اكثر من اثنين بل لو كان الجنس البعيد اثنين لم يمنع
المذكور اذ يوجد حيثما جنس واحد قريب وجنس بعيد متعدد فلا يصدق منع الخلو
فعل قوله اكثر من اثنين بالنظر الى كونهما ناقصين او بالنظر الى اندراج الجنس البعيد
في الجنس القريب فينبذ لا بد ان يكون اكثر من اثنين حتى يرد المنع المذكور او المراد من الاكثر
من الاثنين لازمه وهو عدم الكون اقل من اثنين سواء كان اكثر منهما او لا فليفهم
(قوله واجبة) بناء على اشتراط التساوي بين المعرف والتعريف على مذهب المتأخرين
وان جوز القدماء التعريف بالاعم والخاص لكن اللابقي للقائل ان يبني كلامه ههنا
على مذهب الاواخر لكون المصنف والشارح منهم فاندفع ما قبل من ان هذا يخالف
لما هو المتحقق من جواز التعريف بالاعم والخاص كاذب اليه الاوائل على انه قد حقق
لفظية النزاع بين الفريقين (قوله لاسيما الخ) انما استشاه لكون الحد مركبا من الذاتيات
وجوب المساواة فيها اظهر من وجوب المساواة في العرضيات ولذا لم يجوز من ذهب الى
عدم وجوب المساواة اعني القدماء اخصية الحد الناقص وان جوز اخصية الرسم
الناقص ايضا وان سها فيه بعضهم ٧ (قوله فلا فرق بين كون الخ) يعني ان التفصيل
المذكور بعد كونه مشتملا على المقدمات المنظورة لاحاجة اليه بل يكفي له ان يقول لانه
او كان التقسيم للحد فسواء كان القسمين تامين او ناقصين يجب ان يكونا متساويين
وليس كذلك ولا حاجة الى باقي الكلام (قوله بل عدم المساواة علامة اخرى) اي لكون
الانفصال لمنع الخلو وهو كما ذكره الشارح علامة (لكون التقسيم للمحدود) فيلزم منه
كون عدم المساواة علامة لكون التقسيم للمحدود فسقط ما قبل ٦ الصواب ان يقول
علامة لعدم كون التقسيم للمحدود انتهى نعم هذا هو الملايم لسوق الكلام لكن بعد ما ذكرناه
يندفع الملايم ثم ان هذا الكلام ترقى من المنع الى الاستدلال بان ذلك مستلزم

٩ قنوى (منه)

٧ منهم المولى سحابة
ازاده حيث قال يجوز
التعريف بالاعم
والاخص حدا
اورسما كما يشهد
النظر الى رسالته
الولدية لكن الظاهر
ان جواز التعريف
بالاعم وان خص انما
هو في الرسم الناقص
واما الحد الناقص
فهو وان جاز بالاعم
لكنه لا يجوز بالخاص
صرح به المولى
الخادمي في نقايصه
(منه)

٦ طر صوسي (منه)

المصادرة لان خلاصته ان التقسيم لو لم يكن للمحدود بل كان المحر يجب ان يكون
متساويين والتالي باطل لعدم المساواة المقضى لكون التقسيم للمحدود فبطل الاستدلال
الى ان التقسيم لو لم يكن للمحدود يلزم ان لا يكون التقسيم للمحدود بناء على انه على
هذا التقدير يلزم وجوب المساواة المانع لكون التقسيم للمحدود وهذا مصادرة لا يصح
الاستدلال بمثله قطعا فاقبل من ان حاصل اعتراض المحشى ان عدم المساواة لا يختص
بالحدين التامين بل يجوز في الكل على ان عدم المساواة علامة اخرى غير ملائمة
للاتصال لمنع الخلط والقائل خلط بين العلامتين ولم يفرق بين المتتامين حيث ذكر
في توضيح كون الاتصال لمنع الخلط علامة حديث عدم المساواة انتهى ناش من الخبرة
والخلط في المقام ٧ (قوله وقيل المراد الخ) الفرق بينه وبين الاول ان القائل الاول
جعل الاتصال لمنع الخلط دليلا على كون التقسيم للمحدود وهذا القائل جعله دليلا
انما عليه كما هو صريح قوله فلما كان الاتصال ههنا لمنع الخلط علم ان التقسيم للمحدود لا للمحد
فحاصل الاول ان كون الاتصال لمنع الخلط يقتضى كون التقسيم للمحدود بما ذكره
من الدليل وحاصل الثاني ان من كون الاتصال لمنع الخلط يعلم ذلك وان لم يكن مقتضيا له
هذا (قوله علم ان التقسيم للمحدود الخ) هذا من قبيل الاستدلال بأحد الاثرين على
وجود المؤثر لانه اشار اولاته اذا كان التقسيم للمحدود يجوز الامر ان كون الاتصال
لمنع الخلط وكونه لمنع الجمع ومن البين ان وجود احد الاثرين يدل على وجود المؤثر
وان لم يكن وجود المؤثر مستلزما لوجود كل من آثاره فاندفع ما قيل من ان هذا يحتاج
باحتشاء عين التالى وانه عقيم في غير الملازمة المتساوية انتهى وذلك لان هذا الاستدلال
بوجود احدى العلامتين على وجود ذى العلامة ولا شك في صحته (قوله وفيه نظر الخ)
حاصله ان اراد ان الماهية الواحدة لا تكون الا احد المفهومين الدالين على الماهية
بالمطابقة كما في الحدين التامين فسلم لكنه غير مفيد وان اراد انها لا تكون الا احد
المفهومين الدالين على الماهية ولو بالترام كما في غيرهما فمتنوع لم لا يجوز ان يكون تلك الماهية
عينهما جميعا بصدقهما عليها اذا العينية لا تصور في غير الحد التام فالمراد بقوله
عينهما جميعا بصدقهما عليها قطعا والا لا يصح التردد من المحشى اذ الموجود في غير
الحد التام انما هو الصدق لا العينية واما ما قيل من انه يلزم حينئذ حمل كلام القائل على
ما لا يقول به العاقل بل مراده هو الاول فالنظر المذكور مندفع ليس بشئ لان هذا التردد
هو المناسب لقوله احد المفهومين المتغايرين لكون المتبادر من المفهوم ما هو اعم
من المطابقة على ان التردد بمثابة الترويج البحث شائع مع ان غرض المحشى بيان
قصور التردد بأن يقال اللابى للقائل بيان هذا الشق ايضا فلم لا يجوز ان يكون الماهية
الواحدة عين المفهومين المتغايرين بصدقهما عليها فحينئذ لو كان التقسيم للحد لا يلزم
ان يكون الاتصال لمنع الجمع فلا يتم دليله فان قلت فيقتضى كون الاتصال لمنع الخلط
فيكون التقسيم للمحدود قلت ذلك كلام آخر غير نافع لتأكل لانه لم يستدل بكون

٧ اما اول فلان سوق
كلام المحشى صريح
في الحكم بوجوب
المساواة في الكل فن
ابن يفهم من كلامه
تجوز عدم المساواة
واما ثانيا فلان لا نسلم
عدم الملازمة بين الملا
متين لانه اذا لم يكونا
متساويين يكونان شاملا
لجميع الافراد من غير
ان يخلو التعريف عن
منها وهل الاتصال
لمنع الخلط هذا واما
ثالثا فلانه لو سلم عدم
الملازمة بين العلامتين
فما يلزم على الدليل
اذا ذكر احدهما في
توضيح الاخر وليس
مثله بمحذور واما
اذ كان احدهما ملائما
للاخر كما اشترنا اليه
يلزم المصادرة فيكون
دليله فاسدا كما هو
غرض المحشى (منه)

(الاتصال)

الاتصال لمنع الخلط على كون التقسيم للمحدود كما حققناه أولا والحق ان ترديد القائل
الاول اوسع من ترديد هذا القائل فلذا قدمه (قوله ولان المراد الخ) هذا وارد على القائل
الاول ايضا لكن آخره الى ههنا لكون وروده على هذا القائل اظهر من وروده على الاول
على انه لا يلزم من التأخير التخصيص فعلى القائل الاول اعتراضات غيره مع انه لا يبعد
ان يكون هذا الاعتراض مشار اليه بقوله ههنا على ان المساواة الخ وان لم يصرح به فليفهم
(قوله يلزم ان يكون قسم الشئ) وهو التصور بالكنه ههنا لان ادرجه تحت الوجه المميز
الشامل له ولغيره (قسيمه) اي مبانيه حيث جعل الثاني مقابلا له والقول بأن اللازم
كون احد المفهومين اخص والاخر اعم فليكن الاخص حدا تاما والاعم رسما ناقصا
ويجوز ان يكون اعم عند القدماء وذلك لان تلك المقابلة لا يجوز ان تكون على تقدير
كون المراد بهما ماصدق لوجوب صدق الاعم والاخص على شئ واحد فاذا كان المراد
بهما المفهومين فلا يجوز ان يكون الثاني اعم من الاول على معنى ان تعريف القول الشارح
امالمفهوم الاخص واما المفهوم الاعم ليس بشئ اذ لا مقابلة بين المفهوم الاعم
والمفهوم الاخص فاذكره المحشى وارده عليه بعينه والحق ان مثله مقابلة بأول الكلام
لانه مبنى على كون الاتصال لمنع الخلط والمحشى في صدره (قوله وحينئذ يكون الاتصال
لمنع الجمع) قطعا لا يمنع الخلط قطعا اذ يحتمل ان يكون له قسم ثالث غير هذين القسمين
فاذا لم يكن الاتصال حينئذ لمنع الخلط قطعا لم يتم قوله ولما كان الاتصال ههنا لمنع الخلط الخ
وقد خفي هذا البيان على بعضهم وقال فيه انه حينئذ يكون لمنع الجمع ولمنع الخلط معا وهو ظاهر
فلا تنفل انتهى فقد وقع هذا القائل فيما نهى عنه من الغفلة كما لا يخفى على ذوى الفطنة
(قوله واعلم انه تناول الخ) لما اشار الى ان ماضيه الشارح العلامة علامة لكون التقسيم
للمحدود غير تام وان العنتين بيانه لم يأتوا بما يشفي العليل اورد كلاما بين فيه علامة
لكون التقسيم للمحدود وعلامة لكون التقسيم للحد والموجود ههنا هو العلامة الاولى
فيكون التقسيم للمحدود هذا وانت خبير بأنه غير خارج عما ذكره الشارح لانه اذا تناول
القسمين لفظ من الفاظ التعريف يلزم ان لا يخلو المرفع عنهما فيكون الاتصال
لمنع الخلط واما اذا لم يتناول القسمين لفظ من الفاظ فيحتمل ان يكون للمرفع ههنا قسم
خارج عنهما فلا يكون الاتصال لمنع الخلط وان كان لمنع الجمع فيؤول هذا الى ما ذكره الشارح
فليس ههنا علامة اجلى مما اشار اليه الشارح العلامة ثم ان هذا البيان مبنى على ما
ذهب اليه بعض الأئمة كما يشير اليه بقوله كذا في شرح البردوى وان كان هذا مخالفا
لما ذهب اليه صاحب التحقيق من ان تقسيم الحد باطل اذ مقصوده انما هو تصحيح ما جوزه
الشارح من كون التقسيم للحد والمحدود ثم صرح بأن المراد ههنا الثاني دون الاول
ولو لم يكن الاول صحيحا لقال والتقسيم للمحدود وعلامة كون الخ بل لا يحتاج الى بيان
العلامة فتأمل في هذا المقام فانه من مزالى الاقدام على ما زعمه بعض الاقوام ٧ (قوله من ان

٩ طرسومنى (منه)

٧ وهو المولى قره
خليل حيث زعم ان
هذا المقام من مزالى
الاقدام وهو قد اصاب
في هذا الكلام حيث
زلى اقدامه ههنا في
مواضع كثيرة كما اشترنا
اليه وليس هذا اول
حادثة وقعت منه
سبحه الله تعالى (منه)

تناول القسمين لفظ (اي لفظ سوى لفظ الجنس البعيد على ما سيصرح بقوله وهو ما يكون
تصوره الخ) قوله وهو ما يكون تصوره ميبا لاكتساب تصور الشيء (تناول هذا القسمين
اعني الكنه والوجه المير انما هو بالنظر الى ماهو والمفهوم منه مع قطع النظر عما هو المتبادر
منه اعني الكنه فقط كما سبق ولا شك في تناول المذكور فاقبل ٩ قد سلف ان المتبادر هو الكنه
فيخص بالحدس فقط (قوله انه لو احتياج المعرفة) وفي بعض النسخ مفهوم المعرفة
والظاهر هو الاول اذ الاحتياج ههنا وان كان بالنظر الى المفهوم لكن تصريجه يشعر
بأن المحتاج الى معرف آخر هو مفهوم المعرفة اعني ما يستلزم تصوره الخ والحال ان ذلك
ما خوذ في جانب الجزء فيلزم اتحاد الشرط والجزاء فالوجه على تقدير وجوده كافي
بعض النسخ ان يحمل على الاحتراز عن اللفظ فافهم (قوله لا احتياج مفهوم معرفة المعرفة)
والكلام في لفظ المفهوم ههنا كما عرفت آنفا وتلخيص كلامه انه لو احتياج المعرفة الى
معرفة آخر كما اقتضاه تعريفه لا احتياج معرفة المعرفة الى معرفة آخر لان الاحتياج
في الاول بحسب ظاهره من حيث كونه معرفا وهو موجود في معرفة المعرفة لان مطابق
المعرفة لكونه مطلقا جزء من معرفة المعرفة لكونه مقيدا ونظرية الجزء تستلزم
نظرية الكل فاذا كان الاول نظريا محتاجا الى المعرفة كان الثاني ايضا نظريا محتاجا
الى المعرفة وكذا الثالث والرابع الى ما لا ينهى فلزم التسلسل في تحصيل ماهية المعرفة
واللازم باطل فكذا فللزم هذا فلا حاجة في توضيح المقام الى ما قبل ٧ بأن مطلق
المعرفة من قبيل الماهية النوعية ومعرفة المعرفة الى ما لا ينهى من قبيل الخصص
ونظرية الاول تستلزم نظرية الثاني لكون الماهية النوعية جزءا من الخصص
واما الاعتراض ٦ عليه بأن ههنا اشتباه العارض بالمعروض لان مفهوم المعرفة ليس
جزأ مما يصدق عليه مفهوم معرفة المعرفة اعني ذات ما يستلزم تصوره الخ وان كان جزأ
من معرفة المعرفة من حيث هو معرفة ففاسد من العجالة وهل جواب الشارح والمحتش
الابه على ان بيان الاشتباه المذكور لا يكون الا بتحرير المراد مع ان القائل لم يحرم المراد
فزاد الفساد (قوله كذا وجه السيد الشريف في حواشي شرح المطالع) هكذا
في كثير من النسخ ولم يوجد البحث المذكور فيها فلهذا تغير من النسخين والصواب كما
في بعض النسخ في حواشي شرح الطوالع (قوله وفي ملائمة الجواب الاول) من جوابي
الشارح (بهذا التوجيه المذكور) السيد الشريف نظر لان بناء هذا التوجيه على ارادة
المفهوم من معرفة المعرفة اعني معرفة المعرفة من حيث انه معرفة وبناء الجواب
من جوابي الشارح على ارادة ما يصدق عليه ذات ما يستلزم تصوره الخ اما مجرد اومع
وصف المعرفة والمستدل على بطلانه باستلزام التسلسل لا ينكر عدم لزومه على تقدير
ارادة ما يصدق الخ مجردا اومع وصف المعرفة بل كلامه على تقدير ارادة المفهوم
والوصف كما قررناه فلا يكون هذا في المقابلة وقد اشار المحتش الى هذا البيان فيما نقل

٩ طر سوسى (منه)

٧ قره خليل (منه)

٦ المعارض هو المولى
قره خليل (منه)

(منه)

منه حيث قال لان توجيه التسلسل بحسب المفهوم والجواب بحسب الذات انتهى
فاقبل ٩ من ان مبنى الجواب لا يلزم ان يكون موافقا لمبنى السؤال ليس بشئ مبنيا
على القول عما اراده المحتش من ان جواب الشارح بحسب الظاهر منع للملازمة المبنية على
ارادة المفهوم فلا يلايمه قطعا ما ورد في السند من ارادة ما يصدق نعم لو اورد منه اولا
على دليل الملازمة لحصل الملازمة قطعا لکنه لم يقرر كلامه بذلك ولعل التعبير بعدم الملازمة
دون عدم الصحة للاشارة الى ان منع المدلة راجع الى دليلها فجواب في الحقيقة منع
لدليل الملازمة اعني الجزئية بأن المراد ههنا اما ما يصدق مجردا اومع الوصف العارض
ومفهوم المعرفة مابين الاول مارض في الثاني فلا يكون جزأ منه حتى يلزم التسلسل فاقبل ٧
في توجيه النظر المذكور بأن المفروض نظرية مفهوم مطلق المعرفة المستلزم نظرية
الخصص العارضة لهذا المفهوم فلا يصح قول الشارح في الجواب لكونه معلوما باعتبار
مارض وفي دفعه بأن مفهوم مطلق المعرفة معلوم بوجه ما يجوهل بوجه آخر كما هو شأن
المعرفة بالفتح فيكون في الاول في الصدق كما تقر في محله ففاسد من الخيرة اما ولا فلان الجواب
الاول من الشارح هو ارادة ما يصدق مجردا اومع الوصف العارض فكيف يزعم ان قوله
لكونه معلوما باعتبار مارض جواب اول * واما ثانيا فلان المعلوماتية في هذا القول
حال ما يصدق غايته باعتبار المذكور لا حال الوصف المذكور * واما ثالثا فلان حل
المعلوماتية في كلام الشارح على المعلوماتية بوجه ما الكافي في التصديق فاسد قطعا يابى عنه
قول الشارح بعده وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه لان هذا صريح في ان المراد
منه المعلوماتية بحيث لا يحتاج الى تعريف آخر اصلا ومن البين ان ماهو معلوم بوجه ما لا يكون
كذلك والعجب منه انه فسر قول المحتش سابقا واحتجاج مفهوم المعرفة الخ بقوله اي
المفهوم المعلوم بوجه ما تمهيد هذا البيان فيجئ لو كان المراد من المعلوم في كلام الشارح
هذا المعنى كما زعمه لا يصح فرض احتياجه الى معرفة آخر على تحرير الشارح حتى يلزم
التسلسل ويحتاج الى الجواب فن اين يحصل الملازمة بذلك اتوجه فالحق في البيان
ما شرنا اليه اولا (قال الشارح العلامة لا يجاب بأن معرفة المعرفة) اي معرفة معرفة
المعرفة (عنه) اي عين معرفة المعرفة اذ الكلام ههنا في المرتبة الثانية فلا بد من ثلاثة اشياء
المعرفة ومعرفة معرفة ومعرفة معرفة لا يجاب عن الاعتراض المذكور بأن التسلسل انما يلزم
اذا كان معرفة معرفة معرفة غير معرفة المعرفة فيجئ ذلك الى معرفة معرفة وهكذا
فلزم التسلسل واما اذا كان عينه كما هو التحقيق كما قبل ان وجود الوجود عينه قطعا
للتسلسل على ما حقق في علم الكلام فلا يلزم التسلسل (لان عينية منوعة) اي لا نقول
ان تلك العينية في كل منهما مردودة لانه يستلزم كون المضاف عين المضاف اليه ويستلزم
ايضا ههنا تعريف الشيء بنفسه والكل فاسد اما الاول فظاهر واما الثاني فلزوم المقابلة
بين التعريف والمعرفة بالاجال والتفصيل قطعا واقول مراد من قال وجود الوجود

٩ قنوى (منه)

٧ قنوى (منه)

عنه ان الوجود اذا كان موجودا لا يحتاج الى وجود آخر زائد عليه قطعا للتسلسل بل هو موجود بذاته لا بوجود زائد عليه كما قالوا الضوء مضي بذاته لا بضوء زائد عليه كما قرر في الكتب الحكمية والعينية المذكورة كناية عن ففي الزيادة لضيق العبارة فلما ظهر ان مراد المجيب بأن معرف المعرفة عين معرف المعرفة ان معرف المعرفة لا يحتاج الى معرف آخر لان معرف المعرفة من حيث كونه معرفة معلوم بهذا التعريف فعلى هذا يؤل هذا الجواب الى الاحتمال الثاني من احتمالي الجواب الاول للشارح لكن لما كان هذا ظاهرا في احد الامرين اما ارادة ما صدق فقط واما ارادة لو وصف العارض فقط ودعوى العينية في كل منهما غير صحيحة لم يلتفت اليه لشارح واجاب بما يثبت العليل هذا ودع عنك ما يقال وقيل ٧ (قوله على حذف المضاف أو جعل اللام للمهد) وذلك لان لزوم التسلسل على تقدير احتياج المعرفة الى معرف آخر كما فرضه الناقض انما هو اذا احتاج ذلك المعرفة الاخر الى معرف آخر ايضا وقدينه فلا بد ان يكون في الجواب عنه يمنع الملازمة اعتبار امور ثلاثة المعرفة ومعرفة ومعرفة ولما كان ظاهر الجواب آيا عنه اوله بأحد التأويلين المذكورين وان صاح في تقريره الا في اذ بعد وضوح المراد لا يحتاج الى اعادة المفاد وما قيل ٣ من ان منع لزوم التسلسل يتم ايضا بمنع كون ما احتاج اليه المعرفة ابتداء غيره فيقال لان تسليم ان المعرفة التي احتاج اليه المعرفة غيره وحيت لا حاجة الى ما ارتكبه المحشي وقد تظن له في تقريره الا في فقيه ان المنع المذكور انما هو للملازمة وذلك يحتاج الى ما ارتكبه المحشي وما اشار اليه القائل انما هو منع للتقدم في الاستدلال المذكور ثم ان مغيرة المعرفة الذي احتاج اليه المعرفة لمطلق المعرفة ولو بالاجال والتفصيل امر ثابت قطعا بخلاف معرف معرفة الذي احتاج اليه معرف المعرفة اذ لا مغيرة ههنا ولو بالاجال والتفصيل فالحق ان الجواب المذكور يحتاج الى ما اشار اليه من التوجيه وان صاح في تقريره الا في بعد بيانه (قوله الظاهر ان هذا الجواب) اشار بهذا الى ان حله على المعارضة كما صدر عن بعضهم غير ظاهر كما يشير اليه بقوله فغير سديد وذلك لان المشهور ان ناقض التعريف مستدل وموجه مانع فالجادة الواضحة ان يكون الجواب منعا وهو صريح ما جوبه الشارح نفسه اولا ايضا وقد عرفت في التمرح تقرير المنع المذكور مع منعه وما عليه فتذكر (قوله على خلاف قانون المناظرة) لان الظاهر ان المنع في قوله ممنوعة بمعنى طلب الدليل وقد تقرر في فن الآداب ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الذي يجب على المعلن عند المنازع بناء على ان المنازع طالب مسترشد لامين ومثبت فلا يفيد مثل المنع المذكور ما هو الواجب على المستدل ههنا من اثبات المقدمة المقدمة ومما قيل ٤ من ان المنوعة ههنا يمكن ان تكون بمعنى الردود فمضى كلامه ان ما ذكره من السند غير صالح للسندية ومثل هذا الاعتراض من المعلن واقع في كلمات المحققين وقد صرح به ابو الفتح ايضا فقيه انه لا فائدة لكون المنوعة بمعنى الردود في دفع الاعتراض المذكور اذ الرد شامل للنوع

٩ اى الجواب الذى
نفاه (منه)

٧ قره خليل وغيره
(منه)

٣ طرسوسى (منه)

٤ قره خليل (منه)

(الثلاثة)

الاثارة فحله على المعارضة وانقض غير سديد وعلى المع خارج عن قانون المناظرة وما اشار اليه من التوجيه ولا ماساس له لكلام الشارح لان كلامه انما هو في ذات السند لا في صلاحية السندية ولا يلزم من كون الشيء مردودا في نفسه كونه غير صالح للسندية والحق ان منع صلاحية السند للسندية انما يكون بالاستناد بعمومه او ببيانته وكذا ابطال صلاحية السندية لا يكون الا بالاستدلال بعمومه او ببيانته وهو المذكور في كلمات المحققين ومن البين ان كلام الشارح ليس في ذلك والحاصل ان كلام الشارح في ذات السند وتوجيه القائل في وصف سندية فاذا كره من قبيل اشتباه المعروض بالمعارض كما هو معنى الاستدلال بلزوم التسلسل واستمرره من المحشي والمجب منه انه لم يفتن بماله ثم افتخر فيه بتصرحه في بعض تواليه والحال ان ذلك انما منع الصلاحية مشهور عندهم قد شتموا به كتبهم وانما الشأن في كونه مرادا للشارح ههنا وانى يكون ذلك (قوله سواء كان مساويا للمنع) اى ليقض المنوع على ما صرحوا به كما استدل على عدم الصلاحية بعدم الانسانية فقال السائل لان تسليم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا فانما طبق مساو ليقض المنوع اعنى الانسان (اولا) اى اولم يكن مساويا بل اخص او اعم او مبينا كما قال السائل في الصورة المذكورة لان تسليم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون زنجيا اولم لا يجوز ان يكون حيوانا اولم لا يجوز ان يكون حجرا فالكل لا يفيد منه عدم اداء ما هو الواجب على المعلن من اثبات المقدمة المقدمة (قوله نعم ابطال السند المساوى يفيد للمعلن) لانه لازم مساو لنقيض المنوع فباطاله يبطل النقيض ويثبت المقدمة المقدمة كما اوبطل الداطمية في الصورة السابقة يبطل الانسانية التى هى نقيض المنوع ويثبت عينه اعنى عدم الانسانية لكن كون السند المذكور ههنا مساويا لنقيض المنوع دون بيانه خرقا للقتادة (قوله وما قيل القائل) برهان الدين حيث قال المجيب ههنا معارض يدعى ان تعريف المعرفة جائز لانه لا يستلزم التسلسل بناء على العينية فلا يكون مستلزما للمحل لوكى ما كان كذلك فهو جائز فيصير العمل الاول حيثئذ سائلا مانعا مقدمة من مقدمات العمل الثانى قائلا لان تسليم العينية (قوله فغير سديد) لانه عدول عن الجادة المشهورة الواضحة ويأبى عنه ما قرره الشارح في الاجوبة المختارة عنده حيث اجاب اولا بمنع الملازمة وثانيا بمنع بطلان اللازم فالتوجيه المذكور على تقدير امكان ان يراد خارج عن طريق السداد الذى التزمه الشارح في دفع الايراد هذا ويمكن ان يقال ان المجيب المذكور وان كان مانعا لكنه جازم وقاطع في السند المذكور كما يقتضيه تأييده بكون وجود الوجود عينه وقد قرر في فن الآداب ان السند وتويزه اذا كانا في صورتى الابطال يتعلق به مطلق الواخذة فعمل صنيع الشارح ههنا عن هذا القبول وقد اومأنا اليه في تقرير كلامه ولعل هذا مراد من قال ههنا ان اراد بعدم السداد مخالفته للظاهر فلا يضرتا وان اراد بخالفته للحق والواقع فعليه البيان انتهى والا لكلام ههنا انما هو في الكلام على قانون التوجيه

٩ اى فلا فائدة
في الاعتذار من قبل
الشارح بان المنع معنى
الابطال (منه)

ولا يرضى بخلافه اصحاب توجيه (قال الشارح بل يجاب) اي باحد الجوابين اما بمنع لزوم التسلسل واما بمنع بطلانه اما الاول فبان يقال ان التسلسل انما يلزم او احتياج معرف المعرفة الى معرف آخر وهو ممنوع اما بالنظر الى ذاته فلجواز ان يكون اجزائه بدئية اولية او غير اولية واما بالنظر الى كونه معرف المعرفة من حيث هو معرف فلصدق مطلق المعرفة المحدود عليه وذلك قد علم اولاً فيكون معرف المعرفة معلوما بهذا الاعتبار فلا يحتاج الى معرف آخر فهنا ثلاثة اشياء مطلق المعرفة وهو الذي اريد تعريفه وهنا معرف المعرفة بالنظر الى ذاته وهو ذات ما يستلزم تصوره سبباً لاكتساب تصور الخ مع قطع النظر عن كونه موصلاً ومعرف المعرفة من حيث كونه معرفاً اعني كونه موصلاً للمعرفة هنا والجواب المذكور مبنى على احد الاعتبارين الآخرين وقد طول بعضهم ٩ ههنا الفرق بين الاعتبارين الثلاثة والامر فيه واضح ومنهم ٧ من اورد على قوله لكونه معلوماً باعتبار مارض الخ بان مفهوم مطلق المعرفة نظري يحتاج الى التعريف فلا يكون ذلك متصوراً بعد فكيف يكون صدقه عليه معلوماً واجاب بوجهه السابق بأن الصدق يتوقف على تصور الصادق لما صدق بوجهه ما فيجوز ان يكون تصور مطلق المعرفة مفصلاً موقوفاً على تصوره بوجهه ما ويكون ذلك التصور حاصلًا قبل التعريف بهذا المفهوم انتهى ولا يخفى كونه ههنا فان كلام الشارح انما هو في تجويز كون معرف المعرفة معلوماً باعتبار صدق المعرفة المحدود بالتعريف المذكور عليه ومن البين ان مطلق المعرفة بعد كونه معرفاً بالتعريف المذكور يكون معلوماً مفصلاً فحين اذا صدق ذلك المعرفة المعلوم على معرف المعرفة يكون ذلك معلوماً ايضاً بهذا التعريف فلا يحتاج الى تعريف آخر فلا يلزم التسلسل وكيف يتصور من ماقول ان الشارح اراد بالمعلومية المعلومية بوجهها الكافي في تصور الصادق ولو كان كذلك لم يخرج مطلق المعرفة الى تعريف آخر على تحرير الشارح مع ان الشارح في صدق دفع لزوم التسلسل على تقدير احتياج المعرفة الى معرف آخر والحق ان فساد غنى عن البيان والعجب منه انه لم ينتبه لفساده اصل ما قرر منع الشارح ههنا على هذا المنوال بأن يقال لان التسلسل انما يلزم ان لو كان علم معرفة هذا المفهوم موقوفاً على تصور مطلق المعرفة الحاصل من هذا التعريف وهو ممنوع لان مطلق المعرفة متصور قبل هذا التعريف بوجهه ما حتى يصح الطلب وهذا التصور كاف في ذلك العلم انتهى ثم قال وهذا توضيح المقام بحيث لا يشتبه على الافهام واقول قد صرحت فساد هذا التقرير ههنا من وجوه وان مثل هذا تفويض لا توضيح وتليس على الاوهام فضلاً عن الافهام وليت شعري كيف يتجاسر من له ادنى تأمل على مثل هذا الكلام وهل هذا الا تبيح بما هو غلط فاحش منه فلعل تطويل الكلام قد اوقعه في اللام والعصمة من الحفيظ العلام (قوله ان قبل الخ) لما ورد المنع المذكور على الملازمة المدللة وقد تقرر ان المنع انما يكون على مقدمة الدليل لا على المدعى المدلل ورد عليه

٩ برهان الدين (منه)

٧ قره خليل (منه)

(ان)

ان الملازمة المذكورة لكونها مدللة لا يصح معها فاشار بهذا البيان الى ان ذلك المنع راجع الى دليلها اعني قوله لو احتاج المعرفة الى معرف آخر لا احتاج معرف المعرفة الى معرف آخر قوله ان قبل الخ جواب عن سؤال مقدر كما صرحت تقرير السؤال والجواب فاقبل ٩ من ان قوله ان قبل اعادة المقدمة المتنوعة بعينها وهي غير مقبولة عند المناظرين ليس بشيء وانما لم يقرر المنع او لا على مقدمة الدليل بل اوردته على المدعى او لا ثم اعتبر الارجاع لكونه اليق وامس بتقرير الشارح ولان الجلادة المقبولة في المناظرة اقوى في هذا البيان وعلى الله التكلان وقد صرحت متافى الشرح حاصل قوله قلنا الخ فلا حاجة الى الاعادة (قوله والظاهر اسقاط قوله او معلومة) وهو الصواب وفي بعض النسخ ان اسقاط قوله او معلومة هو الصواب وذلك لان المعلومية تستلزم البداهة فلا وجه للمقابلة بينه وبين قوله لبداهة اجزائه واجيب عنه بأن المراد من قوله لبداهة اجزائه اول كونها الخ كون الاجزاء معلومة ابتداء وانتهاء فيصح المقابلة المذكورة وفيه ان الكلام ههنا في عدم الاحتياج الى تعريف آخر وتلك الاجزاء اذا لم تكن معلومة ابتداء تكون محتاجة الى التعريف فيلزم وجود الاحتياج المتني فلذا بالغ في الحكم بصوابية اسقاطه فالوجه فيه ان يقان المراد ان تلك الاجزاء يجوز ان تكون بدئية اولية او بدئية خفية معلومة وان كانت محتاجة الى تنبيه يزيل الخفاء عنها ومن البين ان ذلك لا يقتضي الاحتياج الى التعريف حتى يلزم الاحتياج المتني اذ الظاهر ان التنبيه في مثله لا يطلق عليه التعريف اصطلاحاً (قال الشارح العلامة وقد صرحت ان الخاص الخ) جواب سؤال فاشأ من قوله كذلك هو غير محتاج الى المعرفة من حيث هو معرف اذ حاصل الجواب السابق ان معرف المعرفة لا يلاحظ فيه غير ذاته وذاته يجوز ان يكون بدئياً او معلوماً او سلباً لا يلاحظ وصف المعرفة فذلك اي معرف المعرفة معلوم ايضاً باعتبار ذلك الوصف العارض للمعلوم فورد عليه انه اذا لوحظ فيه ذلك الوصف المعلوم اعني كونه معرف المعرفة يكون اخص من المعرفة الذي هو مطلق المعرفة فيكون ذلك التعريف تعريفاً للعام بالخاص وذا غير جائز وحاصل الجواب ان معرف المعرفة اعتبارين اعتبار ذاته واعتبار معرفته وهو وان كان اخص من المعرفة بالاعتبار الثاني لكنه مساو له بالاعتبار الاول والتعريف ههنا انما هو بهذا الاعتبار فلا يلزم فيه المحذور واعتبار الاعتبار الثاني انما هو لدفع محذور التسلسل بتمام التعريف (قوله جواب سؤال مقدر الخ) قد صرحت آتفاً منشاء وحاصله وتقرير الجواب عنه فتذكر (قوله مثل ما سبق في تعريف الجنس) حيث اورد عليه ان الكلي في تعريفه جنس للجنس وخص الجنس اخص من مطلق الجنس الذي هو المعرفة فيلزم تعريف العام بالخاص واجيب عنه بأن الكلي اعتبارين اعتبار ذاته واعتبار كونه جنساً للجنس وهو الكلي وان كان اخص بالاعتبار الثاني لكنه اعم منه بالاعتبار الاول والتعريف انما هو بهذا الاعتبار وان اعتبر فيه الامر الثاني بعد حصول

(٢٧)

كانت

٩ قره خليل (منه)

القوام (قوله حاصل هذا منع بطلان اللازم الخ) لو قرر بالتزيد لكان له وجه بأن يقال ان اردت بلزوم التسلسل لزوم التسلسل المحال فاللازمة ممنوعة اذ اللازم انما هو التسلسل في الاعتباريات وهو ليس بمحال وان اردت بلزوم لزوم مطلق التسلسل فاللازمة مسئلة وبطلان التالي ممنوع لان هذا تسلسل في الاعتباريات وهو ليس بمحال وتقرير المحشى ربما يشعر لان ما ذكرناه بل نقول انه وان اشتهر فيما بينهم وان التسلسل في الاعتباريات والعدميات ليس بمحال لكن ما ذكرناه يدل على انه ليس بواقع ولهذا صرح المولى ميرزا جان الشيرازى في حواشى رسالة اثبات الواجب بانه ليس مرادهم انه واقع لكن ليس بمحال بل مرادهم من قولهم انه ليس بمحال ٦ انه ليس بواقع فعلى هذا يكون هذا الجواب ايضا في الحقيقة مع اللزوم لكن المحشى بنى الكلام على ظاهر الحال (قوله فان العقل الخ) الاعتبار الاول والاعتبار الثانى كلاهما مأخوذان من الجواب الاول كما سبق فهذا يؤيد ايضا ما اشرنا اليه آنفا من ان هذا الجواب كالجواب الاول منع لللازمة فافهم (قوله لما ذكر) اى في الجواب الاول من انه يجوز ان يكون اجزاؤه بدبية او معلومة وجعله ٧ اشارة ايضا الى الشق الثانى للجواب الاول يأبى عنه الخيبة التى اعتبرت في هذا الاعتبار فافهم (قوله وقد يعتبره من حيث هو معرف) فحينئذ ان اعتبر معلوميه باعتبار صدق الوصف العارض المعلوم عليه فالامر حينئذ كما اشير اليه في الجواب الاول وان لم يعتبر ذلك يحتاج معرف المعرفة حينئذ الى معرف آخر لا يعتبر العقل على هذا الوجه دائما اما لعدم المبالغة واما ٨ لعدم امكان الاعتبار المذكور سواء كانت النفس قديمة او حادثة اما على الثانى فظاهر واما على الاول فلان اعتبار النفس مشروط بالتعلق بالبدن الحادث لبطلان التماسح فيتناهى الاعتبار قطعا هكذا ينبغي ان يفهم (قوله ويمكن الجواب الخ) حاصله ان في معرف المعرفة امرين ذاته اعنى ما صدق عليه مفهوم المعرفة ومفهومة وهو كونه معرفاً والتسلسل انما يلزم اذا احتاج الثانى الى معرف آخر اذ ينقل الكلام اليه لا الى نهاية له دون الاول اذ ينتهى ذلك قطعاً ولا يلزم من احتياج الاول الى معرف احتياج الثانى والمقصود ههنا انما هو الثانى دون الاول وبهذا ظهر مقابلة هذا الجواب للجواب الاول من جوابى الشارح اذ حاصله ان المقصود ههنا ذات معرف المعرفة واحتياجه الى معرف آخر لا الى نهاية له غير مسلم حتى يلزم التسلسل وانما يلزم التسلسل من احتياج المفهوم الى معرف آخر وهو غير مقصود ههنا ولو كان مقصوداً فهو معلوم باعتبار صدق المعرفة المحدود عليه وحاصل جواب الشارح ان ذاته مع النظر عن وصف المعرفة يجوز ان يكون بدبياً او معلوماً ومع الوصف العارض المعلوم يكون معلوماً وعلى التقديرين لا يلزم الاحتياج الى معرف آخر هذا لكن الحاصلين متحدان في المثال وان نازع به بعضهم وعلل هذا امر بالنأمل (قوله فيكون الاعتراض) المذكور في اول البحث (من قبل اشتباه المعارض) اى ما صدق عليه مفهوم معرف المعرفة (بالمعارض) اى

٦ بناء على التقي متعلق بالقيد والمقيد جميعاً فمعناه اذ ليس ههنا تسلسل ولا اضطرار كافي قولهم شريك البارى ليس ببصير (منه)

٧ الجاعل هو المولى جلى (منه)

٨ هذا الاتصال لمنع الخلول لمنع الجمع وقدم الاحتمال الاول اشارة الى رجحانه ههنا وذكر الثانى انما هو سهولته وتزويج المقام والمماثلة مع بعض الانام ولاجل بيان ركاكته في تقرير المرام (منه)

مفهوم معرف معرفة حيث لم يفرق بينهما وجعل التسلسل اللازم للمعارض العبر المقصود ههنا لا لزوم المعارض المقصود ههنا مع انه لا يلزم في المعارض التسلسل قطعاً هكذا ينبغي ان يفهم (قوله الانسب ان يقال الخ) وفي بعض النسخ الاولى وجه الانسية مناسبة هذا البيان المنفرع على البيان السابق المنفرع عليه اذ الكلام ههنا فيما يكون تصوره سبباً الخ لكن لما كان فيما ذكره الشارح بيان المراد بالكنه بانه عبارة عن الذاتيات كان هذا مناسباً ايضا بل الاولى ما ذكره الشارح لايضاحه المراد منه ولو جازته المطلوبة وما قيل ٩ في الاعتذار بأن عدوله للاشارة الى ان المراد بالكنه مجرد الذاتيات كما مر لاجمع الذاتيات كما يتبادر اليه الوهم فليس بشئ لان الكنه المقابل لاوجه لا يكون المراد منه الاطلاق الذاتيات وقد نص الشارح سابقاً على ان القسم الاول حد والثانى رسم فبعد هذا البيان لا حاجة الى امر آخر يبين المراد من الكنه بانه مطلق الذاتيات فالوجه هو الاول (قال المصنف قول) اى مركب مفقود او معقول (دال) اى بالمطابقة ان التعريف المذكور للحد التام على ما هو الظاهر من صنيع المصنف او بالمطابقة وغيرها ان كان التعريف لمطلق الحد كما يظهر من صنيع الشارح وما اشار اليه المصنف مبنى على كون لفظ الحد مشتركاً لفظياً بين التام والناقص وهو الذى ذهب اليه المحقق الطوسى وما اشار اليه الشارح مبنى على كون لفظ الحد مشتركاً معنويًا بينهما وهو الذى اختار صاحب المحاكات فلا حاجة الى الجمع بين ما اشار اليه الشارح وما اشار اليه المصنف ومنهم ٧ من جمع بينهما بأن يجعل التعريف لمطلق الحد ويجعل الضمير في قول المصنف وهو الذى يخرج اجماعاً الى المقيد في ضمن المطلق او يحول على الاستخدام ومنهم ٦ من جعل الضمير الى الحد المعرف المطلق وجعل قوله والحد الناقص عطفاً على خبر هذا المبتدأ وجعل قوله وهو الحد التام معترضاً بين قوله وهو الذى الخ وبين قوله والحد الناقص فيؤدل هذا الى تقسيم مطلق الحد الى قسمين ولا يخفى انه بعد تسليم مساعدة العبارة خارج عن مذاق المصنف فالاولى على مذاق المصنف ان يكون التعريف للحد التام ويكون قوله وهو الذى الخ تعريفه ولما كان كونه حدًا تاماً غير مصرح به صرح بقوله وهو الحد التام وقوله والحد الناقص هو الذى يتركب الخ استيفاف تعريف للناقص وقد اشار المحشى الى هذا المعنى في الحاشية واما على مذاق الشارح فيكون التعريف المذكور لمطلق الحد والضمير راجع الى المقيد في ضمنه او يحول على الاستخدام وامر قوله وهو الحد التام هين (قوله اى دلالة الكاسب على المكتسب) بقرينة اشتهار ان القول الشارح واقسامه في الامور الكاسبية للمجهولات ولعل الغرض من التفسير بيان فائدة قيد الدال والا فالامور الثلاثة الآتية تخرج عن التعريف بقوله على ماهية الشئ يعنى ان فائدة قيد الدال اخراج هذه الامور لان اخذها لمجرد تصحيح متعلق بكلمة على اذ القبول الواقعة في التعاريف ما يمكن جعلها على كونها مخرجة لا يبصر الى كونها موضحة وبهذا البيان اندفع ما وقعوا ههنا في حبس حبس والحبس من بعضهم انه زعم ان هذا البيان انما يخرج عن التعريف

٩ قوله خليل (منه)

٧ جهور الناظرين (منه)

٦ طر صوى (منه) اعنى القضية الدالة على حكمها والمزوم المركب الدال على لازمه البين واللفظ المركب الدال على ما وضع له (منه)

المزوم المركب بالنسبة الى لارمه البين واما القضية بالنسبة الى كنهها وعكس نفسها
واللفظ المركب بالنسبة الى ما وضع له فيخرج ان يقوله على كنهه ما هيبة الشيء ولو لم يفسر
الدال بالتفسير المذكور انتهى وهذا لانه لا فرق بين الاول وبين الاخيرين في الاخراج
بقوله على كنهه ما هيبة الشيء لان المزوم لا يدل على كنهه الا لزم تصور الثاني
من تصور الاول سيما في اللازم المتقدم كالبحر بالنسبة الى الصمى فان اراد بهذا الفرق
انه لو لم يفسر الدال بالتفسير المذكور اتي المزوم بالنسبة الى لازم البين في التعريف
فهو خلاف الواقع وان اراد انه بعد التفسير المذكور فيبقى ماعدا المزوم فيه وانما يخرج
بقوله على ما هيبة الشيء ففساده ظاهر ايضا اذ ليس القضية كاسية لمعكسها وعكس نقيضها
وكذا اللفظ المركب ليس كاسيا لدلولها فالوجه في تحرير مراده ما اثرنا اليه (قوله وانما
زاد الشارح لفظ الكنه الخ) وذلك لاننا قد بينا ان الشارح جعل الدال عم من المطابق وغيره
ولو لم يقيد بالكنه لدخل الرسم فيه واما اواني الدال على ما هو المتبادر منه اعني الدال
بالمطابقة فلا يحتاج الى القيد المذكور لاجراجه الرسم (قوله والقول جنس الحد المفوظ)
قد مر لكونه مناسباً بحال المصنف في رواية المبتدئين حيث اعتبر سابقا التقسيم المجازي
في الكلى والجزئي تقريبا الى فهم المبتدئين فالمناسب ههنا ان يعتبر ما يعتبره سابقا
اقوله وباقي القبول اي الباقي من القبول وهو قوله دال على كنهه ما هيبة الشيء ففيه اطلاق
القيد على الجنس لكن العهد في ذلك على الشارح في تعريف القضية والتفسير المذكور
مما اختاره المحشى هنالك فانتظر فعلى هذا كان اللازم عليه ان يقول يخرج الرسم
والقياس والمواد الثلاثة السابقة اعني القضية الدالة على عكسها والمزوم المركب الدال
على لازمه البين واللفظ المركب الدال على ما وضع له لكن لما صرح بخروجهما عن قوله
دال على ما حرره ما كفي ههنا بما ذكره كيلا يلزم خروج الخارج (قوله ولا يجوز ان يكون)
جنسا لهما) لما سمى في تعريف القضية ان يقول اما مشترك لفظي او حقيقة في احدهما
وبجاء في الآخر وعلى الاول يلزم استعمال المشترك في معنييه وعلى الثاني يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز لا يقال لا يصح استعمال المشترك ولا المجاز في التعريف بلا قرينة
ولا قرينة ههنا لاننا نقول اشتهار ان بحث المنطقي من المعاني قرينة معينة لكون المراد
من القول القول المعقول وسبق كلام المصنف قرينة لكون المراد منه القول المفوظ وهذا
اولي ٧ مما قبل اذ صرح ارادة كل منهما صرح استعماله (قوله يرد عليه التعريف بمثل الناطق)
اي التعريف بالفرد وهو وان كان نادرا لكنه واقع مع عدم التركيب فيه لفظا وان كان
مركبا معني على ما حققه الشارح فغالوا في الجواب عنه بأن العبارة للمعاني فخله مركب معني
ليس بشيء اذ لا كلام ههنا في التركيب المعنوي بل في اللفظي وقبل في الجواب ان المتنوى
فيه لفظ حكما كما تقرر في النحو وفيه ان الكلام ليس في الضمير المستتر في الناطق الا ان يقال
الضمير لا بد له من مرجع فهو مذكور حكما كالضمير لكن في كون هذا المقدر كافيا في كونه

٧ مربوط بقوله لا يدل
لا يقوله وان لزم الخ
(منه)

٩ اختاره شارح
المطالع (منه)

٧ لان ما ذكره انما
يظهر في صورة
الاشتراك دون المجاز
اذ المجاز بدون القرينة
المعينة لا يرجع على
الحقيقة الجائرة
الارادة ههنا (منه)

(داخلا)

داخلا تحت القول المفوظ تردد والحق ان من التزم كون التعريف مركبا اراد به التريب
العقلي لا اللفظي كما قال في الاشارات فكل محدود مركب في المعنى وقال شارحه العارضي
ههنا صرح بأنه يريد التركيب العقلي انتهى فالإيراد المذكور مندفع قطعا قال الشارح العلامة
(وهو) اي الحد اشار بهذا البيان الى ان التعريف المذكور لمطلق الحد ما وناقضا وهذا
خلاف ما ساقه المصنف وقد مر فتألف حقيقة الحال فيه فتذكر (قوله قسمية حدا) لا يقال
معنى الحد الذي هو المنع يوجد في الرسم ايضا فلم يسم به ايضا لاننا نقول وجه القسمية
مصحح لا مطلقا ههنا ان المركب المذكور يسمى حدا او جودا للمع فيه ولا يلزم منه ان
يكون كل ما وجد فيه المع مسمى بالحد كما ان الحجر الخامر به العقل يسمى خرا ولا يلزم منه
ان يسمى كل ما يخامر العقل خرا هذا (قوله اما من قبيل قسمية الموصوف الخ) وذلك لان
التعريف بجميع الذاتيات موصوف بالمنع من الاغيار فالمنع المذكور صفة له فالتسمية المذكور
من قبيل تسمية الموصوف اعني ذات الحد بصفته اعني الحدية التي هي بمنع المنع فالتان
تقول من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام بالمتعلق بكسر اللام او من قبيل جعل المصدر الخ
فعلى هذا لا حاجة في التسمية الى اعتبار امر زائد غير الجعل المذكور وما قيل من انه على
هذا يكون النقل نقلا المصدر المطلق الى فاعله ثم العام الى الخاص فتناسبة نقل العام
الى الخاص اشد من المناسبة المعبرة حين النقل ابتداء فقيه ان كون المصدر بمعنى الفاعل
من قبيل الجاز ولا يطلق عليه النقل واما نقل العام الى الخاص فوجوده في كل اعتباراته
ولا وجه لتخصيصه بالثاني واما كونه من قبيل رجل عدل فداخل في قوله من قبيل تسمية
الموصوف بامم الصفة وار لم يفتقر له البعض واورده وجهان اثنا (قوله ولذا لم يتعرض له)
٩ ههنا على تقدير عدم تحقق قول لشارح ونقصانه كافي في بعض النسخ اما على تقدير وجوده
كما في بعض آخر منها فلا وجه للحالة لان تفسير كلام الشارح هكذا باعتبار اشتماله
على الذاتيات جميعها او بعضها فيندرج وجهها القسمية حيث تدفع في كلام الشارح ولا يبقى لقوله
وبهذا الخ وجهه (قال الشارح فالحد التام مبتدأ) وقوله كالحبوان الناطق خبر له ويكون
قوله وهو الذي الخ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله وان كان معناه حيوان له لفظ)
اشار بهذا الى قصور التردد الذي اشار اليه الشارح وبحصول كلام الشارح ان مثل الناطق
يحتل امور ثلاثة في واحد منها يكون حدا ناقضا مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب
فيكون ذكره تكرارا وفيما عداه يكون حدا تاما او رسمانا ناقضا فلا يصح ذكره في تعريف
الحد الناقص هذا فأورد عليه المحشى وقال ان مثل هذا الفساد جار في التعريف
بالجسم الناطق لانه ان كان معنى الناطق جسم او جوهر له النطق يلزم التكرار وان كان
معناه شيء له النطق يلزم ان يكون رسمانا قصاصا انه حد ناقص بالاتفاق واجاب عنه
بيان الفرق بان اعتبار التركيب المذكور انما هو في صورة الاكتفاء في التعريف بالناطق
مثلا واما في صورة التعريف بالجسم الناطق مثلا فلا يحتاج الى اعتبار التركيب المذكور
حتى يلزم المحذور هذا (قوله فلا خفا فيما فيه التكرار) اي بلا حاجة ضرورية فيلزم

٩ قوله هذا على تقدير
الخ هذا كلام على
مذاق بعضهم ههنا
والظاهر ان قول
المحشى وهدمه بأبي
عن ذلك بل يقتضي
وجود قوله ونقصانه
في نسخة تحرير
كلامه حيث كان قول
الشارح باعتبار
الذاتيات لما كان
متبادرا في جميع
الذاتيات وكان هذا
غير مطابق لقوله
ونقصانه ونقصانه فسر
اولا ما هو المتبادر منه
ثم عطف قوله وهدمه
وحذف مثله شايع
في كلام المحشى فينتد
يظهر وجهه قوله
وبهذا علم وجهه
التسمية ولذا لم
يتمرض له بل الصواب
في تقرير كلامه هو
هذا اذ لا معنى لقوله
وتسامه باعتبار
الذاتيات مع ان
الشارح في صدر
بيان الحدين (منه)

اشتمال التعريف على قيد مستدرك قطعا واما اذا كان التكرار لطاجة بدون ضرورة
كما في تعريف الانف الافطس انف ذو ثنيتين لا يكون الا في الانف او مع ضرورة كما في
تعريف المتضائين مثلا الاب حيوان تولد من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث
تولد من نطفته حيوان آخر من نوعه والابن حيوان تولد من نطفة حيوان آخر
من نوعه من حيث تولد من نطفة حيوان آخر من نوعه فقولنا من حيث تولد الخ
في الموضوعين تكرار ضروري يخص البيان بالاب في الاول والابن في الثاني ولولا لصدق
كل من الحدين على كل منهما من جهات آخر مع ان الغرض تعريف المتضائين نص
عليه الشريف في حواشي المطالع فلا يكون القيد المكرر مستدركا بل عدم التكرار
في الاول يخرج التعريف عن الكمال وفي الثاني يخرج عن الصحة (قوله واما اذا ذكر)
اي معه الموصوف كما في الجسم الناطق وكذا في الحيوان الناطق وغيره (فلا يكون معناه)
اي الناطق مثلا (كذلك) اي شئ له النطق او جوهر له النطق حتى يلزم احد المذورين
السابقين اقول هذا مبني على ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من ان ذكر الشئ
في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكرفيه لان هذا صريح في انه اذا ذكر
الموصوف الذي هو مرجع الضمير في المشتق لا يحتاج الى القول بأن معنى الناطق كذا وكذا
ويدل عليه ان اهل المعقول انما احتاجوا الى القول بأن معنى الناطق مثلا شئ له النطق
لدفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بمثل الناطق فحين اذا ذكر
الموصوف معه لا يرد الاعتراض حتى يحتاجوا الى اعتبار التركيب المذكور اذ ليس عاينهم
بيان وضع الانفاذ واذ اهرفت هذا فاعلم ان الامر كذلك في مثل الحيوان الناطق ولذا
اكتفى المحشي بما ذكره في السؤال والجواب على انه لو سلم ان معنى الناطق مثلا حيث شئ له
النطق لكن الشئ المعتبر فيه مضمحل في الموصوف المذكور وعبارة عنه فلا يلزم التكرار
ولا كون الحد الناقص رسما ولا كون الحد التام رسما هذا هو تحقيق المقام فدفع عنك
الاهام ولعل لهذا امر بالنأمل ومن زعم انه اشارة الى دفع الجواب المذكور يلزم الحمل
حينئذ على التجريد فقد جرد هو نفسه عن التحقيق المفيد كمن زعم انه اشارة الى التجريد (قوله
لكون المركب من الداخل والخارج خارجا) لان بعض الاجزاء اذا كان خارجا يكون
الكل خارجا على محاذاة ما قرر من ان المركب اذا كان بعض اجزائه معدوما يكون الكل
معدوما لان ذلك المركب ليس عينه ولا جزؤه ضرورة فيكون خارجا ضرورة (قوله
او ذلك الشئ) لانه الحاصل به تمام ماهيته والرسم في اللغة الاثر فسمي ارسما
ولا يلزم منه ان يسمى كل ما هو ارسما لعدم لزوم الاطراد في التسمية كما عرفت في التسمية
بالحد (قال الشارح ولكونه مشابها بالحد التام في ذلك الخ) لفظة ذلك اشارة الى قوله
لان المذكور فيه ان كان جنسا قريبا مفيدا بما يخصه لان الغرض من هذا انما هو بيان
وجه التسمية بالتامة وظاهر ان مشابهة الرسم التام بالحد التام التي اعتبرت ههنا

٩ فيه تعريف للولي
قره خليل (منه)

٧ قره خليل (منه)

(وجه)

وجه الشبه انما هو في الاشتمال على الجنس القريب المفيد بما يخصه ولذا قال المحشي
في تفسير الاشارة اي في كونه جنسا قريبا مفيدا بما يخصه فمعنى قوله في كونه اي في
كون المذكور فيه اي في الرسم التام لكن لا باعتبار خصوصه حتى يلزم الدور بل باعتبار
ذاته كما قالوا في قولهم من خواص الاسم الاسناد اليه ان ضمير اليه راجع الى الاسم لا باعتبار
خصوصيته بل باعتبار جنسه البعيد حتى يفيد الحكم سالما من الدور فاقبل ٩ من ان الاولى
في التفسير ان يقول في كون المذكور بدون لفظة فيه ليس بشئ (قوله اي عن تلك المشابهة)
على ما يقتضيه السباق ولعله عدله من ذلك للتصريح بما به النقصان وهو القصور
من مرتبه التمام لرعاية صنعة الطباق بين النقصان والتام (قال المص وخواصه اللازمة)
اي البينة على ما سبق تحقيقه وانما قيدت بالضرورة احترازا عن الاعراض المفارقة
اذ لا يجوز التعريف بها لوجوب المساواة بين التعريف والمعرف عند التأخيرين
واما تفيدها بالبينة فلكونها اوضح واكشف وقد قالوا والمستفاد بها انما هي الخواص
اللازمة الشاملة البينة وصيغة الجمع محمولة على الموارد والافان تعريف بالخاصة الواحدة
اكثر من ان يحصى والقريظة على ذلك التثبيل بما يشتمل الخاصة الواحدة (قوله بل جميعها
الخ) وجه الترتيب انه لا يلزم من وجود كل من الاوصاف الاربعة في غير الانسان وجود الجميع
فيه بناء على ان بين الكل الافرادى وبين الكل المجموعى عموما من وجه لتصادقهما في مثل
كل رجل حيوان ووجود الكل الافرادى بدون المجموعى في مثل كل واحد من الانسان
يشبهه هذا الرغيف ووجود الثاني بدون الاول في مثل عشرة رجال ترفع هذا الحجر
ولما فهم من كلام الشارح ان الجميع من حيث هو الجميع لا يوجد في غير الانسان
اشار بهذا الكلام الى رده والظاهر ان الغير بمعنى الفاير متبادر في الواحد ولو سلم انه
يشمل الواحدواكثر لكنه لا يقع في دفع ايراده ٧ لانه بالنظر الى ما يستفاد من الكل الافرادى
بل تعميم الغير مضر اذ يفهم من الكلام حينئذ ان الجميع لا يوجد في غير الانسان واحدا او
اكثر والكل خلاف الواقع اما الاول فلما ذكره المحشي واما الثاني فلان الجميع يوجد
في غير الانسان من اكثر الحيوان وعلى الله التكلان (قوله وهو الحيوان البحرى الذى
صورته كصورة الانسان) على ما نص عليه الامام الدميرى في حيوه الحيوان ونقل له
حكاية حاصلها انه صاد به بعض الملوك واحضره في مجلسه وتكلم فيه بلسانه وفهمه
بعض ندماة وهذا القدر كاف هنا وان لم يثبت عند صاحب القاموس حيث
قال النعمان بالفتح وبكسر جف من الخلق يثب احدثهم على رجل واحدة وفي الحديث
ان حيا من عاد عصورا سولهم فمخهم الله تعالى نساما لكل فسان منهم يدور رجل
من شق واحد ينقرون كما تنقر الطائر ويرعون كما رعى الياهم وقيل اوانك انقضوا
والموجود على تلك الخلقة خلق على حدة او هم ثلاثة اجناس ناس ونسان وفسان
او النسان الاناث منهم او هم ارفع قدر من النسان او هم يأجوج او هم قوم من بنى آدم

٩ فتوى (منه)

٧ لدافع والمعم هو
المولى الطرسوسى
(منه)

او خلق على صورة الناس و خافوهم في شبه انتهى كلامه على ان ما ذكره من الحديث غير مرضى لاهل الحديث مع ان كلامه اولاً و آخره يشعر القول بوقوع هذه المسألة وان كان كلامه خالياً عن بيان بحريته وهذا القدر كاف ههنا كما لا يخفى (قوله ان عدم الغنية الخ) بيان لما اشار اليه بذلك المطوى في الايراد المذكور لان حاصله ان في بعضها غنية من البعض فيلزم تكرار غير محتاج اليه وحاصل الجواب ان عدم الغنية المذكورة غير ملتزم في تعريف من التعاريف ولور سما ناقصاً والاوجب الاكتفاء فيما بالفصول وليس كذلك ولو سلم ذلك فلورود مثله قائماً بردي غير هذا المقام واما ههنا فالقصور التمثيل ويكفي فيه فرض عدم الغنية ولقد اجاد المحتشئ هذا البيان فجعل قول الشارح والفرض التمثيل جواباً ثانياً تسليمياً ولم يجعل من قبيل عطف العلة على المعلوم على معنى ان عدم الغنية غير ملتزم ههنا لان لفرض التمثيل لان الدعوى عام في جميع الموارد والدليل المذكور لا يفيد على انه يشعر حينئذ ان عدم الغنية ملتزم في سائر المواضع وليس كذلك والازم الاكتفاء بالفصول لا يقال هذا يرد على ما قرره المحتشئ ثانياً لانه يقول بعد بيان حقيقة الحال لا خلل في الاشعار لانه يكون حينئذ كلاماً على سبيل الفرض والتقدير فاقبل ٩ من ان يانه هذا بعيد كل البعد بل الاولى ان يجعل قوله والفرض التمثيل من عطف العلة على المعلوم على ان يكون المعنى فان ذلك غير ملتزم ههنا لان الفرض التمثيل ولا يضره تلك الغنية انتهى كلام قاصر على حقيقة (قال الشارح واما التعريف بالضاحك) كانه جواب عما قيل مثله خارج عن التعريف فلا بد ان يقال وبخاصته فقط وحاصل ما اشار اليه في الجواب ان الصفة المذكورة لا بد ان يابداها من موصوف (قال قدر بالحيوان الضاحك فرسم تام) داخل في تعريفه (وان قدر بالشيء له الضحك) فرسم ناقص داخل ههنا فلا حاجة لادخاله الى قيد زائد (وارج قدر بالجسم الضاحك فقد ذكر وان مثله رسم ناقص) مع انه غير داخل في التعريف فلا بد من التأويل اما في بعض اجزاء التعريف وهو قوله عن عرضيات بان يراد منه ما يطلق عليه العرضى سواء كان حقيقة كما في المثال المذكور في امتى او مجازاً سواء كان (بطريق التغليب) بأن يطلق العرضى الذى هو اسم للضاحك ههنا على الجسم تغليباً لاسم احد الجزئين على الآخر كما في العبرين (او بطريق اطلاق اسم الكل على الجزء) فان المجموع المذكور اعنى الجسم الضاحك لا يكون مركباً من الداخل والخارج خارج فهو عرضى يصدق عليه تعريف العرضى الاصطلاحي كما ان النوع يطلق عليه الدقيق اصطلاحاً وكون كل منهما من اوصاف فرد اصطلاحاً آخر لا يخالف بهما الا بما في ٧ ان يتردد في مثله واما في نفس التعريف بأن يكون (تعريف لافاد الفلذ الوقوع) المشهورة بوجود هذا ولعل الشارح مال في تجميع التعريف الى جملة ما ينفع على مذهب المتقدمين من تجويزهم الرسم ناقص بالاعم والاختص لان التعريف المذكور على التوجيهين الاولين يشمل الرسم التام وعلى التوجيه الاخير

٩ طرسوسى (منه)

٧ فيه تعريف لقره
خليل حيث نازع فيه
ان العرضى كالدانى
من الاجزاء المفردة
فلا يكون المركب
مرتباً بهذا وقد
عرفت ان الدانى يطلق
على الماهية اصطلاحاً
ولذا العرضى يطلق
على المركب اصطلاحاً
(منه)

(الثالث)

ان لا يشمل مثل الجسم الضاحك مع انه رسم ناقص الان يقال التوجيهان الاولان مبنيان على اعتبار المعبر فله لا يلتفت الى مثله في صورة الرسم التام والتوجيه الثالث مبني على تخصيص المعبر بما هو غالب الوقوع لعل على حمل التعريف اخص من المعرف تأمل هذا ثم اورد اى الشارح على جعل مثل الجسم الضاحك داخلاً في التعريف كما اشار اليه اولاً بان مثله ليس من افراد المعرف ان الفرض من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الدانى وكل منهما مفقود في العرض العام مثله ليس برسم ناقص وكذا المركب من الفصل والخاصة ان الفصل يفيد كلامهما والخاصة تفيد ما فاده الفصل من التمييز فذكره حيث واجاب بأن كون العرض المذكور لازماً في اجزاء التعريف وقالوا به اى المتأخرون لكنه ليس بحق والحق ان الفرض من التعريف لا ينحصر في احدى الفأنتين المذكورتين بل المركب من العرض العام والخاصة اقوى من الخاصة وحدها ومن الفصل وحدها وكذا المركب من الفصل والخاصة اقوى من كل منهما وحده ههنا كان دخول هذه الاقسام ههنا لازماً وكان تعريف المصنف آياً من ذلك لاكتشاف اشار الى وجه الضبط بحيث يندرج فيه جميع الاقسام فقدمال بذلك الى مذهب المتقدمين من جواز وقوع العرض العام في التعريف كما مال في التوجيه السابق الى مذهب المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاختص هذا هو تحقيق كلام الشارح بحيث يدفع عنه اعتراضات الناظرين مجازاً قد عرفت كيفية مجازية كل منهما فتذكر (قوله والاحتراز عنه لازم الخ) قلت نعم لكن لا بأس له في تعريف الرسم الناقص ههنا اذ الظاهر انه رسم ناقص ايضا كالمعرف يعنى ان اطلاق العرضى على مثله مناسب ومشهور بناء على ان المركب المذكور عرضى مع ان المركب من الدانى والعرضى عرضى (قوله مع انه ان اريد بمعنى العرضيات الخ) ذكر هذا الشق توطئة للشق الاخير الثالث والافه هو غير مراد ههنا (قوله وان اريد المعنى المجازى الخ) هذا انما يتم اذا اريد بالمجاز مقابل الحقيقة واما اذا اريد به المعنى الجزى العام للحقيقة والمجاز كمثل ما يطلق عليه العرضى على ما حققناه في الشرح في تناول جميع المواد وليس يلزم عليه شىء الاستعمال المجازى في التعريف وقد عرفت ان امره ههنا وشموله ايضا للرسم التام وقد عرفت ان الشارح مال ههنا الى مذهب المتقدمين على ان الشمول المذكور غير مسلم ايضا فلا يلزم من اعتبار التغليب او اطلاق اسم الكل على الجزء في مثل الجسم الضاحك اعتباره في مثل الحيوان الضاحك وبهذا ظهر ان قوله ٨ وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز انما يصح اذا لم يكن تلك الارادة بمعنى شامل لهما كما هو الظاهر واما اذا اريد كلاهما بمعنى شامل لهما كما شرنا اليه فلا يلزم الجمع المذكور بل استعمال لفظ مجازى شامل لهما وقد عرفت ما يلزم عليه مع اندفاعه وبهذا اندفع ما قيل ٩ او اريد عموم المجاز لعاد السائل بالرسم التام واستعمال المجاز في التعريف ولا يخلص عنه ولو صير الى الاحتمالات البعيدة انتهى واقول قد عرفت انما حال

(٢٨)

كانقرى

٨ في هذا التقرير
اشارة الى ركائفة
تقريرهم ههنا حيث
قرروا ههنا احتمال
عموم المجاز والظاهر
ان يقرر هذا في الشق
الثانى وان احتمل
ههنا ايضا (٤٠)

٩ طرسوسى (منه)

استعمال المجزها. وشمول التعريف للرسم التام بحيث لم يحتج في دفع الشئ المذكور الى اعتبار قرينة تقابل هذا التعريف بالرسم التام مع ان استعمالهم لم يخصص بقرينة المقابلة لم يعمد اليه في المحاورات فضلا عن التعريفات واما ما قبل ٩ في دفعه الرسم التام هو الذي يشتمل الذات والعرضيات والرسم الناقص ما يقتصر فيه على العرضيات فليس بشئ اذ الجسم الضاحك رسم ناقص مع انه لم يقتصر فيه على العرضيات فان اراد ان التأويل المذكور يرتكب في الشئ في دون الاول اذ لا ضرورة فيه فهو ما حقه ولا يدل عليه كلامه والحق ان اشرح مال ههنا الى مذهب من لم يشترط الانعكاس والاطراد في التعريف وشار في التوجيهين الاولين الى الاول وفي الاخير الى الثاني فلا يلزم عليه بخلاف سوى استعمال المجزاعني عموم المجز في التعريف ومثله صدق وضوح القرينة واقع (قوله يعني الخ) يعني ان المرف ههنا يخصص بما لا يشمل المادة المذكورة بأن يكون المراد منه ما هو العاكس في الوقوع فيكون التعريف المذكور مساويا للمعرف واقول فتح مثل هذا الباب بسد باب النقض بالعكس فالظاهر ان مراد الشارح من التوجيه الثالث بناء التعريف على مذهب المتقدمين من تجوزهم التعريف بالاخص كما ان التوجيهين الاولين مبني على مذهبهم من تجوزهم التعريف بالاعم لشمول التعريف حينئذ على الرسم التام وقد ذكرنا وجه آخر وانكف في تقرير الحديث وجعل موافقا لما ذكرناه ان كان اولى (قوله بالتأويل) في مثل الشئ الضاحك (وعلى المركب من الفصل والخاصة) اي فقط او مع الفصل البعيد او الجنس البعيدا والعرض العام (بالتأويل) اي تأويل التقلب او تأويل اطلاق اسم الكل على الجزء (مع ان شأنا منها لم يعد من المعارف) فيكون تعريف المصنف المذكور متضا طردا لشموله الاغبار مع ان المعارف ليس بشئ شامل لها (قوله فضلا) مفعول مطلق محذوف عامله وجوابا عما اي فضل فضلا ومعناه كون ما بعده اليق بالحكم بمقابله هذا لكن في صحته ههنا نظرا الى الرسم الناقص ادنى التعاريف فاذا لم يكن الشئ معدودا من التعاريف كما اقتضاء ما قبله يلزمه ان لا يكون معدودا من الرسم الناقص فكيف يكون الثاني اليق بمقابله وتخصيصه انه لا مزية للرسم الناقص على مطلق التعريف اما على غيره فظاهر واما على نفسه فلانه يلزم مزية الشئ على نفسه الا يقال للقيدمزة على المطلق والقول ٣ في دفع هذا الايراد بأن المقسم هو المعارف المتميزة عندنا آخرين اعني ماله دخل في الاطلاع على الذاتيات او الاتية ز عن جميع ما عداه ليس بشئ لانه يقوى هذا الاعتراض وهو ظاهر وكذا القول بأن مادة القرض لا بد ان تكون محقة في التعريفات ليس بشئ اذ بعد تسليم لا يشك في تحقق هذه المواد نعم لو قيل ان تعريف المذكور مبني على مذهب المتأخرين على ان يكون المراد بالعرضيات ما هي المفيدة لاحد الامرين لا تدفع الايراد المذكور لكنه بعيد جدا وكذا لو قيل ان هذا التعريف مبني على مذهب المتقدمين من تجوزهم التعريف بالاعم لا تدفع

٩ نقله المولى
قره خليل (منه)

قوله بالعكس الخ
وقع في حاشية لطر
سومى ههنا بدل
بالعكس بالاطراد
والصواب ما ذكرناه
لان الطرد يلزم المنع
على ما قرر في محله
واللازم ههنا في
صورة عدم التأويل
انما هو عدم الجمع
ويلزمه عدم العكس
فاذا اول بالتأويل
المذكور كان جامعا
وكان ممكنا قطعاً
فلعل ما ذكره هو
والصواب ما شرنا
اليه (منه)

٣ الفائل الاول والثاني
هو المولى قره خليل
(منه)

هذا ايضا والحاصل ٩ ان هذا السؤال مبني على مذهب المتأخرين من ان ذكر العرض العام في التكميات استطرادى وان الغرض من التعريف انما هو احدي الفائدتين فلو بقي على مذهب المتقدمين ان الغرض لا يقتصر في احدي الفائدتين وان العرض العام بعيد تصورا لا يحصل بدونه وان المشتمل عليه رسم ناقص لم يرد هذا السؤال وهذا ما لا جواب ٧ الا في الشارح المحقق (قوله او العرض العام) عطف على قريبه والمعنى وكذا المركب من الفصل والعرض العام فبقية تعريف الشارح في تركه والظاهر ان المركب من الفصل والعرض العام رسم لكون المركب من الداخل والخارج خارجا نعم قال شارح المواقف هذه الصورة حد ناقص عند من يجوز اخذ العرض العام في الحد النقص وامل لهذا تركه الشارح في السؤال ٦ وعلى كل تقدير لا يلتزم الى من حكم بان الصواب اسقاطه (قوله لافائدة الخ) الذي منه صلب الى قوله مقصودة من التعريف وقوله مقصودة صفة اسم لا وجود الفصل بينه وبينه بالظرف لا يجوز فيه البناء فهو اما مرفوع واما منصوب هذا (قوله على زعم ان التعريف الخ) في هذا التعبير اشارة الى ضعف مذهب المتأخرين وسنعرف حقيقة (قوله اي من غير اطلاق الخ) هذا القيد استفادة من تردد الشارح بين كونه حقا وبين كونه كذبا لكن الظاهر ان يقال من غير اطلاق على كونه حقا او باطلا او يقال صدقا او كذا اذ الكذب انما يقابل الصدق والحق يقابل الباطل على ما قرر في محله لكنه قلد في ذلك الشارح المحقق ويمكن ان يقال في كلام كل منهما صنعة احتباك فافهم ما هنالك (قوله اي فهو ان التصور) اشار به الى ان كلمة ان ليست واقعة في موقع التعليل على ان تكون مكسورة الهزة وليست ايضا واقعة موقعه على ان تكون مفتوحة الهزة بتقدير لام التعليل اذ كل منهما خلاف الظاهر وليس تقدير الضمير مبني على لزوم كون جواب اما جملة كما توهم لانه منتقض بمثل ما زيد فخطئ من التراكيب الشائعة بل لانه لا بد في جواب اما من ضمير يرجع الى المبتدأ ولو كان الواقع في موقع الجواب مفردا كالمثال الذي اشرنا اليه ولما كان الخبر ههنا عامرا عن الضمير فمره بما فسر له ولعل وجهه ان ما وقع في موقع جوابه وان كان مفردا بصورة لكنه جملة معنى فلا بد فيه من ضمير يربطه الى المبتدأ فاقيل ٤ من انه ان كان التقدير لاجل عدم صحة قول قوله فان التصور الخ على الحق فيرد عليه انه بعد التقدير ايضا يكون خبرا عن الضمير الراجع اليه فلا يصح الخلل ايضا فالظاهر انه تصوير المعنى لحصول الجزالة لا توجيه الاعراب ليس بشئ بل لان التقدير لازم ههنا لكونه جملة معنى ولولم يقدر لم يحصل الارتباط اللازم ههنا فالحق انه توجيه الاعراب بحيث يحصل منه الجزالة كما لا يخفى على ذوي الفطنة (قوله فلا يكون قوله فكيف لا يكون لهما الخ على ما ينبغي) لان ما قلناه هذه المواد من الفائدة خارج عن احدي الفائدتين المقبرة في التعريف ومطلق الفائدة لا يبعد كونه ارسوما ناقصة والظاهر ان غرض الشارح

٩ اي حاصل التوجيه
الثاني (منه)

٧ فيه تعريف المولى قره
خليل حيث اجاب عن
هذا الجواب المذكور
مع انه مال ما ذكره
الشارح (منه)

٦ انما قبله بقوله
في السؤال لان
الشارح يشير اليه
في الضبط الا في ما نظر
(٤٨)

٤ قره خليل (منه)

العلامة منع حصر الفائدة في التعريف الى احد الامرين لاثبات مطلق الفائدة
في المواد المذكورة فعني قوله فكيف الخ فكيف لا يكون لهما فائدة مقصودة من التعريف
وهي الاكثية والاولى صحة التي لا شك في كونها مقصودة في التعريف فالحصر المذكور
مهم غير تام فعلى هذا يؤل ما ذكره الى ما ذكره المحشى فلا ضربا بقوله بل الحق الخ
غير تام الا ان يقال هذا المعنى غير ظاهر من كلام الشارح ولذلك ترقى من الخفى الى
الواضح (قوله بل الحق الخ) حقيقة بالقول الخ) حاصله ان العرض من التعريف لا يحصر
في غير احدى الفائدتين اذ قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي له مطلوب ايضا
فحينئذ لا شك ان المركب من العرض العام والخاصة يكون اكل من الخاصة لحصول
الفائدة المطلوبة في الاول دون الثاني وقس على هذا وقد قالوا العلان خير من علم
واحد الا يرى انهم قالوا الجوان الناطق الضاحك رسم تام اكل من الحد التام فاذا
استبر مثل هذا في الحد التام فبالله لا يعتبر في غيره فالحق ان المواد المذكورة من قبيل
الرسوم الناقصة هذا وقد عرفت اندراج هذا المعنى في كلام الشارح وان لم يدل
عليه دلالة ظاهرة (قوله قد عرفت اندراج الخ) اقول نعم لما كان الاندراج
المذكور محتاجا الى تكلفات ركيكة لم يلتفت اليه الشارح واعتبر وجه الضبط بحيث
يندرج هذه الاقسام في الرسم الناقص بلا كلفة وركاكة ولعله لهذا امر بالتأمل
(قال الشارح العلامة فالضبط) اى ضبط اقسام التعريف بحيث يندرج فيه الاقسام
المذكورة بلا كلفة ان يقال الخ وقد عرفت ان هذا الضبط مبنى على مذهب المتقدمين
بناء على المتأخرين لم يعتبروا العرض العام في التعريف بل ذكره عندهم في باب
الكليات على سبيل الاستطراد كما ذكر النوع في ذلك الباب استطرادى عندا القريتين
لانه من الماهية وبحث الكليات مقصور على بيان اجزائها لا يقال ان تعريف الصنف
بالنوع شائع مثل ان يقال الرومي انسان ولد في بلد كذا قد وقع النوع جزء الماهية
لانا نقول ماهية الصنف ماهية اعتبارية فلا يكون وقوع النوع فيه من حيث كونه نوعا
حقيقيا بل من حيث كونه جنسا اسميا فلا بأس في وقوعه بذلك الاعتبار جزء التعريف
واتفاهم انما هو في ان النوع الحقيقي من الماهية لا جزؤها وان ذكره في بحث الاجزاء
استطرادى هذا (قال الشارح وبغيره ناقص) اى بغير الجنس القريب والخاصة سواء
كان بما يفاير كليهما كالعرض العام مع الفصل او بما يفاير الاول دون الثاني كالعرض العام
مع الخاصة والجنس البعيد مع الخاصة والفصل مع الخاصة او بما يفاير الثاني دون الاول
وهذا احتمال عقلى في قوله وبغيره لكنهما يوجد له صورة اذ لو انضم الى الجنس القريب
ما يفاير الخاصة فان كان ذلك فصلا يكون حدا تاما وان كان عرضا عاما لا يكون التعريف
مطردا وان كان عرضا غير خاص لا يكون التعريف منعكسا فالضبط ما ذكره
من الاقسام كما لا يخفى على ذوي الافهام هكذا ينبغي ان يحقق مباحث التصورات حتى

يحسن الشروع في مباحث التصديقات والمرجوع من قاضى الحاجات جل جلاله ان يعطى لنا
قدرة على تكميل الباقيات حتى يتم بذلك الصالحات الجالبة لذهان ارباب الكمالات
(قال المصنف القضايا القضية قول الخ) انما اعاد القضية لان التعريف للماهية لا لافراد
فلو قال القضايا قول الخ لكان التعريف للافراد وهو ليس بممكن وانما يمكنه بالضمير
بأن يقول هي قول الخ على ان يكون راجعا الى القضية التي دلت عليها القضايا فيكون
التعريف حينئذ ايضا للماهية كما قال ابن الحاجب المرفوعات هو ما شمل الخ بناء على انه يحتمل
ان يرجع ذلك الضمير الى القضايا فيلزم المحذور بخلاف قول ابن الحاجب المرفوعات هو
الخ والمراد من القول المركب مطلقا تاما وانصا وما قيل ٩ عليه من ان الصدق والكذب
صفة النسبة فيصدق حينئذ التعريف على النسبة السلبية اعنى الا وقوع كونها مركبة
ويصدق ايضا على المركب من النسبة الحكمية وقبدها كالجبهة والمحكوم عليه اوقيدته
او المحكوم به اوقيدته او النسبة بينين اوقيدتها والاثنين منها وازيد منها فلا بد ان يكون
المراد من القول المركب التام الذى يصح السكوت عليه حتى يتدفع تلك المحذورات
والقرينة على هذه الارادة مباحث الباب السابق لانها متعلقة بالمركب الناقص فالظاهر
ان يكون مباحث هذا الباب متعلقة بالمركب التام لاسيما وفي هذا الباب تقسيمات
القضية وبيان احكامها بل يمكن ان يدعى التبادر ههنا ولا يضر هذا التخصيص تعميم
الشارح القول المذكور بحيث يشمل المركبات التامة والناقصة لان في مقام التوجيه ويكتفي
هذا القدر فقيهه ان الايراد لو ورد فانما يرد على من عرف القضية بقول يحتمل الصدق
والكذب وقد اشار اليه ابو الفتح سؤالا وتوجيها في حواشى التهذيب واما ههنا فلا يرد
ذلك اذ لا يصدق تعريف المصنف على الصور المذكورة قطعا حتى يحتاج الى التوجيه
المذكور وكأنه لم يفرق بين التعريفين وقال ما قال نعم يمكن ان يرد مثله على تفسير المحشى
ويتدفع بالتخصيص المذكور كما اشار اليه ابو الفتح لكن ابن هذا من ذلك والحاصل
ان هذه العهدة على تقدير تسليمها على المحشى لا على المصنف هذا وقوله يصح بمعنى يمكن
امكانا خاصا او عاما وقوله لقائله اللام فيه للتعليل ولو كانت صلة لوجب ان يقال انك
صادق فيه الخ لما شتهر ان القول المستعمل باللام بمعنى الخطاب مقابل القية والتكلم
والضمير في قوله انه راجع الى القائل وفي قوله فيه راجع الى القول وعلى هذا يكون الصادق
والكاذب صفة للقائل لا للقول وكلمة اول تقسيم المحدود لكون بعض ٨ افاظ التعريف
ماعدا الجنس شاملا للقيمين معا على ما هو علامة كون التقسيم للمحدود وحاصله
ان حال القائل المذكور لا يخلو عن احد الامرين وان كان بين الحالتين منع الجمع ايضا
ثم ان هذا التعريف صادق على المذهب الثلاثة في الصدق والكذب بخلاف قواهم
ما يحتمل الصدق والكذب فانه مبنى على مذهب الجمهور ايس الا (قوله اى يحتمل الصدق
والكذب الخ) هذا تفسير باللازم لان صدق القائل وكذبه في قوله يلزمه صدق القول
وكذبه على ما يشير اليه ولعله انما ارتكبه لما سيجى منه ان الحق في الصدق والكذب

هو مذهب الجمهور وغرضه دفع الاعتراض الآتي عنه ادوا ببق التعريف على ظاهره
 اورد عليه البديهييات وانما الكذب لا يخلو من هذا المعنى من هذا التعريف بعيد جدا
 لان الاحتمال المذكور وان لم يصدق التعريف وكذب لانه لا يلزم صحة قول الله انه
 صادق فيه او كاذب فيه على ما هو التعريف الا ان يعتبر التجريد عن الخصوصيات في
 تعريف المصنف ايضا في قول ما ل تعريف المصنف الى ما ذكره ابض وعامة ما لم يزل كذا او
 العاصلة بمعنى الواو الواصلة كما اورد المحشي في تفسيره الواو الواصلة ولا بأس به عند
 ظهور السبب لا يقل بل كلمة الواو الواصلة في الاشارة الى المحشي بمعنى او انفاصلة لكل
 قول وقضية لا يتخلل الا الصدق او الكذب لانا نقول لا يبق حينئذ لكلمة الاحتمال معنى اصلا
 بل الصواب ان يقل لقضية ما صدق وما كذب فالحق ان كلمة الواو في تفسيره على
 معناه وان كلمة او ان صلة محمولة على الواو الواصلة على مذاقه (قوله بمجرد مفهومه)
 اي تصور مفهومه مقارنا لقطع النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والدليل بل
 من خصوصية القول واخباره بقوله مع قطع النظر عن مستقر حال بين الاحتمال بل
 تجرد المفهوم وليس ذلك معنى المجرد حتى يرد عليه انه على هذا يكون قوله مع قطع
 النظر الخ مستند كما على انه من قبيل ان تصريح بما علم ضمنا ومثله غير عزيز (قوله وهو ثبوت
 الشيء) اي المحمول للشيء اي الموضوع وهذا في الموجبة الجمالية ونفس عليها لسالبة ثم ان
 هذا مبني على مذهب المتقدمين من ان النسبة عندهم عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع
 ولرجحانه اختاره ههنا وذلك الثبوت يقال له مضمون الخبر ايضا لانه عبارة عن اضافة
 مصدر المحمول الى الموضوع فاندفع ما قبل فيه ٧ ولان الثبوت المذكور مضمون الخبر
 لا مفهومه وثاني انه اقتصر على وجبات وثالثا ان تعريف الشئين لا يوافق التجريد
 المذكور انتهى وذلك لان مفهوم القضية عبارة عن انصاف الموضوع بالمحمول فيقول
 الى المضمون ولا ان تعريف يقتصر عليه اشرفه على ان العرض دفع الاعتراض الآتي
 وما ذكره كاف في قصده ولان المراد بالشئين الموضوع والمحمول مطلقا لا معينا وتعيينهما
 انما هو لتعيين كون المراد منهما الموضوع والمحمول لا امر آخر ولا يلزم منه كونهما معينين
 حتى ينافي التجريد الآتي (قوله مع قطع النظر الخ) تعلق بقوله يحتمل حال من فاعله ويحتمل
 ان يكون حالا عن قوله بمجرد مفهومه ومعناه ان يقطع النظر في ذلك عن خارج القضية
 من الدليل والواقع وغيرهما بل يكون النظر فيها الى ذاتها من حيث هي وان كانت
 بالنظر الى الخارج مطابقة للواقع فاندفع ما قبل ٩ انه اذا قطع النظر عن نفس الامر
 والواقع كيف يجوز العقل صدقه وكذبه ادعاهما عبارتان عن المطابقة للواقع وعدمها
 انتهى لان قطع النظر انما هو عن التصديق الواقعي لا عن تجويز العقل لمطابقته للواقع
 وعدمه وحاصله انه اذا جرد النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية
 المتكلم ل خصوصية ذلك المفهوم ونظر الى محل مفهومه وماهيته كان عند العقل

٧ طرسوسي (منه)

٩ نقله قمره خليل (منه)

(محتملا)

للا صدق والكذب كذا اشار اليه الشريف (ولا يرد السمع موقفا) فان هذه مقاصدا
 لا تحتمل الكذب بل كلها سادقة فيقضى التعريف المذكور جمع الانا او لاحظنا
 تلك القضايا وقطعنا النظر عن خصوصياتها وجدناها محتملة للصدق والكذب عند
 العقل بلا اشتباه الا يرى ان قوله الله واحد واجب الوجود اولم يكن محتملا عند العقل
 الكذب لم يخرج في اثبات وجوده تعالى وتوحيده تعالى الى الدلائل الخارجية وائس كذلك
 هذا وقد اجيب ٩ عن هذا الايراد بوجوب آخرين احدهما ان يحتمل الصدق
 والكذب على امكانهما بحسب نفس الامر بما هي المركب التام لمجردة عن جميع الخصوصيات
 على ما عرفت واوفي ضمن فريدين منها والحاصل ان كل خبر يمكن بحسب نوعه صدقه
 وكذبه ما واو باعتبار افراد متعددة بخلاف الانشائيات وثانيه ما ان يحتمل الاحتمال
 على امكان الخاص او العام المقيد بجانب الوجود ٧ اي ما لا يكون ذاته مقتضيا لوجود
 صدقه ولا عدم صدقه ولا لوجود كذبه ولا لعدم كذبه او ما لا يكون ذاته مقتضيا لعدم صدقه
 ولا لعدم كذبه ومن الجائز ان يكون عدم الكذب في الاخبار الصادقة ناشيا عن امر خارج
 عن ذاتها وكذا عدم الصدق في الاخبار الكاذبة بخلاف الانشائيات هذا (قوله
 جنس للقضية المفروضة الخ) قدم هذا لاحتمال لكونه نسب بسياق كلام المصنف في باب الكليات
 حيث اعتبر هنالك التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبشرين ولانه المناسب لتعريف المصنف
 (قوله جنس للقضية المعقولة) لا يقال ياتي عنه قوله لقائله اذ القائل لا يضاف الى اللفظ
 لانا نقول على هذا التقدير يقدر فيه مضاف اي لقائل لفظه مع انه اذا كان المراد منه
 ما اشار اليه المحشي في تفسيره يندفع ذلك ولا حاجة الى التقدير (قوله مشترك) اي لفظيان
 كما صرح به ابو الفتح (قوله او حقيقيان) اي في احدهما وبجزيان في الاخر اظاهرا انهما
 حقيقيان في المعقول مجازيان في المفروض تسمية للدال باسم المدلول لافائدة في ابهام احدهما
 والاخر اذ عكس ما ذكرناه ليس بمقرر وه وكذا احتمل كونهما مجازيين ثم ان كونهما
 حقيقيين في المعقول مجازيين في المفروض انبب بنظر الفن وهو ظاهر ووافق بقاعدة
 الاصول حيث قالوا المجاز خبر من الاشتراك وقد وقع في بعض النسخ او حقيقيان في احدهما
 ومجاز ان في الاخر ولا يخفى فساد اذ لا معنى لكون لفظ القضية ولفظ لقول حقيقة
 في المعقول ومجازا في المفروض بل هما حقيقيان في المعقول ومجازيان في المفروض ففهم ٤
 (قوله كذا قرروه) احاطه عليهم لزوم استعمال المشترك او المجاز في التعريف ولا يحتمل
 الاشتراك المعنوي بل يحتمل كون كل منهما معنى مجازيا لكل منهما وان امكن انقصي
 عن الاول بأن اشتهار كون بحث المنطق عن المعاني يعين المعنى الحقيقي او المراد من المشترك
 وعن الثاني بكونه غير مناسب لنظر الفن وعن ثالث بأنه لا بد لكل مجاز من حقيقة
 وان لم يتم ذلك عند كثير من اهل المعاني (قوله ادلا يجوز الجمع) اي في اطلاق واحد
 على ما يشعر به لفظ الجمع وبه يتم القريب وما قبل من ان الدليل قاصر بعد جواز عموم

٩ الجيب ابو الفتح
 في حواشي التهذيب
 (منه)
 ٧ بالنظر الى الامكان
 الخاص (منه)
 ٦ بالنظر الى الامكان
 العام (منه)

٤ اي الفرق بين
 الحقيقيين والمجازيين
 وبين الحقيقيين
 والمجازيين وصحة
 الاولين دون الثانيين
 (منه)

المجاز فليس بشئ اذ لا معنى ههنا لكون ما يطابق عليه لفظ القضية ما يطابق عليه لفظ القول ههنا (قوله والقييد الاخير) هذا يشعر باطلاق القيد على الجنس ولا بأس في ذلك سيما في التعريف الاعتباري كما ههنا كيف وهم جوزوا فيه كون بعض القيود اعم من وجه من الآخرة فلا حاجة في الاطلاق الى اعتبار التعليب (قوله لان الباقي وهو يصح ان يقال الخ) في تعريف المصنف ويحتمل الصدق والكذب على تحرير المحشى فلا تقصر (قوله لان الباقي قيد واحد الخ) كأنه حل الاضافة على اضافة الصفة الى الموصوف على ما هو المتبادر منه والمعنى القيود الباقية فلو حل الجمع حينئذ على ما فوق الواحد لم يصح ايضا لان الباقي قيد واحد لا قيدان (قوله لكن المراد الباقي من القيود) كأنه حل الاضافة على اضافة الصفة اعني اسم الفاعل الى مفعولها فافادت تخفيفا في اللفظ بحذف اللام من الصفة وكلمة من من المفعول فعلى هذا يكون الجمع عبارة عما فوق الواحد ويصح اطلاق القيود وان لم يرد من ذلك اطلاق القيد على الجنس لكن اضافة اسم الفاعل الى مفعوله سيما الى مفعوله الغير الصريح بحذف الجر غير معهود بل ذلك انما هو في اسمي الفاعل والمفعول غير المتعديين هذا وما قيل ٩ من ان اضافة الباقي الى القيود اما لامية او بائية على ان يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فاذا ذكره بقوله لان الباقي الخ انما يتم على الثاني لا على الاول فلو حلت على الاول لم يرد عليه شئ ولا حاجة حينئذ الى ما استدركه فليس بشئ اذ لا معنى لكون الباقي للقيود والحق ان الباقي من القيود لا للقيود فلا يتم التوجيه الا بما استدركه وقد عرفت ما فيه (قوله اعلم الخ) اراد ان ما اشار اليه الشارح بقوله لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع وللاعتقاد اولهما معا وعدمهما منطبق على المذاهب الثلاثة وان كلمة اوفيه لتقسيم الحد على اختلاف المذاهب (قوله انه صادق الخ) كلمة ان مع اسمه وخبره خبر لان السابقة والضمير راجع الى القول بمعنى القول فيستفاد منه ان الصدق والكذب حقيقة من صفات القول بواسطة القول فالقول واسطة في العروض كما قيل ٦ لكن الواسطة هي القول اللفظي واما القول العقلي فهو عين القول المعقول (قوله وصدق القول مطابقة حكمه الخ) وانما كان صدق القول اى المركب عبارة عن مطابقة حكمه الذي هو جزؤه لان رجوع الصدق وكذا الكذب الى الحكم او لا وبالذات والى القول ثانيا وبالواسطة فالصدق والكذب من الصفات الذاتية للحكم وان كانا بطلقان على القول والمجموع المركب تعبلا لطلاقه على حكمه (قوله للواقع) اى الخارج وما في نفس الامر من غير اعتبار معتبر وبان هذه المطابقة ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شئين اما بالثبوت بأن هذا ذلك او بالنفي بأن هذا ليس ذلك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذلك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بأن تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمهما كذب وهذا

٥ فيه تعريض لقوله خليل حيث قال الاول ان يقال لان الباقي قيد لا متعدد (منه)

٩ قوله خليل (منه)

٦ طر سوسى (منه)

معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر هذا ثم ان كان المراد بالحكم الوقوع او اللوقوع كان التغاير بين المطابق والمطابق اعتباريا وهو ظاهر وان كان المراد به ايقاع النسبة او انتزاعها كان التغاير بينهما ذاتيا لان المطابق بكسر الباء من قبيل العلم والمطابق بفتح الباء من قبيل المعلوم والمشهور هو الاو واختار الشريف الثاني وما قيل على الاول المشهور من ان الخبر لا يدل الاعلى الوقوع الواقعي وهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فهما متحدان فكيف يتصور تطابقهما فدفوع بأن الوقوع له اعتبار ان احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع بأحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيموزان بمحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار هذا ويرد على ما اختاره الشريف ايضا من ان المتغاير الذاتي انما يوجد اذا كان العلم والمعلوم متغايرين بالذات واما اذا كانا متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار كما هو التحقيق فلا بد حينئذ ان يكون التغاير بين المطابق الذي هو الحكم بمعنى الايقاع والمطابق الذي هو الواقع اعتباريا كما قررناه في توجيه ما هو المشهور فليفهم ٩ (قوله على مذهب الجمهور) كقول الفيلسفي العالم حادث فانه مطابق للواقع لا لاعتقاده (قوله على مذهب الجاحظ) كقول المتكلم العالم حادث فانه مطابق للواقع ولا لاعتقاده فذهب الجاحظ ٨ اخص مطلقا من كل من المذهبين لانه يقول بكل واحد مما يقوله الاولان بدون العكس وهو ظاهر واما بين مذهب الجمهور ومذهب الجاحظ فمهموم من وجه لتصادقهما في مثل قول المتكلم العالم حادث وصدق مذهب الجمهور فقط في مثل قول الفيلسفي العالم حادث وصدق مذهب النظام فقط في مثل قول الفيلسفي العالم قديم (قوله عند الجمهور) كقول الفيلسفي العالم قديم فانه غير مطابق للواقع وان كان مطابقا لاعتقاده (قوله عند النظام) كقول العالم الفيلسفي العالم حادث فانه غير مطابق لاعتقاده وان كان مطابقا للواقع فيبينهما عجوم من وجه لافتراقهما في هذين المثالين وتصادقهما في مثل المتكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا (قوله عند الجاحظ) كقول المتكلم العالم حادث فانه مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا (قوله عند الجاحظ) المتكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا فذهب اخص مطلقا من كل من المذهبين لان الكذب عند الاولين عبارة عن عدم المطابقة للواقع او الاعتقاد سواء كان مطابقا للاخر او لا (قوله بل يكون بينهما واسطة) وتحقق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاده مطابق او اعتقاده غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاده غير مطابق والمطابق والاربعة الباقية ليست بصادقة ولا كاذبة فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه

٩ تعريض الاولى قوله خليل حيث قصر اعتبار التغاير الاعتباري على ما هو المشهور دون ما اختاره الشريف والامر فيها سواء على ما هو التحقيق (منه)

٨ لا يخفى ان نسبة العموم والخصوص ههنا الى المذاهب مجازية انما ارتكبتها تقريبا الى فهم المبتدئين والا فالنسب المشار اليها انما هي بين تفاسيرهم في الصدق والكذب على ما اشار اليه آخر (منه)

بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين اكتبوا بواحد
منهما كذا اشار اليه التفنيزاني (قوله والحق مذهب الجمهور) قال في المنهاج وهو
العمدة في المطولات لاجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام باطل
ونصديقه اذا قال الاسلام حق واقول هذا انما يتم اذا كان النظام والجاحظ
مصدقين ومكذبين في السورتين المذكورتين وهو محل نظر الا ان يقال المقصود منه بيان
الواقع لا لزام عليهما ورد ايضا اهل بيتي الاجماع اذا كانوا خارجين عنه وانه هل
يكون الاجماع المذكور حجة ههنا وتحقق الامر فيه يطلب من المطولات (قوله من طرفي
النسبة) كلمة من تبعية اي بعض طرفي النسبة فلا وجه لتقدير المضاف بأن قال من احد
طرفي النسبة (اي قسميها) اي النسبة تفسير للطرفين (وهما) اي القسمين (الثبوت) اي النسبة
التامة الخيرية لثبوتية في الموجبة (والنسبة) التامة الخيرية (السلبية) في السالبة فبفتح تسامح
حيث يتبادر من ظاهره لاسيما بالنظر الى قوله او وقوعها ان المراد بالثبوت والانتفاء ثبوت
النسبة او انتفاءها وليس كذلك بل الثبوت عين النسبة في الموجبة والانتفاء عين النسبة
في السالبة لان هذا الكلام اشارة الى مذهب المتقدمين وليس في مذهبهم الا النسبة الواحدة
وهي الثبوتية في الموجبة والسلبية في السالبة (وقوله او وقوعها ولا وقوعها) عطف
على الثبوت والانتفاء اشارة الى مذهب المتأخرين والضمير راجع الى النسبة لكن
على الاستخدام لانهم ائبوا وراه الوقوع واللاوقوع جزأ آخر وهي النسبة الحكمية التي
يعبر عنها بالنسبة بين بين وهي واحدة في الموجبة والسالبة وانما الايجاب والسلب بوقوعها
ولا وقوعها ولما كانت النسبة السابقة عبارة عن النسبة التامة الثبوتية والسلبية كما اشرنا
اليه فلا بد ان يكون مرجع الضمير ههنا عبارة عن النسبة بين بين اذ لا يتصور في النسبة التامة
الثبوتية والسلبية امر آخر وقوعها ولا وقوعها بل هما عين النسبة التامة وتحقق
هذا المقام انهم اختلفوا في اجزاء القضية فذهب القدماء الى انها ثلاثة الموضوع والمحمول
والنسبة التامة الخيرية الثبوتية والسلبية ويقال لها عندهم الوقوع واللاوقوع لكن
بمعنى الاتحاد وعدم الاتحاد لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها فكل من النسبة التامة
والوقوع واللاوقوع صفة المحمول قائمة به وليس ههنا جزء آخر فهذا الجزء الثالث
يتعلق به التصور كما في صورة الشك ويتعلق به التصديق كما في صورة الجزم
فالتصديق عندهم مغاير للتصور ذاتا اذ الجزم يبين الشك قطعا وان اتحاد متعلقهما
اعني النسبة التامة اذ لا حجر في التصور بل يتعلق بكل شيء فاجزاء القضية عندهم ثلاثة
ذاتا واربع اعتبارا وذهب المتأخرون الى انها اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بين بين
ووقوعها ولا وقوعها فالوقوع واللاوقوع عندهم صفة للنسبة لا للمحمول كما
بعد الاوائل فهذا الجزء الرابع يتعلق به التصديق ولا يتعلق به التصور فتصديق
عندهم كما يمتاز عن التصور ذاتا يمتاز عند ايضا باعتبار المتعلق فاجزاء القضية عندهم
اربعة ذاتا واعتبارا وليكن هذا على ذكر منك واما تحقيق ما يتعلق بالمذهبين ففي محله

قوله اولا وقوعها
مكذبا في النسخ
والعهد مطعنه باو او
الواصلة (منه)

٩ قره خليل (منه)

واقداشعنا الكلام فيه في تعلية انشا على الحواشي الفتحية التهذيبية واما ما قيل من
ان تعريف لقضية الحملية لا يشمل الجملة الفعلية ادلا بتعدد الحصول فيها بالموضوع
مثل قام زيد فلا بد ان يخصص المقسم بالقضية لواقعة احدى مقدمتي القياس فليس
بشي لان العبرة في الفن بالمعاني لا بالالفاظ والاتحاد المذكور يوجد في الجملة الفعلية
بالنظر الى معناها على انها يوجد فيها الاتحاد بعد التأويل وبابه مفتوح على اهل المعقول
اذا عرفت هذا فاعلم ان المحشى اراد بهذا الكلام تطبيق كلام الشارح على المذهبين
وتقرير دليله عند الفريقين فحاصل قوله (اي اداء الخ) ان الحكم اي النسبة التامة
او وقوع النسبة ولا وقوعها ما به اداء (ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع
كما في الموجبة) او ما به (اداء ان الواقع في نفس الامر هو الانتفاء او الوقوع كما في السالبة)
سواء كان الحكم عبارة عن المعلوم كما هو المتبادر او عبارة عن العلم اي ادراك النسبة التامة
او ادراك وقوعها ولا وقوعها كما هو معنى الحكم ايضا وانما كان الحكم بأحد المعنيين
سببا لاداء اي التكلم بلفظ الخبر اذ لو لم يوجد الحكم بأحد المعنيين في الذهن لم يتصور
هنا من المتكلم الاداء والتكلم بلفظ الخبر وهو ظاهر فاذا كان الامر كذلك (فلا بد ان يكون
بين طرفي القضية مع قطع النظر عما في الذهن ثبوت وانتفاء او وقوع ولا وقوع) حتى
يكون ما في الذهن سببا لادائه اذ الموجود لا يكون سببا لاداء المعدوم (فان كان المؤدى
هو ما في نفس الامر من الثبوت او الانتفاء او الوقوع واللاوقوع بأن كان الحكم
بأحد المعنيين سببا (لاداء الثبوت او الوقوع) على المذهبين (وكان ما في نفس الامر ايضا
هو الثبوت او الوقوع او) كان سببا (لاداء الانتفاء او الالاقوع) وكان ما في نفس الامر
ايضا هو الانتفاء او الالاقوع) يكون الحكم الذي كان سببا لاداء (مطابقا للواقع
والا) اي وان لم يكن الحكم المؤدى هو ما في نفس الامر (فلا) يكون الحكم مطابقا للواقع
هذا فظهر من هذا ان قول الشارح لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر محمول على المبالغة
لكمال سببية الحكم لاداء قوله وله نظائر كقولهم في تعريف المعاني تتبع تراكيب البلغاء
وقولهم الفقه معرفة النفس ماله وما عليها وامثال ذلك وبهذا يدفع الاعتراض الآتي ٧
من المحشى ومن الساطرين من دفعه بأن المراد بالاداء هو المؤدى فذكر الاداء واريد به
المؤدى مجازا بقرينة شهرة كون الحكم جزء القضية والاداء ليس بجزء بل هو صفة
المؤى بكسر الدال ولا يخفى ان الفساد لا يكون قرينة على المراد ومنهم من حمل الاداء
على الاداء النفسى اي الادراك لا على الاداء اللفظي ولا يخفى انه بعد كونه خلاف الظاهر جدا
يرد عليه انه يلزم ان يكون الحكم في كلام الشارح مقصورا على احد المعنيين اي العلم فيكون
بيانه قاصرا ومنهم من قال المراد بالاداء ادراك الواقع بطريق ذكر المزموم واردة الا لزم
ويرد عليه لزوم المقصور السابق آنفا واستعمال المجاز في التعريف بدون القرينة ومنهم
من جعل لام الواقع زائدة واعتبر ٤ اضافة الاداء الى الواقع فيكون مثل قولهم حصول

٧ بأن الحكم امان
قبيل العلم والاداء
صفة المتكلم فعلى
كلا التقديرين لا يصح
تعريف الحكم الذي
هو من قبيل المعاني
بالاداء الذي هو
التكلم والتلفظ (منه)

٦ عبد الرحمن (منه)
٤ كما في قوامهم لا باله
(منه)

صورة الشيء فكما ان الحصول هنا أول بالحاصل كذلك الاداء مؤول بالمؤدى ولا يخفى
بعده جدا فالوجه ما اشرنا اليه اولاً ولكون المقام خليقاً بالاهتمام فصلناه اجانة للانام
(قوله فلا بد ان يكون بين طرفي القضية) اقول لما كان الحكم عند كونه بمعنى النسبة التامة
عبارة عن الواقع وحينئذ لا يتصور التطابق بينهما فمع لا يصح قولهم الصدق مطابقة الحكم
لواقع ضرورة ان التطابق يقتضى امرين مطابقاً ومطابقاً اشارة الى ان التطابق
فيه بالاعتبارين المتغيرين فالنسبة مطابق باعتبار حصولها في الذهن ومطابق
بفتح الباب باعتبار كونها في الواقع مع قطع النظر عن حصولها في الذهن واما اذا
كان الحكم عبارة عن الادراك فالتطابق بين الحكم وبين الواقع ظاهر جدا وقد عرفت منا
ما فيه ايضاً ان يانه هذا كما يشتمل القضايا الصادقة بشمل الكواذب ايضا وهو ظاهر وليس
غرضه من هذا التفصيل التعريض بالشارح من حيث يتبادر من كلامه ان البيان مختص
بالقضايا الصادقة كما توهم ٩ اذ لا يلزم من القول بكون الحكم اداء لواقع كونه واقعا
بل المتبادر منه ان الحكم مابه اداء لواقع سواء كان المؤدى واقعا في نفس الامر ولا
والحق انه لا اختصاص في بيان الشارح بالقضايا لصادقة ثم ان هذا البيان انما هو على مذهب
الجمهور ولم يلتفت الى مذهب النظام والجاحظ والا فالحكم اداء للاعتقاد فقط
اولا لاعتقاد الواقع معا ولكون مذهب الجمهور حقا كما سبق اختاره في تقرير هذا المقام
(قوله اي لا اداء لواقع في نفس الامر) ٧ اذ الكلام في اداء الواقع ليس الاول فسر به
على ان ظاهره غير صحيح قطعا اذ الاداء المطلق موجود في الانشائيات والتقيدييات
وحاصل كلامه ان الحكم اداء لواقع وحكاية عنه فلا بد منها من واقع حتى يتصور
الحكاية فلذلك يقبل الخبر الخطئة ولانه بمنزلة صورة الفرس المقوش على الجدار
ومن البين انه يجري فيها الخطئة بخلاف الانشائيات كبرت الانشائي فانها
بمنزلة ايجاد نقش صورة غير موجودة في الخارج فلا يجري فيها الخطئة فلا اداء
لواقع فيها وكذا حال التقيدييات نعم الانشائيات تستلزم نسبا خبرية باعتبارها
يجري اداء الواقع فيها وكذا التقيدييات تشير الى نسب خبرية باعتبارها يجري
اداء الواقع فيها لكن الكلام ههنا فيما هو مدلول اللفظ بالمطابقة كذا اشارة اليه
الشريف في حواشي المجلد (قوله كافي بعت الانشائي) اي بعت الصادر وقت الايجاب
قبده لانه اذا صدر بعد التقديكون خبرا (قوله لانه اي البيع واقع مع قطع النظر
عن هذا اللفظ وهذا اللفظ اداء لواقع) حاصله الانشائيات لا يتصور فيها اداء لواقع
حتى يتصور فيها الحكم وما قيل ٦ من ان الشئيين الذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام
الانشائي لا بد ان يكون بينهما مع قطع النظر عن الكلام الانشائي نسبة في الواقع
بالضرورة وبما انه ان تكون سلبية فلا يصح الحكم بأن لواقع في الانشائيات نعم لا يقصد
اداء ذلك الواقع فيها فقد ان في الواقع في حد ذاته لم يصدر ههنا عن احد وقوله

٩ طرسوسى (منه)

٨ متعلق بالنفسير (منه)

٦ طرسوسى (منه)

(لانه)

لانه واقع في النسبة التي هي مدلول الانشاء وما قرره من النسبة السلبية لان يكون مدلول
الانشاء والحق ان ما نقاه الشارح والمحشى ههنا في الانشائيات والتقيدييات انما هو اداء
الواقع لامر آخر على ان تلك النسبة السلبية التي اعتبرها القائل عدم محض والكلام
ههنا فيما يتصور ان يكون مدلول الكلام كالا يخفى على ذوى الافهام (قوله اذ الحكم اداء)
لواقع الانسب لسابقه ان يقال اذ الاداء لواقع فيها من طرفي النسبة (قوله او وقوعها)
اي النسبة على ان تكون بمعنى النسبة التقيدية في الضمير استخدام وقد عرفت تحقيقه
في صدر البحث (قوله ولا وقوعها) وهو الظاهر وفي بعض النسخ او لا وقوعها بأوال الفاصلة
وهو خلاف اليهود من انهم يعطفون الا وقوع على الوقوع بالواو والفاصلة (قوله
بمعنى ان النسبة واقعة اوليست بواقعة) اشارة الى ان الحكم عند المتأخرين ليس عبارة
عن اداء الوقوع واللا وقوع المفردين ولا انهما عبارة عن اداء مجموع المضاف
والمضاف اليه بل اداء امر جالى اذا فصل صار ان النسبة واقعة اوليست بواقعة
وذلك لان كلام الاولين من قبيل التصور وانما التصديق هو اداء الامر الثالث وانما عدلوا
الى هذه العبارة المجعولة بناء على ان الحكم لو كان عبارة عن هذا الامر المفصل مع اشتماله
على التصديق لاستلزم كل تصديق تصديقات غير متناهية ولذا تراهم يعبرون عن الحكم
بالنسبة التامة ٩ خبرية او ادراكية او بوقوع النسبة ٩ او لا وقوعها والادراك وقوع النسبة
وادراك لا وقوعها هذا (قوله اعلم معنى الخ) لما حرر المقام ٤ الى ههنا اراد ان يشير الى ما
في عبارة الشارح من الركائفة فكأنه اشارة بهذا التأخير الى ان دفعها ههنا وان الركائفة
المذكورة لا تضر اصل المقصود وحاصل كلامه ان الاداء هو اتصال الحكم بشكلم ما يدل
عليه الى السامع فهو صفة التشكلم وليس هذا بحكم لان الحكم في اصطلاحهم اما
عبارة عن المعلوم وهو النسبة التامة الخبرية عند القدماء ووقوع النسبة ولا وقوعها
عند المتأخرين على ما حررناه واما عبارة عن العلم وهو ادراك النسبة التامة الخبرية
عند القدماء وادراك وقوع النسبة وادراك لا وقوعها عند المتأخرين وعلى كل تقدير
لا يصح تفسير الحكم بالاداء هذا فظهر ان في كلام المحشى صنعة احتك اذ حذف
في الاول نظير ما في الثاني وفي الثاني نظير ما في الاول وان الضمير في قوله او ادراك
وقوعها الخ محمول على الاستخدام اذ الوقوع واللا وقوع يضافان الى النسبة بين بين
لالا النسبة التامة الخبرية وذلك مبنى على نزاع معنوى بينهم وهو انه هل للقضية
جزء آخر غير النسبة التامة الخبرية يضاف اليه الوقوع واللا وقوع قال به المتأخرون
اولا بل الوقوع واللا وقوع عين النسبة التامة الخبرية قال به القدماء واما استعمال
الحكم بأحد المعنيين المعلوم او العلم فبنى على الاصطلاح لا نزاع بينهم في ذلك
كما اشار اليه المحشى وبهذا اندفع حيرة بعضهم ٧ في تحرير كلام المحشى حتى حمله
على القصور وظهر ايضا فساد ما قيل ٨ من ان النزاع بين الفريقين معنوى راجع

٩ هذا عند القدماء

(منه)

٤ هذا عند المتأخرين

(منه)

٤ فيه تعريض للقوى

(منه)

٧ قره خليل وقطاني

(منه)

٨ طرسوسى (منه)

الى امر تحقيق لا نظري راجع الى الاصطلاح وتفسير الالفاظ كما هو به عبارة المحشى
انتهى لان كل ذلك معنى على عدم التدبر في المقام (قوله اللهم الا ان يجعل على
احد المقينين العلم او المعلوم بنوع تجعل) وقد عرفت وجوه التحمل من الناظرين
وركاكتها وصرفت ان الظاهر ان هذا الكلام من الشارح يحتمل على المبالغة والمراد
ان الحكم ما به اذ لا واقع من طرفي النسبة ولا شك ان الحكم سواء كان عبارة عن المعلوم
او عن العلم يكون سببا لاداء ما هو الواقع ومثل هذا التوجيه كثير في الكلام من غير تكبر
من الانام (قوله فالاولى) اي لما كان ما ذكره محتاجا الى التحمل فالاولى ان يورد
في بيان هذا المقام ما لا يحتاج فيه الى التحمل بأن يقال يدل قوله لان الحكم اداء لواقع
الخ ولا حكم في الانشائيات والتقييدات بطابق الواقع اولابطابقه فالتفي في قوله ولا حكم
الخ منسحب على المقيد اعني الحكم والقيد اعني المطابقة وعدم المطابقة جميعا
لا على القيد فقط والازم وجود الحكم في الانشائيات الخ وهو خلاف الواقع وانما زاد
قوله بطابق الواقع الخ اشارة الى ان مدار الكلام الذي وجد فيه الحكم على المطابقة
وعدم المطابقة بل مدار الحكم عليهما ليس الاندفاع ماقبل ٩ من ان هذا القيد ههنا
مفسد فكتاه حقق ان في الانشائيات حكما لكن لا واقع له حتى يتصور مطابقة او عدم
مطابقته انتهى لان ذلك مبني على صرف التفي الى القيد فقط وانى يكون ذلك
والله الموفق لما هتالك ثم ان التقابل بين المطابقة وعدم المطابقة تقابل العدم والمملكة
وهو ظاهر فيجوز ارتفاعهما وان لم يجز اجتماعهما على ما هو شأن لتقابلين ٧ بالعدم والمملكة
فما قبل من انه يلزم منه ارتفاع القيصين ليس بشئ (قوله اما نفس النسبة التامة)
اي الخبرة الالجابية في الموجبة والسلبية في السالبة وهذا البيان يفهم من تقييد النسبة
بالتامة في قبل ٨ من ان التقييد بالخبرة لازم ليس بشئ (قوله والاذعان بها) اي بالنسبة
التامة فقد اكتفى في بيان المقام بالبناء على مذهب القدماء و اشار الى معنى الحكم عندهم
ولو قرر الكلام على مذهب المتأخرين لقبل ان الحكم اما وقوع النسبة ولا وقوعها
او الاذعان بأحدهما هذا ثم ان الاذعان عبارة عن اعتقاد الشئ مطابقا او غير مطابق
سواء كان في نفسه مطابقا او لا فيدخل الظنيات والجهليات فيه لكن دخول الشرقيات
فيه محل تأمل (قوله فلانه لا يتصور فيها المطابقة الخ) في هذا التقرير اشارة الى ما حققناه
اننا من ان التفي في قوله ولا حكم في الانشائيات والتقييدات بطابق الواقع الخ مسلط
على القيد والمقيد جميعا وقد حققنا سابقا الفرق بين النسب الانشائية والتقييدية
وبين النسب الخبرة وحاصله ان المدلول المطابق للخبر يحتمل الصدق والكذب
بخلاف الانشائيات والتقييدات وان كان التنية مشيرة الى نسب خبرية والاولى مستلزمة
لنسب خبرية فبذلك للصدق والكذب لكن الكلام ههنا في المدلولات المطابقة ليس
الا (قوله و ليس كذلك) اذ القضية من قبيل المعلوم فكيف يكون الابقاع والانتزاع

٩ طرسوسى (منه)

٧ كاله او الجهل فانها
وان لم يجز اجتماعهما
يجوز ارتفاعهما من
محل كالحافظ (منه)

٨ طرسوسى (منه)

(الذين)

لدين ههنا من قبيل العلم جراً من المعلوم ولابد من تأويل اما في الابقاع والانتزاع
بأن يكونا عاريتين عن الوقوع والا وقوع وهذا وان كان ملائما لسوق الكلام
من حيث انه سوق لبيان القضية التي هي من قبيل المعلوم لكن يتعذر حينئذ تطبيق
كلام الشارح على مذهب القدماء اذ عرفت انهم لم يقولوا بوقوع النسبة ولا وقوعها
مع ان الظاهر الحق ههنا مذهب القدماء واما في قوله في القضية بأربذكر المعلوم
وبراد العلم كما اشار اليه المحشى فينبذ يمكن تطبيق الكلام على المذهبين اما على القدماء
فبان يراد بالنسبة الحكمية النسبة التامة الخبرة واما على المتأخرين فبان يراد بها النسبة
بينين ولما كان هذا ظاهرا من التعبير بالنسبة الحكمية رجح المحشى فيما سبقت في التقسيم
الى الموجبة والسالبة تطبيق كلامه على مذهب المتأخرين ومن هنا ظهر وجه اختيار ما
اشار اليه من التوجيه ايضا واما ما قبل ٩ من ان الاول ان يقال لابد في تحقق القضية
من ايقاع النسبة الخ اذ الكلام ههنا في المعلوم لافي العلم فليس بشئ اذ القضية لا تتحقق
في الخارج بل في الذهن فيؤول الى ما ذكره المحشى مع ان هذا التقدير يربوهم ٧ خلاف الواقع
فالاولى ما اشار اليه المحشى (قال الشارح لعلامة والنسبة) اي مطلقة محلية او اتصالية
او انفصالية (ان كانت ثبوت مفهوم) اي مفهوم المحمول (لفهوم) اي مفهوم الموضوع
مال ههنا الى ما حققه الدواني من ان الحكم في القضية على المفهوم لكن على وجه
لا يسرى الى الافراد في القضية الطبيعية وعلى وجه يسرى اليها في المحصورة والمهمة
فما قبل ٦ من ان بعض كلامه ظاهر في المشهور من ان الحكم في غير الطبيعية على الافراد
وفيها على المفهوم ليس بشئ (قال الشارح فالقضية القائلة بايقاعها الخ) اي من
حيث العلم بها كما عرفت من المحشى آنفا (قال الشارح وان كانت ثبوت مفهوم) اي
مفهوم التالى (عند ثبوت مفهوم) اي مفهوم المقدم اقول مال ههنا الى مذهب
اهل العربية من حيث ان الحكم في الشرطية عندهم في الجزاء ان الشرط قبله
وهو الذي حققه العلامة التفتازاني ومذهب اليه صاحب المفتاح والذي حققه الشريف
ان الحكم في الشرطية عند اهل العربية بين الشرط والجزاء كما هو كذلك عند الميرانيين
وان اهل العربية لا يمتثلون الميرانيين في ذلك كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا
وان صاحب المفتاح معترف بذلك في مواضع من كتابه فعلى هذا لا يكون كلام الشارح
ههنا موافقا لمذهب الميرانيين على ما هو لازم ههنا ولا لمذهب اهل العربية ايضا
على ما حققه الشريف ايضا فالصواب ان يقال وان كانت اتصال قضية يتحقق
قضية اخرى او منساقاة قضية لتحقيق قضية اخرى الا ان يكون المراد ذلك وان كان
خلاف الظاهر جدا وربما يشعر بما ذكرنا قوله او ثبوت مبانة مفهوم عن مفهوم آخر
لانه ظاهر في ان الحكم في المنفصلة بين المقدم والتالى الا ان الظاهر ٤ فيه ايضا ان يحدف
لعط اثبوت ويقال مبانة مفهوم الخ لان النسبة الحكمية في المنفصلة عبارة عن المنفاعة

٩ طرسوسى و قره
خليل (منه)

٧ اذ المتبادر من
التحقق التحقق في
الخارج وقد عرفت
ان الامر كذلك (منه)

٦ طرسوسى (منه)

٤ ويمكن ان يقال انه
اخذ لفظ اثبوت
اشارة الى النسبة بين
بينين واطاهر ان
المتأخرين يمتثلون
تلك النسبة في جميع
القضايا (منه)

والباية هذا (قوله قيل المراد بالفهم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات) كأنه
 تخشى من أن يكون المراد بالوضع المفهوم مع أن المراد منه الأفراد لذلك حل المفهوم
 على معنى شامل للأفراد أيضا لكن لزمه أن يكون المفهوم في جاني الموضوع والمحمول
 شاملا للأفراد وهذا قاسد إذ المراد بالمحمول المفهوم قطعا فالحق أن المراد بالمفهوم
 هنا ما يقابل الذات وأن الحكم في الجملة بالمفهوم على المفهوم ثم يسرى إلى الأفراد
 أن يمكن ذلك كما حققه الدواني (قوله اعلم أن تسمية القضية الخ) لما كان تسمية الموجبات
 بالجملة والمتصلة والمفصلة ظاهرة لوجود الحمل والانصال والانفصال فهذه دون السوالب
 أراد أن يبين أن تسمية الموجبات والسوالب بالجملة والمتصلة والمفصلة بالنظر إلى المعنى
 الاصطلاحي فإن القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم أو سلبه عنه تسمى
 جملة لوجود الحمل في بعض أفرادها وأن لم يوجد في جميعها وهذا القدر كاف
 في التسمية وكذا الأمر في التسمية بالمتصلة والمفصلة وقد سبق أن تسمية النوع بالذاتي
 اصطلاحى وإن كان المعنى اللغوى للفظ الذاتى أعنى النسبة إلى الذات موجودا
 في بعض أفراد ذلك المعنى الاصطلاحي ٩ أعنى الجنس والفصل فقط فكذا الأمر هنا
 هذا وليس مراده من هذا الكلام أن هذه الأسماء نقلت أولا من معانيها اللغوية
 إلى الموجبات ثم إلى السوالب على ما توهم إذ لا يدل عليه كلامه أصلا بل هو ظاهر
 فيقررناه ٧ على أنه لا ضرورة في ارتكاب نقاين كما لا يخفى على ذي عينين نعم أن قوله وأما تسميتها
 شرطية الخ يقتضى أن التسمية بالشرطية لغوية لا اصطلاحية لكن له وجه أيضا إذ التسمية
 بالنظر إلى المعنى اللغوى أصل فها يمكن كما هي هنا لا يعدل عنه وأما تسمية بالمتصلة والمفصلة
 فاجرؤها على هذا الأصل يؤدي إلى ارتكاب نقاين ٦ وكل منها خلاف الظاهر فلذا
 فرق بين التسميتين فحمل التسمية بالشرطية على المعنى اللغوى وحل التسمية بالجملة
 والمتصلة والمفصلة على المعنى الاصطلاحي ومن لم يفرق المقال قال ما قال ٨ والعصمة
 من الحفيظ المتعالم (قوله وهى الموجبات) التأنيث أما باعتبار الخبر وأما باعتبار
 اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث (قوله ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر)
 مال المحشى كالشارح إلى مذهب أهل العربية في الشرطية وقد عرفت ما هو الحق
 ههنا وما يمكن التأويل في هذا الكلام بأن يكون المراد منه اتصال قضية بتحقيق
 قضية أخرى أو سلبه عنه أو مناداة قضية لتحقيق قضية أخرى أو سلبها عنه
 وهذا القدر من التأويل كاف في تطبيق هذا الكلام لما هو الحق ههنا وإن اطال بعضهم
 في التطبيق بمبارات تلو من التوفيق فتدبر وباللغة التوفيق (قوله وأما تسميتها شرطية
 الخ) أشار بهذا إلى بيان المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى وهذه لا ينبغي أن تنوت
 إذا وجدت كما شررنا ليد (قال الشارح العلامة ومن هذا) أى ومن قوله وإن كانت
 ثبوت مفهوم إلى هنا يعرف أن الشرطية أيضا أى كإصل القضية منقسمة إلى قسمين

٩ وهو الذى لا يكون
 خارجا عن حقيقة
 جزئته (منه)
 ٧ وهو كذا قرره
 الشريف العلامة
 في الحاشية الصفري
 (منه)
 ٦ أى النقل إلى
 الموجبات ثم منها إلى
 السوالب (منه)
 ٨ طر موسى حيث
 اعترف بما قررناه ثم
 اعترض على المحشى
 فيما ذكره في التسمية
 بالشرطية (منه)

وهو باء المصنف (أما متصلة وأما مفصلة) فالعلوم ههنا تماثل ما سبق انقسام الشرطية إلى
 قسمين لانقسامه إلى متصلة ومفصلة حتى يرد عليه أن ذلك لم يعلم تماثل ما سبق بالاولى
 أن يقول فالاولى تسمى شرطية ومتصلة والثانية شرطية ومفصلة كما قال المصنف أما
 شرطية متصلة الخ نعم لو صرف قوله أيضا إلى التردد في قوله وإن كانت ثبوت مفهوم
 الخ أورد عليه ذلك لكن الظاهر أنه مصروف إلى انقسام مطلق القضية إذ لا معنى
 لصرفه إلى الثانى بل هو حاصل كون القضية شرطية فليفهم (قوله وأوقال بدله الخ)
 قد عرفت أن هذا نشأ من صرف قوله أيضا إلى التردد في قوله وإن كانت ثبوت مفهوم
 الخ بناء على قرينه لكن الظاهر أنه مصروف إلى انقسام مطلق القضية إلى قسمين
 فحينئذ لا يرد عليه ما ذكره ولذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب (قال الشارح لأنه وضع لأن
 يحمل عليه والثانى نحو لا جملة عليه) هذا أن الوجهان إنما يظهران في الموجبة دون
 السالبة ولعله قاس السالبة في ذلك على الموجبة إذ التسمية بالمعنى الاصطلاحي لا تظهر
 فيهما بخلاف التسمية بالجملة والمتصلة والمفصلة كما فصلناه سابقا ووجهه أن لفظ
 الموضوع في الاصطلاح هو الجزء الاول ولفظ المحمول هو الجزء الثانى فحينئذ إذا أريد
 بيان التسمية بهما فلا بد أن تبني على المعنى اللغوى وإنما يظهر ذلك في الموجبة دون السالبة
 فحينئذ يحتاج في التسمية في السالبة إلى نقل ثان من غير تعسف فيقول ٩ من أنه تعسف بل الاول
 أن يقال لأنه وضع ليحمل عليه بالاثبات والتنفى ليس بشئ بل فسادا لظاهره على العطن
 وكذا القول بأنه أراد ليحكم عليه بالاثبات والتنفى لأنه بعد كونه خلاف الظاهر جدا
 لا يجري في قوله الجملة عليه وكذا القول الاول أيضا فالوجه ما أشرنا إليه (قوله ما هو
 بالطبع) أى سواء كان جزءا أو لا بالوضع أيضا في الجملة الاسمية أولا كما في الجملة الفعلية كقيام
 زيد فإن الفاعل جزء اول بالطبع وإن كان ثانيا بالوضع (قوله أو أعم مما هو بالطبع)
 كما في الجملة الفعلية والاسمية وبالوضع كما في الجملة الفعلية وعلى كلا التقديرين يدخل فيه
 الجملة الفعلية ويدخل أيضا مثل في الدار رجل هذا فالفرق بين التوجيهين أن الاولى
 في الاول مصروفة على المتبادر منه بخلاف الثانى ولذا أخره في البيان إشارة إلى رد ما أشار
 إليه المولى ميرزا جان الشيرازى في بعض تصانيفه حيث قال تقسيم القضية إلى أقسامها
 لا يشمل الفعلية ثم قال في الجواب المقسم هو القضية المستعملة في القياس والفعلية ليست
 مستعملة في القياس انتهى وحاصل رده أن لا نسلم عدم شمول تقسيم القضية حيال الجملة الفعلية
 وأن لا نسلم عدم استعمال الفعلية في القياس فأنها بعد التأويل مستعملة فيها قطعا فيقول ٧
 من أن المتبادر من القضية في كلام المصنف القضية المستعملة في القياس ولذا لم يذكر
 الطبيعية ههنا فلا وجه لذلك من التأويل ليس بشئ على أن الطبيعية ليست بالجملة
 الفعلية وإن خفي عليه فالحق ما أشار إليه المحشى على ما حررناه (قوله فلو قل الخ) أى
 إذا كان كلام المصنف محتاجا إلى التأويل والتعميم فلو قل (والمحكوم عليه الخ) لكان شاملا

٩ قاله فتوى (منه)

٧ قاله فتوى (منه)

للمهمة الفعلية والاسمية التي تأخر جزؤه الاول من الثاني ولا يحتاج هنا الى تأويل
وتعميم لا يقال هذا يشمل جزئي الشرطية ايضا اذ المقدم محكوم عليه والتالي
محكوم به على ما صرح به كثير منهم المحقق الدواني في شرح التهذيب لا نقول هذا
مبنى على كون الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي وقد عرفت ان الشارح والمحشى
لا يرتضيان ولو سلم فغاية ما ذكره المصنف حيث ان يكون الجزئي الشرطية اسمان آخران
غير المحكوم عليه والمحكوم به وقد تقرر ان العام اذا قبل بالخاص راديه ما عدا الخاص
فتأمل ولا تحبط (قال الشارح العلامة لتقديم في الذكر) بكسر الذال اي في الذكر
اللفظي ولا يجوز ان يكون بضم الذال المجعولة بمعنى التعقل اذ يأتي ٧ عنه قوله (وان تأخر
وضعا) لان الجزء الاول من الشرطية مقدم في التعقل على كل حال والتأخر فيه لا يتصور
في الذكر اللفظي ومن ردد الامر ههنا بين الضم والكسر فقط غير بين التلطف والتعقل
واعجب منه انه حل الضم على القضية المعقولة مع ان الامر في المفوضة والمفعولة سواء
(قول والقول) كأنه جواب عن سؤال قيل تأخر المقدم عن التالي في الوضع انما هو
على مذهب نحلة الكوفة ولا يجري على مذهب نحلة البصرة لانهم لا يجوزون
تأخر المقدم عن التالي بل يقدرون في مثل قولنا الشمس طالعة كلما كان النهار موجودا
جزاء مؤخر بقربة المذكور اجاب بأن القول بحذف الجزاء في مثله انما هو رعاية جانب اللفظ
والافني المعنى يكون الجزاء مؤخرا دائما وان كان مقدما في بعض الصور واحتاج
الى تقدير مثله رعاية للصحح اللفظي فظهر من هذا ان مذهب نحلة البصرة اوفق
بمذهب اهل المعقول من مذهب نحلة الكوفة لان تقديرهم يشير الى ان المقدم مقدم
على الجزاء طبعيا ووضعيا حيث لم يلتفتوا الى المذكور ولم يجعلوه جزاء فلذا كان مذهبهم
ارجح من مذهب الكوفي فقبل من ان كلامهم يوهم اتفاق النحلة على الحذف وجعل
مذهب الكوفيين كالعدم ولا يخفى ما فيه فاللزم عليه ان يقول عند قوله وان تأخر وضعيا
وهذا مذهب الكوفيين ليس بشئ لان الابهام المذكور من الوهم بل المسئلة معلومة
لكل احد فلذا لم يصرح بالاختلاف ثم ان هذا المحل ليس ببيان مذهب النحلة بل نقول
اشار الشارح بقوله وان تأخر وضعيا الى ضعف مذهب الكوفي وان المحشى اشار بقوله
والقول الخ رجحان مذهب البصريين بأن مذهبهم يوافق الرعاية اللفظية اللازمة
مع الاشارة الى موافقته لما هو بالطبع ايضا كما هو التحقيق عند اهل المعقول ثم ان التقدم
بالطبع هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له كما حقق في الحكمة
والامر كذلك في المحكوم عليه في كل من الحماية والشرطية هذا (قوله وفيه ما في قوله
ومن هذا يعرف ان الشرطية الخ) وهو ان المعلوم مما سبق هو ان القضية لا بد فيها
من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها ولا يعلم منه ان القضية اما موجبة او سالبة
بل ذلك انما يعلم بقول المصنف فالاولى ان يقول بدله وما مر علم ان القضية مطلقة

٩ تعرض للمولى قره
خليل (منه)
٧ بناء على ان القيد
السابق اعنى قوله
في الذكر ملحوظ ههنا
ايضا فيثبت لو حل
على الذكر العقلي يلزم
تأخر المقدم عن التالي
في التعقل وليس
كذلك لا يقال فعلى
ما ذكرته يلزم استدراك
قوله وضعيا لا نقول
معنى هذا الكلام
حيث وان تأخر
في الذكر من حيث
الذكر على ان اعتباره
هنا غير لازم ثم انه لو
حل هذا القول على
الذكر العقلي لم يحتاج
الى قوله طبعيا فارتكاب
الاستدراك على تقدير
تسليمه اهلون في الثاني
من الاول (منه)

منقصة الى قسمين الاولى تعمى موجبة والثانية سالبة كما قال المصنف القضية اما موجبة
واما سالبة اقول قد عرفت اندفاع هذه الركائز من قوله ومن هذا يعرف الخ واما
اندفاعها عن هذا القول فبان يقال معنى قوله وما مر علم انه من تقسيم القضية الى سالبة
فيها من ايقاع النسبة والى ما لا بد فيها من انتزاع النسبة ومن البين ان ايقاع عبارة
عن الايجاب والانتزاع عبارة عن السلب (علم ان القضية مطلقة) كما قال المصنف (اما موجبة
او سالبة) فعلى هذا يندفع الركائز المذكورة قطعا ويندفع الاوهام ايضا في توجيه
الكلام واما ما قيل ٩ من ان فيه مع الركائز المذكورة زيادة القبح اللفظي حيث امتزج
المتن بالشرح مع ان لفظ القضية في المتن مرفوع وفي الشرح منصوب لانه اسم ان
ومن البين انه موجب لتغيير الاحراب والحال ان المزج المذكور انما يستحسن اذا لم يؤد
الى تغيير الاحراب فليس بشئ لان المزج انما يكون قبيحا اذا ادى الى تغيير احراب يؤدى
الى تغيير المعنى ومن البين ان هذا المزج يحقق المعنى المقصود ويؤكد فضلنا عن التغيير
قله لا يناسبه التغيير كما لا يخفى على المتبصر (قوله وهو ادراك ان النسبة واقعة) اقول
قد اشرنا الى انهم اختلفوا في اجزاء القضية فذهب المتأخرون الى انها اربعة الموضوع
والمحمول والنسبة بين بين ووقوع النسبة اول وقوعها والمتقدمون ذهبوا الى انها
ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخيرية وانكروا النسبة بين بين واحالوه
الى الوجدان فعند القدماء النسبة صفة للمحمول ومعنى قولنا مثلا زيد قائم ان القيام
منحدمع زيدور بما يعبرون عن النسبة التامة بالوقوع واللام وقوعه لكن بمعنى الثبوت
والانتفاع لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها عندهم يتعلق كل من التصور والتصديق
بهذا الجزء الثالث ولا يجري في التصور بل يتعلق بكل شئ فلا امتياز بينهما الا بحسب
الذات لا باعتبار المتعلق ومن هنا قيل اجزاء القضية عند القدماء ثلاثة ذاتا واربعة
اعتبارا واما المتأخرون فلما ائبقوا جزاء آخر وهى النسبة بين بين جعلوا الجزء الرابع
اعنى وقوع النسبة ولا وقوعها صفة للنسبة بين بين ولم يجعلوه صفة للمحمول فعنى
قولنا زيد قائم عندهم نسبة القيام الى زيد واقعة ومطابقة لما في نفس الامر فاجزاء
القضية عندهم اربعة ذاتا واعتبارا فالتصديق كما عتاز عندهم عن التصور ذاتا
يمتاز عنه بحسب المتعلق ايضا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح سابقا لان القضية
لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكمية لما كان ظاهرا في مذهب المتأخرين اذ النسبة الحكمية
عندهم اصطلاح في النسبة بين بين فسر ههنا قوله بالايقاع بقوله وهو ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة فالمراد بالنسبة فيه النسبة بين بين ويقال لها النسبة الحكمية
ايضا ثم شرع في تحقيق معنى القضية على مذهبهم بقوله اي مطابقة لما في نفس الامر
كما واثنا له آثما ثم صرح بأن هذا مراد الشارح على ما حققناه آثما ان التعبير بالنسبة
الحكمية انما هو في اصطلاح المتأخرين ليس الا ثم شرع بقوله واما اذا كانت الخ

٩ طرسوسى (منه)

٧ واما ما قاله بعض الافاضل من ان ما ذكرها الناظرون ههنا فاسد لان من انقضاء من حرف التصديق بادراكه
النسبة واقعة وليست بواقعة ولا شئ النسبة التي حكم - ٢٣٦ - عليها الوقوع او الموقوف هو النسبة المشتركة

الى تطبيق قوله ههنا بالايقاع على مذهب المتقدمين وان لم يرض به كلامه السابق بان
الايقاع على مذهب القدماء يقاير الايقاع على مذهب المتأخرين لان الايقاع على مذهب
الاول اذ ان النسبة ايجابية اوسلبية وعند الاواخر اذ ان النسبة بين بين واقعة
اولست بواقعة وبعبارة اخرى اذ ان النسبة التقييدية واقعة اولست بواقعة
وبعبارة اخرى اذ ان النسبة الثبوتية واقعة اولست بواقعة وذلك لان النسبة
بين بين والنسبة التقييدية والنسبة الثبوتية الفاظ مترادفة اثبتنا المتأخرون دون القدماء
وقد ادعى القدماء في ذلك الوجدان وقالوا اذ اراجعنا الى وجداننا علمنا انه ليس ههنا
بعدم تصور معنى الموضوع والمحمول امر آخر سوى اتحاد المحمول بالموضوع في الموجبة
وعدم اتحادها في السالبة فلا وجه لاثبات امر لا يقتضيه الوجدان الصادق هذا ودع
حك خرافات الناظرين في تحرير كلام المحشى واما كون احد المذهبين حقاً دون الآخر
وكون الوجدان ههنا حجة فله موضع آخر لا يليق بتحقيقه ههنا (قوله اى على غير موضوع
مخصص) اشار به الى ان الضمير راجع الى قوله موضوع مخصص كما هو الظاهر ثم اشار الى
ان كلمة غير مخصص على القيد اعنى قوله مخصص كاقبل في قوله تعالى مالم الظالمين من حيم
ولاشغب يطاع حيث قال وهو الموضوع الغير المخصص فاقبل او ارجع الضمير الى قوله
مخصص لم يخرج الى ما ذكره ساقط (قوله فيكون) اى الموضوع كلياً صادقاً على كثيرين
كما هو شأن الكلى ولا شك فيما ذكره فان الموضوع فيما عدا القضية الشخصية كلى اذ الكلام
في الموضوع الذى كرى لا الموضوع الحقيقى ثم ان هذا الموضوع الذى كرى هل هو موضوع
حقيقى ثم يسرى الحكم منه الى الافراد فيما عدا الطبيعية كما حققه بعض المحققين او الموضوع
الحقيقى هو الافراد فيما عدا الطبيعية كما هو المشهور فيما بينهم وعلى التقديرين لا نزاع
لاحد فى ان موضوع القضية بحسب الذكر فيما عدا الشخصية هو الكلى هذا
ولا تلتفت الى ما تفرقه بعضهم هنا (قال الشارح العلامة او بعضاً) كقولنا بعض الانسان
(حيوان) اقول الحكم على البعض لا ينافى الحكم على الكل فان بعض الناس حيوان
كما ان كلهم حيوان بل الحكم الكلى يصدق معه الجزئى ولا يتعكس واذ لك ان الجزئى
اعم صدقاً من الكلى قال فى شرح الاشارات وقد سبق الى بعض الاوهام ان تخصيص
البعض بالحكم يدل على كون الباقي بخلافه والافلا فائدة للتخصيص وذلك ظن لا يجب
ان يحكم على امثاله انما الواجب ان يحكم على ما يدل الكلام عليه بالقطع دون ما يحتمله
والحاصل ان صفة المحصورة الجزئية تدل على الحكم الجزئى بالقطع مع الاحتمال الكلى
ان لم يترض للباقي ومع عدم احتماله ان تعرض وذكر ان الباقي بخلافه انتهى (قوله اى
هذا فى الجمليات واما فى الشرطيات) اشار بهذا البيان الى ان امام ههنا تفصيل للجملة
مع التوكيد ولا بد لها من تعديل كما اشار اليه المحشى وهذا غلب احوالها والافلا كلمة اما
قد تستعمل لجرد التوكيد كما فى قولهم اما زيد فذهاب ومنه اما الذى كورة فى اوائل

بين الموجبة والسالبة
واوسلم انه تعبير
باللازم فنقول الحكم
بعدم الاتحاد مثلاً
مستحيل بدون تصور
الاتحاد اذ الاعداد
انما تعرف بملكاتها
فيكون الاتحاد
منصوراً مشتركاً
بين الموجبة والسالبة
فاذا انكرها القدماء
يلزمهم الوقوع فيما
هو بواقعية امرهم
انكار كون النسبة
جزأ من القضية كما
زعمه المتأخرون
لا ذات النسبة نعم
يتوقف على تصورها
الحكم بالوقوع
واللا وقوع لكن
ذلك التوقف لا يستلزم
كونها من الاجزاء
والالكان البصر من
اجزاء القضية في قولنا
العمى صفة عدمية
لتوقف تصور
الموضوع عليه مع انه
خارج عن اجزاء هذه
القضية اتفاقاً ثم وصى
بفهمه وحفظه ونبه
على زل لاقدام وفيه
امالا وفلان ذلك
للمحققين من القدماء
عدم الاتحاد يتوقف على تصور الاتحاد اذ الاعداد انما تعرف (٤)

٤ بملكاتها غير تام اذ التقابل ههنا - ٢٣٧ - تقابل الايجاب والسلب لا تقابل العدم اولمكة

الكتاب على ما ذكره بعضهم وتفصيل ما يتعلق به فى كتب النحو (قال الشارح وبالجملة)
اى حاصل الكلام الازمنة والاضاع اشار بأخذ هذا القيد هنا الى انه لمحمول ايضا
فى تفصيل اقسام الشرطية المخصوصة والمحمولة والمهمة وان لم يذكره فيه اعتماداً
على ان لازمة لا تخلو عن الاوضاع ثم فى هذا البيان رد على قوم ظنوا ان اقسام
الشرطية بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا كلما كان كل انسان حيواناً فكل كاتب
حيوان كان كلياً وان كانت جزئية فجزئية وان كانت مهمة فمهمة وهذا فاسد لانه
كان كلية الجملة جزئيتها بالنظر الى الحكم كذلك كلية الشرطية وجزئيتها بالنظر
الى الحكم اعنى الاتصال والانفصال فان كان فى جميع الازمنة والاضاع فكلية والا
فجزئية او شخصية وكذلك لزوم والعناد (قوله وهى الاحوال الحاصلة للمقدم بحسب
اجتماعه مع الامور الممكنة الاجتماع) اى اجتماعها مع اى مع المقدم (وان كانت هى) اى
تلك الامور الممكنة الاجتماع (بحالة فى نفسها) مع قطع النظر عن اجتماعها مع المقدم كقولنا
كلما كان زيد حاراً كان حيواناً كان معناه لزوم حيوانيته لجاريته فى كل زمان وفى كل
وضع يمكن ان يجامع مع حارية زيد من كونه آكلاً وشارباً ونائماً وكونه ناهقاً الى غير
ذلك فكونه ناهقاً يمكن ان يجامع حارية زيد وان كان كونه ناهقاً متممناً فى نفسه
واما وضع عدم المقدم ووضع عدم كونه جمعاً وامثاله فاما لا يمكن اجتماعه مع المقدم
المذكور فلا يثبت التالى للمقدم فى امثال هذه الاوضاع لعدم امكان اجتماعها مع المقدم
وان كان بعضها ممكناً فى نفسه كعدم المقدم فى المثال المذكور فان عدم كونه زيد
حاراً ممكن بل واقع واماماً قاله صاحب ابضاح المنطق من ان تلك الامور الممكنة
الاجتماع مع المقدم مما لا يحتاج الى اعتبارها لان الموجبة الكلية الزومية انما تصدق
اذا كان طبيعة المقدم من حيث هى مقتضية للتالى فقد رتباًه حيث لا يحصل الجزم بالزوم
لان المقدم وان كان بحيث يقتضى الزوم او العناد لكن اذا فرض مع عدم ذلك الاقتضاء
يحتمل ان لا يبقى الزوم او العناد وحيث لا يحصل الجزم بالزوم او العناد فلذا شرطوا
فى الزوم والعناد عدم ما ينافيهما وهو كون كل منهما من الاوضاع الممكنة الاجتماع
مع المقدم (قوله للممكنة الاجتماع) اى اجتماعها فتأنيث قوله الممكنة بالنظر الى الفاعل
المكتسب التأنيث من المضاف اليه فاندفع ما قيل ان هذه العبارة من قبيل صفة جرت
على غير من هى له فهى فى التأنيث تابع لتأنيث الفاعل وذا غير موجود ههنا على ان المصدر
يستوى التأنيث والتأنيث فيه وهذا القدر كافى فى توجيه العبارة فلا يذبحى ان تحمل
على المسامحة (قوله وكون شريك البارى موجوداً) على ما فى بعض النسخ فان كون
شريك البارى موجوداً ممكن الاجتماع مع انسانية زيد وان كان هو محالاً فى نفسه (قوله
التقسيم غير حاصر) ومن شرط التقسيم الحصر ومعناه ان لا يترك فى التقسيم ذكر بعض
ما دخل فى المقسم وههنا لم يذكر الطبيعة فى الاقسام مع دخوله فى المقسم ثم تخلوا عن تقسيم

القيام مع زيد مطابق لما فى نفس الامر كما حققناه فى الاصل (منه)

وهو ظاهر واوسلم
فذكره انما يجرى
فى السالبة دون الموجبة
فمن اين يلزم كون
النسبة بين بين مشتركة
ايضاً عند القدماء واما
ثالثاً فلان تصور
القضية يتوقف على
تصور قبورها اذا
وجدت ولا يقول
احد بانها جزء من
القضية فاذا كان انكار
القدماء النسبة بين بين
انكار لجزئيتها من
القضية كما اعترف به
فاوجه فساد التقرير
الذى اشار اليه
المحشى على ما حققناه
وهل هذا لا يتجح
بالفاسد لا كلام مبين
للفاسد والحق ان
النسبة عند القدماء
صفة المحمول قائمة
به والاتوقفت على
امر خارج عن
القضية وعند المتأ
خرين صفة للنسبة
بين بين قائمة بها لا
بالمحمول ومعنى قولنا
زيد قائم مثلاً عند القد
ما ان القيام متحد بزيد
وعند المتأخرين اتحاد

عن الحصر في صورة ذكره مع من الشبهة وقد التقليلية ولفظنا ذلك لكن ليس ههنا
كذلك كما لا يخفى وحاصل الجواب الذي اجابه الشارح ان الطبيعية كما انها خارجة
عن الاقسام خارجة عن المقسم ايضا فلا اختلال في الحصر المذكور هذا وما قيل ٩ من
ان قصد الحصر في التقسيم غاي في بعد تسليمه لا يتشبه في امثال هذا المقام (قوله كقولنا
الانسان نوع والحيوان جنس هذا في الموجبة وفي السالبة الحيوان ليس بنوع والانسان
ليس بجنس) ولعل اراد المثاليين اشارة الى هذا فليفهم (قوله والشخصية قد تستعمل
في الانتاجات) لانها نازلة منزلة الكلية لانتاجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد
وزيد انسان يتبع ان هذا انسان كذا في شرح الشمسية وفيه ان اريد بقوله زيد انسان
ان المسمى بزيد انسان يكون محصورة لا شخصية وان اريد ان ذاته الشخصية انسان
فحينئذ يكون الكبرى شخصية لكن ذلك مخالف لما صرح به نفسه في شرح المطالع
ان الخصوصيات غير معتبرة في الانتاج لكونها في معرض التغير والزوال ولما صرح المحقق
في شرح الاشارات من ان الشخصيات مما لا يعتد بها في العلوم ولذلك صارت القضايا المعتبرة
هي المحصورات الاربع وما صرح به السيد ايضا من ان الشخصيات لا تعتبر في العلوم وانها
لا يبحث عنها في الفن اصلا ولذا قال الشيخ ابن مينا حيث قرر مثل هذا الكلام واما البحث
عن الافلاك المخصوصة والعقول العشرة والواجب تعالى فبحث عن الكليات المتحصرة
في اختصاصها انتهى ولاجل ما قررنا عدل شارح الشمسية عما ذكره وقال في شرح المطالع
في هذا المقام اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها
على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم
الاعتبار مطلقا ففراد المحشى استعمالها ضمنا لا صريحا وان سأمح شارح الشمسية فيما
ذكره في بحث القياس لا يقال اعتبار القضية الكلية انما يوجب اعتبار الاشخاص بحجة
لامفصلة والكلام ههنا في الثاني لا في الاول لا نأقول الكلام ههنا انما هو في اخذ
الشخصية وذكرها مع المحصورة دون الطبيعية وهذا القدر من المناسبة كاف ذلك
والحق ان للشخصية مناسبة مع المحصورة تقتضي ذكرها هو معه دون الطبيعية فهي
وان لم تكن معتبرة في العلوم والانتاجات كما صرحوا به لكن يليق اخذها ههنا فلذا
اتفقوا عليه واختلفوا في اخذ الطبيعية ههنا هذا هو مراد شارح المطالع ههنا لكن
المتبادر من ظاهر كلام المحشى البناء على ظاهر كلامه في شرح الشمسية في بحث القياس
نسأحا منه وقد عرفت آفا توجهها آخر لكلام المحشى هذا ولان تلفت الى الاوهام
(قال الشارح وهي التي حكم فيها على جزئيات الموضوع لا على طبيعته) بني هذا على
ان الشخصية غير معتبرة في العلوم كما حققه وان اخذوها ههنا لتوقف المحصورات عليها
ولك ان تقول استعمال الشخصية في الانتاجات قليل نادر والتعريف للافراد المشهورة
كما قال به شارح الشمسية فاندفع ما قيل ٧ يخرج من هذا التعريف الشخصية مع دخولها

٩ قاله قنوي (منه)

٧ قاله قنوي (منه)

(في)

في لافسام ولو قال وهي التي حكم فيها على غيرها فهو لم يرد عليه شيء على ان تعريف
حينئذ يكون باطلا اذ الحكم على الفهوم محقق في كل قضية وان سرى الى الافراد في المحصورة
كما حققناه سابقا (قال الشارح والسلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس) والاخير ان
ظاهر ان في كونه ماسورين للسلب الجزئي اما الاول فيدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة
وعلى السلب الجزئي التزاما بناء على ان رفع الايجاب عن الكل يلزمه رفع الايجاب عن
البعض ولا يدل على ثبوت الايجاب للبعض الاخر ولا على رفع الايجاب عن البعض الاخر
لان كلامه اخص من رفع الايجاب عن الكل والعام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات
الثلاث فهنا رفعات اربعة رفع الايجاب الكلي وهو المدلول المطابق ليس كل ورفع الايجاب
عن البعض وهو المدلول التزامي له ورفع الايجاب عن البعض مع الرفع عن البعض الآخر
ايضا ومع الايجاب لبعض الآخر وكل منها ليس بمدلول لا مطابقة ولا التزاما هذا (قال
الشارح العلامة لا الحصر) وكيف لا ولا حصر فيما ذكره فان طرأ قاطبة وكافة ولا م الاستغراق
يصح ان يكون سور الايجاب الكلي بل جميع الالفاظ العامة المذكورة في اصول الفقه سور
الكلية كالنكرة في سياق النفي والاضافة الاستغراقية * بقي ههنا امران الاول بما بين فيه كمية
افراد نحو عشرون حاضرون قال بعض الافاضل ٩ مثله جزئية في البرهان وكلية في المسائل
ويصلح كلية في الجدليات والازاميات الثاني ان كان السور الكل او البعض المجموعين يكون
القضية مخصوصة ومهمة نحو كل الرمان مأكول او بعض الرمان مأكول لا يقال ههنا في
ما ذكره الميرسيون من ان لفظه جميع سور الايجاب الكلي ولما ذكره الاصوليون من انه من
الالفاظ العامة لا نأقول فرق بين الكل المجموعى وبين لفظ جميع لان الثاني انما يدخل على
الافراد ويثبت الحكم لكل فرد في ضمنه بخلاف الكل المجموعى (قوله اى ثبوتها وانتفاءها) اف
ونشر على الترتيب اذ الامراد التلازم في الثبوت والعكس التلازم في الانتفاء اى كلما تحقق
الحكم على الافراد في الجملة تحقق الحكم على بعض الافراد وبالعكس والابلز عدم
تحقق الحكم على تقدير تحققه وهو محال وكما لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق
الحكم على بعض الافراد وبالعكس والابلز تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وهو محال
(قوله اى في زمان ما) اراد به دفع الوهم الناشئ من الانتشار بأنه بمعنى الابهام لا بمعنى
السعة المتبادرة في الشمول ثم لما كان هذا متبادرا ايضا في الشمول بناء على ان زمان ما
شامل لجميع الازمنة دفعه بما ذكرناه بأن الابهام بالنظر الى بعض الافراد لا بالنظر الى شموله
لجميع الازمنة ولما كان الانتقال من الانتشار الى هذا المعنى خفيا جدا احتج الى التفسيرين
فتبصر بالعينين (قال الشارح قسمان) هذا هو المشهور وقال بعض المحققين ٧ ههنا قسم
ثالث يسمى متصلة مطلقة اذ الحكم فيها ان قد بدأ أحد القيدى اى اللزوم والاتفاق يسمى
لزومية واتفاقية والافسمى متصلة مطلقة ولا يخفى انه لا وجود له الا في ضمن احداهما
فلا وجه لعددهما على حدة فان ظاهر ما هو المشهور (قوله اى قولنا ان كان التمار الخ)

٩ خادى في نقايسه
وعرايه (منه)٧ قد اشار اليه العصام
كما اشار اليه السيد
الشريف (منه)

اشاره الى ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي لان قوائنا ان كانت الشمس طاعة
قائمه موجود موجبة مهلة في قوة الجزئية وهي تنعكس موجبة مهلة في قوة
الجزئية ولك ان تقول اراد به معناه القوي (قال الشارح اما بان يكون المقدم علة للتالي
او بان يكون التالي علة للمقدم) ومنه استلزام الكل للجزء نحو كما كان الانسان موجودا
فالحوان موجود ومنه استلزام المشروط للشرط نحو كما كان هذا الشيء طائفا هو حي
ولا ينافي هذا كون تقدم المقدم واجبا للطبع لان معنى التقدم الطبيعي هناك على ما حققناه
توقف ذكر التالى ذكر المقدم والامر في المثال المذكور كذلك فاقبل ٩ من ان التقدم
الطبعي للمقدم امر غايي لا كلي ليس بشئ (قوله اي مما يكونان معلولى علة) اي من كونهما
معلولى علة واحدة (التضاييف) فكلية ما مصدرية والالم بصح الجمل بقوله التضاييف
(قوله وهي التولد بينهما) فهو يعطى الوالد الابوة والولد البنوة في زمان واحد
فلا يمكن تقدم احدهما على الآخر ذاتا وزمانا والالزم تقدم احدهما تضائفا على الآخر
ذاتا وزمانا فيطل التضاييف بينهما وهو خلاف المفروض نعم ذات الاب مقدم
على ذات الابن لكن الكلام في الابوة والبنوة وكذا الاخوة وما شاكلها (قوله سواء كان
هناك اقتضاء) اي اقتضاء مشعوره او غير مشعوره على ما يدل عليه تنكير اقتضاء
(قوله فلا حاجة الى تأويل عدم الاقتضاء بعدم العلم به) لان معنى الاتفاقية حينئذ
لا يحتاج الى اعتبار عدم الاقتضاء حتى يرد الابراد الاتي ويحتاج الى دفعه بما ذكره وفيه
ان معنى الاتفاقية على ما اشار اليه الشارح ما يعتبر فيه عدم الاقتضاء على ما هو صريح
قوله بل يكون الحكم بالاتصال بمجرد التوافق فان هذا القول صريح في انه اعتبار في الاتفاقية
عدم وجود الاقتضاء وسره ان النفي في قوله واما ان لا يكون كذلك مسلط على المبني
والمبني عليه في قوله مبني على الاقتضاء ولئن نزلنا عن ذلك فهذا السؤال وارد على
من اعتبر الاقتضاء في الزومية وعدمه في الاتفاقية ويحتاج الى التوجيه الاتي من الشارح
لدفعه فحينئذ اقبل ان مقصود الشارح تحقيق المقام لم يرد عليه شئ (قوله بايكون احدهما)
اي المقدم او التالى (ملزوما للآخر) لوجود علاقة مشعور بها كالكلية والجزئية
وغير ذلك (قوله وهذا الاقتضاء) بالمعنى الذي اشرنا اليه انما يتحقق بين العلة والمعلول
وبين معلولى علة واحدة اذا كان صدورهما عن تلك العلة من جهة واحدة ان صح صدور
الكثير عن الواحد والافلا كان جهة صدور احدهما مغاير لجهة صدور الآخر ضمن المستلزم
احد المعلومين الآخر ضرورة ان استلزام احد المعلومين العلة بجهة واستلزام العلة المعلوم
الآخر بجهة اخرى فحينئذ لا يستلزم احد المعلومين الآخر صرح به بعض الافاضل ٧
بل يكون هذا مندرجا في قوله ولا يتحقق بين معلولى علة متغايرتين فانهم (قوله محل بحث)
لانا لنسلم كون ناطقة الانسان وناهية الجمار معلولى علة واحدة اذ يحتمل كونها معلولى
علة متغايرتين بان يكون صدور الناطقة من الواجب تعالى من جهة وصدور الناهية

٩ قائله قوى (منه)

٧ لارى في حواشى
الهداية (منه)

(من)

من جهة اخرى فيكون هناك علة متغايرة ان قطعا فيندفع الابراد المذكور هناك في الشرح
والظاهر ان هذا مندرج في جواب الشارح لان عدم علم الحاكم بالاقتضاء انما يشأ من احتمال
كونه معلولى علة متغايرتين اذ لو كانا معلولى علة واحد يجزم الحاكم ههنا بالجزم
بالروم على ما اشرنا اليه في تحرير الكلام والحاصل ان المادة المذكورة ليست من قبيل
الكون معلولى علة واحدة فالأقتضاء بالمعنى المراد ههنا غير موجود في المادة المذكورة
وبهذا ظهر فساد ما قيل ٩ كون ناطقة الانسان وناهية الجمار كذلك يظهر بعد الرجوع
الى ما تقرر في الحكمة والكلام من وجوب استناد جميع المكينات الى الواجب تعالى ابتداء
وانتهاء لاتفاق العقلاء كلهم ملهم وفلاسفتهم على ان يبدأ الكل ابتداء هو الواجب تعالى
وان ما تلفظوا به من الوسائط قائما هي بمنزلة الآلات والشرايط انتهى اذ لا شك
ان جهة صدور شئ عن الواجب تعالى مغاير لجهة صدور شئ آخر عنه تعالى فيحصل
هناك علة متغايرة وان كان الكل مستندا اليه تعالى بالذات بل ابتداء هذا (قال الشارح
العلامة واعلم الخ) تهديد لدفع الابراد الاتي بان الاتفاقيات كلها مندرجة في تعريف الزومية
فبقتض التعريفان طردا وعكسا وحاصل الدفع ان ليس المراد بالعلاقة ما هو المطلق
بل العلاقة المشعور بها ولا شك ان العلاقة في مواد الاتفاقية على تقدير وجودها غير
مشعور بها فلا يرد الاعتراض المذكور كما لا يرد مثله على كون الدائمة اعم من الضرورية
على ما قالوا لان الابراد عليه مندفع ايضا بالتصريح المذكور قوله وبهذا ينحل الخ
فائدة زائدة اوردته تحقيقا للمقام وتكميلا للفائدة (قوله عدم العلم بها وعدم ملاحظتها)
عطفه تنبيها على ان المراد بعدم العلم بها عدم الالتفات اليها وبناء الحكم عليها
فان الحاكم اذا لم يلتفت اليها ولم يبين الحكم عليها كان القضية دائمة واتفاقية وهذا
ما اشرنا اليه في الشرح من ان المراد بالعلاقة العلاقة المشعور بها لان الشعور يستلزم
الملاحظة والالتفات اليها فاذا لم تكن ملحوظة وملفتة لم تكن مشعور بها قطعا
(قوله اعلم الخ) تهديد لدفع الجواب الذي جوبه الشارح عن هذا الابراد وحاصله انه قد تقرر
ان النسب بين القضايا بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصح حل قضية
على قضية فمعنى كون الدائمة اعم من الضرورية انه كلما تحققت الضرورية في مادة مثل
كل انسان حيوان بالضرورة يصدق فيها الدائمة المطلقة مثل كل انسان حيوان دائما
وليس كلما تحققت الدائمة تحققت الضرورية مثل كل فلك متحرك دائما فان نسبة التحرك
الى الفلك دائمي غير ضروري لجواز انفكاك الحركة عنه ويعرض له السكون فينتزى
عليه ما اوردوه وان اريد بعدم اعتبار الضرورية عدم ملاحظتها لان كل مادة لو يوجد
فيها الدوام توجد فيها الضرورية بناء على ما ذكرنا من ان الممكن مادام دامت عليه
النامة فيكون ضروريا ولو نشأ تلك الضرورية من خارج لانه اذا لوحظ فيها الدوام فقط
يكون دائمة واذا لوحظت الضرورية تكون ضرورية فكما صدقت صدقت فتساويا

٩ طرسوسى (منه)

(٣١)

كانغرى

قيل في السابق ان ثبوت ثلثي المقدم في الشرطية الكلية انما هو في جميع الازمان والالوان
 الملاحظة لا يجمع مع ذلك في ثبوت نقول بصدق افراد الدائمة مع وضع عدم ملاحظة
 الضرورة وبناء الحكم عليها دون افراد الضرورية وتلخصه بالانسان كماله صدقت
 الدائمة صدقت الضرورية لان من جملة اوضاع المقدم عدم اعتبار الضرورة فيه
 ومن البين انه لا يصدق للضرورة على هذا التقدير فيثبت العموم المطلق بينهما
 قطعا وقد بني هذا الكلام ما ذكره ابو الفتح في حواشي التهذيب ولا يخفى انه مبني
 على القول من قول المحشي فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير لان مبني ابراده على حل
 الضرورة على الضرورة مطلقا سواء كان من ذاته او من غيره فيثبت نقول كلما صدق
 الدائمة صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة اذ مدار الصدق على وجود
 نسبة المحمول الى الموضوع قطعا وضرورة وهو ثابت في جميع مواد الدائمة بناء على
 ما ذكرنا وتلخصه ان عدم الملاحظة ليس ملاحظة عدم فلا يلزم من الاول الذي
 هو من اوضاع المقدم الثاني ٧ حتى يتأني ذلك صدق الضرورية على ذلك التقدير
 لجواز ان يكون هناك ضرورة او من خارج ولك ان تقول لما حل المحشي الضرورة ههنا
 على مطلق الضرورة كانه ان يقول ان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة صدقت
 الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة الذاتية فسلم لكن المراد بالضرورة في قواهم
 الدائمة اعم من الضرورية مطلق الضرورة وان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة
 صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة مطلق الضرورة ولو من خارج فسلم لكن ذلك اي
 عدم صدق الضرورية حيث لا يصدق المقدم اذ لا ينصور وجود الدوام بدون الضرورة
 من خارج والى كل هذا يشير فيما سياتي في رد القول الاتي ثم ان ابا الفتح بعدما جزم عدم
 تمامية الجواب المذكور كما اشار اليه المحشي قال ويمكن توجيه النسبة المذكورة بأن المراد
 به هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع واقول لعل مراده
 حل الضرورة ههنا على الضرورة الذاتية على ما سبقه وليس مراده منه حل النسبة
 ههنا على النسبة بحسب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقق كما توهم البعض وتباهى بأنه
 من صانحة فان اراد به ما ذكرنا فلا بد له عليه كلامه (قوله وقيل) القائل المحقق الرازي
 ذكره في شرح الشمسية وفصله في شرح المطالع وهو قريب مما اشار اليه الشارح ههنا
 وحاصله ان الضرورة عبارة عن استحالة الانفكاك بالنظر الى ذاته والدوام عبارة
 عن شمول النسبة بجميع الازمان وان كان الانفكاك مما بالنظر الى ذاته فيصدق الدائمة
 في مادة امكان الانفكاك دون الضرورة وحاصل رده بقوله وفيه الخ انه انما يتم ما ذكره اذا اريد
 بالضرورة الضرورة الذاتية واما اذا اريد ما هو اعم بالذات وبما بالغير فلا اذ كل مادة يوجد
 فيها الدوام يوجد فيه مطلق الضرورة فلا يتم ما ذكره ايضا ونحن نقول ذكر في شرح
 المطالع ان المراد بالضرورة ههنا الضرورة المطلقة والضرورة الذاتية اذ لو كان المراد بها

٩ طر موسى (منه)

٧ اي ملاحظة العموم
(منه)

(مطلق)

مطلق الضرورة ومن اين ان مواد الدوام لانها عن ضرورة ما لكان الضرورة
 والدوام متساويين فيثبت حيث ان اكثر الاحكام في العكس والتناقض والاصطلاحات
 ثم اشار الى بيان الاقسام الخمسة للضرورة وامل هذا مراد من قال بأن المراد من النسبة
 ههنا هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع يعني ان كون
 الضرورة اخص من الدائمة انما هو بالنظر الى ذاته بحيث يقطع النظر ههنا من خارج
 والا فلا معنى لكون مفهوم الضرورة اخص من مفهوم الدائمة ولو سلم فذلك بالنظر
 الى الضرورة والدوام المذكورين في المفهومين فيقول الكلام اليهما فلا جرم يحتاج
 الى القول بأن الضرورة ههنا بحسب ذات الموضوع فاعليه او قال بذلك من اول الامر
 كما حققه شارح المطالع وما اشار اليه بعض المحققين من انه على هذا يلزم ان لا يكون
 الضرورة الازلية اخص منها فدفوع بأنه لا يلزم من كون شيء كالحوان ناشيا من ذات
 شيء كالانسان ان يكون ثابتا له اذ لا وابدا كما في قولنا الله عالم ازل وابدا لجواز ان يعدم
 الكل كما في المثال المذكور فينعدم الجزء بانعدامه ولا ينصور مثله في الضرورة الازلية
 فالحق ان جواب ابي الفتح قريب الى جواب شارح المطالع كما اشار اليه الشارح ههنا
 وان ما اشار اليه الدواني ويلوح ذلك من كلمات المحشي متدفع بما حققناه فتلخص من هذا
 البيان ان الدائمة اعم من الضرورة وان الدوام قد يتخلو عن الضرورة كما ان الاتفاق قد يتخلو
 عن الازوم ولذا اطلقوا على ان الاتفاقيات غير معتبرة في العلوم وان اخذه ههنا
 استطرادي لا بضاح الازومية وبقيده ما نقل عن الشيخ ان مهمات العلوم كليات
 ومطلقاتها ضروريات فافهم هذا المقام اذ قدسها فيه اعلام بعد اعلام والحمد لله
 المفضل المنعم (قوله وان كانت) اي تلك الضرورة بالغير اي ناشية من خارج كالملة
 الموجبة لامن ذاته (قال الشارح العلامة لان لعناد امان الصدق والكذب معا) قول
 فعلى هذا لا بد ان يكون كل من جزئي المنفصلة تقيضا لا آخر او ما يساوي تقيضه حتى يوجد
 المناقاة بينهما في الصدق والكذب معا بخلاف المنفصلة المانعة للجمع فان كلامهما اخص
 من تقيض الآخر ولذا لم يجز اجتماعهما للزوم اجتماع التقيضين حيث جاز ارتفاعهما
 لعدم لزوم ارتفاع التقيضين حيث لا يلزم من ارتفاع الاخص ارتفاع الاعم وبخلاف
 المنفصلة المانعة للخلو فان كلامهما اعم من تقيض الآخر ولذا لم يجز اخلو عنهما للزوم
 ارتفاع التقيضين حيث لا يلزم من ارتفاع الاعم ارتفاع الاخص وجاز اجتماعهما لعدم
 لزوم اجتماع التقيضين حيث لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص فليحفظ على ذلك
 والله الموفق لما هتالك * اعلم ان كلام الجزئين في المنفصلة اما صادق واما كاذب واما
 ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فهذه اربعة احتمالات فالحقيقة تصدق من
 صادق وكاذب وتكذب عن صادق وعن كاذبين وممانعة اخلو تصدق عن كاذبين
 وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وممانعة اخلو تصدق عن صادقين

وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذب والامثلة غير خافية على مثلك * واما اذا كان شرطية متصلة فصدق عن صادق وعن كاذب وعن مقدم كاذب وتال صادق وذلك لان الاعتناء ههنا انما هو الى الحكم بين المقدم والتالي فعلى تقدير وجود المقدم صادق او كاذب يلزمه وجود التالي كقولنا ان كان زيد حجارا بيا كل الذين وقوله تعالى قل ان كان للرحمان ولد فانا اول العابدين وكافي قولنا كلما كان زيد حجارا كان حيوانا انما اذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا يكون المتصلة كاذبة لامتناع استلزام الصادق الكاذب * فمما علم ان الاعتبار في المتصلة والمتصلة بالايحاب والسلب انما هو بالنظر الى الحكم بالاتصال والانفصال لا بالنظر الى ايجاب المقدم والتالي وسلبهما كما ان النظر في ايجاب الجملة وسلبها الى ايجاب الحكم وسلبه لا الى الموضوع والمحمول فاذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود كانت القضية موجبة كقولنا زيد لا حجر واذا قلنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود كانت القضية سالبة كقولنا ليس زيد بحجر وقس على هذا المتصلة باسمها (قال الشارح فهما) اي كون العدد زوجا وكون العدد فردا (لا يصدقان ولا يكذبان) لان كلا منهما مساو لنقيض الآخر فلو صدقا يلزم اجتماع النقيضين ولو كذبا يلزم ارتفاع النقيضين (قال الشارح واما في الصدق فقط) كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر قد اشترنا الى ان كلامنا الجزئين فيها اخص من قبض الآخر فكون الشيء حجرا اخص من كونه غير شجر او كونه شجرا اخص من كونه غير حجر فلو صدقا يلزم اجتماع النقيضين لان وجود الاخص يستلزم وجود الاعم لكن لا يلزم من كذبهما محذور لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم حتى يلزم ارتفاع النقيضين (قال الشارح واما في الكذب فقط) اي لا في الصدق (كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق) قد اشترنا الى ان كلامنا الجزئين فيها اعم من قبض الآخر فكون زيد في البحر اعم من كونه غريبا وعدم كونه غريبا اعم من عدم كونه في البحر فلو كذبا يلزم ارتفاع النقيضين لان انتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص لكن لا يلزم من صدقهما محذور اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص حتى يلزم حينئذ اجتماع النقيضين هذا * وما ينبغي ان يعلم ان المراد بمانعة الجمع ومانعة الخلو ههنا هو المعنى الاخص منهما اعني منع الجمع ومنع الخلو بالنظر الى الصدق فقط او الى الكذب فقط ولكل منهما معنى آخر اعم مما هو المذكور ههنا وهو ان منع الجمع ما يكون المناقاة فيه حينئذ الصدق سواء في الكذب ايضا او لا وان منع الخلو ما يكون المناقاة فيه في الكذب سواء في الصدق ايضا او لا وبهذا المعنى يكون كل منهما اعم مطلقا من الحقيقة ويكون كل منهما اعم من وجه من الاخر فعليك بالمواد مجتنباً عن العناد (قال الشارح العلامة ومنه) اي بما قررنا في مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الاخص منهما على ما اشترنا اليه (يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع) كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر (كذب فيها سالبة) ضرورة ان لازم اجتماع الايجاب والسلب وهو محال (وصدق فيها سالبة منع

(الخلو)

الخلو) ان المفروض عدمه اذ في الكذب وهو عين سالبة منع الخلو (وكذب فيها ايضا موجبة مع الخلو) لكونه خلاف المفروض وقد تركه الشارح لوضوحه ولكون كذب الموجبة في مادة صدق سالبة فيما ضروريا (وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو) كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يفرق (كذب فيها سالبة) وذلك ظاهرا بما ذكرنا وصدق فيها سالبة منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الصدق حينئذ وهذا عين معنى سالبة منع الجمع وكذب فيها موجبة منع الجمع لان كذب السالبة يقتضي صدق الموجبة قطعا وتركه الشارح لوضوحه (وكذا) اي الامر كما قررنا (من جانب سالبتهما) يعني ان كل مادة صدق فيها سالبة منع الجمع مثل قولنا ليس هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر كذب فيها موجبة والازم اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر لزم ما وفسادا وصدق فيها موجبة منع الخلو وذلك لان المفروض عدم العناد في الجمع فقط دونه في الخلو فيكون العناد في الخلو ثابتا وهو عين موجبة منع الخلو وكذب فيها سالبة منع الخلو وهو ظاهر وان كل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كقولنا ليس زيد ان لا يكون في البحر واما ان يفرق كذب فيها موجبة والازم اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر لزم ما وفسادا وصدق فيها موجبة منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الخلو فقط فيكون العناد في الجمع ثابتا وهو عين موجبة منع الجمع والامر كذلك في المثال المذكور وكذب فيها ايضا سالبة منع الجمع والازم اجتماع النقيضين فهما اربع مواد موجبة منع الجمع وسالبتهن موجبة منع الخلو وسالبتهن لكل منها اعتبارات ثلاثة بالقياس الى الآخر واحد منها صادق واثنان منها كاذبان على ما حققناه وان سهى ههنا بعضهم فيكون المجموع اثنا عشر اعتبارا اربعة صادقة وثمانية كاذبة فظهر من هذا البيان ان الايجاب والسلب من نوع واحد اي مانعة الجمع او مانعة الخلو لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب ايضا ومن النوعين يجتمعان في الصدق فتدبر بالتأمل الصادق (قال الشارح العلامة وان كل شيئين صدق بين عينيهما منع الجمع) كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر (صدق بين نقيضيهما مع الخلو) كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الخلو لجاز الخلو ههنا والخلو عنهما يستلزم صدق العينين اعني الجبرية والشجرية والازم ارتفاع النقيضين من الجزئين وهو محال وصدق العينين باطل ايضا لكونه خلاف المفروض ثبت حينئذ منع الخلو بين النقيضين قطعا وهو المطلوب (قال الشارح وبالعكس) يعني ان كل مادة صدق بين عينيها منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر على تقدير فرضهما عيني صدق بين نقيضيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الجمع لجاز الجمع بينهما والجمع بينهما يستلزم كذب العينين والازم اجتماع النقيضين وهو محال وكذب العينين محال ايضا لكونه خلاف المفروض ثبت منع الجمع بين النقيضين قطعا وهو المطلوب (قال الشارح لكن هذا) اي صدق منع

المولى برهان الدين
حيث زعم ان احدا لا
اعتبارات الثلاثة
كاذبة والاخران
صادقان (منه)

الخلو بين القاضين عند صدق مع الجمع بين العيين في الصورة الاولى وصدق منع
الجمع بين القاضين عند صدق منع الخلو بين العيين في الصورة الثانية (بعد الاتفاق
في الكيف) اي بعد اتفاق القاضيتين اي القضية الحاكمة بمنع الجمع بين العيين والقضية
الحاكمة بمنع الخلو بين القاضين وكذا القضية الحاكمة بمنع الخلو بين العيين والقضية
الحاكمة بمنع الجمع بين القاضين في الايجاب والسلب بأن تكونا موجبتين وقد سبق
مثلهما او سالبين كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا وهذه سالبة
مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا وهذه سالبة
مانعة الخلو صادقة ايضا واو عكس الامر في التاليين اظهر ايضا صدق سالية منع
الجمع عند صدق سالية منع الخلو فانهم (قال الشارح اما بعد الاختلاف) اي اختلاف
القاضيتين في الايجاب والسلب بأن يكون منع الجمع بين العيين موجبة ومنع الخلو بين
القاضين سالية وبالعكس وبأن يكون منع الخلو بين العيين موجبة ومنع الجمع بين
القاضين سالية وبالعكس فهذه اربعة احتمالات (فالصادق) من تلك الاحتمالات الاربعة
عند صدق الموجبة (سالية المتفق في النوع) اي مانعة الجمع او مانعة الخلو وذلك امر ان
احدهما موجبة ومنع الجمع وسالته كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر وليس هذا الشيء
اما الحجر او اما الشجر الاول موجبة منع الجمع والثاني سالية منع الجمع وكلاهما
صادقان والثاني موجبة منع الخلو وسالته كقولنا هذا الشيء اما حجر او اما الشجر
على تقدير فرض عينيه ما وليس هذا الشيء اما حجر او اما الشجر الاول موجبة منع الخلو
والثاني سالته وكلاهما صادقان ايضا اما الامر ان الاخران فهما المختلفان في النوع
كما كانا مختلفين في الكيف فهما ان صدق واحد منهما كذب الآخر وبالعكس كقولنا
هذا الشيء اما حجر او شجر موجبة مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا
الشيء لا حجر او لا شجر سالية مانعة الجمع كاذبة والازم اجتماع العيين هف وكقولنا
وهذا الشيء اما الحجر او اما الشجر موجبة مانعة الخلو صادقة وقولنا ليس هذا الشيء
اما حجر او اما الشجر سالية مانعة الجمع كاذبة والازم اجتماع القاضين وقد فرضنا منع
الخلو بين عينيهما هف اذ قد سبق انه اذا كان بين العيين منع الخلو كان بين القاضين منع
الجمع فظهر من هذا ان مراد الشارح من قوله فالصادق سالية المتفق ان الصادقين من المختلفين
في الكيف عند صدق الموجبة سالية المتفق في النوع لا سالية المختلف في النوع كما حررناه
واوضحناه بالامثلة وليس الامر كما توهمه الناظرون من ان الصادق انما هو السالية لا الموجبة
لان هذا توهم فاسد ولعل تخصيص السالية بالذكر لكونها محل احتمال الكذب لا سيما مع
ملاحظة قوله سابقا كل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السالية وظهر ايضا ان قوله
لكن هذا بعد الاتفاق الخ متضمن لاحتمالات اربعة في كل منها يصدق القاضيتان وان
قوله اما بعد الاختلاف الخ متضمن لاحتمالات اربعة اثنان يصدق فيهما القاضيتان اي مانعة

٩ لكونه خلاف
المفروض (منه)
٦ هذا على تقرير
فرض عينيهما وقد
سبق مثله (منه)

٧ المولى برهان الدين
وعبد الرحمن وغيره
(منه)

(الجمع)

الجمع ومانعة الخلو واثنان يصدق فيهما ويكذب الاخرى كما قررناها بالامثلة
والبراهين وبهذا البيان وضع مجملات الحاشية في هذا المقام ولم يبق الحاجة ايضا الى
تحسينه وتدبره وبالله التوفيق ويده اعنة التحقيق وانما اطيننا الكلام في هذا المقام اذ قد
تخير فيه وقوام بعد اقوام والحمد لله على نعمه الجسام (قال المصنف وقد يكون المنفصلات
اي الثلاثة ذوات اجزا ثلاثة) عطف على مقدر او استئناف وابتداء كلام اقول لما كان
ظاهر هذه العبارة غير واف بالمقصود وهو كون كل واحد من المنفصلات الثلاثة ذات
اجزاء ثلاثة وان امكن تحكيهها يحتمل الجمع لانقسام الاحاد على الاحاد على معنى
ان واحدا من المنفصلة لذات اجزاء واخرى منها كذلك (قال المحشى
رحمه الله تعالى كما في بعض النسخ) العبارة الصحيحة وقد يكون المنفصلة ذوات اجزاء
ثلاثة لكن لا ينبغي ما فيه ايضا من لزوم حمل الجمع على المفرد الان يقال الجمعية في جانب
المحمول اشارة الى تعدد اقسام المنفصلة فيقول هذا الى ما وجهناه في عبارة المصنف فالعبارة
الصحيحة وقد يكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة نعم يمكن ان يقال زيادة الواو في قول المحشى
في كلمة ذوات من النساء فيقول الى ما صححناه هذا وكلمة ذوات جمع ذات بمعنى
الصاحب و اشار بما يفيد التقليل الى قلته او الى ضعفه فانهم وقولهم العدد اما زائد
او ناقص او مساو وليس المراد بالعدد فيه مطلق العدد والابتداء باحدى عشر مثلا
والزيادة والمساواة والنقصان محمولة على معناها الاصطلاحية الحسابية اذ معناها اللغوية
لا يجري في المساواة بناء على انه لا يتصور مساواة عدد لعدد الان يكون المساواة حينئذ
بالنظر الى المعدود لا الى العدد وعلى تقدير ان يراد بها معانيها الاصطلاحية يكون حملها
على العدد حقيقة عرفية وان كان مجازا لغويا بالنظر الى معانيها اللغوية هذا (قال
الشارح العلامة ومثال المستل ليس معناه الخ) يعني انه ليس المراد بالزيادة والمساواة
والنقصان معناها اللغوية اذ لا يمكن ذلك في المساواة الان يراد ذلك بالنسبة الى المعدود
والكلام هنا في العدد بل المراد بها معانيها الاصطلاحية (قوله لان مساواة العدد لعدد)
الخ) حاصله انه لو كان المراد بها معانيها الاصطلاحية لم يصح ذلك في المساواة وان صح
ذلك في الزيادة والنقصان لان مساواة عدد لعدد مغايرة غير موجودة ولعدد مماثل له
بحال اذ المساواة بين الشئتين تقتضي المغايرة قطعا وهو خلاف المفروض وقد عرفت ان
هذا مراد الشارح ايضا وان لم يصرح به فاقبل ٩ من ان ما عاين به خاص بالساو او ما عاين به
الشارح عام لكل ليس يجب ان كان مراد الشارح ان هذا مسألة حسابية فلا يراد بالزيادة
والمساواة والنقصان معانيها اللغوية لكان لما ذكره القائل وجهه لكن ما ذكره المحشى في بيان
مراده اذ (قوله اي حين اذ قبل العدد الخ) لانه من مسائل الحساب وهم لم يصطلحوا
في هذه الالفاظ على معانيها اللغوية ولان المعنى اللغوي لا يصح في المساواة كما عرفت
آله (قوله الصواب ترك قيد التسمية) كما انه ارجع الضمير الى العدد مع استغراقه لا فرما كما اشار

٩ طرسوسى (منه)

اليه بقوله اذ ليس لكل عدد كسور واو اريد بالضمير جنس العدد على طريقة الاستخدام
كما اشار اليه بقوله ولعله اراد الاشارة الى ان الكسور تسعة لصح الكلام ولا يتبع
الشارح في الملام فاندفع قوله فوق فيما وقع ولا تقع فيما وقع ٧ والقول بان اسفة
الكسور الى الضمير للجنس والتسعة مرفوع على انه خبر مبتدأ تقديره هي التسعة تعجب
وارتكاب لما هو خلاف الظاهر (قوله اي العدد الناقص ما يتجمع) فاعل لقوله
الناقص ههنا (عنه) متعلق بقوله يتجمع (يسمى ناقصا) شاربه الى ان قول الشارح والناقص
ناقصا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد اعني يسمى في كلام الشارح بان يكون
قوله والناقص عطفا على نائب الفاعل المستتر فيه وقوله ناقصا عطفا على مفعوله
ولك ان تقول اشار به الى انه من قبيل عطف الجملة على الجملة غاية انه حذف فيه الخبر
اعتمادا على السابق ان صح جواز حذف الفعل وابقاء معموله فاندفع قوله الآتي
من انه لا وجه لصحة العطف ههنا (قوله والعدد المساوي) اشار به الى بيان معنى قوله
والمساوي مساويا (ما يتجمع) فاعل لقوله المساوي كما سبق (ايه) مفعول له (يسمى مساويا)
ففيه الوجهان السابقان آنفا (قوله تأمل) قد صرحت آنفا وجهه ونقل عنه ان وجه
التأمل ان عطف الاسم على الفعل لا يجوز الا ان الالف واللام في الناقص بمعنى الذي
والناقص بمعنى ينقص وحيث يكون من عطف الفعل على الفعل فيكون مناسبا بالتأويل
انتهى وهذا وجه مغاير لما اثرنا اليه من انه من قبيل العطف على معمولي عامل واحد
وانزعم بعضهم الاشعار الى ذلك لكن في المنقول ركافة ايضا اذ على ما ذكره يكون
من عطف الاسمية على الاسمية لا من عطف الفعلية على الفعلية فاذا ذكره صحيح ايضا
لكن لا بما ذكره فانهم والحق ان ضمير يسمى في كلام الشارح راجع الى الذي يزيد وهو
والزائد متساويان في المعنى وقوله والناقص والمساوي عطف على ذلك الضمير المستتر
ومثله جائز عند عدم الفصل على ما هو المختار فبالاولى اذ اوجد الفصل كما هو قوله
ناقصا ومساويا عطف على مفعول يسمى فلا غبار في عبارة الشارح اصلا (قوله
ويمكن ان يراد بها معانيها القوية) فعلى هذا يكون الزيادة والمساواة والنقصان
حال الاجزاء لاحال العدد فيكون الكلام من قبيل صفة جرت على غير ما هي له وما قيل ٩
من ان الاراد السابق بان مساواة العدد للعدد المتقابل له غير وجوده ولغير المتقابل له محال
وارد على من اراد المساواة القوية اجريت على ما هي له او على غير ما هي له كما انه
وارد على من اراد المساواة الاصطلاحية فليس بشيء لان المساواة على التقديرين
الاخيرين حال الاجزاء والكسور لاحال العدد كما في الاول ومن البين ان الاجزاء
والكسور مغاير للعدد ولو اعتبارا وبهذا القدر يصح التساوي الذي يلزمه التباين
نم لو كان التباين اللازم في المساواة تباينا اصطلاحيا اعني تباين احد الوجودين
للاخر لورد ذلك لكان اني يكون ذلك والله الموفق لما هنالك (قوله

٧ في هذا البيان
تعرض لطر سوسي
والمختل الناضل
(مه)

٩ طر سوسي (منه)

(وقيل)

(وقيل الخ) هذا معنى اصطلاحى ابنه الكنى على عكس ما ذكره الشارح في الزائد والناقص
من حيث ان الزائد فيما ذكره الشارح يكون ناقصا في هذا الاصطلاحى والناقص هناك
يكون زائدا ههنا والاعتراض السابق في المساواة مدفوع ههنا بما اثرنا اليه آنفا
فهنا ثلاثة معان للزائد والناقص والمساوي احدها ما اشار اليه الشارح والثاني
والثالث اشار اليهما المختل والفرق بينهما ان المعنى الاول والثالث بلا حظ فيهما انصاف
المعاني بالزيادة والمساواة والنقصان لترجيح الاسم على غيره كما هو حال المنقولات
وفي المعنى الثاني القوي بلا حظ لصحة الاطلاق كما هو حال الحقيقة والمجاز ولما كان المعنى
الثالث اصطلاحى غير مشهور بينهم صدره بما يشبه التقرير (قال الشارح فان قلت
الخ) معارضة تقديرية لا لدليل المصنف ههنا على ما ذكره (قوله رجوه ثلاثة) اقول
اشار الشارح ههنا اليها جميعا اما الاول فهو صريح كلامه اولا واما لثاني فقد اشار اليه
بقوله في جواب السؤال الاول والا فلا انفصال الحقيقي في المثال المذكور على الحقيقة
بين ان يكون العدد زائدا ولا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا من كونه ناقصا ومساويا
اذ حاصله انه لا انفصال حقيقة بين الاجزاء الثلاثة بل الانفصال الحقيقي بين الجزء
الاول وبين عدده ومن البين ان عدم الجزء الاول مردد بين الجزئين الاخيرين فيكون
الانفصال حقيقة بين الجزء الاول وبين احد الجزئين الاخيرين فيكون الانفصال
بين حالية بسبب و بين حالية مرددة المحمول وهذا حاصل الوجه الثاني واما
الوجه الثالث فقد اشار اليه الشارح بقوله وجهه ان الحقيقة ان اراد بها الخ وحاصله
ان الانفصال الحقيقي بين الاجزاء الثلاثة لا يتصور لان الجزء الاول منها اذا صدق ٧
فان صدق الثاني يبطل منع الجمع بين الاولين وان لم يصدق فحينئذ ان لم يصدق الجزء
الثالث يبطل منع الخلو بين الاخيرين وان صدق يبطل منع الجمع بين الاول والثالث
والكل خلاف المفروض وكذا اذا لم يصدق الجزء الاول منها فان لم يصدق الثاني
يبطل منع الخلو بين الاولين وان صدق فحينئذ ان صدق الجزء الثالث يبطل منع الجمع
بين الاخيرين وان لم يصدق يبطل منع الخلو بين الاول والثالث والكل خلاف المفروض
فظهر ان الوجوه الثلاثة مما اشار اليه الشارح مع التصريح باختصاص الوجه
الثالث بالانفصال الحقيقية فاذا جاء المختل من خلل الوجهين لا يخفى عدم تماميته على
ذى العينين (قوله فلا كلام لاحد فيه) اي في جوازه (فلا فائدة في ذكر تركيبها الخ)
اذ لا نزاع لاحد فيه فعلى هذا يكون قوله او متعددة لتوسيع الدائرة ومثله كثير الوقوع
في كلامهم (قوله اذ لو كانت واحدة الخ) حاصله ان مثل هذه الانفصال لو كانت
واحدة كما زعموا يجب ان يعمين الجزآن منها للحكم بالانفصال لان الانفصال نسبة
واحدة لا تكون الا بين الاثنين فيلزمه ان يكون احد الاجزاء جزءا اوليا والباقي
جزءا ثانيا ومن البين ان الباقي في المثال المذكور امران لا امر واحد فان كان

٧ الصدق ههنا بمعنى
التحقق ولكونه
معروفا بينهم اختاره
(منه)

(٣٢)

كانغري

التركيب من الاجزاء الكثيرة حاصلها ان مجموعها لا يتجمع في موضوع ولا يخرج عنه اعم من
 ان يكون بين كل جزئين منها انفصال او لا لان كل جزئين منها لا يتجمعان ولا يرتفعان وان
 كان ذلك محتملا اذ او كان ذلك مرادا لاورد ذلك لكلام بمفصلات متعددة وهذا المعنى
 انفصال واحد تركيب من اجزاء كثيرة وكذلك مواد المفصلة المذمومة الجمع المركبة
 من الاجزاء الكثيرة حاصلها ان تلك الاجزاء لا يتجمع في الموضوع وهذا المعنى واحد
 ايضا فوجد بين الاجزاء وكذلك مواد المفصلة المذمومة المكون من الاجزاء المتكثرة
 حاصلها انها لا تخلو عن موضوع وهذا ايضا انفصال واحد يتحقق بين المجموع لان
 هناك انفصالات عديدة ولا يلزم فيه شيء من المحذورات لان ذلك مبني على اعتبار
 الانفصال بين كل جزئين معينين وليس فليس وتلخيصه ان ايراد الاجزاء الكثيرة بمفصلة
 واحدة أي منفصلة كانت قريبة قوية على ان المراد بها الانفصال الواحد بين تلك الاجزاء
 لا الانفصالات المتعددة والانفصال الواحد بين الاجزاء الكثيرة ممكن بأن يكون المراد
 منها عدم الاجتماع في الموضوع وعدم الخلو عنه او عدم الاجتماع فيه او عدم الخلو
 عنه والقول بأنه حينئذ يكون حلية مرددة المحمول رجوع الى اول الكلام لا يلتفت الى مثله
 في تحقيق المقام اذ يجوز التركيب من الاجزاء الكثيرة ان يقول بما بالمتكلم حينئذ حيث
 لم يورد الكلام بمفصلات عديدة بل اوردها بكلمات مختصرة فعلى هذا يكون التركيب
 المذكور تركيبا بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر كما حققه الشارح ههنا افتاء بشارح
 المطالع والحق ما اشار اليه المحشى ههنا لا يخلو عن منانة وان خفي مراده على
 القاصرين وان الشارح العلامة اشار الى جواز تركيب المفصلات من الاجزاء المتكثرة
 في فصول البدائع وقد صرح بذلك صاحب المطارحات ٧ حيث قال واما المفصلة
 فاشهور انها تحتل الكثرة الى غير النهاية ثم فصل وحق ما حاصله انه يجوز تكرار
 الاجزاء اذا نسبت الى موضوع واحد وقسمت الى ما يحجمها من زمان او مكان او حال
 انتهى فلعل المحشى اخذ ما ذكره ههنا من كلامه ولا شبهة في علمه مقاله ويدل على ما قررنا
 ان المطارحات قال في بحث القياس الاستثنائي وان كانت المفصلة ذات اجزاء
 يستثنى من احدها حيث يتعين ذلك فيتبع تقيض البواقي او يستثنى تقيض احدها
 حيث يجب ذلك فيتبع منفصلة في البواقي ولا يتعين من ذلك احدها وهكذا اشار الشارح
 في فصول البدائع فلا ينبغي ان يترك كل ذلك بكلام صدر عن شارح المطالع وان اختاره
 الشارح هنا على ان تقول النزاع بين الشارح والمحشى ههنا انما هو في كون التركيب
 المذكور تركيبا بحسب الظاهر كما قال به الشارح او بحسب الحقيقة كما قال به المحشى والظاهر
 هو هذا اذ المراد من امثال المفصلة المتكثرة الاجزاء انما هو التزديد الواحد بين
 الاجزاء وان قيل لعله انه حلية مرددة المحمول ولا يقول احد في مثله ان هناك انفصالات
 وترديدات بين الاجزاء وهذا القدر كاف في كون التركيب المذكور بحسب الحقيقة

٧ وهو الشيخ شهاب
 الدين المقتول قدس
 سره صاحب
 المزارع والمطارحات
 (منه)

(هذا)

في الشرطية وهو الحكم بوقوع المناقاة بين القضيتين

هنا ان على هذا يكون النزاع افظيا لان كلام الشارح ههنا على ان يكون المراد
 بالمفصلة ههنا حقيقةها وذلك لا يكون الا بين القضيتين على ما هو صريح كلماتهم
 ومتنهم تعريفاتهم للشرطية وكلام المحشى مبني على ان يكون المراد بالمفصلة المتكثرة
 الاجزاء ما هو اللازم لها اعني التزديد بين الاجزاء فان اراد الشارح ان يماضي بالتركيب
 الظاهري ههنا الذي ذكره المحشى لم يبق نزاع الا في القول بأن التركيب المذكور
 الظاهري كما قال به الشارح او حقيق كما قال به المحشى ولعل الشارح نظر الى حقيقة
 الانفصال في حكم بأن التركيب المذكور ظاهري والمحشى نظر الى المراد من ذلك التركيب
 فيحكم بأن التركيب المذكور بحسب الحقيقة فيكون الحقيق ظاهريا والظاهري حقيقيا
 فاندفع بهذا اوهام الناظرين في قافهم هذا المقام (قوله على المطالعات الخ) احتراز
 عن الموجبات فان شيئا منها ومن احكامها من التناقض وغيره لم يذكر في هذه الرسالة
 (قال الشارح يخرج اختلاف المفردين) شاربه الى ان الاختلاف جنس لعدد القضيتين
 فصل بعد يخرج الصور المذكورة وما قبل من ان الصور المذكورة تخرج بقوله بالايجاب
 والسلب بل لا حاجة الى هذا القول ايضا لاخراج الاختلاف الواقع بين القضيتين
 بغير الايجاب والسلب كالعدول والتحصيل وغيرهما لان ذلك خارج عن قوله بحيث
 يقتضي اذانه الخ فالظاهر ان يقال هذا الاختلاف يقتضي لذاته صدق احدي القضيتين
 وكذب الاخرى فدفعه بأن مثله من قبيل اغناء الثاني عن الاول ومثله لا يعد مستدركا
 والازم الاكتفاء في كل تعريف بالقييد الاخير والتحقيق ان القيود الواقعة في التعاريف
 لاسيما في الحدود التحقيقية مفهوم المعرف وذلك لا يكون الا باخذ القيود ومع ذلك
 حملها على كونها قيودا مخرجة مما يمكن ذلك كما فعله الشارح اولى واخرى (قوله
 وبالعدول والتحصيل الخ) عطف المجموع على مجموع قوله بالحمل والشرط كما شار
 اليه في الموضوعين بقوله بأن يكون الخ ونظيره ما اشار اليه ائمة التفسير في قوله تعالى هو
 الاول والاخر والظاهر والباطن هذا * واعلم ان حرف السلب ان كان جزأ من احد
 الطرفين يسمى القضية معدولة فان من الموضوع معدولة الموضوع وان من المحمول
 معدولة المحمول وان من الطرفين معدولة الطرفين والايسمى بمحصلة وكذا الشرطية
 فالاختلاف السابق بالحمل والشرط وهذا بالعدول والتحصيل سواء كانا حليتين
 او شرطيتين او مختلفتين (قوله يشمل الصور المذكورة) التي اشار اليها مفصلا وما قبل
 من ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يفي به في الجملة ففي هذه الصور كما يكون الاختلاف
 بالعدول والتحصيل والحمل والشرط يكون ايضا بالايجاب والسلب كما اشار اليه
 المحشى فلا بد للشارح ان يقال بالعدول والتحصيل والحمل والشرط فقط ولا غير
 وما يؤدي مؤداه فدفعه بأن النظر ههنا انما هو الى الاختلاف بالعدول والتحصيل
 وغيرهما ومن البين ان الاختلاف بالعدول والتحصيل مثلا ولو كانا مختلفين ايجابا وسلبا

في الانتاجات واقع وقد صرح به الشارح وصاحب المطارحات (منه)

وعندها على ما قالوا
 وان ما ذكره حلية
 مرددة المحمول
 وانه بالتأويل المذكور
 يرجع المفصلات كلها
 الى الحلية وهو بطل
 ولا يصح استعمالها
 في الانتاجات وانهم
 عرفوا المفصلات
 بما يكون الحكم
 بالسلب فانه بين قضيتين
 على ما صرحوا انتهى
 وكل ذلك ناش من
 الحيرة وعدم فهم
 مراد المحشى من كلامه
 اذ مراده ان مثل
 التركيب المذكور
 دليل على ان المراد
 فيه تزديد واحد
 لا ترديدات متعددة
 فان قال احد بان المراد
 في مثله ترديدات
 فعليه البيان ومثله
 حقيق بأن يكون
 التركيب المذكور
 تركيبا حقيقيا وان كان
 تركيبا بحسب الظاهر
 بالنظر الى ما ليس
 بمراد في مثله من
 حقيقة الانفصال
 وان استعملها

٩ قوى (منه)

٧ طر سوي (منه)

بغير الاختلاف بالاشتراك والسلب فقط كما هو المراد من التعريف هـ هـ ٩
 من الاختلاف بالاشتراك والسلب فقط كما هو المراد من التعريف هـ هـ ٩
 لا اختلاف بالاشتراك والسلب فقط كما هو المراد من التعريف هـ هـ ٩
 بشي من عدم لاطلاع على ما هو المراد من القيد في التعريف ثم ان العمل الاول
 مناع على ما حرره القيد في تعريف استعراضا او قل فحينئذ يبق قوله بحيث يقتضي
 لنا مستمرا كما اديك في ان يقل انه اختلاف القضيتين بالاشتراك والسلب على ما حققه
 مفصلا في المطارحات فالحق ان قدر لايجاب والسلب ليس الاحتراز بل هو تحقيق مفهوم
 التناقض واختلاف القضيتين بحيث يقتضي اذاته لا يكون الا بالاشتراك والسلب
 كما وضحه التفسيراتي وفيه ان كون القيد في التعريف تحقيق مفهوم المعروف لا ينافي
 كونه مخرجا ايضا على ما شرنا له وان لا يكون اغناء القيد الثاني عن القيد الاول
 مستمرا لاستدراكه كما حققناه فالحق ان جعل القيد المذكور على كونه قيدا مخرجا جامع
 كونه لتحقيق مفهوم التناقض اولى من كونه مقصورا على كونه لتحقيق المفهوم فقط
 كما ينبغي على القيد وما ذكر في المطارحات لا ينافي ما شرنا له فافهم (قوله اي غير
 الحمل وشرط وادول وخصيل) فيه اشارة الى ان الضمير في كلمة غيرهما ضمير
 مثبت في معنى نسخ الشرح واو كان ضمير المثبتة كما في بعض اخرى منها لعل
 في غير الحمل والشرط وغير ادول وخصيل الا ان يقال تسامح في ذلك لظهوره (قوله
 في رفع بعض) فيه اشارة الى تزييفه وقبول الزعم مطية لكاتب والاداء والتحقيق
 الخ فهذا التحقيق مما صرح به الشريف العلامة في حواشي محصر المنتهى وان كان
 محادا لقرره كثير منهم شرح المطالع وصاحب القسطاس وغيرهم اوتبعهم ابو الفتح
 في حواشي التهذيب وقال ما حاصله ان التناقض في الاصطلاح اعم من ان يكون
 في القضايا وفي المفردات والاصل في الاستعمال الحقيقة وقد قالوا نقبض كل شيء رده
 وجعلوا مطلق التناقض من اقسام التقابل واما تخصيص التعريف ههنا بالتناقض
 القضايا فكون الكلام فيها وكون تناقض القضايا عمدة في اثبات العكس واتاج
 لايسة لان التناقض مخصوص بالقضايا وعلى هذا كان التناقض مشتركا مع وبا
 بين نفس القضايا وتناقض المفردات ومنهم من زعم ان التناقض مشترك بينهما
 والى رد كلا القولين اشار السيد السند في حواشي المختصر احب احب راو لا
 المتناقضين بالمتعين اذ هما ثم قل وما ذكره المنطقيون من نقبض اطراف القضية
 فعلى وجهين احدهما ان يعتبر نسبة الاطراف الى الذات تفيد ايجابا او سلبا ويسمى
 هذا نقبضا بمعنى السلب وثانيهما ان يلاحظ مفهوماتها من حيث هي وهي
 معنى حرف السلب مضموما اليها صراها معها شيئا واحدا ويسمونه نقبضا
 بمعنى العدول والا هما مجاز على التأويل اللهم الا ان يقل للتناقضان هما المنهومان

(المتداول)

بغير الاشتراك والسلب فقط كما هو المراد من التعريف هـ هـ ٩
 من الاختلاف بالاشتراك والسلب فقط كما هو المراد من التعريف هـ هـ ٩
 لا اختلاف بالاشتراك والسلب فقط كما هو المراد من التعريف هـ هـ ٩
 بشي من عدم لاطلاع على ما هو المراد من القيد في التعريف ثم ان العمل الاول
 مناع على ما حرره القيد في تعريف استعراضا او قل فحينئذ يبق قوله بحيث يقتضي
 لنا مستمرا كما اديك في ان يقل انه اختلاف القضيتين بالاشتراك والسلب على ما حققه
 مفصلا في المطارحات فالحق ان قدر لايجاب والسلب ليس الاحتراز بل هو تحقيق مفهوم
 التناقض واختلاف القضيتين بحيث يقتضي اذاته لا يكون الا بالاشتراك والسلب
 كما وضحه التفسيراتي وفيه ان كون القيد في التعريف تحقيق مفهوم المعروف لا ينافي
 كونه مخرجا ايضا على ما شرنا له وان لا يكون اغناء القيد الثاني عن القيد الاول
 مستمرا لاستدراكه كما حققناه فالحق ان جعل القيد المذكور على كونه قيدا مخرجا جامع
 كونه لتحقيق مفهوم التناقض اولى من كونه مقصورا على كونه لتحقيق المفهوم فقط
 كما ينبغي على القيد وما ذكر في المطارحات لا ينافي ما شرنا له فافهم (قوله اي غير
 الحمل وشرط وادول وخصيل) فيه اشارة الى ان الضمير في كلمة غيرهما ضمير
 مثبت في معنى نسخ الشرح واو كان ضمير المثبتة كما في بعض اخرى منها لعل
 في غير الحمل والشرط وغير ادول وخصيل الا ان يقال تسامح في ذلك لظهوره (قوله
 في رفع بعض) فيه اشارة الى تزييفه وقبول الزعم مطية لكاتب والاداء والتحقيق
 الخ فهذا التحقيق مما صرح به الشريف العلامة في حواشي محصر المنتهى وان كان
 محادا لقرره كثير منهم شرح المطالع وصاحب القسطاس وغيرهم اوتبعهم ابو الفتح
 في حواشي التهذيب وقال ما حاصله ان التناقض في الاصطلاح اعم من ان يكون
 في القضايا وفي المفردات والاصل في الاستعمال الحقيقة وقد قالوا نقبض كل شيء رده
 وجعلوا مطلق التناقض من اقسام التقابل واما تخصيص التعريف ههنا بالتناقض
 القضايا فكون الكلام فيها وكون تناقض القضايا عمدة في اثبات العكس واتاج
 لايسة لان التناقض مخصوص بالقضايا وعلى هذا كان التناقض مشتركا مع وبا
 بين نفس القضايا وتناقض المفردات ومنهم من زعم ان التناقض مشترك بينهما
 والى رد كلا القولين اشار السيد السند في حواشي المختصر احب احب راو لا
 المتناقضين بالمتعين اذ هما ثم قل وما ذكره المنطقيون من نقبض اطراف القضية
 فعلى وجهين احدهما ان يعتبر نسبة الاطراف الى الذات تفيد ايجابا او سلبا ويسمى
 هذا نقبضا بمعنى السلب وثانيهما ان يلاحظ مفهوماتها من حيث هي وهي
 معنى حرف السلب مضموما اليها صراها معها شيئا واحدا ويسمونه نقبضا
 بمعنى العدول والا هما مجاز على التأويل اللهم الا ان يقل للتناقضان هما المنهومان

٧ قره خليل (منه)

٩ فيه تعريض لقوى (منه)

٦ قره خليل (منه)

ماة او ارفع كل شيء تنقبضه على ذلك لتفسير العبارة قالوه لا ينبغي من الحق شيئا فلا بدلت
 ٩ فتوى (منه)
 المنة فيما بينهم تنبض كل شيء رفته لم لا بل هذا منقوضا من احدهما الى
 لا يرقى على لا يجب ان يرفع السلب لان رفع السلب سلب السلب لا لايجاب
 وثانيهما انه ينقبض ان يكون رفع الضاحك عن الشيء مثلا تنقبض الضاحك مع ان تنقبض
 اثر الضاحك سير كما وضحه المحشي في حواشيه على الخبالي غير الشريف تلك العبارة
 الى مخرى ونعم المحشي وقد دفعنا المنتصين المذكورين هاتك مع اعترافنا ان الاولى
 ما داره السيد الشريف فراجع (قوله بقى هذا الخ) بشري الى ترويج مذهب الجمهور
 مع الاعتراف بما حققه الشريف ايضا وحاصله ان النقبض بمعنى السلب المستزم
 للتنا في الحقيق يوجد في المفرد ايضا اذا اعتبرنا نسبة المرفدين المتنافين كمفهوم صدق
 الانسان ومفهوم سلبه الى ذات واحدة اذ لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتقا ههما عنها
 اذ كل مفهوم سواهما يصدق عليه انسان او يصدق عليه ليس بانسان فلا يخلو
 مفهوم عن احدا لمرين ولا يجتمعان في مفهوم اصلا فهذا الاعتبار كانا متناقضين
 كالوا اعتبرنا ههنا قضيتين يكونان محولين لهما كانا متناقضتين اذ الاولى منهما موجبة
 محصلة والثاني موجبة سالبة المحمول وقد قرر في محله ان السالبة والموجبة السالبة
 المحمول ملازمان فيكون هاتان القضيتان مختلفتين بالايجاب والسلب فكانا متناقضتين
 كما ان المفهومين المرفدين المقيس بين الى ذات واحدة متناقضان فعلى هذا لا يكون
 التعريف المذكور جامعا لخروج مثله عنه قطعنا واقول قد حقق الشريف في تصانيفه
 انه لا تمنع بين التصورات بدون اعتبار النسبة الى شيء كالانسان والانسان فان اعتبر
 نسبتها الى شيء فيجئنا ان لم يكن حرف السلب واجعا الى النسبة يحصل ههنا قضيتان
 متنافيتان صدقا لا كذبا وان كان راجعا الى السلب كانا متناقضين انتهى كما اوضحنا
 آتفا على هذا لا يكون ماصوره من المثال مغايرا للقضيتين اللتين هما محمولاهما كما اعترف
 بذلك بقوله وقيسا الى ذات واحدة وبقوله لان كل مفهوم سواهما فاقبل ٩ من ان الحق
 ان هذا القول زائد بل حشو مفسد لان كل مفهوم ايا كان لا يخرج له عن طرفي النقبض
 ليس بصواب بل الصواب ان التمنع الذاتي لا يوجد بدون اعتبار الحكم كاي شهده
 الرجوع الى الوجدان وقد اعترف به المحشي فيما اجابه بقوله ويمكن ان يحجب عنه
 (قوله ويمكن ان يحجب عنه) كانه جواب بتعميم القضيتين الى ما بالفعل والى ما مائة
 بان يكون المراد من القضيتين ما يطلق عليه القضيتان سواء كانا بالفعل او بالقوة
 على طريق عموم الجواز والايكزم الجمع بين الحقيقة والجواز ولهذا صدره بالامكان
 وما قبل ٧ من انه لا كان هذا مخالفا لما ذهب اليه الجمهور صدره بالامكان فالاولى
 ما ذهب اليه الجمهور فقد عرفت اضمحلاله مما حققناه فلا نعيد بل المحشي معترف

بحقيقة الشريف المحقق كما يدل عليه قوله كذا حققه المرتضى قدس سره فالوحيد
 ٩ فتوى (منه)
 على ذات واحدة وان كان نقبضا بمعنى السلب لكن التناقض بينه وبين الانسان
 المأخوذ بصرفه على تلك الذات في قوة تناقض القضايا كيف لا وهما في المال حكمان
 منه قسنان كالتضامين اللتين هما محمولاهما فالتناقض المذكور بين المرفدين في الحقيقة
 تنفس بين القضيتين فلذا عرفوا التناقض باختلاف القضيتين الخ بحيث يندرج فيه جميع
 افراد التناقض يؤيده تصريح بعضهم ايضا بأنه لا تناقض في التصورات فالتعريف
 المذكور جامع لجميع الافراد قطعا (قوله كذا حققه المرتضى قدس سره في حواشيه
 التجريد) بل في اكثر تصانيفه وتبني كثير من المتقين كالشارح والخيالي وغيرهما وقيل ٩ من انه
 ربما يشعر كلامه في بعض تصانيفه الى كون التناقض مشتركا معنويا بين القضايا
 والمفردات بل بعض كلامه يشعر بكونه مشتركا لفظيا بينهما فهو على تقدير تسليمه
 كلام على مذاقهم لا على مذاقه ومثل هذا الاضطراب غير لائق بمنصبه الشريف
 والقول ٧ بأن نزاعه اتساعا في كون مذهب اليه مختارا لاحقة ليس بشيء بل الحق
 ان السيد المرتضى قدس سره لا يرتضى بما ذهبوا اليه وانهم في بيان التناقض للتصورات
 متساوون والحق ما اشاروا اليه في تعريف التناقض (قوله واجب عنه بوجه آخر الخ)
 جواب بتخصيص المعرف بحسب الفرض وهذا ما اشار اليه شارح المطالع حيث قال
 في الجواب عن الاعتراض بأن التناقض كما يقع في القضايا يقع في المفردات فاختصاص
 الاختلاف في الحد بالقضيتين يجعل التعريف غير جامع المراد ٩ من المعرف ههنا
 التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بحثهم بذلك وان وجب
 ان يكون مباحثهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون
 بالنسبة الى مقاصدهم وغراضهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات فرض
 مقيد بل جل غرضهم انما هو في التناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلف
 الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم
 من العكس واتاج الاقيسة لاجرم اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا ونهوا
 في تعريفهم اياه على ذلك انتهى ولعله ما لبث ان التوجيه الى مذهب الجمهور ولا ينبغي
 على ذوي فطنة انهم كما اشاروا الى بيان النسب بين العيين اشاروا اليها ايضا بين النقبضين
 كما يشهد به الرجوع الى جانب التصورات فلا بد عليهم ان يعرفوا التناقض في التصورات
 في ذلك الجانب او يدرج ههنا فان زعموا انه لا نفع في بيان التناقض في التصور فيرد عليهم
 ان اللازم ان يترك بيان النسب بين النقبضين ايضا فالحق ان التناقض مخصوص
 بالقضايا وان ما اشاروا اليه في ذلك الجانب ليس بتناقض حقيقي بل مجازي على سبيل
 التأويل وان ما اشاروا اليه في بحث القضايا ما هو حقيقة الحال والتوفيق على المثل المتعال

٩ فتوى (منه)

٧ القائل فتوى (منه)

٦ مقول قال (منه)

٩ طرسوسى (منه)

٧ فتوى (منه)

(مراد شرح الازمنة من الشيء وعدوله برتبة ان عدم الاثبات) قال ٩ معنى هذا الكلام
 شيء ليس له وجود مفرد من حيث هو وعدوله ان شيء من
 حرف السلب معوما اليه صائرا مع شيئا واحدا ومن البين ان الاثبات في المحصل
 حتى يكون عدوله رفعا لذلك الشيء وسلبه وتقيضا وانما هو وهو مفهوما من مفردان
 يرتفعان بانفسهما فقط واقول لو كان معناه ما ذكره ففهم منه فهما ظاهرا ان الشيء
 وعدوله لو اثبتا الى شيء آخر لم يجوز ارتفاعهما كذبا ولو عند عدم الموضوع وهو مع كونه
 مخالفا لما صرح به الشريف في حاشية المطالع من ان الشيء وعدوله اذا نسب الى شيء
 يجوز ارتفاعهما كذبا حيث قال السيد فيحصل حينئذ قضيتان متنافيتان صدقا لا كذبا
 مخالف للواقع ايضا لان الشيء وعدوله مفهومان من المفهومات يجوز ارتفاعهما كذبا
 من ذات الاحتمال انصافها بمفهوم مغاير لهما ولعله اشتبه عليه العدول والسلب
 فخاف مما يقررره الحشى في صورة السلب فوجه عبارة الشارح بما يقتضى ما يخالف
 وما حققه الشريف ايضا فالحق ان معناه ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع
 المدوم لان كلامهما عبارة عن مفهوم ثابت وحينئذ اذا كان الموضوع معدوما لا يوجد
 الاثبات بشيء منهما عليه فيجوز ارتفاعهما ولا كذلك السلب بمعنى النقيض على ما سلف
 على ما حققناه وعلى هذا المعنى مثنى الحشى في هذا المقام والجب من القائل الفاضل انه وقع
 بظاهر عبارة الشارح فيه مع انه بصدد تسليم تحقيق الشريف والشارح ههنا والحال ان
 الثاني لا يتم الا بان يكون مراد الشارح ما قرره كما اشار اليه الحشى ويشير اليه (قوله اى
 حين عدم الموضوع لا متناع الخ) بمعنى ان مراد الشارح من قوله لان الشيء وعدوله
 يرتفعان لعدم الاثبات ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المدوم لعدم وجود الاثبات
 بكل منهما حينئذ لان الاثبات على غير الثابت من حيث انه غير ثابت تمتنع ضرورة ان ثبوت
 الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له ان في الذهن وفي الذهن وان في الخارج وفي الخارج
 ولا كان حرف السلب جزءا من المعدول صائرا معه شيئا واحدا كان المعدول مفهوما من
 المفهومات كالمحصل المفرد حينئذ يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع ولا كذلك النقيض
 بمعنى السلب اذ كل مفهوم سوى الشيء وتقيضه بمعنى السلب يصدق عليه احدهما فلا
 يجوز ارتفاعهما كما فصله سابقا وهذا ما اشار اليه الشريف في حواشى المطالع من انه
 لا تمنع بين التصورات بدون اعتبار النسبة واما اذا اعتبر النسبة الى شيء وحينئذ ان كان
 حرف السلب جزءا من المفرد يحصل هنا قضيتان متنافيتان صدقا لا كذبا بناء
 على انه يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع هذا فلا يلتفت الى ما قبل ٧ من ان مراد الشارح
 ليس ما فهمه بل مراده انه لا اثبات للمحصل المفرد في نفسه وعدوله ليس تقيضا له
 فيجوز ارتفاعهما بانفسهما انتهى لانك قد صرفت ان ظاهرا العبارة غير ملتفت اليه بل الحق
 فيه ما اشار اليه الحشى على ما حققناه وانما قد بقوله من حيث انه غير ثابت اذ يمكن

ثبات اثبات بل زيدا المدوم في الخارج غاية ان يكون القضية كاذبة ولكنه ليس
 من حيث انه غير ثابت بل من حيث انه ثابت في الخارج ثم ان قولهم ثبوت الشيء للشيء
 في ظرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الطرف منقوض لعل الوجود المطلق وينص
 الصفات السابقة على الوجود كالامكان اجاب عنه شارح المواقف في بحث الوجود
 بان الوجود ينضم الى الماهية لا بشرط كونها موجودة بل في زمان كونها موجودة
 بهذا الوجود لا بوجود آخر وحاصله ههنا ان ثبوت الشيء للشيء لا يفتك من ثبوت
 المثبت له في نفسه ولو كان بهذا الثبوت وكذا الحال في حل الصفات السابقة على الوجود
 وههنا كلام لا يتحمله المقام (قوله وقد مر ان المتناقضين الخ) تأييد لعدم وجود التناقض
 في المفهومين الذين يجوز ارتفاعهما كما قرره اولا (قوله لذاتههما) ويلزمه التمتع في جميع
 الازمنة والاحوال بل يلزمه التمتع اجتماعا وارتفاعا فتقوله اجتماعا وارتفاعا بيان التمتع
 الذاتي ولذا اكتفى الشريف العلامة في تفسير المتناقضين بالتمتعين لذاتههما هذا
 ولا تلتفت الى ما قبل ٩ هنا (قوله فيه انها مفردة) لكن التناقض فيها في قوة تناقض القضايا
 اقول قد سبق منا ان تناقض المفردات لا يكون في قوة تناقض القضايا الا باعتبار القياس
 الى ذات واحدة كما اعترف به الحشى سابقا فعلى هذا يكون التناقض باعتبار الحكم
 فيها وهذا لا ينافي مراد الشارح ههنا من ان المفردات اذا اعتبر معها الحكم تحقق
 التناقض هناك حقيقة لكن لا يكون ما وقع فيها التناقض مفردة بل احكاما والحق
 ان المفردات بدون اعتبار الحكم فيها لا يقع فيها تناقض وباعتبار الحكم فيها يكون
 التناقض فيها من تناقض القضايا (قوله اى الاختلاف بالايجاب والسلب يكون)
 مستقلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون محنجا الى امر آخر كذا في حواشى التجرير للسيد
 اقول وذلك لا يكون الا برؤية جميع الشروط اذ لو اتى بشرط منها لم يتحقق ذلك الاختلاف
 فلا يوجد التناقض فاقبل ٧ من انه ان اراد به ان الصورة علة تامة لذلك الاقتضاء
 ولا مدخل لخصوص المادة فيه كما هو المستفاد من كلام السيد لزم ان لا يتحقق التناقض
 بين قواني كل انسان حيوان وليس كل انسان بحيوان لان صورتها الموجبة الكلية
 والسالبة الجزئية ليست متعاقبة مستقلة لذلك الاقتضاء والالزم ان يتحقق التناقض في كل
 مادة يوجد فيها هاتان الصورتان مثل كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان
 وليس كذلك وان اراد به ان تلك الصورة مدخلا في ذلك لزم ان يتحقق التناقض
 في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وليس كذلك انتهى ليس
 بشيء لان المراد ان نفس الاختلاف بحيث يراعى فيه جميع الشروط هناك مستقل
 في ذلك الاقتضاء ومن البين ان المواد المذكورة لم يراع فيها جميع الشروط وتخصه
 ان نفس الاختلاف مستقل في ذلك الاقتضاء لكن لا يوجد الاختلاف المذكور الا برؤية
 جميع الشروط هذا (قوله وكذلك) اى كما خرج المادة التي ذكرها الشارح لكون الاختلاف

ذكره بالواسطة خرج المادة التي يكون الاختلاف فيها مخصوصا، فان قولنا
 كل حيوان ولا شيء من الانسان حيوان يقتضي صدق احداهما وكذب الاخرى وان قولنا بعض الانسان
 ليس بحيوان مختلفان ايضا باوساطا بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى ايضا
 لكن كل من الاختلاف المذكور ليس بداته بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع
 اخص من المحمول واو كان موضوعا غير من المحمول ككذب الكائنين وصدق
 الجزئيين مثل كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان انسان وبعض الحيوان انسان
 وبعض الحيوان ليس بشئ كما يشير اليه المصنف هذا وامل هذا ٧ مني على جعل اواسطة
 هي المادة لا بخصوص المادة كما في شرح التسمية والافلاكيين بخصوص
 المادة من جزئيات الاختلاف بالواسطة واهل هذا تركه الشارح ولما كان مذكوره
 من المثال غير شامل للاختلاف بخصوص المادة اوردته المحشى (قوله لما اختلفت
 المقضيات ضرورة ان مقتضى الطبيعة النوعية لا يخالف في افرادها) وان اختلفت
 الافراد بتخصصاتها فقبل من انه كان الجنس ماهية معينة متحصلة بالفصول كذلك
 الطبيعة النوعية متحصلة بالعوارض المشخصة فلم لا يجوز ان يخالف مقتضى الطبيعة
 النوعية ايضا ليس بشئ بل ناش من عدم الفرق بين الطبيعة النوعية وبين الشخصيات
 ولا يلزم من اختلاف الافراد اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية نعم يلزم ان يخالف
 مقتضى الطبيعة النوعية في افرادها لكن ذلك اختلاف في الشخصيات لا في مقتضى
 الطبيعة كما هو المطلق ههنا (قوله قبل تقيض القضية الخ) فيه اشارة الى ان التقيض
 انما يكون للقضية كما عرفت والا فلا وجه للتخصيص بالقضية اذ تقيض المفرد على تقدير
 وجوده رفعه بعينه ايضا واو قبل وجه التخصيص هو كون الكلام في القضية لكان
 هذا رجوعا الى ما سبق فقبل من ان في الاضافة المذكورة اشعارا بعموم التقيض
 المفردات ليس بشئ (قوله ولا حاجة) اي والحال انه لا حاجة الخ وبمقتضى
 ان يكون ابتداء كلام والاولى ان يقال لا حاجة الخ (قوله الى اعتبار شئ من
 تلك الشرائط) كالوحدات الثمانية وغيرها (قوله نعم قديمترون الخ) ظاهره انهم
 قديمترون في النقائص ارتفاع القضايا وقديمترون اوازهم المساوية فيحتاجون
 في تحصيل تلك الاوازن المساوية الى تلك الشرائط وانما يحتاجوا في معرفة النقائص
 الحقيقية اليها وقد اشار الى هذا البيان شارح المطالع وغيره لكن هذا يقتضي
 ان يوجد لهم في القضايا نقائص حقيقية ولا يمكن لهم ذلك فلا بد ان يصرف هذه
 العبارة عن ظاهرها بأن يحمل كلمة قد على التحقيق وصيغة المضارع على الاستمرار
 يعني ان اعتبارهم تلك القضايا محقق مستمر الى ان يبلغ من الشهرة الى حيث
 لا يبطىء من التقيض الا الى تلك القضايا المساوية تصار حقيقة عرفية فيها

٧ والذي يظهر ان
 غرض المحشى هو
 التعريض بالشارح
 المحقق بان ما أخرجه
 بقوله يقتضي صدقه
 احدهما خارج بقوله
 لذاته لا بما ذكره لان
 الخارج المذكور من
 خصوص المادة اي
 كون مجموعها اخص
 من موضوعها ولو
 كان الامر بالعكس
 لاختلقتا صدقا وكذا
 فكل من المادتين اي
 ما ذكره الشارح
 مادة مخصوصة ولذا
 كذبت المادتان اللتان
 اشار اليهما المحشى
 فيكون خارجة عن
 التعريف بقوله لذاته
 وقد نى المحشى على
 هذا ما سبقه في
 قول المصنف والزمان
 على ما حققته (منه)

قالراد من التقيض ههنا ليس لا المساوية للتقيض المحقق كما اشار اليه شارح القسطاس
 وحققت الشريف في الحاشية المصرية من لم يفتن به هذا قال ما قل فظهر من
 هذا ان غرضهم من اشتراط الوحدات وغيرها تحصيل تلك الاوازن المساوية غاية
 انهم اختلفوا في طرائق تحصيل تلك الاوازن المساوية منهم من اكثر الشروط ومنهم
 من قلها وارجع بعضها الى بعض ومقصود الكل انما هو تحصيل تلك الاوازن المساوية
 ولا نزاع بينهم في المقصود والتكامل على الملك المعبود (قوله قلنا لان مقتضى التناقض
 الاولى منه ما لم يتحقق الاخرى منها بناء على ان الابوة صفة او تحققت امس تحققت اليوم
 فقد صدق الاولى وكذب الاخرى لكن لا يلزم من كذب الاخرى صدق الاولى ايضا على
 ما هو اللازم في التناقض اذ يجوز ان يكون زيدا بالعموم واليوم ولا يكون اباه امس فظهر
 ان الاختلاف المذكور بعدم الاجتماع صدقا لا كذبا انما هو من خصوص المادة
 لذاته حتى يلزم وجود التناقض بدون الاتحاد في الزمان فاقبل من انه لا حاجة في التقيض
 عن تلك المادة الى ما ذكره بل يكفي ان يقال المراد من الاختلاف المذكور هو اختلاف
 القضيتين بحيث لا يجتمعان ولا ترتفعان معا والوجود ههنا انما هو الاول لا الثاني اذ يجوز
 ارتفاعهما معا انتهى ناش من عدم تحرير مراد المحشى بل ذلك مراد المحشى ايضا كما حررهناه
 والحق ان خصوص المادة قد يكون باجتماع القضيتين في الصدق دون الكذب كما في
 قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وقد يكون باجتماع القضيتين
 في الكذب دون الصدق كما في قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان انسان وما نحن
 فيه من هذا القبيل فلهذا در المحشى حيث اشار الى هذا البيان في تحشية قوله فخرج به الشيطان
 الخ كما وضحه هناك في الحاشية فن حرر المقام بأن يقال الاختلاف المذكور بخصوص المادة
 والازم ذلك في كل شخصيتين مختلفتين بالاجاب والسلب مع عدم وحدة الزمان وليس
 كذلك فان قولنا زيد كاتب امس زيد ليس بكاتب اليوم مثلا يجوز صدقهما معا وكذبهما معا
 ثم اعترض عليه بما اشار اليه القائل السابق لم يفتن لما اراده المحشى ههنا وان كان مذكوره
 متبادرا من ظاهر الكلام (قال المصنف والزمان والمكان) اي زمان نسبة المحمول الى الموضوع
 ومكانه لازمان التكلم ومكانه اذا اختلف في زمان التكلم ومكانه لا يدفع التناقض فانهم ٧ قال
 الشارح بخلاف الجسم مفرق للبصر) اي حزيل العين جعله بعضهم ٧ من الفرق بالفاء المجبة
 واستدل على ذلك بقولهم الاسود جامع للبصر اي مع السواد ليس بجامع للبصر اي مع
 الاسود فيستفاد منه ان البصر لا يستقر على البياض ولا يخفى ان الكلمة من المزيد لان
 الثلاثي فكونهما من الفرق بعيد ثم ان قولهم المذكور لا يدل على ما ادعاه ولودل لكان اثباتا
 اللفظ بالقياس واما نحن فلم نجد من كتب اللفظ التي عندنا ما بشئ العليل (قوله ان تعتبر الخ)
 على صيغة المضارع المجهول وقوله وترد على صيغة المضارع المجهول ايضا عطف على

٩ فيه تعريض قره
 خليل حيث زعم
 ان من رد الوحدات
 التماسية الى الثلاثة
 او الاثنين او الى
 اولى وحدة النسبة
 الحكمية كما ينبغي
 غفل عن فهم
 مقصودهم انتهى
 ولا يخفى ان هذا رد
 عليه ايضا لانه اذا كان
 مقصود القائلين
 بالوحدات التماسية
 تحصيل تلك الاوازن
 المساوية كان مقصود
 الباقين ذلك ايضا
 غاية انهم رجحوا
 طريقة على طريقة
 القدياء اذ المقصود
 تحصيل باقل مما اعتبر
 دة فلا حاجة الى
 اعباءه على التفصيل
 (منه)
 ٦ طر موسى (منه)
 ٧ قوى (منه)

تعتبر السابق وحاسره ان الصحيح ان يتحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية. ترد
كل الواحدات الى تلك الوحدة لوجود التناقض عند وجود الوحدة الواحدة المعهودة
دون الواحدات التي اعتبروها اذ لا حصر فيما ذكره وهذا انما يراد اذا قصدوا الحصر
فيما ذكروا والظاهر انهم ارادوا بيان ما هو الغالب فلا يرد ذلك عليهم وما قبل ٧
من الاختلاف بالآلة وغيرهما داخل في الاختلاف لمحمول فلذا لم يذكرها
ليس بشئ لان الاختلاف بالزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل داخل في اختلاف
المحمول على ما نص عليه كثير من المتأخرين فحيث اذا اعتبروا الاندراج في العلة والآلة
وغيرهما يلزم عليهم اعتباره ايضا في الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والا
يلزم الترجيح بلا مرجح فالحق ان من ذكر الواحدات الثمانية لم يعتبر الاندراج ههنا
بل ذكر ما هو الغالب ولما كان هذا ايضا غير خال من الكدر لم يلتفت اليه المحققون بل
اعتبروا وحدة النسبة الحكمية فكما انحوت النسبة في القضيةين انحوت جميع الواحدات
الثمانية وليس الامر بان كس اذ يحتمل ههنا ان يوجد اختلاف في القضيةين بجهة
من الجهات فحيث لا يوجد اتحاد النسبة فيهما فلا يوجد التناقض هذا (قوله واعلم الخ)
اشارة الى تحقيق في المقام مع التأيد لما صححه الشارح وحاصله ان الواحدات المذكورة
التي هي شروط تحقق التناقض انما اعتبروها لاجل تحقق وحدة النسبة الحكمية التي
بها يحصل التناقض ولما كان غرضهم ههنا تحصيل قضايا مساوية لرفع كما سبق
وكانت تلك القضايا انما توجد عند وحدة النسبة لا غير احتاجوا الى اعتبار الشروط
لتحصيل تلك الوحدة التي بها يحصل تلك القضايا المساوية فاعتبراهم تلك الشروط
ليست لانفسها بل لتحصيل تلك الوحدة حتى لو امكن تحصيلها بدون اعتبار تلك
الشروط لا يحتاجون الى اعتبارها اصلا فهذا يظهر ان المعبر في تحصيل تلك القضايا
المساوية لرفع هو وحدة النسبة ليس الا بهذا الدفع ما قبل ٩ ان قوله فاعتبرها لاجل
تحقق وحدة النسبة مناف لما سلف في قوله نعم قد يعتبرون في التناقض ولما طبق عليه
جهور المتأخرين من ان القداماء ذكروا هذه الواحدات شروطا لتحقيق التناقض
انتهى اما اندفاع الاول فظاهر واما اندفاع الثاني فلان التناقض انما يتحقق اذا انحوت
النسبة على ما يقتضيه تعريفه فإرادهم بتلك الشروط انما هو تحصيل تلك الوحدة
الموجبة لتناقض فاللازم عليهم الاكتفاء بتلك الوحدة الواحدة واما قبل ٦ ان الرد
الى تلك الوحدة مبالة في الاخلال بالمقصود فالنافع للمسلم انما هو بيان الشروط
التي هي علاماتها لكونها ظاهرة على المتعلم فالصحيح اعتبار تلك الشروط ليس بشئ
لان الكلام انما هو بالنظر الى من يعرف الموضوع والمحمول والنسبة بينهما ومن البين
المكتشف ان من يتصور النسبة وعرف وحدتها في القضيةين حصل له معرفة التناقض
من غير احتياج الى النظر في تلك الواحدات والحق ان في اعتبار تلك الشروط انتشارا

٧ برهان الدين (منه)

٩ طرسوسي (منه)

٦ قره خليل (منه)

(على)

على المتعلم بخلاف وحدة اعتبار وحدة النسبة الحكمية ثم في اعتبار تلك الشروط
بعض تمنع البتة لكن لا يلزم بذلك ان يكون هو الصحيح الحق كما زعمه (قوله واه)
لم يعتبر وحدة النسبة الحكمية بل اعتبر تلك الواحدات الثمانية في تحقق التناقض فلا صحة له
اذ لا يخصص شروط التناقض فيما ذكروا بل لا بد منها من وحدات اخرى غيرها فقوله
فلا يخصص شرط التناقض حلة الجزاء المحذوف اقيم مقامه كما في قوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك وله غير نظير فاقبل ٩ من ان الجزاء يقترب على تقبيض الشرط
ايضا لانه يقال ان اعتبر وحدة النسبة وجعلت هذه الشروط انما لا يصح الحصر
مع ان مفهوم الشرط يفيد عدم الترتيب وان مقدم هذه الشرطية يمنع الوقوع
لما مر من ان الواحدات المذكورة شروط لتحقيق وحدة النسبة الحكمية فكيف يتصور
عدم اعتبارها انتهى وذلك لان هذا الكلام واقع في مقام الالتزام وان الجزاء محذوف
اقيم حله مقامه ومعناه انه لو لم يعتبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية
ولم يكتف بهابل اعتبر تلك الواحدات الثمانية فلا صحة لما ذكره واذ اعتبر تلك الشروط
انما هو تحصيل تلك الوحدة ومن البين انها لا تحصل بتلك الشروط بل لا بد منها
من شروط اخرى فحيث لم يذكرها تلك الشروط الاخرى يلزم عليهم ان يكتفوا بتلك
الوحدة الجامعة للكل فن لم يفهم المرام زاد تشبعا في الكلام (قوله بل لا بد من وحدة
العلقة والآلة) والمميز والمفعول به والحال الى غير ذلك فهم ان ارادوا الحصر بما ذكروا
ففساده ظاهر والا فالاداعي الى العدول من المضبوط الى المنتشر الغير الخالي عن الكدر
(قوله فسنزله اياها) اي الواحدات الغير المذكورة ههنا (ايضا) اي كما انها مستزمنة لتلك
الوحدات الثمانية (قوله وقيل المعتبر الخ) هذا هو المشهور في كتب المتأخرين كالشمسية وغيرها
(قوله والبواقي مردودة اليهما) وحدة الشرط والخزمو الكل مندرجة في وحدة الموضوع
ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وقد فصل
ذلك في محله (قوله واكتفى الشيخ ابن نصر الفارابي) وهو المتعلم الثاني في علم المنطق
والناقل لعلوم الفلسفة من اللسان اليوناني الى اللسان العربي (بوحدة الموضوع والمحمول
والزمان) هكذا في شرح المطالع وقد قال في شرح الشمسية ان الفارابي ردها الى الواحدات
الثمانية الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية ثم فصل بعض التفصيل فكانه
ههنا روايتان عن الشيخ ابن نصر الفارابي اختار ٧ في كل من كتابه رواية واحدة لكن
المشهور عن الفارابي هو ما اشار اليه في شرح الشمسية وهو الحق ايضا كما حققه الشارح
ههنا (قوله وكل منهما) اي من الارجاع الى الواحدتين والارجاع الى وحدات ثلاثة
لا يخفى من تعسف اما الاول فلانه ان عين بعض الواحدات للموضوع وبعضها للمحمول
كما هو المشهور عن المتأخرين فيرد عليه اما الاول فلان تعيين تعلق بعض الواحدات
بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص بلاخص اذ يكون الامر منعكسا عند انعكاس

٩ قره خليل (منه)

٧ اي شارح المطالع
(منه)

نظية وانما لا يمتد الى احوالها بالانتماء الى الموضوع ولا المحمول بل بالنسبة كما
 في الامراج مثله بشرط عدم تعلقه بشئ من الموضوعات او بالانتماء الى
 الزمان خارج من طرف القضية بالنسبة للمحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان
 ولو كان الزمان داخلا في المحمول كما زعموا لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع
 واقعا في زمان غير الزمان يكون زمان آخر وهذا الاخير غير وارد على الفارابي
 وهو طه هو وان لم يكن بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول فيرد عليه
 الاثر الثالث المذكور ان كانت النسبة محتاجة الى زمان خارجة عن الطرفين
 ففي اي من الموضوع والمحمول يعتبر اندراج وحدة الزمان يلزم ان يكون للزمان زمان
 واذا اعتبر انه راي وحدة الزمان مغايرا لوحدة الموضوع والمحمول ولم يعتبر اندراجه
 في احدي الوحدات واما تعسف الثاني اي ما ذهب اليه الفارابي فيرد عليه ما ورد
 عن المتأخرين في اعتبارهم الاندراج في لوحدين معا اذ الاراد الثالث لكن ورد
 عليه ايضا في ذلك ان وحدة الزمان ايضا مندرجة تحت وحدة المحمول كما اعتبره
 المتأخرون فان قلنا بأنه يلزم ان يكون للزمان زمان كما عرفت فلذلك لم يعتبر اندراجها
 فيها فيرد عليه ان تعلق المكان كالزمان بحسب الظرفية ادلايا بالنسبة من مكان
 كما بد لها من زمان ولا وجه لاندراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج
 وحدة الزمان عنها هذا هو المفهوم من شرح المطالع في ترتيب المذهبين وما اشار
 اليه لمشي ههنا وهو المذكور في شرح الاشارات بين التعسف في اندراج الوحدات
 في الوحداتين وليس فيه تعرض ليكون اعتبار وحدة الزمان على سبيل الاستقلال
 كما نقل عن الفارابي تعسفا مع ان كلامه مسوق لبيان ايضا ان يقال اعتبار الاندراج
 فيها وفي غيرها لما كان تعسفا كما فصله كان اعتبار الاستقلال فيها دون غيرها تعسفا
 ايضا والحاصل ان مراده بيان كون المذهبين تعسفا ويظهر ذلك مما ذكره وهذا القدر
 كاف فيما قصده واما كون اعتبار الاستقلال في وحدة الزمان تعسفا ايضا فامر آخر
 يؤيد ما ذكره من التعسف فلا يتوهم ان ما ذكره انما ثبت تعسف القول الاول لان تعسف
 ما ذهب اليه الشيخ الفارابي فلا يتم التقريب انتهى لان هذا وهم لا يعمد عليه وان صدر
 عن المولى المهاد على انه ظن ان ما فصله المسمى انما هو في بيان وحدة الزمان وبيان
 ارجاعها ثم اعترض عليه بما اعترض وليس كذلك بل ما ذكره او لا انما هو في بيان وحدة
 الشرط وبيان ارجاعها كما هو صريح كلامه واو كان الامر كما فهمه يكون كلامه منطوقا
 على ما ادعاه مع انه زعم عدم تمامية التقريب فالحق انه اضحوكه للتأخرين (قوله
 بخلاف رد الكل الى النسبة الحكمية) كما هو المنقول عن الفارابي ايضا اذ لا تعسف فيه
 اصلا مع انضباطها وكونها جامعا لجميع الوحدات بخلاف ما ذهب اليه القدماء
 لانتشاره وانتقاضه بالوحدات الغير الداخلة فيما ذكره وبخلاف ما ذكره المتأخرون

٩ عطف على قوله
 ان عين (منه)

لتمسكه وكونه ترجحا بالمرجع اذ اعتبار الاندراج في الوحدات دون الوحدة الواحدة
 ترجيح والمرجع المرجع مرجوح انه المبدأ الكلام ليؤدي حق المقام (قال الشارح
 العلامة وهذا المشار يعرف الخ) كانه اشار بهذا الى ربط قول المصنف ونقيض الموجبة
 الكلية الخ سابقا يعني ان الوحدات الثمانية شروط تحقق التناقض في الخصوصيتين
 وللمحسورتين معها شرط تاسع وهو الاختلاف في الكمية بعد الاتفاق فيها وهذا
 على تقدير ان يكون قوله فالحسورات بالفاء المجمعة على ما هو الماهر واما على تقدير
 ان يكون ذلك القول بالواو كما في بعض النسخ المأثورة ان يؤخر قوله ونقيض الموجبة
 الكلية من ذلك القول كما هو الواقع في الرسائل المنطبقة فعلى هذا يكون هذا القول
 جوابا عن سؤال مقدر كانه قيل اذا كان اتحاد الموضوع لازما يكون نقيض الموجبة
 الكلية السالبة الكلية وليس كذلك أجاب بما ذكره وحاصله ان اتحاد الموضوع لا يقتضي
 ذلك بل نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية مع وجود اتحاد الموضوع فبما اظهر
 ما اشار اليه الشارح ثم يقول هذا كله في المطلقات وفي الجهات شروطا آخر غيرها
 واما نقيض الشرطيات فلم تذكر في هذه الرسالة ولم يشر اليها الشارح ايضا (قوله
 اي في الكلية والجزئية) انما يفسر به اشارة الى انه لا يتصور من احاد انكار الاتحاد في نفس
 الموضوع المذكور وانما الانكار في الاتحاد في الكلية والجزئية ولعل السائل حمل الموضوع
 ههنا على ما صدق عليه كما في الشخصية فأورد ما ورد لان الموضوع في الكلية جوع
 الافراد اي كل واحد منها لا المجموع والا لا يكون القضية كلية وهو خلاف المقروض
 وفي الجزئية بعض الافراد وعلى هذا لا يتحد الموضوع في القضيتين فلا يوجد التناقض
 بينهما (قوله لان المراد بالموضوع الخ) حاصله ان المراد بالموضوع في مسألة اتحاد الموضوع
 في القضيتين الموضوع المذكور اي ما كان موضوعا في العنوان وهو مفهوم
 الموضوع دون خصوصية الذات اعني ما صدق عليه الموضوع ومن الين ان الكلية
 والجزئية متحدان في عنوان الموضوع ومفهومه وان لم يتحد في ما صدق عليه لان هذا
 الاتحاد غير ملتزم ههنا فان وجد هذا كما في الشخصية فيها ونعمت والا فلا اتحاد
 في المفهوم كما في المحسورات كاف فيما قصدهنا ههنا اقول وبيانه ان المقصود ههنا كما
 سبق تحصيل قضايا مساوية للرفع الذي هو النقيض الحقيقي ومن الين ان الرفع
 الكلي انما يساويه الجزئي ورفع الجزئي لا يساويه الكلي فلا جرم وجب الاقتصار
 في اعتبار وحدة الموضوع على اتحاد العنوان بدون خصوصية الذات في المحسورات
 واما في الخصوصيات فلا بد من اعتبار خصوصية الذات في هذا الشرط والاول يحصل
 تلك القضية المساوية للرفع فيها كذا قيل وتقول ايضا لما كان التحقيق في المحسورات
 ان المحكوم عليه هو المفهوم ثم يسرى منه الى الافراد كان اعتبار اتحاد المفهوم في القضيتين
 كافيا في التناقض فيها واما في الخصوصيات فلما كان المفهوم فيها عين الذات لا جرم

٩ قاله الطرموسي
 (٤٠)

صدق تعريف العكس عليه فاشار بذلك الى ان التعريف هو الذي لا يتناقض في ذاته ماد كروه لان مرادهم في الفائدة لانني نفس العكس فحصل كلامه اننا لانسلم ان تعريف العكس بصدق عليه لان المراد من التبديل في التعريف المذكور هو التبديل بحيث يتغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المفصلة في العكس فلا يصدق التعريف عليه ولو سلم صدق التعريف عليه فهو من افراد المعرف لان المراد من قولهم لا عكس للتفصلات انه لا فائدة في عكسها فهم لا ينكرون اطلاق العكس عليه اصطلاحا والله در شارح المطالع حيث اشار الى المنع المذكور في شرح المطالع والى التوجيه المذكور في شرح التسمية وهو الذي مثني عليه الشارح والمحشي هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واعلم ان شارح الاشارات قال ههنا ما حاصله انه قد يشبه المحمول بجزء الموضوع في مثل قولنا لاشئ من الحائط في الوند فذا لا ينعكس الى قولنا لاشئ من الوند في الحائط وكذا مثل قولنا كل ملك على السرير وكل شيخ كان شابا لا ينصور فيه الانعكاس كما لا ينبغي على ذوي الكياسة (قوله والمذكور العكس المستوي واما عكس القبض الخ) الظاهر ان لفظ العكس المشترك بينهما لفظا وسمى الاول عكسا مستويا لاستوائه واستقامته بحيث لا عوج فيه بخلاف الثاني فانه يتغير فيه الجزآن من ظاهرهما وان كان لازما للاصل ايضا (قوله واما عكس القبض) الذي اشار اليه هو عكس نقيض القدماء واما عكس نقيض المتأخرين فهو عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع الموافقة في الصدق والمخالفة في الكيف كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان فقولنا لاشئ مما ليس بحيوان بانسان فالاصل موجبة كلية والعكس سالبة كلية معدولة الموضوع واما عند القدماء فالاصل ان كان موجبة كلية يكون العكس موجبة كلية ايضا لكنها معدولة الطرفين فالوجبة الكلية عند القدماء تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية لا عكس لها لزوما والسالبة كلية اوجزئية تنعكس سالبة جزئية وكذا اتصالاته كذا قرر في محله واختار في عكس النقيض هو مذهب القدماء وهو المستعمل في العلوم واو على قلة فلذا اشرنا فيه الى بعض التفصيل (قوله وانما لم يذكر المصنف الخ) وسيمحي الاشارة من الشارح في آخرباب ما يتعلق بهذا الامر لكن المحشي اشار العذر الى تركه حشا لتردد السائل من اول الامر فلا يتوهم ان المحشي غفل عن اعتذار الشارح بعده (قوله ولهذا عرفوه اي العكس) اي القضية الحاصلة من التبديل ولذا قالوا (بأنها اخص قضية لازمة للقضية) اي الاصل (بطريق التبديل) الخ وبما انه قد يحصل من تبديل القضية الواحدة قضايا متعددة متوافقة الاصل في الصدق والكيف مترتبة بالعموم والخصوص فالعكس ما هو الاخص منها كما في السالبة الكلية فانه يحصل من تبديلها سالبة كلية وسالبة جزئية والعكس هي الادون الثاني وكافي السالبة الضرورية فانها يحصل من تبديلها سالبة دائمة وسالبة مطلقة وسالبة ممكنة والعكس هو الاولى

٩ يعني ان المتصلة الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية والمتصلة الموجبة الجزئية لا عكس لها والمتصلة السالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس متصلة سالبة جزئية كل ذلك عند القدماء واما عند المتأخرين ففي الجملة والمتصلة تفصيل كثير عندهم قرر في محله (منه)

دون الآخرين وقد لا يحصل من تبديلها الاقضية واحدة كما في الموجبة كلية كانت اوجزئية فانه لا يحصل من تبديلها الاموجبة جزئية ٩ فقوله اخص قضية انما هو على الصورة الاولى دون الثانية فالمراد منه انها اخص قضية على تقدير حصول قضايها متعددة من ذلك التبديل هذا (قوله يكون المحمول مساويا للموضوع) هذا انما يظهر في مثال كل انسان فائق دون مثال لاشئ من الانسان بحجر مع ان بيانه بالنظر الى المثالين المذكورين كما صرح به فائق الناظرون ٧ على انه وقع ههنا سهوا من القلم والمراد مساوياله او مبايناله ولو حل المساواة على المساواة وجودا وعدما بمعنى وجودا حشرها عند وجود الاخر ونفي احدهما عن وجود الآخر كليا لاستقام الكلام وتخصيصه ان المساواة تستلزم الكلية فالمراد بها هو الكلية وجودا وانقضاء وهذا وان كان خلاف الظاهر جدا لكنه اهون من الحمل على السهوهذا وانما قال في كل مادة يكون المحمول الخ اذ لو كان المحمول اعم من الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان فيصدق العكس وان خالف الاصل في الايجاب والسلب كما اذا قلنا في عكس القضية المذكورة بعض الحيوان ليس بانسان لكنه تخلفه في مادة مساواة المحمول الموضوع لا يطلق على مثله العكس في الاصطلاح اذ قواعد الفن عامة فتختلف منها في بعض الصور خارجة عن ذوق الفن (قوله فيه ان معناه الخ) اقول لما كان قول المصنف والتصديق والتكذيب بحاله مقتضيا بحسب الظاهر كون صدق الاصل موجبا لصدق العكس وكذب الاصل موجبا لكذب العكس مع ان الاول حق دون الثاني صرفه الشارح المحقق عن ظاهره وحرره بأن التصديق من جانب الاصل والتكذيب من جانب العكس وقال معناه ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل لان العكس لازم القضية وصدق المزوم يستلزم صدق الاصل كما ان كذب الاصل يستلزم كذب المزوم ولما كان اخذ هذا المعنى من لفظ التصديق والتكذيب بعيدا جدا مع ابقاء لفظ البقاء عنه قطعنا او رد عليه المحشي بأن معناه ليس كما اشار اليه لان ما ذكره على تقدير تسليمه انما هو معنى لفظ الصدق والكذب لالفاظ التصديق والتكذيب والكلام في الثاني بل معنى الاول انه ان كان الاصل صادقا في اعتقاد المخبر يبقى العكس صادقا كذلك لانها صادقتان البتة كما اشار اليه الشارح في معناه فعلى هذا يتناول عكس الكواذب فعلا بخلاف ما ذكره الشارح فان قوله ان صدق الاصل الخ يتبادر منه انه ان صدق الاصل في نفس الامر صدق العكس في نفس الامر فلا يتناول عكس الكواذب ظاهرا فلا يكون التعريف جامعاً وكذا المعنى في قوله والتكذيب على ما يقتضيه لفظ البقاء ان كذب الاصل في اعتقاد المخبر يبقى العكس كذلك لان كذب العكس كذب الاصل اذ لا يدل على ما ذكره الشارح عبارة التعريف قطعاً وليس مراده ان قوله والتكذيب في موقعه بل مقصوده بيان المعنى الذي دل عليه عبارة التعريف والافه وحكم بأن قوله والتكذيب وقع ههنا استطراد

٩ كقولنا كل انسان حيوان فانه لا يحصل من تبديلها الا بعض الحيوان انسان (منه) ٧ طرسوسي وقره خليل وعبد الرحيم (منه)

٩ طرسوسي (منه)

كما استطاع عليه هذا قبل ٩ من مرادمانه حل التصديق على اعتقاد الصدق فعلى هذا معنى بقاء التصديق الكائن قبل التبدل المذكور بعده ان اعتقاد الصدق وقع في الأصل لم يزل بالتبدل البتة لانها صدقتان البتة في نفس الامر ولهذا لم يوجد في نص النسخ القديمة لفظ ان كان الخ فلي هذا يكون قوله في اعتقاد المخبر على تقدير وجود ان كان في النسخ الحديثة ضامه مستدركا في الفرض والتقدير لا يكون الا بالنظر الى الاعتقاد انتهى منظوره لان نزاعه مع الشارح ليس في ارادة الفرض والتقدير ههنا كزعمه حتى يكون قوله ان كان الخ محدثا ويكون حينئذ قوله في اعتقاد المخبر ضامعا وذلك لانهم اطلقوا على ان الفرض والتقدير مراد ههنا حيث قالوا معنى قولنا مع بقاء الصدق الخ انه بحيث لو فرض الاصل صادقا يكون العكس صادقا كما اشار اليه الشارح وصرح به شارح الاشارات وشارح المطالع وغيرهما بل في اخذ هذا المعنى من لفظ التصديق كما ههنا فالظاهر ان معناه ان كان الاصل صادقا في الاعتقاد كان العكس كذلك فيتناول عكس الكواذب قطعا بخلاف ما ذكره من انه ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا فان المتبادر منه انهما صادقان البتة لاسيما وقد اضيف اليه لفظ البقاء وهو يقتضي ان الصدق الموجود في العكس موجود في الاصل ايضا وقد تقرر في محله ان الشرطية تزكب عن صادقين ومجرد الفرض والتقدير لا يقتضي اعتقاد صدقه فالحق ان عبارة القوم على المعنى المذكور وان شئت عكس الكواذب ايضا لكن شمول عبارة المصنف له على ما اشار اليه من المعنى اوضح وانه لا استدراك في تقريره وان نزاعه مع الشارح انما هو في وضوح هذا المعنى من عبارة المصنف وقد اعترف به القائل ايضا قال ٧ اذا كان المعنى في عبارة القوم على الفرض والتقدير كما صرح حوايه كان ما ذكره الشارح عين ما ذكره اي المحشى في التصديق واما حل التأكيد على ما ذكره فلعل الداعي اليه ان التأكيد بذلك المعنى لما كان لازما للتصديق بالمعنى المذكور عكس نقيض هذه القضية فاذا ذكره ثانيا عكس نقيض القضية الاولى فالابق للمعتبر ان لا يهمل اعتباره في مفهوم العكس فحده الاسمي لا يتم بدون ذكره كما فعله صاحب المطارحات نعم لفظ البقاء يأبى عنه نوع اباء لكن الامر فيه سهل لمن هو اهل انتهى واقول هذا غاية ما يتكلف في تصحيح عبارة المصنف وفيه بحث اما ولا فلا بالانتم ان ما ذكره الشارح عين ما ذكره في التصديق والسند مأمور انما واما ثانيا فلا غاية ما ذكره ان التأكيد لازم للتصديق بطريق عكس النقيض واذا كان الثاني لازما للاول كان هناك ملحوظا قطعا فلا وجه للتصريح به واما ثالثا فلان تمام الحد لو كان بذكر لازمه لم يوجد لشي من الاشياء حد اذا من حد الاول لازم بل لو ازم لم تذكر فيه مع ان احدا من العقلاء لم يحكم بتقصان مثله على ان اعترضه انما هو على ما يبادر من مثله وبالتوجيه المذكور لا يندفع ذلك واما القول ٤ بأن الذين وقع في تعريفهم لفظ

٦ طر سوسى (منه)

٧ في الجواب عن اراد المحشى ههنا (منه)

٤ قره خليل (منه)

(التكذيب)

التكذيب هم اعلام الخفقات والتدقيقات قحطتهم غير مناسب فالاولى ان يوجه بالتوجيه المذكور وان كان ذلك تكلفا فكل كلام آخره لا يضر بما قرره المحشى ههنا من بعد اتوجيه المذكور وفساده بحسب الظاهر والاستدلال بحالة شان القائلين غير مقبول في المناظرة على ان مثل هذه العبارة غير موجودة في كثير من كلمات المتأخرين بل لم توجد ايضا في بعض نسخ الاشارات وقد قال المحقق شارحه ههنا زيادة لفظ الكذب ههنا وقعت سهوا من ناسخى الكتاب فان اكثر كتب المنطقين خالية عنها وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب يعنى كتاب الاشارات خالية عنها ايضا وكثير من المتأخرين لم يثبتوها لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم انتهى فالعهدة في هذا التخطئة على الحكيم المحقق لاعلى المحشى والحق ان التوجيه المذكور بعيد جدا لاسيما في مقام يطلب فيه الايضاح والبيان وعلى الله التكلان (قوله فيه ان مثل الخ) يعنى ان ما اشار اليه الشارح ثانيا في توجيه قوله والتكذيب من قيل اطلاق الكل واردة الجزء والمعهود في مثله فيما بينهم ان يذكر اللفظ الدال على المعنى المركب ويراد به جزء المعنى مثل ان يذكر البيت ويراد به الجدران او السقف واما ذكر اللفظين الدالين على المعنيين ويراد به احدهما فقير بمعهود بل غير واقع فلا ينبغي ان يرتكب مثله سيما في مثل هذا المقام واقول مراده ليس ما فهمه بل المراد ان المجموع من التصديق والتكذيب بقاؤه عبارة عن بقاء احدهما اعنى التصديق بأن يكون حكم المجموع حكما واحدا منهما وكأنه مبنى على ملاحظة عطف والتكذيب على التصديق اولا وانسحاب البقاء اليهما ثانيا وعلى كون بقاء المجموع كناية عن بقاء التصديق فقط ومثله غير مستبعد لاجل دفع فساد ظاهر الورد والقرينة على هذا قوله اطلاق اللفظ على احد محتملاته لان هذا الكلام على هذا المعنى يحتمل امورا ثلاثة والمراد ببقاء التصديق بحاله فقط فعلى هذا يندفع بحثه وما روجه بعضهم بأوهام فاسدة لا تليق بمنصب الشارح (قوله محل بحث) اي السند المذكور فاسد لمخالفته المعروف فيما بينهم وليس المراد منه انه ممنوع حتى يرد عليه ان ما اشار اليه منع وسند فيكون مقابلة المنع بالمنع وهو خارج عن قانون المناظرة ثم انك قد عرفت اننا اندفاعه عن الشارح فتذكر (قوله تحليل لقوله معناه الخ) يعنى ان قول الشارح اطلاق اللفظ على احد محتملاته لا يصح ان يكون تعليلا لقوله يراد به التصديق الخ لان بقاء التصديق والتكذيب بحاله لا يراد به الاول فقط ولو اريد بالبقاء الوجود بأبى عنه قوله بحاله فهو تعليل لقوله سابقا معناه ان مجموع التصديق الخ وفيه ان هذا الكلام ٤ وان كان مبنيا على ان يراد ببقاء التصديق والتكذيب بحاله بل منه ما يحال به ولا يصح قول الشارح ٤ ان مجموع الخ مجموع من حيث هو مجموع بحاله كما هو الظاهر من قول الشارح فيصح تحليل قوله المذكور لقوله يراد به التصديق بحاله والحق انه لا فرق

٩ جواب اما (منه)

٩ كون كل منهما بحاله وكون الاول بحاله وكون الثاني بحاله (منه)

٤ اي كلام المحشى (منه)

ين كونه تعديلا للاحق وبين قوله براد الخ فان صح الاول يصح الثاني قطعا مع تبادله وقوله (قوله والحق ان ذكر التكذيب وقع الخ) يعني ان كلام الوجهين في تصحيح قوله والتكذيب مردود فالحق ان ذكره وقع احترازا وتبعاً لقوله والتكذيب لما استلزم بينهما ومفيل ٩ من ان عننا بحسب الشر الجليل واما بحسب النظر التدقيق فيفيد التعويل على الوجه الاول من الوجهين ففيه انك قد صرفت مافي الوجه الاول بل التعويل على الوجه الثاني اولى من التعويل على الوجه الاول كما حققناه ثم لو قيل في مراد المحشى ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس النقيض على ما قرر في الوجه الاول فلاجل المناسبة بينهما ذكر استطرادا لكان له وجه صحة في الجملة كما قررهم ٧ في الوجه الاول وان كان فيه ما فيه ولعل لهذا قال وقع استطرادا ولم يقل وقع سهوا كما قاله اشرح الاشارات ويمكن ان يقال لم يقل وقع سهوا تأديبا منهم هذا (قوله اقول لما كان ما ذكره المصنف في تعليل المسئلة) اعني قوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانها سالبة كلية اذ لو كانت رفع الايجاب الكلي لزم انعكاسه في بعض المواد ومن المعلوم ان الانعكاس في بعض المواد ليس بعكس عندهم وان كان عكسا بالمعنى اللغوي فثبت ان القول المذكور سالبة كلية واطلاق المسئلة عليهم لزوم كونها موجبة كما تقرر لموافقة قوله بل تنعكس جزئية اذ لا شك انها مسئلة لكونها موجبة كلية وبالجملة ما ذكره المصنف في تعليل تلك السالبة الكلية (مادة جزئية لا يثبت بها تلك الكلية) من حيث هي كلية وان كان يثبت عدم الانعكاس بمادة جزئية على ما قرر في محله (علل الشارح على وجه كلى) وجعل ما ذكره المصنف كالتنوير بالتمثيل على ان قوله بل تنعكس جزئية كلية علامها المصنف ببرهان كلى اشار اليه بقوله فانما نجد شيئا معينا الخ فالمناسب له ان يعمل قوله لا تنعكس كلية على وجه كلى ايضا فعلى هذا يجوز ان يراد من كلامه انه لما كان ما ذكره ههنا في تعليل ما كان على صورة المسئلة من حيث كليتها مادة جزئية علامها الشارح لاجل المناسبة لعلها على وجه كلى فاقبل ٦ من ان عدم الانعكاس يثبت بمادة جزئية فلا يحتاج الى تعليله على وجه كلى فذا ذكره خبط ناش من عدم الاطلاع على تقريراتهم ايس بشئ نعم قال شارح الشمسية اه ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوما كليا فهذا يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس يلزمها لزوما كليا فينتضح بذلك بالتخالف في مادة واحدة فلهذا اكتب في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس انتهى وقد بنى القائل المذكور عليه ما دام خبط المحشى لكنهم افسهم كلام شارح الشمسية اذ كلامه انما هو في صورة الاكتفاء وهو لا ينبغي ان يكون بيان عدم الانعكاس ببرهان اولى واخرى ايضا يدل على ذلك انه نفسه بين هناك عدم انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بل الى انعكاسها موجبة جزئية بوجهين كائين كما اشار اليه الشارح ههنا من غير فرق ولعمري ان ما طوله ههنا فريفة ما فيها مربة

٩ طرسوسى (منه)

٧ طرسوسى فيه
تعريض للتدوى (منه)

٦ قره خليل (منه)

(فذر)

فذر الذين لا يعملون في خوضهم بله ون (قوله ربما تصادق) اى تصادق الموضوع والمحمول على شئ واحد (يعلم صدق الموجبة الجزئية من الطرفين) اى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية اما الاول فلان الموجبة الكلية اخص من الموجبة الجزئية وصدق الاخص يستلزم صدق الاعم واما الثاني فلان الموجبة الجزئية اللازمة هناك تنعكس جزئية على ما سبقه المصنف ثبت ان التصادق يقتضى صدق الجزئية من الطرفين اى الاصل والعكس فيلزم صدق الجزئية من طرف العكس ولا يلزم صدق الكلية وان كان لازما في مادة تساوى المحمول للموضوع فحاصل كلامه ان بالتصادق يصدق الايجاب من الطرفين ولما بطل الكلية من طرف العكس تعين الجزئية وهو المطابق وبهذا ظهر فساد من فسر الطرفين بالموضوع والمحمول لالاقضيئين اذ لا معنى لصدق القضية الجزئية من طرفي الموضوع والمحمول اللذين هما من قبيل التصور (قال المصنف لانا اذا قلنا كل انسان حيوان الخ) اقول للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق الاول طريق الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحل وضع الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجرى الا في الموجبات وهو الذى اشار اليه المصنف ههنا فنقول تفرض ذات الموضوع ههنا (د) ٩ مثلا ونقول زيد حيوان زيد انسان فيتبع من الشكل الثالث ٦ بعض الحيوان انسان وهو المطابق وقس عليه ٧ الثاني طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل منه ماينا في الاصل فنقول ههنا او لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذى هو عكس قولنا كل انسان حيوان لصدق نقيضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان فينعكس الى لاشئ من الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هف ٧ الثالث طريق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا فنقول ههنا لولم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذى هو عكس قولنا كل انسان حيوان لصدق نقيضه اعنى لاشئ من الحيوان بانسان ونضمه الى الاصل ونقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج انه لاشئ من الانسان بانسان وهو سلب الشئ عن نفسه وهذا المحال لا يلزم من الاصل لانه مفروض الصدق ولان الصورة لانه على هيئة الشكل الاول فتمين انه من الكبرى وهو محال فيكون نقيضه اعنى بعض الانسان حيوان حقا وهو المطلوب وهذا الطريقان يجريان في السوالب ايضا بخلاف الاول كما اثبتنا اليه واذا عرفت هذا فاعلم ان الطرق الثلاثة تجري بعينها في انعكاس الموجبة الجزئية موجبة جزئية كما فصلناها هذا هو البيان الاجالى الكافى ههنا والتفصيل ٧ في المطولات (قال الشارح العلامة والافيعض الانسان جرا الخ) اشار بهذا الى بيان انعكاس السالبة سالبة كلية بطريق العكس كما فصله او لا بقوله اذ اصدق سلب المحمول الخ وحاصله انه لولم يصدق لاشئ من الجرا بانسان صدق نقيضه بعض الجرا انسان لامتناع ارتفاع النقيضين وقد ثبت ان الموجبة الجزئية تنعكس

٩ كناية من موضوع
معين (منه)

٦ وربما يقرر ههنا
قياسان هكذا زيد
انسان و الانسان
حيوان ينتج من
الاول زيد حيوان
ثم يحمل ههنا صفرى
لقولنا زيد انسان
فينتج من الثالث
بعض الحيوان انسان
وهو المطلوب ففى
الافتراض قياسان
احدهما من الشكل
الاول والاخر من
الثالث وهذا مأخوذ
بما ذكره في بيان
انتاجات الاشكال
الثلاثة ما عدا الاول
(منه)

٧ كما أنه اعتر من
من ترك بعض ما
لزم بانه ههنا (منه)

(٣٥)

كنفرى

حرثية فيه كس الى بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشي من الانسان حجر
 ٧ اذ لم يكن اجتماع النقيضين وهذا المحال انه لم يزل من صدق نقيض العكس فهو محال
 فيكون العكس حقا وهو المطلوب (قال الشارح العلامة ونقصها الخ) اشارة الى بيان العكس
 بطريق الخلف وبيانه ههنا انه لو لم صدق لاشي من الحجر بانسان صدق نقيضه
 بعض الجرانسان ونقصه الى الاصل ونقول هكذا بعض الحجر انسان ولاشي
 من الانسان حجر ينتج ان بعض الحجر ليس بحجر وهذا المحال لا يلزم من الصورة
 لانها على هيئة الشكل الاول ولا من الكبرى لانها مفروضة الصدق فنعين ان من الصغرى
 فهو محال فيكون نقيضه اعني لاشي من الحجر بانسان حق وهو المطلوب واما ان السالبة
 لا تقتضي وجود الموضوع فيكون سلب الشئ عن نفسه جائزا فهو وان كان واردا
 لكنه لا ينافي الى امثلة ٦ في مثل هذا المقام فنلزم ان عكس السالبة الكلية الى نفسها
 من هذين الطريقين * واما لا فراض قد عرفت انه مخصوص بالوجبات فعلى هذا
 معنى قوله بين نفسه انه بدعي بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك بداهة الحكم بداهته
 اذ عما يكون الشئ بدعيا ويكون الحكم بداهة نظريا على ما حقق في محله فاطريقان
 المذكوران الثاني لا الاول * او نقول معناه انه بدعي خفي يحتاج الى تنبيه كما اشار اليه المصنف
 بالتنبيه المذكور * او نقول معناه انه بين ظاهر بالطريقين المذكورين فيندفع ما توهموا
 ههنا من انه دعوى البداهة يتا في اثباتها بالبرهان وعلى الله التكلان (في المصنف والسالبة
 الجزئية لا عكس لها لزوما) قد وقع في بعض نسخ الحاشية هذا فيه ان عكس القضية
 يعتبر في كونها عكسا لزوما للقضية كما عرفت فيما سبق فليدرك بل لا بد
 ان يقال والسالبة الجزئية لا عكس لها اذ القضية الحاصلة من تبديلها ليست بلازمة لها
 لانها وان صدقت في بعض المواد لكنها لا تصدق في البعض الاخر فلا يكون عكسها لها
 انتهى اجيب عنه ٩ بأن قوله لزوما قيد لاني بمعنى ان عدم عكسها لازم اي واجب
 اذ لو جاز لا يمكن عكسها فلزم المحذور المذكور في الشرح وبأنه يجوز ان يرجع النفي
 الى القيد والمقيد جميعا فعلى هذا يكون المراد بالعكس معناه اللغوي وبالتقييد بالازوم
 حصل المعنى الاصطلاحي فالتنبيه في الحقيقة راجع الى المعنى الاصطلاحي فلا استدراك
 هذا والذي يذهب من الشرح المحل العكس ههنا على المعنى اللغوي حيث قال وليس
 كذلك اي ليس يصح العكس في كل موضع يصدق الاصل فيه يعني وان صدق العكس
 في بعض ذلك الموضع وقال ايضا لجواز صدق عكسها حينئذ بخصوص المادة فكلاهما
 صريحان في وجود العكس في بعض المواد وما ذلك الا العكس اللغوي لكن الشارح حل
 العكس ههنا في وسيل البدائع على العكس الاصطلاحي مع ارجاع النفي الى القيد حيث قال
 اول السالبة الجزئية لا عكس لها لواز كون الموضوع اعم من امتناعها عن الاحتمال
 ثم قال واما ان لا يخرج في قولنا بانسان حجر فحاشا وزادوا ذلك في الشكل

٧ لكون الاصل
 مفروضي الصدق
 (منه)

٦ اذ المقصود ههنا
 التمثيل في فرض ذات
 الموضوع موجودا
 ايضا (منه)

٩ الجيب هو المولى
 الشيخ الطرسوسى
 (منه)

اربع ضرورية ثلاثة منها على ترتيب او تسوية ولذا يوجبها من ان يخرج عن
 مفهوم الجزئية ويبحث في الحقيقة عن الشخصية او العينية واما ان اول من تنبيه لاخر اجماع
 اثر الدين الابهرى فاما اول من تنبيه لجوابه من طرف المتقدمين انتهى فهذا يقتضي
 ان معنى قول المصنف والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما انها لا عكس لها لزوما كليا
 اي في جميع المواد وان كان لها عكس اصطلاحى في بعض المواد كالسالبين الخاصتين
 وبؤيده انهم لم يبدكروا ههنا قيد الروم الى المصنف انما لم يذكره في قوله والموجبة
 الكلية لا تنعكس كلية فأخذ هذا القيد ههنا يؤيد ما ذهبه الشارح لكن يرد عليه ان
 كلام المصنف ههنا في المطلقات لا في الموجهات فأخذ هذا المعنى منه بعيد الان يكون
 الهداية ٩ اذ القسم الاول منه مقود لبيان المطلقين بحد احكام القضايا غير مقصورة على
 المطلقات ولقد صادفته في اوان السبيل في بعض بلاد الروم واما البيان يدفع
 المناقاة بين ما قرره ههنا وبين ما قاله في فصول البدائع (قال الشارح العلامة اهل الخ)
 فرضه الاشارة اولا الى الاعتذار عن ترك المصنف مباحث عكس النقيض
 وحاصله ان عكس النقيض غير مستعمل في العلوم والاتجاهات لعدم رعاية حدود القضية
 فيه بخلاف عكس المستوى فحرى ان يترك في مثل هذه الرسالة المعقودة لبيان ما يجب
 استحضاره في العلوم واما ايرادهم مباحثه في المطولات فلوجود بعض النفع فيها وثانيا
 الاعتراض عليهم بأنه مستعمل في العلوم والاتجاهات كما لا يخفى على من تتبع كتب الشيخ
 فقيه تعريض المصنف ايضا بأن المناسب ان يشير الى بعض مباحثه لانه ايضا مما يجب
 استحضاره في العلوم على ما اشار اليه رئيس القوم ومن لم يفهم المقال قاله ٦ مقال
 واما ما سهل الشيخ في بعض كتبه عن مباحثه فلهذا لا كفاية بما ذكره في كثير من كتبه
 او للاشارة الى انه في الاستعمال في العلوم والاتجاهات ليس كعكس المستوى ولذا اعتنى به
 في جميع كتبه المنطقية دون عكس النقيض فلو قال احدا بأنه لهذا اسقطه المصنف ههنا
 لكان له وجه ويندفع تعريض الشارح للمصنف (قال الشارح العلامة يستلج عكس النقيض)
 كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بخوهر لا يوجب
 ارتفاع ارتفاع الجوهر ينتج بواسطة عكس نقيض الكبرى ان جزء الجوهر جوهر
 لا ما اذا عكسنا الكبرى بعكس النقيض وقلنا كل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر
 فهو جوهر وضم هذا الى الصغرى المذكورة يحصل القضية المذكورة من اشكال الاول
 لكنه لكونه بالواسطة اخرجه عن القياس كما ينبغي الاشارة اليه من الشارح واما الاعتراض
 ٤ على اخر اجماع من تعريف القياس بأنه من الطرق الموصلة الى التصديق كالقياس المبين
 بالعكس المستوى فقد اجيب ٣ عند بيان الانتقال من القياس المبين بعكس النقيض الى النتيجة
 بعيد بخلاف القياس المبين بعكس المستوى والقول بأن الشكل الرابع بعيد عن الطبع ايضا مع

٩ وبهذا يظهر فساد ما
 اشترى بينهم ان الرسالة
 هي القسم الاول من
 الهداية وذلك لان
 القسم الاول منه معقود
 لبيان علم المنطق كمثل
 التسمية غير مقصورة
 على ما يجب استحضاره
 كهذه الرسالة كما
 لا يخفى على المتتبع
 (منه)

٧ على مذاق الناظرين
 (منه)

٦ قرره خليل (منه)

٤ هذا الاعتراض
 مأخوذ من كلام
 شارح المطالع (منه)
 ٣ الجيب هو ابو الفتح
 (منه)

انهم ادرجوه في تعريف القياس وعدوه من عداد الاشكال مدفوع بأن حدود القضية فيه
مرعية وان كان الانتقال فيه بعيدا عن الطبع ولا كذلك القياس بواسطة عكس النقيض
وسنسمع لهذا زيادة تحقيق فانتظر (قوله اي على تابعي الشيخ) وطالبي (استنتاجه بعكس
النقيض) التفسير نشر على ترتيب الالف اذ الوجود في نسخ الشرح تقدم الكلمة التي
بالعين المهملة على التي بالعين الموحدة وان كان الامر بالعكس يكون التفسير على غير
ترتيبه ولا بأس في ذلك (قوله ففيه تمليك الضمير) حيث كان الضمير الاول راجعا
الى الشيخ والضمير الثاني راجعا الى الاستنتاج المدلول بقوله يستتج (قوله او حذف
المضاف) وهو لفظ الاستنتاج (في الثاني) اي الثاني في كلام الشارح والثاني ايضا في كلامه
على النسخة المحررة او الثاني في بيان المحشى فقط دون الشرح ان كان نسخ الحاشية
على عكس ما اشترنا اليه اولا اذ قد وقع في بعضها اي على طالبي الشيخ وتابعي
استنتاجه لكن الظاهر هو النسخة الاولى فانهم (قوله من الاتباع على وزن الافعال)
فحيث يكون الكلمة المذكور من باب الافعال على وزن مفعليه وهذا هو الظاهر من قوله
وتابعي ولك ان تقول بقوله من الاتباع بتشديد الداء من الافعال فيكون كلتا الكلمتين
من الافعال (قوله اذا كان من التبع) اخذاه من المضارع المحذوف منه احدى التائين
وهي تاء الفعل اذ قد تقرر في علم الصرف ان احدى التائين من المضارع من تفعل
وتفاعل وتفعّل وتحذف تخفيفا للاستئصال الحاصل من اجتماع التائين (فالامر اظهر)
في شأن الكلمة المذكورة لكن الشأن في انه هل يجوز الحذف المذكور فيما عدا المضارع
وقد قرر في محله ان الحذف المذكور مشروط بأمرين احدهما كون كل منهما مفتوحا
والثاني امتناع الادغام الا يجلب همزة الوصل كما في ادثر وناقلا وازمل وازين وامثاله
ومن المقرر فيه ان شرط الادغام وجود حرف بعدها تقاربها في المخرج واما ادغام اناه
في التاء التي هي فاء الفعل كما هو الموجود ههنا فغير معروف في ذلك العلم فالحق ان اخذها
من التبع غير مطابق للعربية فالوجه ما اشار اليه اولائنا فلا ينبغي ان يحمل هذه
الكلمة على سهو تامحبه بعد امكن التوجيه بالوجهين السابقين كما لا يخفى على المتأملين
(قال الشارح الباب الرابع) اي الالفاظ الخصوصية على ما هو المختار من الاحتمالات
السبعة المشهورة في امثاله (في مقاصد التصديقات) اي المباحث المتعلقة بها (وهو) اي الباب
الرابع (باب القياس) اي المباحث المتعلقة به من تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به
من الضروب والاشكال ولعله اوضحه حذفه في البيان وهذا البيان على نسق ما اشار
اليه في صدر الكتاب على ان الغرض ههنا بيان ان الباب الرابع لما ذا عقد ويلزم
ليانه ان مقاصد التصديقات باب القياس ايضا فاندفع ما اشار اليه المحشى ههنا
(قوله واو قال) اي بدل قوله وهو باب القياس (وهي) مقاصد التصديقات (الاقصة
وضروبها واشكالها كان اظهر) اذ قد تبين مما ذكره ان الباب الرابع لما ذا عقد فبقى

٩ فيه تعريض
للطرسوسى (منه)
٦ كما حله قره خليل
(منه)
٤ اي في مضمار
الفرسان (منه)

التردد في ان مقاصد التصديقات لما ذا عقد وان لم ذلك من بيان ان الباب الرابع
باب القياس بناء على ان الباب الرابع عبارة عن مقاصد التصديقات وفيه ان الغرض
ههنا انما هو بيان ان الباب الرابع من الابواب اي باب منها نعم يلزم بيان ان الباب الرابع
الذى هو باب القياس لاى شئ هو لكنه وظيفة الشرح والكلام ههنا في توجيه
كلام المتن فالحق ان اظهرته انما هو بالنسبة الى اخذ الاشكال وضروبها (قوله
واولى الموافقة) الظاهرة بينه وبين ماصنعه في المبادئ حيث قال في القضايا واحكامها وفيه
ان مراد الشارح باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به ولك ان تقول
في تقسيمه اقترانيا واستثنائيا ضروريا واشكالا ولعل لهذا قال تأمل وقيل في وجهه
ان رعاية الموافقة بين المقاصدين ليست يأدون من رعايتها بين المقاصد ومبادئها
فلعل صنيعه هذا وان لم يوافق لما قرره في قوله القضايا واحكامها لكنه موافق لما قرره
في القول الشارح فأورد المقاصدين على وتيرة واحدة وفيه ان لاهه ههنا ليس في ايراد
لفظ القياس بلفظ المفرد فقط بل في ترك الشارح ضروب القياس واشكالها و ايراد
الاقصة بلفظ الجمع استطرادى ومن البين ان مثله غير موجود في القول الشارح فالوجه
ما اشترنا اليه (قوله الكائن في تعريفه وتقسيمه) اشار به الى ان الظرف اعنى قوله
في تعريفه الخ صفة لباب القياس وقد عامله اسما معر فالذلك وان كان المشهور تقديره
فعلا او اسما منكرا وقد اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون ظرفا
انما معمولا لباب القياس لكونه ليس بمعنى المصدر ولا يحسن جعله حالا لان المقصود
ههنا ان الباب الرابع باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه لباب القياس حال كونه
في تعريفه وان كان المال واحدا وقس عليه امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة
المعنى وان احوجتك الى زيادة تقديره هكذا اشار اليه الشريف في قول صاحب التلخيص
في قول المصنف والفصاحة في المفرد والفصاحة الكائنة في المفرد واما الاعتراض عليه
بأن فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء بعض آخر منها فردود بأن اللام الداخلة
في مثل الكائن حرف تعريف بالاتفاق ولهذا البحث مقام آخر (قوله والقول ههنا
كالقول في تعريف القضية) بأنه اما مشترك لفظي بين الملفوظ والمقول واما حقيقة
في الثاني مجاز في الاول كما هو الظاهر في هذا الفن فان كان المراد به الملفوظ كان جنسا
للقياس الملفوظ وان كان المراد به المعقول كان جنسا للقياس المعقول كما سبق الاشارة
الى مثله في تعريف القضية فالقياس المعقول قول معقول مؤلف من قضايا في العقل
تأليفا يؤدي الى التصديق بشئ آخر والقياس الملفوظ ما ذكر ايضا ولا فرق بين
تعريفهما في التوجيه الا ان القول والقضايا في الاول من المعقولات وفي الثاني من المسموعات
قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث
هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى معقول لكن القياس

٩ قاله الطرسوسى
(منه)

الاسفل عند الموضع لان الانسان والسباع وسائر الحيوانات كذلك لا يكون صورة القياس موجودة فيه لكون كمية الكبرى شرطا في الشكل الاول مثلا والامر في هذه الصورة منى على الغالب وكذا حال التمثيل فافهم (قوله هذا اذا كان المراد الخ) اقول هذا انما يرد اذا كان المراد بالزوم في تعريف القياس هو الاعم من الزوم بحسب الصورة وبحسب ذات القياس واما اذا كان المراد منه هو الزوم بحسب نفس الامر بالظر الى صورة القياس كما هو المراد ههنا فلان ذلك الزوم لا يكون الا قطعيا فلا يوجد في الاستقراء والتمثيل والالتماع مدلولهما عنهما اصلا ولعله انما قال ما قال لاجل الصناعات الاربع ماعدا البرهان لدخولها في التعريف مع ظيها اكن قد عرفت ان دخولها في التعريف من حيث صورها وهي قطعية الاستزاد في الكل وان كانت ظنية او كاذبة من حيث المواد صرح به الشريف في شرح المواقف ولا كذلك الاستقراء والتمثيل (قوله يعني الخ) وحاصله ان معنى لزوم القول الاخر من الاقوال حصول علم من علمها ومن البين ان علم الجزء سابق على علم الكل فلا يوجد الزوم بالمعنى المذكور في المقدمتين المستلزمين لاحدهما وان وجد فيهما لزوم خارجي فالمراد من الحصول في قوله دخلا في حصول القول وكذا في قوله الاتري الخ الحصول في الذهن لا الحصول في الخارج ولك ان تجعل الحصول الثاني اعم والحق ان هذه المادة خارجة بكلمة عن فان الموجود في هذه المادة هو الاستزاد لا الزوم عنها (هذا قوله وايضا الخ) هذا ما اشار اليه شارح المطالع في الصورة المذكورة اعني قولنا لاشي من الانسان بحجر وكل حجر جساد وان وجد فيه الاستزاد لقولنا لاشي من الانسان بحجر لا يوجد فيه الزوم عنها كما هو اللازم ههنا اذ لو بد لنا الكبرى بقولنا وكل حجر جسم او بد لنا الصغرى بقولنا لاشي من الشجر بحجر او بد لناهما معا كان النتيجة الايجاب وهو ان كل انسان جسم وان كل شجر جساد وان كل شجر جسم فالركب من الصغرى السالبة والموجبة لا يلزمه النتيجة السالبة وان استلزمها في المادة المذكورة فذلك استلزامها لازوم عنها ناشيا منها (قوله لكن هذا يخرج بقوله لذاته) بسبب ان مثله من خصوص المادة لذاته يعني فلا حاجة الى اخراجها بقوله لذاته وما قيل من ان شارح المطالع اخبر بها عن التعريف بملاحظة الهيئة والصورة فلعل النقل المذكور مختل ليس بشي لان الاخراج بملاحظة الصورة يؤول الى الاخراج بملاحظة الزوم عنها بشهادة الرخوع الى شرح المطالع (قوله يكون متعلق بمحول اوله ما موضوع الاخرى) اي بشرط ان يكون المحمولان في القضيتين متحدين كما في المثال المذكور وبهذا الاشتراط يحصل الاحتراز عن القياس الغير المتعارف فانه ايضا مركب من قضيتين يكون متعلق بمحول احدهما جزءا من الاخرى موضوعا ومحمولا فيكون المحمولان متغايرين فيه قطعيا وهذا القياس الغير المتعارف قطعي الاستزاد لا يحتاج

٩ ولشريف ههنا كلام في حواشي المختصر الحاجة حاصله ان الاستزاد يحقق في الصناعات الاربعة ايضا بلا حاجة الى الاستدادم من قولهم متى سلمت الخ لانه معنى الاستزاد والزموم انه لو تحقق الاول تحقق الثاني والزموم بهذا المعنى موجود فيها قطعيا فهي الصناعات الاربعة داخله في التعريف واما الامارة فلا يوجد فيها الاستزاد فهي خارجة عنها انتهى وتام هذا الكلام بما اشرفنا اليه ههنا جالا وقد حققنا المقام في المعاني ايضا فراجع اليه ان كنت تطلب المعالي (منه)

فيه الى مقدمة اجبية وينعقد فيه الاشكال الاربعة على ما فصل في الرسائل المعمولة لذلك فعلى ٣ هذا لا يحتاج في اخراجه عن تعريف قياس المساواة الى الشرط المذكور بل يخرج بقوله يكون متعلق بمحول احدهما موضوع الاخرى اذ المراد به فقط ولا كذلك القياس الغير المتعارف لانه في الشكل الاول منه وان كان كذلك لكنه لا يكون الغير المتعارف منه ولا حاجة الى الاشتراط المذكور وان اجمعا عليه (قوله بل بواسطة ان كل مساو مساوي لاشي مساو لذات الشئ) وهي مقدمة اجبية عن كلتا المقدمتين هذا ما اخبر به بعضهم كافي شرح المطالع ثم قال ٧ فان المقدمتين المذكورتين تتجهان ان امساو لمساوي ج فاذا ضممتها الى تلك المقدمة اتجهتا ان امساو ل ج فعلى هذا يكون داخلا في تعريف القياس ويكون قياسا ثم قال وانت تعلم ان قياس المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرار الوسط لافي القياس الاول وهو ظاهر ولا في قياس الثاني لان محمول الصغرى مساو لمساوي ج وموضوع الكبرى مساو لمساوي وهما متغايران فلن قلنا ان الوسط غير متكرر ولكن لانسمان القياس اتجاها بالذات اذ انكرور الوسط فنقول فحينئذ يكون احدا الامرين لازما اما اختلال تعريف القياس بدخول قياس المساواة فيه واما بطلان القاعدة الكلية كل قياس افتراضي فهو مركب مقدمتين يشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا امساو ل ج ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمتيه في حد اوسط انتهى فظهر منه ان قياس المساواة وان ادخله بعضهم في التعريف بملاحظة الانضمام المذكور واعتباره قياسا مركبا من مقدمات ثلاثة لكن التحقيق انه خارج عن التعريف كما انه خارج عن المعرف وهو المرضي عند صاحب الكشف وههنا كلام لا يتحمله المقام (قوله الان يراد به مادة عنوان المساواة) مثل المثال المذكور فيرد عليه انه لا يفيد حينئذ الاحتراز عن عين تلك المادة مع ان لقياس المساواة مواد اخرى غيرها الان يكون مراده بقوله الان يراد به اي بقياس المساواة المضاف اليه للثلاث مادة عنوان المساواة فيكون المثل شاملا لجميع المواد ومادة المساواة ايضا على طريق الكناية كقوله مثلك لا يخل فالضمير المذكور في كلمة راجع الى المضاف اليه لا الى المثل ولك ان تقول اذا حصل الاحتراز عن مادة المساواة يحصل الاحتراز عما عداها ايضا لانها من اشهر افرادها فلا حاجة الى التكلف المذكور في دفع الابراد (قوله ان يكون القضية التي تكون واسطة في الزوم لازمة لاحدى المقدمتين لكن يكون احدها مغايرا) لحدود القياس بخلاف المنتج بواسطة عكس المستوى فان الاحتراز ههنا وان كان بواسطة مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين ايضا لكن لكون احدها غير مغاير لحدود القياس لم تعد غريبة لم تعد واسطة والحاصل ان الخارج عن التعريف

٣ اشارة الى الاعتراض على الشارطين بالاشتراط المذكور (منه)

٧ اي على مذاق هذا البعض في توجيهه دخوله في تعريف القياس (منه)

٩ المورد الطرسومي (منه)

بقيدارته امران - الاول ما كان الانتاج بواسطة مقدمة غير لازمة لاحدى المقدمتين
كافى قياس المساواة فالنتيجة فيه ليست لازمة لصورة القياس وانما تختلف عنها
في صورة عدم صدق تلك الواسطة كافى النصفية والربعية وغيرهما - الثاني القياس
المبين بعكس النقيض فالنتيجة فيه وان كانت بواسطة مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين
بحيث لا تختلف عن صورة القياس لكن لما كان حدها مغايرا لحدود القياس
في كلا الطرفين كافى عكس النقيض على مذهب القدماء او فى احدهما كافى عكس
النقيض على مذهب المتأخرين اخرجوه عن القياس ثم يرد عليه انه ينبغي ان لا يخرج
عنه كما اشار اليه شارح المطالع وهو الذى مال اليه الشيخ كما اشار اليه الشارح سابقا
بقوله والشيخ كثيرا ما يستتبع بعكس النقيض ولعل قوله تأمل اشارة اليه فلى هذا
يكون اخراج الشارح اياه عن تعريفه للماشاة معهم والافه ولا يرضى بمخالفة الشيخ
كاسبقى واما ما قبله من ان وجه الاخراج اياه عدم تكرار الحد الاوسط فيه وبعد
الانتقال منه الى النتيجة بالقياس الى القياس المبين بعكس المستوى فقيه ان عدم
التكرار ممنوع وان البعد لا يكون سببا للاخراج والالزامهم ان يتركوا الشكل الرابع
وان يخرجوه عن تعريفه قال شارح المطالع واعلم انه لو جعل الاستلزام بطريق عكس النقيض
داخلا في تعريف القياس واقتصر فى الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة الاجنبية
لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس امتلاء المجهولات على وجه الزوم
والمقدمات كانتلزم المطالب بطريق عكس المستوى كذلك تستلزمها بواسطة
عكس النقيض من غير فرق فى الاستلزام فانك كما تقول فى عكس المستوى متى صدقت
المقدمة ان صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقتا صدقت النتيجة
كذلك ان تقول ذلك بعينه فى عكس النقيض بخلاف المقدمة الاجنبية فان المزوم
بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معهما وحينئذ يدخل فى القياس ما لا يحتاج الى البيان
وما يحتاج اليه بحفظ حدود القياس ولا يضره التغيير بطريقه او احد طرفيه انتهى
والحق ان ادخاله فى تعريف القياس بالنظر الى اوساط الناس الذين دون العلوم
لاجلهم غير صحيح اذ لا يخلو عكس النقيض عن التلبس والتلبس نعم اصحاب الازهان
العالية كمثل الشيخ وغيره لا بأس فى عدمه من القياس وادخاله فيه بالنظر اليهم
ولعل كلام ابى الفتح ههنا مبنى على ذلك فتأمل لماسهالك (قال الشارح وايضا
احتراز من مثل الخ) لا يقال هذا قياس من الشكل الثانى فكيف يحتز عنه لانقول لانتم
انه قياس من الشكل الثانى وانما يكون كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكنها
اوردناها موجبة فلا وسط هناك سلتنا لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء
الجوهر جوهر لا بالنسبة الى لاشئ من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امراضا فى
يختلف بحسب اختلاف ما نسب اليه كسائر الاضافات وهذا ثم اورد ههنا بان الضرب

٩ ابو الفتح فى حاشية
التهذيب (منه)

٧ لكن فيه ما فيه (منه)

(الاول)

الاول من الشكل الاول كما ينتج موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ايضا لان الثانى
اعم من الاول والمستلزم للاخص مستلزم الاعم وكذا الضرب الثانى منه كما ينتج
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بناء على ان الثانى اعم من الاول وما يستلزم للاخص
يستلزم الاعم مع ان الضربين المذكورين قياسان بالنسبة الى الكلين لا بالنسبة
الى الجزئيين فينتفض تعريف القياس بهما منعا قطعيا اجيب عنه بأن المراد بلزوم
الواسطة فيما عدا الشكل الاول فى العلم بالانتاج لافى الانتاج نفسه وليس استلزام
الضرب الاول والثانى الجزئيين المذكورين الا بواسطة استلزامهما للكلين فاندفع
النقض المذكور واجيب ايضا بأن القول الآخر هو الغرض من ترتيب المقدمات والغرض
من ترتيب المقدمتين فى الضرب الاول هو الموجبة الكلية لا الموجبة الجزئية وفى الثانى
هو السالبة الكلية لا السالبة الجزئية وبأن القول الآخر هو المطلوب فكون الجزئيين
مطلوبتين هنا ممنوع ولا يخفى ما فيه فان كون الخاص غرضيا ومطلوبا يستلزم كون العام
غرضيا ومطلوبا مع ان هذا التحرير مما لا دليل عليه فى التعريف فالحق ان مثله خارج
عن التعريف بقيد لذاته (قوله كافى المساواة والظرفية) وكذا القول الاقرب ينبغي
ان يقدم على تحشية قوله عن مثل جزء الجوهر وعلوه وقع التأخير ههنا من الراى ومعنى
الكلام وكذا التصوير بالامثلة ظاهر (قال المصنف قول آخر) اى لزم عنها الذاتها قول آخر
والزوم المذكور ما عادى كاذب اليه اهل السنة او اعداى كاذب اليه الحكماء
او توليدى كاذب اليه المعتزلة او بطريق الزوم كاذب اليه الامام والتفصيل فى علم
الكلام ثم ان الزوم المذكور اعم من ان لا يكون بواسطة اصلا كافى القياس الكامل او يكون
بواسطة لكن لا تكون غريبة بأن لا يكون شئ من طرفيهما مغايرا لحدود القياس كافى غير
الكامل او يكون واحد من طرفيهما مغايرا والاخر غير مغاير كافى الايسة الشرطية
فالتعريف يتناولها جميعا كذا فى شرح المطالع والمراد بالكامل هو ما كان من الشكل
الاول وبغير الكامل ما عداه من سائر الاشكال (قوله اما عين المقدمتين) وهذا وان كان
محالا لاستلزام كون الشئ عين نفسه لكن على تقدير ان لا يكون القول اللازم مغايرا
يكون محتملا والكلام ههنا فى صدد ابطال مثله فلا يتوهم ٣ انه لا يكون محتملا (قوله
لانها) اى المصادرة فى الاصطلاح (كون المدعى جزءا من الدليل) اما نفسه او صوته كذا
قيل لكن الظاهر ان مألها واحد فلى هذا يلزم توقف الشئ على نفسه وهو محال
فقوله المستلزم للحال بيان الواقع وما قبل ٦ من انه احتراز عن الدور المعنى كتوقف
الابوة على البوة وبالعكس فان كلا منهما لا يتصور بدون الآخر مع انه ليس بمحال
فقدسها لان احد المتضامين كما لا يجوز اخذه فى تعريف الآخر على ما نص عليه
الافتازانى وغيره والابلزم الدور المهروب عنه كذلك لا يجوز اخذه فى دليل الآخر

٩ يدل عليه انهم قالوا
انتاج الشكل الاول
بذاته بخلاف
الاشكال الباقية فانها
محتاجة الى بيان ومن
البيان ان الطرق الثلاثة
التي اوردناها لبيان
نتائجها وكانت لنفس
انتاجها لم يكن حاجة
الى الاشكال المذكورة
فظهر ان انتاجاتها لما
كانت خفية على
الاذهان احتاجوا
لبیان العلم بتأنيدها
الى الطرق الثلاثة
فالوسائل المذكورة
انما هي للعلم بانتاجها لا
لانفسها (منه)

٣ انتهى هو القنوى

(منه)

٦ قاله القنوى (منه)

لمثل مادكر من المحذور ون اراد هذا القائل بأن يدهما توفعا مع قطع النظر عن وقوع احدهما في دليل الآخر وليس بمحال فهذا المتسام ليس محله ولعمري ان كثرة الكلام كثيرا ما يقع صاحبه في الملام (قوله وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمات فنها مفروضة التسليم فلولا يمكن النتيجة مغايرا لها بأن تكون مفروضة التسليم كالمقدمات لم يحتج بها الى قياس والحاصل انه لو كانت النتيجة احدي المقدمات لم يحتج بها الى قياس هذا ذكر الشيخ في الشفاء ويلزمه ان يكون النتيجة غرضنا للتركيب من الاقوال وعلمه مطلوبيا من علمها وكون الحركة اولاهما اليها ثم من المقدمات اليها فلو كانت النتيجة عين احدهما لاخلل تلك الامور لكن هذا التحرير مما لا دليل عليه من الفاظ التعريف بل هو مستفاد من الواقع (قال الشارح العلامة كذا اجابوا الخ) حاله عليهم لعدم كونه مرضيا عندنا هذا التعريف المذكور بطاهره صادق عليها اذ هي قول مؤلف من اقوال وعدم تسميتها اقوالا لا يضر صدق تعريف عليها وانما لم يجب المحقق الرازي عن تلك المادة لاني شرح الشمسية ولا في شرح المطالع فكأنه عرض عليهم بأن جوابهم لا يدفع الاعتراض وان دفعه حين اذ الموجود في المادة المذكور انما هو الالتزام بالزوم من الاقوال وان غفل المهرة الابطال (قوله اشارة الى ان في الجواب نظرا) ووجهه صدق التعريف عليه بعد التحرير المذكور فحريهم لا يفتي من الحق شيئا وما قيل ٣ من ان ناقض التعريف مستدل وموجهه مانع فكأنه قال المراد من الاقوال ما لم يمتزج امتزا جاشديدا ولذلك لا يخلو القياس عن الادوات الدالة على الافتزان والدالة على الاستثناء والقضية المركبة ليست كذلك وانما دخلت في تعريف القضية ولم تدخل في تعريف القياس فن قبيل التحرير بعد التحرير بما لا يدل عليه لفظ التعريف ولا ما حرره المحييون منه عليه والقول بأن مرادهم ما ذكرناه والاي لم يجبهام قرنا بعد قرن من قبيل الاستدلال بشأن الرجال على حال العقل ومقام المناظرة يقتضي ان يكون الامر بالعكس فالحق ان التحرير المذكور لا ينفهم في دفع الاعتراض عن ظاهر التعريف ولذا جزم المحشي بعدم ثبوت ميثه بقوله بل اريب وايس مقصوده من قوله بل اريب دعوى البداهة حتى يرد عليه ان دعوى البداهة في محل النزاع غير معهودة على انه لا فائدة في تحريرهم المذكور حتى يصغى الى تراهم (قوله والجواب الصحيح الخ) هذا ما اختاره الشارح العلامة في فصول البدائع لكن بأن زاد ٩ في التعريف قيد الكسب كاي شهده الرجوع واما المحشي فقد حل الزوم على الزوم بطريق الاكتساب بقرينة اشتها ان القياس من الطرق الاكتسابية كالتعريف ومن البين ان القضية المركبة المستلزم لعكسها وعكس نقبضها وان كانت مركبة من اقوال لكن الالتزام المذكور فيها ليس بطريق الاكتساب وقد اشرنا الى ما هو غنى عنه بان الموجود فيها هو الالتزام

٣ القائل هو القنوي
(منه)

٦ المورد هو القنوي
(منه)

٩ قيد تعريف
لطر سوسي (منه)

(لا لزوم)

لا لزوم عنها كما هو شأن القياس ولا يبعد ان يكون مراد المحشي هذا ايضا ويمكن ان يجاب ايضا بأن المراد بالا قوال انضاميا بالفعل والجزء الثاني في القضية المركبة ليس بقضية بالفعل على انه يمكن دفعه ايضا بان القول الآخر ما هو المطابق كما سبق من المحشي آفا ولا نسلم ان العكس المستوي وعكس النقيض في القضية المركبة كذلك هذا ولا تلتفت الى تقولات الاوهام ٧ والحمد لله على نعمه الجسام (قال الشارح العلامة ان لم يكن النتيجة او نقبضها مذكورا فيه بالفعل) صورة هذا القيد مراد في تعريف الاستثنائي ايضا والمراد ان ذكر النتيجة او نقبضها في الاستثنائي وعدمه في الافتراضي انما هو بحسب الصورة اي على الترتيب الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معه لا بحسب الحقيقة اي بحسب اشتماله على الحكم والا لا يكون قولنا آخر في صورة ذكر عين النتيجة في الدليل ولزم التصديق بالنقبضين عند ذكر نقبضها فيه والكل باطل بل يلزم ان لا يكون مطلوبيا وان لا يكون ايضا محتاجا الى الاستدلال عليه فلذا قيد التعريفين المذكورين بالقيد المذكور هذا ما اختاره الفاضل المحشي ٣ ولان نقول لو لم يقيد التعريفان بالقيد المذكور لانتقض تعريف الاستثنائي جعما اذ النتيجة او نقبضها ليست مذكورة فيه بالفعل لانها قضية مشتتة على الحكم واطراف الشرطيات لا يوجد فيها الحكم وانتقض تعريف الافتراضي متماحيث يدخل صور الاستثنائي فيه حيث حصل ما اشار اليه في الجواب ان المراد بذكر النتيجة او نقبضها فيه الذكر الصوري اي على الترتيب الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معها والامر كذلك في صور الاستثنائي وهذا القيد يسلم التعريفان عن الانتقاض وهذا ما اختاره بعض الافاضل وهذا وان كان واضحا لكن الاول انسب الى ذوق المبتدئين واقد مع ان فيه اشارة الى التقرير الثاني بدون العكس فلذا اختاره والحمد لله ٦ وحده واما ما قيل من انه لو قال الشارح في تعريف الاستثنائي ما كان النتيجة او نقبضها مذكورة فيه بالقوة القريبة الى الفعل لم يرد عليه شيء فقيه ان تلك القوة ليست محض فعل وهو ظاهر ومن البين ان النتيجة او نقبضها مذكورة في الافتراضي ايضا بالقوة على ما صرحوا به فيتنقض التعريفان ولا واسطة بين القوة والفعل تسمى قوة قريبة الى الفعل فالق ما اشار اليه الشارح ومراده ما حررهنا هذا والذي يستفاد من شرح الشمسية ان التعريفين اولا لم يقيدا يقيد بالفعل لدخل الافتراضات في تعريف الاستثنائي ثم بعد هذا التقييد اولا لم يقيد بهذا القيد لكان الامر بالعكس وشارح الشمسية وان لم يقيد بهما بهذا القيد لكنه صرح بأنه مراد والادخل الاستثنائيات في تعريف الافتراضي فلذا اورد الشارح العلامة هذا القيد قبصر وانما سمي الاول افتراضا لاقتران الحدود فيه والثاني استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء اعني لكن كذا في شرح الشمسية (قال المصنف وموضوع المطلوب الخ) الظاهر ان بيان هذه الاصطلاحات والاسامي انما هو بالنظر الى الافتراضات في الجمليات صرح به

٧ اي او هام المولى
قره خليل منها انه
زعم ان جوابهم حق
لا يحوم حوله ريب
ومنه ان المحشي ادعى
البداهة في مساد
جوابهم ومنها ان
جوابهم عين جواب
المحشي والكل ناش
من غلبة او هام كما
لا يخفى على اولي النهي
(منه)
٣ اي انولى قول احد
في الحاشية ههـ (منه)

٦ فيه تعريف لذلك
الفاضل حيث رجع
تقرير السابق مع ان
الامر بالعكس كما
اشرنا اليه (منه)

في شرح التسمية وشرح المطالع وتعميمه الى الافتراضات الشرطية يجعل الموضوع
والمحمول اعم بمعنى المحكوم عليه والمحكوم به بحيث يشمل المقدم والتالي ايضا اي صفة
سوق الكلام نعم يستفاد من كلام شارح الاشارات ان الجزء الاول من المطالب سواء
كان موضوعا او موقعا يسمى اصغر والجزء الثاني منه سواء كان شموليا او تاليا يسمى اكبر
فعلى هذا لو اقدم احد ٣ الى التعميم المذكور لكان له مبالغ واما جريان الاشكال الاربعة
في كل قسم من الافتراضات الشرطية فمما صرحوا به باسمهم (قوله اعلم ان النتيجة الخ)
والنتيجة حيثيات آخر باعتبارها تسمى بالاسامي الاخر كالمسئلة من حيث يشتمل
عنها وكالمبحث من حيث يقع فيها البحث الى غير ذلك المحشى خص الاسمين المذكورين
بالذكر اذ لم يقع البحث في المتن الا بهما (قوله من حيث تفرعها على القياس) خصه
بالذكر لكون الكلام فيه والا فافترح على مطلق الادلة يسمى نتيجة ايضا واما المطلوب
فشامل للمعرفات ايضا وقد قالوا في تعريف النظر الصحيح ما يمكن التوصل بصحيح النظر
فيه الى مطلوب تصوري او تصديقي (قوله ههنا) اي في هذا الوضع اذ لها معان
اخر في غير هذا الوضع ما يتوقف عليه صحة الدليل شطرا او شرطيا لميا او علميا
وما يتوقف عليه الشروع في العلم وطائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود ليتفهم بها
الى غير ذلك (قوله جزء القياس) وقد وقع في الاشارات هكذا جزء قياس او جهة فقبل
كلمة او جهة اشارة الى المذهبين في المقدمة وقبل للتخفيف في التعبير وقبل للتردد من الشيخ
والظاهر ان المراد به ما عدا البرهان فكلمة او لتقسيم المحدود (قوله والحد في اللغة
الطرف) وقد اشار شارح الشارح في بحث القول شارح ان الحد في اللغة المنع فيستفاد
منهما ان الحد مشترك لفظا بين الطرفين والمنع (قال المصنف والمكرر بين مقدمتي القياس
يسمى حدا اوسط) فان قلت الازم من تعريف القياس استلزامه للنتيجة بالذات
واما تكرار الوسط فلا دليل عليه قلت الشروط المعبرة في انتاج القياس نوعان
ما هو شرط لتحقيق الانتاج كالشرائط المعبرة في الاشكال الاربعة وما هو شرط للعلم
بالانتاج كالشرائط المعبرة في الاقضية الافتراضية الشرطية وتكرر الوسط ليس شرطا
للانتاج بل للعلم به بناء على ان القياس انما ضبط قواعده وصرف احكامه اذا تكرر
الوسط كذا في شرح المطالع (قوله ويجوز الخ) لعل الفرق بينهما وبين ما اشار اليه الشارح
ان المحفوظ فيما اشار اليه الشارح نفس الاصغر فيشبهه قليل الافراد بالاصغر ثم
يطلق اللفظ الموضوع للثاني على الاول فيما ذكره المحشى يلاحظ الاصغر باجزائه
فيشبهه قليل الافراد بقليل الاجزاء وبطاق اللفظ الموضوع للثاني على الاول فالتغاير
بين التوجيهين اعتباري وكذا الخلل في تسمية المحمول اكبر ومقبل ٩ من ان ما ذكره
الشارح مبنى على تشبيه عنوان الموضوع والمحمول بالاناء الصغير والكبير فكان
الافراد في جوفهما وما ذكره المحشى مبنى على تشبيههما بالجسم الصغير قليل الاجزاء

٣ فيه اشارة الى ان
التميم المذكور غير
مناسب (منه)

٩ قوله المولى القنوي
(منه)

وبالجسم الصغير اجزاء فتتبرر فاسد اد كيف يعتبر الافراد التي في جانب التشبه
اعني الموضوع والمحمول في التشبه اعني الاثنان المذكورين وان اراد انه بعد التشبيه
والاستعارة يكون الافراد في جوفهما اعتبارا لم يبق مدخل للافراد في التشبيه والاستعارة
في الحق ما شرنا اليه من ان التغاير بين التوجيهين اعتباري ومال اليه شارح الاشارات
ههنا من ان الاصغر يسمى اصغر لكونه جزئيا تحت الاوسط الترتيب الطبيعي عند
اقتصاص الحكم الكلي الايجابي والاكبر يسمى اكبر لكونه كليا فوق الاوسط في ذلك
الترتيب انتهى فقرب الى ما ذكره الشارح بل عينه ٣ عند التحقيق (قوله ويجوز
ان يكون من قبيل تسمية الكل) اعني مجموع الصغرى من الموضوع والمحمول (باسم
الجزء) اعني الموضوع في الشكل الاول والثاني والمحمول في عداهما بناء على ان اسم
الجزء المذكور هو الاصغر كما سبق (وكذا الكلام في وجه التسمية بالكبرى) يعني انه يجوز
ان يكون التسمية المذكورة من قبيل تسمية الكل باسم الجزء وما قيل من انه لو كان
التسمية من هذا القبيل ينبغي ان يسمى المقدمة أي مقدمة كانت بالصغرى والكبرى
لان الاصغر والاكبر لما كانا اسمي الجزئين افسلح عنهما معنى الوصفية فالقول المذكور
انما هو من الاسمية الى الاسمية لامن الوصفية الى الاسمية فغلاط لان كلا من لفظ
الاصغر والاكبر وان كان منقولا اصطلاحيا لكن لا بد ان يلاحظ فيهما المناسبة
المسحكة للقول على ما هو مادة المنقول فتلك المناسبة لا توجد في كل من الجزئين ولئن
نزلنا عن ذلك فقول كل من لفظ الاصغر والاكبر علم لجزء واحد منهما لالجزئين
فلا يلزم ما ذكره قطعاً (قوله والياء للتأنيث) هكذا في بعض النسخ ومعناه ان كلمة الياء
في آخر لفظ الصغرى والكبرى لكون كل منهما حال المقدمة لكن يقال لمثله الف
مقصورة فالظاهر كما في بعض النسخ الاخر (والتأنيث للتأنيث) اي تأنيث الاسم لتأنيث
معناه اعني المقدمة على كل تقدير يكون هذا الكلام جوابا عن سؤال كانه قبل اذا كان
هذه التسمية من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فابوجه التأنيث فيه مع ان الجزء مذكر
وحاصل الجواب ظاهر (قال المصنف وهيئة التأليف تسمى شكلا) وقيل ٧ بل يسمى القياس
باعتبار الهيئة شكلا والظاهر ما ذكره المصنف اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد الواحد بالحدود بالقدار ويؤيده انهم قالوا هذا القياس من شكل كذا وكذا ولم يقولوا
شكل كذا وكذا والحق ان الاشكال مغايرة للاقيسة واصاف وهيئات لها (قوله والمقدار
عبارة عن الامتداد الطولي) وهو البعد المفروض اولالا (والعرضي) وهو البعد المفروض
ثانيا (والعمقي) وهو البعد المفروض ثالثا والاول يسمى في اصطلاحهم خطا والثاني
يسمى سطحا والثالث يسمى جسما تعليميا فالقدار جنس للثلاثة المذكورة وهي انواع من درجته
نحوه والعمق من بعضهم ٦ انه فهم من ظاهر عبارة الحاشية ان كلا من السطح والجسم
التعليمي عبارة عن امتداد واحد وزعم ان ما بشر به لفظ المحشى غير مراد ولم يشتر

٣ فيه تعريض للقنوي
حيث ان ما ذكره
شارح الاشارات
ثالث الوجهين
والحق انه لا يقول
بأشأافهم الطبيعة
ههنا (منه)

٧ قوله القنوي وزعم
انه تحقيق (منه)

٦ هو القنوي (منه)

ان لم ار بالامتداد العرضي هو البعد المفروض ثانيا وهو يستلزم الاول قطعا وكذا الحال في الامتداد العمق الابري ان الامتداد العرضي لا يمكن اعتباره الابعاد اعتبار الامتداد الطولي والامتداد العمق لا يمكن اعتباره الابعاد اعتبار الامتداد الطولي ولعرضي فن ان الاشعار الذي ادناه فن غفل ٧ من عمق الكلام وعرضه المطال على المحشى في عرضه (قال المصنف والاشكال اربعة الخ) هذا الحصر مع بيانه بالوجه المردد بين النقي والاثبات يقتضي لكون الحصر المذكور عقليا مبني على ما ذهب اليه المتأخرون والذي اشار اليه القدماء هو ان الحد الاوسط اما ان يكون محمولا في احدى المقدمتين موضوعا في الاخرى واما ان يكون محمولا فيهما واما ان يكون موضوعا فيهما فخرجت الاشكال الثلاثة من قسمة لم يعتبروا انقسام القسم الاول الى قسمين فخرج الشكل الرابع منها والمتأخرون لما تبهوا لذلك اعتذروا لهم بأن الرابع قد حذوه لبعده من الطبع وذلك لان الاول هو المرتب على الترتيب الطبيعي والرابع يخالف له في مقدمته جميعا فهو بعيد عن الطبع جدا وان كان من عادتهم بيان الشكلين الاخيرين بعكس احدى المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول ولما كان بيان الرابع محتاجا الى عكس المقدمتين جميعا حكموا بانه مشتمل على كلفة شاقة كذا في شرح الاشارات فحصل كلام المتأخرين ان الشكل الرابع محقق كالاشكال الثلاثة الاول واما عدم التفات المتقدمين اليه فلبعده واحتياجه الى كلفة شاقة في بيان انتساجاته هذا وما قبل ٣ من ان بعده لعدم وقوعه في القرآن بخلاف الاشكال الثلاثة الاول فانها موجودة فيه قطعا فليس بشئ لان عدم وقوع الرابع فيه على تقدير تسليمه لا يقتضي بعده ٦ على ان الحق ان الادلة الواقعة في القرآن على تقدير كونها افتراضية لا بد ان تكون على هيئة الشكل الاول وكيف يزعم عاقل ان الحكمي تعالى صور الادلة على خلاف النظم الطبيعي الذي هو الشكل الاول وما يترافق في القرآن على هيئة الشكل الثاني او الثالث فبني على زعم القائل المذكور لعل الواقع وليت شعري كيف يسوغ لعاقل التكلم بمثله والعصمة من فضله (قال الشارح العلامة الى الواسطة التي يقتضي حكمه حكم المطلوب) الظاهر ان المراد بحكم الواسطة الحكم بالا كبر عليها فهو الذي يقتضي حكم المطلوب لاندراج حكم المطلوب في ذلك الحكم فان قبل حينئذ يتوقف العلم بكيفية الكبرى على العلم بالنتيجة فلزم الدور بل لا يحتاج حينئذ الى الاستدلال عليه قطعا قلنا الاحكام تختلف باختلاف العنوانات فالاحكام الجارية على خصوصيات افراد موضوع الكلية مندرجة فيها بالقوة فيستدل بالكيفية حتى تخرج من القوة الى الفعل نعم اذا كان العلم بحال الكلية مستفادا من العلم بحال كل فرد بخصوصه لم يمكن الاستدلال بهما على حكم الفرد

٧ لا ينبغي ما في هذه الفقرة من الاطبات (منه)

٣ توقادي في شرحه للرسالة (منه)

٦ هذا كلام الزايمي والمرضى عندي ما شرفنا اليه بقولنا على ان الحق الخ (منه)

(كلامه)

كلامه على هذا ان الطبيعة تقتضي الانتقال من شئ اعنى الموضوع الى الواسطة التي تستلزم حكمه اعنى اندراج ذلك الموضوع فيها واندراجها في الاكبر حكم المطلوب لان ذلك الاندراج المذكور حكم الواسطة وحاله وذلك الاندراج يقتضي حكم المطلوب قطعا وبه يظهر كون الانتقال فيه على النظم الطبيعي فهذا التقرير هو المناسب لسوق كلام الشارح ولا يرد عليه الاعتراض المذكور اتفاقا ايضا وان كان دفعه ههنا على ما حققناه وبهذا اندفع الاوهام التي سلطت على المحشى ههنا ٧ (قوله والمراد بحكم الواسطة الخ) يعني انه ليس الحكم ههنا بمعنى الحكموم عليه بل بمعنى الاثر والصفة وقد صرفت آتعاماله ودفع ما عليه من الناظرين فتذكر (قوله واذا كان بدبهي الانتاج يكون اولى الانتاج) ولما كان البدبهي اعم من ان يكون اوليا وكان قول الشارح لانه بدبهي الانتاج بظاهره غير منطبق على قوله فهو الشكل الاول زاد هذا الكلام لتطبيق في المرام واما بذلك ان المراد بالاول في كلام المصنف هو اول البدبهيات ليس الا فلا يلتفت الى ما صدر من بعض الافاضل ههنا (قال الشارح العلامة كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بحبوان) اقول هذا قياس كاذب بعض مقدماته وقد صرفت ان القياس الكاذب المقدمات من افراد القياس اذ العبرة فيه بالصور لا بالمواد (فقدم) اى الشكل الثاني (على سائر الاشكال الباقية) اى على باقية ذلك الباقي من الثلاثة الشكل الثالث والرابع فيكون المقدم المذكور شكلا ثانيا فقله سائر بمعنى الباقي وقوله الباقية صفة الاشكال لاسائر كما يوههم تقرير ٦ البعض والمعنى قدم الشكل الثاني على الباقي من الاشكال الثلاثة والباقي بعد اخراج الشكل الثاني منها هو الثالث والرابع فيكون نفسه ثانيا (قوله فيكون) اى المحمول اخس من الموضوع فيكون المقدمة التي اشتملت عليه اخس من المقدمة التي اشتملت على الموضوع (قوله حتى اسقط بعضهم) كالفارابي وابن سينا عن درجة الاعتبار ولم يعدوه شكلا وهو الذي مال اليه صاحب المواقف وان ادرجه بعضهم في الاول حيث فمروه كائناتنا سابقا بما كان الاوسط محمولا في احدى المقدمتين وموضوعا في الاخرى كما نقله الامام الرازي عن ارسطو ولكن لاشك ان ادراجا في الاول بعيد جدا ولعل مراد ارسطو انه مندرج في القسم الاول من الاقسام الثلاثة لافي الشكل الاول (قال الشارح العلامة وبحسب الانتاج) اى واما الفرق بحسب الانتاج واوضحه اختصره فلا ينبغي المناقشة على مثل هذه العبارة ثم اقول اراد الشارح بهذا البيان شرائط انتاج الاشكال الاربعة ونتائجها والتفصيل في المطولات (قال الشارح فللاول بحسب الكيف) اى الايجاب والسلب (ايجاب الصغرى والكم) اى الكلية والجزئية (كلية الكبرى) وبحسب هذين الشرطين سقط من الاحتمالات الممكنة الانتماء اثنا عشر احتمالا وبقي اربعة اضرب نتيجة على ما سيجي (قال الشارح وللثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب) وبحسب

٧ حيث اتفقوا ههنا على الوجه السابق ولم يشعر بان ما ذكره المحشى انفس بسوق كلامه (منه)

٩ هو الطرسمي (منه)

٦ هو القنوي (منه)

(٢٧)

(كاتفرى)

هذا بشرط سقط منه احتمالات ثمانية (والكم كلية الكبرى) وبحسب هذا الشرط سقط منه احتمالات اربعة ففي الضروب المنتجة فيه اربعة ايضا (قال الشارح وثالث بحسب التكيف انجاب الصغرى) وبحسبه سقط احتمالات ثمانية (والكم كلية احدى المقدمتين) وبحسبه سقط منه احتمالات ففي الضروب المنتجة فيه ستة (وللاربع بحسب التكيف والكم ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى) وبحسبه يحصل فيه ضربان متجان (او اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب مع كلية احدهما) وبحسبه يحصل ضربون ستة فيكون الضروب المنتجة فيه ثمانية والبراهين في المطولات (قال الشارح العلامة ولا شك ان مجموع الاشكال يرتد في الحقيقة الى الاول) لا يخفى ان هذا الكلام لا يقتضي صحة كون كل ضرب من ضربوها مرتدا الى الشكل الاول فلان في هذا ما اشار اليه الشارح في فصول البدايع من ان الضرب الرابع من الشكل الثاني نحو كل بعض ج ليس ب وكل اب لا يمكن رده اليه هذا ثم انه لا يلزم من ذلك عدم امكان بيان اتناجه بطريق آخر وقد صرحوا بيان اتناج هذا الضرب بالخلاف بل بالافتراض ايضا ان كانت السالبة مركبة فلا يبعد ان يكون مراد الشارح بالارتداد هو الارتداد من حيث يقينية اتناجه وذا لا يلزم ان يكون بطريق العكس (قوله وكذا القياس الاستثنائي يرتد الى الافتراضي والافتراضي يرتد الى الاستثنائي) هذا كلام وقع في البين مثال الاول ما نقول في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالهـار موجود لكن الشمس طالعة فالهـار موجود النهار لازم اطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم لطاوع الشمس الموجود فهو موجود فينج ان النهار موجود ومثال الثاني ما نقول في قولنا الاثنان زوج وكل ما هو زوج فليس بفرد الاثنان اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد وله بحث طويل يطالب من محله (قوله اي مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها) على ما يقتضيه قوله صدق القياس اذ لا معنى لصدق القياس تارة مع نفس الايجاب وتارة مع نفس السلب هذا (قوله لان صدق قولنا الى قوله وكذا الخ) وكذا الامر اذا كان المقدمتان الموجبتان جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع مختلفة الاتناج الموجب للعقم (قوله وكذا صدق قولنا الخ) وكذا الامر اذا كان المقدمتان السالبتان جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع ايضا مختلفة الاتناج الموجب للعقم فن ههنا سقط الاحتمالات الثانية فيه من الضروب الممكنة الانعقاد التي هي ستة عشر في كل شكل كما سيجي (قوله وايضا ثبوت الحيوان الخ) ولعل هذا برهان على عدم اتناج الصروب السابقة لانه هو السبب لعدم الاتناج في الحقيقة واما الاختلاف في النتيجة فناس من مثله فلا استدلال بالاختلاف كما وقع ههنا فن قيل الاستدلال بالاثـر على المؤثر ولما كان مثله واضحا على كل طالب اكتفوا به هنا (قوله وهو ظاهر) اذ لا يلزم من ثبوت شيء لشيئين كما في المسال المذكور ثبوت احديتيك الشيشين

(الآخر)

الآخر اذ الثبوت الاول ليس بعلة لثبوت الثاني ولا يعملول له ولا يسا بمعلول الى علة
 واحدة كما في المنضامين وكذا الحال في المثال الثاني اعني مثال السالبة اذ لا يلزم
 من سلب شيء من شيئين سلب احدهما عن الآخر اذ السلب الاول ليس بعلة للسلب
 الثاني ولا يعملول له ولا يسا بمعلول الى علة واحدة ايضا وكل ذلك ظاهر في حد ذاته
 لا يحتاج في اثباته الى امر آخر كما اشار اليه بعضهم ههنا اذ الكلام ههنا ما هو بالنظر
 الى ذاته مع قطع النظر عن الواقع فانباته بما هو في الواقع مخالف لما وصي به المحشى (قوله
 لما مر) اى في الشرح من الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وايضا ثبوت شيء لشيء
 وسلبه عن شيء آخر لا يقتضى ثبوت المثلث له المطلوب منه ولا عدم ثبوته له وهو ظاهر
 (قوله ولعل المصنف اكتفى في بيان شرط انتاج الشكل الثاني بذكر احد الشرطين)
 اى الاختلاف في مقدميه بالايحباب والسلب وترك بيان الشرط الآخر وهو كلية
 الكبرى (لاشترائهما في العلة) وهى لزوم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج يعنى انه
 اشار بذكر احد شرطيه الى الاعتناء بهذا الشكل ولما كان الشرط الثاني مشاركة
 الاول في العلة تركه للاشارة الى ان ما هو علة للشرط الاول علة للشرط الثاني
 فكما تقدم من واد واحد على اما نقول باستفاد من قول المصنف والذي له طبع مستقيم
 وعقل سليم الخ مشاركة الثاني الاول في بعض الشروط قطعا وحين اشار بقوله واتما
 ينتج الثاني الخ الى انه مخالف له في بعض الشروط تعين انه موافق له في الشرط الآخر
 وهو كلية الكبرى فاعل مراده من الاكتفاء المذكور الاكتفاء بحيث يستفاد ذلك
 من سوق كلام المصنف كما قررناه فاندفع ما توهم من ان الاحالة في مثله على الفهم بعيد
 جدا (قوله وكان دستورا) بضم الدال اى قانونا ومرجعا يرجع اليه عند الاشكال
 في الانتاج اذ قد عرفت ان الكل مرتد اليه في الحقيقة بحيث لا يعلم الانتاج في سائر
 الاشكال الا بالارتداد اليه ولذا كان اجل الاشكال واقربها وايفد في تحصيل المطالب
 والوصول الى المأرب بحيث لا يقدر الاشكال الباقية على الكلام الا باذنه واسارته
 فلذا لازال المهم يتزاحون عليه في تحصيل حاجته وجع شتائه (قوله حيث
 تعرض لبيان شرط انتاجهما) اما تعرضه شرط انتاج الشكل الاول فقد علم من بيان
 ضروبه كما يشير اليه واما تعرضه لبيان شرط انتاج الشكل الثاني فما اشارنا اليه من انه
 صرح بأنه غير محتاج الى رده الى الاول وذلك يقتضى قطعا اشتراكه اياه في بعض
 الشروط ثم صرح بشرطه المخالف لشرطه فلزم منه تعرضه لبيان شرط انتاجه
 ايضا فاندفع ما قيل من ان المصنف لم يذكر صريحا شرطية كلية الكبرى في الشكل
 الثاني بل اكتفى بالمذكور لاشتراكهما في لزوم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج فلو كان مثل
 هذا الاكتفاء تعرضا للبيان لزم ان المصنف ما ترك شيئا من شرائط الاشكال الا تعرض
 لبيانته انتهى وذلك لانك قد عرفت تعرض المصنف لبيان شرط انتاجهما على ما حققه

٧ هو والد الطر
سوسي (منه)

٩ المتوهم القنوى
(منه)

٦ الطرسوتی (منه)

٩ من الشارح ومن
غيره ايضا (منه)

غيره ايضا (منه)

ولو ورد هذا فاعلمنا بحد على قول المحشى سابقا لا اشتراكهما في العلة ومن البين ان ليس
 ان الاشتراك في امة يقتضى التعرض لسانه بل معناه انه يقتضى الاكتفاء بذكر احد
 الشرطين واما التعرض فامر آخر قد اشرنا اليه والحب منه ومن غيره ان مثله واضح
 على التأمل الصادق فكيف يتكلمون بما لا يليق بكعب المحشى المدق (قوله بان تأمل)
 اد القدر المشترك بين تلك الضروب ليس الا بحجاب الصغرى وكلية الكبرى ولما كان الاهتمام
 بالشكل الاول اقتضى ذكر ضروبه المنتجة وامكن ايضا الاستفادة مشروطه من ضروبه
 اكنفى ببيان ضروبه في التعرض بشروطه بخلاف الشكل الثانى فان الاهتمام به
 دون الاهتمام بالشكل الاول فلاشارة اليه ترك بيان ضروبه مرم بان شرط انتاجه
 صراحة فيما يخالف شرط الاول (قوله على مقتضى الشرطين اعنى الاختلاف
 في مقدمته بالاحباب والسلب) وبحسب هذا الشرط سقط من الاحتمالات الممكنة
 الانعقاد فيه ثمانية (وكلية الكبرى) وبحسبه سقط اربعة اخرى ففي ضروبه المنتجة
 اربعة ايضا كقولنا كل حب ولا شئ من اب فلا شئ من ج ا وكقولنا لا شئ من ج ب
 وكل اب ولا شئ من ج ا وكقولنا بعض ج ب وكل اب فبعض ج ا وكقولنا بعض ح
 ليس ب وكل اب فبعض ج ليس ا والتفصيل في المطولات (قوله بناء على انه لا عبرة
 للشخصية والطبيعة في الانتاجات) وهو التحقيق واما المهمله ففي قوة الجزئية فلا حاجة
 الى اعتبارها ههنا على الاستقلال (او بناء على ان الشخصية في قوة الجزئية او الكلية)
 اما الاول فلو وقع موجبها صغرى في الضرب الثالث والرابع من الشكل الاول ا وكقولنا زيد
 انسان وكل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس ووقع سالبها صغرى في الضرب
 الرابع من الشكل الثانى كقولنا زيد ليس بحمار وكل ناهق حمار فزيد ليس بحمار واما الثانى
 فلو وقعها كبرى في الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان هذا هو
 المشهور والتحقيق ان الشخصية لا تقع كبرى بل غير نافعة في العلوم وقد صرحوا
 بان الجرى لا يبحث عنه في العلوم اصلا نعم يذكرون الشخصية في مقام تقسيم القضايا
 الى اقسامها بناء على ان الحكم في لقضية الكلية على الافراد الشخصية فلا شخصية
 مدخل في ايضاح الكلية على ما حققناه سابقا نقلا عن شارح المطالع لكن الكلام
 ههنا في كونها نافعة في العلوم والانتاجات فالحق فيه ما اشار اليه اولا بقوله بناء على
 انه لا عبرة الخ هذا هو تحقيق المقام (قال المصنف وضروبه المنتجة اربعة) اى باعتبار
 الشرطين المذكورين وما قبل ٦ من ان الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الجزئية المتصور على موضوعها تحولها بنتج سالبة كلية في هذا الشكل نحو لا شئ
 من الحجر بحوان وبعض الحيوان هو الصهال فلا شئ من الحجر بصهال فعلى هذا
 يبطل انحصار ضروبه الاربعة وشرطية احباب الصغرى وكلية الكبرى وتبعية النتيجة
 لاختصاص المقدمات فمردود بان مثله من قبل خصوص المسادة اذ التقييد بما هو خارج

٣ في هذا تعريض
 لطر سوسى (منه)

٦ مصمم في حاشية
 التصديقات (منه)

(عن)

عن مفهوم القضية كالفصل لا يمنع اقتضى فيما دعاه اذ الضروب المذكورة وكذا
 انتاجاتها الاربعة وكذا شرطها انما هى بالنظر الى ذوات القضايا ومن البين ان ماد كره
 بخصوص هذه المادة لا يجرى في غيرها وههنا انتاجات لا يتقدمها المقام (قوله وكذا
 باعتبار المقدمات) فانه عرض بذلك الشرح المحقق في الحصر الذى اشار بقوله وانما
 رتب هذا الترتيب اذ استفاد منه ان ترتيب هذه الضروب انما هو باعتبار نتائجها دون
 مقدمتها وليس كذلك بل ترتيبها باعتبار ضروبها ايضا اذ الاول من موجبتين كلتين
 والثانى من موجبة كلية وسالبة كلية والثالث من موجبة جزئية وسالبة كلية والرابع
 من موجبة جزئية وسالبة كلية ومن البين ان الاول اشرف من البواقي والثانى اشرف
 من الاخيرين والثالث اشرف من الرابع ولا ينع في دفعه القول بان ترتيب الضروب
 في الشرف باعتبار المقدمات لا يوجد في ترتيب ضروب الشكل الرابع بخلاف ترتيب
 الضروب باعتبار النتائج فانه مطرد في الكل لان كلام الشارح ههنا في الشكل الاول
 والترتيب فيه باعتبار المقدمات كالنتائج محقق قطعا فلا يخلص عن ذلك الا بان يقال
 هذا الحصر انما هو بالنظر الى ما هو المقصود من الضروب وهو النتائج لا المقدمات او يقال
 كلمة انما لا تفيد الحصر عند بعض فانما زيد قائم مثل ان زيدا قائم فعلى هذا لا يوجد
 في كلام الشارح نفي اعتبار المقدمات في هذا الترتيب ولعل لهذا قال تأمل فتأمل
 واما ما قبل ٣ من ان شارح المطالع قال انما رتب هذه الضروب هذا الترتيب اما بالنظر
 الى ذواتها او باعتبار نتائجها تقديم الاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره انتهى
 فالاحتمالات في السبب ثلاثة ولهذا قال فتأمل فليس بشئ لان النقل المذكور على
 تقدير تسليم صحته لا يتجاوز الامر من على ما حققناه فالوجه في الامر بالتأمل ما اشرنا اليه
 ثم في ان كلام الشارح اشارة ايضا الى ترتيب الضروب في الشرف باعتبار المقدمات ايضا
 وذلك لان ما ينتج الاشرف يكون اشرف قطعا ثبت ان الشارح ايضا اشار الى
 ما اشار اليه المحشى فالحصر المذكور في كلامه ليس الا بالنظر الى هو المقصود فانهم
 (قال الشارح العلامة والقياس الافتراضى خمسة اقسام من وجه آخر) اى غير القسم
 المذكور فيما سبق وهو القياس الافتراضى الجملى اذ الظاهر ان البيان السابق من المصنف
 بالنظر الى الافتراضى الجملى ففرضه ههنا انما هو بيان اقسام الافتراضى الشرطى فعنى كلام
 الشارح ان القياس الافتراضى خمسة اقسام من وجه آخر فبالضميمة اليها يكون ستة
 اقسام فيظهر حينئذ امتزاج قوله لانه اما من جليتين كما مر واما من متصلتين الخ فنحل ٦
 كلام الشارح ههنا على السهو فقدسها (قال الشارح لان ملزوم الملزوم ملزوم) فيكون
 طلوع الشمس ملزوما لكون الارض مضيئة وهو النتيجة ولعل هذا من الشارح وكذا بيان
 الانتاجات في الاقسام الآتية للاشارة الى ان انتاج الافتراضى الشرطى نظرى ولو شكلا
 او لا وقد قيل ايضا ان شيئان من الافتراضات الشرطية ليس بمقتضى لبقين لكن غير مرضى للشارح

٣ قاله هو القنوى
 (منه)

٦ الخامل هو القنوى
 (منه)

والمصنف وهذا ظهر ان حل هذا على التبيين كما علمه المحشى يحتاج الى البيان لان يكون مراده بالنسبة الى هذا القسم فقط واما بقوله ٧ بأن هذه المقدمة مفروضة بأن الاسم ملزوم للكلمة المزمومة الانقسام الى الاقسام الثلاثة فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام الثلاثة فدفوع بأن اللازم للكلمة هو فرد من افراد الكلمة والمزوم للانقسام الى الثلاثة فهو الكلمة من حيث هي هي فتباير المزومان ضرورة فلا يلزم المحذور نعم او قل لان لازم اللازم لازم لكان اولى لكن الامر في مثله هين (قوله الزوج ان قبل التصنيف الخ) حاصله ان الزوج اقسام ثلاثة زوج الفرد وهو القابل للتصنيف مرة واحدة وزوج الزوج وهو القابل للتصنيف الى واحد كستة عشر وزوج الزوج والفرد وهو القابل للتصنيف لالى واحد كالعشرين فاذا انضم هذه الاقسام الثلاثة الى الفرد يكون الاقسام اربعة فلا يصح حصر النتيجة الى الثلاثة المذكورة مع ان الشارح بين الحصر المذكور بما ذكره فهذا في الحقيقة منع لقول الشارح فالزوجة مفهومة في القسمين فلا يخص من ذلك الا بأن يجعل زوج الزوج اعم من زوج الزوج وزوج الزوج والفرد ويدرج هذان القسمان فيه كما اشار اليه المحشى ويمكن ان يقال لعل الشارح بنى كلامه على اصطلاح آخر وهو ان زوج الزوج ما ينقسم الى المتساويين سواء كانا منقسمين الى المتساويين او لا واما القول ٣ بأن مقدمات القياس لا يجب ان تكون صادقة كما سبق فالقياس المذكور من قبيل استلزام الكاذب للكاذب فهو وان دفع الاعتراض عن اصل القياس لكنه لا يدفعه عن الشارح وغرض المحشى الايراد على الشارح فلا يدفع عنه الا بما اشار اليه وبما شرفاه ايضا (قال الشارح لان الصادق) وهو الجسم ههنا (على كل ما صدق عليه اللازم) وهو الحيوان ههنا وما صدق عبارة من هذا الانسان وذلك الانسان وهذا الفرس وذلك الفرس وغير ذلك (صادق على المزوم) وهو الانسان ههنا وهذا ظاهر وما قيل ٩ من ان الجنس يصدق على الحيوان الصادق على الانسان فيلزم ان يصدق الجنس على الانسان وهو باطل فدفوع بأن الجنس انما يصدق على طبيعة الحيوان ومفهومة لاعلى افراده والكلام ههنا في الثاني يشهد بقوله على كل ما صدق عليه (قال الشارح العلامة لان انقسام كل ما صدق عليه اللازم) وهو الحيوان ههنا وما صدق عليه عبارة من افراد الشخصية كما شرفنا اليه آنفا (يستلزم انقسام المزوم) وهو الانسان ههنا فحاصله ان انقسام اللازم يستلزم انقسام المزوم ويرد عليه ان الكلمة منقسمة الى اقسام ثلاثة مع انها لازمة للاسم فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام الثلاثة وقد عرفت منادفعا آنفا (قال الشارح العلامة فهذه) اى المذكورة ههنا المبينة انتاجها (هى الاقسام الخمسة الاقتراعية) الشرطية واما القسم الجملى منها فقد عرفت تفصيله ومن قال ٤ بأن الشارح سهاههنا ايضا قد سهاههنا (قوله قد عرفت ان القياس الخ) في بعض النسخ الصحيحة عندي وجد هذه الحاشية ههنا كما هو حقه فلذا اخترناه

٧ اى قول القنوى
(منه)

٣ قره خليل (منه)

٩ قره خليل (منه)

٤ قره خليل (منه)

(وحاصله)

وحاصله ان القياس الاستثنائي كما عرفت ما يكون النتيجة او تنقيضها مذكوراً فيه بالفعل صورة اى على الترتيب الذى في النتيجة والى هذا اشار بقوله وظاهر ان النتيجة او تنقيضها لا يجوز ان يكون احدى مقدمتيه والايكزم في الاول المصادرة وعدم الاحتياج الى الاستدلال ايضا والتصديق بالنقضين في الثاني واما عدم جواز كونها عين المقدمتين فظاهر ولذا لم يلتفت اليه والتعرض ٣ في السابق ليجرد ارجاء العنان فاذا كان الحال كذلك فلا بد ان يكون النتيجة او تنقيضها جزءاً من احدى المقدمتين وتلك المقدمة شرطية لاحالة وتلك الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة بشرط ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة ومن اليبين ان معناها سلب المزوم او العناد لم يكن بين اجزائها لزوم او عناد فلا يلزم من وجود احدهما او عدمه وجود الآخر او عدمه وان تكون لزومية ايضا ان كانت متصلة وعادية ان كانت منفصلة لان العلم يصدق الاتباقية موقوف على العلم يصدق احد طرفيهما او كذبه فلو استفيد العلم يصدق احد الطرفين او كذبه من الاتباقية يلزم الدور ٧ وان يكون الشرطية او الاستثنائية اى الوضع او الرفع كلية ايضا فانه لو انتفى الامر ان احتمل ان يكون المزوم او العناد على الالبعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئى الشرطية او تنقيضه ثبوت الاخر وانتفاءه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما فانه ينتج حينئذ ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهور مع عمره كرمته لكن قدم مع عمره في ذلك الوقت فاكرمه كذا في شرح التسمية وهذا هو البيان الكافي ههنا والتفصيل في المطولات ثم ان جاصل كلام الشارح والحاشية ههنا ان الشرطية ان كانت متصلة لزومية فلها تقيمتان وضع المقدم ينتج وضع التالى لان المقدم ملزوم ووجود المزوم مستلزم ووجود اللازم بدون العكس اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود المزوم لجواز كون اللازم اعم من المزوم ووجود العام لا يستلزم وجود الخاص قطعا ورفع التالى ينتج رفع المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزوم بدون العكس لجواز ان يكون المزوم اخص من اللازم وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام وان كانت متصلة حقيقة فلها اربع نتائج وضع المقدم ينتج رفع التالى وبالعكس ورفع المقدم ينتج وضع التالى وبالعكس لان هذا مقتضى العناد فى الصدق والكذب معا وقد صرحوا في بحث تلازم الشرطيات ان كل منفصلة حقيقة تستلزم اربع متصلات مقدم الاثنين عين احد الجزئين وتاليهما نقبض الاخر ومقدم الاثنين نقبض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر وان كانت مانعة الجمع فلها تقيمتان وضع المقدم ينتج رفع التالى ووضع التالى ينتج رفع المقدم وذلك لان عين كل من جزئى مانعة الجمع اخص من نقبض الاخر فوجود الاخص يستلزم وجود الاعم من غير عكس وقد قالوا في بحث التلازم ان مانعة الجمع تستلزم متصلين مقدم كل منهما عين احد الجزئين

٣ فيه تعريض
للترسوسى ههنا
(منه)

٧ بناء على انتاج
الاستثنائي في العين
مثلا عبارة عن
الشرطية ولما كان العلم
بالشرطية في الاتباقية
مستفاداً من العلم بالتالى
لكان العلم بالتالى من
الشرطية على ما هو
شان الانتاج دوراً
قطعا وقس عليه حال
الكذب (منه)

وبالجملة نقبض الآخر وان كانت مانعة الخلو فلها نتيجة ان ايضا رفع المقدم ينتج
عن التالي ورفع التالي ينتج عن المقدم وذلك لان نقبض كل من جزئي مانعة الخلو
اعلم من عين لاخر فوجود الاعمال يستلزم وجود الاخص من غير عكس وقد قالوا في ذلك
البحث ايضا ان مانعة الخلو تستلزم متصليين مقدم كل منهما نقبض احدهما الجزئين
وتلحقا عين الاخر فظهر بهذا ان المنجحات عشرة اثنان في المتصلة واربع في المفصلة
الحقيقية واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو والعقوبات ستة اثنان في المتصلة
واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو هذا هو الكلام في هذا المقام ومن اراد
التفصيل فليراجع الى كتب الاعلام الكرام (قل الشارح العلامة اللازمة
المساوية في الحقيقة ملازمته الخ) حاصلة ان التلخيص الاربع في المتصلة انما هو في مادة
اللازمة المساوية من حيث ان تلك المادة في الحقيقة عبارة عن ملازمين لكل منهما
نتيجة ان تلك النتائج الاربع مخصوصة بتلك المادة وكلام المصنف ههنا انما هو بالنظر
الى جميع المواد فالمتصلة بالنظر الى جميع المواد تنتج نتيجتين لا غير وهذا هو المفهوم
من فصول الداع لشارح ايضا وبه يتدفع اعتراض المحشي ههنا (قوله الحكم
في الشرطية الخ) حاصلة ان الحكم في الشرطية الواحدة لا رومية كما هو روم التالي
للمقدم بدون العكس سواء كانت اللازمة من الطرفين او من طرف واحد فعلى هذا
فانشاء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقبض التالي ينتج نقبض المقدم وهذا
يحقق في جميع المواد واما انتاج استثناء عين التالي عين المقدم وانتاج استثناء نقبض
المقدم نقبض التالي في مادة المساواة فن خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا
ومن البين ان لانتاج انما يكون الذات المقدمات من غير اعتبار امر آخر هنا الامر في مادة
المساواة ليس كذلك فلا اعتراض المذكور غير وارد عن اصله يحتاج الى الجواب الذي
ارتكبه على خلاف القنون اقول قد عرفت ان غرض الشارح ايضا دفع الاعتراض
بالبناء على ان مثله من خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا وهذا لا يضر كون انتاج
المتصلة في جميع المواد نتيجة قبل ٣ من ان ما ذكره المحشي حق قد اشار اليه الشارح
في فصول البدائع يشعر بأن ما ذكره هنا مغاير لما اشار اليه هناك ولقد راجعنا فوجدنا
كلامه هنا مخالفا لما اشار اليه هناك والحق ان ما اشار اليه الشارح يؤول الى ما ذكره المحشي
(قوله اي كما يجب ان يبحث) حل المشبه والمشبّه به في الموضعين على الوجوب وصرف
بذلك الشارح عن ظاهره والامر ما اشار اليه فان المنطقي من حيث هو منطقي يجب له
البحث عن الصورة فكما يجب ذلك يجب له البحث عن المادة ايضا اذ العصمة من
الخطأ في الفكر كما هو شأن علم المنطق لا يحصل الا بهذين البحثين ففي هذا البيان رد
على كثير منهم حيث زعموا ان الواجب على المنطقي هو البحث عن الصورة ليس الا في
ان بحثهم عن المواد كل منطبق على جميع المواد فهو كالبحت عن الصورة والا فالبحت

٣ الطرسوسي (منه)

(عن)

من جزئيات المواد من شأن سائر العلوم فانهم (قوله سواء كانت تلك المقدمات
الحقيقية ضرورية او متسببات الخ) لا ولي ان يقول ضرورة او متسببات من الضرورية
الاعمال حتى العربية والمقدمات الضرورية ستة على ما يشير اليه المصنف اجلاعا
اوايات وهي قضايا تصور طرفها كاف في الجرم بينهما لقولنا الكل اعظم من الجزء
ويظهر من تعريفها ان نظرية الاطراف لا تنافي في بداية الحكم فقد يكون الاطراف
واحدتهما نظريا ومع ذلك يكون الحكم بينهما وكذلك قد يكون الاطراف بينهما
ومع ذلك يكون الحكم كسبيا فالاستدلال في بداية القضايا ونظريتها انما هو الى الحكم
ليس الا يمكن هذا على دكر منك (قوله اعلم ان الحد الاوسط الخ) قل في شرح المطالع
البرهان قسمان برهان لي وبرهان لي لان الوسط فيه لا بد ان يفيد الحكم بثبوت
الاكبر الاصغر فان كان مع ذلك علة اوجود الاكبر في الاصغر في الخارج يسمى برهانا
لميلانه يعطى المية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق والمية في الخارج
وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر
الاصغر كقوله انما هذه الخشبة مسته النار وكل ما مسته النار محترقة فهذه الخشبة
محترقة وان لم يكن كذلك يسمى برهانا ميلانه يفيدانية الحكم في الخارج دون المية
وان اطلاقية التصديق كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مسته النار فهذه
الخشبة مسته النار انتهى فظهر ان ما يكون معلولا في الخارج كالا حترق يكون علة
في الذهن وان المية في التصديق موجود في كلا البرهانين والفرق بينهما ان المية
في الخارج وذات وجود في البرهان المي دون البرهان الاثني واذ اقبل التعرض ههنا بين
المية في التصديق مما لا مدخل له في الفرق بينهما وانما الفرق بينهما بوجود المية
في الخارج في احدهما والالية في الخارج في الآخر لكن بيان الامتياز بينهما انما يكون
بعد بيان ما به الاشتراك ولذا تعرضوا ٧ للامرين ههنا ثم ان قواهم ههنا في الخارج ٣
ظرف اوجود الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر كلام شارح المطالع فيلزم منه كون الاكبر
موجودا في الخارج لان الموجود الخارجي ما كان الخارج ظرفا لوجوده لالتقائه ومن البين
ان الاكبر في مثل قولنا العالم حادث غير موجود في الخارج لكون الحدوث من الامور
الاعتبارية وان كان ذلك القول ظرفا لوجود نسبة الاكبر في الاصغر على ما هو ظاهر تقرير
المحشي ههنا يلزم ان يكون النسبة من الامور الخارجية بناء على ما اشار اليه من ان
الموجود الخارجي ما كان الخارج ظرفا لوجوده ومن البين ان النسبة ليست من الامور
الخارجية قطعا ومقاله بعض الافاضل ٦ من ان المراد بوجود تلك النسبة في الخارج
تحققها بذاتها وهو وجودها في نفس الامر وان كان في الذهن ولا اشكال في وجود
النسبة في الخارج بهذا المعنى لا يدفعه لاحققناه من انه اذا كان الخارج ظرفا لوجود
شيء فذلك الشيء يكون موجودا خارجيا وقد حققه الشريف العلامة في حواشي المطول

(٣٨)

(كانفري)

٧ تعرض الطرسوسي

(منه)

٢ هذا ما اخذناه

القنوي ههنا اخذا

من ظاهر ما ذكره

شارح المطالع (منه)

٦ طرسوسي (منه)

فالوجه ان الوجود في كلام شارح المطالع بمعنى النسبة ومعنى كلامه ان الحد الاوسط ان كان علة للنسبة الاكبر الى الاصغر كما قررته المحشى ههنا وان اضامة الوجود ههنا الى النسبة بانية ومعنى الكلام ههنا فان كانت علة لتلك النسبة في الخارج فعمل هذا يكون كلمة في الخارج رج ظرفا لنفس النسبة دون وجودها فلا يلزم ان يكون النسبة موجودة في الخارج وان كانت من الامور الخارجية ودا ليس بمحذور بل هو الواقع على ما حقق في قوائم الخبر ما يكون النسبة خارج تطابقه او لا تطابقه وعند هذا نقول المراد بالخارج ههنا ما هو الشامل الموجودين لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجي والمراد بالعلية في ذهن في البرهانين علة العلم للعلم ومن العلية في الخارج في البرهان الى علة شئ شئ في حدته وفي نفسه سواء كانا من الموجودات الخارجية او الذهنية فيشمل البرهان الذي قبل قولهم الماهية المعقولة كآلة لانها حاصلة بالتعريف وكل ما هو كذلك فهو كلمة اذن البين ان علية الحصول للحكمة ذهنية فلو اتى قولهم في الخارج ههنا على ظاهره لخارج امثاله عن البرهان الى فحصل المقام ان الحد الاوسط ان كان علمه علة لغيره نسبة الاكبر الى الاصغر وذلك لا يكون الا في ذهن فهو برهان اتى وان كان مع ذلك اى مع كون علمه علة لعلمه علة لتلك النسبة في الخارج اى علة للمعلوم للمعلوم سواء كانا موجودين خارجيين او لا فهو برهان لمى ولعل مقالة بعض الافاضل قريب الى هذا لكن جعل قوله في الخارج ظرفا لوجود النسبة فكذلك ما كان والله المستعان ثم ان المثال الذي اوردته المحشى لا يخلو عن تسامح وذلك لان العلة والمعلول في نفس الامر انما هو تفنن الاخلاط والحمى لا تمتنع الاخلاط والمحموم وهو ظاهر وكذا المثال الذي ذكره شارح المطالع والحد الاوسط في الامثلة المذكورة ليس علة في الحقيقة بل مأخوذ منها ووضح الامر في مثله سابقا في التقرير ههنا فلا حاجة الى ما قبل المثال المذكوران ليسا من البرهانين في شئ نعم قد يستعملان في غير البرهان من الادلة ايضا اما بالاشتراك واما بالتجوز انتهى وان اراد بهذا الكلام معنى آخر فعليه البيان حتى نتكلم عليه ثم اقول ما ذكره في تصوير البرهانين انما هو في الافتراض وكذا الحال في القياس الاستثنائي ايضا ولعله تركه مقايضة او اراد ادراجه فيما ذكره بتميم الاوسط والاكبر والاصغر ههنا فاعلم هذا المقام فك لا تجده في صدور الكرام (قال الشارح العلامة فالقياس جنس الخ) ههنا بينى على ما اشار اليه المصنف من اخذ القياس في تعريفات الصناعات الخمس وقد حقق العلامة التفتازاني بان البرهان مخصوص بالقياس دون ما عداه من الصناعات وقيل الحق ان البرهان ايضا غير مخصوص بالقياس كالصناعات الخمس واقول ان كان القياس اعم من المنطوق والمعتول كما حتمه الشارح والمحشى وهو الذي اشار اليه شارح المطالع نفلا عن الشيخ الرئيس وكل من الصناعات مخصوص بالقياس اذ الاستزاد على الساتر المعترف في القياس انتهى ايضا انما يوجد في الصناعات اذا كانت

٩ وهو الذي حققه شارح الاشارات (منه) ٧ كنبوي في حواشي البرهان (منه)

اقيسة وما اشار اليه العلامة في النظر الى اختصاص القياس بالقياس العقلي وقد اشار اليه الشيخ ايضا وفيه كلام لا يتحمل المقام (قوله اى قوله مؤلف من مقدمات الخ) اقول لما كان المخرج في الحقيقة للخطابة وغيرها عن تعريف البرهان قوله يقينية وكان هذا القول محتاجا الى موصوف اعنى مقدمات وكان كلمة من في هذا القول محتاجا ايضا الى متعلق نسب الاخراج المذكور الى مجموع قوله مؤلف من مقدمات الخ ومن لم يفتن في هذا انكسار في التذكير والتأنيث (قوله كل مركب صادر الخ) محصولة ان الفاعل اما مختارا وموجب وعلى كلا التقديرين فالصادر منه اما بسيط او مركب فهذه صور اربع فالفاعل اذا كان مختارا والصادر منه مركبا فلا بد هناك من علل اربع * مادية وهى التى يكون المعلول معها بالقوة * وصورية وهى العلة التى يكون المعلول معها بالفعل * وفاعلية وهى التى يكون منها وجود المعلول * وغائية وهى العلة التى يكون لاجلها وجود المعلول كالتدريس والتدريس للدراس وان كان الفاعل موجبا والصادر منه مركبا فيحتاج هنا الى علة مادية وصورية وفاعلية ولا يحتاج هنا الى العلة الغائية اذ الموجب يصدر عنه المعلول ايجبا ولا تصور له في فعله حتى يوجد الغرض فيه وان كان الفاعل مختارا والصادر منه بسيطا يحتاج هنا الى امرين فقط العلة الفاعلية والغائية وان كان الفاعل موجبا والصادر منه بسيطا يحتاج هنا الى امر واحد فقط العلة الفاعلية هذا واما الشرائط وارتفاع الموانع في بعض الصور الاربع فاما من تمة الفاعل اذ لابد لفاعلية الفاعل من اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع واما من تمة المادية لانه لابد في قابلية القابل من اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع ولهذا تراهم لم يعدوا قسامين مستقلين برأسهما لا يقال عدم كونهما مؤثرة يثنى كونهما من تمة الفاعل وكذا عدم كونهما داخلية ينافى ايضا كونهما من تمة المادة لانقول ليس معنى كونهما من تمة الفاعل انهما من اجزائه بل ان لهما مدخلا في تأثير الفاعل وكذا ليس معنى كونهما من تمة المادة لهما من اجزائهما بل ان لهما مدخلا في قابلية المادة فكل من التوجيهين المذكورين يمكن من غير ان يكون في الحصر المذكور خلل (قوله واما البسيط الصادر عن المختار الخ) وتعلق ارادته وسبق العدم عليها من تمة الفاعلية كما اشار اليه آتقا واما مكان المعلول فعنبر في جانب المعلول لا في جانب العلة وقد حقق ذلك في محله (قوله واحتياج المركب الصادر عن المختار) خص هذا البيان بالمركب مع ان الامر كذلك في البسيط الصادر عن المختار اما لان العمل الاربع لا يوجد في شئ والكلام ههنا فيما يشتمل عليها واما لان غرضه بيان الاختلاف الواقع فيما بين المتكلمين وهم لا يقولون بالمعلول البسيط فاندفع ما قيل الصواب اسقاط لفظ المركب واطلاق لفظ الصادر لينتظم المركب والبسيط في نظام انتهى (قوله ومع ذلك افعاله تعالى منزوعة عن الغرض) الغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فان ما

٦ الفاضل الى وى (منه)

لأجله أقدم الفاعل الفعل اذا نسب الى الفعل يسمى علة غائية واذا نسب الى الفعل يسمى غرضا كما ان الغاية والغاية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار لان المصلحة المترتبة على فعل من حيث انها ثمرة ذلك الفعل تسمى فائدة ومن حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية والاخير ان اعم من الاولين اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله اذا تقرر هذا فاعلم انهم اختلفوا في ان افعاله تعالى معللة بالاغراض بعد الاتفاق على ان منافع تلك الافعال راجعة الى العباد لا الى الله تعالى لكونه تعالى غنيا مطلقا عن جميع ما سواه لا يحتاج في ذاته وصفاته الى شئ ففهم من اثبتها وهم المعتزلة من اهل السنة وقد عبروا عنها بالحكم والمصالح وهو الذي حققه صدر الشريعة حيث قال افعال الله تعالى عندنا معللة بالحكم والمصالح تفضلا وعند المعتزلة وجوبا ومن انكر التعليل فقد انكر النبوت قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ثم رد دليل من قال انه تعالى لا يفعل لغرض فراجع ومنهم من انكر كون افعاله تعالى معللة بالاغراض وهم جمهور الاشاعرة وقد حققه المولى خسرو في مرآته والحاصل انه لا نزاع بينهم في ان افعاله لا تكون معللة باغراض تعود اليه تعالى لانه تعالى غني عن جميع ما سواه وانما النزاع في ان الفوائد العائدة الى العباد هل هي باعثة له تعالى على الفعل وهو الذي ذهب اليه المعتزلة وجمهور اهل السنة وحققه صدر الشريعة على ما يقتضيه ظواهر النصوص اولاهو الذي ذهب اليه جمهور الاشاعرة ومال اليه شارح المقاصد فظهر من هذا قصور تقرير المحشي لانه يدل على ان اهل السنة لا يقولون ههنا بما قاله المعتزلة وقد صرحت انه خلاف الواقع ثم الظاهر ان يقول بدل قوله ومع ذلك افعاله منزهة عن الغرض ومع ذلك فهو تعالى منزه في افعاله عن الغرض او يقول ومع ذلك افعاله تعالى منزهة عن العلة الغائية اذ صرحت آتقان الغرض ينسب الى الفاعل والعلة الغائية تنسب الى الافعال الا ان يقال ساع في ذلك للاتحاد الذاتي بينهما كما سبق ويمكن ان يحسب من القصور السابق بأنه مال ههنا الى مذهب جمهور الاشاعرة فكأنه قال اهل السنة لا يقولون الا بما قاله الاشاعرة فافهم (قوله وقد عدوا من لطائف التعريف الخ) اشار بهذا العنوان الى ان التعريف لطائف وان الاشتمال على العلل الاربع من جلتها فلا يبعد ان يكون الاشتمال على كل واحد من العلل لطيفة واشتماله على المجموع لطيفة اخرى وربما يعرف الشئ بالقياس الى علة واحدة او علتين او ثلاث علل هذا ثم انهم انما يحملون التعريف مشتملا على العلل الاربع اذا ارادوا بيان حقيقة المعرف اي ماهيته الموجودة بيانا على الوجه الاكمل لانه اذا وجد تلك العلل كلها في الذهن وهو معنى اخذ المحمول منها لزم وجوده اي المعرف فيه على الوجه الذي هو في نفسه ووجوده فيكون هذا تعريفا رمي بالاشتماله على الامور الداخلة في الماهية والخارجة عنها بناء على ان الاثنين منها داخلان والاثنين منها خارجتان لكنه اكل

من الحد انما لشموله الذاتيات باسمها مع بعض الخواص المكملة لقصورها من حيث وجودها كذا في الحاشية الكبرى فظهر من هذا ان قوله مفهومات بالنظر الى افراد مثل هذا التعريف فالأخوذ ههنا من العلل انما هو مفهوم واحد لا مفهومات اذ المفهوم الأخوذ ههنا هو قول وما عداه قيد له وقد وقع في الحاشية الصغرى محمولات بدل مفهومات ههنا والمآل واحد والمراد بالمثل الحمل الظاهري ولك ان تقول الحمل التفسيري اذ لاجل حقيقة بين التعريف والمعرف هذا (قوله لان صورة الفكر) اي ترتيب امور معلومة والمراد بالترتيب المضاف اليه الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى اذ لا يصح اضافة الصورة اليه ولك ان تقول المراد بالفكر الامور المرتبة فلا كلام حيث نذ في صحة اضافة الصورة اليها وكون الفكر عبارة عن الحركتين غير صحيح ههنا لما ذكرناه (قوله ولا شك انها اي الصورة ليس نفس المؤلف) لانه عبارة عن الامور المرتبة والهيئة ماضية لها مسببة عنها فكيف يكون العارض عين المعروض والسبب عين السبب وكيف يكون الامر مافهم من ظاهره ولو كان المؤلف عين الصورة وكان دلالاته عليها بالطابقة لا يمنع حمله على البرهان المعرف لما سبق آتقا من ان العلة مبين للمعلول وان معنى اخذ العلة في تعريف المعلول هو اخذ المحمول من العلة وحمله عليها (قوله لكنها فاعلة لتأليفها) قد تقرر ان للنفس الناطقة بحسب تأثرها عما فوقها من المبادئ وبحسب تأثيرها فيما تحتمس من الابدان قوتين الاول قوة نظرية والثاني قوة عملية فكل من القوتين آلة للنفس الناطقة في تأثيرها وتأثرها فلعل جعل القوة العاقلة فاعلة للتأليف مبني على ظاهر الحال والا فالحقيق انها آلة له لافاعلة (قوله والوسط ما يقرن بقولنا لانه الخ) هذا التعريف منقول عن الشيخ الرئيس عبد الله بن حسين ابن سينا وهذا بالنظر الى الشكل الاول وكأنه مبني على ملاحظة رجوع باقي الاشكال اليه او على التعريف بالافراد المشهورة (قوله هو البصر) وهي قوة مودعة في العصبين اللذين تتلاقيان في الدماغ ثم يفترقان فتأديان الى العينين والسمع وهي قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك بها الاصوات والشم وهي قوة مودعة في الزائدين النابتين من مقدم الدماغ الشبيهتين بجلعتي الثدي والذوق وهي قوة منبئة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم واللمس وهي قوة منبئة في جميع البدن اي اكثرها هذه هي الخواص الظاهرة واما الخواص الباطنة فهي خمسة ايضا الحس المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الخواص الظاهرة فالخواص الظاهرة كجواسيس لها والخيال وهي قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيوبة وهي خزانة الحس المشترك والوهم قوة مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات

كالقوة الحافظة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه والحافظة
قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدرك القوة الوهمية من المعاني
الجريئة الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية واما
المتصرفة فهو قوة مرتبة في مقدم البطن الاوسط من الدماغ من شأنها تركيب ما
في الحافظ والخيال من المعاني والصور بمضاهاة بعض كذا في الهداية للصنف والتفصيل
في الكتب الحكمية وانما وردنا هذا المقدار دفعا لدغدة التعلم فظاهر ان الحافظة والخيال
ليست بمرتبتين فاطلاق المظاهر على الجميع يحتاج الى توجيه لكونها مواضع الشعور
والآنها فالمشاعر جمع مشعر بفتح الميم او كسرهما وقد عرفت ان الخيال والحافظة
خزانة لآلة فالاطلاق المذكور منهم تسامح او على سبيل التغليب (قال الشارح وهو
اي سنوح المبادئ) اي المرتبة والمطالب في الذهن دفعة اى من غير انتقال فيه
من المبادئ الى المطالب فضلا عن الحركة المعنى اى المقصود بالحدس وما قيل
من ان الحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب فمعنى على المسامحة لانه غاية ما
يمكن ان يعبر عنه والافليس فيه الانتقال المذكور ايضا نعم يحتمل ان يوجد فيه الانتقال
الدفعي فيه من المطالب الى المبادئ هذا (قوله فيحصل المطلوب) قد اشرنا الى ان هذا
التعقيب ذاتي اذ ليس في الحدس انتقال من المبادئ الى المطالب ولو دفعيا وان المنقول
عنهم في ذلك يحول على المسامحة (قوله لان الفكر هو الانتقال الخ) يعنى ان الفكر
عبارة عن مجموع الحركتين من المطالب الى المبادئ ومن المبادئ الى المطالب
والحدس ليس فيه شيء من الحركتين وهل يوجد فيه الانتقال الدفعي من المطالب
الى المبادئ بدون العكس ام لا والظاهر وجوده والمشهور مقابلة الحدس بالفكر بمعنى
الحركة الاولى بناء على ان الحدس عبارة عن عدم الحركة الثانية قيل ٧ لعل المحشى عدل
عن هذا البيان لانه حينئذ لا تقابل بينهما لجواز اجتماعهما في الوجود بالذات الى المطلوب
المعنى بخلاف الفكر بمعنى مجموع الحركتين فانه لا يصح مجامعته مع الحدس في شيء
هذا وفيه ان التزام جمع الحدس والفكر مشكل وامل المحشى عدل عن المشهور لان فيه
ركب ابهام ذلك الالتزام المشكل ثم ان الفكر اما عبارة عن مجموع الحركتين كما ذهب
اليه القدماء او عن الترتيب اللازم للحركة الثانية كما ذهب اليه المتأخرون وكونه بمعنى
الحركة الاولى مجاز عند الاوائل ولا ضرورة في ارتكابه سيما عندما يوجه خلاف الواقع
(قال الشارح واما في الحدس فليس الاختلاف الابالقة) اى بالحصول للقليل من الناس
وبالكثرة اى بالحصول للكثير من الناس يعنى ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص
بل باختلاف الاوقات ايضا حقق ذلك في محله (قوله اعلم ان الحدسيات والتجربيات
الخ) يعنى انهما يكونان حجة لمن حصل له الحدس والتجربة ولا يكونان حجة على غيرهما
لجواز ان لا يحصل له الحدس والتجربة والظاهر ان المتواترات كذلك وقد قيل التحقيق

(ان)

٧ قاله الطرسوسى
(منه)

ان كلامنا الاحساس والتجربة والمتواتر قد يكون كالا يفيد القطع وقد يكون ناقصا
يفيد الظن فقط ولذا ذكر الامور الاربعة اعنى الحدسيات والتجربيات والحدسيات
والمتواترات في شرح القسطاس في قرن واحد والتحقيق ان العمدة هو الاوايات ثم
الفطريات واما البوايات فلا تكون حجة على الغير فلا يقنع منكرها الا اذا شارك في الامور
المقتضية بها لكن لكون الاطلاع على المشاركة في المحسوسات ايسر يقينيا لعدم
الاطلاق من العمدة ولكون الاطلاع على وجدان الغير معنى في نفسه صعبا اشتهر
ان الوجدان لعدم الاشتراك فيها لا تقوم حجة على الغير ثم اقول الفرق بين الحدسيات
والتجربيات ان حكم العقل في كل منهما يكون بواسطة قياس خفي هناك الا ان ذلك
القياس الخفي في الحدسيات يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام اذ كانه لكل
حكم دليل كذلك لكل قضية حدسية قياس خفي بخلاف القياس الخفي في التجربيات
فانه على نحو واحد في جميع المواد كما يقال لو كان اتفاقا لما دام ترتيب الحكم على التجربة
فاذا عرفت هذا فاعلم ان المتواترات وقضايا قياساتها معها يحتاجان الى قياس خفي
ايضا لكنه في الاول واحد كالتجربيات بأن يقال لو كانت كاذبة لما اتفقوا على اخبارها
وفي الثانية متعدد وهو ظاهر هذا (قوله بقريضة خارجية) كقبر الاثني بقدم زيد عند
تسارع قومه الى داره فانه يفيد اليقين لان ذاته وكونه خبرا متواترا بل من القرينة
الخارجية وهي تسارع قومه الى داره اذ لو كان هذا الخبر كاذبا لما تسارعوا الى داره
(قوله مثل خمسة عشر او اثني عشر او عشرين او اربعين) على ما قيل هكذا في بعض
النسخ وفي بعض النسخ زاد اوسين وامل أو الفاصلة سقطت في قوله خمسة عشر
من النسخين ولا فلا معنى لتقديم خمسة عشر على اثني عشر وقوله في بعض النسخ
او ستين تصحيف من النسخين والاصل فيه سبعين وبين الخطئين بحساسة
فعلى هذا اشار المحشى بهذا البيان الى المذاهب العديدة فيه لان كلا من خمسة
والعشرة وماعداهما مما ذهب اليه الائمة فاندفع ما قيل من ان الصواب ان لفظة
عشر بعد خمسة زائدة وان لفظ الستين محرف من السبعين يدل على ذلك انه لم ينقل
عن احد القول بهما في شيء من الكتب وان القول بالخمسة وبالاثنى عشر
وبالعشرين وبالأربعين وبالسبعين وبالثلاثمائة وثلاثة عشر وكان المحشى سها
في الاول وتبع الخيالي في الثاني وكل ذلك عن قلة النسخ انتهى وذلك لاننا اشرنا ان الفاصلة
في الاول سقطت من النسخ وان القول بال عشرة واقع اختاره السيوطي في الفيه فراجع
وان الواقع في الخيالي هو سبعين على ما اتفقوا عليه هناك وان ستين هنا غير واقع في جميع
النسخ وفي بعضها وقع التصريف من النسخين الذين لا يميزون ستين من السبعين فلا يليق
في مثله طعن بالفاضلين ٧ (قوله فيرتب في الحال) اى عند تصور الطرفين وبه يمتاز
عن الحدس اذ لا ترتيب للعقل فيه بل يوجد المبادئ المرتبة دفعة في الذهن واما القياس

٩ الطرسوسى (منه)

٧ الفاضل الخيالي
والفاضل المحشى
(منه)

الخطي في كل مادة من الحدسيات وقضايا وقياساتها فلازم كما عرفت (قوله فهو قضية قياسها معها) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قياساتها معها والصواب هو الاول والقياس المرتب فيه هو ان الزوج منقسم متساويين وما هو كذلك فهو زوج ولعل هذا مبني على الانقسام بمتساويين ملزوم الزوجية او لازمه المساوي وان يكون الوسط عين الطرف الا ان يكون من قبيل التنبية بالحد على الحدود (قوله اما اشتغالها على مصلحة عامة) وهي التأديبات التي فيها صلاح المعاش بل المعاد (قوله واما ما في طباعهم من الرقة وتسمى خفليات وجليات) قوله واما انفعالاتهم (ويسمى انفعالات) قوله او من شرايع وآداب فتلها مشهورات عند طائفة لا عند الجميع بخلاف التأديبات والجليات فانها مشهورات على الاطلاق (قوله وورع ما تبلغ الشهرة الى حيث تلبس بالاوليات) ويفرق بينهما بوجهين كما فصله كانه لا يرضى باجتماع الشهرة والبقية في مادة لكنه مبني على ما هو المشهور فيما بينهم والذي حققه التفازي في شرح الشمسية ان المشهورات قد تكون يقينية بل اولية بل الجليات والخطايات والشعريات ايضا كذلك فتحقيق المقام ان مقدمات البرهان تؤخذ من حيث انها يقينية وان اتفق ككونها مشهورة ووجب كونها مسلمة ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث كونها مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث انها مقبولة او مضمونة سواء كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث انها مؤثرة في النفس يقينية او مشهورة او مقبولة او مضمونة وكذا الحال في الوهميات فظهر ان الاقسام السبعة اعني البقنيات والمشهورات والمسلمات والمقبولات والمضمونات والخيلات والموهومات متصادمة فلا بد من اعتبار قيود الخيالات في تعريفات الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهانا ومن حيث كونها مشهورات او مسلمات يكون جدلا ومن حيث كونها مقبولات او مضمونات تكون خطابة وهكذا (قوله اما الامر سماوي من المعجزات الخ) لا يقال خبر النبي يفيد البقين لا الظن مع انه قد تقرر في موضعة ان غاية الخطابة الاقتناع ولذا جاز استعمال الاستقراء والتثيل والضروب الغير المنتجة من الاشكال الاربعة لانا نقول قد عرفت ان مقدمات الخطابة يجب ان تؤخذ من حيث انها مقبولة او مضمونة وان كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة والكلام كذلك في الامور السماوية على انه انما يكون يقينيا اذا ثبت بالتواتر على تقديره تواتره يجوز ان يكون دلالة على المطلوب ظنيا واما استعمال الاستقراء والتثيل والضروب الغير المنتجة فيه كما اشار اليه شارح الاشارات فبني على تقدير عدم لزوم قياسية الخطابة والمصنف لا يرضى به وقد اشترنا اليه سابقا فنذكر (قوله كما يفعله الخطباء والوعاظ) لم يذكر الفقهاء لان ادلتهم خارجة عن القياس كما سبق لان قياسهم تمثيل لقياس منطقي وما قبل من ان ادلتهم

يقينية فلذا لم يذكرهم فبخالف للواقع لان الفقهاه عبارة عن ظن المجتهد غاية انه يجب عليه العمل بما ادى اليه اجتهاده فيكون مقطوعا عنده على ما قالوا ٧ (قوله ويزيد في ذلك ان يكون الشعر الخ) يشير الى ان الوزن ليس بمعتبر في الشعر انما الاعتبار فيه التخييل وهو ما عليه القدماء واما المحدثون فقد اعتبروهما معا فيه والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن والقافية كذا في شرح الاشارات والوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقال به الذوق اعلم ان الكلام اذا كان على هذه الهيئة يسمى شعرا اذا كان المتكلم قاصدا له متعمدا ذلك الوزن فيه فوقوعه في القرآن والحديث وانما هو على سبيل الاتفاق من غير قصد وتعهد من الله تعالى ورسوله ذلك الوزن ولذا لا يجوز اطلاق الشاعر على الله تعالى ورسوله كذا قالوا والظاهر ان مرادهم ان ذلك الوزن ليس مقصودا اصليا لله تعالى ورسوله فيما وقع في القرآن والحديث ولو قليلا ولا فلو لم يكن مقصودا لهما اصلا لم يصح وقوعه في كلامهما فافهم ٧ فانه دقيق واما عدم اطلاق الشاعر على الله تعالى وعلى رسوله فلم يرد الاذن من الشرع بالاطلاق ولانه مما يوهم النقص في العادة وقد حقق في الكلام ان اسماء الله تعالى توقيفية (قوله اما من جهة الصورة فكقولنا صورة الخ) والغلط فيه ان اطلاق لفظ الفرس على تلك الصورة ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز والتشبيه فالكبرى كاذبة وان مجازا في الصغرى وحقيقة في الكبرى فهما وان كانتا صادقتين الا ان الوسط فيه ليس بمتكرر كذا قبل فاقبل ٩ ان الخطأ في هذا القياس انما هو في اطلاق الفرس على الصورة المنقوشة على الجدار والافالقياس حق بحسب الصورة ليس بشيء اذ لا فساد في اطلاق الفرس على الصورة بطريق التشبيه ولو سلم فواجهه التخصيص بهذا الاحتمال والجزم بحقيقة القياس بحسب الصورة ركائه وهم ذلك من مقابلة الصورة بالمعنى وانى يكون ذلك والحق ان ما ذكره هذا القائل بعد تسليمه قاصر (قوله واعظم فائدتها) اي منافع فائدتها على ما هو المتبادر المراد منه فاندفع المؤاخذة اللفظية فيه وهي ان اسم التفضيل اذا اضيف بشرط ان يكون ما اضيف اليه نكرة فاذا لم يكن نكرة وجب ان يكون تثنية او جمعا وهنا ليس كذلك لان المضاف اليه معرف بالاضافة المعنوية الى الضمير واما التوجيه ٦ بأن يقال التقدير اعظم افرادا فائدتها الاحترار فتركيب بحسب المعنى كما لا يخفى (قوله قيل في قوله تعالى فكان في الآية) الكريمة على هذا اشارة الى شرف البرهان والجدل والخطابة والامر في نفسه كذلك اذ بالبرهان ينال الى المطالب العالية وبالجدل يلزم الخصوم ويظهر الفهوم وبالخطابة ينظم امر الخلائق بدفع الموانع والعوائق ويوصل الى الدرجات العالية في النشأة الآخرة وكل ذلك من مادة بيانات القرآن والاحاديث واما الشعر فبني على امور مخيلة

٧ فيه اشارة الى ركائز هذا الكلام وقد بناها في حواشينا على الخيال (منه)

٧ والمراد بتعمد الوزن ان يقصد الوزن ابتداء ثم يتكلم مراعى جانبه فلو قصد المعنى وادى بطريق المساواة او متعارف الاوساط او بكلمات فصيححة وتركيب بليغ فجاء موزونا لا يسمى شعرا ولا قاله شاعرا وقد ورد ذلك في القرآن والحديث (منه) ٩ القائل الاول الطرسوسي والثاني القنوي (منه) ٦ الطرسوسي (منه)

لا يلبق الامر بها في الآيات القرآنية وانما ذلك عادة اصحاب التخييلات للوصول الى المأرب
والحاجات فلا اعتداده لمن كان يصدد الترقى الى اعلى المقامات نعم قد كان دأب
الحكماء كما قاله صاحب المحاكمات اذا حاولوا التعليم ابتدؤوا في الاستدلال بالشعر
لا يراى التخييل ثم الخطابة حتى يجد الظن بالمطلوب ثم الجدل للاقناع والازام وعند
تمام استعداد المعلم التحقيق الحق اتهمجوا له منهاج الحق اعنى البراهين القاطعة انتهى
لكن ذلك لا يقتضى كون كل من الامور الاربعة عمدة عندهم بل العمدة عندهم على هذا
هو البرهان وماعداه تمهيد وتوطئة له فن قال ان العمدة عند الحكماء على ما قاله
المحكم اربعة لا ثلاثة كما قاله المحشى لم يأت بشئ والعجب ان المحشى يريد الجمع بين
الحكمة والشرعية وهذا القائل يريد الفرقة بينهما جعلنا الله تعالى من اهل الجمع
الواصلين الى عين اليقين بل الى حق اليقين (قوله وهذا حصر المصنف العمدة
في البرهان) بناء على ما تقرر في علم المعاني ان المبدأ اذا عرف بلام الجنس يكون مقصورا
على الخبر سيما وضمير الفصل ههنا يفيد هذا الحصر على ما نقل عن الزمخشري
من ان الضمير الفصل يفيد قصر المبدأ على الخبر فيبدأ كد القصر المطلوب به نعم قد تقرر
في ذلك العلم ايضا ان الخبر المعروف بلام الجنس يكون مقصورا على المبدأ وان ضمير
الفصل يفيد قصر المسند على المسند اليه فيبدأ كد القصر الثاني به ايضا لكن المطلوب ههنا
انما هو قصر العمدة على البرهان لا البرهان على العمدة اذ لا يلزم من كون البرهان مقصورا
على العمدة ان لا يكون ماعداه عمدة مع ان مقصود المصنف ههنا قصر العمدة على
البرهان وعدم كون ماعداه عمدة اذ غرضه اظهار شرف البرهان والترغيب اليه
وذا لا يحصل الا بقصر المبدأ على الخبر دون عكسه وبالجملة العمدة اى المعتمد عليه
هو البرهان لا غير اى غير البرهان وهو المستعان في كل حين وآن وعليه التكلان في جميع
الاحيان (قوله جعلنا الله تعالى من الواصلين الى العمدة) لامن السامعين اياها يدون
الوصلة اليها فيحرمون عن حقيقة الحقائق ويقنعون بمجرد الاصغاء الى الدقائق
من غير تطلع عليهم فييقون في زمرة الصجوبين ولا يرتقون عن حضيض النقص والتقليد
حتى يدخلوا في زمرة اهل العليين ويرتفعون بعناية الله تعالى الى نهاية اليقين يقول
الفقيه الى رحمة ربه البارى الشيخ عبدالله بن حسن الانصارى الكائن قري فقر ذنوبهم
وسرهم صوبهم قد رفع خيام الاختتام بعون الله الملك العلام عن نفائس عرائس
الانظار ولطائف فوائد الافكار مكتسبة بحمل البيان والاعلام مسبوكة بأيدي العبارات
ونقحات الاقلام يوم السبت وقت الطلوع من الربيع الاول مع كونه ربيع الايام وهو
العشر الاول من الثلث الثاني من الجزء الثالث من العشر الخامس من الثلث الثالث
من العقد الثالث من الالف الثاني من النصف الثاني من الهجرة النبوية الى المدينة
النورة على ما كننا افضل الصلوات والتحية وعلى آله واصحابه اجمعين فن فهم

عقده خليل (منه)

(هذا)

هذا الكلام وبلغ المرام فقد وصل الى ما لم يصل اليه العوام مدى الدهور والاعوام
نسئل الله تعالى بجاه حبيبه الترقى عن حضيض النقص الى زروة الكمال حتى
تحلى بحلية الجمال ونصل الى غاية المنى التي هي رؤية الجمال في دار السلام بالاعزاز
والاكرام

٢

ثم طبع هذه الحاشية الشريفة المسمى (نفايس مرآيس الانظار) ولطائف فوائد الابكار
على القنارى شرح ايساغوجي المنسوبة الى الشيخ عبدالله بن حسن الانصارى
الكائن قري في ظل رافة حضرة السلطان ابن السلطان السلطان
الغازى عبد الحميد خان ادام المولى جناح حياته على مفارق الانام

في دار الطباعة العاصرة وتصادف ختام

طبعها في أواخر شهر الربيع الآخر

لسنة ثلاث وعشرة وثلاثمائة

بعد الالف من الهجرة

النبوية المصطفوية

٢